



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثامن عشر

حقد - حيوان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

« سورة التوبة آية ١٢٢ »

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

« ترجمه الجاري وسم :

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

طبعة ذات السلاسل - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الغيط^(١) فقد ذكر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية أن هؤلاء المشافقين يظهرون الإيمان عند علاقة إثم لم للمؤمنين، وإذا خلا بعضهم إلى بعض فإنهم يعضون أطراف أصابعهم لأجل الغضب والحقد، كما يرون من اختلاف المؤمنين واجتماع كلمتهم، ونصرة الله تعالى إياهم، بحيث عجز أعداؤهم عن أن ينجوا ميلا إلى التشفي واضطروا إلى مداراتهم، وعض الأنامل عدة النادم الأسيف العاجز^(٢).

وأیضا قال النبي ﷺ قد ذم الحقد ونقاه عن المؤمن في قوله ﷺ: «المؤمن ليس بحقود»^(٣). هذا وما ورد في ذم الحقد والتحذير منه ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من لم يكن فيه واحدة منهن فإن الله يفسده ما سوى ذلك من يشاء من مالت لا يشرك بالله شيئا، ولم يكن سائرا تتبع المسحرة، ولم يحقد على أخيه»^(٤).

(١) سورة آل عمران: ١١٩

(٢) لقولناين الطهارة من ٣٨٦، وبحذف السبعة الذين يشرح إحياء علومهم من ٣٧/٨ - ٣٨ ط الفكر - وروح المعاني ٣٩/٤ ط القرية، وتفسير القرطبي ١٨٢/٤ ط المعربة (٣) حديث «المؤمن ليس بحقود»، ذكره القرطبي في الإحياء (يشرح الزبيدي ٥٨/٨ ط الميمنية) وقال القرطبي: «لم أجده في أصلا مرفوعة، وإنما هو من قول الفضيل بن عازض: المؤمن يغيط ولا يحقد»

(٤) حديث: «ثلاث من لم يكن فيه واحدة: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٤٤/٩٤) ط وزارة الأوقاف العراقية»

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قام رسول الله ﷺ من الليل فصلى فأطال السجود حتى ظننت أنه قد قبض فلما رأيت ذلك قمت حتى حركت إبهامه فتحرك فرجع فلما رفع رأسه من السجود وفرغ من صلاته قال: - يا عائشة - أويأخبراء - أظننت أن النبي ﷺ قد خاس بك؟ قلت لا والله يا رسول الله ولكني ظننت أنك قبضت لطول سجودك فقال: أتدري أي ليلة هذه؟ قلت الله ورسوله أعلم قال هذه ليلة النصف من شعبان إن الله عز وجل يطلع على عباده في ليلة النصف من شعبان فيغفر للمستغفرين، ويرحم المسترحمين ويؤخر أهل الحقد كما هم^(١).

• وأيضا فإن الحقد كما ذكر المناوي من البليات التي انتاب بها المناضرون قال القرطبي: لا يكاد يكاد يظن ربك الله، فإذا تكاد ترى متاضرا يقدر على أن لا يضمر حقدا على من يترك رأسه عند كلام خصمه ويتوقف في كلامه فلا يقابله

• من حديث عبدالله بن عباس، وأورده الحيني في التجميع (١/١٠٤ ط القدسي، وعمره إلى الطبراني في الكبير والأربعة وقال: «وفيه ليشين أبي مسلم» يعني أنه ضعف

(١) حديث عائشة: قام رسول الله ﷺ من الليل • أورده المنذري في الترغيب والترهيب (١/١٢٦ ط طهطا) وعمره إلى البيهقي في الشعب ونسب أنه قال: «ورسل جبا»، يعني أنه فيه انقطاعا

حَق

التعريف :

١ - الحق في اللغة خلاف الباطل، وهو مصدر حق الشيء، بحق إذا ثبت ووجب وجاء في القاموس أن الحق يطلق على المال والملك والوجود الثابت. ومعنى حق الأمر وجب ووقع بلا شك، وعرفه الجرجاني بأنه اثبات الذي لا يسوغ إنكاره.

والحق اسم من أسماء الله تعالى، وقيل من صفاته.

ومن معاني الحق في اللغة: النصيب، والواجب، واليقين، وحقوق العتق مرافقه. (١)

والحق في الاصطلاح يأتي بمعنىين :

الأول : هو الحكم المطابق للواقع. ويطلق على الأقوال والمعتقدات والأديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك ومطابقتها للباطل.

والآخر : أن يكون بمعنى الواجب الثابت. وهو قسبان : حق الله وحق العباد.

فأما حق الله : فقد عرفه الثفتازاني : بأنه

(١) المصباح المنير. شهابي، ثمن العرب مادة (حق)،
والترغفات للجرجاني.

بحسن الإصغاء، بل يضمم الحقد ويرتبه في النفس، وغاية تماسكه الإصغاء بالحق. (٢)

٢ - وما يذهب الحقد الإهداء والمصافحة كما قال النبي ﷺ : وتهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر. وفي رواية : تهادوا تحابوا. (٣)

٣ - أما إن كان الحقد على ظالم لا يمكن دفع ظلمه أو استيفاء الحق منه، أو على كافر يؤذي المسلمين ولا يمكنهم دفع أذاه، فمن ذلك غير مذموم شرعاً، ثم إذا تمكن من ظلمه، فلما أن يعفو عنه فذلك من الإحسان والعفو عن ظلمه عند المقدرة.

ولما أن يأخذ حقه منه فلا حرج فيه لعفوه تعالى : ﴿وَلَمَّا انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل﴾ إنسا السبيل على الذين يظلمون الناس ﴿الآية﴾ وقال تعالى : ﴿فَاتْلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَتَجْزِيهِمْ وَيَصْرِفُهُمْ عَلَيْهِمْ وَلَغَ صُدُورُ الْمُؤْمِنِينَ وَيَذْهَبُ غَيْظُ قُلُوبِهِمْ﴾ (٤)

(١) فيض البقيع ٢٨٩/٣ ط البجربة.

(٢) حديث : «تهادوا على الهدية تذهب وحر الصدر» أخرجه أحمد (١٠٠٥/٢) ط (نسب) والنووي (٤٤١/٢) ط الحلبي، من حديث أبي هريرة. وقال الترمذي : «هذا حديث غريب» من حديث الطبري، وأبو مشر اسمه نعيم مولى ابن حاتم، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه.

(٣) سورة الثوري ٤١ - ٤٢

(٤) سورة التوبة ٥٤

ما يتعلق به النفع، انعام للعالم من غير اختصاص بأحد، فينسب إلى الله تعالى، لعظم خطره، وشمول نفعه، أو كما قال ابن القيم: حق الله ما لا مدخل للصلح فيه، كالحدود والتركوات والكفارات وغيرها.

وأما حق العبد فهو ما يتعلق به مصلحة خاصة له، كحرمة داله، أو كما قال ابن القيم: وما حُفِرَ لعباده، فهي التي تقبل الصلح والإمقاط والمعاوضة عليها.^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الحكم :

٢ - الحكم هو عطف الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء، أو التخيير، أو الوضع، ونحن أثر للحكم لأن الحق يثبت بالشرع.^(٢) وبين الحق والحكم علاقة السبب بالسبب

الحق عند علماء الأصول :

٣ - المراد بالحق عند علماء أصول الفقه :

تجه علماء الأصول الذين ذكروا الحق التحصيلي :

الإنشاء الأول : أن الحق هو الحكم، وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين

(١) أقلام دولفين ١٠٨:٦ وشرح المدارج وحواشيها ٨٨٦.

وتيسر منه تحرير ١٦٤:٢ - ٨١.

(٢) التعريفات لمبرجاني

بالاقتضاء، أو التخيير أو الوضع.

قال فخر الإسلام الزدوي: ^(١) أما الأحكام

فانواع: الأول: حقوق تعدد خالصة.

والثاني: حقوق تعدد خالصة. والثالث:

ما اجتمع فيه الحفان، وحق الله تعالى غالب.

والرابع: ما اجتمعوا معا وحق العبد فيه غالب.

ثم قال علاء الدين البخاري في شرحه: قال

أبو القاسم - رحمه الله - في أصول الفقه: الحق:

الموجود من كل وجه الذي لا ريب في وجوده،

ومنه: النصح حق، واليمين حق، أي موجود

بأثره، وهذا الدين حق، أي موجود بصورة

ومعنى، والفلاح حق في ذمة فلان، أي شيء

موجود من كل وجه.

وقال أيضا: حق الله تعالى: ما يتعلق به

النفع انعام للعالم، فلا يخص به أحد. وينسب

إلى الله تعالى تعظيما، أو لئلا يخص به أحد من

احبائره، مثل: حرمة الميت التي يفتي بعقله

مصنفه انعام، بالزيادة فله فصولا عنهم، ومثله

لهم. وحرمة الزنى لا يتعلق بها من عموم النفع

في سلامة الأنساب، وصيانة الفرائض، وإنما

حق ينسب إليه تعالى تعظيما، لأنه يتعالى عن

أن يتمع بشيء، فلا يجوز أن يكون شيء، حقا

له بهذا الوجه. ولا يجوز أن يكون حقا له بجهة

الخلق، لأن الكل سواء في ذلك. بل الإضافة

(١) مكتب الأسرار ٤: ١٣٦، ١٣٥

حق الله تعالى، وهو أمره بإيصال ذلك الحق إلى مستحقه.^(١)

ثم قال: ما تقدم من أن حق الله تعالى أمره ونهيه، مشكل بما في الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «وإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً»^(٢) فيقتضي أن حق الله تعالى على العباد نفس الفعل، لا الأمر به، وهو خلاف ما نقلته قبل هذا. والظاهر أن الحديث مؤول، وأنه من باب إطلاق الأمر على متعلقه الذي هو الفعل، فظاهره معارض لما حرره العلماء من حق الله تعالى، ولا يفهم من قولنا: الصلاة حق الله تعالى إلا أمره بها، إذ لو فرضنا أنه غير مأمور بها لم يصدق أنها حق الله تعالى، فتجزم بأن الحق هو نفس الأمر، لا الفعل، وما وقع من ذلك مؤول.^(٣)

الأنحاء الثاني :

٤ - الحق هو للفعل : ذكر سعد التفتازاني أن الحق هو للفعل فقال: المحكوم به (وهو

إليه لشريف ما عظم خطره، وقوي نفعه، وشاع فضله، بأن ينتفع به الناس كافة.

وحق العبد : ما يتعلق به مصلحة خاصة له، مثل : حرمة ماله، فإنها حق العبد، لتعلق صيانة ماله بها. فلهذا يباح مال الغير بإباحة المالك، ولا يباح الزنى بإباحة المرأة، ولا بإباحة أهلها.

وقال صاحب تيسر التحرير: ويرد عليه الصلاة والصوم والحج، والحق أن يقال: يعني بحق الله ما يكون المستحق هو الله، وبحق العبد ما يكون المستحق هو العبد.^(١)

وقال الكندي: الحق: الموجود، والمراد به هنا: حكم ثابت.^(٢)

وقال القرافي: حق الله: أمره ونهيه. وحق العبد: مصالحه. والتكاليف على ثلاثة أقسام: الأول: حق الله تعالى فقط، كالإيمان ونحریم الكفر. والثاني: حق العباد فقط، كالأيمان والأنيان.

والثالث: قسم يختلف فيه، هل يطلب فيه حق الله، أو يطلب فيه حق العبد، كحد القذف، ونعني بحق العبد المحض: أنه لو أسقطه لسقط، وإلا فما من حق للعبد إلا وفيه

(١) الفرق ١/ ٦٤٠ - ١٤٢ الفرق الثاني والمشرعين يرد قاعدة حقوق من تعالى وقاعدة حقوق الأحيين.

(٢) حديث: «حق الله على العباد أن يعبدوه». نفعه.

البخاري والفتح ١٠/ ٣٩٧ - ٣٩٨ ط المسألة، ومسلم

(١/ ٤٨ ط الحقي) من حديث معاذ بن جبل.

(٣) المرجع السابق

(١) تيسر التحرير ١٧٤/ ٢

(٢) حاشية قسم الأكلار على كتاب نور الأنوار، شرح الشار

٢١٦/ ٢

٥ - الحقوق المجردة، وهي البحت، مثل:
حق التملك، وحق الخيار للبائع أو للمشتري،
وحق الطلاق للزوج

مصدر الحق :

٧ - مصدر الحق هو الله تعالى لتنظيم حياة
الخلق، حتى يكونوا سعداء في الدنيا والآخرة
وكان يمكن ألا يحسن الله للعبد حقا أصلا،
ولكنه تفضل على عباده فجعل للشخص حقوقا
تؤدي له، وكلفه بآداء حقوق لله تعالى
والآخرين، ثم أعلمه ويلزمه ما له من حقوق،
وبما عليه من واجبات عن طريق الشرائع
الشرعية التي تخضع بالشرعية الإسلامية
فكانت ناسخة لما قبلها وعامة لجميع الخلق.

فما أثبتته الله ربيعة الإسلامية حقا فهو حق،
وما عده فليس بحق، فالحاشية هو الله تعالى
قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(١) وعلى
ذلك إجماع المسلمين، والحقوق هي أثر خطاب
النشر على ما تقدم، قال الشاطبي: ^(٢) «إن كل
حكم شرعي ليس بخال عن حق الله تعالى،
وهو جهة التعبد، فإن حق الله على العباد أن
يعبدوه ولا يشركوا به شيئا، وعبادته امتثال
أوامره، واجتناب نواهيه بإطلاق».

(١) سورة الأنعام/٥٧

(٢) الرطابات في أصول الشريعة/١: ٣١٧ وما بعدها

وإطلاقات الفقهاء للحق كانت مختلفة
ومعددة، منها:

١ - إطلاق الحق على ما يشمل الحقوق الذاتية
وغير المالية، مثل قولهم: من باع بضمن حال ثم
أجله صح، لأنه حقه، ألا ترى أنه بملك
إسقاطه، فبملك تأجيله.

٢ - الالتزامات التي ترتب على العقد - عبر
حكمه - وتتصل بتنفيذ أحكامه.

مثل: تسليم الثمن الحال أولا ثم تسليم
المبيع، وذلك في قولهم: ومن باع بضمن بضمن
سليمه أولا، تحقيقا للمساواة بين المتعاقدين،
لأن المبيع يتعين بالتعيين، والثمن لا يتعين إلا
بالقبض، فلهذا اشترط تسليمه إلا أن يكون
الثمن مؤجلا، لأنه أسقط حقه بالتأجيل، فلا
يسقط حق الآخر.^(١)

٣ - الأرزاق التي تمنح للفقيرة والفقهاء وغيرهم
من بيت مال المسلمين، مثل قول من تميم:
من له حق في ديوان الخراج كالفقيرة والعلية
وطلبتهم والتفقيين والفقهاء، لا يفرس لأولادهم
تبعاً ولا يسقط بموت الأصل ترغيباً.^(٢)

٤ - موافق العصار، مثل: حق الضرب، وحق
المسبل، وحق الشرب.

(١) لأخبار تفصيل الخبر لأن مواد طرصور الحنفي - تحقيق
وتعليق الدكتور محمد محمود ١٢/٢، ١٤.

(٢) الأشبه والتمسك لأمر نجم من ١٢٩ تحصيل وتعليق
عبدالمعز محمد الركن طبعه الحلبي بالقاهرة ١٣٨٧ هـ.

٨ - أركان الحق هي :

أ - صاحب الحق ، وهو في حقوق العباد
الشخص الذي ثبت له الحق ، كالزوج باعتباره
صاحب حق على الزوجة بالنسبة لطلاقه .

أم في حقوق الله تعالى كالتصلاة والصوم فإن
صاحب الحق فيها هو الله تعالى وحده
ولا يشاركه في هذا الحق أحد غيره ، ولذا
لا يملك أحد إسقاط حقه تعالى .

ب - من عليه الحق ، وهو الشخص المكلف
بالأداء ، فإذا كان صاحب الحق هو الله تعالى ،
فيكون المكلف بأداء الحق هو من عليه هذا
الحق - سواء أكان فردا كما في فرض الصيام ، أم
جماعة كما في فرض الكفاية مثلا .

ج - محل الحق أي الشيء المستحق ، كالتفرغ
للمس في حق الله تعالى . والمسال حقيقة
كالقدر المتبعض من المهر ، وهو محل الصداق
أو حكمها ، كالقدر المؤخر من المهر لأقرب
الأجلين . وكذا سائر الديون . والانتفاع ، كحل
الاستمتاع بعقد الزواج . والعمل ، مثل : ما
تقوم به الزوجة من أعمال ، وتكفي الزوج من
نفسها . والامتناع عن عمل . مثل : عدم فعل
المروحة ما يغضب الله أو يغضب الزوج

ويشترط في الشيء المستحق لصاحب الحق
أن يكون غير ممنوع شرعا ، لأن الأصل في
الأمور الإباحة شرعا إلا ما سمى المنع عنه ،
فإذا كان الشيء غير مشروع فلا يكون حقا ،

فإن جاء ما ظاهره أنه حق للعبد مجردا وليس
كذلك مطلقا ، بل جاء على نكاح حق العبد
في الأحكام الشرعية . كما أن كل حكم شرعي
ففيه حق للعبد ، إما عاجلا وإما آجلا ، ما
على أن لشرعية إنما وضعت لمصالح العباد ،
روي عن معاذ - رضي الله عنه - قال : فقال
رسول الله ﷺ : « يا معاذ ، هل تدري حق الله
على عباده ، وما حق العباد على الله ؟ » قالت :
الله ورسوله أعلم . قال : « فإن حق الله على
العبد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا ، وحق
العبد على الله ألا يعذب من لا يشرك به
شيئا » (١)

ثم ذكر الشاطبي أن كل الحقوق حتى حق
العبد هو حق لله وحده ببدء ذي بدء ، فقال :
كل تكليف حق الله . فإن ما هو لله فهو لله ، وما
كان للعبد فراجع إلى الله من وجهين :

أ - من جهة حق الله فيه
ب - ومن جهة كون حق العبد من حقوق الله ،
إذا كان قد لا يجعل للعبد حقا أصلا ، إذ الأشياء
كلها بالنسبة إلى وضعها الأول متساوية .
لا قضاء للعقل فيه بحس ولا قبح . فإذا ترون
المصلحة مصلحة هو من قبل الشارع ، بحيث
يصدق العقل ، ونظمتم إليه النفس . (٢)

(١) حديث : « فقد رسول الله ﷺ ما بعد ، هل تدري حق

الله » تقدم ترجمته لـ ٢ / ٢

٢ : المؤلفات ٢ / ٣١٧ وما بعدها .

وباعتبار ما يورث من الموقوف وما لا يورث،
وباعتبار الحق المائي وغير المائي، وباعتبار الحق
الديان والقضائي، أو اندنيوي والآخروي،
وغير ذلك.

ومرجع هذه التفسيرات، إما بالنظر إلى
صاحب الحق، أو بالنظر إلى من عنده الحق، أو
بالنظر إلى الشيء المستحق، أو بالنظر إلى ما
يتعلق به الحق.^(١١)

أولاً : باعتبار النزوم وعدمه :

١٠ - يقسم الحق في الشريعة الإسلامية إلى
قسمين : لازم ، وجائز بمعنى أنه غير لازم.^(١٢)
الواجب الأول : الحق اللازم ، وهو الحق الذي
يقرره الشرع على جهة الختم ، فإذا قرره الشرع
أوجد في معاملة واجباً ، ويقرر هذا الواجب على
الأخريين في نفس الوقت ، فالحق الواجب في
المقابل قد وجد في وقت واحد ، دون تخلف
أحدهما عن الآخر ، مهما تلاحق زمان وإن اختلف
معنى كل واحد منهما عن الآخر ، كحق الملك
فإنه يجب ، فمثلاً : حق الحياة حق لكس
شخص ، ويجب على الآخرين - أفراداً ومجتمعات -
أن يحترموا هذا الحق ، ولا يجوز لهم الاعتداء
عليه ، أو حرمانه منه ، وكذلك حق الحرية فلا
يسعد الحر ، وتدخل حق الملك وغيره من
الحقوق.

١١ : انظر كتاب الأسرار ١٥٧/٣

١٢ : الأحكام السلطانية للهاشمي ص ٢٤٤ و ٢٤٥

وليس لصاحب الحق انطالبة بها هو غير
مشروع ، مثل : تمكن الزوج من الاستمتاع
بزوجته فإنه حق مشروع ، ولكنه ليس مشروعاً
دائماً في كل وقت ، لأنه ليس مشروعاً في حال
الحض ، فالله تعالى : *فَإِذَا طَهَّرْتُمُوهَا فَعَنْزَلُوا عَلَيْهَا الْمَاءَ* في المحيض
ولا تفسروهم حتى يطهروا فإذا طهروا فأتوهن
من حيث أمركم الله ، إن الله يحب المتوابين
وعب المتطهرين.^(١٣)

أقسام الحق :

٩ - يقسم الحق إلى قسمين عدة باعتبارات
مختلفة.

باعتبار اللزوم وعدمه - باعتبار عموم المفعول
وخصوصه ، وباعتبار وجود حق العبد وعدمه ،
باعتبار إسقاط العبد للحق وعدم قدرته على
إسقاط الحق ، وباعتبار إسقاط الإسلام لنحو
وعدم إسقاطه له ، وباعتبار معنوية المعنى وعدم
معنويته ، وباعتبار عدم خلو كل حق من
حق لله تعالى وحق للعد ، وباعتبار العبادات
والعادات - وباعتبار الحق انعام وحق المنفعة ،
وباعتبار الحق المحدد وغير المحدد ، وباعتبار
الحق المصين والمخسر ، وباعتبار الحق المطلق
والقييد ، وباعتبار الحق العيني والكفائي .

(١٣) سورة البقرة ٢٢٢

الخاصة، ما اجتمع فيه حق الله وحق العبد
لكي حق الله غالب، وما اجتمع فيه الحذان لكن
حق العبد غالب.

القسم الأول : حقوق الله تعالى الخاصة :

١٢ - حق الله تعالى : ما يتعلق به النفع العام
للعالم، فلا يختص به أحد، وإياها هو عائد على
مجموع الأفراد والجماعات، وإياها ينسب هذا
الحق إلى الله تعالى تحظيماً، أو لئلا يختص به
أحد من الخلق؛ كحرمة البيت الحرام الذي
يتعلق به مصلحة العالم، ولذلك، بالتجاذف صلة
اصولائهم، ومثبة لهم، وحرمة الزنى لما يتعلق
بها من عموم النفع في سلامة الأنساب، وصيانة
العرش.

وإياها ينسب الحق إلى الله تعالى تعظيماً،
لأن الله عز وجل يلهي عن أن يتفقد شيء،
فلا يجوز أن يكون شيء حقاً له بهذا الوجه، لأنه
اعتبار التصرف والانتداع هو متعلق عن الحق،
ولا يجوز أن يكون حقاً له بحجة التخليق،
لأن الكل سواء في ذلك، بل الإضافة إليه
أشرف ما عظم خطره، يضوي نعمه، ويضع
فضله، بأن يضيع به الناس كله، فلا اعتبار
بالتخليق الكل سواء في الإضافة إلى الله تعالى،
قال عز وجل : **لَوْ وَفَّقْنَا فِي السَّمَاءِ وَمَا فِي**
الْأَرْضِ (١).

وإذ كان لأحد من هذه الحقوق حق،
وتجب على الآخرين عدم الاعتداء عليه، فإن
عزلاء الآخرين جفا في عدم الإضرار بهم عند
استعمال هذه الحقوق ولنمنع بها.

النوع الثاني : الحق الجزائي وهو حق الذي
يقرره الشرع من غير حتم، وإياها يقرره على
جهة الشدب أو الإباحة، مثاله أمر المحاسب
بصلة العبد، قال الماوردي هل يكون الأمر
بها من الحقوق الملازمة أو من الحقوق المجازية؟
على وجهين من اختلاف أصحاب الشافعي
فيها، هل هي مسبوقة أو من فروض الكفاية،
فإن قيل : إنها مسبوقة كان الأمر بعباء وإن
قيل إنها من فروض الكفاية كان الأمر بها
حتياً (٢).

ثانياً : تقسيم الحقوق باعتبار عموم النفع
وخصوصه (٣).

١١ - قسم غنها الخفية حقوق باعتبار عموم
النفع وخصوصه إلى أربعة أقسام.

حقوق الله الخاصة، حقوق المساء

(١) الأئمة ارتصبوا المختار تحفيق الدكتور محمد محمود
٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١.

(٢) راجع كتاب الأ- رار ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١.

(٣) رار ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١.

أنواع حقوق الله الخاصة :

١٣ - حقوق الله تعالى الخاصة عند الخفية أيضا ثمانية أنواع :^(١)

أ - عبادة خالصة ، مثل : الإتيان ، والصلاة ، وصوم رمضان ، وهي واجبة على المكلف لبالغ العاقل . وكذلك ركاة المال - عند الخفية - عبادة خالصة ، لأنها فرزت بالصلاة والصوم وعدت من أركان الإسلام ، قال ﷺ : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان »^(٢)

ب - عبادة فيها معنى لثبوتها - مثل : صدقة الفطر ، وكذلك ركاة المال - عند جمهور الفقهاء^(٣)

(١) كشف الأستار ١/ ١٣٥

(٢) حديث أبي الإسلام عن حماد بن عمار عن أبيه العباس بن عبد المطلب ، ١٠/ ١١٠ - ط الخليلي

(٣) من حديث عذاعة بن عمر ، وفيها لغات ، بعضها على قولها ، ونفع الفاء ، وجملة مفسومة - والجمع مؤنث على نفعها ، ومانت الغرم لمالكهم - ميموز بفتحين

واللغة الثانية مؤنة - حجة مائة ، قال النباه : أمروها مؤنة مخفية ، والجمع مؤن ، مثل غرقة وغرم ، والثالثة مؤنة - بالواو - والجمع مؤن ، مثل : سورة وسور ، يقال : مما مائة بموسه ، من مائة فلان (المصباح التبرقي غرب الشرح الكبير ١/ ٨٠٦)

مؤنة - اسم لما يحمله الأسد من ثقل البعثة التي يضطه على من يبه من أهله وولده ، وقال الكولوني : مؤنة مفعلة وليست معمولة ، فيذهب إلى أنها مأخوذة من الأول ، وهو المستعمل ، وقيل هو من الأيسن -

والمؤنة هي الرخصة التي تعود بالنفع العام على الفقراء والمساكين وغيرهم من المستحقين في قوله عز وجل : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والمغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل »^(١)

وإنما كانت صدقة الفطر فيها معنى المؤنة ، لأنها وجبت على الإنسان بسبب نفسه وبسبب غيره ، وهم الأشخاص الذين يعونهم ويلبسونهم

ولكسبها وجبت على المخرج بسبب المعير لم تكن عبادة خالصة ، وإنما كان فيها معنى المؤنة ، لأن العبادة الخاصة لا تجب بسبب الغير^(٢)

أما زكاة المال - عند جمهور الفقهاء - ففيها معنى المؤنة ، لأنها وجبت على الشخص بسبب خراج عن ذاته ، وهو ملكه كمال المستوفي لشروط الزكاة ، وشكرا لله على بقاءه زائدا عن حاجته ، وعدم هلاكه

كما أن كلا من زكاة المال وصدقة الفطر مساعدا للفقراء والمساكين وغيرهم من مصارف الزكاة

(١) التفسيرات لأهم الحزن على بن عبدس على الحرجاني

(٢) سورة التوبة ٦٠

(٣) المؤنة هي الأصل ، وإعادة في هذا النوع نبع

يسبب التمكن من زراعة الأرض، ومقاتلتها تحت أيدي أصحابها من غير المسلمين أما المثوبة فلتتعلق بعاء الأرض لأهل الإسلام بالمقاتلين الذين هم مصارف الخراج والعقوبة للالانظاع بالزراعة عند الجهاد، لأن الخراج يتعلق بالأرض بصفة التمكس من لزراعة، ولاشتغال بها عمارة للنداء، وإعراض عن الجهاد. وعربسب اللدن لمرء، فكان الخراج في الأصل حشغارا. (١١)

هـ - حقوق دائرة بين العبادة والعقوبة وهي الكفارات، مثل: كفارة الظهار، وكفارة الفطر في رمضان عمدا، وكفارة الحث في اليمين، والكفارة عقوبة لأها وحبب جراء على الفعل المحظور شرعا، فالعقوبة في الكفارة من جهة الحروب.

وأما العبادة في الكفارات فهي من جهة الآداء، لأنها تؤدى ببعض أنواع العبادات، مثل: الصوم والإطعام ولعنش

أما كفارة الفطر في رمضان عمدا فإن جهة العقوبة فيها غالبية، لأنه ليس في الإفطار عمدا شبهة الإباحة نوحه ما، ولما كانت جناية المفطر عمدا كاملة، كان المفروض أن يترتب على ذلك عقوبة محضه، ولكنه عدل عن ذلك لفقصور الجناية من حيث أن المفطر ليس مجتلا

ج - مثوبة فيها معنى العادة، مثل: زكاة الزروع والشجار المقدرة بالعشر أو نصف العشر على الزراع حسب شروطها وإتاها كانت مثوبة، لأنها وظيفة مقدرة شرعا على نهاء الأرض من الزروع والظهار، وتجب بسبب ما يخرج منها، اعترافا بغضلى الله تعالى، لأن الله هو المئب والرازق، حيث قال عز وجل: «أمر خلق السماوات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبتنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها». (١٢)

وإنما كان فيها معنى العبادة لأمور منها: ١ - أنها وحبب ابتداء على المسلم فقط، ولم تجب بئداء على غير المسلم من لزراع، والعبادة لا يكلف بها غير المسلم. ٢ - أنها تعطى لفئات معينة من تستحق الأخذ من الصدقات، ولا يجوز للسلطان أن يعطيها للأغنياء. (١٣) ٣ - مثوبة فيها معنى العقوبة، مثل: الخراج على الأرض الزراعية.

وهو الوظيفة المبينة الموضوعة على الأرض

(١١) سورة النمل/ ٦٠

(١٢) السلطان، إذا ترك العشر لمن هو عليه جاز، فبا كان أو فقيرا، فكمن إن كان المسترك له فقير، فلا صدقة على السلطان، وإن كان غنيا ضمن السلطان العشر للمفقر، من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة

جاء ذلك في الفاشدة أعلاه تصرف لإعلام على الرعية بشرط بالصلحة والأشياء والنظر لابين لوجس/ ١٢١ ط الحلبي ١٢٨٧ هـ ١٩٦٨ م

السبيل إن كنتم آمنتم بالله وما أنزلنا على عبدنا
يوم الفرقان يوم التقى الجمعان، والله على كل
شيء قدير»^(١)

ومثل: خمس ما يستخرج من الأرض والبحار
من معادن ونقط وفحم حجري وغير ذلك. وإنما
كان هذا الحق قائما بنفسه، لأنه لم يتعلق بذمة
شخص، ولم يدخل في ملك شخص ثم أخرجه
زكاة أو صدقة تبرعا، وذلك لأن الجهاد والقتال
في سبيل الله حق لله تعالى، لأنه إعلاء
لكلمة الله، ونشر دينه، وذلك بإزالة العوائق
أيا كانت أمام الدعوة الإسلامية، ولما كان
الناصر للمسلمين هو الله تعالى، حيث قال
عز وجل: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَصُورُوا أَنَّهُ
يَنصُرَكُم وَيَتَّخِذُ أَقْدَامَكُمْ﴾،^(٢) فالغنائم كلها
حق لله تعالى، ولكن الله هو الذي جعل
للمحاربين حقا في الغنيمة، حيث منحهم
أربعة أخماس الغنيمة، وبقي الخمس على
ملك الله، حقا له، فيكون طاهرا في ذاته، لأنه
لم يكن أداة للتطهير والتزكية، فلا يحمل في ضيائه
دسا أو وزرا، ولذلك جاز للرسول ﷺ وأهله أن
يأكلوا من خمس الغنيمة، بخلاف أموال الزكاة
والصدقة فلا تحمل هم.

ولذلك يجوز للحاكم إعطاء المعدن والنقط
للذي وجله واستخرجه من الأرض إذا كان

لحق الله الثابت، وإنما هو مانع من تسليم الحق
إلى مستحقه. ولذلك لم يكن التزجر عقوبة
محضة، لأن نقصه كان لضعفه وعدم قدرته
على أداء ما وجب عليه، وذلك مع التسليم
بخطئه ونجح فعله.

أما بقية الكفارات فإن العقوبة فيها تبع^(٣)
وهي عقوبة خائصة وهي الحدود، مثل: حد
السرق، وحد شرب الخمر، وحد الزنى.

ز - عقوبة فاصرة وهي حرمان القتائل من
الإرث، إذا قتل الوارث البالغ مورثه. وإنما
كانت فاصرة لأنه لم يلحق القتائل إلا في بدنه
ولا نقصان في ماله، بل هو مجرد منع لثبوت ملكه
في التركة، فهي ليست عقوبة كاملة أصلية،
وإنما هي عقوبة إضافية للعقوبة الأصلية للقتل
سواء أكان عمدا أم غير عمد، لأنه قصد حرمان
هذا القتائل من تحقيق هدفه، وهو تعجيل
الميراث، ولذلك حرم من الميراث الذي يأتي
إليه عن طريق المقتول، لأن من استعجل
الشيء قبل أوانه عوفب بحرمانه.^(٤)

ح - حق قائم بنفسه ثبت لله تعالى ابتداء،
مثل: الخمس في الغنائم، قال عز وجل:
﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ
وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ

(١) شرح المفاتيح من التوضيح ١٥٣/٢ وما بعدها.

(٢) الأشبه والظاهر لابن عديم. القواعد الخامسة عشرة

ص ١٥٩، وتيسير التحرير ١٧٩/٦

(١) سورة الأنفال/١١

(٢) سورة عمدة/٧

فللعبد في حد القذف حق، لأن المقذوف يكره في عرضه ودينه، والله فيه حق، لأن القذف بالزنى محاسن بالأعراض علة، مما يؤدي إلى طبع الفحشاء، وانتشار الألفاظ المخلة بالأدب. وغلب حق الله تعالى لكي ينحتم إقامة الحد عن القاذف، لا اعتدائه على المجمع وعلى المقذوف، ولكي يسبق المقذوف من التنازل عن حقه، أو لصالح عليه، أو تولى تنفيذ الحد بنسبه، وشرب على تحليب حق الله ما يأتي:

١- تدخل العضوية، بمعنى أنه لو قذف جماعة بكلمة أو كلمات مفارقة، لا يغام عليه إلا أحد واحد فقط.

ب- لا يجري فيه الإرث.

ج- لا يقطع معو المقذوف

د- تنصف له ذرية اسرق، قال الله تعالى: **فَفَعَلْنَ نَعْفَ مَا عَلَى الْحَصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ** ١١.

هـ- يفوض تنفيذ الحد للإمام.

القسم الرابع - ما اجتمع فيه حق الله وحق العبد لكن حق العبد عالى:

١٦- مثل: التقصاص من القاتل عبداً مذموماً.

قلله فيه حق، لأنه عتاة على المجتمع، واعتدائه على مخلوق الله وعده الذي حرم دمه

بحاجا ويستحق للصدقة، ثم أنه يجوز إعطاء الخمس لغير الفقراء والمساكين، لأنه ليس صدقة ولا عبادة ولا مشيئة ولا عقوبة، لأنه لم يخرج من أموال الناس حتى يأخذ صفة من هذه الصفات، وإنها هو باق على حكم ملك لله تعالى ظاهراً وباطناً، حقيقة وحكما.

القسم الثاني: حق العبد الخالص

١٤- حق العبد الخالص هو: ما كان نفعه مختصاً بشخص معين، مثل: حقوق الأشخاص المالية أو المتعلقة بالمال، كحق الدينة، وحق استيفاء الدين، وحق استرداد المغصوب إن كان موجوداً، أو حق استرداده مثله أو قيمته إن كان المغصوب هالكا.

وتحريره من الشخص على غيره حق هذا الشخص. حتى يتمكن من حماية ماله وصيانته، ولهذا بملك أن يحمل ماله لغيره بلا باحة وانتمليك.

القسم الثالث: ما اجتمع فيه حق الله وحق العبد ولكن حق الله غالب:

١٥- مثاله: حد القذف بعد التبليغ المقذوف، وشيئ لحق على المقذوف ١١

(١) قبل رفع الأمر لحاكم وتبليغه بالمقذوف، فهو حق حائض للإنسان، ولذلك يملك التبليغ عنه، ويملك عدم التبليغ والتنازل عن حقه

تسليم الحقوق باعتبار وجود حق للعبد :

١٧ - قسم فقهاء المالكية^(١) لحقوق باعتبار وجود حق للعبد وعدم وجود حق له إلى قسمين رئيسيين ، وهما :

١ - حق الله فقط ، مثل : الإتيان ، وتغريم الكفر

٢ - حق العبد ثم قسموا حق العبد إلى ثلاثة أقسام :

الأول : حق العبد على الله ، وملزوم عيادته إليه ، وهو أن يدخله الجنة ، ويخلصه من النار^(٢) .

ثاني : حق العبد في الجسدية ، وهو الأمر الذي يستفيد به نولاً وأخيراً من مصاحبه ، مثل : تحريم الخمر .

الثالث : حق العبد على غيره من العبيد ، وهو ما له عليهم من الذم والظالم ، مثل : اللبس ، ونحوه^(٣) .

الحقوق كلها فيها حق لله وحق للعبد :

١٨ - كل حكم شرعي ليس بخالف عن حق الله

(١) نديم العمري ونسراصة السفة في الأسرار العلمية ، للشيخ محمد علي بن الشيخ حسن مفتي المالكية ١٥٧/١ .
(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٧٧/٣١ الطبعة الأميرية بمصر .

(٣) انظر أن هذا انقسم تغير الحنية

نديم : القسوق ١٥٧/١ والمؤلفات ٣١٧/٢ و٣١٨ .
والأحكام السلطانية للهاروني ص ٢٤٣ وما بعدها والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٨٧ وما بعدها .

إلا بحق ، والله في نفس العبد حق الاستعداد ، حيث قال عز وجل : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الجن والإنس إلا ليعبدون﴾^(١)

وللعبد في القصاص حق ، لأن القتل انعقد اعتداء على شخصه ، لأن للعبد المقتول في نفسه حق الحياة ، وحق الاستعداد بها فحرمه انقائس من حقه ، وهو اعتداء على أولياءه المقتول ، لأنه حرمهم من رعاية مورثهم ، واستمتاعهم بحاته . فكان القتل للعبد عتداء على حق الله وحق العبد ، وأذلك كان في شريعة القصاص يفاء للمقتول ، وإحلاء للعالم من الفساد تصديقا لقول الله تعالى : ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون﴾^(٢) .

ونائب حق العبد ، لأن علي المقتول يملك دفع دعوى القصاص أو عدم رفعها ، وبعد المطالبة بالقصاص وحكم على الجاني القاتل يملك التنازل عنه وإصلاح على مال أو إتصال بعمر عوض ، كما يملك تنفيذ حكم القصاص على القاتل إن أراد ذلك وكان يتنفيذ ، ولا يجوز ذلك إلا بإذن الحاكم . لشلا يقتات عنه ، فلم يملك وقع القصاص موقعه واستحقق التعزير^(٣) .

(١) سورة العنكبوت ، ٥٦ .

(٢) سورة البقرة ، ١٧٩ .

(٣) راجع في هذه الألفاظ نسير التحرير ١٧٤/٢ - ١٧٤/٢ .

والأحوال المبنية عليها، والإيمان بما يجب الإيمان به، كالإيمان بارسال الرسل وإنزال الكتب وبما تضمنته الشرائع من الأحكام، وبالحشر والنشر والشراب والعقاب.

الثاني: ما يترتب من حقوق الله وحقوق عباده كالزكاة والصدقات والكفارات والأموال المستدركات والمضاحيا والهدايا والوصايا والأوقاف، فهذه قرينة إلى الله من وجه، ونفع لعباده من وجه، والغرض الأظهر منها نفع عباده وإصلاحهم بما يجب من ذلك أو نذب إليه، فإنه قرينة لآله ورفق لأخذه.

الثالث: ما يترتب من حقوق الله وحقوق رسوله ﷺ وحقوق المكلف والعباد أو يستعمل على الحقوق الثلاثة.

ولذلك أمثلة: أحدها الأذان، فيه الحقوق الثلاثة - أما حق الله تعالى فالتكبيرات والتهللات بالوحدانية، وأما حق الرسول ﷺ فالتسليم له بالرسالة، وأما حق العباد فبالإرشاد إلى تعريف دخول الأوقات في حق النساء والمفردين، والدعاء إلى الجماعات في حق المعتدين.^(١)

تقديم الحقوق بعضها على بعض عند تيسره وتعدد الجمع:

١٩ - قال الإمام الزركشي: حقوق الله إذا اجتمعت فهي على أقسام:

وهو جهة التعبد، فإن حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، وعبادته امتثال أوامره واجتناب نواهيه بإطلاق.

فإن جاء ما ظاهره أنه حق مجرد للعبد فليس كذلك بإطلاق، بل جاء على تغليب حق العبد في الأحكام الدنيوية.

كما أن كل حكم شرعي فيه حق للعباد إما عاجلاً وإما أجلاً، بناء على أن الشريعة إنما وضعت لمصالح العباد، ولذلك قال في الحديث: وحق العباد على الله إذا عبده ولم يشركوا به شيئاً أن لا يعذبهم.^(٢)

وعادة: هم في تفسير حق الله أنه ما فهم من الشرع أنه لا خيرة فيه للمكلف، كان له معنى معقول أو غير معقول.

وحق العبد: ما كان راجعاً إلى مصالحه في الدنيا، فإن كان من المصالح الأخروية فهو من جملة ما يطلق عليه أنه حق لله.

ومعنى التعبد عندهم: أنه ما لا يعقل معناه على الخصوص.

وأصل العبادات راجعة إلى حق الله، وأصل العادات راجعة إلى حقوق العباد.^(٣)

وقال العزبن عبد السلام: حقوق الله ثلاثة أقسام: أحدها ما هو خالص لله كالعارف

(١) حديث: حق العباد على الله... تقدم ترجمته في ٢.

(٢) الفتاوى للشافعي ٣١٧/٢، ٣١٨ المكتبة التجارية

مصر، الناشر دار المعرفة بيروت.

(٣) قواعد الأحكام للزم من عيد السلام ١٢٩

أ - ما يتعارض فيقدم آكدته . على صحة الحديث ، ^(١) وصحح الخراسانيون

ونابهم النووي تقديم غسل الجمعة ، لصحة أحاديثه . ^(٢) ومنها ، قاعدة المحافظة على فضيلة تتعلق بغس العباداة أولى من المحافظة على فضيلة تتعلق بمعناها .

ب - ما يتساوى لعدم المرجح ، كمن عليه فائت من رمضانين ، فإنه يبدأ بأيهما شاء ، وكفلك الشيخ الذي عليه فدية أيام من رمضانين ، ومن عليه شاتان متفورتان فلم يقدر إلا على إحداهما ، يذر حجاً أو عمرة يتذر واحد أو يتنذر مختلفه ، فإنه يبدأ بأيهما شاء .

ج - ما تفاوتت ، فيقدم المرجح ، كالدم الواجب في الإحرام ، والزكاة الواجبة ، فإذا اجتمعا في شاة ، فالزكاة أولى . ومثله زكاة النجاسة والفطرة ، إذا اجتمعا في مال يقصر عنهما ، فالفطرة أولى ، لتعلقها بالدين .

(فمنه) : تقديم الصلاة آخر وقتها على روايتها وكذلك على المقضية إذا لم يبق من الوقت إلا ما يسع الحاضرة فإن كان يسع المؤداة والمقضية فالعائنة أولى بالتقديم مراعاة للترتيب .

(ومنها) : تقديم النوافل الم شروع فيها الجماعة كالعبدين على المرواتب . نعم تقدم الرواتب على التراويح في الأصح (وتقديم الرواتب على النوافل المطلقة ، وتقديم الوتر على ركعتي الفجر في الأصح) وتقديم الزكاة على صدقة التطوع ، والصيام الواجب على نفل ، والنسك الواجب على غيره . وإذا تيقن المسافر وجود الماء آخر الوقت فتأخير الصلاة لا ينظاره أفضل من التقديم بالثبتم .

ولو أوصى بياه لأولى الناس به قدم غسل البيت على غيره ، وغسل النجاسة على الحدث ، لأنه لا بدل له ، وفي غسل الجنابة والحيض ثلاثة أوجه : الأول تقديم غسل الجنابة ، والثاني تقديم غسل الحيض ، وثالثها أنها سواء فيقرع . ويقدم (الغسل من غسل الميت) وغسل الجمعة على غيرهما من الأغسال ، وأيهما يقدم قولان : فصحيح العراقيون تقديم الغسل من غسل البيت على غسل الجمعة ، لأن الشافعي علق القول بوجوبه

(١) حديث ١ من غسل ميتاً لم يغسل ، ومن حله فليترصاً . ع . أخرجه الترمذي (٣/ ٢٠٩) ط الحلي (١/ ٤٧٠) ط الحلي (١/ ٤٧٠) من حديث أبي هريرة . واللفظ لاين حجة إلا أنه لم يذكر للشمس الثاني . ويحل الترمذي : حديث حسن .

(٢) حديث ٢ غسل الجمعة واجب على كل محتشم . أخرجه البخاري (الفتح ٣٥٧/٢ ط السفة) ، ومسلم (٢/ ٥٨٠ ط الحلي) من حديث أبي سعيد الخدري . واللفظ للبخاري ونظم فيها فتح الباري ٢/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٦ صحيح مسلم بشرح النووي ٩/ ١٣٠ - ١٣١ . وسنن الترمذي ٢/ ٢٧٨ - ٢٧٩ . وسنن أبي دارود بشرحه لمجل العذب ٣/ ١٩٨ - ٢٠١ . وسنن ابن ماجه ١/ ٢٤٦ . والسائي ٣/ ٩٢ .

وتقديم نغمة زوجته على نغمة قريبه، وتقديم غرماؤه عليه في بيع ماله، إقصاء دينه، وتقديمه على غرماؤه بنفته ونغمة عيانه وكسوتهم في مدة أحجره، وتقديم المضطر على غير المحتاج إليه. وتقديم ذوي الضرورات على ذوي الحاجات، والتقدم بالسبق إلى المساحد وقاعد الأسواق. وتقديم حق البائع على حق المشتري، والتقدم في الإرث بالعصوية وقرب الدرجة وفي ولاية النكاح بالأبوة والجدوة، ثم بالعصوية، والحق الثابت لعين أقوى من الحق الثابت لغير معين، ولهذا تجب ركعة المال الموقوف على معين، بخلاف غير المعين، والحق المتعلق بالعين أقوى من المتعلق بالصفة، ولهذا يقدم المستع على المتلس بالصفة على العرماء، وكذلك المرهن يقدم بتموهون، ويقدم ماله متعلق واحد على ماله متعلقان، كما ألجى المرهون يقدم المجني عليه على لونهن، لأنه لا متعلق له سوى الرقبة، وحق المرهن ثبت في النفقة.

وفي اجبة أربع حق الله وحق الأدمي مال الزركشي - هو ثلاثة أقسام -
١ - ما قطع فيه بتقديم حق الله تعالى، كالصلاة والزكاة، والصوم والحج، فإنها تقدم عند القدرة عليها على سائر أسواق الترفه والملاذ تحصيلها لمصلحة العبد في الآخرة، وكذلك تحرير وطء المتحررة، وإيجاب الحمل عليها لكل صلاة.

ولزوجت عليه كفارة الظهار والقتل، ووجد الإطعام لأحد مما وهو من أهله، وقتنا بالإطعام في القتل، فالظهار أولى.

د - ما اختلف فيه كاعتاري هل يصلي قائما؟ ورتبه الركوع والسجود بحافظة على الأركان، أو يصلي قاعدا موميا بحافظة على سائر النعمرة، أو يتخير بينهما؟ والأصح الأول، وكذا المجوس يحكمون بحسنه، والأصح أنه لا يسجد ولا يجنس، بل ينحني للمسجد إلى المقدار الذي لو زاد عليه لأقى النجاسة.

ولو كان في موضع جنس ومعه ثوب، فهل يسطه ويصلي عريانا أو يصلي فيه أو يتخير بينهما؟ فيه الأوجه الثلاثة، ولو لم يجد إلا ثوب حرير، فالأصح أنه تجب الصلاة فيه، ولو اجتمع عراة فهل يستحب أن يصفوا هردى أو جماعة أو يتخيروا أو هما سواء؟ فيه ثلاثة أوجه. (١)

وفي حقوق الأديين إذا اجتمعت: قال الزركشي أيضا: فإنها تستوي كالفقه والنفقة بين الزوجات، وتساوي أولياء النكاح في درجة، وتسوية لحكام بين الخصوم في المداكمات، وتساوي الشركاء في القسمة والإجارة عليها، والتسوية بين السابقين إلى مباح. وتارة يرجع أحدهما كنفقة نك على نغمة زوجته وقريبه،

(١) انظر ١٢ - ١٠ - ١٣، وقواعد الأحكام ١٤١، ١٤٢.

السنة لا تسقط الجزية، ولو مات في أثناء الحول لم تجب الزكاة، وأيضاً، فإن الجزية تجب في أول الرحبوت وجوباً مومعاً، والزكاة لا تجب، إلا بآخر الحول.

ومنها إذا وجد المضطر ميتة وطعام الغير، فأقول: قيل: تقدم الميتة، وقيل طعام الغير، والثالث أنه يتخير.

ومنها، لو بذل الولد لوالده الطاعة في أن يحج عنه وجب على الأب قبوله، وكذا لو بذل له الأجرة على وجه ديم نوجب عليه القبول في دين الأدي، بلا خلاف^(١).

تقسيم الحقوق باعتبار قابليتها للإسقاط وعدمه:

٢٠ - الحق إما أن يكون خالصاً لله سبحانه وتعالى، وإما أن يكون حقاً خالصاً للعبد، وإما أن يجتمع فيه حق الله وحق العبد مع الاختلاف في تغليب أحدهما، وقد تقدم بيان ذلك^(٢).

وحقوق الله في الجملة إما عبادات محضة مالية كانت كالزكاة، أو دينية كالصلاة، أو جامعة للبدن والمال كالحج. وإما عقوبات محضة

ب- ما قطع فيه بتشدبم حق الأدي كجواز التلطف بكلمة التكفر عند الإكراه ونسب الحرير عند الحكمة، وكتجوز التهم بالخوف من المرض وغيره من الأعذار، وكذلك الأعذار المجوزة لتترك الجمعة والجماعات، والفطر في رمضان، والحج والجهاد وغيرها، والتداوي بالجماعات غير الحرم، وإذا اجتمع عليه قتل قصاص وقتل ردة قدم قتل القصاص، وجواز التحلل بإحصار العدو.

ج- ما فيه خلاف يحقه.

فمهما، إذا مات وعليه زكاة ودين أدي وفيه أقوال ثلاثة: قيل تقدم الزكاة، وقيل يقدم الدين، وقيل إنهما ينساويان والأصح تقديم حق الله تعالى.

ومنها، الحج والكفارة، والأصح تقديم الحج والتكفارة، قال السراقي في كتاب الإيمان: ولا تجري هذه الأقوال في حق المحجور، بل يقدم حق الأدي ويؤخر حق الله تعالى مادام حياً، ومرافه الحقوق المسترسة في المدة دون ما يتعلق بالعين، فإنه يقدم حياً وميتاً، ولهذا الزكاة الواجبة في المرحون تقدم على حق المرنين، وإذا اجتمع على الزكاة دين أدي وجزية، فالصحيح نساويهما، والفرق بينهما وبين الزكاة أن المطلب في الجزية حق الأدي، فإنها عوض عن سكنى الدار، فأشبهت غيرها من ديون الأديين، وهذا، لو أسلم أو مات في أثناء

(١) المنشور ٢٤/٢ - ١٦٠، وانظر غاية القصر في دابة الفتوى

للجصاصي ٢٥٨/١، ونواعد الأحكام ١٤٢/١ - ١٤٨

(٢) راجع فيها تقدم تقسيم الحقوق باعتبار هدم النفع وسرموه

كانخاذود، وإنما كفارات وهي متددة بين العسوة والتعبادة.

والأصل أن الحق لله سبحانه وتعالى، لأنه ما من حق للعبد إلا وفيه حق الله تعالى وهو امره بليصل إلى ذلك الحق إلى مستحقه، وإفراد نوع من الحقوق يجعله حقاً للعبد فقط بما هو بحسب تسبب العبد على التصرف فيه بحيث لم أسقطه لسلط.

وهو يبيّن ما يسقط من هذه الحقوق وما لا يسقط :

أولاً : حق الله سبحانه وتعالى :

٢١ - الأصل أن حقوق الله سبحانه وتعالى - سواء كانت عبادات كالصلاة والزكاة، أم كانت عقوبات كالحدود، أم كانت مزددة بين العقوبة والعبادة كالكمارات، أم غير ذلك من الحقوق التي ثبت للعبد بصفة ذاتية بعقضى الشريعة كحق السولاية على الصغير، وحق الأبوة، والأمومة، وحق الابن في الأبوة والنسب - هذه الحقوق لا تخضع للإسقاط من أحد من العباد، لأنه لا يملك الحق في ذلك.

(١) التفسير في القراءات ١/ ١٤٠ - ١٤١ والشورى في القواعد ١/ ٤٨ - ٥٩، وشرح الآثار ١/ ٨٨٦ وما بعدها.

(٢) الأبدان ٧/ ٥٥ - ٥٦ والولايات ٢/ ٣٧٥ - ٣٧٦ والتفريق للقر في ١/ ١٤٠ - ١٤١ و١٩٥ والتشريع ٣/ ٣٩٣ وشرح المال ١/ ٨٨٥ - ٨٨٦ ومغنى المحتاج ١/ ١٩٤ وإعلام المولعين ١/ ٨٢١

ومن حاول إسقاط حق من حقوق الله تعالى فإنه يقابل كما فعل أبو بكر رضي الله عنه بهانعي الزكاة.

بل إن المستن التي فيها إظهار الدين وتعتبر من شعائره كالإذان لو تنفق أهل البلد على تركه وجبته فتأثم.

ولا يجوز لتحويل على إسقاط العبادات كمن كان له مال يقدر به على إخضاع فوهه كيلا يجب عليه الحج، وكمن دخل عليه وقت صلاة فشرب دواء ما وهما حتى يخرج وقتها وهو نافذ لعقده كالتعمى عليه.

كما تحرم الشفاعة لإسقاط الحدود الخالصة لله تعالى، لأن أحد حق الله تعالى لقول النبي ﷺ وقد غصبت حين شفع أسامة في الخزومة التي سرت: وأنشع في حد من حدود الله تعالى.

أما ما اجتمع فيه حق الله وحق العبد كالقذف مع الاختلاف في تغليب أحدهما، فإن

(١) البدائع ٣٥١/٢ والمغنى ٥٧٢/٢ ونجاسة بياض فح المل ١/ ١٨٨ وما بعدها ١/ ١٢٨/٢

(٢) الأبدان ١/ ٤٢ ومنع الجليل ١/ ١١٧ والنهت ١/ ٦٢ (٣) المساقفات ١/ ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ وشرح الصغير ١/ ٢١٠ ط الحلي

(٤) حديث : أنشع في حد - أخرجه البحاري [الفتح ١/ ١٢٠ - ١٢١ ط الصفة، ومسلم ١/ ١٣١ - ١٣٢ ط الحلي : من حديث عائشة.

ومن ذلك السكنى في بيت العدة، فعلى
العدّة أن تعتد في المنزل الذي يضاف إليها
بالسكنى حال وقوع الطّرفه، والبيت المضاف
إليها في قوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ
بُيُوتِهِنَّ﴾^(١) هو البيت الذي تسكنه، ولا يجوز
للزّوج ولا غيره إخراجهن من مكانها،
وليس لها أن تخرج - وإن رضي الزوج بذلك، لأن
في العدة حق لله تعالى وإخراجها أو غيرها
من مسكن العدة منافي للعشر وع، فلا يجوز
لأحد إسقاطه^(٢) وهذا في الجملة وينظر:
(سكنى - عدة).

ومن ذلك أيضا غير الرّؤية، فيجب الشيء
قبل رؤيته، ثبت للعشّري خيار الرّؤية، فله
الأخذ به الرد عند رؤيته لقول النبي ﷺ: «من
اشترى شيئا لم يره فله الخيار إذا رآه»^(٣) والخيار
هنا ليس بشروط العاقدين، وإنما هو ثابت
شرعا فكأن حتى الله تعالى، ولهذا لا يجوز

من غلب فيه جانب العدّة أجاز العفو فيه قبل
الرفع للمحكم وبعده وهم الشافعي والحنابلة.
وعند الحنفية لا يجوز العفو فيه بعد الرفع وفي
رواية عن أبي يوسف أنه يجوز.

وقيد الماتكة العفو بعد الرفع للحاكم بها إذا
كان المقتدوف يريد المنزاع على نفسه،
ولا يشترط هذا التقيد بين الابن وأبيه^(٤)

وهذا بالنسبة للحدود، أما التعزير فله كان
منه حقا للأدعي جاز المصوغه وما كان منه
حقا لله فهو موكول إلى الإمام بحسب ما يراه
من المصلحة وهذا في الخملة^(٥)

وينظر تفصيل ذلك في مواضعه من أبواب
لغفه.

كما أن من حقوق الله تعالى ما شرع أصلا
لمصلحة العباد، ولذلك لا يسقط بالإسقاط
لمنافاة الإسقاط لما هو مشروع، ومن ذلك ولاية
الأب على الصغير، فهي من الحقوق التي
اعتبرها الشارع وصفا ذاتيا لأصحابها فهي لازمة
له ولا تنقذ عنه، محقة ثابت بإثبات الشرع،
فيعتبر حقا لله تعالى، ولذلك لا يسقط بإسقاط
العبد^(٦).

(١) ومن عابدين ١٠٢/٢ وشرح منتهى الإزاد ٥٣٠/٢
والمشهور ٢٩٢/٣
(٢) سورة نعلاق ٦١

(٣) البدائع ١٥٢/٢، وخداية ٢٢/٢ وحواشر الإكليل
٢٩٦/٢، ومعنى المحتاج ٢٠٢/٢ وشرح منتهى الإزاد
٢٣٠/٢

(٤) حديث: «من اشترى شيئا لم يره فله الخيار إذا رآه»
شرح الدرر نفسي ٥/٣ - مدار النعاس من حديث أبي
هريرة، وقال: «هذا باطل لا يصح». وإنما يروى عن ابن
سريج موقوف على

(٦) البدائع ٥٦٠-٥٥٧/٢ وأمدية ١١٣/٢ ومنع الجليل
١٢١/٢، ٥١٥/٢، والمهذب ١٦٥/٢، ٦٨٤، والمختار
٢٨٢/٢، ٢١٧/٢، ونفي ٢٨٢/٢
(٢) البدائع ٦٥-٦٤/٢ والمصنف ٢٥٤/٢ ومعنى المحتاج
١٩٣/٢ والمصنف ٢٢٦/٢

(٣) البدائع ٦٥٢/٢، ١٨٠/٢، وفتاوى ابن نجيم ١٦٠ -

إسقاطه ولا يسقط بالإسقاط. وهذا منقول عليه عند من يجيرون بيع انشيء الغائب مع مراعاة شرائط ثبوت الخبر^(١).

وننظر تفصيل ذلك في «خيار الرؤية».

وهكذا في كل ما كان حقا لله تعالى مما شرع لمصلحة العباد لا يجوز إسقاطه.

ومادامت حقوق الله تعالى لا تنزل الإسقاط من العباد فلا يجوز الاعتياض عن إسقاطها، فلا يصح أن يصالح أحد سارقا أو شاربا الخمر ليطلقه ولا يرفعه ناسطان لأنه لا يصح أخذ العرض في مقابلته، وكذا لا يصح أن يصالح شاهدا على أن لا يشهد عليه بحق لله أو لأدمي، لأن الشاهد في إقامة الشهادة محسوب بحق لله تعالى، لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾^(٢) والصالح عن حقوق الله تعالى باطل، ويجب على من أخذ عوضا رده لأنه أخذ بغير حق^(٣).

وإذا كانت حقوق الله سبحانه وتعالى لا تقبل الإسهاط من جهة العباد، فإنها تقبل الإسقاط من قبل صاحب شرع راحة بالعباد وتحقيقها عنهم، ولذلك يقول الفقهاء: إنه حقوق

(١) البدائع ٢٥، ٢٩٧، والمبسطة ٢/٣٢، والاعتبار ١٤/٢٠، وأسهل المدارك ٢/١٧٧، وقهروني للقرني ٢٤٧/٢، والفتاوى ٥٨١/٢.

(٢) سورة الفلق ١.

(٣) البدائع ١٨/٦، وشرح منتهى الإبداعات ٢/٢٦٦.

والذخيرة ١٥٩.

الله مبنية على المسامحة بمعنى أنه سبحانه وتعالى لن يلحقه ضرر في شيء، ومن ثم قيل الرجوع عن الإقرار بالوحي فيسقط الخلد بخلاف حقوق الأدميين فإنهم يتضررون، ولذلك كان من أسباب سقوط أخذ الشهة المعتبرة^(١)، لقول انشيء: «أمرهوا الخلد بالشبهات»^(٢).

والخرج والمشقة التي تلحق المكنتف تكون سببا لإسقاط بعض التكاليف عن تحتهمة المشقة وذلك فضلا عن الله تعالى ورحمة به، وذلك كإسقاط العبادات والعقوبات عن المجسور، وإسقاط بعض المبادات بالنسبة لأصحاب الأعداء كالمريض والمسلمين لما ينالهم من مشقة.

وقد فصل الفقهاء المشاق وأنواعها، وبينوا لكل عبادة مرتبة معينة من مشاقها المؤثرة في إسقاطها، وأدرجوا ذلك تحت قاعدة: المشقة تجلب التيسير، أخذ من قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمُ فِي الدِّينِ مِنْ

(١) المنثور ١٢، ٥٩، ٢٢٥، والبدائع ١١/٨، والفرق لمبراني

١٧٩/٤.

(٢) حديث: «أمرهوا الخلد بالشبهات»

منه البخاري في «المقاصد الحسنة» إلى أبي سعيد السعدي في كتابه «الدين»، وقال: «قال شيخنا، يعني ابن حجر: في سورة من لا يعرفه» لمصنفه (ص ٣٠ - ط ١٥٧).

(٣) سورة البقرة ١٨٥.

وذلك كما في السلم لقول الراوي : «سئ
السبي ﷺ عن بيع ما ليس عند الإنسان وخصص
في السلم»^(١) والأصل في البيع أن يلاقى عينا
وهو لما ذكره روع نكته سقط في السلم^(٢) وينظر
نعمان لـ ذلك في بحث (تيسير - رخصة -
واسقاط) ومواضعه من كتب الفقه.

حقوق العباد :

٢٢ - حق العبد بالنسبة للإسقاط وعدمه يشمل
الاعيان والشائع والديون والخقوق انطلقت وهي
التي لم يمت عينا ولا دينا ولا منفعة^(٣).

والأصل أن كل صاحب حق لا يمنع من
إسقاط حقه إذا كان جائز التصرف . . . فإن لم يكن
محجورا عليه . وكان المحل قابلا للإسقاط . بأن
لم يكن عينا أو شيئا محرما . ولم يكن هناك مانع

(١) حديث «سئ عن بيع ما ليس عند الإنسان وخصص في
السلم» هذا الحديث مركب من حديثين . الأول : «لا تبع
ما ليس عندك» أخرجه الترمذي من حديث حكيم بن
حزام وحسنه . أخرجه لاح وفي ٢٤ / ٢٣ - ط الصنفين
بدرجة القوة.

وأما ترجمته في السلم فقد ورد في صحيح البخاري
والصحيح ١٢٨ / ٢ - ط ١١ - الصنفين وسلم ٢٢٧ / ٣ - ط

أخلى من حديث عبد الله بن عباس
١٢٩ / ١ وأنبأ ابن نجيم ٧٥ / ٢ وما بعدها وسلم
الثبوت ١٦٨ / ١ والفتاوى ١٦٤ / ٢

(٢) راجع ٣٢ / ٦ - ٣٢ / ٧ - ٢٢٢ / ٧ والدموني ٢٠٩ / ٣ -
٢٠٩ / ٤ - ١٤٤ / ٢ والفتاوى ٢٧ / ٢ وكشاف الداع ٢٣ / ٣٩ -

١٠٠ والمغني ٢٥٧ / ٩ - ٢٣٨ -

خرج (١) ورجع مصطفى (تيسير)
والحكم النبي على الأعذار يسمى رخصة،
ومن أقسام الرخصة ما يسمى رخصة إسقاط
كإسقاط الصلاة عن الحائض والنفساء،
وإسقاط الصوم عن الشبع الكبير الذي
لا يغوى على الصوم^(١).

بل إن صلاة المسافر قصرا فرض عند الحنفية
وتعتبر رخصة إسقاط لقول النبي ﷺ : «صدقة
تصلق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته»^(٢).

ووجه الاستدلال أن النص في ما لا يجتمع
التمليك والإسقاط لا يجتمع الرد . وإن كان من
لا يلزم طاعته كولي الشخص : فهو من الله
الذي تازم طاعته أولى^(٣).

ومن ذلك أيضا إسقاط الحرمة في تناول
المحرم للصبر : كاكل الغنم للمدينة وإسباغة
الفضة بالخمر لمن غص بها ، وإباحة نظر العورة
للطبيب.

ويرى هذا الحكم على المعاملات . فمن
أ رخصة ما سقط مع كونه مشروعا في الجملة ،

(١) سورة الحج ٧٨ / ٢

(٢) الأنبياء ١٠٩ / ٢ وما بعدها والعمدة للعرفان
١١٩ / ٢ - ١٢٠ / ٢ ولشرا ٢٠٣ / ٢ وما بعدها

(٣) حديث «صدقة تصفك الله بها عني» أخرجه
أحمد بن محمد ١٢٩ / ٢ - ط أخلى من حديث عمر بن
الخطاب

(٤) التلويح ١٢٠ / ٢ وأنبأ ابن نجيم ٧٥ / ٢

سواء أكان الدين نسي مبيع، أم كان مسلماً فيه،
أم كان نعمة مفروضة ماضية للزوجة، أم غير
ذلك

وكما يجوز إسقاط كل الدين يجوز إسقاط
بعضه وتختلف الكيفية التي يتم بها الاعتياض
فقد يكون في صورة صلح، أو حلع، أو تعليق
على حصول شيء، وغير ذلك.^(١)

ومن أمثلة ذلك ما جاء في أبي عبد الله: إذا
أبرأت الزوجة زوجها من مهر والنفقة تطلقها،
صح الإبراء ويكون معوض وهو ملكها
نفسها.^(٢)

ويقول الشافعية: إذا أعطى المدين الدائن
ثوباً في مقابلة إبرائه مما عليه من الدين، فبطلت
الدائن المعوض المبدول له فظهر الإبراء وبه
المدين.^(٣)

وقد جعل الصراف من أقسام الإسقاط
بعض: أن صلح عن الدين.^(٤)
ونظر تفصيل ذلك في: (إبراء إسقاط).

حده المنافع:

٢٥ - تنافح كذلك يجوز إسقاطها، سواء أكان

كتعلق حق الغير به.^(١) وبأن ذلك فيما يأتي:

أ - العين:

٢٣ - العين ما تحتمل التغيير مطلقاً جسماً ونوعاً
وقدراً وصفة كالعروض من الثياب، ولعفار من
الأرضين والحدود، والخير وإن من الذواب،
والكحل والموزون.^(٢)

وملك العين يجوز له التصرف فيها بالنقل
على الوجه المشروع من بيع أو هبة أو غير ذلك.
أما التصرف فيها بالإسقاط بأن يقول
الشخص: أسقطت ملكي في هذه الدار
لفلان، يريد بذلك زوال ملكه ونسبه لغيره فقد
قال الفقهاء: إن ذلك باطل، لأن الأعيان
لا تقبل الإسقاط وهذا في الجملة، إذ أن الحق
يعتبر إسقاط الملك لربة وهي عين، والوقف
كذلك يعتبر إسقاطاً للملك عند بعض
الفقهاء.^(٣)

ويطر تفصيل ذلك في بحثي: (إبراء -
إسقاط).

ب - الدين:

٢٤ - الدين يجوز إسقاطه والاعتياض عنه بالخلق

(١) ابن عابد ٢/ ٢٠٢ - والبدائع ٢/ ٢٠٣ - ٢١٤ - ٢١٥/١
والدموعي ٤/ ٢٨٠، ٣١٠. والمهذب ١٥٥/١ وقليوبي
٢/ ٣٠٨، ٣٠٩ - والرمز ١/ ١٧٧ ويشرح من
الإدرات ٢/ ٢١٤ - ١٣٣، ٥٦١. والقي ٢/ ٢٢٥

(٢) ابن عابد ٢/ ٢٦٦
(٣) المحقق على شرح المنهج ٢/ ٣٨٩ ونهاية المحتاج ٤/ ٢٩٩
(٤) المدعية ١/ ٦٥٢

(١) الجدل ١٦/ ٢٦٣ - ٢٦٤ والروئي ١/ ١٩٥ وشرح من
الإدرات ٢/ ٢٠٠ والشري ٣/ ٢٩٣
(٢) البدائع ١/ ٢١٩
(٣) أشباه ابن نجيب ٢/ ٣٥٢ وتكملة حاشية ابن عابد
٢/ ١٦٣ - ١٤٤، والدموعي ٣/ ١١١. وقال: وفي ١٣/ ١٣
وشرح من الإدراء ٢/ ٢٦٣

والجواب: أما الحقبة فمنهم بعض القسود فإن
الاعتياض عن المنافع عندهم لا يجوز إلا مالاً
الربة والمنفعة، أو مالاً المنفعة بعوض، أما
مالك المنفعة بدون عوض فلا يجوز الاعتياض
عنها. والمنافع عندهم ليست بأموال. كما لا يجوز
عندهم إفراد حقوق الإرتفاق بعقد معاوضة
على الأصح وإنما يجوز تبعاً.^(١)

ومن أمثلة المعاوضة على المنفعة ما لو وصى
شخص لرجلين أحدهما بعين الدار والثاني
بسكنائها، وصالح الأول الثاني لأن الموصى له
بعين الدار صالح الموصى له بسكنائها بدراهم أو
منفعة عين أخرى لتسلم الدار له جائز.^(٢)

ونظر مفصيل ذلك في (إجزة - إعارة - وصية
- وقف - إرتفاق)

د - الحق المطلق :

٢٦ - المراد بحق العبد المطلق هنا ما ليس بعين
ولا دين ولا منفعة كما سبق، وذلك كحق
لشفعة، وحق الخيار، وحق الزوجة في القسم،
وحق القصاص، وحق الأجل. وما شابه ذلك

المسقط مالاً للرغبة والمنفعة، أم كان مالاً
للمنفعة فقط بمقتضى عقد، كالإجارة والعارية
والوصية بالمنفعة، أم بغير عقد كتحرير الموات
لأحيائه، ومن ذلك الاختصاص بمقاعد
الأسواق وما شابه ذلك، فالمنافع تقبل الإسقاط
بإسقاط مستحق المنفعة ما لم يكن هناك
مانع.^(٣)

ومن أمثلة ذلك أن من أوصى لرجل يسكن
داره فبات الموصى وساع الموارث الدار وورثي
الموصى له جاز لبيع وبطلت سكناءه، وكذا لو لم
يسع الموارث الدار ولكن قال الموصى له بالمنفعة
أسقطت حتى سقط حقه بالإسقاط.^(٤)

وأما كن الجلس في المساجد والأسواق يجوز
للمتصح بها إسقاط الحق فيها.^(٥) هذا بالنسبة
لإسقاطها بدون عوض، أما بالنسبة لإسقاطها
بعوض فتره يرجع إلى قاعدة التفريق بين منك
المنفعة وملك الانتفاع، فمن ملك المنفعة منك
المعاوضة عليها، ومن ملك الانتفاع فقط فإنه
يملك الإسقاط ولكن لا يجوز المعاوضة عليه،
وهذا عند الجمهور.^(٦) المالكية والنشافعية

(١) البدائع ٢٢٧/٧ وانظر في القواعد ٣/٣٩٢ وشرح
منتهى الإرادات ٢/٢٦٠

(٢) أقبا، ابن نجيم ٣١٦، وقليوبي ٣١٢/٢ والنور
٢٣٠/٣

(٣) المشور ٣٩١/٣ والله سرحي ١٢٤/٣ وتواضع لأن رجس
١٩٩/٢ ومنتهى الإرادات ٢/٢٦٠ - ٢٦٥

(٤) منع الحلقين ٣/٤٤٨، ٧٧١. وهبة الخياط ١١٧/٥ -

١١٨، والمبني ١/٥٤٦، ٥٤٧ ومنتهى شرح الإرادات

٣٨٩، ٣٥١/٩

(٥) اصدية ١٥٢/٤ والبدائع ١/٦٨٩ - ٢٢٠ ولشبهه ابن

نجيم ٣٥٢/٢ وابن علقين ٥/٢٢٣، ١٤٤

(٦) ابن علقين ١/١٥ ونكحلة فتح القدير ٧/٣٨٥ وشرح

منتهى الإرادات ٢/٢٦٣

وغير ذلك كإسقاط المجهول، وإسقاط الحق قبل وجوبه، وبعد وجود سبب الوجوب.

ونظر تفصيل ذلك في : (إبراء - إسقاط) .
وأما الاعتياض عن الحقوق فالقاعدة عند بعض فقهاء الحنفية أن الحق إذا كان مجردا عن الملك فإنه لا يجوز الاعتياض عنه، كحق الشفعة، فلو صالح عنه بهال بطل حق في الشفعة ويرجع به . . الخ .

وحق القسم للزوجة، وحق الخيار في النكاح للمخيرة، وإن كان حقا منفردا في المحل الذي تعلق به صح الاعتياض عنه، كحق القصاص، وملك النكاح، وحق الرق، وقال آخرون منهم : إن الحق إذا كان شرع لدفع الضرر فلا يجوز الاعتياض عنه، وإن كان ثبوته على وجه البر والصلة فيكون ثابتا لصاحبه أصالة فيصح الاعتياض عنه .^(١)

أما غير الحنفية فلم يسمروا إلى قاعدة يمكن الاستناد إليها في معرفة ذلك، لكن بعد التنبع لبعض المسائل يمكن أن يقال في الجملة : إن الشائعة والحسابة^(٢) يعتبرون أن الحق الذي لا يؤول إلى المال، أو ما ليس عينا ولا منفعة

فهذه الحقوق وما شابهها يجوز إسقاطها، لأن كل صاحب حق لا ينشع من إسقاط حقه ما لم يكن هناك مانع .^(٣)

ومن المسانيع التي تمنع إسقاط مثل هذه الحقوق ما هو متفق عليه، ومنها ما هو مختلف فيه .

فصا هو متفق على منع إسقاط ما تعلق به حق الغير، كحق الصغير في النسب، فإذا ثبت هذا الحق فإنه لا يجوز لمن لحق به الصغير إسقاط النسب، فمن أنريابن، أو هني - به فسكت فسد التعلق به، ولا يصح له إسقاط نسبه بعد ذلك .^(٤)

ومن ذلك تصرف الفليس المحجور عليه للفليس، فإنه يمنع من حق التصرف في ماله تصرفا مستأنفا، كوقف وعق وبراء، وعفو بمجانا، وذلك لتعلق حق الغرماء به .^(٥)

ومن أمثلة ما هو مختلف فيه صفات الحقوق كالأجل والجردة، فعند الشافعية : صفات المحقوق لا تفرد بالإسقاط في الأصح فلا يسقط الأجل، ومثله الجردة بالإسقاط في حين أنه يجوز ذلك عند الحنفية .^(٦)

(١) القواعد ٢٩٧/٥ وشرح منتهى الإروادات ٢٩٠/٢

(٢) المالكي لابن جبر ١١٦/٣ ونهاية المحتاج ١١٦/٧ والمغني ٤٢١/٧

(٣) المحرر ١٦٥/٤ ونهاية المحتاج ١٠٥ - ٣٠٦ ومنتهى الإروادات ٢٧٨/٢

(٤) أشباه ابن نجيم ١٢٠ والفتاوى في القواعد ٣١٥ - ٣١٦

(١) لشاه ابن نجيم ٢١٢ وابن عديم ١٤٦/١٥ والبعث ٢١٦/٥

(٢) نهاية المحتاج ٣٨٢/٦ والذهب ٢٩١/٦ والفتاوى ٣٨٧ والفتاوى ٣٩٤/٢ والسواحد لابن وجب ١٩٩ وشرح منتهى

الإروادات ٢٩٦/٢ وكشاف القناع ٢١٦/٥ والمغني ١٦٢/٢

وإذا لم يطلق الفعل الأمر لا يصح الفعل .
والتدليل على ذلك : أن الأصل في التبعيد رجوعه
إلى عدم معقولة المعنى ، بحيث لا يصح فيه
إجراء القياس ، وإذا لم يفعل معناه دل على أن
أصل الشذوذ فيه هو الوقوف عند ما أحده
المشروع ، بحيث لا يتعداه . مثل بعض أفعال
الصلاة والحج .^(١) ونظر مصطلح (تبعدي) .

انقسم الثاني : ما هو مشتمل على حق الله
وحق العبد . والمغلب فيه حق الله ، والأصل في
حق الله عدم معقولية المعنى .

مثل : قذلي النفس ، لأنه ليس بالشخص
خبرة أو حق في أن يسلم نفسه للفعل لغير
ضرورة شرعية كالقتل وجرحها ، كما أنه لا يملك
الاعتماد على نفسه بالقدر . لحق الله أو
الاعتماد على عصور من أعضائه .

وحق الله هو المعنى والمغلب .
حكمه . مثل انقسم الأول : واجب به في أن
الأصل فيه عدم معقولية المعنى . لأن انعتري
الحقير هو حق الله ، فصار حق العبد مقترحا
شروعا ، فكانه غير معتبر . لأن حق العبد لو كان
معتبر تعذب حقه . والمفروض : أن حق الله هو
المغلب .

انقسم الثالث : ما أت ترك فيه احسان وحق
العبد هو المغلب . وأصله معقولية المعنى . فإذا

كحق الشفعة ، وحق غير الشرط ، ومعه الزوجة
يومها نصرتها ، فهذا لا يجوز الاعتياض عنه ، أما
ما كان يزول ، إلى ما له كحق الفصاح والرد
بالتعيب ، فإنه يجوز الاعتياض عنه . وهذا في
الحكمة إذ أن ابن تيمية أجاز نروحة أخذ
العوض عن هبتها يومها نصرتها وعن سائر
حقوفه من القسم ، كما أنه في رواية عن الإمام
أحمد . جواز الاعتياض عن حق الشفعة من
المشتري لا من غيره . ويؤخذ من أسائل التي
وردت عند المالكية أنهم يجوزون أخذ العوض
عن كل حق ثبت للإنسان فيه . وزعمهم
الاعتياض عن الشفعة وعن حبة الزوجة يومها
نصرتها وغير ذلك .^(٢)
ونظر ذلك في موضع من كتب الفقه .

انقسم الحقوقي باعتبار معقولية المعنى :
٢٧ - قسم انشائي الحقوقي باعتبار معقولية
المعنى . وعدم معقولية المعنى (التبعدي) إلى
ثلاثة أقسام .

القسم الأول : ما هو حق الله حائضا
عن . التعبدات ، لأن الأصل في التبعيد
حق الله هو التعبد

حكمه . إذا طلق العمل الأمر صرح العمل .

(١) التبعدي ٣٤١/٢ وصح الحليل ١٦٧/٢ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩
٢٩١/٢ وصح العبد ٣٠٧/١ ، ٣١٢ ، وكشاف
الفتح ٢٠٦/٥

طابق مقرر ضري الأمر وانتهى فلا إنكسار في
الصحة، لحصول مصلحة العبد بذلك عاجلا
أو أجلا حسيماً بهيئته. وإن وقعت المخالفة فيها
نظراً، أصبه المخالفة على تخصيص مصفحة
العبد. فإما أن يحصل مع ذلك حق العبد ولو
بعد الأسوقوع، على حد ما كان يحصل عند
المطابقة لو تبلغ، أو لا. فإن فرض غير حاصل
فالعمل باطل، لأن مقصود الشارع لم يحصل.
وإن حصل - ولا يكون حصوله إلا سبباً عن
سبب آخر غير السبب المخالف - صح وإرتفع
مقتضى النهي - النية إلى حق العبد. ولذلك
يصح مالك يرفع المديونية أعتقه المقتضى. لأن
النهي لأجل قوت اعتق. فإذا حصل فلا معنى
لتفسخ عمله بالنية إلى حق المملوك. وكذلك
يصح لعقد فيما يتعلق به حق الغير إذا لم يخط ذو
ا حق حقه، لأن النهي فيه فرضية لحق العبد،
فإذا رضي بمصفحته فله ذلك. وأمره هذا
انضم كسيرة. فإذا رأيت من يصح العمل
المخالف بعد الوقوع، فذلك لأحد الأمور
الثلاثة.^(١)

أما العبادات فمن حق لله تعالى الذي
لا يتحمل الشراكة، فهي ضرورة إليه
وأما العبادات فهي أيضاً من حق الله تعالى
على النظر الكلي، ولذلك لا يجوز تخريم

(١) الموافقات ٢: ٢٢٠

ما أحل الله من الطيبات، فقد قال تعالى:
﴿وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ حَرَّمَ اللَّهُ أَنْ يَخْرُجَ لِعِبَادِهِ
وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾^(١) وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ
لَكُمْ﴾^(٢) انتهى عن التحريم وجعله تعديداً
لحق الله تعالى. ولما هم بعض أصحابه
بتعديدهم بعض المحلات قال عليه الصلاة
والسلام: «من رغب عن سنتي فليس مني»^(٣)
وذكر الله تعالى من حرم على عبده أشياء
وصعه من الطيبات عبثاً لله تعالى: ﴿لَمَّا جَعَلَ اللَّهُ
مِنْ بَحِيرَةَ وَلَا سَائَةَ وَلَا وَصِيَّةَ وَلَا حَامٍ﴾^(٤)
وقوله: ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَهْلَانَا وَحَرِّثَ حَجَرٌ
لَا يَطْعَمُهُ إِلَّا مَنْ نَشَاءُ مِنْهُمْ﴾^(٥) فقدمهم
على أشياء في الآدمية وبخرث أحد عبدها، منها
التحريم. وهو المقصود ههنا.

وأيضاً ففي العادات حق لله تعالى من جهة
وجه الكسب ووجه الانتفاع: لأن حق الغير
تعاظم عليه شرعاً أيضاً، ولا حيرة فيه للعبد،
فهو حق لله تعالى صرفاً في حق الغير، حتى
يستقط حقه باحتباره في بعض الجزئيات، لا في

(١) سورة الاحزاب ٢٤

(٢) سورة المائدة ٨٩

(٣) حديث «من رغب عن سنتي فليس مني» أخرجه
البخاري: صحيح ١٠١: ٩ - ط الشافعي ١٠٢: ٢٦٠
- ط الخليلي ٢ من حديث أس

(٤) سورة النساء ١٠٢

(٥) سورة الأعراف ٣٨

حق محدود، وحق غير محدود، وحق مختلف فيه.

القسم الأول: الحق المحدود

وهو الحق الذي بين الشرع أو الالتزام أنه مقدر.

مثل: التفريض الخمس في الصلاة، وصوم رمضان، وتقدير الواجب إخراجها في الزكاة حسب أنواعها، وذلك في العبادات.

أما في المعاملات المالية، فمثل: أثمان المشتريات في العقود، وقيم الخلفات.

حكم الحق المحدود

٢٩ - للحق المحدود المقدار أحكامها:

- ١ - أنه مطلوب الأداء
- ٢ - يتعلق بذمة من عليه أداء الحق، وذلك بمجرد وجود سببه، ويصير ديناً في ذمته.
- ٣ - لا تبرأ الذمة منه إلا بأداء المقدار المحدود، على الوجه الذي عينه الشرع أو الالتزام وبينه.
- لأن التعبد مشعر بقصد الشارع أو الالتزام.
- ٤ - لا يستفاد عند عدم الأداء بالسكوت أو بعضي المدة لطويلة.
- ٥ - يؤدي عن المدة السابقة.
- ٦ - لا يتوقف ثبوته على الرضا أو حكم القاضي أو المصالحاة، لأنه محدد من قبل من جهة الشرع أو الالتزام.
- ٧ - حكم القاضي به مظهر للحق لا مثبت له، لأنه ثابت من وقت تحديده على المكنت

الأمر الكلي.^(١) ونفس المكنت أيضاً داخلة في هذا الحق، إذ ليس له السلب على نفسه ولا على عضو من أعضائه بالإتلاف.

فإذا لمعاديات تتعلق به حق الله من وجهين: أحدهما من جهة الوضع الأول الكلي الداخلة تحت الضروريات، والثاني من جهة الوضع التفصيلي الذي يقتضيه العدل بين الخلق، وإجساره المصلحة على وفق حكمه البالغة، فصار الجميع ثلاثة أقسام، وفي العاديات أيضاً حق لتعبد من وجهين: أحدهما جهة للدار الآخرة، وهو كونه مجازى عليه بالنعيم، وموقى بسببه عذاب الجحيم والثاني جهة أخذه لتعبد على أقصى كمالها فيب يلق بالدينا لكن بحسبه في خاصة نفسه، كما قال تعالى: «فقل هي للدين آمنوا في الحياة الدنيا خاصة يوم للظيمة»^(٢)

الحق المحدود المقدار والحق غير المحدود:

٢٨ - تنقسم الحقوق باعتبار التحديد والتقدير وعدمه إلى ثلاثة أقسام:

(١) قال الشيخ مهدي: «در أي غلبه حق حق للعبد له إسقاط، فليس للتخص حق المحافظة عليها وذلك الحق أيضاً، ولكنه لا يسطر إذا سطره بعد تعريضها للتلف بل مؤخره المسمى والتعريض ويمكن أن الضروريات العادية من عقل ونسل ومال وهو ما ينسب إليه قوله (من جهة الوضع الكلي) الداخلة تحت ضروريات».

(٢) سورة الأعراف: ٣٦

٢ - لا يتعلق بصفة من عليه الأداء مجرد وجود السبب، ولذلك لا يصير دينا في الذمة، لأن الدسم لا يتعلق بها غير المحدود من الحقوق، وإنما يتعلق بالذمة الحق المحدود والمفقود، ليتيسر على المكلف الأداء.

٣ - الحق غير المحدود لا يتعلق بالذمة إلا بعد اتحد ديد، والتحديد يكون بالتراضي، أو بالصلح، أو بحكم قضائي، لأد التكيف بقدر الحاجة وكذلك لا يتعلق بالذمة إلا من وقت التحديد.

٤ - لا يجوز المطالبة بالحق غير المحدود عن المدة السابقة للتحديد، لأن الذمة لم تكن مشغولة به.

٥ - يسه ط الحق غير المحدود معصي السدة والمكوب عن المطالبة به.

٦ - حق الله غير المحدود لا حتى بقاعدة التحسين والتزيين، ولذلك ترك تحديد، إلى المكلفين ونظر القاضي، لتقدير كل حالة حسب الحاجة. (١)

القسم الثالث : الحق المختلف فيه

٣٩ - هو الحق "الذي أخذ نفسه من الحق المحدود، وبنته من الحق غير المحدود مثل نفقة الزوجة، حيث اختلف المذهب في هذا الحق، فذهب المالكية والشافعية والحنابلة -

٨ - لا يسه ط هذا الحق عند عدم الأداء إلا بدليل شرعي في حق الله، مثل : سقوط الصلاة عن احسانه، أما في حق الشخص ويسقط بإبراء الذمة، وحق الله المحدود لا حتى بقصوريات الدين (١)

القسم الثاني : الحق غير المحدود :

٢٩ م - هو الحق الذي لم يمين اشروع أو الالتزام مقداره، مع وجود لتكليف به مثل : الصدقات، والإنفاق في سبيل الله، والإنفاق على الأقارب، وإغسان الملهوف، ومنه حاجة المحتاجين، وغير ذلك من الحقوق التي لم تحدد، وذلك لتعدد تحديد هذه الحقوق بالنسبة لطروف كل حق، حيث تختلف المتأثيرات المطلوبة حسب الأزمنة والأمكنة المختلفة، وكذلك الحال بالنسبة للأشخاص - المؤدى له الحق والمؤتي. وذلك لأن المطلوب أداء الحق على أكمل وجه، وهو يختلف باختلاف كل حق، فترك لتحديد باقية ذي يد، لتحديد قدر المطلوب حسب كل حالة على حدة.

حكم الحق غير المحدود :

٣٠ - للحق غير المحدود أحكامها :

١ - أنه مطلوب الأداء .

(١) المؤلفات في أصوله - تصريفه - قاعدة الضروريات

الزوج، ونفقة الأولاد النصف الفسرا، على الأب، وأثنى على المشتري.

أما الحق غير المحدود من عليه الأداء - المكلف - فمثل: صلاة الجنازة، ورد السلام، وتعلم الفقه، والتعب وغير ذلك من فروض الكفاية وسنها

ج - الحق المحدود في الشيء، المطلوب، مثل: الإيهان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والجنة والنار والحساب، ومبكية المبيع للمشتري، وحروجه من ملك البائع به جرد انعقاد العقد الصحيح النافذ، وحل الزوجة عقد النكاح.

أما الحق غير المحدود في الشيء، المطلوب، فمثل: دفع لأذى عن الطريق

د - الحق المحدود القدر، مثل: انقضاء المحدود في الزكاة، والنس في المبيع.

أما الحق غير المحدود الفسرا، فمثل: الصدقات، والاجتهاد في سبيل الله، ومساعدة المحتاجين

هـ - الحق المحدود المكان، مثل: الوقوف بجبل عرفات في الحج، ومكان تسليم المبيع أو المسلم فيه لشروط في العقد.

أما الحق غير المحدود المكان، فمثل: الصلاة، والتعاقد في البيع والزواج، وغير ذلك من العقود.

على الأظهر عندهم - إلى أنها تثبت في الذمة فلا تسقط بالإعسار.^(١)

وذهب الحنفية وهو رواية عن الحنابلة وغيرهم إلى أن نفقة الزوجة لا تثبت في الذمة لأنها يجب حصة ومودة ما لم يفرضها الحاكم، وإذا فرضها أحكام تكون محددة تثبت في الذمة.^(٢)

أنواع التحديد وعدم التحديد :

٣٢ - تحديد الحق وعدم تحديده قد يكون بالنسبة لصاحب الحق، وقد يكون بالنسبة لمن عليه الحق، وقد يكون في الشيء المستحق. وقد يكون في القدر المستحق، وقد يكون في المكان، أو الزمان، أو الانقضاء وغير ذلك

أ - الحق المحدود صاحبه. كالمناخ في ثمن ما ساعه. والمشتري في المبيع، والزوجة في النفقة. أما الحق غير المحدود صاحبه، فمثل: المنفعة بالمباحات والمناخ العامة.

ب - الحق المحدود من عليه الأداء - المكلف - مثل: الصلوات الخمس على البالغ العاقل، وإنزاد على مالك النصاب، ونفقة الزوجة على

(١) القلي لابين قداما ٢٤٩/٩ وما بعدها، والإفتاح ١٤٧، وبإضافة فليست لأقرب؟ سالك مصطفى على شرح فقهنا للردمير ١٨١/١ و ١٠٠ به. هـ ط الخليلي الأخير، ١٩٧٢ هـ - ١٩٥٢ م.

(٢) نيل دوطار شرح مفتي الأخير ١٣١/٧، ١٣٢ ط دار الفكر

الحق التام: هو ما يجب أصلاً في الحالة الطبيعية مع عدم وجود عذر شرعي.

مثل: أداء الصلاة كاملة للمقيم الصحيح، وأداء الدين كاملاً وغير ذلك والحق المخفف: هو ما شرع على خلاف الأصل، بسبب عذر شرعي لئلا يثقل على المكلف بها.

والتخفيف قد يكون في حقوق الله تعالى، وقد يكون في حقوق العباد، وهو أنواع: تخفيف إسقاط، وتخفيف نقص، وتخفيف تقصير، وتخفيف تأخير، وتخفيف ترخيص، وتخفيف تغيير.^(١) وانظر مصطلح (تيسير).

تقسيم الحقوق باعتبار انتقالها للورثة وعدم انتقالها:

٣٤ - تنقسم الحقوق باعتبار انتقالها للورثة عن طريق الخلقة أو الورثة، وعدم انتقالها أصلاً إلى ثلاثة أقسام.

أولاً: الحقوق التي تورث، وهي:

١ - الحقوق المالية، مثل: العقار، والمنقول، والتفدين، والديون، والدية، والغرة.

٢ - الحقوق المفردة على عقال، مثل: حق

و- الحق المحدود الزمن والسوق، مثل: الصلوات الخمس والحج.

أما الحق غير المحدود الزمن والوقت، فمثل: النسبة التي يؤدي فيها الشخص فريضة الحج عند من يرى من الفقهاء وجوب الحج على التراخي، وسداد الديون التي لم يحدد لها وقت للاداء.

ز - الحق المحدود الاتجاه، مثل: عين الكعبة لمن يصلي في المسجد الحرام.

أما الحق غير المحدود الاتجاه، فمثل: الوقوف بحرفة.

ح - الحق المحدود العدد، مثل: أركان الإسلام الخمسة، وفرائض الصلاة الخمس، والجمع بين أربع زوجات، وطرفي العقد وهما: الموجب والقابل.

أما الحق غير المحدود العدد، فمثل عدد أيام شهر رمضان فقد يشم الشهر وقد يكون سعة وعشرين، وأيام السفر الشرعي بالنسبة لتقصير الصلاة.^(٢)

الحق التام والمخفف:

٣٣ - تنقسم الحقوق باعتبار حال التكليف من حيث وجود أحوال معتبرة تقتضي التخفيف أو عدم وجودها إلى قسمين: تام وتخفف.

(١) الأشبه ونظائر لابن نجيم / ٧٥، ٨٣، كشف الاستر / من أصول ابن رزوي / ١٦٤ / ٤، الأشبه والنظائر لمسيوطي / ٨٤ وما بعده، الهداية للمرخياني / ٩٣ / ١٣، الحق لابن قدامة / ١٠٧ / ٤ وما بعده.

(٢) انظر لمواقفات / ١ / ١٥٦ - ١٦٦.

إخراج للمعشائين والعلماء ولنفقاهم وغيرهم .
فإنه بعد موتهم يتفضل إلى ورثتهم كلهم أو
بعضهم حسب النظام الموضوع لذلك فمن مات
ولاه حق في بيت أسال عن طريق أو مستحقاق
وانسح كالعطاء ، فإن هذا الحق لا يورث عنه ،
ولا يثبت لجميع الورثة ، وإنما يثبت لليعض أو
الكل ، لا باعتبارهم ورثة ، وإنما باعتبارهم خلفاء
عن الميت ، فكان حق الورثة في العطاء عن
طريق الخلفاء ، ومع الإلزام لم ذلك العطاء ،
وليس للإمام أو الحاكم منع هذا الحق ، أو
حرمانهم منه ، وإذا منعهم فقد ظلم .^(١)

ثالث : الحقوق التي لا تورث ولا تنتقل
بالخلفاء :

٣٦ - هي كل ما كان متعلقاً بنفس المورث ،
ونتهي بموته ، ولا يبقى له فيه حق بعد موته ،
وذلك لأن المورث لا يرثون فكر مورثهم
ولا شهواتهم وغير ذلك ، ولذلك لا يرثون
ما يتعلق بهذه الأمور ، ضرورة أن ما لا يورث
بذاته لا يورث ما يتعلق به .

والحقوق التي لا تورث هي حقوق
شخصية ، أو تبطت بالشخص وحده دون غيره
لصفات معينة فيه ، مثل : الولايات العامة

المشرب ، وحق الحرية ، وحق المسبل ، وحق
المروء .

٣ - بعض ما يتعلق بالمال من حقوق ، مثل : حق
حسن الزهن إلى سداد الدين ، وحسن المبيع
حتى دفع الثمن .

ثانياً : الحقوق التي تثبت بالخلفاء ولا تورث .

٣٥ - هي الحقوق التي تثبت للخلفاء ابتداءً
ولا تنتقل إليه عن طريق الإرث ، وهذه الحقوق
قد تثبت لجميع الورثة ، كما في بعض الحقوق
المتعلقة بمال عند الخليفة ، مثل : خيار التعيين ،
وقد ثبت لبعض الورثة دون البعض الآخر ، مثل
أن ثبت لمن صلته عن طريق النسب كالآلاداء ،
ولا ثبت لمن صلته عن طريق السبب كأحد
الزوجين ، وذلك في الحقوق غير المالية
كالتمصاير عند أبي حنيفة ومالك والشافعي ،
فهو حق عندهم لأولياء المقتول بالنسب فقط ،
وثبت لهم ابتداءً .

وقد ثبتت الحقوق لمن قرأه ، عن طريق
العصبة المذكور ، ولا تثبت لمن عداهم ، مثل :
ولا العتاقة .

وقد تثبتت الحقوق لبعض الورثة دون البعض
الأخر بذلة محدودة ، وذلك حسب النظام الذي
يضعه الموصي أو الواقف في شروط صرف غلة
السوق والوصية ، أو الذي يضعه الإمام لصرف
هذه الحقوق ، وذلك كالحق الثالث في ديوان

(١) الأنبياء والنظار مع بعض صرف لآل نعيم ص ١٢٩ .

١٢٥ ، وانظر الرناج شرح أحكام الخراج ١/ ١٢٨

أحكامهم بما يثبت عليه اختلافهم، نجد أنها تنزع، إلى ما يلي:

أ - خيار الشرط -

٣٨ - ذهب مالك والشافعي إلى انتقاله للورثة، لأن خيار الشرط صفة لمعقد، وأثر من آثاره، فهو يورث.

وذهب أبو حنيفة^(١) وأحمد بن حنبل إلى عدم انتقال خيار الشرط للورثة، لأنه يظل بموت من له الخيار ويتم البيع، وذلك لثلاثة وجوه:

الأول: أن خيار الشرط صفة للعقد، لأن الخيار مشبته واختبره، فيظل بموته، كسائر صفاته.

الثاني: أن الأجل في استمن لا يورث، فكذلك في الخيار.

الثالث: أن المنافع رصي بخيار واحد معين، فكيف ثبت لأشخاص آخر من لم يشترط لهم، ولم ينص عليهم في العقد، وفي الورثة، ولما يجب عدم تعدد الخيار من الشريعة له، كما لا يتعدى الأجل من شرط له.

ب - خيار التمتع:

٣٩ - هو أن يقع البيع على واحد، لا بعينه، مثل:

(١) الاختيار لمن قبل لثبات ٩٤/٢ غفر الدكتور ١٠٥ طوم

واحدة، والولاية على النفس، والولاية على المال، ونصاب ونسب، مثل: الأمانة والوكالة، واختيار إحدى الأختين، وكذلك اختيار الأربع من زوجته، وذلك إذا أسلم وهو مشروح أختين أو أكثر من أربع، فإذا مات قبل الاختيار لا ينتقل هذا الحق إلى الورثة.^(١)

٣٧ - وهناك خلاف في اختلاف الفقهاء فيه، فذهب البعض إلى أنها تورث، وقال البعض: إنها تستعمل بالخلافة، وقال البعض الآخر: إنها لا تورث، ويرجع اختلافهم إلى عدة أسباب، وهي أنواع، منها ما يأتي:

بعض ما يتعلق بالمال من حقوق، مثل: خيار الشرط، واختيار التمتع، واختيار العيب، واختيار القبول.

ومنها: المدفع، مثل: السكك، والمنفعة بالوصية.

ومنها: الفصاخص في النفس، وحد النقض فبدأ نظرنا إلى الأسباب التي بنوا عليها

(١) الأنبياء والنظام لاين ص ٩٢ - ١٢٥ - دسل السلام ١٠٦ - ١٠٣، كتاب القراض - وحاشية ابن عابد ١٤ - ٦٢ - ٦٩، ١٥٩، ٥٨١، ٥٨٢، وتعليق المحررين والفقهاء السبعة في الأسرار الفقهية ٣: ٢٨٥، ٤٨٤، والاختصار لعليل المختار ٩٤/٢ تحقيق الدكتور محمد صوم، والمعي لأن ندامة مع الشرح الكبير ١٢/٩، ٢٤، البداية شرح به في الشدي لسري في ٣: ٢٦٣، ٢٧٤، ١١٧/١، ١١٦/٢، ١١٧/٣، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، والجامع لأحكام القرآن للقرصبي ١٢: ١١٤، ١٢٥

السلامة ابتداءً عن طريق الخلافة.

وقد ذكر بعض الفقهاء من الحنفية أنه ينتقل عن طريق الإرث.^(١)

د - خيار القبول :

٤١ - هو حق يثبت للطرف الثاني عند التعاقد، وذلك بعد صدور الإيجاب من الطرف الأول.

وقد اختلف الفقهاء في انتقاله إلى الورثة :

فذهب أكثر المالكية إلى أنه حق يورث، لأنه لا يجوز للموحد الرجوع عن إيجابه، لأنه ألزم نفسه به.

أما الحنفية فقالوا: إن خيار القبول لا يورث، لأن الإيجاب غير ملزم للموحد، وله خيار الرجوع، وبطل الإيجاب بانقضاء المجلس انعقد، وموت أحد المتعاقدين ينهي المجلس فيتحيل الإيجاب، فلا يكون بعده خيار القبول قائماً، ومادام خيار القبول صحيح غير موجود فلا ينتقل إلى الورثة لبطانته تبعاً لبطان الإيجاب بانقضاء المجلس يتفوق الأرواح. وانظر مصطلحات الخيار المتعاقدة.

هـ - المنافع :

٤٢ - اختلف الفقهاء في ماليتها، فذهب الحنفية إلى أنها ليست مالا، ولذلك لا تنتقل إلى الورثة عن طريق الميراث.

(١) تدبى الفروق والقواعد الستة في الأسرار، تنقيح ٢٨٥ / ٣ للشیخ محمد علی حسین.

أن يشتري شخص ثوبين على أن يكون له الخيار ثلاثة أيام في تعيينه وأخذ أيهما شاء، ولكن اشتري مات قبل أن يختار ويعين أحد الثوبين.

فخيار التعيين وإن ثبت حقاً للوارث عند الجميع، لكنهم اختلفوا في التعليل :

فذهب مالك والشافعي إلى أنه انتقل للوارث عن طريق الميراث، لأن صفة للعقد كخيار الشرط.

أما الحنفية فقالوا: خيار التعيين لا يورث، وإنما ينتقل للورثة عن طريق الخلافة، لأنه يثبت للوارث ابتداءً، لأن الوارث انتقل إليه الملك مخلفاً بملك الغير^(٢) وهو يحتاج إلى قبضه وتعيينه، فثبت له خيار التعيين ابتداءً - عن طريق الخلافة - لإنهاء هذا الاختلاط، وإن يثبت له بالميراث. وهذا الخيار الذي ثبت للورثة ابتداءً خلاف خيار التعيين الذي كان ثابتاً للمورث المتعاقد، حيث كان خيار التعيين ثابتاً للمورث عن طريق العقد، أما خيار التعيين الثابت للورثة ابتداءً فهو لإسائه اختلاط ملكهم بملك الغير، حتى يتمكن المورث من تسليم ملكهم والانتفاع به.

ج - خيار العيب :

٤٣ - يشتري استحق المبيع سليماً من العيب، فكذلك الوارث يستحقه سليماً، فينتقل إليه حق

(٢) راجع حاشية رد المحتار لأبي حامد ٥٨١ / ٤

يكتسبون انفصااص عما ينتقل للوارث، لأن حق
الفصااص لا يثبت إلا بعد الموت، فلا يقع إلا
للموارث.^(١)

نقسم الحقوق باعتبار المالية وعدمها:

٤٤ - تنقسم الحقوق باعتبار المالية والتعلق
بالأموال وعدم المالية إلى مائتي.

١ - حق مالي، يتعلق بالأموال، ويستعاض عنه
بمال، مثل: الأعيان المالية حيث يمكن بيعها
والاستعاضة عنها بمال.

٢ - حق مالي، ليس في مقابلة مال، مثل: المهر
والنفقة، حيث يتعلق المهر بالزواج والدخول.
وكلاهما ليس مالا، وكذلك النفقة تسحقها
الزوجة مقابل احتسابها لحق الزوج.

٣ - حق غير مالي، يتعلق بالأموال، وشكس
لا يجوز الاستعاضة عنه بمال، مثل: الشفعة.
حيث أن حق الشفعة قس يبيع لشريك حق
عقد، وبعد البيع حق ثابت، وهو أيضا حق
عقد، وهو حق ضعيف لا يصح الاستعاضة عنه
بمال. إلا أن الشفعة حق يتعلق بالعقار، وهو
مالي بالإجماع.

٤ - حق غير مالي، لا يتعلق بالأموال، ولكن
يجوز الاستعاضة عنه بمال، مثل: الفصااص،
لأنه حق غير مالي، ولا يتعلق بالأموال، لأنه
عقوبة القتل العمد، وهذا ليس مالا، ولكن

(١) المقابلة للمرفعي ١٦٧/١، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٤. وانظر
تقرير الزركشي (٢/ ٥٩ - ٥٧)

ودهب غيرهم إلى أن المنافع أموال، ولذلك
قالوا: إنها تورث مثل بقية الأموال المملوكة
للمتوفى.

و- انفصااص في النفس:

٤٣ - هذا الحق ثابت لأولياء المتوفى، ولكن
الفقهاء اختلفوا في سبب ثبوته لهم: فقال
أبو حنيفة ومالك والشافعي: إن انفصااص
طريقة خلاصة دون الوراثة، ألا ترى أن
الفصااص يثبت بعد الموت، والميت ليس صالحا
للمطالبة بالفصااص لفقد الحياة وذلك
خلاف الدين وأخبة وما يتعلق بالأموال. لأن
الميت من أهل الملك في الأموال، ويتجاوز في
الأموال مالا يتجاوز في غيرها، ولذلك إذا
نصب شخص معبدة فوقع بها الصيد بعد
موته، فإن الميت يملكه، ثم ينتقل إلى الوراثة
عن طريق الإرث. أما انفصااص فيثبت لأولياء
المتوفى ابتداء لا عن طريق الميراث، ولذلك
لا يثبت لفصااص لأحد الزوجين لأن الخلافة
ماتنفس فقط، دون السبب وهو اقترابية،
لا نقطاع الزوجية بالموت.

وقالوا أيضا: لم يثبت للمعجن عيه قس موته
فصااص النفس، وإنما يثبت انفصااص للموارث
ابتداء، لأن امتحناف الفصااص فرع وهو في
الروح، ومرتب على خروج الروح، فلم يكن
فصااص النفس ثباتا للمقتول قبل موته، حتى

بطريق غير رسمي أو لا دليل عليه فحكم الطلاق مازال قائم قضاء فقط لا ديانة.

والحق السوجب ديانة وقضاء: هو ما كان واجب الأداء في الدمة بحكم شرعي أو التزام، ويمكن إثباته بالدليل، مثل: الطلاق بوثيقة رسمية أو أمام الشهود، ولم يراجعها الزوج فهي مطلقة ديانة وقضاء. (١)

حق التملك والحق المباح:

٤٦ - حق التملك: هو مجرد الإمكان والصلاحيّة للملك شرعا.

والمباح: هو ما خيره الشخص بين الفعل والتروك، وكان فعله وتركه سواء شرعا.

فالحق المباح وحق التملك كلاهما حق ليس له محل معين - وسوق الجملة - يتعلق به، وذلك لعدم وجود سبب من أسباب الملك يحل محل معين يوجب ويثبت فيه وفي الوقت نفسه هو صالح لانتقاله وتركه إلى حق آخر أقوى منه عند وجود سبب من أسباب الملك.

وحق التملك والحق المباح كلاهما من الحقوق المجردة المصغرة، التي لا تفرق ولا تنتقل إلى غيرها من الحقوق بالقول الصادر من صاحبه تعبيرا عن إرادته وحده.

والحق المباح يثبت بالأصل، لأن الأصل في

يجوز الاستعاضة عن التفاصيل بهال، وذلك عند الصلح على مال.

٥ - حق غير مالي، ولا يتعلق بالأموال، ولا يجوز الاستعاضة عنه بهال، ولكن قد يترتب عليه حقوق مالية، مثل: الأبرة، والأمومة، والبنوة.

٦ - حق مختلف في مالهته، مثل: المنافع.

حيث ذهب الجمهور إلى أن المنافع مال، وذهب الحنفية إلى أنها ليست مالا، وذكر الخطيب الشربيني أن المنافع يطلق عليها نال مجازا. (٢)

الحق الواجب ديانة، والحق الواجب قضاء:

٤٥ - الحق السوجب ديانة: هو ما كان واجب الأداء في الدمة بحكم شرعي أو بالالتزام، وليس هنالك دليل يثبت عند التقاضي، مثل: الطلاق بغير شهود أو بطريق غير رسمي، وقد يكون حقا ليس له مصالح من جهة العباد، ولا يدخل تحت ولاية القضاء، كالخلع والنزول بالذرة.

والحق السوجب قضاء: هو ما كان واجب الأداء ويمكن إثباته بالدليل، مثل: الطلاق أمام الشهود أو بوثيقة رسمية، فإن راجعها الزوج

(١) شرح القواعد على الموضح. وشرح النور على المصنف

١/٢٧٩، ومنه المحتاج في معرفة أفعال المباح للشريعة

٢/٢، والمقدمة لفرعيتي ١/١٨ - ٢٠

(٢) انظر الشرح في القواعد ١/٢٧٩، والمقدمة لفرعيتي

١/٢٠

الاشياء الإباحة عند الجمهور^(١) ويظهر ذلك في المسكوت عنه . واستدل بقوله **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّ لَكُمُ الْمَيْتَةُ وَلَا مِمَّا ذُكِّلَتْ لَهُ** في كتابه فهو حلال، وما حرمه فهو حرام، وما سكت عنه فهو عمو . فقبلوا من الله عاقبته، فإن الله لم يكن ليعسر شياءه^(٢).

فإذا كان نقل الملك عن طريق القراضي كما في العقود . فعن له حق الملك للعقد أو المنقول للملك للغير . قبل التعاقد . فإن حقه حق تملك فقط ، وهو حق مباح ، وهذا الحق لا يمتد ملكا مطلقا ، ولا مبنكا في الجنة . ولذلك لا يتعارض حق التملك مع حق المالك ، ويستمر الحق الناجح في التملك إلى أن يصدر من المالك للعقد أو المنقول ينجاب بالبيع لصاحب حق التملك . فإذا أوجب صاحب المال على نفسه بيع المنقول لصاحب حق التملك ، بأن صدر منه إيجاب بالبيع ، ترقى هذا الحق - حق التملك - إلى مرحلة وسطية بين حق التملك والملك ، وهو حق واحد يسمى : الحق الثابت أو الحق الواجب .

أما إذا كان الوصول إلى الملك عن طريق نحر غير القراضي ، بأن كان عن طريق

(١) لدر المصار ورد المصار ٧٦/١ ، والأشياء باعتبار

للطوطي ٦٦

(٢) حديث : ما أحل الله في كتابه فهو حلال . أخرجه البيهقي

في سننه ١٠٧٨/١ ط المسند من حديث

أبي شجرة ، وإسناده صحيح ، وقال الهيثمي .

إسناده حسن ، صحيح الزوائد ١٦/١ ١٧٦ ط القدسي .

الإيجاب ، مثل : الشفعة والغنيمة ، فحق التملك موجود أيضا إذا وجد سبب استحقاقه ، وقد أكد الفقهاء على أن حق التملك أو الإباح لا يعتبر ملكا مطلقا^(١).

هذا كله في الأموال المملوكة للغير .

٤٧ - أما غير المملوكة للغير . مثل : الطير في الهواء ، والسماك في مياه الأنهار والبحار ، والنبات والأشجار في الصحاري والغابات ، وكذلك الحيوانات البرية ، فإنه يجوز لكل شخص أن يملكها ، وذلك بأساليب المشروعة ، لأن الجميع هم حق تملك هذه الاشياء ، وأمتلاكها ، وكل واحد صالح لأن يكون مالكا لها ، فحق تملكها مستمر إلى أن يوجد أحد الأشخاص سببا من أسباب الملك .

الحق الثابت أو الحق الواجب .

٤٨ - الحق الثابت - يسمى الحق الواجب عند بعض الفقهاء : هو حق الشخص في أن يملك شيئا محددًا - ولو في الجملة - بإرادته وحده ، بعد وجود سبب من أسباب الملك ، وقبل ثبوت الملك . وهذا الحق لم يصل إلى درجة حق الملك ، لأنه أدنى منه ، ولا يمتد ملكا كما أنه أعلى درجة من المباح وحق التملك ، حيث أن الحق الثابت يعطي حترقا أكثر من حق

(١) المروني للقرافي ٢٠/٣

١ - أن كلا منهما حق مجرد عن الملك، ومعنى مجرد عن الملك، أنها ليست ملكاً، وسميت في البدائع الحقوق المنفردة، وهي لا تملك ولا تضمن بالإتلاف، ولا يستعاض عنها بهال، لأنه مجرد حق فقط.^(١)

٢ - أن كلا منهما حق ضعيف، ولذلك لا يجوز قسمته أو التصالح عنه.

٣ - أن كلا منهما لا يباع، ولا يورث عند الحنفية.

٤ - أن كلا منهما ليس حق ملك، ولا نوع ملك كالخلف المؤكد.

٥ - أن كلا منهما لا يضمن عند الإتلاف.

ويسترق الحق المباح - حق التملك - عن الحق الثابت قيم يأتي:

١ - أن الحق الثابت تعلق بشيء معين ولو في الجملة.

أما الحق المباح فلم يتعلق بشيء معين.

٢ - أن الحق الثابت تحقق له شيء من أسباب الملك.

أما الحق المباح فلم يتحقق له شيء من أسباب الملك.

٣ - أن الحق الثابت في مقدور صاحبه وسلطته أن يرتفع بهذا الحق ويجعله حقاً مؤكداً، أو حق ملك، وذلك بإرادته وقبوله وحده، أما الحق

التملك، وله آثار أفسوى، لأن صاحب حق التملك إذا تحقق له سبب من أسباب الملك كالإيجاب في البيع والشراء، ترقى حقه إلى حق ثابت، ولكنه مجرد عن الملك. ويمكن لصاحب الحق الثابت - بإرادته وحده - أن يرتفع بهذا الحق الثابت إلى حق الملك، لأنه أصبح بالخيار بين قبول الإيجاب في مجلس العقد فيصبح مالكا، أو يقض الإيجاب، وهذا الأمر لا يتوهم لصاحب حق التملك، وهو أهم فرق بين هذين الحقين. وهذا في التملك الاختياري بإرادة المالك وإيجابه، فالحق الوسط هو الحق الثابت فقط، ويسمى الحق الواجب.

أما في التملك الجبري بغير إرادة المالك، مثل: العنينة والشفعة. قال ابن عابدين في شأن العنينة: (واحصل كما في الفتح عن الجسوط: أن الحق يثبت عندنا بنفس الأخذ، ويتأكد بالإحراز، ويملك بالقسمة، ومادام الحق ضعيفاً لا يجوز القسمة. قلت: وهذا كله إذا لم يظهر عسكرياً على البلد، فلو ظهروا عليها، وصارت بلد إسلام، وصارت القيمة محروقة بدارنا، ويتأكد الحق، فنصح القسمة).^(٢)

ويستوي الحق المباح (أي حق التملك) والحق الثابت فيما يلي:

(١) ابن عابدين ١/٥٦٨

(٢) حاشية رد المحتار لابن عابدين ١/١١٩

بالقسمة، فلا يثبت بالإحراز ملك لأحد. بل يتأكد الحق، وهذا لو أعتق واحد من الغانمين عبدا بعد الإحراز لا يعتق، ولو كان له ملك ولو بشركة لعق.

نعم لو قسمت الغنيمة على الرابات فوقع عيب بين أهل راية صح عنق أحدهم للشركة الخاصة، حيث كانوا قبيلا كهيئة قافل، وقيل: أربعين.

ولا يجوز بيع أحد الغانمين شيئا من الغنيمة قبل القسمة، سواء أكان في دار الحرب أم بعد الإحراز في دارنا، لأنها لا تحك قبل القسمة كما علمت، قال في الفتح: وهذا ظاهر في بيع الغزاة، وما بيع الإمام لها فذكر الطحاوي: أنه يصح، لأنه مجتهد فيه، يعني أنه لا بد أن يكون الإمام رأى المصلحة في ذلك^(١).

حكم الحق المؤكد:

٥٠ - أ - يضمن عند الإللاف، قال ابن عابدين: (إذا قوت حقا مؤكدا فإنه يلحق بتفويت حقيقة الملك في حق الصيتمان كحق المرحمين، ولذا لا يضمن بإللاف شيء من الغنيمة قبل الإحراز، لأن القالت مجرد الحق، وأنه غير مضمون، وبعد الإحراز يدار الإسلام - ولو قبل القسمة - يضمن، لتفويت حقيقة

المباح فصاحبه لا يقدر أن يترقى به ويحول به إلى حق مؤكد، أو حق ملك، بقبوله وعبارته وحده.

٤ - أن الحق الثابت ينتقل إلى الورثة عند الملكية، كما في خير القول، أما الحق المباح فلا ينتقل إلى الورثة.

الحق المؤكد:

٤٩ - الحق المؤكد حق استقر في عين معينة ثم تمكك بعد، وإن كانت لصاحبه نوع ملك في الجملة، وله حق المطالبة بالنفس.

ويسمى: الحق المستقر، لأن من عليه الحق لا يقدر على إبطال الحق المؤكد من جانبه، ويجب عليه التسليم بالحق المؤكد لصاحبه، وإذا امتنع أجبره القاضي على ذلك.

مثاله في الغنيمة: الحق المؤكد فيها يكون بعد إحراز المسلمین للغنيمة في دار الإسلام، لأن الحق فيها قد تأكد واستقر بعد هذا الإحراز، لأن الغنيمة في أرض الحرب والمعارك قبل الإحراز كانت مجرد حق، يتأكد بعد، حيث كان هذا الحق مهددا باستزاد الأعداء لأموالهم، وبعد الإحراز تلغى في بلاد الإسلام زال الخطر، وتأكد الحق، ولم يبق مجرد حق، أو حقا مجردا.

قال في الدر المنقى: (والذي قرره في المنح كغيره): أنه لا ملك بعد الإحراز بدارنا أيضا إلا

(١) حاشية ابن عابدين ١١١/٤ مطلب في قسمة الغنيمة.

المستحقون له، ولم يبق إلا نفل الملكية، وشهد ذلك في الغنيمة المحرزة بقسمتها.

٢ - أنه بضمن بالإنلاف، لتعنى حق الغنائم به، وتحقق خروجه من ملك الأعداء، وانتهاء الإباحة التي لحقت بالغنيمة وقت المعركة إلى قبيل الإحراز.

قال ابن عابدين: (وبعد الخروج من دار الحرب لا يستفيع بشيء مما يجوز للغنائم الانتفاع به في دار الحرب، لئوال المبيع، ولأن حقهم قد تأكد حتى يورث نصيبهم).^(١)

٣ - أن صاحب الحق المؤكد في الغنيمة له الحق في القطائية بقسمتها وتقليكها، حتى يتحقق دخول نصيبه من الغنيمة في ملكه ولو لم يكن صاحب الحق المؤكد صاحب اختصاص أوله نوع ملك لما كان له الحق في المطالبة بالقسمة والنمليك.

قال القرافي: (إذا حيزت الغنيمة فقد انعقد للمحاربين سبب المطالبة بالقسمة والنمليك، فهل يعدون مالكين لذلك أم لا؟ قولان: فقول: لا، فيقول: لا يملكون بالحوز والأخذ، وهو مذهب الشافعي، وقيل: لا يملكون إلا بالقسمة، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة). وهو الصحيح عند الشافعية - كما قاله الخطيب الشربيني

الملك، ويجب عليه القيمة في (إنلافه شيئاً) من الغنيمة بعد الإحراز، وأراد بقوله: لتعنى حقيقة الملك الحق المؤكد، إذ لا تحصل حقيقة الملك إلا بعد القسمة كما مر^(٢)

ب - لا يعتبر دخلاً في ملك صاحب الحق وليس له بيعه، قال في الجوهرة: (ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة، لأنه لا ملك لأحد فيها قبل ذلك)^(٣)

ج - يورث الحق المؤكد إذا مات صاحبه بعد التأكد (قبل الملك، مثل: التهجير)^(٤)

والغنيمة إذا أحرزت في دار الإسلام قبل القسمة. قال ابن عابدين: (بعد الإحراز يدارها يورث نصيب الغازي إذا مات في دارنا قبل القسمة، فتأكد لا الملك، لأنه لا ملك قبل القسمة، وهذا لأن الحق التأكد يورث، كحق الرهن والرذ بالعيب، بخلاف الحق الصعيف) كالشفعة وبخيار الشرط.

د - يعتبر الحق المؤكد مملوكاً لصاحبه في الجملة وإن لم يدخل في ملكه بعد، إلا أنه انعقد له سبب يورث له حقا في الجملة، وذلك لما يأتي.

١ - أن هذا الحق قد استفسر وتحدد وتعين

(١) حاشية رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ١/١٨٠

(٢) المرجع السابق ١/١٤١

(٣) المعنى لابن لمدة ١/١٠٤، وروضة الطالبين ٢/٢٨٦.

ومعنى المحتاج ٣/١٠٣ - حاشية ابن عابدين ١/١٤٣.

الكافي لابن قدامة المقدسي ١/١٠٩

(٤) حاشية رد المحتار ١/١٤١

ثم قال الفراءى: (إذا قلنا انعقد له سبب يقتضي المطالبة بالتعديك، فهو متسبب لأن يعد مالكا من حيث الجملة، تنزيلا لسبب السبب منسقة السبب، واقعة للسبب البعيد مقام السبب القريب، فهذا يمكن أن يتخيل ونوعه قاعدة في الشريعة، ويجري فيها الخلاف في بعض فروعها لا في كلها)^(١)

٤ - أن الحق المؤكد إذا مات صاحبه انتقل إلى ورثته كما في الغنمة إذا حيزت بإجماع الفقهاء، ولو لم يكن لصاحبه نوع ملك لما انتقل إلى الورثة، كالحق الثابت حيث أنه لما كان خاليا عن الملك أصلا، وليس فيه نوع من أنواع الملك، ولم ينتقل إلى الورثة عند الحنفية، خلافا للمالكية، فدل ذلك على أن الحق المؤكد فيه نوع ملك في الجملة، ولذلك "نتقل إلى الورثة"^(٢)

٥١ - ويشترق الحق المؤكد عن الحق الثابت - وكلاهما حق وسط بين التملك والملك - فيها يأتي -

١ - أن الحق المؤكد يضمن عند الإلتلاف، أما الحق الثابت فلا يضمن عند الإلتلاف.

٢ - أن الحق المؤكد يورث بالإجماع أما الحق

(١) الفراءى للفراف ٢/ ٩٦، ٢٢، ٣٤، ٤٥ القرن الحادي والعشرون والناقة راجع حاشية تدويني ١٣٥/ ١، ومعني المحتاج ٣/ ١٠٢
(٢) الهداية للرميني ١١٥/ ١

الثابت فلا يورث عند الحنفية خلافا للمالكية.

٣ - أن الحق المؤكد يعتبر مملوكا في الجملة، فلا يجوز الانتفاع به على سبيل الإباحة.

أما الحق الثابت فلا يعتبر مملوكا.

٤ - أن الحق المؤكد أقرب ما يكون إلى حق الملك، لوجود الشبه في بعض الأمور.

أما الحق الثابت فأبعد ما يكون عن حق الملك، لعدم وجود الشبه في أكثر الأمور، إن لم يكن في كلها.

٥ - أن الحق المؤكد أبعد ما يكون عن حق التملك.

أما الحق الثابت فهو قريب من حق التملك، لوجود الشبه في بعض الأمور.

ويختلف الحق المؤكد عن الملك فيما يأتي:

أن الحق المؤكد لا يجوز بيعه والتصرف فيه من صاحب الحق المؤكد.

أما حق الملك، فإن لصاحبه حق البيع والتصرف فيه والانتفاع، وغير ذلك من حقوق الملك.

استيفاء الحق:

٥٢ - تنقسم الحقوق من حيث سببها أوها إلى ثلاثة أقسام:

الأول - ما لا بد فيه من الرفع إلى القضاء، باتفاق الفقهاء، كتحصيل المعقوبات وما يخاف من سببائه الفتنة، كالحقوق المتعلقة بالنكاح

ابن مخاض، والأنتى بنت مخاض، سميت به، لأن أمها غالب تكون مخاض أي حاملًا.^(١)

ب- ابن النبون وبنت النبون :
٣- ابن النبون من الإبل هو ما طعن في الذلّة،
والأنتى بنت ابنون، لأن أمهم أن لها أن تلد
فتصير لبون أي ذات لبن لأعزى غالبًا.^(٢)

ج- الجذع والجذعة :
٤- الجذع من الإبل ما طعن في الخامسة،
والأنتى جذعة وذلك أحر أستاذ الإبل في
الزكاة.^(٣)

حقن

انظر : احتقان

حقنة

انظر : احتقان

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٥- أجمع الفقهاء على أنه تجب حقنة في ست
وأربعين من الإبل إلى ستين، وفي إحدى
وخمسين حقنًا إلى مائة وعشرين.^(٤)

لما روى البخاري في صحيحه عن أنس : أن
أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أرسل إليه

(١) ابن عباس ١٧/٣، والفتاوى الفقهاء ١٩٣، وروضة
الطالبين ١٥٤/٦، وكشاف القناع ١٧/٩٨٥، ١٨٦،
والمنهاج ٧٦/٦

(٢) نفس المراجع.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) ابن عباس ١٧/٢، والفتاوى الفقهاء ١١٢، ١٩٣،
وروضة الطالبين ١٥١/٢، ١٥٢، وكشاف القناع
١٨٥/٢، ١٨٦، والمنهاج ٧٦/٢

(١) ميل السلام ١٢١/٢

وحديث أس في كتاب صدقات النبي ﷺ : . . .
أمره البخاري (الفتح ٣١٧/٤ ط السبعة).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - المجاز :

٢ - المجاز اسم لما يُريد به غير ما وضع له المناسبة بينها، كتسمية الشجاع أسداً، سمي مجازاً لأنه حلو وتعدى محله ومعناه الموضوع له إلى غيره شامخة بينهما، فمجاز تخلف عن الحقيقة، أي أن اللفظ المستعمل في المعنى المجازي تخلف لنفس اللفظ المستعمل في المعنى الحقيقي.^(١)

ب - الاستعارة :

٣ - الاستعارة عدد عليها البلاغة، هي ذكر أحد طرفي تشبيه وزيادة انطراب الآخر بالقاء دخول المشبه في حسن التشبيه به دالاً على ذلك باتات ما يخص المشبه به للتمثيل، كما نقول : في الخيل أسد، وأنت تريد الشجاع مدحاً أنه من حسن الماسود فثبت بتشجيع ما يخص المشبه به.^(٢)

والاستعارة في اصطلاح الفقهاء : طلب الإشارة وهي تحريك المتخيلة بلا عوض^(٣) (ر : استعارة)

ج - الكناية :

٤ - الكناية في اللغة بمعنى السر، يقال :

١ - انعم بركات للبحراني، ومعجم الخواص ١٠١، ٣٠٤، ومسلم
شبهت ١٠٣، ٢١٣، ونفسه في المعاني ١، ٣٤١،
١٢٥، الأمل من أصول التوفيق ٢٢، ٢٢١

٢ - انعم بركات للبحراني ومختصر المعاني ص ١٤٠، وكنت
أفسر من أصول البرزوي ٢٢، ٢٢١

٣ - ابن فارس ٢٢١، ٥٠

حقيقة

التعريف :

١ - الحقيقة على وزن فعلة مشتقة من الحق، ومن معية لغة النبوت، قال تعالى : ﴿ فقد حق الشورى على أنكرهم ﴾^(١) أي ثبت ووجب. وسلفه شيء منتهى وأصله المختل عليه.^(٢) وفي الاصطلاح عرفه أكثر الأصوليين وعلماء البيان بأنها الكلمة المسمية بما وضعت له في اصطلاح يقع به انخراط بالكلام المختل على تلك الكلمة.^(٣)

وعرفها بعضهم بأنها لفظ أريد به ما وضع له استدعاء بحيث يدل عليه خبر قريبة.^(٤) ونراه من التوضيح بعين الملاحظة إزاء معنى تدل عليه نفسها.^(٥)

(١) - سورة يونس ١٠٠

(٢) - لسان العرب والتبواج مثله، الحق، وتشرح من الخواص ٣٠٠، ٣٠١

(٣) - انعم بركات للجسم - سائر، ومختصر المعاني للمفسر ١٠٣، ١١٤، ومسلم شرب ١٠٣، ١٠٤

(٤) - مع الخواص ١٠١، ٣٠١

(٥) - كنت الاستدعاء من أصول البرزوي ٢٢، ٢٢١، ومسلم من المعاني ١١٤، ١١٥

العادة المخصوصة فهو حقيقة فيها، وهو مجاز في الدعا، وإذا استعمله أهل اللغة فهي حقيقة في الدعا، ومجاز في الأركان المخصوصة. ^(١)

الحكم الإجمالي :

٦ - أولاً : من اتقوا عند العامة عند الفقهاء أن الأصل في الكلام الحقيقة، وإذا كانت الحقيقة هي الأصل، والمجاز خلف عنها فلا يصرف اللفظ عن معناه الحقيقي إلى المجازي إلا عند عدم إمكان المعنى الحقيقي بأن كان متعذراً أو متعسراً أو مهجوراً عادة. ^(٢)

وهذه القاعدة فروع منها :

١ - إذا وقف على الولاد لا يدخل فيه ولد وله إن كان له ولد لصلبه عند الحقيقة، وهو الأصح عند الشافعية ورواية عند الحنابلة، فإن لم يكن له ولد لصلبه استحق ولد الابن عند الحقيقة، لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب، فإذا أمكن حمله على الحقيقة فيها ولا يصدر إلى المجاز. ^(٣)

وعند المالكية - وهو قول عند الحنابلة - يدخل فيه من الابن، وعنده الشافعية يدخل ولد النول.

(١) كشف الأسرار ١/ ٦٦، وجمع الجوهر ١/ ٣٠٦، وعصر العرب ١/ ٢٤٤.

(٢) شرح مجلة الأحكام لألأسي ١/ ٣١، ٣٥، ٩٤، ١٥٧.

(٣) الأشياء وانتشار لائن نجم ص ٧٠، والأبناء لسيوطي

ص ٦٩، ٧٠، وشرح مجلة الأحكام لألأسي ١/ ١٣٥،

١٥٧، والمغني لابن قدامة ٥/ ٦٠٩.

كنوت النسبي، وكتبته أي سترته. وفي الاصطلاح : كلام استر المراد منه بالاستعمال، وإن كان معناه ظاهراً في اللغة، سواء أكان المراد منه الحقيقة أم المجاز، فيكون تردد فيها أريد به، فلا بد من التنية، أو ما يقوم مقامها من دلالة الحال، كحال مذاكرة لطلائ مثلًا في كتابات التلاقي ليزول التردد ويتبين ما أريد منه. ^(٤)

فبين المجاز والحقيقة عموم وخصوص وجهي .

أنسام الحقيقة :

٥ - الحقيقة لابد ما من وضع : والوضع يأتي من الوضع، فمتى تعين نسبت إليه الحقيقة، فتكون لقوية إذا كان وضعها أهل اللغة كلفظ الإنسان المستعمل في الحيوان الناطق، وتكون شرعية إذا كان وضعها الشارع كالصلاة المستعملة في العبادة المخصوصة، وتكون عرفية إذا كان وضعها العرف سواء أكان عرفاً عاماً كالذئبة لدوات الأربع وهي في أصل اللغة لكل ما يذهب على الأرض من إنسان أو حيوان، أم خاصاً كما لكل طائفة اصطلاحات تخصهم.

ويظهر من هذا أن استعمال اللفظ في معنى قد يكون حقيقة باعتبار، ومجازاً باعتبار آخر. فلفظ (الصلاة) إذا استعمله أهل الشرع في

(١) شرح مسائل للجرجاني، وكشف الأسرار من أصول

ليزوي ١/ ٦٥، ٦٦.

٧ - ثانياً : تكديلاً للمساعدة السابقة توجد قاعدة ثان أخريان :

الأولى : إذا تعدت الحقيقة يحصل إلى المجاز.

ولهذه القاعدة أيضاً فروع منها :

أ - لو أقسم من لا وارث له لمن ليس من نسبه وأكبر منه سناً بأنه ابنه ووارثه ثم توفي المقر فيها أنه لا يمكن حمل كلامه هذا على معنى الحقيقي فيصير إلى المجاز، وهو معنى الوصية . ويأخذ المقرنه جميع التركة .^(١)

ب - إذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة، وكانت عما لا يؤكل عينا حنت بأكل ثمرها إذا كان لها ثمر، وإلا فبالأكل من ثمرها (أو أي عوض عنها)، وذلك لتعذر الحقيقة، كما صرح به الفقهاء .^(٢)

الثانية : الحقيقة تترك بدلالة العادة، ومن فروعها :

أ - لو حلف لا يدخل قدمه في دار فلان فإنه صار مجازاً عن الدخول مطلقاً حاقياً أو متنعلاً، أو راكباً، حتى لو وضع قدمه في الدار وهو خارج البيت ولم يدخل لا بحث، ولو دخل راكباً ولم

مطلقاً حملاً على الجمع بين الحقيقة والمجاز.^(٣)
ب - لو حلف لا يبيع، أو لا يشتري، أو لا يؤجر أو لا يضرب ولده بحث بالمباشرة اتفاقاً، وإذا وكل غيره بهذه الأفعال فباشرها التوكيل لا بحث عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية) حملاً للفظ على حقيقته، إلا أن يكون مثله لا يباشر ذلك الفعل، كالسلطان والفاضي مثلاً، فيبحث بالمباشرة والتوكيل كليهما.

وعند الحنابلة بحث ولو فعله بالتوكيل إلا أن ينوي مباشرته بنفسه لأن الفعل ينسب إلى المؤكل فيه والأمر به، كما لو كان ممن لا يتولاه بنفسه .^(٤)

ج - لو حلف لا يأكل من هذه الشاة حنت بالأكل من لحمها، لأنه الحقيقة دون لينها وتناجها لأنه مجاز، وهذا عند الحنفية والشافعية . وقال المالكية : بحث بكل فرع نشأ عن الأصل إذا حلف بالامتناع عن الأكل منه، سواء تقدم فرع الحلف عليه عن اليمين أو تأخر عنها .^(٥) (ر : أيهان) .

(١) حوامر الإكليل ٦/٢١٠، والأشباه للسبوطي ص ٧٠، والمغني ٥/٦٠٩

(٢) شرح المجلة للأستاذي ١/٢٥٠، والأشباه لابن نجيم ص ٧٠، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/١٣٨، وسبيل المحتاج ٨/٢٠٤، والقوانين الفقهية لابن جزي ص ٦١

(٣) حاشية الدسوقي ٢/١٤٤

(٤) مجلة الأحكام العدلية ١٦/٢٦١

(٥) ابن عابد بن ٦/٧٣، وشرح المجلة للأستاذي ١/١٥٨

والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٧١، وجواهر الإكليل

١/٢٣٥، وسبيل المحتاج ٨/١٩٢، والأشباه والنظائر

للسبوطي ص ٧٠

يُضَعُ قَدَمُهُ بَعْدَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ
مَهْجُورٌ بِدَلَالَةِ الْعُدَّةِ. (١)

ب - مَنْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذِهِ الْقَدْرَ تَحْتَقِدُ
الْيَمِينُ عَلَى مَا يُوْجِدُ فِي الْقَدْرِ لَا عَلَى عَيْنِ الْقَدْرِ
فَإِنَّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ لَمْ يَأْكُلْ عَيْنَ الْقَدْرِ بِحَالٍ فِي
الْعَادَةِ فَتَذَكُّ الْحَقِيقَةُ وَيُرَادُ الْمَجَازُ بِعِلَاقَةِ ذِكْرِ
فَتَحُلُّ وَيُرَادُ الْخَالَ. (٢)

هَذَا، وَقَدْ يَتَعَذَّرُ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ وَالْمَجَازِيَّ
مِمَّا فَلَا يُمْكِنُ إِجْعَالُ الْكَلَامِ فِيهِمْ، كَمَا لَوْ أَفْرَ
لَزَوِجَتِ الَّتِي فِي مَنْ نَسَبَ آخَرَ مَعْرُوفٌ وَكَمَرَمَنَ
سَنَا بِأَنَّهَا ابْنَتُهُ فَلَا يُمْكِنُ حُلُّ كَلَامِهِ هَذَا عَلَى
مَعْنَى حَقِيقِيٍّ لِأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ لِنَسَبِ وَأَكْبَرَمَتِ
سَنَا، وَلَا عَلَى الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّ أَيْ مَعْنَى الْوَصِيَّةِ
لَكُونِهَا وَارِثَةً لَهُ وَلَا وَصِيَّتَهُ لِوَارِثَتِهَا فَهَجُلُ
كَلَامِهِ. (٣)

٨ - ثَالِثًا : لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ فِي لُحْظٍ وَاحِدٍ بَيْنَ
الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّ وَالْمَجَازِيَّ فِي الْإِرَادَةِ عِنْدَ مَهْجُورِ
الْأَصُولِيِّينَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : رَأَيْتُ أَسَدًا وَفَرِيدَ
الْحَيَوَانِ الْمُفْتَرَسِّ وَالرَّحْلَ الشَّجَاعَ مَعًا، وَذَلِكَ لِمَا
فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَنَاقِضِينَ حَيْثُ أُرِيدَ بِاللُّغْطِ
كُلٌّ مِنَ الْمَوْصُوعِ لَهُ وَغَيْرُ الْمَوْصُوعِ لَهُ مَعْنً. وَهَذَا

(١) شرح المجلة للأمامي ١٥٨/١، وأبو عابد بن ٧٢/٣

(٢) سلم التلويح ٢٢١/١، وشرح المجلة للأمامي

١٥٦/١، ١٥٧/١

(٣) مجلة الأعلام المجلد ١ (١٦٦)

صَرَحُوا بِأَنَّ الْمَجَازَ خَلْفَ الْحَقِيقَةِ. (١)
وَأَجَازُ الشَّافِعَةِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ
بِأَنَّ يَرَادُ مِنَ الْفَلْظِ فِي إِطْلَاقٍ وَاحِدٍ هَذَا وَذَلِكَ،
إِلَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا عَقْلًا
وَلَا حِلَافًا فِي جَوَازِ عَمُومِ الْمَجَازِ وَهِيَ إِرَادَةُ
مَعْنَى مَجَازِيٍّ تُشَبِّهُ لِلْحَقِيقِيَّ وَسَمِيحَةٍ. (٢)
وَيُفَصِّلُهُ فِي الْمُلْحَقِ الْأَصُولِيِّ.

هَذَا وَهَذِهِ الْقَوَاعِدُ فُرِغَ كَثِيرَةٌ فِي الْوَصَايَا
وَالْأَيَّامِ وَالنَّدَوْرِ وَالْوَقْفِ نَظَرُ أَحْكَامِهَا فِي مَقَالَتِنَا
مِنْ كِتَابِ الْفَتْحِ.



(١) مسلم التلويح ٢٢١/١، وجمع الخواص ٢٩٨/١

(٢) مسلم التلويح ٢٢١/١، وجمع الخواص ٢٩٨/١

قال ابن نجيم: «من سقى في لأرض الموقوفة
المستأجرة مسجدا وقفه لله تعالى فإنه يجوز، وإذا
جزء فعلى من يكون حكره؟ الظاهر أنه يكون
على المستأجر ما دامت المدة ماقية فإذا انقضت
ينبغي أن يكون في بيت المال»^(١)

وفي فتاوى عيش «من استولى على الحلو
يكون عليه لجهة الوقف تحريم للذي يؤول إليه
الوقف يسمى عندنا بمصر حكرا مثلا يذهب
الوقف باطلا»^(٢)

الثاني: أن يطلق على العقار المحتكر نفسه
فيقال: هذا حكر فلان»^(٣)

الثالث: أن يطلق على الإجارة الطويلة.
والغالب أن يسمى هذا النوع الاحتكار.

والاحتكار بمعنى الاستحجار إجارة
طويلة، ويسمى (التحكير) أو (الإحكار)
بمعنى الإيجار أو التاجير»^(٤) قال ابن عابدين:
الاحتكار إجارة يقصد بها منع الغير واستيفاء
الانتفاع بالأرض»^(٥) وفي الفتاوى الخيرية:

(١) نهر الرائق ٢٥/٢٢٠ من كتاب الوقف

(٢) فتاوى الشيخ عيش المسألة فتح دليل الملك في القنوى
على مذهب الإمام مالك ١/١٢٣ فهاهنا، مصنف
الخطي، ١٥٧٨هـ، وحاشية شمسوني على الدرر
٢٦٧/٣ ومباني فخر الحلوق.

(٣) وقعت هذه الألفاظ في الفتاوى الخيرية، من ذلك مثلا ما في
١٩٧١، ولم تطلق على تسمية تشاعية هامة الاسم.

(٤) مجلة عاقل لابن عابدين حاشية على البحر الرائق
٢٢٠/٢٥ الفاهرة، المظنية الطمعية

(٥) غانول العدل والإنصاف ٣١٦، وميرشد الخيرية

حكر

التعريف:

١- الحكر لغة: الاسم من الحكر بفتح الحاء
ومكون الكاف، وهو في الأصل الظلم
والنقص، والعسر، والالتواء، ومنه رجل حكر
وهو من يدخل على غيره الشقة في معاشرته
ومعيشته، والاحتكار: أن يشتري الطعام
ويحبه لغيره فيقلو، والاسم منه الحكر والحكرة.
وفي القاموس وشرحه: الحكر اللحاجة
والعسر، والاستعداد بالشئ، أي الاستقلال
وأصل الحكرة الجمع والإمساك.

أما الحكر بالكسر فقد انفرد به ذكره الزبيدي
مستنداً أنه على القاموس، فقال: حكر
بالكسر ما يجعل على العقارات، ويحبس،
مولده»^(١)

وفي اصطلاح الفقهاء، يطلق على ثلاثة
معان:

الأول: الأحسة المقررة على منار محروس في
إجارة طويلة ونحوها. ومن هذا الاستعمال ما

(١) لسبب العرب ونج العرب

الطويلة للبناء. أو الغرس، أو أحدهما كما تقدم في كلام ابن عابدين، والإجارة الطويلة لا يشترط فيها أن تكون لها، بل قد تكون لزوع ولأثر أنواع استعمال الأرض.^(١) وتكون في غير الأرض أيضا كالمساكن والآلات وغيرها.

انقسام الحكر :

٥ - الحكر يكون في الأوقاف وهو الأغلب وفي غيرها وهي الأملاك الخاصة، وهو ما يجري عليه كلام الرملي وابن عابدين، إذ أطلقا تعريف الاحتكار عن قيد الوقف كما تقدم. وصرح بذلك ابن عابدين في (منحة الخائف) حيث قال: الأرض المقورة للاحتكار أعم من أن تكون ملكا أو وقفا.^(٢)

إلا أن كثر كلام الفقهاء في شأن الحكر ينصب على الحكر في الأوقاف ولا يتعرضون للحكر في الأملاك إلا نادرا، ولذا عرفه صاحب قانون العدل والإنصاف^(٣) بأنه استبقاء الأرض لسوقرة مقررة للبناء أو الغرس أو أحدهما.^(٤)

(١) انظر الفتاوى الهندية ٤/ ٥١٣، ٥١٤، وتبج الفتاوى وحاشية ١/ ١٧٦ - ١٧٧.

(٢) منحة الخائف عن البحر فراه ٥/ ٢٢٠، ومطالب تولى التمس ٣/ ١٨٩.

(٣) قانون العدل والإنصاف ٣٣١.

(٤) في أصل قانون العدل والإنصاف «والتمتع» وصوابه «والغرس» كما في الأصل الذي نل من هو منه وهو به المحتر.

الاحتكار عقد إجارة يقصد به استبقاء الأرض للبناء، أو الغرس، أو لأحدهما. ويكون في الدار والحائوت أيضا.^(١)

ومراد ابن عابدين بقوله يقصد بها منع الغير أي منع الغير من المنافسة فيه لو أوجرت الأرض إجارة قصيرة وانتهت المدة. فمن يستأجرها إجارة طويلة يأمن من المنافسة ومنعها، ومن هنا أخذ هذا الاصطلاح وهو الاحتكار لأنه يزول في معانيه اللغوية إلى المنع.

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - أ - الخلق: هو المنفعة التي يملكها المستأجر لعقار الوقف مقابل ما يدفعه لناظر اوقاف لتعميره إذا غروب ولم يوجد ما يعمره به، ويكون عليه لجهة الوقف أجرة معلومة عن باقي المنفعة نسمى حكرا.^(٢)

٣ - ب - الأجرة: وهي أعم من الحكر

٤ - ج - والإجارة الطويلة وهو اصطلاح عند الحنفية وغيرهم وهو أعم من الاحتكار إذ الاحتكار يقصد به احتكار الأرض المدة

٥ - ص ٩٦، الفاعرة، مطبعة بولاق، ١٣٠٩هـ، وحاشية ابن عابدين على رد المحتار ٥/ ٢٠ الفقرة، مطبعة بولاق، ١٣٧٢هـ.

(١) قانون العدل والإنصاف ٣٣٩.

(٢) فتح البلي الملك (فتاوى شيخ طيش) ٢/ ٤٣، وما

إلا إذا كانت المصلحة في الجواز، وهذا أمر يختلف باختلاف الزمان والموضع. قال صاحب الدر. فلو أجرة الثوب أكثر من ذلك لم يصح لإجارة ونسخ.^{١١}

وأطلق بعض المختبة الميع فيما زاد على ثلاث سنين في الأرض سنة في غيرها كما صنع صاحب توير الأبحار. وقال الجعف. إن كانت الأرض تزرع في كل سنة لا يؤجرها أكثر من سنة وإن كانت تزرع في كل سنتين مرة لا تؤجر أكثر من سنتين، أو في كل ثلاث لا تؤجر أكثر من ثلاث.

وإنما جرت القنبا عند الخفية بذلك صباه بالأوقاف عن دعوى الملكية بقول الفقه: لأن المدة إذا طالت نودي إلى بإبطال الوقف، فإن من رآه يتصرف فيها تصرف الملاك على طول الزمان متوالي ولا مالك يعارض ويترحم. وقال الوقف مال ضائع لعدم المطالب المهتم. يظنه الرائي بتصرفه الدائم مالكا، ويشهد له بالملك إذا ادعى. ولا مصلحة لوقف في أمر يدعى إلى هذا الضرر.

ومن أجل ذلك جرت القنبا عند الخفية على الحاق أرض التسم بأرض الوقف في هذا

ومن أجل ذلك سقتصر الكلام فيما يلي على الحكر في الأوقاف. لأن الحكر في الأملاك تحري أحكامه بحسب صيغة العقد من حيث مقدار المدة والأجرة وغير ذلك كما سترد الإشارة إليه.

حكم الإجارة الطويلة في الأوقاف:

٦ - الأصل في الإجارة الطويلة في الأملاك أنها جائزة لأن مالكا يصنع في ملكه ما يشاء. ونقل الخفية التصريح بذلك عن محمد بن الحسن.

أما في الأوقاف فقد اختلف فيها: فذهب الختمية والمالكية إلى عدم جوازها فيما زاد على ثلاث عند الحنفية وأربع عند المالكية في الجملة، وذهب الشافعية والحنابلة إلى جوازها على التخصيص الثاني.

٧ - فذهب الخفية إلى أنه إن كان الواقف شرط أن يؤجر أكثر من سنة يجوز شرطه لا محالة، وإن كان شرط أن لا يؤجر أكثر من سنة يجب مراعاة شرطه لا محالة.

وإن كان لم يشترط شيئا فالتقوى عن مشايخ الحنفية أنه لا يجوز أكثر من سنة واحدة، وقال الفقيه أبو جعفر: إنما يجوز في ثلاث سنين ولا يجوز فيما زاد على ذلك، واتصفت الشهيد حسان الدين كمال يقول: في الضبايع (أي الأراضي الزراعية) نفقي الجواز في ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة في عدم الجواز، وفي غير الضبايع نفقي بعدم الجواز فيما زاد عن سنة واحدة

(١١) الفتاوى لمدينة ٥١٢/١ وتكملة البحر الرائق ١٢/٨
وفتاوى الكبرى ١/٢٢٥. لابن حجر المني ٣/١١٤،
والإسلاف ص ٦٤ والبحر الرائق ٣١٧/٢ ومروءة الجوز
٥٧٦ - ٥٧٦. والدرد فختار، جاش ابن عابدين ٥/٥

٨- وعند المالكية كذلك لا يجوز كراء الوقف المدة الطويلة، قال الخطاط: الحبس إن كان على معين كبنى فلان، فلناظر أن يكرهه ستين أو ثلاث سنين، ولا يكرهه أكثر من ذلك، فإن وقع الكراء في السنين الكثيرة فعشر على ذلك وقد مضى بعضها فإن كان الذي بقي يسيرا كالشهر والشهرين لم يفسخ، وإن كان أكثر من ذلك ففسخ. ونقل الخطاط عن البرزلي عن نوازلي بن رشد في وقف تكوي خمسين عاما، إن وقع الكراء هذه المدة على النقد (أي تعجيل الأجرة) ففسخ، وفي جوازها على غير النقد قولان: الصحيح منها عندني المنع. ١- هـ.

ثم قال الخطاط: أما الحبس على المساجد والمساكين وشبهها فلا يكرهها الناظر لأكثر من أربعة أعوام إن كانت أرضا، ولا أكثر من عام إن كانت دارا، وهو عمل الناس، ومضى عليه عمل الفضاة، فإن أكرى أكثر من ذلك مضى إن كان نظرا (أي مصلحة)، ولا يفسخ.

وعلموا لنوع الإجارة الطويلة في الوقف بمثل ما عطل به الحنفية، قالوا: لحقوف اتدراسه إذا طال مكثه بيد مكرهه. (١)

٩- وعند الشافعية يجوز أن تؤجر العين إلى مدة تبقى إليها غالبا، ما لم يخالف شرط الواقف. فتؤجر الأرض مائة سنة أو أكثر. قال القليوبي:

(١) مواهب الجليل ٤٧/٦ أخرجه الواقف. وانظر الدسوقي ٩٩/١، والمواهب الجليل ٤٧/٦

الحكم، فلا تؤجر أكثر من ثلاث سنين. وألحق بعضهم بذلك أيضا أراضي بيت المال، نقله ابن عابدين عن حاشية الرمي ووافقه صاحب الفتاوى الحامدية.

وفي قول متقدمي الحنفية: يجوز إجارة الوقف للمدة الطويلة. غير أن المفتي به عند الحنفية قول المتأخرين المذكور أولا وهو التوقيت. قال ابن عابدين: وإنما عدل المتأخرون عن قول المتقدمين بسبب الخوف على الوقف.

ثم إن أجبر الناظر الوقف أكثر من ثلاث سنين فقد اختلف قول الحنفية: فقال بعضهم لا يجوز، وقال بعضهم يرفع إلى القاضي حتى يطله، وبه أخذ الفقيه أبو الليث. (٢)

ورأى بعض الحنفية أنه مع ذلك إن احتج القيم أن يؤجر الوقف إجارة طويلة فالحيلة له في ذلك أن يعقد عقدا، فيكتب: استأجر فلان بن فلان ثلاثين عقدا مثلا، كل عقد على سنة، من غير أن يكون بعضها شرطا في بعض، فيكون العقد الأول لازما لأنه ناجز، وما بعده لا يلزم، لأنه مضاف، وإنما تلزم كل سنة إذا دخلت. (٣)

(١) رد المحتار ١/٥ والفتاوى الحامدية ٢/٣٣٩، ٣٣٣. والإمام في أحكام الأوقاف ٦٣ لول باب إجارة الوقف وبزرعته. والفتاوى البرازية ١/١٥٤

(٢) الفتاوى الحامدية ٢/٣٣٣

١٠ - ومذهب الحنابلة، أن الإجارة الطويلة حائزة، على الأصل في الإجارة إذا كانت في السنة التي تبقى إليها العين غالباً وإن كثرت. واستدل ابن قدامة هذا الأصل بقول الله تعالى: ﴿قَالَ إِنْ أُرِيدُ أَنْ أَمْكِكَ بِحَقِّ بَيْتِي هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانٍ حَقَّ﴾^(١) قال: وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يقم على نسخه دليل. قال ابن قدامة: لأن ما جاز لسنة جاز لأكثر منها، والتقدير سنة أو ثلاث تحكم لا دليل عليه.

وقد صرح ابن تيمية في فتاويه بأن ذلك يجري في الوقف، قال: إن كان الوقف على جهة عامة جازت إجارته بحسب المصلحة ولا يتوقف ذلك بعدد. وكذلك فإن صاحب مطالب أولى النبي ونسبه إلى الرعاية وتعني، وأهم قائلوا: بل الوقف أولى أي بجواز الإجارة الطويلة.

وابن القيم من الحنابلة بين مفاسد الإجارة الطويلة في الوقف كما بينها أصحاب المذهب الآخرى، لكن لم يصرح بطلانها حيث يشترط المواقف امتناعها.^(٢)

سواء المثلث والوقف. وتؤجر الدار ثلاثين سنة، والوقف سنة أو ستين. وفي قول: لا يزداد على سنة.^(٣)

وقال ابن حجر اهتيمي: إنها تجري ذلك. أي الإجارة الطويلة. في الوقف إن وقع على وفق الحاجة والمصلحة لعين الوقف، واصطلاح الحكماء على أنه لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين، لئلا يفسد لشدة استحقاقهم. قال: وإما اشتراط ذلك لفساد الزمان بقلية الاستيلاء على الوقف عند طول المدة، ولأن شرط إجارة الوقف أن يكون بأجرة المثل، وتقويم المدة المستقبلة البعيدة صعب. أي لتغير الأسعار وظهور الرغبات غلباً، قال: وأيضاً ففيها منع الانفصال إلى البطن الثاني، وضباب الأجرة عليهم إذا كانت معجلة، وأطال في بيان ذلك في فتاواه الكبرى الفقهية، وبين أن قضية الشافعية مغشوا في ذلك إلى مذهب أبي حنيفة لأنه الحسوط. ونقته عن البكي وغيره. وبين أيضاً أن مجرد زيادة الأجرة على أجرة المثل لا يسوغ الإجارة الطويلة في الوقف. وقال: وألحقوا بأرض الوقف في ذلك أرض اليميم.^(٤)

(١) شرح المباح وحاشية نظري ٨٠/٣

(٢) تحفة المحتاج لابن حجر اهتيمي بحاشية الشرح ١٧٢/٦ والامباري الكبرى الفقهية ٣٣٨/٢، ٣٤٨ وكلامه هذا ضمن رسالة ألفردها المذكك منها الإلتفات ببيان حكم إجارة الأوقاف، وهي مطبوعة ضمن فتاوى الكبرى له ٣٢٦/٣

(٣) سورة القصص / ٣٧

(٤) دفتي لابن قدامة ١٠٦/٥ بد ثلاثة، الفتاوى الكبرى ٣٠٩/٣ ط الرياض ومطالب أولى النبي ٦٢٢/٣ واصلاح الموقعين ٣٠١/٣ الفاصرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٧٤هـ

وكل هذا ما لم ينص الواقف على امتناع هذه الحيلة ، فإن منعها امتنع اتفاقاً .^(١)

حكم التحكير في الوقف وشروط جوازه :
١٢ - يتبين مما تقدم أن التحكير في الوقف يختلف فيه بين الفقهاء على أقوال :

القول الأول وعليه الأكثرون : إنه جائز ، سواء اشترط الواقف منعه أم لم يشترط ، ولكن لا كان فيه ضرر على أرض الوقف لأنه يغفل يد الواقف أو الناظر في التصرف في الأرض واستغلالها لم يميزوه إلا بشروط :

أولاً : أن يكون الوقف قد تحرب وتعطل انتفاع الموقوف عليهم به بالكلية .

ثانياً : أن لا يكون للوقف حاصل يصمر به .
ثالثاً : أن لا يوجد من يفرض الموقوف القدر المحتاج إليه بأقل من أجر تلك المدة .
وأشترط الحنفية أيضاً أن لا يمكن استبدال الوقف بعقل ذي ربح .

لذا وجدت هذه الشروط جاز لإيجار الوقف مدة طويلة لمن يبيعه ، أو يخرس الأرض ، لأنه

امتناع الإجارة الطويلة في الوقف إذا اشترط الواقف ذلك :

١١ - إذا شرط الواقف منع تأجير الوقف أكثر من مدة معينة وجب التقيد بشرطه اتفاقاً ، لكن إذا اقتضت ضرورة إبقاء عين الوقف إلى إيجارته مدة أكثر مما شرطه جاز كما يأتي .

وأجاز بعض الحنفية والشافعية أن يحتال الناظر على هذا الشرط ، والحيلة التي ذكروها أن يؤجره الناظر ويكتب في عقد الإيجار أنه أجره عقوداً متلاحقة ، مثلاً عقداً مثلاً ، كل عقد لسنة ، وأجرة كل سنة كذا وكذا .

وقد أفتى بعض الحنفية والشافعية بجواز هذه الحيلة لهذا بأنها لا تخالف لفظ الواقف ، ومن هؤلاء ناصب خان من الحنفية ، والشيوخ زكريا الأنصاري ، وابن الأستاذ ، وصاحب الأنوار من الشافعية .

وأفتى بعضهم بأنها لا تغيد ، نظراً إلى المعنى وأن هذه العقود المتلاحقة هي بمعنى عقد واحد . ومن هؤلاء الفقيه أبو جعفر من الحنفية وابن الصلاح من الشافعية قال في الفتاوى الهندية : والفتاوى على قول أبي جعفر قال ابن حجر : والمرجع صحة هذه الحيلة لأن من تأمل كلام أهل المذهب وتقايرهم وجدهم في النال يرجحون ما كان أقرب إلى لفظ الواقف على ما هو أقرب إلى عرضه دون لفظه قال :

ولذا اعتمدوا المحققون

(١) ابن عابدين ٣٩٧/٣ والمندية ٢/١٦١ والفتاوى الطحاوي ٣٣١/٢ ، ومطالع لوني النسي ١/٣١٥ ، وروضة الطالبيين ٥/٢٩٦ ، ومغني المحتاج ٢/٣٤٩ ، وخفصة المحتاج ٦/١٧٢ ، وصحاح المحتاج ٥/٣٠٢ ، والجمل على شرح المنهج ٣/٥٩٢ ، والفتاوى الكبرى للفتاوى لابن حجر المنيس ٣/٣٣٠ ، وأعلام المرتضى لابن القيم ٣/٣٠٩

أجرة للذي يؤول إليه الوقف يسمى عندنا
بمصر حكرا لثلا يذهب الرقف باطلا^(١)
وراجع التفصيل في مصطلح : (خلو).

من يجوز منه التحكير :

١٤ - التحكير إذا تمت شروطه يجوز من له ولاية
إجارة الوقف وهو الناظر فلا يسلكها الموقوف
عليه إلا إن كان مولى على ذلك من قبل
الواقف، أو مادونا من له ولاية لإجارة من ناظر
أو قاض، وكذلك ولاية قبض الأجرة للناظر لا
للموقوف عليه ما لم يأذن له الناظر بقبضها.^(٢)

المدة في التحكير :

١٥ - لتحكير نوع من الإجارة، والشرط في
الإجارة من حيث الأصل أن يعلم بالمدة ابتداء
وانتهاء. أما في التحكير -

فقد قال المعنوي من الملكية : جرى العرف
عندنا بمصر أن الأحكام مستمرة للأبد وإن عيّن
فيها وقت لإجارة مدة، فهم لا يقتضون
خصوص تلك المدة، والعرف عندنا كالشرط،
فه من احتكر أرضا مدة ومضت فله أن يبقى
وليس للمنتول أمر الوقف إخراجا. نعم إن

نعين طريقا للانتفاع بالوقف، ولم ينظر أصحاب
هذا القول إلى احتمال تملك الوقف لأنه موهوم
فلا ينظر إليه عند وجود الضرر المتحقق.^(٣)

القول الثاني : إنه جائز مطلقا، وهو قول
الحنابلة وجهود الشافعية، إلا أنه إن كان
الواقف قد منع الإجارة الطويلة امتنع إلا إذا
حصلت الشروط المذكورة في القول الأول.

القول الثالث : قول بعض الشافعية إنه
ممنوع مطلقا، ومن هؤلاء الأذرع والركشي.

الحكر على الوقف الذي له الخلو :

١٣ - إذا أنشأ الناظر خلوا على وقف بهال أخذه
من إنسان ليعمر به الوقف حيث لا مال يعمر
به، على أن يكون جزء من منفعة الوقف مملوكا
لدافع المال، فذلك الجزء الذي يباعه يملكه
دافع المال، ويسمى الخلو، ولا يجوز بيع كل
المنفعة لأن ذلك يؤدي إلى بطلان الوقف.
ويجعل على مالك الخلو حكر دائم عن الجزء
الذي لم يملكه من المنفعة، يدفع للناظر حقا.
للجهة المستحقة في الوقف، قال الشيخ عيسى :
« من استولى على الخلو يكون عليه لجهة الوقف

(١) الفتاوى الكبرى تحقيقه لأن حجر المصني ١/٣٤٤.

وتحفة المحتاج ١/١٧٢، وفي عابدين ٣/٣٩٨ وقانون

المسألة والإحصاف للسري ١/٣٣٢، وطلب السوي

١/٩٦، ومطلب أولي ١/٣٦٩، وأعلام الموقعين

٣/٣٠٤.

(٢) فتح العلي المالك ٢/٢٤٣.

(٣) مرشد الحيران ١/٥٧٦، ٥٧٧، وتفتيح الفتاوى المسألة

١/٣١٤١، وود المختار على الدر المختار ٣/٣٩٨، ١٠٠.

قال الحنفية : إنه لا يجوز لمن له حق إجارة الوقف أن يؤجره بأقل من أجرة المثل حتى لو كان المؤجر هو الناظر في حال كونه المستحق وحده للأجرة كلها .

وفي البحر : أن الناظر إذا كان عالماً بأجرة المثل ، وأجر الموقوف بأقل منها فإن ذلك يعد عيانة .

وأما إذا كان النقصان سبباً بيننا وبين الناس بمنفه جاز ، لأنه مما يتسامح به ، وتنفذ الإجارة معه ، سواء أكان المستأجر هو المستحق في الوقف ، أم كان أجنبياً .^(١)

ويفرق الشافعية والحنابلة بين أن يؤجر المؤولي العين الموقوفة على غيره ، والعين الموقوفة عليه .

ففي الحالة الأولى : لا يجوز له أن يؤجرها بأقل من أجرة المثل .

أما في الحالة الثانية : فإن ذلك له ، قياساً أولوها على صحة الإعارة منه ، كما هو عند الشافعية ، وباعتبار انتقال ملكية المنافع للموقوف عليه عند الشافعية والحنابلة .^(٢)

مما يترتب على التحكير يقين فاحش :

١٧ - ذهب الحنفية إلى أن ناظر الوقف إذا أجز

حصل ما يدل على قصد الإخراج بعد المدة وأنها ليست على الأبد فإنه يعمل بذلك .

وكذلك عند الحنفية فإنه يثبت للمحتكر حق القرار إذا وضع بناء في الأرض ويستمر ما دام أس بنائه قائماً فيها ، فلا يكلف برفع بنائه ، ولا بقلع غراسه ما دام يدفع أجرة المثل المقررة على مساحة الأرض المحتكرة .

ومشروط أيضاً لبقاء المحتكر بأجرة المثل أن لا يكون فيه ضرر على الوقف ، فإن كان فيه ضرر بأن يخاف منه على رقية الأرض فيسخ القضاء الإجارة ، ويخرجه من يده ، وكذا إن كان هو أو وارثه مغفلاً ، أو سيء المعاملة ، أو متغلباً بخشى على الوقف منه أو غير ذلك من أنواع الضرر .^(٣)

مقدار الأجرة في الاستحكار للوقف :

١٦ - اتفق الفقهاء على أن العين الموقوفة إذا رغب في إجارتها ، فإنها تؤجر بأجرة المثل .^(٤) ثم اختلفوا في تحكير الوقف بأقل من أجرة المثل .

(١) ابن حبيب ٢٠/٥ ، ومطلب أولي ٣٢٢/٣ ، وفتاوى الحسرة ٢٠٠/١ ، والصلوي على المحرشي ٥٩/٧ ، وقانون العدل والإنصاف ٣٣٦م ، ٣٣٥

(٢) الإصحاح ٦٥ ط مكتبة الطالب الجامعي ، وابن عابدين ٢٩٨/٢ ط بولاق ، وشرح المحرشي ٩٩/٧ ومطلب أولي ٣٤٠/٤ ، ومنه المحتاج ٣٩٥/٢ ط مصطفى الحلبي .

(١) الدر المختار ٣٩٥/٢ ، والإصحاح ٦٥ ، والبحر طرائق ٢٥٨/٥ ، وأحكام الوقف للنصاف ٢٠٥

(٢) منه المحتاج ٣٩٥/٢ ، ومطلب أولي ٣٤٠/٤

في العادة، إذا كان الناظر غير المستحق في الوصف، أما إذا كان الناظر هو المستحق الوحيد في الوصف فالظاهر أنه لا يضمن^(١)

زيادة أجرة المثل في أثناء المدة أو بعدها.

١٨ - يرى فقهاء الحنفية أنه إذا زادت أجرة مثل عقار الوصف المستحكر زيادة فاحشة، فإن كانت الزيادة بسبب البناء والعمارة التي أقامها المستحكر فيها فلا يلزمه الرجاء، وإن كانت زيادة أجرة لأرض من نفسها لكثرة رغبات الناس في الصقع (أي الموقع) تلزمه الزيادة إن شاء لأجر المثل. فإن أبي استجازه بذلك يظن، فإن كانت لأرض لو رفعت منها المصيرة لا تستاجر بأكثر من لأجرة الموفرة فترك في يد المحتكر بذلك الأجر لعدم الضرر على الحائزين. وإن كانت تستاجر بأكثر منها ولم يرض بالزيادة يجبر على رفع مائه.^(٢) على ما يأتي:

وهذا إن كانت وزيادة المثل في أثناء مدة الإجارة، قال ابن عابدين: لأنه قد عرض في أثناء المدة ما يسوغ الضم وهو الزيادة العارضة في الأحرف. أما إن فرغت سنة فإن لم يكن ليعتاجر في الأرض عمارات أو بناء قائم فعلا،

الوقف بأقل من أجرة المثل ويغني فاحش يترتب عليه فساد عقد الإجارة. هذا، وإذا كانوا قد اتفقوا على فساد العقد، فإنهم اختلفوا في النتائج التي تترتب على ذلك، فقال الخصاف: إن استغنى فعليه أجر المثل، لأن المتولي يبطل بالتسمية ما زاد على التسمية إلى تمام أجر المثل، وهو لا يملكه، فيجب أجر المثل، كما لو أجز من غير تسمية أجر أما إذا لم يستغلها، كالدار يقضها ولا يملك، فهو يرى أنه لا أجر عليه، لأن أجر المثل لا يلزمه في الإجارة الفاسدة، بل لا بد من استعمال العين الموقوفة المؤجرة، كي يجب أجر المثل عليه.

وقال صاحب الإصناف وابن عابدين: إن اتفقوا على أنه يجب أجر المثل على كل حال.^(٣)

ومرى المالكية أن الناظر لا أكرى العين الموقوفة بأقل من أجرة المثل ضمن تمام أجرة المثل إن كان ملياً، وإلا رجع على استأجر، لأنه مباشر.^(٤)

وقال الخصاف: نصحة عقد الإجارة إذا أجز الناظر العين الموقوفة بأقل من أجر المثل، حتى إذا صاحب هذه الإجارة غيب فاحش، فعلى الناظر ضمان النقص في الأجرة فيما لا يتغاضى به

(١) مطالب آو في الشهر ٢٤/٢٢٠

(٢) حاشية أبي عابدين ٣/٣٩٩، وقانون العدل والإنصاف.

٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧

(٣) الدر المختار ١/١٠١، والإصناف ٦٩

(٤) حاشية العدوي على الحاشية ٩٩/٧

إن أجرة المثل قد زادت، وقال المستحكر: لم تزد فالقول للمستحكر، وعلى الناظر إثبات الزيادة بالبرهان.

ويؤخذ في ذلك عند محمد بقول رجلين من أهل الخبرة والأمانة. ويكفي واحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

ولا يفسخ إجازة الوقف بصفة عامة بزيادة أجرة المثل في المدة الأولى عند المالكية، وهو الأصح عند الشافعية وهو مذهب الخابلة.^(١)

نقص أجرة المثل أثناء مدة الاحتكار :

١٩ - إذا نقصت أجرة المثل أثناء مدة الاحتكار لم يجوز فسخ العقد لمصلحة المحتكر حتى عند الحنفية الثقاتين يفسخه للزيادة. لأن العقد عقد إجازة لازم وفي الفسخ ضرر على المستحقين.^(٢)

وذكر الأذرعى من فقهاء الشافعية في معرض رده على ابن الصلاح فيها لوطراً نغبر على أجرة المثل في أثناء المدة بسبب تغير الأحوال أن

فليس هو أحق بالإجازة إذ لا يكون له حق القرار. وإن كان له فيها بناء أو غراس فهو أولى من غيره بأجرة المثل، فلان لم يرض أن يدفع لأجرة المثل يؤمر برفع البناء.^(٣)

وكل هذا إذا كان الحكر في أرض الوقف، أما في الأراضي غير الموقوفة إذا زاد أجر المثل في مدة العقد فلمستحكر أن يتمسك بالعقد ويرفض الزيادة. ثم إن المالك أحق بعقاره بعد انتهاء المدة والفرق أن المالك قد يرغب في سكنى عقاره أو بيعه أو هبته بخلاف الوقف، فإن سبيله التاجير فالمستأجر الأول أولى.^(٤)

والزيادة المعترية في الفسخ هي ما كانت من غير تمتع، بل يشترط أن يكون له رغبة صحيحة في الاستئجار بالزيادة. أما إن زاد الممتع فلا تقبل زيادته، قال في قانون العدل والإنصاف: عملاً بالأمر السلطاني المطاع.

وإذا كان العقد بصيغة: (كل شهر يكذا) صح في الشهر الأول ولا يصح في الثاني إلا بالتبليس به، ويكون للناظر إذا انتهى كل شهر فسخ الإجازة إذا زاد أحد على المستأجر ولم يرض المستأجر بالزيادة.

وإذا اختلف المستحكر والناظر فقال الناظر:

(١) ابن عابدين ٣٩٩/٢، والفتاوى البرازية بمجلس الخديفة ٣٩٨/٦

(٢) الفتاوى الخيرية ١٧٢/١، ١٨٠، والحنفية ٥١٤/١

(١) قانون العدل والإنصاف م ٣٣٩، ٣٤٠، وتتلخ الفتاوى الحامدية ١٦٨/٢، ١٦٩، والخيرية ١٩٧/١، ٢١٣

وفيجر المراتق ٢٥٧/٥، والشرواني ٢٩٤/٦، وابن عابدين ٣٩٩/٣، وفتح علي المالك ٢٩٩/٢، وأعرشي ٩٩/٧، وسدوسي ٩٥/١، وروضة الطالبيين ٣٥٢/٥ ط

الكتبي الإسلامي، ومطغ أولي المص ٣٤٠/١

(٢) مرشد الحبران م ٦٩٠، والفر وحاشية ابن عابدين ٣٩٨/٢

للمستأجر، والأرض منك لصاحبها. وفي
المادة تفصيل.

ويفهم من كلام الخنابلة أن المحكر، إذا
بيعت الأرض - يبقى للمحتكر، قال عثمان
التجدي: «إذا بيعت الأرض المحتكرة أو ورثت
فالمحكر على من انتقلت إليه في الأصح»^(١).

الشفعة فيها بني في الأرض المحتكرة :

٢٦ - لا شفعة عند الخنفة والشافعية في
الكرد^(٢)، الشني في أرض الوقف المحتكرة لأنه
لا شفعة عندهم في البناء بدون الأرض، ولا في
لشجر بدون الأرض.

وعند المالكية يكون لمن اشترك في البناء في
أرض الوقف المحتكرة الأخذ بالشفعة^(٣).

وقف البناء من مالكه في أرض الوقف
المحتكرة :

٢٢ - الأصل عند الخنفة عدم حواز وقف البناء

(١) فاضل العبد والإتصاف ٣٣٣. والدر المختار ٢/ ٣٣١.

٣٩٧، وضع مثل ٢/ ٢٤٣ - ٢٤١، والردعة ٥/ ٢١٤.

٢١٦، ط المكتب الإسلامي. وهذا في الغرض من ٣٧٨.

ومطالب أبي النضر ٣/ ٦٨٩.

(٢) الكرد (بالتكسر) فارسي وهو مثل البناء والأشجار.

والكرد إذا كرس من نواحيه من مكان كان يملكه.

لمصر ص ٤٠٤.

(٣) نصح النصارى الحاشية ١/ ١٦٦، وقانون العبد

والإتصاف ٣٤٢م. والبحر الرائل ٥/ ٦٦٠، وابن عابد

١٣٨/٥، وضع العبد المالك ٢/ ٢٥٢، والردعة ٥/ ٧٠.

ط المكتب الإسلامي. وفي المحتج ٢/ ٢٩٦، ومباينة

المحتج ٥/ ١٩٣ - ١٩٤.

الذي يقع في النفس أنا نظري أن أجره المثل التي
تنتهي إليها الرغبات حالة العقد في جميع المدة
المعقود عليها مع قطع النظر عما عساه
يتجدد^(١).

ملكية الغراس والبناء الذي يضعه المحتكر
والنصر فيها :

٢٠ - البناء الذي يبنيه المحتكر والغراس الذي
يفرسه بإذن القاضي أو الناظر في الأرض
المحتكرة يكون ملكاً خاصاً له فيصبح بيعه
للمشرك وغيره، وله هبة والوصية به ويورث
عنه.

أما الأرض نفسها فبقية الوقف وعلى
هذا لو أن الأرض المحتكرة استمدت للمصلحة
العامة فليس للمحتكر إلا التعويض عن بنائه أو
غرامته، أما ما يقابل رتبة الأرض فإنه يكون
للجهة الموقوفة عليها.

وعند المالكية ما يفيد أن ما يبنيه المحتكر
يكون ملكاً يباع ويورث نكتهم قالوا هذا إذا بنى
الملكية، أما إن بنى التحجير أو لم يبين شيئاً
فالبناء والغراس وقف على المشهور لا حق فيهما
لورثة الباقي والغراس.

ويفهم مما ذكره الشافعية في استئجار الأرض
للبناء أو الغراس، أن البناء والغراس ملك

(١) لغة المحتج ٢/ ٢٩١، صادر مني المحتج ٢/ ٣٩٥.

الفكر، حاشية المحتج ٥/ ١٠١ ط المكتب الإسلامية.

موت الممنحكر قبل أن يبني أو يغرس :
 ٢٣ - يرى الحقني أنه إذا مات الممنحكر قبل أن يبني أو يغرس في الأرض الممنحكرة انقضت الإجازة، ونيس نويته البناء في الأرض أو الغرس فيها إلا يؤخذ الشاخص^(١).
 ولم نجد لغير الحقني نصرياً يحكم الحكر خاصة .

انقضاء الحكر بهلاك البناء أو الأشجار :
 ٢٤ - إن خرب البناء الذي بناه الممنحكر في أرض التوقف وزال عنها بالكلية، ينقضي حق الممنحكر في القرار فيها . وهذا إن كان بعد انقضاء مدة الإجازة . لا في أفدة . وكذلك إن فئت الأشجار التي في الأرض لزراعية وذهب ثمرها لا يكون للممنحكر حق في الاستمرار في شغلها، إن حصل ذلك بعد انقضاء مدة الإجازة^(٢).



بدون وقف الأرض، كما لو كانت الأرض مملوكة له ولم يقضها، أو مملوكة للغير ولو كانت الأرض موقوفه موقوف البناء الذي بناه فيها على جهة أخرى غير الموقوفة عليها الأرض الممنحكروا فيه، ويرجع ابن عابدين أن الأرض إن كانت مقررّة للاحتك لم يجاز وقف ما يبنيه الممنحكر بها، لأنه لا مطالب بتقصه بخلاف المملوكة نص على ذلك الخصاص . وإن صاحب الدر المختار :
 التصحح النصح أي لكون ذلك أصبح متعارفاً^(٣).
 وإذا بنى في الأرض الممنحكة مرة مسحاً جاز عند الحقني أيضاً، قال ابن نجيم : والظاهر أن الممنحكر على المواقف طيلة مدة الاحتكار، فإذا انقضت المدة سقى أن يكون الممنحكر على بيت المان .

ويصح عند المالكية والشافعية وقف البناء الذي يبنيه الممنحكر والغرس الذي يغرسه فقد ذكر النووي في المروضة أنه لم استأجر أرضاً يبني فيها ويغرس، فنقل، ثم وقف البناء والغرس صح على الأصح، ولو وقف هذا أرضه، وهذا بناءه، صح بلا خلاف ثم نوباعاه^(٤).

١ : قانون العدل ولإتصاف م ٣٤٦، ونسج الفتاوى الحامدية ١٤٩/٢
 ٢ : قانون العدل ولإحياء م ٣٣٨، ونسج الفتاوى الحامدية ١٤٩/٢، وضع الحل ١٤٩/٢
 ٣ : إمام عاصم م ٣٩٠/٢، ٣٩١، وقانون العدل والإنصاف م ٣٣٣، ورسند الميرزا م ٥٩١، والإسلام في أواخر د م ١٨، وفوق ص ١٨
 ٤ : طبع الرافق م ٢٢٠/٥، والدفن م ٧٩/٤، وروضة م ٢١٠/٥

على هذه الأنواع، فالمراد بالافتضاء في تعريف الحكم هو المطلب، ويسمى هذا النوع من أنواع الحكم: الحكم التكليفي لما فيه من إلزام كلفة. ويتناول كلاً من طلب الفعل جازماً، وهو الوجوب، أو غير جازم، وهو الندب، كما يتناول طلب الترك جازماً، وهو التحريم، أو غير جازم، وهو الكراهة.

والمراد بالتخيير - في التعريف - الإباحة، وهي أن لا يكون الشيء مطلوب الفعل أو الترك.

وبأحكام الافتضاء والتخيير نستكمل أقسام الأحكام التكليفية الخمسة أو السبعة - على ما سيأتي - وقصرها بعض الأصوليين - كالأمدي - على ما يتعلق بطريق الافتضاء، وأفرد الإباحة باسم (الحكم التخييري) في حين أن بعض الأصوليين يخرجون لندوب من الحكم التكليفي لأنه ليس فيه إلزام بمشقة، قال الأمدي: وهـ. وأولى من المنابع بالخروج من الحكم التكليفي. وينظر مصطلح - (إباحة).

والمراد بالوضع - في تعريف الحكم - خطاب الله تعالى المتعلق بفعل الشيء، سبباً، أو شرطاً، أو مانعاً، أو صحيحاً، أو فاسداً (أو باطلاً على ما ذهب إليه الخنفية من التفرقة بين الفاسد والباطل).^(١)

(١) - باب السؤل للأستري ٧٦/٦، والفرير والتفسير ١١١/٢. وشرح التار ٥٧٩

حكم

للتعريف :

١ - الحكم لغة: القضاء. وأصل معناه: المنع. يقال: حكمت عليه بكذا إذا منعته من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك، ويقال: حكّم الله أي قضاه بأمر والمنع من مخالفته^(١) ولتعريف الحكم اصطلاحاً يقيد بالشرعي، تسميئاً له عن الفعل والعمادي وغيرهما، فالحكم الشرعي عند جمهور الأصوليين هو: خطاب الشارع المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو وضعاً. أما عند الفقهاء فهو: أثر خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخييراً أو وضعاً، فالحكم عندهم هو الأثر أي الوجوب ونحوه، وليس الخطاب نفسه.^(٢)

أنواع الحكم.

٢ - ينقسم الحكم هنا إلى: التكليفي والوضعي، وبعضهم زاد التخييري، ويدل تعريف الحكم

(١) المصباح، وهداموس، وسنابة لابن الأثير مادة «حكم»

(٢) - مسد النبوت ٦٤/١، مجمع الجوامع ٣٥/١، وارشاد الضحون ٦، والتوضيح ٦١/١

وتفصيله في مصطلحي : (ماطل)
(يعلان) .

أقسام الحكم التكليفي :

٣ - ينقسم الحكم لتكليف عند الجمهور إلى خمسة أقسام هي : الفرض ، والدب ، والإساحة ، والحرم ، والكراهة ، وتزيد الأقسام عند الحنفية قسمين آخرين هما (الوجوب) وهو بين الفرض والدب ، (الكراهة التحريمية) وهي بين الحرم والكراهة لتزنية ، فالفرض غير الواجب عند الحنفية ، أما الجمهور فيسوّون بين الفرض والواجب .

هذا ، ولبعض أقسام الحكم التكليفي كالوجوب تقييدات كثيرة باعتبار مختلفات أهمها تقييده بحسب وقت أدائه إلى مؤقت ، ومطلق ، وبحسب المطالب بأدائه إلى عيني ، وكفائي ، وبحسب مقدار المطلوب منه إلى محدد ، وغير محدد ، وبحسب تعيين المطلوب إلى معين ، وغير .

وتفصيل ذلك كله سبق في مصطلح .
(حق)

وكذلك تقييدات الجُبة كالمندوب والكروه والمحرم وتنظر في مصطلحاتها ، وفي الملحق الأصولي .^(١)

(١) إرشاد الفحول ، مطبوع في ٩ - ٧ ، والمستعصي ٦٥ : ١
: يهاشم منم التوت

حُكْمَان

انظر : تحكيم



(١) فتاوى ٩٢/١ فما بعدها (يهاشم منم التوت)

﴿وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾^(١) ﴿وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾^(٢)
وفصل الخطاب^(٣)

الحكمة عند الأصوليين.

٢ - حكمة عند الأصوليين ما يترتب على ربط الحكم بعلمه، أو يبيح من جلب مصلحة أو دفع مفسدة، أو تفليها، وتطلق أيضا على القوصف المناسب لشرح الحكم،^(٤)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - السب :

٣ - السب هو القوصف الظاهر المنضبط المعروف للحكم،^(٥)

ب - المنافع :

٤ - المنافع هو ما يلزم من وجوده عدم السب أو الحكم، ولا يلزم من وجوده الوجود، والفصل في المنطق الأصولي.

الحكم الإجمالي :

يتضح الحكم الإجمالي للحكمة من المقارنة بين وبين العلة، فالفرق بين الحكمة والعلة أن

حكمة

التعريف :

١ - الحكمة في اللغة : العلم بحقائق الأشياء على ما هي عليه في الوجود والعمل بمقتضاها، وهي إذا أُضيفت إلى الله يراد بها العلم بالأشياء وإيجادها على غنية الإحكام، وإذا أُضيفت إلى الإنسان يراد بها معرفة الحق، وفعل الخيرات

وتطلق على العلم، والفقه،^(١) ورد في الآثار الصحيح : «لا حسد ولا في سنتين - رجل أناب الله فلا فلفظ على ملكه في الحق، ورجل أناب الله الحكمة فهو يقضي بها ويعتقها»^(٢)

وجاءت الحكمة في القرآن بمعنى السوء،^(٣) قال تعالى : في معرض الامتنان على نبيه داود عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام :

(١) تاج نفوس.

(٢) حديث لا حسد إلا في اثنين : «أخسرهما البعدي

والصالح» ١٥٥/١ ط السليبي ومعه ٥٥٩/١ ط

الحلي من حديث عبد الله بن مسعود

(٣) عزادات القرآن للراغب ص ٥٥٠ (سكن)

(١) سورة القدر ١٠١

(٢) سورة ص ١٠١

(٣) حاشية المطار على جمع المراجع ١٧٨/٢ تصريف، مسلم

التيوت ١٧٤/١

(٤) بناء لتعناج ٩٤/١، راجع المراجع ٩٦/١

الغلة هي الرصف الذي جعله الشارع منافع
ليكون الحكم حيث يربط الشارع به الحكم
وجوداً وهدم على أنه مفتة لتحقيق فصله
تقصود الشارع من شرح الحكم

حكومة عدل

التعريف :

١ - الحكومة في اللغة : مصدر ثلاثي (حكم) واسم مصدر من (غير الثلاثي) ، ومن معانيها رد الظالم عن الظلم^(١) قال الأزهري في تعريفه على حديث : وفي أرض الجراحات الحكومة^(٢) .

معنى الحكومة في أرض الجراحات التي ليس فيها دية معلومة أن يخرج الإنسان في دمه مما يبقى عليه ولا يبطل العصفوق من (نفس) الحكم أرشه^(٣) ولا يخرج استعمال التفهاء هذا التلصق عن المعنى المغوي ، فقد أطلقوه على الساجد الذي يقدره عدل في حذابه ليس فيه مقدار معين من المال^(٤) قال ابن عثيمين : نعمت لانقال على أن المراد بالحكومة الاحتداد

أما الحكمة ، فهي المصلحة نفسها ، لذلك قد تفاوتت درجاتها في الانصاف ، وقد نجح فلا تكون معلومة ثابته^(٥) لهذا اختلف الأصوليون في جواز (ربط الحكم) بالحكمة ، فقال بعضهم : إذا وجدت الحكمة ظاهرة منصبة جاز ربط الحكم بها لعدم المانع لأنها المبدأ المؤثر حقيقة ، وذهب البعض إلى أنه لا يجوز ربط الحكم بها ، وإن كانت ظاهرة منصبة ، ويظهر مصطلح (تعديدي) ، ولتنصيص في تفحص الأصول .



(١) من ثلثة مادة (حكم)

(٢) حديث ، في أرض الجراحات الحكومة

أوردوه أو الأثر في نهاية في حديث (١) : ١١٠

ط الحظي ، ولم يرد في أي مرجع آخر ، أو أعلم

(٣) لسان العرب مادة (حكم)

(٤) قيس القلهاء ص ٢٩٥ - المجلد ١/ ١٣٢ ، انظر فتح

قندر ٣٩٤/٨

(٥) المتعدي للتعدي ٣٣٦/٢ ، وسلم ثبوت ٢٧٩/٢

بأنسبها، وقد يسمى أرض مادون النفس بالندية^(١)

والفرق بين الندية وحكومة العدل، أن الندية تحب في الغالب بالجداية على النفس، أما حكومة العدل فتحب بالأعانة، على مادون النفس، كمن أن اسبنة مفسدة شرعا، وحكومة العدل عمر مقدرة في الشرع ويرك أمر تقديرها للمحاكم.

الأحكام المتعلقة بحكومة العدل:
ما يجب فيه حكومة العدل.

٤ - الأصل أن ما لا قباص فيه من الجنايات على مادون النفس ونفس له أرض مقدر نص أو قباص فيه الحكومة، لأن الأصل في الجناية لوادة على عمل معصوم اعتبارها بزيادة الجار أو الزجر ما أمكن^(٢).

قال الزمعي عند الاستدلال على وجوب حكومة العدل في الجنايات التي ليس فيها مقدار معين من المال لأن هذه (الجنايات) ليس فيها أرض مقدر من جهة الشرع ولا يمكن هذا أروا فتحب فيها حكومة العدل وهو مأثور عن إبراهيم

وإعمال الفكر فيما يستحقه المجني عليه من الجاني^(٣)

وسبب التسمية أن استقرار الحكومة يتوقف على حكم حاكم أو محكم معسر، ومن ثم لو اجتهد فيه غيره لم يكن نه أثر^(٤)
قال ابن عرفة: أنه إذا ما الدولة بأني فيها تارة لفظ الحكومة، وتارة لفظ الاجتهاد فيحتمل أن يكونا مترادفين^(٥).

الآلأاظ ذات الصلة :

أ - الأرض

٢ - الأرض هو المال الموجب في الجناية على مادون النفس، وقد يطلق على بدن النفس وهو الندية^(٦).

والأرض تعد من حكومة العدل لأنه يشمل تواجب في حماية جاء فيها عرض بسهم معين، والواجب في جناية ليس فيه نص مقدر من الشارع، فحكومة العدل هي نوع من الأرض.

ب - الندية

٣ - ندية هي بدل النفس لسقوط القصاص

(١) - ندية الصادي على الترح المصغر ٣٨٦/١، ونظر البادر جمان الزمان ٢٨/٢٩

(٢) - مقن المحتاج ١٤، وإليه المحتاج ٣٩٥/٧، وحلف إبراهيم على الأتوار لأمة، الأمار ١٢٦/١٢

(٣) - حاشية نيشان جمان مرزوان ٣٩/١٨، والناج ولاكمل جمان الخطاب ٢٨٥/١٦

(٤) - الصريحان لعل حالي رئيس نعلوك مر ٢٩٥

(٥) - التمر بقات شعر ١٠

(٦) - مدافع المحتاج ١٧، ٢٢٢ - وانظر كفاية الفقهاء ١٤٦/٣

١٤٧، والشرح لمصطفى وحاشية العبادي عليه ٣٨٦/٢

ومضى المحتاج ١٦/٧٧، والامني لاين ندانة ٥١/٥٦، ٥٦

لم راسر.

الاجتهاد في تقدير ارض شجرة، أو جراحة، أو إزالة منفعة عضوها أرض مقدر في الشرع.

ب - ألا تبلغ الحكومة أرض العضو:

٧ - الحكومة التي تحجب في جرح - أصاب عضوانه أرض مقدر كالبد والرجل لا يبلغ بها ذلك الأرض المقدر، وهو قول أكثر أهل العلم.^(١)

وعلة ذلك ألا تكون الخيانة على العضو مع بذاته مضمونة بما يضمن به العضو نفسه.^(٢)

قال النووي: إن كانت الخيانة على عضوله أرض مقدر نظراً: إن لم يمنع الحكومة أرض ذلك العضو وجبت نكاحها، وإن بلغت نفص الحاكم شيئاً منه بالاجتهاد وبهذا يقول القاضي من تحت يده^(٣) بناء على هذا أن حكومة الأئمة العليا يجوزها، أو يقلع طفرها بنفس عن أرض الأئمة.

والخيانة على الأصعب وعلى الرأس لا تبلغ حكومتها أرض الموصحة، وعلى النعل لا تبلغ أرض الخائفة، وحكومة جرح الكف لا تبلغ دية الأهم أصعب الخس، وكذا حكومة قطع الكف

(١) معنى المحتاج ٧٧/٤، وروضة الطالبين ٣٠٨/٩، وآثار لأعمال الأئمة ٤٢٦/٢، والمعنى فإن مدة ٥٧/٨، ٥٥٠، والثاني لأمر فداحة ٩٤/٤، والدموي ٢٧١/٤.

(٢) معنى المحتاج ٧٧/٩.

(٣) روضة الطالبين ٣٠٨/٩، ومعنى المحتاج ٧٨/٩، والمعنى ٥٨/٨.

المنعفي، وعمر بن عبد العزيز.^(١)

هذا وقد أخرج الشافعية من الحكومة ما عرفته نسبة أرضه إلى أرض مقدر في الشرع كأن كان يفر به موضحة،^(٢) أو جالفة^(٣) فمقدّر وجب الأكثر من قسمة والحكومة.^(٤)

ويخرج من الحكومة ما كان في محض بخرج استبد فيه أرض مقدر مضيماً عليه كالألبين والنلدين والخابين.^(٥)

والفصل في الخبايا التي تحجب فيها حكومة العدل (ر): خبايا على ما دون النفس.

شروط حكومة العدل:

٥ - لم يذكر الفقهاء شروطاً محدودة لوجوب حكومة العدل إلا أنه يمكن تتبع عباراتهم استخلاص الشروط الآتية:

أ - ألا يكون للجناية أرض مقدر:

٦ - بشرط ألا يكون للجناية أرضاً تفديها أرض مقدر من قبيل الشائع^(١) لما عليه لا يجوز

(١) تبين احتياج ١٣٣/٩، وأما نكاحه البحر الرضوي ٣٨٢/٨، (٢) الموضحة هي الشقة التي سدي بياض العظم (ر) شجرة، (٣) الحصة هي القطعة التي تبلغ الجوف (ر) جافة، (٤) معنى المحتاج ٧٧/٤ نشر دار إحياء التراث العربي، ومباني احتياج ٣٢٥/٧.

(٥) لقي لاين فداحة ٥٦/٨.

(٦) بدائع الصنائع ٣٢٣/٩، ومعنى المحتاج ٧٧/٤، والمعنى ٥٦/٨، وشرح الصمغ ٣٨١/٤.

قال الكاساني عند الكلام عن طريقة الكرخي لتقدير حكومة العدل: تقرب هذه الجناية إلى ثوب جنازة لها أرض مقدر فينظر ذوا عدل من أطباء الجراحات كم مقدار هذه ههنا في قلة الجراحات وكثرتها بالجزر والظن فيأخذ القاضي بقولها، ويحكم من الأرض بمقداره من أرض الجراحة المقدرة. (١)

د - أن يحكم القاضي أو المحكم بالحكومة: ٩ - يشترط أن يحكم بالحكومة القاضي أو المحكم بشرطه - وهو كونه مجتهداً أو مقلداً عند الضرورة - بناء على تقدير ذوي عدل من أطباء الجراحات، حتى لو وقعت الحكومة باجتهاد غير القاضي أو المحكم لم تعتبر. (٢)

كيفية تقدير حكومة العدل :

١٠ - يرى جمهور الفقهاء أنه لا بد لمعرفة حكومة العدل أن يتم تقويم المجني عليه بتقويم العبد كما في تقويم سائر المتلفات، فيقوم المجني عليه بصفاته التي هو عليها لو كان عبداً وينظر كم نقصت الجناية من قيمته، فإن قوم بعشرة دول

(١) بفتح الصائغ ٣٢٤ / ٧ . ٣٢٥ .

(٢) الجسري على شرح مسج الطلاب ١٧٤ / ٤ ، وساجد المحتاج ٧ / ٣٢٥ ، ومغني المحتاج ١ / ٧٧ ، وحاشية إمام على الأنوار لأصيل الأبرار ٢ / ٤٧٩ ، وبتابع الصنائع

٧ / ٣٢٥ وانظر الشرح الصغير ١ / ٣٨٦

التي لا أصعب عليها، وكذا حكم القدم. (٣)
أما إذا كانت الجراحة على عضو ليس له أرض مقدر كالظهر والكتف والفخذ فيجوز أن تبلغ حكومتها دية عضو مقدر كاليد والرجل وأن تزيد عليه وإنما تنقص عن دية النفس. (٤)

ج - أن يكون التقويم بعد اندمال الجرح: ٨ - يشترط أن يقوم المجني عليه لمعرفة الحكومة بعد اندمال الجرح ويره لا قبله ، لأن الجرح قد يسري إلى النفس أو إلى ما يكون واجبه مقدراً ، فيكون ذلك هو الواجب لا الحكومة. (٥)

وصرح الحنفية والحنابلة بأنه يشترط أن يقوم بتقدير أرض الجراحة ذوا عدل من أهل الخبرة لأنه يشتر إلى فرض الجرح (فيما يصفاته) ، وتعتبر قيمته ، ثم ينظر لمقدار النفس ويؤخذ بنسبته من الدية ، وهذا إنما يستقر بعد معرفة القيمة من المقومين. (٦)

(١) روضة الطالبين ٣٠٨ / ٩ ، ونظر الأنوار لأصيل الأبرار ٤٣٦ / ٤

(٢) روضة الطالبين ٣٠٩ / ٩ ، والأنوار لأصيل الأبرار ٤٣٦ / ٤ ، ومغني المحتاج ٧٨ / ٤

(٣) الأنوار لأصيل الأبرار مع حواشي ٤٢٦ / ٢ ، ومغني المحتاج ٧٨ / ٤ ، وروضة الطالبين ٣٠٩ / ٩ ، والمغني ٥٩ / ٨ .

والسرمطي ١٣٨ / ٦ ، وابن عسدين ٣٨٦ / ٥ ، والمصالح والإكليل بإشراط الخطاب ٢٥٨ / ٢ ، والإفصاح لابن هبة ص ٣٨٢ ، وانظر روضة الأمانة في الخلاف الأمانة ص ٢٥٦

(٤) الكافي لابن إدانة ٩٤ / ٤ نشر المكتب الإسلامي .

ونقل عن عمر بن عبد العزيز ومجاهد مثل ذلك^(١).

ونقل المحمدي عن الخلاصة: إنها يستقيم قول الكرخي لو كانت الجنابة في وجهه ورأسه فحينئذ يعني به، ولو في غيرها أو تعمس على المفتي يعني بشول الطحوي - وهو قول الجمهور - مطلقاً لأنه أبسر^(٢).

وقال الصدر الشهيد: ينظر المفتي في هذا، إن أمكنه الفتوى بالثاني - وهو قول الكرخي - بأن كانت الجنابة في الرأس والوجه يعني بالثاني، وإن لم يسر عليه ذلك يعني بالقول الأول - وهو قول الجمهور - لأنه أبسر. وكان المرعيتاني يعني به^(٣).

ومحل الخلاف بين الفريقين إذا كانت الجنابة على عضوله أرض مقدر فإن كانت عنى الصدر أو الفخذ أو نحو ذلك مما لا مقدر فيه اعتبرت الحكومة من دية النفس قطعاً^(٤).

وذكر بعض الحنفية قولاً بذلك في كيفية تقدير الحكومة، فقد قال في المحيط: والأصح أنه ينظر كم مقدار هذه الشجرة من أقل شجرة لها أرض مقدر، فإن كان مثداؤه مثل نصف شجرة فما

الجنابة وتسعة بعد الجنابة فالنظرات العشر فيجب له على المجاني عشرة دية النفس^(٥).

وذهب الشافعية في قول والكرخي من الحنفية إلى تقريب هذه الجنابة إلى أقرب الجنابات التي لها أرض مقدر، فينظر ذوا عدل من أطباء الجراحات كم مقدار هذه ههنا في قلة الجراحات وكثرتها بالخزرو والنظر، فيأخذ القاضي بقومها ويحكم من الأرض بمقداره من أرض الجراحة المقدرة^(٦).

واستدل لهذه الطريقة بالأثر المقتول عن عبي رضي الله عنه وهو مروي أن رجلاً قطع طرف لسانه في زمن علي رضي الله عنه فأمره أن يقرأ (الف، ب، ت، ث...) فكلما قرأ حرفاً أسقط من الدية بقدر ذلك وما لم يقرأه أوجب الدية بحساب ذلك^(٧).

فإنه اعتبر حكومة العدن في الذي قطع طرف لسانه بهذا الاعتبار ولم يعتبر بالعيب^(٨).

(١) دوضة الطالبيين ٧/ ٣٠٨، والمفني لابن قدامس ٨/ ٥٦، والتمسكي لابن قدامس ٨/ ٩٤، ومجتمعة المفتين ٣/ ١٤٨، وبدائع الصنائع ٧/ ٣٩٤، والفتاوى الهندية ٦/ ٢٩، وائسروا ٨/ ٤٤، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة من ٢٥٥ ط الحنفية.

(٢) بدائع الصنائع ٧/ ٣٢٤، ومبایة المحتاج ٧/ ٣٢٥، ومفني المحتاج ٤/ ٧٧.

(٣) تكملة البحر الرائق ٨/ ٣٧٦، ٣٨٢، وبدائع الصنائع ٧/ ٣٢٥.

(٤) الجنابة بما شئ فسخ للتفسير ٨/ ٣١٤ ط الأسترية، ونور الحكام في شرح غرر الأحكام ٧/ ١٠٦.

(١) العلوي ٧/ ٤٣٧ ط الإمام.
(٢) حاشية من هابديس ١٥/ ٣٧٢، وانظر الجوهرية النيرة ٩/ ٢١٩ ط ملتان - باكستان.
(٣) تكملة البحر الرائق ٨/ ٣٨٩ وغنية ذوي الأحكام في مقية دور الحكام للنشر في ٢/ ١٠٦.
(٤) مفني المحتاج ٤/ ٧٧، ومبایة المحتاج ٧/ ٣٢٥، ٣٢٦.

أم لا مع الحكومة في الأول. ^(١) أما ما قدر الشارع فيه شيء فالواجب القدر، يرى، على شيء أم لا. ^(٢) إلا موصدة الوجه والرأس فإنها إذا برئت على شيء فقد اختلفوا في الواجب فيها على ثلاثة اتجاهات:

- الأول: دفع دينها وما حصل بالشين، وهذا هو المشهور عند المالكية.
- الثاني: دفع دينها ولا يزداد عليها مطلقاً، وهذا ما يقول به أشهب، وهو مقابل المشهور.
- الثالث: الزيادة على الدية إذا كان امرأ منكراً. أما إذا كان شيئاً يسيراً فلا يرد عليها. وهذا ما رواه نافع عن مالك. ^(٣)



أرض، أو ثلثها، وجب نصف أو ثلث أرض تلك الشجرة، وإن كان ربعاً فربع.

ويرى الشرنبلالي أن هذا القول ليس قولاً ثالثاً، والأشبه أن يكون هذا تفسيراً لقول الكرخي. ^(٤)

وقس: نقدر الجنابة بمقدار ما يحتاج إليه المحني عليه من التذقة وأجرة الطيب إلى أن يبرأ، وهذا قال الفقهاء السبعة. ^(٥)

قال القسطنطيني: هذا كله إذا بقي للجراحة أنرو وإلا فعد دهما لا شيء عليه، وعمد محمد يلزعه قدر ما أتقى إلى أن يبرأ، وعن أبي يوسف حكومة العدل في الألم. ^(٦)

ويرى جمهور المالكية أن ما يرى من الجراحات على غير شين - مما دون الموضحة بما لم يقدر فيه الشارع شيئاً - فإنه لا شيء فيه على الجاني من عقل وتعمير وأجرة طيب. ^(٧)

واستحسن ابن عرفة - فيما إذا لم يكن في الجرح شيء مقدر - القول بأن على الجاني أجرة الطيب وتعمير الدماء سواء أبرأ، عنى شين

(١) حنية دوى الأحكام في بغية دور الحكام ١/٢٤٠.

(٢) السنن المقدار ٣٧٣/٥، والجوهرة المصرية ٣/١٩٩ ط بالكسائي، معطاب والحوادث ٢/٢٥٩.

(٣) حاشية أبي عبيد بن ٥/٣٧٣.

(٤) الفواكه والحوادث ٢/٢٦٣، وكفاية الطالب الرمان ٢/٢٧٩.

(٥) مشر دار المعرفة، ويراد بأجرة الطيب ما يشمل نعم الدماء كما قال حاشية المدعي عن شرح الرسالة ٢/٢٧٩.

(٦) فشرح الصغير ١/٣٨١.

(٧) حاشية المدعي على شرح الرسالة ٢/٢٧٩، والفواكه الدواب ٦/٢٦٣.

(٨) حاشية المدعي على الحاشية ٨/٣٥٠، ومنع الجليل

١/٢٠٩، ونظر لطائف ٦/٢٥٩، والشرح الصغير

٦/٣٨٣.

والوجوب متعلق بالحلال من حيث الجملة،
لأن المتكلف مأمور شرعاً بالتزام ما أحل الله
وبجائبة ما حرمه في شأنه كله.

وقد يطلق الفرض ويراد به الحل لغة، ومنه
قوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا
فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾^(١) أي أحل له.

وما يفرق به الحنفية بين المكروه تنزيهاً والمكروه
تحريمياً، أن الأول ما كان للحل أقرب، والثاني
ما كان إلى الحرام أقرب، أو منبت تحريمه
بذليل ظني.^(٢)

حلال

التعريف:

١ - الحلال لغة: تقبض الحرام ومثله الحلق
والحلال والتحليل، وهو من حل بحل حلال.
ويتعدى بالمعز والتضعيف فيقال أحله الله
وحلله. كما يقال هذا حل وحلال، ويقال
لضد حرم وحرام أي محرم.^(٣)

واختلال اصطلاحاً: هو الجائز المأذون به
شرعاً. وهذا يشمل المندوب والمباح والمكروه
مطلقاً عند الجمهور، وتنزيهاً عند الحنفية، من
حيث جواز الإتيان بها وعدم امتناعه شرعاً، مع
رجحان الفعل في الندوب، وتساوي الفعل
والترك في المباح، ورجحان الترك في المكروه.

والحلال متضمن في الواجب من حيث أن
الواجب مركب من جواز الفعل بمعنى رفع
الحرج مع انتزاع من الترك، فاللفظ الدال على
الوجوب يدل تضمناً على الجواز. فيكون
الحلال في مقابلة الحرام من حيث الإذن في
الأول وعدم امتناعه شرعاً، وعدم الإذن في
الحرام وامتناعه شرعاً.

من المسائل الأصولية المتعلقة بالحلال:

يتعلق بمصطلح حلال جملة من المسائل
الأصولية:

المسألة الأولى: هل الأصل في الأشياء - التي
لا نص فيها - الحل أو الحرمة؟
٢ - وهذه المسألة مما اختلف فيه:

فمختار أكثر الحنفية والشافعية أن الأصل
أحل، وعند بعض الحنفية أن الأصل الشك
وينسب لأبي حنيفة، وهو قول بعض أصحاب
أحمد أن الأصل الحرمة.

(١) سورة الأعراب/٣٨

(٢) الإجماع شرح المنهاج ١/ ١٢٦، بإسناد الفحول ص ٦.

المستقصى ١/ ٧٤، مسلم النور ١/ ١٠٣، ١٠٦.

التفريع على السويفي ٢/ ١٦٥ - ١٦٦، رقمه هـ ١٠٦.

إبصار ١/ ٢٣٥

(٣) لسان العرب والعيان المبرمادة/حل

ودليل قول بعض أصحاب الحديث وما نسب لأبي حنيفة أن التصرف في ملك الفقير بغير إذن لا يجوز، فينبى الأصل على الحرمة حتى يرد دليل الحل.

ودليل من قل بالتوقف أن طريق نبوت الأحكام سمعي وعقلي، والأول غير موجود، وكذا الثاني، فلا يقطع بأحد الحكمين وهذا يوجب التوقف.

ويظهر أثر الخلاف في الكثير من الفروع الفقهية منها:

الحبوان المشكل أمره كالشرافة، والنبات المجهول تسميته، ومنها ما إذا لم يعرف حال الثبر هل هو مباح أو مملوك، ومنها ما لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح أو مملوك. وكذلك لو شك في كبر الضبة^(١) من الذهب أو الفضة^(٢) ويراجع تفصيل هذه الفروع في مصطلحي وأطعمة وآنية.

المسألة الثانية: إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام.

(١) الغنية ما يشبهه الإلناء المكسور.
(٢) الأشياء والتقلاتر للسيوطي ص ٦٠. غير ميمون البهائم ٢٢٣ - ٢٢٥، مسم التوت ١/ ١٩، ١٩٠، ٢٥٠. أحكام الشراء لابن الصوري ١/ ١٣، مائة للمسول للأستوي ١/ ٣٨٢، ط ١٠/ ١٣٠.

وسبب اختلافهم هو اختلافهم في حد الحلال: عند الشافعي ما لا دليل على تحريمه، وعند أبي حنيفة ما لا دليل على حله.

دليل قول الجهم حرقه تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَ إِلَيَّ عَزَمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾^(٢).

ومن الأحاديث: قوله ﷺ: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عافية فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن نسياناً»^(٣).

وقوله ﷺ: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحرم حرمات فلا تنتهكوها، وحدود فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها»^(٤).

(١) سورة الأنعام ١٤٥.

(٢) سورة البقرة ٢٩.

(٣) حديث: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم...» أخرجه الحاكم ٢/ ٣٧٥ - ط دائرة المعارف العثمانية من حديث أبي السرح، وأوردته المحشي في مجمع الرواة ١/ ٢٧١ - ط القدسي وعزاه إلى الطبراني وطبراني وقال: «إسناده حسن، ورجاله موثقون».

(٤) حديث: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحرم...» أخرجه الشافعي ١/ ١٨٤ - ط دار المعاصرين من حديث أبي نعيم الحاشي، وأعله ابن رجب الحنبلي بالانقطاع في منتهى الإعقاب في رغبته ووقفه وتصرفه كذا في جامع العلوم وأحكام ص ٢٦١ - ط المحلي.

وهذا الدليل يوافق الحنفية من أن الحلال شامل للمباح وللواجب.

أما الشافعية فقد استدلوا هذه القاعدة بأن ترجيح التحريم أحب، لأن فيه ترك مباح لا جتناب محرم وذلك أولى وأحوط.

ومن ثمثة هذه القاعدة وتطبيقها.

تعارض حديث: «ذلك من الخائض ما فوق الإزار»^(١) مع حديث: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»^(٢) فإن الأول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة، والثاني يقتضي إباحتها ما عدا الوسط، فيرجح التحريم احتياطاً.

وكذلك لو اشتبهت محرم بأجنبيات محصورات لم تحل.

وكذلك لو كانت الشجرة جزءاً من بعض في الحلل وعصها في الحرم حرم قطعها وغيرها من الأمثلة.

ويستثنى من هذه القاعدة صور مبدئية:

إذا رمى سهماً إلى طائر فجرحه ووقع على الأرض فمات فإنه يحل، وإن أمكن إحالة الموت على السرور على الأرض، لأن ذلك لا بد منه فعمي عنه.

٣- خص الشافعية الحلال في هذه القاعدة بالمباح. أما الحنفية فهو عندهم شامل للمباح والواجب. وعند الشافعية لو اختلط الواجب بالمحرم روعي مقتضى الواجب ومن أمثله عندهم اختلاط موتى المسلمين بالكفار يجب غسل الجميع والصلاة عليهم، وكذلك الضجرة على المرأة من بلاد الكفار واجبة وإن كان سعرها وحدها حراماً، ونحوها.

وقد حرج الحنفية هذه انشروع على قاعدة إذا تعارض المانع والمقتضي قدم المانع.

ودليل قاعدة - إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام - أن في تغليب الحرام تغليلاً للتغيير في الأحكام، وبأنه أن المكلف إذا انتفع بشيء قبل ورود الشرع بما يحرمه أو يبيحه فإنه لا يعاقب بالانتفاع به لقوله تعالى: ﴿وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً﴾^(١) وقوله سبحانه: ﴿نحن لكم ما في الأرض جميعاً﴾^(٢) فإذا ورد ما يفيد التحريم فقد غير الأمر وهو عدم العقاب على الانتفاع، ثم إذا ورد ما يفيد الإباحة فقد نسخ ذلك المحرم فليزوم هنا تعميان. وأما إذا جعلنا المبيع هو المتقدم فيكون مؤكداً للإباحة الأصلية لا مفسخاً لها، وإذا جاء المحرم كان ناسخاً للإباحة ومغيراً لها، فليزوم منه تغيير واحد.

ففيه تغليب للتغيير

(١) حديث: «ذلك من الخائض ما فوق الإزار» أخرجه أسعد دارقوتني في سننه (١٤٥/١) ط موزع عبيد دهلبي من حديث عبد الله بن سعد الأنصاري. وإسناده حسن.

(٢) حديث: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» أخرجه مسلم (٢٤٦/١) ط الخطيب من حديث أس بن مالك.

(١) سورة الإسراء: ١٥

(٢) سورة البقرة: ٢٩

وينظر تفصيل ما تقدم في الملحق الأصولي في
المصطلحات بحرام، ومباح، وكما تقدم
جانب منه في مصطلح «تحليل» و«اشتبه».

ومنها ما ذكر السيوطي من أن: معاملة من
أكثر ماله حرم إذا لم يعرف عينه لا تحرم، وتكره
تكره.

ومنها: لو اعتلفت النشاة علفاً حراماً لم يحرم
لبنها ولحمها وإن كان تركه كدرع، وغيرها من
الأمثلة. (١)

مسألة الثالثة: أسباب التحليل وأنواعه:

٤ - بحكم بالحل لمسيب:

الأول: ذاتي، كالانتفاع بأجزاء الشعر
وسائر الأشياء المباحة.

الثاني: عرضي، كالبيع التصحيح والإجارة
والهبة وسائر الأسباب المبيحة، والحلال بوصفه
القائم به قد يعرض له ما يقتضي تحريمه من
الأسباب المحرمة، أو يعرض له ما لا يوصف
معه بالحل كالشبه. وهذا كان الحلال درجات
أعلاماً ما كان خالصاً من جميع الشبه
كالاعتراف من الأنهار الأعظام الخالية عن
الاختصاص، ولأنها ما فترت درجته الأخيرة
من الحرام المحض، كمال من لا كسب له إلا
المكوس المحرمة، وإن كان بمنزل أن يكون
بعض ما في يده حصل له من جهة حلال. (٢)



(١) حصر عبود البعائر ١/ ٤٣٥، الأئمة والفقهاء للسيوطي
ص ١٠٥، اللوسج على التصحيح ١/ ١٠٧، المجموع
الذهب في قواعد الفقه ١/ ٦٠٥

(٢) المجموع المذهب في قواعد الفقه ١/ ٦٨٦

النزاع في الدعوى، وثبت بعمل النبي ﷺ بقوله: للمدعى عليه: «أحلف بالله الذي لا إله إلا هو، ما له عندك شيء»، (١)

وقوله ﷺ للأشعث بن قيس: «بيتك والى فيمينه»، (٢)

حَلْف

التعريف:

١ - أحلف لغة اليمين: وأصلها العقد بالعرم والنية. (٣)

قال أبو ملال العسكري: وأحلف من قولك: سيف حليف أي: قاطع ماض. فإذا قلت: حلف بالله، فكانك قلت: قطع المخصصة بالله.

وقال ابن فارس: أحلف بمعنى اليمين أصله من الحلف بمعنى الملازمة. وذلك أن الإنسان يلزمه الثبات على اليمين.

وأصل لأحدا: تأكيد حكم بذكر معظم على وجه مخصوص. (٤)

حكمه التحليف ومشروعيته:

٢ - التحليف تكليف أحد الخصمين اليمين ويحري التحليف للفصل في الخصومات وإنهاء

(١) لسان العرب في المادة ط بيروت

(٢) ألفرو في اللغة من ٤٧ ومعجم مفاتيح اللغة لابن فارس ٩٨/٢ ومطالب لولي القس ٣٥٧/٦ وهذه الأحكام المدونة ١٦٨١م

(١) حديث: «أحلف بالله الذي لا إله إلا هو، ما له»

أخرجه أبو داود (٤١/٤٦)، تحقيق عزت حيد دعاس من حديث عباد بن عباس

(٢) حديث: «بيتك والى فيمينه»، أخرجه البيهقي (١٠٠/١٧٨)، ط دائرة المعارف العثمانية، من حديث الأشعث بن قيس، وأصله في العلوي والفتح ٧٣/٥ - ط فلسفة، وسلم (١/١٢٣) - ط الحلي

٣١، سورة البقرة، ٢٢

(٤) شرح فتح القدير ١٨٢/٧، حاشية المدققي ١٢٩/٢ - مفتي المحتاح للتشريع ١٧٣/٤، القس لابن قدامة ٧٨٨/٨

من كان حائفا، فليحلف بالله أو ليصمت، وزاد في رواية أخرى فقال عمر: قواعه ما حلفت بها منذ سمعت رسول الله ﷺ يسي عنها ذاكرا ولا نورا. (١)

(ر: أبان - فقرة (١٧) وإثبات - فقرة (٢٣) وإيلاء فقرة (١).

الحقوق التي يجري فيها التحليف :

١ - الحقوق على ضربين :

أحدهما : حق لله تعالى

والثاني : حق للعباد .

وحق الله على قسمين :

الأول - الحدود ولا يجري التحليف فيها، لأن المقصود من اليمين النكول، وهو لا يعدو أن يكون بدلا أو إقرارا فيه شبهة، والحدود لا بدل فيها ولا نقام بحجة فيها شبهة.

ولأنه لو رجع عن إقراره قبل منه وحلي ميله من غير يمين فلان لا يستحلف مع الإقرار أولى ولأنه يستحب سؤره. لقوله ﷺ فزال في قصة ماعز: «لو سؤرتك بئوبك لكان خيرا لك». (٢)

(١) حديث: «ألا يا ابن آدم! يبالغوا» أخرجه برواياه البحاري والشمس ٥٣٠/١٦ - ط السنية وسلم ١٢٦٦/٣ - ط الحنفى

(٢) حديث: «لو سؤرتك بئوبك لكان خيرا لك» أخرجه أبو داود ٥٥١/٤ - تحف عرت حيد دغاسي وإسنده صحيح

الثاني : الحقوق المالية كدعوى الساعي الزكاة على رب المال، لأن ذلك عبادة فلا يستحلف عليها كالصلاة، ولو ادعى عليه كفارة يمين أو ظهار أو نذر صدقة أو غيرها فالقول قوله في نفس ذلك من غير يمين، لأن لا حق للمدعي فيه ولا ولاية عليه، فإن تضمنت الدعوى حقا لأدمي مثل سرقة يحلف المدعي عليه لحق الأدمي دون حق الله عز وجل، ويضمن.

وحقوق العباد تنقسم إلى قسمين :

أحدهما : ما هو مال أو المقصود منه مال، فهذا ندرع فيه اليمين بلا خلاف بين أهل العلم.

فإذا لم تكن يمين للمدعي حلف المدعى عليه وبسرى، وقد ثبت هذا في قصة الحضرمي والكندي اللذين اختلفا في الأرض.

الثاني : ما ليس بمال ولا المقصود منه مال كحد قذف، وقود، وما يطلع عليه الرجال غالبا تنكاح، وطلاق، ورجعة، وعنف، وإسلام، وردة، وجرح، وتعديل.

فعد أبي حنيفة والمالكية لا يستحلف فيها لأن النكول عند أبي حنيفة بذل، وهذه مسائل لا يصح فيها البذل، وعند الصاحبين النكول إقرار فيه شبهة، وعليه يجري التحليف فيها عندهما.

أما عند المالكية فكل دعوى لا تثبت إلا

فقلت: انقضت عدتي قبل رجعتك والقول قولها مع بينها

قال ابن قدامه: فيتخرج من هذا أنه يستحلف في كل حق لأدمي، لقول النبي ﷺ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم ولكن البمين على المدعى عليه»^(١) وهذا عام في كل مدعى عليه، وهو ظاهر في دعوى الدماء بذكرها في الدعوى مع عموم الأحاديث، ولأنها دعوى صحيحة في حق لأدمي، فمجرد أن يحلف فيه لأدمي عليه، كدعوى المال^(٢)

أثر التحليف في الخصومة .

٥ - الجمهور على أن البمين نفي قطع الخصومة في الحال لا الشهادة من الحق. والناحية اعتدلت بالحلف وقالوا: تكون البمين كافية في إسقاط الخصومة ولي منع إقامة البينة بعد ذلك. إلا إذا كان للمدعي عذر في عدم الإتيان بالبينة وذلك كتنسيان حين تحليفه خصمه.^(٣)

وللتفصيل (ر: إنبات) فقرة (٢٨).

(١) - «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم، فمصرعه البخاري (فتح ٦١٣/٨ - ط السفة) ومسلم (١٣٦/٣) - ط الحلبي» من حديث عذاه من عباسي واللفظ للمسلم

(٢) - حاشي المصموي على النسخ الكبير ١٥٠/٤، المفتي لابين قدامه ٢٣٨/٩

(٣) - مدائع الصنائع ٢٢٩/٢، بهامه المحتاج ٣٣٠/٨، كشف القناع ١٨٥/٤

بعدلين لا يستحق فيها شيء إلا شهادة رجلين عدلين إذ لا فائدة في رد البمين أو إثباتها. لأنه إن حلفها لا ثبت المدعى به لتوقف ثبوتها على العدلين إلا القسمة وجراح العمد، وفي بعضها خلاف وهي المسببة عنهم بأحكام ثبتت في الجرد ليست ببال ويطلع عليها الرجال غالباً.

وعند الشافعية، والحنابلة على أحد القولين وهو المتبع عندهم، أنه يجري التحليف لأنه عند الشافعية اندفاعي التي تثبت برجلين أو رجل واحد^(١) تثبت برجلين وبعين.^(٢)

واستدلوا بأن كسي يبتدئ ونقض به في الحقوق والأموال^(٣) ثم الأئمة من بعده

والحنابلة على قولين: أحدهما: لا يستحلف المدعى عليه ولا تعرض عليه البمين قال أحد - رحمه الله - «لم أسمع من عيسى جود الأيمان إلا في الأموال والعروض خاصة كما سنف.

الثاني: يستحلف في الطلاق والفصاح والنفقة. وقال الحنفي: إذا قال «رجمك»

(١) - البدائع ٢٢٧/٩، حاشية المصموي ٢٢٧/٤، الوجيز للمغزالي ٢٦٥/٤، فمى لابين قدامه ٢٣٧/٩، نبصرة الختام ١٠٩/٩، حواشي الإكليل ٢٢٨/٢، شرح المروسي من أسس الطالب ١٠٩/٤، نهاية المحتاج ٢٩٥/٨ - ٢٩٦، روضة القضاة وطرز التجار ٢٨٣، المنهاج ٣٠٢/٩

(٢) - حديث: «عيسى بن عمر عن النبي ﷺ: «من ابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يسن وشاهد أخرجه مسلم (١٣٧/٣) - ط الحلبي»

صفة المخلوق عليه . العلم : والله لا أعلم أنه شيء في ذلك لكونه

معلّ غير

وتعذر الختم بتفويض الختم إلى حلف على
النسب أو على الحاصل

والتقصود بالنسب : وقوع سبب الحق المدعى
أو عدم وقوعه .

والتقصود بالحاصل : بقاء العقد المثل للحق

أو عدم بقاءه . أن العقد يحتمل الانقضاء
بإكراه أو رفع مطلق ، وإليه بالإقامة .

مسألة الحلف على السب : دعوى عقد بيع
موجب لتسليم عين وكفاية لاكتفاء التهمة
وتوجيه التسليمية ، فهو بمنزلة نصب على نفس
السب . تؤدي إلى حصول مية على هو وقع
أو لا ؟

وحلف على أحد نصيب يكون في الأنبياء
التي تقع له قدر ترفع رفع كإكراه والطلاق
والنصب ، فيحلف على الحاصل بلفظ ما يمكنها
بكتاب قائم ، وما هي بأشياء من الأدلة وما يجب
عليه ردّه إلى الآن لا يزال حاصلًا ما فيها
أو لا ؟

قال صاحب معاني الحكام : الاستحلاف
عني فمجرد

أحدهما على القصد الشرعية ، والأخر
على انقضاء الحجة

.....

والأخرى في الحلة للأشهر ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩

٦ - حلف على الشيء في ذاته ، وكذلك فعل غيره
إن كان شيئًا ، وإن كان نوعًا فعلى شيء العلم
وجهاه لأمر أن الأمر كلها على ثبت
والقطع إلا على شيء فعل الغد ، فإنها على
شيء المصير . وعلى هذا أمر حريفة ومالك
والشافعي

وقال الشعبي والشافعي : كلها على العلم .
ويذكر ابن أبي موسى رواية عن أحمد وذكر
أحمد حديث الشيبان عن الحسن بن عبد الرحمن
عن أبي ثعلبة ولا يظنروا الناس في أبيهم أن
يخسروا على ما لا يعمرونه^(١) ولأنه لا يحلف
ما لا علم له به ، وحمل السب تدامة حديث
الشافعي عن عبد الله بن أحمد عن أبيه عن أبي
عبيد الغيث^(٢)

مسألة السب : ادعى عليه أنه ضرر فلا
واحد من عليه ، فيحلف على العتات لأنه مع
النسب

عند العلم : ادعى أحد دبا على ميت في
واحدة وإثره ريب فيحلف الزارت على ميت

١٠ - حلف : أن يظنوا الناس في أبيهم أنه
عبد السر في نصب (١٦) ١٩٥١ ع نجش العتيبي
بأحمد من حديث القاسم بن ١١٤٠ من موسى

(٢) بدين القاسم ١١٨٠ حجة الأحكام للشافعي ٣٥٥٠
وغيره ١٢٩٠ ١٣٠٠ ومعني الحنابلة ١٢٣٠ ١٢٤٠ ١٢٥٠ ١٢٦٠ ١٢٧٠ ١٢٨٠ ١٢٩٠ ١٣٠٠ ١٣١٠ ١٣٢٠ ١٣٣٠ ١٣٤٠ ١٣٥٠ ١٣٦٠ ١٣٧٠ ١٣٨٠ ١٣٩٠ ١٤٠٠ ١٤١٠ ١٤٢٠ ١٤٣٠ ١٤٤٠ ١٤٥٠ ١٤٦٠ ١٤٧٠ ١٤٨٠ ١٤٩٠ ١٥٠٠ ١٥١٠ ١٥٢٠ ١٥٣٠ ١٥٤٠ ١٥٥٠ ١٥٦٠ ١٥٧٠ ١٥٨٠ ١٥٩٠ ١٦٠٠ ١٦١٠ ١٦٢٠ ١٦٣٠ ١٦٤٠ ١٦٥٠ ١٦٦٠ ١٦٧٠ ١٦٨٠ ١٦٩٠ ١٧٠٠ ١٧١٠ ١٧٢٠ ١٧٣٠ ١٧٤٠ ١٧٥٠ ١٧٦٠ ١٧٧٠ ١٧٨٠ ١٧٩٠ ١٨٠٠ ١٨١٠ ١٨٢٠ ١٨٣٠ ١٨٤٠ ١٨٥٠ ١٨٦٠ ١٨٧٠ ١٨٨٠ ١٨٩٠ ١٩٠٠ ١٩١٠ ١٩٢٠ ١٩٣٠ ١٩٤٠ ١٩٥٠ ١٩٦٠ ١٩٧٠ ١٩٨٠ ١٩٩٠ ٢٠٠٠ ٢٠١٠ ٢٠٢٠ ٢٠٣٠ ٢٠٤٠ ٢٠٥٠ ٢٠٦٠ ٢٠٧٠ ٢٠٨٠ ٢٠٩٠ ٢١٠٠ ٢١١٠ ٢١٢٠ ٢١٣٠ ٢١٤٠ ٢١٥٠ ٢١٦٠ ٢١٧٠ ٢١٨٠ ٢١٩٠ ٢٢٠٠ ٢٢١٠ ٢٢٢٠ ٢٢٣٠ ٢٢٤٠ ٢٢٥٠ ٢٢٦٠ ٢٢٧٠ ٢٢٨٠ ٢٢٩٠ ٢٣٠٠ ٢٣١٠ ٢٣٢٠ ٢٣٣٠ ٢٣٤٠ ٢٣٥٠ ٢٣٦٠ ٢٣٧٠ ٢٣٨٠ ٢٣٩٠ ٢٤٠٠ ٢٤١٠ ٢٤٢٠ ٢٤٣٠ ٢٤٤٠ ٢٤٥٠ ٢٤٦٠ ٢٤٧٠ ٢٤٨٠ ٢٤٩٠ ٢٥٠٠ ٢٥١٠ ٢٥٢٠ ٢٥٣٠ ٢٥٤٠ ٢٥٥٠ ٢٥٦٠ ٢٥٧٠ ٢٥٨٠ ٢٥٩٠ ٢٦٠٠ ٢٦١٠ ٢٦٢٠ ٢٦٣٠ ٢٦٤٠ ٢٦٥٠ ٢٦٦٠ ٢٦٧٠ ٢٦٨٠ ٢٦٩٠ ٢٧٠٠ ٢٧١٠ ٢٧٢٠ ٢٧٣٠ ٢٧٤٠ ٢٧٥٠ ٢٧٦٠ ٢٧٧٠ ٢٧٨٠ ٢٧٩٠ ٢٨٠٠ ٢٨١٠ ٢٨٢٠ ٢٨٣٠ ٢٨٤٠ ٢٨٥٠ ٢٨٦٠ ٢٨٧٠ ٢٨٨٠ ٢٨٩٠ ٢٩٠٠ ٢٩١٠ ٢٩٢٠ ٢٩٣٠ ٢٩٤٠ ٢٩٥٠ ٢٩٦٠ ٢٩٧٠ ٢٩٨٠ ٢٩٩٠ ٣٠٠٠ ٣٠١٠ ٣٠٢٠ ٣٠٣٠ ٣٠٤٠ ٣٠٥٠ ٣٠٦٠ ٣٠٧٠ ٣٠٨٠ ٣٠٩٠ ٣١٠٠ ٣١١٠ ٣١٢٠ ٣١٣٠ ٣١٤٠ ٣١٥٠ ٣١٦٠ ٣١٧٠ ٣١٨٠ ٣١٩٠ ٣٢٠٠ ٣٢١٠ ٣٢٢٠ ٣٢٣٠ ٣٢٤٠ ٣٢٥٠ ٣٢٦٠ ٣٢٧٠ ٣٢٨٠ ٣٢٩٠ ٣٣٠٠ ٣٣١٠ ٣٣٢٠ ٣٣٣٠ ٣٣٤٠ ٣٣٥٠ ٣٣٦٠ ٣٣٧٠ ٣٣٨٠ ٣٣٩٠ ٣٤٠٠ ٣٤١٠ ٣٤٢٠ ٣٤٣٠ ٣٤٤٠ ٣٤٥٠ ٣٤٦٠ ٣٤٧٠ ٣٤٨٠ ٣٤٩٠ ٣٥٠٠ ٣٥١٠ ٣٥٢٠ ٣٥٣٠ ٣٥٤٠ ٣٥٥٠ ٣٥٦٠ ٣٥٧٠ ٣٥٨٠ ٣٥٩٠ ٣٦٠٠ ٣٦١٠ ٣٦٢٠ ٣٦٣٠ ٣٦٤٠ ٣٦٥٠ ٣٦٦٠ ٣٦٧٠ ٣٦٨٠ ٣٦٩٠ ٣٧٠٠ ٣٧١٠ ٣٧٢٠ ٣٧٣٠ ٣٧٤٠ ٣٧٥٠ ٣٧٦٠ ٣٧٧٠ ٣٧٨٠ ٣٧٩٠ ٣٨٠٠ ٣٨١٠ ٣٨٢٠ ٣٨٣٠ ٣٨٤٠ ٣٨٥٠ ٣٨٦٠ ٣٨٧٠ ٣٨٨٠ ٣٨٩٠ ٣٩٠٠ ٣٩١٠ ٣٩٢٠ ٣٩٣٠ ٣٩٤٠ ٣٩٥٠ ٣٩٦٠ ٣٩٧٠ ٣٩٨٠ ٣٩٩٠ ٤٠٠٠ ٤٠١٠ ٤٠٢٠ ٤٠٣٠ ٤٠٤٠ ٤٠٥٠ ٤٠٦٠ ٤٠٧٠ ٤٠٨٠ ٤٠٩٠ ٤١٠٠ ٤١١٠ ٤١٢٠ ٤١٣٠ ٤١٤٠ ٤١٥٠ ٤١٦٠ ٤١٧٠ ٤١٨٠ ٤١٩٠ ٤٢٠٠ ٤٢١٠ ٤٢٢٠ ٤٢٣٠ ٤٢٤٠ ٤٢٥٠ ٤٢٦٠ ٤٢٧٠ ٤٢٨٠ ٤٢٩٠ ٤٣٠٠ ٤٣١٠ ٤٣٢٠ ٤٣٣٠ ٤٣٤٠ ٤٣٥٠ ٤٣٦٠ ٤٣٧٠ ٤٣٨٠ ٤٣٩٠ ٤٤٠٠ ٤٤١٠ ٤٤٢٠ ٤٤٣٠ ٤٤٤٠ ٤٤٥٠ ٤٤٦٠ ٤٤٧٠ ٤٤٨٠ ٤٤٩٠ ٤٥٠٠ ٤٥١٠ ٤٥٢٠ ٤٥٣٠ ٤٥٤٠ ٤٥٥٠ ٤٥٦٠ ٤٥٧٠ ٤٥٨٠ ٤٥٩٠ ٤٦٠٠ ٤٦١٠ ٤٦٢٠ ٤٦٣٠ ٤٦٤٠ ٤٦٥٠ ٤٦٦٠ ٤٦٧٠ ٤٦٨٠ ٤٦٩٠ ٤٧٠٠ ٤٧١٠ ٤٧٢٠ ٤٧٣٠ ٤٧٤٠ ٤٧٥٠ ٤٧٦٠ ٤٧٧٠ ٤٧٨٠ ٤٧٩٠ ٤٨٠٠ ٤٨١٠ ٤٨٢٠ ٤٨٣٠ ٤٨٤٠ ٤٨٥٠ ٤٨٦٠ ٤٨٧٠ ٤٨٨٠ ٤٨٩٠ ٤٩٠٠ ٤٩١٠ ٤٩٢٠ ٤٩٣٠ ٤٩٤٠ ٤٩٥٠ ٤٩٦٠ ٤٩٧٠ ٤٩٨٠ ٤٩٩٠ ٥٠٠٠ ٥٠١٠ ٥٠٢٠ ٥٠٣٠ ٥٠٤٠ ٥٠٥٠ ٥٠٦٠ ٥٠٧٠ ٥٠٨٠ ٥٠٩٠ ٥١٠٠ ٥١١٠ ٥١٢٠ ٥١٣٠ ٥١٤٠ ٥١٥٠ ٥١٦٠ ٥١٧٠ ٥١٨٠ ٥١٩٠ ٥٢٠٠ ٥٢١٠ ٥٢٢٠ ٥٢٣٠ ٥٢٤٠ ٥٢٥٠ ٥٢٦٠ ٥٢٧٠ ٥٢٨٠ ٥٢٩٠ ٥٣٠٠ ٥٣١٠ ٥٣٢٠ ٥٣٣٠ ٥٣٤٠ ٥٣٥٠ ٥٣٦٠ ٥٣٧٠ ٥٣٨٠ ٥٣٩٠ ٥٤٠٠ ٥٤١٠ ٥٤٢٠ ٥٤٣٠ ٥٤٤٠ ٥٤٥٠ ٥٤٦٠ ٥٤٧٠ ٥٤٨٠ ٥٤٩٠ ٥٥٠٠ ٥٥١٠ ٥٥٢٠ ٥٥٣٠ ٥٥٤٠ ٥٥٥٠ ٥٥٦٠ ٥٥٧٠ ٥٥٨٠ ٥٥٩٠ ٥٦٠٠ ٥٦١٠ ٥٦٢٠ ٥٦٣٠ ٥٦٤٠ ٥٦٥٠ ٥٦٦٠ ٥٦٧٠ ٥٦٨٠ ٥٦٩٠ ٥٧٠٠ ٥٧١٠ ٥٧٢٠ ٥٧٣٠ ٥٧٤٠ ٥٧٥٠ ٥٧٦٠ ٥٧٧٠ ٥٧٨٠ ٥٧٩٠ ٥٨٠٠ ٥٨١٠ ٥٨٢٠ ٥٨٣٠ ٥٨٤٠ ٥٨٥٠ ٥٨٦٠ ٥٨٧٠ ٥٨٨٠ ٥٨٩٠ ٥٩٠٠ ٥٩١٠ ٥٩٢٠ ٥٩٣٠ ٥٩٤٠ ٥٩٥٠ ٥٩٦٠ ٥٩٧٠ ٥٩٨٠ ٥٩٩٠ ٦٠٠٠ ٦٠١٠ ٦٠٢٠ ٦٠٣٠ ٦٠٤٠ ٦٠٥٠ ٦٠٦٠ ٦٠٧٠ ٦٠٨٠ ٦٠٩٠ ٦١٠٠ ٦١١٠ ٦١٢٠ ٦١٣٠ ٦١٤٠ ٦١٥٠ ٦١٦٠ ٦١٧٠ ٦١٨٠ ٦١٩٠ ٦٢٠٠ ٦٢١٠ ٦٢٢٠ ٦٢٣٠ ٦٢٤٠ ٦٢٥٠ ٦٢٦٠ ٦٢٧٠ ٦٢٨٠ ٦٢٩٠ ٦٣٠٠ ٦٣١٠ ٦٣٢٠ ٦٣٣٠ ٦٣٤٠ ٦٣٥٠ ٦٣٦٠ ٦٣٧٠ ٦٣٨٠ ٦٣٩٠ ٦٤٠٠ ٦٤١٠ ٦٤٢٠ ٦٤٣٠ ٦٤٤٠ ٦٤٥٠ ٦٤٦٠ ٦٤٧٠ ٦٤٨٠ ٦٤٩٠ ٦٥٠٠ ٦٥١٠ ٦٥٢٠ ٦٥٣٠ ٦٥٤٠ ٦٥٥٠ ٦٥٦٠ ٦٥٧٠ ٦٥٨٠ ٦٥٩٠ ٦٦٠٠ ٦٦١٠ ٦٦٢٠ ٦٦٣٠ ٦٦٤٠ ٦٦٥٠ ٦٦٦٠ ٦٦٧٠ ٦٦٨٠ ٦٦٩٠ ٦٧٠٠ ٦٧١٠ ٦٧٢٠ ٦٧٣٠ ٦٧٤٠ ٦٧٥٠ ٦٧٦٠ ٦٧٧٠ ٦٧٨٠ ٦٧٩٠ ٦٨٠٠ ٦٨١٠ ٦٨٢٠ ٦٨٣٠ ٦٨٤٠ ٦٨٥٠ ٦٨٦٠ ٦٨٧٠ ٦٨٨٠ ٦٨٩٠ ٦٩٠٠ ٦٩١٠ ٦٩٢٠ ٦٩٣٠ ٦٩٤٠ ٦٩٥٠ ٦٩٦٠ ٦٩٧٠ ٦٩٨٠ ٦٩٩٠ ٧٠٠٠ ٧٠١٠ ٧٠٢٠ ٧٠٣٠ ٧٠٤٠ ٧٠٥٠ ٧٠٦٠ ٧٠٧٠ ٧٠٨٠ ٧٠٩٠ ٧١٠٠ ٧١١٠ ٧١٢٠ ٧١٣٠ ٧١٤٠ ٧١٥٠ ٧١٦٠ ٧١٧٠ ٧١٨٠ ٧١٩٠ ٧٢٠٠ ٧٢١٠ ٧٢٢٠ ٧٢٣٠ ٧٢٤٠ ٧٢٥٠ ٧٢٦٠ ٧٢٧٠ ٧٢٨٠ ٧٢٩٠ ٧٣٠٠ ٧٣١٠ ٧٣٢٠ ٧٣٣٠ ٧٣٤٠ ٧٣٥٠ ٧٣٦٠ ٧٣٧٠ ٧٣٨٠ ٧٣٩٠ ٧٤٠٠ ٧٤١٠ ٧٤٢٠ ٧٤٣٠ ٧٤٤٠ ٧٤٥٠ ٧٤٦٠ ٧٤٧٠ ٧٤٨٠ ٧٤٩٠ ٧٥٠٠ ٧٥١٠ ٧٥٢٠ ٧٥٣٠ ٧٥٤٠ ٧٥٥٠ ٧٥٦٠ ٧٥٧٠ ٧٥٨٠ ٧٥٩٠ ٧٦٠٠ ٧٦١٠ ٧٦٢٠ ٧٦٣٠ ٧٦٤٠ ٧٦٥٠ ٧٦٦٠ ٧٦٧٠ ٧٦٨٠ ٧٦٩٠ ٧٧٠٠ ٧٧١٠ ٧٧٢٠ ٧٧٣٠ ٧٧٤٠ ٧٧٥٠ ٧٧٦٠ ٧٧٧٠ ٧٧٨٠ ٧٧٩٠ ٧٨٠٠ ٧٨١٠ ٧٨٢٠ ٧٨٣٠ ٧٨٤٠ ٧٨٥٠ ٧٨٦٠ ٧٨٧٠ ٧٨٨٠ ٧٨٩٠ ٧٩٠٠ ٧٩١٠ ٧٩٢٠ ٧٩٣٠ ٧٩٤٠ ٧٩٥٠ ٧٩٦٠ ٧٩٧٠ ٧٩٨٠ ٧٩٩٠ ٨٠٠٠ ٨٠١٠ ٨٠٢٠ ٨٠٣٠ ٨٠٤٠ ٨٠٥٠ ٨٠٦٠ ٨٠٧٠ ٨٠٨٠ ٨٠٩٠ ٨١٠٠ ٨١١٠ ٨١٢٠ ٨١٣٠ ٨١٤٠ ٨١٥٠ ٨١٦٠ ٨١٧٠ ٨١٨٠ ٨١٩٠ ٨٢٠٠ ٨٢١٠ ٨٢٢٠ ٨٢٣٠ ٨٢٤٠ ٨٢٥٠ ٨٢٦٠ ٨٢٧٠ ٨٢٨٠ ٨٢٩٠ ٨٣٠٠ ٨٣١٠ ٨٣٢٠ ٨٣٣٠ ٨٣٤٠ ٨٣٥٠ ٨٣٦٠ ٨٣٧٠ ٨٣٨٠ ٨٣٩٠ ٨٤٠٠ ٨٤١٠ ٨٤٢٠ ٨٤٣٠ ٨٤٤٠ ٨٤٥٠ ٨٤٦٠ ٨٤٧٠ ٨٤٨٠ ٨٤٩٠ ٨٥٠٠ ٨٥١٠ ٨٥٢٠ ٨٥٣٠ ٨٥٤٠ ٨٥٥٠ ٨٥٦٠ ٨٥٧٠ ٨٥٨٠ ٨٥٩٠ ٨٦٠٠ ٨٦١٠ ٨٦٢٠ ٨٦٣٠ ٨٦٤٠ ٨٦٥٠ ٨٦٦٠ ٨٦٧٠ ٨٦٨٠ ٨٦٩٠ ٨٧٠٠ ٨٧١٠ ٨٧٢٠ ٨٧٣٠ ٨٧٤٠ ٨٧٥٠ ٨٧٦٠ ٨٧٧٠ ٨٧٨٠ ٨٧٩٠ ٨٨٠٠ ٨٨١٠ ٨٨٢٠ ٨٨٣٠ ٨٨٤٠ ٨٨٥٠ ٨٨٦٠ ٨٨٧٠ ٨٨٨٠ ٨٨٩٠ ٨٩٠٠ ٨٩١٠ ٨٩٢٠ ٨٩٣٠ ٨٩٤٠ ٨٩٥٠ ٨٩٦٠ ٨٩٧٠ ٨٩٨٠ ٨٩٩٠ ٩٠٠٠ ٩٠١٠ ٩٠٢٠ ٩٠٣٠ ٩٠٤٠ ٩٠٥٠ ٩٠٦٠ ٩٠٧٠ ٩٠٨٠ ٩٠٩٠ ٩١٠٠ ٩١١٠ ٩١٢٠ ٩١٣٠ ٩١٤٠ ٩١٥٠ ٩١٦٠ ٩١٧٠ ٩١٨٠ ٩١٩٠ ٩٢٠٠ ٩٢١٠ ٩٢٢٠ ٩٢٣٠ ٩٢٤٠ ٩٢٥٠ ٩٢٦٠ ٩٢٧٠ ٩٢٨٠ ٩٢٩٠ ٩٣٠٠ ٩٣١٠ ٩٣٢٠ ٩٣٣٠ ٩٣٤٠ ٩٣٥٠ ٩٣٦٠ ٩٣٧٠ ٩٣٨٠ ٩٣٩٠ ٩٤٠٠ ٩٤١٠ ٩٤٢٠ ٩٤٣٠ ٩٤٤٠ ٩٤٥٠ ٩٤٦٠ ٩٤٧٠ ٩٤٨٠ ٩٤٩٠ ٩٥٠٠ ٩٥١٠ ٩٥٢٠ ٩٥٣٠ ٩٥٤٠ ٩٥٥٠ ٩٥٦٠ ٩٥٧٠ ٩٥٨٠ ٩٥٩٠ ٩٦٠٠ ٩٦١٠ ٩٦٢٠ ٩٦٣٠ ٩٦٤٠ ٩٦٥٠ ٩٦٦٠ ٩٦٧٠ ٩٦٨٠ ٩٦٩٠ ٩٧٠٠ ٩٧١٠ ٩٧٢٠ ٩٧٣٠ ٩٧٤٠ ٩٧٥٠ ٩٧٦٠ ٩٧٧٠ ٩٧٨٠ ٩٧٩٠ ٩٨٠٠ ٩٨١٠ ٩٨٢٠ ٩٨٣٠ ٩٨٤٠ ٩٨٥٠ ٩٨٦٠ ٩٨٧٠ ٩٨٨٠ ٩٨٩٠ ٩٩٠٠ ٩٩١٠ ٩٩٢٠ ٩٩٣٠ ٩٩٤٠ ٩٩٥٠ ٩٩٦٠ ٩٩٧٠ ٩٩٨٠ ٩٩٩٠ ١٠٠٠٠ ١٠٠١٠ ١٠٠٢٠ ١٠٠٣٠ ١٠٠٤٠ ١٠٠٥٠ ١٠٠٦٠ ١٠٠٧٠ ١٠٠٨٠ ١٠٠٩٠ ١٠١٠٠ ١٠١١٠ ١٠١٢٠ ١٠١٣٠ ١٠١٤٠ ١٠١٥٠ ١٠١٦٠ ١٠١٧٠ ١٠١٨٠ ١٠١٩٠ ١٠٢٠٠ ١٠٢١٠ ١٠٢٢٠ ١٠٢٣٠ ١٠٢٤٠ ١٠٢٥٠ ١٠٢٦٠ ١٠٢٧٠ ١٠٢٨٠ ١٠٢٩٠ ١٠٣٠٠ ١٠٣١٠ ١٠٣٢٠ ١٠٣٣٠ ١٠٣٤٠ ١٠٣٥٠ ١٠٣٦٠ ١٠٣٧٠ ١٠٣٨٠ ١٠٣٩٠ ١٠٤٠٠ ١٠٤١٠ ١٠٤٢٠ ١٠٤٣٠ ١٠٤٤٠ ١٠٤٥٠ ١٠٤٦٠ ١٠٤٧٠ ١٠٤٨٠ ١٠٤٩٠ ١٠٥٠٠ ١٠٥١٠ ١٠٥٢٠ ١٠٥٣٠ ١٠٥٤٠ ١٠٥٥٠ ١٠٥٦٠ ١٠٥٧٠ ١٠٥٨٠ ١٠٥٩٠ ١٠٦٠٠ ١٠٦١٠ ١٠٦٢٠ ١٠٦٣٠ ١٠٦٤٠ ١٠٦٥٠ ١٠٦٦٠ ١٠٦٧٠ ١٠٦٨٠ ١٠٦٩٠ ١٠٧٠٠ ١٠٧١٠ ١٠٧٢٠ ١٠٧٣٠ ١٠٧٤٠ ١٠٧٥٠ ١٠٧٦٠ ١٠٧٧٠ ١٠٧٨٠ ١٠٧٩٠ ١٠٨٠٠ ١٠٨١٠ ١٠٨٢٠ ١٠٨٣٠ ١٠٨٤٠ ١٠٨٥٠ ١٠٨٦٠ ١٠٨٧٠ ١٠٨٨٠ ١٠٨٩٠ ١٠٩٠٠ ١٠٩١٠ ١٠٩٢٠ ١٠٩٣٠ ١٠٩٤٠ ١٠٩٥٠ ١٠٩٦٠ ١٠٩٧٠ ١٠٩٨٠ ١٠٩٩٠ ١١٠٠٠ ١١٠١٠ ١١٠٢٠ ١١٠٣٠ ١١٠٤٠ ١١٠٥٠ ١١٠٦٠ ١١٠٧٠ ١١٠٨٠ ١١٠٩٠ ١١١٠٠ ١١١١٠ ١١١٢٠ ١١١٣٠ ١١١٤٠ ١١١٥٠ ١١١٦٠ ١١١٧٠ ١١١٨٠ ١١١٩٠ ١١٢٠٠ ١١٢١٠ ١١٢٢٠ ١١٢٣٠ ١١٢٤٠ ١١٢٥٠ ١١٢٦٠ ١١٢٧٠ ١١٢٨٠ ١١٢٩٠ ١١٣٠٠ ١١٣١٠ ١١٣٢٠ ١١٣٣٠ ١١٣٤٠ ١١٣٥٠ ١١٣٦٠ ١١٣٧٠ ١١٣٨٠ ١١٣٩٠ ١١٤٠٠ ١١٤١٠ ١١٤٢٠ ١١٤٣٠ ١١٤٤٠ ١١٤٥٠ ١١٤٦٠ ١١٤٧٠ ١١٤٨٠ ١١٤٩٠ ١١٥٠٠ ١١٥١٠ ١١٥٢٠ ١١٥٣٠ ١١٥٤٠ ١١٥٥٠ ١١٥٦٠ ١١٥٧٠ ١١٥٨٠ ١١٥٩٠ ١١٦٠٠ ١١٦١٠ ١١٦٢٠ ١١٦٣٠ ١١٦٤٠ ١١٦٥٠ ١١٦٦٠ ١١٦٧٠ ١١٦٨٠ ١١٦٩٠ ١١٧٠٠ ١١٧١٠ ١١٧٢٠ ١١٧٣٠ ١١٧٤٠ ١١٧٥٠ ١١٧٦٠ ١١٧٧٠ ١١٧٨٠ ١١٧٩٠ ١١٨٠٠ ١١٨١٠ ١١٨٢٠ ١١٨٣٠ ١١٨٤٠ ١١٨٥٠ ١١٨٦٠ ١١٨٧٠ ١١٨٨٠ ١١٨٩٠ ١١٩٠٠ ١١٩١٠ ١١٩٢٠ ١١٩٣٠ ١١٩٤٠ ١١٩٥٠ ١١٩٦٠ ١١٩٧٠ ١١٩٨٠ ١١٩٩٠ ١٢٠٠٠ ١٢٠١٠ ١٢٠٢٠ ١٢٠٣٠ ١٢٠٤٠ ١٢٠٥٠ ١٢٠٦٠ ١٢٠٧٠ ١٢٠٨٠ ١٢٠٩٠ ١٢١٠٠ ١٢١١٠ ١٢١٢٠ ١٢١٣٠ ١٢١٤٠ ١٢١٥٠ ١٢١٦٠ ١٢١٧٠ ١٢١٨٠ ١٢١٩٠ ١٢٢٠٠ ١٢٢١٠ ١٢٢٢٠ ١٢٢٣٠ ١٢٢٤٠ ١٢٢٥٠ ١٢٢٦٠ ١٢٢٧٠ ١٢٢٨٠ ١٢٢٩٠ ١٢٣٠٠ ١٢٣١٠ ١٢٣٢٠ ١٢٣٣٠ ١٢٣٤٠ ١٢٣٥٠ ١٢٣٦٠ ١٢٣٧٠ ١٢٣٨٠ ١٢٣٩٠ ١٢٤٠٠ ١٢٤١٠ ١٢٤٢٠ ١٢٤٣٠ ١٢٤٤٠ ١٢٤٥٠ ١٢٤٦٠ ١٢٤٧٠ ١٢٤٨٠ ١٢٤٩٠ ١٢٥٠٠ ١٢٥١٠ ١٢٥٢٠ ١٢٥٣٠ ١٢٥٤٠ ١٢٥٥٠ ١٢٥٦٠ ١٢٥٧٠ ١٢٥٨٠ ١٢٥٩٠ ١٢٦٠٠ ١٢٦١٠ ١٢٦٢٠ ١٢٦٣٠ ١٢٦٤٠ ١٢٦٥٠ ١٢٦٦٠ ١٢٦٧٠ ١٢٦٨٠ ١٢٦٩٠ ١٢٧٠٠ ١٢٧١٠ ١٢٧٢٠ ١٢٧٣٠ ١٢٧٤٠ ١٢٧٥٠ ١٢٧٦٠ ١٢٧٧٠ ١٢٧٨٠ ١٢٧٩٠ ١

أرضه، لا يضر سقوطه بسبب من الأسباب، فإنه لو أذن له في الابتداء أن يضع الخشبة على حائضه أو يلقى ابنه في أرضه، كان ذلك إهارة منه، فعنى بدائه كان له أن يطالبه برفعه، وإن راع منه ذلك لا يجوز، لأن هذا بيع الحق وبيع الحق لا يجوز. أي هـ أي فهذه الأفعال الحسية كالأسباب التي لا ترتفع برفع برفع المدعى العبد المسلم الحق على مولاه، فالتحليف على السبب لا يصح المدعى عليه. (١)

حق التحليف :

٧- إذا حلف المدعى عليه بطلب الخصم قبل أن يكلفه الحاكم فلا تعتبر بيئته، ويلزم أن يحلف من قبل الحاكم مرة أخرى والجسمور على أنه لا يجوز للفاضي استخلاص ما ادعى عليه إلا بعد طلب اليمين من المدعي لأنه حق له، فلا يستوفى من غير إذنه.

ولا يعتد بتحليف قاض قبل مطالبة المدعي، لأنها بعين قبل وقتها، للمدعي أن يطالب بإعادتها. (٢)

واستثنى الخليفة حمة مواطن.

الأول: إذا ادعى أحد من التركة حقا بالإجماع

(١) شرح مجلة للأمان ١٩٠٧.

(٢) بائع الفاسق ٢٢٢، ٢٢٣. لمحمد الشاذلي ٢٠٠٧.

أما الأول فهو أن القاضي يحلفه على الحاصل بالعقد بالله ما له قبلت ما ادعى من الحق، ولا يحلفه على أنه يبيع والإهارة والكفالة ونحوه، وروى عن أبي يوسف يحلفه على السبب بالله ما اشترت، ولا اشترت، ولا كملت ونحوه، إلا أن يعرض للقاضي فيقول: كم من مشتر أو مستأجر يفسخ العقد فيحلفه على الخاص، لأن البعير نجس على حب الدعوى ودفعه، والمدعى وقع في العقد لا في الحاصل به.

وأما القسم الثاني وهو الاستحلاف على الأفعال الحسية وهي نوعان:

نوع يستحلف على الخاص لا على السبب كالغصب والسرقة إن كان المخصوص والمسروق قائما، يحلفه بالله ما هذا الثوب لهذا ولا عليك تسليمه ولا تسليمه شيء منه إلى المدعي، وإن كان مستهلكا يستحلف على القيمة لا غير. وأما النوع الثاني وهو ما إذا ادعى على رجل أنه وضع على حائضه خشبة، أو نسي عليه باء، أو أخرى على سطحه، أو في داره ميزنا أو فنج عليه في حقه دانا، أو رمى ثوبا في أرضه أو ميتة أو نحو ذلك، مما يجب على صاحبه نقله وإراد استخلاصه على ذلك، فإنه يحلفه على السبب بالله ما فعلت هذا، لأنه ليس في التحليف هنا ضرر بما ادعى عليه، إذ بعد ما ثبت هذا الحق له ادعى وهو استخفاف برفع هذه الأشياء عن

وأما ابن قدامة^(١) بمثال للحالف مظلوما
وهي واقعة حصلت للمصحابي سويد
ابن حنظلة رضي الله عنه . قال سويد : خرجنا
نريد رسول الله ﷺ ومعنا وائل بن حجر فأخذه
عدوله فتخرج القوم أن يخلصوا فحلفت أنه
أنسي . فحلفي مبيله ، فأنبأ رسول الله ﷺ
فذكرت ذلك له فقال : أنت أكرم وأصفقهم
المسلم وأخو المسلم .^(٢)

قال ابن قدامة والحال الثالثة : لم يكن ظاناً
ولا مظلوماً قال : فظاهر كلام أحمد أنه له تأويله
وأورد عن أنس رضي الله عنه أن رجلاً جاء إلى
النبي ﷺ فقال يا رسول الله احلفني فقال : وإني
حاملك على ولد الناقة فقال : يا رسول الله
ما أصنع بولد الناقة فقال رسول الله ﷺ واهل
نلد الإبل إلا السوق .^(٣)

وقال المالكية - عدا ابن القاسم - : اليمين
على نية المستحلف ، وقال ابن القاسم : هي
على نية الحالف فينبغي الاستثناء فلا تلزمه
كفارة ولكن يحرم ذلك عليه .

الثاني : إذا استحق أحد المال .
الثالث : لو أراد مشرراً مبيع لحيه .
الرابع : تحليف الحاكم الشقيق عند الحكم
له بالشفعة بأنه لم يطل شفعته .
والخامس : المرأة ، إذا طلبت فرض نفقة
على زوجها الغائب .^(٤)
(ر : إثبات - فقرة (١٧) ، (٢٢) .
النية في التحليف .

٨ - ذهب الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة)
إلى أن اليمين على نية الحالف ، إذا كان مظلوماً ،
وإن كان ظالماً فعلى نية المستحلف ، لحديث
أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال
رسول الله ﷺ : «يمينك على ما يصدقك به
صاحبك» .^(٥)

إد المقصود هو التهريب وردع الحالف عن
جحدته خوفاً من اليمين القموس .^(٦)
ومالك الغزالي : وينظر في اليمين إلى نية
القاضي وعقيدته ، فلا يصح توريط الحالف
ولا قوله إن شاء الله بحيث لا يسمع
القاضي .^(٧)

(١) المغني ٨/٢٢٨ .

(٢) حديث سويد بن حنظلة : أخرجه ترمذي
رسول الله ﷺ . . . أخرجه ابن ماجه (١/٩٨٨) ط
الخلي ، وأبو داود (٢/٥٧٣) - تحقيق عزت جيد دهاس
(٣) حديث : إني حاملك على ولد الناقة . . . أخرجه
الترمذي (٤/٣٥٧) - الخلي ، وقال : «حديث حسن
صحيح» .

(١) شرح مجلة الأحكام العدلية للأتاسي ٥/ ٤١٠

(٢) حديث : «يمينك على ما يصدقك به صاحبك» ،

أخرجه مسلم ١٢٧٤/٣ - ط الخلي

(٣) يدايع الصنائع ٣/ ٢٠ ، والدموري ١٣٨/٢ و١٣٩ ، مغني

الاحتاج ٤/ ٤٧٥ ، المغني لاس قدامة ٨/ ٢٢٧ .

(٤) انظر الفرائص المنهية من ٢٠٢ ، والدموري ١٣٨/٢ ،

والهجر ٢/ ٢٦٥ .

وانظر التفصيل في بحث (أين^(١)) ف/١٥٣
فما بعدها
وقد توسع ابن قدامة في ذلك فليطرق في
موضوعه^(٢).

حلف

التعريف :

١ - الحلف لغة العهد، وقد حلف فلان فلان
إذا عاهده وعاهده، فهو حليفه، ومخالفوا أي
تعاهدوا، وفي حديث أنس: «حالف
رسول الله ﷺ بين قريش والأنصار في دار أبي
أخي بينهم»^(١).

وقال ابن الأثير: أصل الحلف المعاودة
والمساهمة على الشئ أو التمسك به والتأنيق.
وقال ابن سيده: سمي الحلف حنفا لأنه
لا يعقد إلا بالحلف، أي يؤكد بالأمين^(٢).



الألفاظ ذات الصلة :

أ - المواخاة، والموااة -

٢ - قال القرطبي: معنى المواخاة أن يتعارف
تسرجلان على العناصر والموااة والتوااة حتى

(١) حديث أنس: «حالف رسول الله ﷺ بين قريش
والأنصار» أخرجه البخاري في الصحيح ٤٧٢/٤ - ط
المنية، وسلم ١/١٩٦ - ط الحلبي.

(٢) لسان العرب، وشرح السراجة بخاتبة لغاري ص ٥٤
نشر فراج ابن الخردني

(١) الموسوعة الفقهية ٣٠/٩٧

(٢) المنية ٧٩٨، ٧٩٩ - ٧٩٩، وكشاف القناع ٣٣٨/٦

وبعد أقدموا ثم مدحوا الكعبة بأيديهم توكيدا
لليمين قسوا المطيعين. وتعاقدت بنو عبد المطلب
وحلفاءها وهم جمع وسهم وعزم وعدي بن
كعب رطع عمر بن الخطاب رضي الله عنه على
ما أرادوا من ذلك الأمر، فسؤ الأحناف.
فكان يقال لأبي بكر أنه (مطيعي) ولهم أنه
(أحناف).^(١١)

وذكر ابن إسحاق أيضا أنه كان في فريش
حلف آخر هو حلف الفضول، وقد شهد
رسول الله ﷺ بنفسه من البيعة، وكان سنة إذا
ذاك قريبا من عث وبن عامر، وقد قال فيه بعد
ذلك: «لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان
حلف ما أحب أن ي به حر النعم، ولو أدعى به
في الإسلام لأجنت»^(١٢) زاد في بعض الروايات:
«تحالفوا أن يرد الفضول على أهلها، والأبغز
طالم - ظليما» ومعنى لأجنت أي التصوت المطلوب
إذا دعا به.

(١١) كتاب العرب. حلف. والرواه الألب شرح سيرة بن
هشام ١٥٣/١ بيروت. دار العرفاء بالتصوير عن جعة
القاهرة

(١٢) حديث «لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاء.
أحضره البيهقي في سننه ٣٦٧/٦. هذه نسخة المخطوط،
«مطيعي» من حديث طلحة بن عبيد الله بن عوف مرسل.
وورد من حديث عبد الرحمن بن عوف. وشهدت حلف
المطيعين مع عيسى بن أبي غلام. ثم أحب أن ي حر النعم
وأي تلكه. أخرجه أحمد ١٩٠/١ طائفة؛ وأورد
المطيعي في الجمع ١٧٢/٩ ط القدسي؛ وقال: (رجال
رجال الصحيح)

بغيرا كالآخرين سببا. وقد يسمى ذلك
حلفا.^(١٣) وإذا تحالفا على ذلك كن كل منها
مولى للأخر بالولاية (وانظر: ولاء).

ب - المهادنة :

٣ - المهادنة: المصالحة بعد الحرب.

ج - الأمان .

٤ - الأمان لغة السلامة، واصطلاحا: دفع
استباحة دم المحرمي ورقة وماله حين قتاله، أو
للعزم عليه مع استقراره تحت حكم الإسلام.^(١٤)

الأحلاف في الجاهلية :

٥ - كانت لأحلاف تعقد في الجاهلية بين فرد
وقبيلة، أو بين فرد وفرد، أو بين قبيلة وقبيلة
فما كان بين القبائل حلف - المطيعين من
فريش قال ابن إسحاق وغيره: وهم عند
مناف، وأسد، وزهرة، ونيم رطع أبي بكر
رضي الله عنه. مما بذلك لما زادت بنو عبد
مناف أخذوا في يدي عبد النزار من الحجابة
والوفادة والولاء والسفاية، وأبى بنو عبد النزار،
فأنحسرحه بنو عبد مناف جفنة مملوءة طيبا
فوضعوها لأحلافهم المذكورين في المسجة
الحرام عند الكعبة، ثم غصوا أنفسهم فيها

(١٣) شرح الأبي على صحيح مسلم ٢٥٤/٢

(١٤) لمصاب ٣٦٠/٢. شرح السهم ١٨٣/٩. مني المحتاج

والبطون التي تحلفت هذا الخلف من قريش
 هم سواهم، وينو المطلب، وينو أسد بن عبد
 المطلب، وينو زهرة، وينو نعيم بن مرة، ومن بني
 تميم عبد الله بن جدهان الذي عقد الخلف في
 داره، تعاقدوا وتعاهدوا على أن لا يجذوا بحكمة
 مظلوما من أهلها وغيرهم ممن دخلها من مدثر
 الناس إلا قاسوا معه على من ظلمه حتى ترد
 عليه مظلمته. ^(١)

وأما بين الأفراد فقد كان أهل الجاهلية يعاقد
 ال رجل منهم الآخر فيقول: دمي دمك،
 وهنمي هدمك، وتأثري تأذك، وحريري حريك،
 وسلمي سلمك، وترثي وأرثك، وتطلب بي
 وأطلب بك، وتعقل عني وأعقل عنك. فإذا قبل
 الآخر فقد بينهما هذا التحالف. وكان التحالفان
 يتساهران في كل شيء، فيمنع الرجل حليقه
 وإن كان ظالما، ويفسوم دونه، ويدفع عنه بكل
 تمكن، حتى يمنع الحقوق ويتصرفه الظالم في
 لظلم والغش والعناد. ^(٢)

والتحالف بين الأفراد على نوعين: فقد
 يكون الالتزام من طرف واحد، بأن يلتجئ
 رجل قد ترك عشيرته، أو لا عشيرة له، إلى

(١) الروض الأنف ١: ١٥٥، وقد جعل صاحب كتاب العرب
 الخضير المذكورين حلما واحدا، أعده ذلك من جهة أن
 الأسماء هي بعض العربيات أو الحركات المذكورة
 التي هي في صلب المطلب.

(٢) شرح الأبي عن صحيح مسلم ٦: ٣٥٥

رجل ذي منعة فيحالفه ليحميه ويحمي عنه
 جرائمه، دون التزام من قبل الضعيف بالنصرة أو
 العقب (الدية)، وقد كاد هذا في الجاهلية
 واستمر في الإسلام، فكان الأعجمي يولي في
 العرب، وقد يكون الالتزام من الطرفين بأن
 ينصر كل منهما الآخر ويرثه ويحفظ عنه. ^(٣)

الاحكام المتعلقة بالخلف :

أولا : التحالف بين مسلم ومسلم :

٦ - لا يعرف خلاف بين الفقهاء في أن التحالف
 بين أفراد المسلمين إذا كان على أن ينصر كل من
 المصرفين الآخر على الخير والشر، وعلى الحق
 والباطل، أو على أن يرث كل منهما الآخر دون
 ذوي قرابته، فإن ذلك الخلف يكون باطلا،
 ووجه ذلك أنه لا يجوز التناصر على باطل،
 ولا على ما حرمه الله تعالى، لقول الله تعالى:
 ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى
 الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ ^(١) ولقول النبي ﷺ: «انصر
 أخاك ظالما أو مظلوما قالوا يا رسول الله هذا
 ننصره مظلوما، فكيف ننصره ظالما، قال:
 «أناخذ فوق بنيه» ^(٢) فإن الخاصص: «كان
 حلف الجاهلية أن يعاقد فيقول: دمي دمك

(١) ابن عبد البر ١: ٢٨١، م يوافق ١٢٤٩ هـ

(٢) سورة المائدة/ ٢

(٣) حديث - تنصر أخاك ظالما أو مظلوما - أخرجه البخاري

في صحيحه ٥/ ٩٨، ط المسند

وقد اختلف العلماء في ذلك.

٨ - أ - فذهب الحنفية إلى أنه لا بأس أن يحلف مسلم مسلماً حتى بعد ورود هذا الحديث على العقل والميراث - ولا يرث إلا على التوجه الذي يأتي به - وعلى النصرة والنصيحة والرفقة وغير ذلك من أنواع التعلون.

وقالوا إن المراد بالحديث المذكور: نفي الحلف على الأمور التي كانوا يتعاندون عليها في الجاهلية وحظرها الإسلام، وهي أن ينصره على الحق والباطل ويرثه دون ذوي رحمه^(١) واستدلوا لذلك بالأدلة المتقدمة ويقول النبي ﷺ: «سولى القوم منهم وابن أحتم منهم وحليفهم منهم»^(٢).

وقالوا: إن ذلك مذهب عمر، وعليه وابن مسعود رضي الله عنهم.

ثم حدد الحنفية قد تكون الموالاة من الجاهنيين أو من جانب واحد، ولو والى صبي عاقل يادن وليه صح، أو والى العبد بإذن سيده آخر يصح كذلك، ويكون وكيلاً عن سيده يعقد الموالاة.

ولا حلف في الإسلام، وأما حلف مسلم

(١) ١٦٦١/٤ - ط الخفي من حديث يغير بن مسلم.

(٢) الحديث: «سولى القوم منهم وابن أحتم منهم وحليفهم منهم» أخرجه أحمد ١٤١/٣٢ - ط البيهقي من حديث

رواه عن رابع وأبيه صحيح

وهدمي هدمك وشرطي وأرثك، وكان في هذا الحلف أشياء قد حظرها الإسلام، وهو أنه يشترط أن يحامي عنه ويسذل دمه وأنه يهدم ما يهدمه فينصره على الحق والباطل، وقد أبطلت الشريعة هذا الحلف، وأوجب معونة المظلوم على الظالم حتى ينتصف منه^(٣).

وكذا ورد في الميراث الأبيات الكريمة التي حددت نصيب كل وارث - وقد قال تعالى في آيات الميراث: «مريضة من الله إن الله كان عليماً حكيماً»^(٤) «من جعل ميراثه لمن والاه وعافاه دون من جعل الله تعالى لهم الميراث، ناقض حكم الله تعالى بذلك، فيبطل عقده، وحكم الله تعالى نافذ»

٧ - أما التحالف على الخير والنصرة على الحق وعلى العقل والتأثير لمن لا وارث له فقد ورد أن النبي ﷺ قال في غزوة الفتح: «ولا حلف في الإسلام وأبى حلف كان في الجاهلية لم يرد الإسلام إلا شدة» وفي رواية «ولكن تمكوا حلف الجاهلية» وفي رواية «لا حلف في الإسلام وحلف الجاهلية مشدودة» وفي رواية «الطبري: «هو بالحلف فإنه لا يزيد الإسلام إلا شدة ولا تخافوا حلفاً في الإسلام»^(٥).

(١) أحكام القرآن للجصاص ١٨٧/٣ - ليلان - دار المكتبات

العربي - وآخر المعنى ٣٨١/٩ - ط ثلاث

(٢) سورة النساء/ ١١

(٣) فتح الباري ١٧٣/٤ والطبري ٢٨١/٨ وحديث ٠

أمروا أن لا يشكروا بعد ذلك معاقبةكم غير
 أن يحرم^(١)
 ووجهه أن الإسلام واحد بين المسلمين، فهو
 بمعنى تحريم شايء لكل المسلم، من يقتضي
 المناسك والتعاون بينهم على من قصد بعضهم
 بطلب، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(٢)
 وقوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَعْشَرُهُمْ أَزْوَاجٌ﴾^(٣)

وقول النبي: «وَالْمُؤْمِنُ نَاعُوضٌ كَانَتِ
 يَشُدُّ بَعْضُهُمُ بَعْضًا»^(٤) وقوله: «لَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ
 حَتَّى يَحْبِيَ لِأَخِيهِ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ»^(٥) وقوله:
 «سَلِمَتْ أَمْوَالُكُمْ لَكُمْ لَا يَنْصَرِفُ إِلَّا بِإِذْنِكُمْ
 وَلَا يَحْتَرِفُ»^(٦) وقوله: «الْمُسْلِمُونَ تَكْفَافٌ
 دَعَاؤُهُمْ، سَعَى بَدَنَتُهُمْ أَذْنَاهُمْ، وَبَحَى عَلَيْهِمْ
 أَنْصَابُهُمْ، وَحِمٌّ بَدَ عَلَى مِنْ سَوَاهِهِمْ»^(٧)

(١) البخاري بن جلد ٩٦/٣٤ وفتح الباري ١/١٧٤، والبيهقي
 في حرب الحديث، ج ١، وغيره من كثير ١/٤٩٧.
 والشمس للشمس ٨٩-٩٠
 (٢) سورة الحجرات ١٠
 (٣) سورة النور ٦١
 (٤) حديث، العزم للمؤمن كالبناء يشد بعضه بعضاً
 (٥) البخاري، الفتح ١/١٥٠، ط السفة، وسلم
 (٦) ١/١٥٠ - ط الخليل، بن جلد ١٠٠
 (٧) الحديث ١٠، لا يجرى أحدكم على من يحب لأخيه، وأخرجه
 البخاري، الفتح ١/١٥٧، ط السفة، وسلم ١/١٧١، ط
 الخليل، من حديث بن

(٦) حديث ١٠، لم نسو المسلم، لا يظلم ولا يظلم
 ولا يظلم، أخرجه بن جلد ١/١٥٧، ط الخليل، من
 حديث أبي هريرة
 (٧) حديث، المنصور، تكافؤ عازمهم، ويحرم بداهة

ولي وإلى رجل أن يغفل ولا يؤذي غيره إن لم
 يغفل عنه أو عن ولده، ولو غفل عنه، بيت المال
 مولاه لمسلمه، فلا يتفضل عن إلا أنهم إلى
 ولاه خاص. ولا بد في عقد المولاة أن يشترط
 العلف (أو تحمل البنية) والإرث^(١)

وفي شرح الراجية: بل مجرد لعدم كاف
 بأن ينزل والبيت، ويقول الآخر غفلت، فيتعد
 العلف ويرث القابل، وهذا إحسان يفرق نفسه
 في مصطنع (و ١٠).

وقد أورد الطحطاوي في (مروفة) مسينة لعدم
 المولاة مسينة للشروط المتبعة فيه عند
 الخنفه^(٢)

٩- ب. وذهب جمهور الفقهاء إلى الأخذ بظاهر
 هذا الحديث من أن أحلاف الجاهلية يستمر
 المناسك. وروى حتى بعد هذا الحديث، لكن
 لا يكمن إلا تنصير على الحق والتعاون على
 الخير، ولا تقتضي ميراثاً ولا ولاية من
 منسوخة، لكن الأحلاف التي خضعت في
 الإسلام، وتعتد من عند ورود الحديث
 من وجه، لكن هذا الحديث ماسك لإحالة
 المدعى على غسل ما في ذنوب الإسلام فضاء

(١) حاشية ابن عابد بن ١/١٧٥، وشرح السراج به حاشية
 الطحطاوي ١/١٧٥
 (٢) الشروط الخمس للطحطاوي ١/١٧٥، ط و ١/١٧٥
 الأوقاف العراقية

واختلف أصحاب هذا القول في الوقت الذي هو الحد الفاصل بين ما هو من خلاف الجاهلية، فيطلق منه ما يخالف حكم الإسلام، وبين ما عداه على حاله، فيستمر حكمه في الإسلام، وبين ما هو من خلاف الإسلام فيبقى. فقال ابن عباس: ما كان قبل نزول الآية - يعني ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾^(١) - فهو جاهلي، وما بعدها إسلامي، وعن علي: ما كان قبل نزول (الآلاف قريش)^(٢) جاهلي، وما بعدها إسلامي، وعن عثمان: ما كان قبل الهجرة فهو جاهلي وما بعدها إسلامي. وعن عمر: كل حلف كان قبل الحديبية فهو مشدود وكل حلف بعدها منقوض. قال ابن حجر: وأظن قول عمر أقوىها^(٣) أي ثابت أن النبي ﷺ آخى بينهم في المدينة وذلك ينفي القولين الثاني والثالث.

فمن كان فاشيا مواجب الإيمان كان أخا لكل مؤمن، ووجب على كل مؤمن أن يقوم بحقوقه، وإن لم يجر بينهما عقد خاص، فإن الله ورسوله قد عقدوا الأخوة بينهما بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ وقول النبي ﷺ: «وددت أني قد رأيت إخواني»^(٤) ومن لم يكن خارجا عن حقوق الإيمان وجب أن يعامل بموجب ذلك، فيحسد على حسنه ويوالي عليها ويتقى عن سيئه ويعاف عايبها. كنفاسق أهل الملة إذ هم مستحقون للثواب والعقاب، وللمصالاة والعداوة.^(٥)

قالوا: وأما استمرار النعم بأحلاف الجاهلية في التناصر فيؤيده في الحديث السابق ذكره أن النبي ﷺ قال: «لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان حلفا ما أحب أن لي به حر النعم ولو ادعى به في الإسلام لأجبت» أي لنصرته، وفي رواية «شهدت حلف المطيعين وأنا غلام مع عسومني فما أحب أن لي به حر النعم وأبي أُنكته»^(٦)

- (أ) أخرجه أبو داود (٣/١٥٣ - ١٥٤) عني مز - عبد الله بن مسعود عن حديث جابر بن عمرو، وإسناده حسن.

(١) حديث «وددت أني قد رأيت إخواني» أخرجه مسلم.

(٢) ٣١٨، ط الحلي عن حديث أبي هريرة.

(٣) صحيح هذا القول من فتاوى ابن سبينة ٩٣/٣٥.

(٤) حديث «لقد شهدت في دار عبدالله بن جدعان».

فقد ذكره (٢).

(١) سورة الأنفال: ٧٥.

(٢) سورة قريش: ١.

(٣) فتح الباري كتاب الكفالة (١/١٤١) (١٤٧).

والتعبون على الحر والتقوى وإقامة الحق، هذا
بقي لم ينسخ، قال وهذا معنى قوله يُنَجِّهِ في هذه
الاحاديث: «وأيها حلف كان في الجاهلية لم يزد
الإسلام إلا شدة» وأما قوله يُنَجِّهِ، ولا حلف في
الإسلام، فالمراد به حلف التوارث وحلف على
ما منع الشرع منه. ^(١١)

أطوار التوارث بالحلف في الإسلام:

١١ - لا تختلف كلمة المفسرين وغيرهم من
أئمة في أن التوارث بالحلف كان معمولاً به
قولا في الإسلام. وقد أئس النبي ﷺ بين
المهاجرين والأنصار فكان لكل رجل من
المهاجرين أربع من الأنصار ^(١٢) وتوارثوا بذلك،
فكان الأنصاري إذا مات يرثه أربعة المهاجري،
وقد ورد في ذلك أحاديث منها:

١ - م. روى البخاري والطبري عن ابن عباس
قال في قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ أي يرثون كل
الوالد، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ﴾ ^(١٣)

قال: كان المهاجرون لما قدموا على النبي ﷺ
ورث المهاجر الأنصاري دون ذوي رحمه للأخوة
التي أئس النبي ﷺ بينهم، فلما نزلت ﴿وَتَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾
جعلنا موالى ^(١٤) نسخت. ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ﴾ إلا الأنصار والزكاة والنسبة،
وقد ذهب الميراث. ^(١٥)

ونقل الطبري عن الحسن وعكرمة وكان
الرجل يحالف الرجل ليس بينهما سب فيرث
أحدهما الآخر، فنسخ ذلك ^(١٦) وعقد أبو بكر
رضي الله عنه مولى فورته. ^(١٧)

ولا تختلف كلمة العلماء في أن التوارث على
هذه الصفة منسوخ. واختلفوا في النسخ، فقال
بعضهم: النسخ فيه تعالى: ﴿وَتَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾
بعضهم: أولى ببعض في كتاب الله ^(١٨)

وقيل: بل التي في آخر الإنفال. ^(١٩)

وقيل: بل قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ أي يرثون كل
الوالد، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ﴾ فأنهم

(١١) الطبري ٢٧٨/٨. فتح الباري ٤/٢٧٢، ٢٧٣. نشر
الكتبة العلمية

(١٢) الطبري ٢٧٨/٨. نشر دار المعارف بمصر. فتح الباري
٢٧٨/٨

(١٣) الطبري ٢٧٨/٨. فتح الباري ٤/٢٧٢. وأحكام القرآن
لتجصاص ١٨٥/٢

(١٤) سورة الأعراف ٢٦

(١٥) أحكام القرآن للزمخشري ١٨٦/٢. نشر دار الفرقاني
١٦٦/٢ نشر دار الكتب المصرية

(١٦) شرح صحيح مسلم لمؤوي ٨٦/١٦٦. القاهرة. المطبعة
المصرية

(١٧) فالح بن أبي بكر وخارجة بن زيد، وابن عمرو وعبد بن
مالك. ربيع غنم وأوس بن مالك (شرح الأعراف من
مسلم ٣٥٥/١) وابن سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن
عوف، وربيعة بن ربيعة. من ذلك أحكام القرآن لابن
العرابي ١١٩٢/٣

(١٨) سورة النساء ٣٣

(١٩) سورة السجدة ٣٣

نصيبهم ﴿أي من النصيحة والنصر، دون الميراث، وهذا قول الطبري.

وفيل: حصل النسخ على مرحلتين، فنسخ الأول بقوله تبارك وتعالى: ﴿ولكل جعلنا مولى﴾ أي ورثة يرثون، والمولى هنا هو الأقرب كالأخ وابن النعم، مما ترك الوالدان والأقربون، ولذين عقدت أيمانكم.

ونرى: ﴿عاقدت أيمانكم فأتوهم نصيبهم﴾ إن الله كان على كل شيء شهيداً ﴿فقد نسخت الأفراد الخليف لكل المال، وجمعت بين الغريبتين، فجعلت المال للأقارب، وأمرت بإعطاء الخليف نصيباً، فكانوا يعطونه انسداد، قوله: ﴿إن الله كان على كل شيء شهيداً﴾ أي قد شهد معاقدتكم إياهم والله يحب الوفاء. قاله القرطبي.

قال قتادة: «كان الرجل يعاقده الرجل في الجاهلية، فلما جاء الإسلام أمروا أن يؤتوهم نصيبهم وهو السدس، ثم نسخ بالميراث، فقال: ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾.

فإن ابن حجر: وروي من طرق شتى عن جماعة من العلماء مثل ذلك، وهذا هو المتمدن. قال: ويسر حديث ابن عباس عن هذا. ثم نسخ هذا بأية سورة الأحزاب وحصل الميراث بالعصاة، وبقي السعاقف للنصر والإرهاد

وغيرهما. قال وعلى هذا ينزل نفيه الأثر، لكن ابن عباس لم يتعرض لذكر النسخ الثاني.^(١)

التوارث بالخلف:

١٢ - اختلف الفقهاء في إرث الخليف من حليف فذهب الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة) إلى أن ميراث الخليف منسوخ أصلاً، فلا توارث بالخلف، وإن الميراث يرثه أو نكاح أو ولاء. فإن لم يكن أحد من هؤلاء فتركت للمسلمين أي فتكون لبيت المال.

وذهب الحنفية والحكم ومحمد وهوراية عن أحمد: إلى أن يرث الخليف باق، فأنشأ: يرث الخليف كل المال، لكن بعد سائر الورثة، فإن لم يكن له قريب ولا وارث ينكح ولا مولى عتاقة فعيراته خليفه، فإن لم يكن فليت للمال. ونقل لخصاص نحو ذلك عن عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما وعن الحسن البصري وإبراهيم والزهري. واستدلوا على ذلك بأمر مما:

أ. قوله تعالى: ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض﴾ فإن «أولى» صيغة تنصیل تثبت أصل الميراث للخليف، لكن تجعل الغريب أولى منه. قال الخصاص: جعلت الآية ذوي

(١) فتح الباري ١/ ٢٤٨، ٢٤٩، وسير القرطبي ١/ ١٦٦، والطبري ١/ ٢٧٦، ٢٧٧، وابن كثير ١/ ٤٨٩

الشرك يسلم على يدي رجل من المسلمين؟ فقال رسول الله ﷺ: هو أولى الناس بمحبة ومجاعة^(١) يعني محبة في تحمل العقل عنه ومجاعة في الإرث عنه^(٢) ولمعرفة حقيقة التوارث بالخلف ينظر مصطلح (إرث).

د - ما روي أن معاوية رضي الله عنه كان قد عاقب رجلا يسمى زيد بن الحنات، فمات فعلم معاوية رضي الله عنه ميراثه.

هـ - واستدلوا بالقياس على الوصية لشير وارث، قالوا: إن وصي لغير وارث بجميع ماله، فمات ولم يكن له وارث، جازت الوصية، فكذا هذا.

وانظر لتسام الغول في حكم التوارث بالخلف مصطلح (إرث - ٥٢).

أحكام الخليف في غير التوارث .

١٣ - ذهب أسو حيفة إلى أن للعليف تزويج

• حديث مبداه بن عمر، وأعله مذهبي، ولكن له شاهد

من حديث علي بن أبي طالب عند البيهقي (١٠٠/٢٩٤ ط دائرة المعارف العثمانية) يقتضيه به.

(١) حدثت نيم الداري كتب قبل: سألت رسول الله ﷺ:

ما السنة في رجل من أهل الشرك يسلم على يدي رجل من المسلمين؟ فقال رسول الله ﷺ: هو أولى الناس بمحبة

ومجاعة، أخرجه الترمذي (١/١٢٢ ط الحلبي) وقال: ليس بمتمم له. وكذا نفاذ ابن حجر في إعلال في الفتح

(١٠٠/٢٩٤ ط السبعة).

(٢) أحكام القرآن للجصاص (٢/١٨٧)، والمناهي (١/٣٨١)،

والوسط للرخسي (٨/٨١٠)، وشرح السراجي للجزائري

بغاية القلبي ص ٥١

الأرحام أولى من موالى المعاقبة، فسخ ميراثهم في حال وجود الضرائر، وهو ما لم إذا فقد الأقرباء، على الأصل الذي كان عليه، فمضى فسدوا وجب ميراث الخليف بقضية الآية، إذ كانت إنما نقلت ما كان للحلفاء إلى ذوي الأرحام إذا وجدوا، فإذا لم يوجدوا فليس في القرآن ولا في السنة ما يوجب نسجها^(١) هـ

ب - روى مسلم من حديث جابر بن عبد الله أنه قال: كتب النبي ﷺ على كل بطن عقوله. ثم كتب: أنه لا يعمل لمسلم أن يتوالى مولى رجل مسلم يغير إذه. (٢)

فأجازت أن يتحول الرجل عن موالاة قوم إلى موالاة غيرهم بإذنتهم، فهذا في مولى التعاقد، لأن ولاه التعاقد لا يتحول، (٣) لما في الحديث: «الولاء لحمة كلحمة النسب» (٤)

ج - ما روى نيم الداري أنه قال: سألت رسول الله ﷺ: ما السنة في الرجل من أهل

(١) أحكام القرآن للجصاص (٢/١٨٦)، والعلي لابن كريمة

(١٠٠/٣٩١ ط نسخة، وأحكام القرآن لابن العربي (٣/١١٩٧

١٠٠/٣٩١ ط عيسى الحلبي، وتفسير ابن كثير (١/١١٤

و ١٠٠/٣٩١ ط عيسى الحلبي، وقصاوى ابن تيمية (١٠٠/٣٩١

ط طبع الرياض

(٢) حديث جابر بن عبد الله قبل: كتب النبي ﷺ على كل بطن

عقله، ثم كتب: أنه لا يعمل لمسلم أن يتوالى مولى رجل

مسلم يغير إذه. أخرجه مسلم (١٠٠/٣٩١ ط الحلبي)

(٣) أحكام القرآن للجصاص (٢/١٨٦).

(٤) حديث: «الولاء لحمة كلحمة النسب» أخرجه

الحاكم (١٠٠/٣٩١ ط دائرة المعارف العثمانية) من

للغدر، غير أن لا نوارث من ولا تعاقب، وبها ثبت بالحلف عند من أجازه محمد المتأخر على الحق ودفع الظلم.

ويستدل المجبرون لمثل هذه التحالفات بما ورد في حديث أنس عند البخاري: «حالف النبي ﷺ بين قريش والأَنْصار في داري مرتين». وقالوا: إن قول النبي ﷺ «ولا حلف في الإسلام» المراد به ما كان على طريفة أهل الجاهلية من الإغاة بالحلف في الحق والباطل. قال من الأنصار: «أصل حلف المعاهدة والمعاهدة على السعد والشعاع والافتاق، ما كان منه في الجاهلية على الفتن والقتل والغارات، فذلك الذي ورد النبي عنه في الإسلام، وما كان منه في الجاهلية على نصر الظلم وسمه الأرحام، كحلف النضير وما جرى مجراه ذلك الذي قال فيه النبي ﷺ: «وإنها حلف كان في الجاهلية ثم يزده الإسلام إلا شدة بره» من المعاهدة على الخير ونصرة الحق. وسألك بجمع الحديثين. وهذا هو الحلف الذي يقتضيه الإسلام» (١).

وتقدم النقل عن النووي بسنن ذلك (ف/ ١٠)

وأما الذين حالفوا في حوار ذلك وهم الأكثرون فقد احتجوا بظاهر الحديث «لا حلف»

المرأة، فهو أحد أولياتها. تكن قرنيه في ذلك بعد جميع العصيات وذوي الأرحام، وهو أولى من القاضي والسلطان. وقال محمد بن الحسن: لا ولاية في التزويج لذوي الأرحام ولا لقولي الموالاة وهو الحلف. واختلف النقل عن أبي يوسف فقيل: قوله كفول أبي حنيفة، وقيل: كفول محمد (٢).

وليس لتحليف عند غير الحنفية في ولاية التزويج مدخل.

وقال الحنفية في أولوية الصلاة على الميت: إن الأولى «فيها على الترتيب المذكور في النكاح» وهذا يقتضي أن لتحليف ولاية فيها على ما ذكر في النكاح من الترتيب (٣). وقال الجمهور: لا عقل بالحلف.

وأما الخيرية فقد قالوا: إن الرجل وعشيرته يعقلون عن مولد بانولاه، وإذا عقل عنه نومه المولود فلا ينتقل عنه بعد إلا برصاه (٤). والنزوم العقل عن موئى الموالاة منقول أيضا عن مجاهد (٥) (وانظر: عاقدة).

ثانيا: التحالف بين طائفتين من المسلمين

١٤ - يرد هنا الخلاف المتضاد في مخالفة الفرد

(١) فتح القدير على الهداية ٣/ ١٩٦ - ١٨٢ والعناية بهامد ط دار جملة التراث العربي

(٢) فتح القدير على الهداية ٢/ ٨٣ - ٨٣ والعناية بهامد ط دار إحياء التراث العربي

(٣) تدر شعار ١/ ١٢٢، ١٢٢، ١٢٢ حاشية ابن هادي.

(٤) الظهير ٨/ ٢٧٨، والقلي ٩/ ٢٨١

(٥) الفتاوى لابن القيم - حلف - رسالة العرب - ص ١٠

في الإسلام، وبأن الإسلام جعل المسلمين يدا
وحدة وأوجب على كل مسلم نصرة أخيه
المسلم، ولقيام نبي السعي حتى يرجع إلى
الحق، كما تقدم توجيهه عن ابن تيمية
(ف/٩).

خلق

التعريف .

١ - الخلق في القلم إزالة الشعور . يقال خلق

رأسه ، أي : أزال شعره .

ومن معانيه أيضا : الخلقوم وهو مساقط الطعام
والشراب في 'نريء' .^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة الخلق عن
هذين المعنيين .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاستعداد :

٢ - الاستعداد خلق العامة . ويسمى استعداد^(٢)

لاستعمال الخديعة وهي الموسى .^(٣) فالاستعداد

نوع من الخلق .

ب - التفت :

٣ - التفت لغة نزع الشعر والريش ونحوه .^(٤)



(١) لسان العرب مادة خلق .

(٢) المصباح في اللغة والعلوم ، لسان العرب المحيط مادة

احدد . ريل الأوتار ١/ ١٣٣ ط ١ دار الخلق

(٣) المصباح الميز ولسان العرب مادة عتص .

ما زاد على ذلك إلى شحمة الأذنين، وأن يكون أطول من ذلك.^(١٦)

ويرى الشافعية أنه لا بأس بخلق جميع الرأس من أرواد التنظيف.^(١٧)

واختلفت لرواية عن أحد في خلق الرأس؛ فعنه أنه مكروه، لما روي عن النبي ﷺ أنه قال في الحسوارج: «يسبهاهم التحليل»^(١٨) فجعله علامة لهم.

وروي عنه أنه لا يكره ذلك، لكن تركه أفضل، قال حنبل: كنت أنا وأبي نخلق رءوسنا في حبة أبي عبد الله، فبرأنا ونحن فخلقوا فلا ينهانا.^(١٩)

واتفق الفقهاء على أنه يكره الفرع، وهو أن يخلق بعض الرأس دون بعض.

وقيل: أن يخلق مواضع متفرقة منه.^(٢٠) لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله ﷺ رأى غلاماً قد خلق بعض رأسه،

ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة التثنية عن هذا المعنى اللغوي.

ولوجه المشترك بين الخلق والتنظيف: أن كلاهما مسبباً لإزالة للشعر إلا أن الخلق بالموسى ونحوه، وأنتف يترعه من جذوره.

أحكام الخلق بالمعنى الأول (خلق الشعر).
خلق الرأس:

٤ - اختلف الفقهاء في خلق الرأس:

فذهب الحنفية إلى أن السنة في شعر الرأس بالسنة للرجل، إما الفسوق أو الخلق، وذكر الطحاوي أن الخلق سنة.^(٢١)

وذهب المالكية كما جاء في الفتاوى الدواني إلى أن خلق شعر الرأس بدعة غير محرمة، لأنه ﷺ لم يخلق رأسه إلا في التحلل من الحج. فأن القسري: كره ما سلك خلق الرأس لخبر المتحلل من الإحرام، وقال الأجهوري: إن القول بجواز خلقه ولو تغير الثعمم أولى بالاتباع فهو من البدع الحسنة حيث لم يقعه سوى نفسه وإلا كره أو حرم.^(٢٢)

وصرح ابن العربي من المالكية بأن الشعر على الرأس زينة، وخلق بدعة، ويجوز أن يتخذ جة وهي ما تحاط بمسايت الشعر، ووفرة وهو

(١٦) القوانين الفقهية / ٤٣٥ ط دار الكتاب العربي

(١٧) نثر المصنف / ٥٤٦ ط مكتبة الإسلامية

(١٨) حديث: «يسبهاهم التحليل» يعني الحسوارج أعرج البصري والمفتاح / ١٣ - ٥٣٦ - ط الطبعة من حديث أبي سعيد الخدري.

(١٩) المغني / ١٠٨٩، ٩٠ ط الرياض، ونيل الأوطار / ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥ ط دار الجيل

(٢٠) ابن حبيب / ٥٢٦١، والقوانين الفقهية / ٤٣٥، واشمل

٢٦٧ ط دار إحياء التراث العربي، وأسنن الطلاب

٥٥٤ / ١، والمغني / ٨٩ / ١، ٩٠.

(٢١) ابن عابدين / ٥٢٦١ ط دار إحياء التراث العربي

(٢٢) الفتاوى العوالي / ١٠٩

سمعت أب عبد الله يسأل عن المرأة تعجز عن شعرها وعن معالجته، وتقع فيه الدواب، قال: إذا كان لغيره فارجو أن لا يكون به بأس^(١). وأما خلق الفخا - وهو مؤخر العنق - فقد صرح الحنابلة بأنه يكره لمن لم يخلق رأسه، ولم يحتج إليه الحنابلة أو غيره.

قال النووي: سألت أبا عبد الله عن خلق الفخا فقال: هو من فعل المحوس، ومن شبهه بغيره فهو منهم، وقال: لا بأس أن يخلق فخاه وقت الحاجة^(٢).

خلق رأس المولود :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يستحب خلق رأس المولود في اليوم السابع، ويتصدق بوزن الشعر ويقا (فضة) ثم يختلصوا في خلق شعر المولود الأنثى، فذهب للحنابلة والشافعية إلى أنه لا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى. لما روي، أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وتم كلشوم، وتصدقت بزنة ذلك فضة^(٣).

(١) الفتاوى الحاشية بفتح الهاء ١٣-٩-١، وفتح ١-٩٠، وكشاف النافع ١٧٨/١

(٢) المغني ١/٨٥٠، ٩٠

(٣) حديث أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ وزنت شعر الحسن والحسين - أخرجه معالي في الموطأ ١/١٦٢ - ط الحلي: وعنه أحمد داود في المراسيل (ص ٢٧٩) - ط مؤسسة الرسالة: من حديث محمد بن علي بن أحمد عن حماد

وسرك معصه فهي عن ذلك - وفي لفظ قال: أحلقه كله أو ذقه كله^(١) وفي رواية عنه أن النبي ﷺ نهى عن القزع^(٢).

هذا - نسبة للرجل، أما المرأة فلا يجوز لها خلق رأسها من غير ضرورة عند الحنابلة والمالكية لقول أبي موسى: هبىء رسول الله ﷺ من الصالفة^(٣)، والخالفة^(٤) وروي أن النبي ﷺ نهى أن تخلق المرأة رأسها^(٥) قال الحسن: هي مثله.

وأما إذا كان خلق المرأة شعر رأسها، اعذر أو وجع فلا بأس به عند الحنابلة والشافعية والشافعية والحنابلة الكراهية^(٦) قال الأثرم:

(١) حديث ابن عمر: أن رسول الله ﷺ رقي غلاما قد خلق بعض... رواه مسلم. ١٧٥٥/٣ - ط الحلي: إلا أنه لم يذكر لفظه. وذكره النسائي (٦/٦٣٠) - ط المكتبة الجارية بمصر.

(٢) حديث ابن النبي ﷺ من عن طهر... أخرجه ابن حبان في (الفتح ٣٦٤/١) - ط الشافعية. وسمي (٣/١٦٧٥) - ط الحلي: من حديث عبد الله بن عمر

(٣) الصالفة: من عقلت المرأة إذا صاحب مولودا والمعجم الرميض

(٤) حديث أبي موسى: «صلى رسول الله ﷺ من الصالفة والخالفة» أخرجه البخاري (الفتح ١٦٥/٣) - ط الشافعية

(٥) حديث ابن النبي ﷺ من أن تخلق المرأة رأسها - أخرجه ابن جرير (٣/٢٤٨) - ط الحلي: من حديث علي بن أبي طالب، ثم حكى عليه بالاضطرار.

(٦) ابن حبان: ١٨٩/١ و ٢٦٦/٥. والأشبه والخالفة لابن نجيم (٣٨٤) ط دار الفكر بدمشق. والشافعية والحنابلة للفتحية: ١٣٥. والعروكة للدواق ١-١/٢، والعهدة على ٢٦٦/٥ وفتح ١/٩٠

من القص، لقوله **يُحْلَقُ** : أحفوا الشوارب،
واعفوا اللحي، ^(١) والإحفاء : الاستئصال،
وهو قول لدى الشافعية.

وسرى الغزالي من الشافعية أنه بدعة، وهو
رواية عند الحنفية أيضا. ^(٢)

ويرى المالكية أن الشارب لا يحلق، بل
غص. ^(٣)

وذهب الشافعية إلى كراهة حلق الشارب
واستحباب قصه عند الحاجة حتى يبين طرف
الشفة بيضاء ظاهرا

وعند أحنابلة يسى حلق الشارب أو قص
طرفه، والحلق أولى نصا، وصروا الحلق
بلاستقصاء أي المبالغة في التقصير. ^(٤) وتفصيله
في مصطلح (شارب)

وأما حلق النحية فعنهى عنه، وفيه خلاف
ينظر في مصطلح (خبة).

حلق شعر المحرم

٧ - يحظر على المحرم حلق رأسه أو رأس محرم

ولأن هذا حلق فيه مصلحة من حيث
النصيحة، ومن حيث حسن الشرع بعده، وعدم
الكراهة من شوبه الحلق غير موجودة هنا.

وأما الحنابلة فيرون عدم حلق شعر المولود
لأنه حديث مسنده بن جندب مرفوعا: ذكر
غلام بهيمة يعقضه تدح عنه يوم السابع،
ويحلق رأسه ^(١) وعن أبي هريرة مثله

وقول النبي ﷺ تقاطعة ما ولدت الحسن :
والحلق رأسه، يتصدقني بوزن شعرة فضة عني
المسكين والأفقر ^(٢) يعني أهل قصفة. ^(٣)
أما الحنفية فذهبوا إلى أن حلق شعر المولود
في سابع الولادة مباح لاسنة ولا واجب. ^(٤)

حلق الشارب :

٦ - ذهب الحنفية إلى أن حلق الشارب سنة
وقصه أحسن. وقال النحوي. حلقه أحسن

(١) حديث . كل غلام بهيمة يعقضه . أخرجه أبو داود
٣٠٩/٣ - تحف مزارع حيد (علاء) والترمذي ١٠٠٣٦
- في الحلق : وقد أحسن صحيحه

(٢) حديث : الحلق رأسه، يتصدقني بوزن شعرة فضة
عني . أخرجه أحمد (٦٠/٣٩٠، ٣٩٠) - في البنية :
من حديث أبي داود (بسنابن يعقض) أخرجه الأثر
(٣) مواهب الجليل ٣/٥٥٦ - ط دار الفكر، والترمذي
المعجم ٢٩٢ ط دار كتاب العربي، والحمل ٤/٣٦٦،
ومطالب أبي أبي ١٥٩/٤، ٤٩٠

(٤) فضائل طبريزي (ع) حاشي على إنباء ٣٧١/٢ ط
طبعة الآداب ببيروت

(١) حديث : أحفوا الشوارب واعفوا اللحي . أخرجه مسلم
٦/٢٢٢ - في الحلق : من حديث أنس بن مالك
(٢) من حديث ٢٦١/٥، والأخبار ١٦/١٦٧ ط دار معرفة .
وتنسي المصنف ١٦/٢٥٠، ٤٤٦ - واجم ٤/٢٦٧
(٣) لغزالي (المعجم) ٤٣٥
(٤) الإختصار ٢/١٦٧، والعواصم (المعجم) ١٣٥، والحمل
٤/٢٩٧، والأشعاري (عن دمشق) تنسي المصنف
٤٤١/١، وشرح منتهى الإرادات ٤١/١

غيره، ما لم يفرغ الخائق والمحدوق له من أداء نسكه^(١). وكذا لو خلق له غيره خللاً أو محرماً يحظر عليه تمكيت من ذلك^(٢). وفي الموضوع خلاف وتفصيل يظهر في مصطلح الإحرام.

الحلق للتحلل من الإحرام :

٨ - يرى الحنفية وفاتكبه والشافعية في أظهر الأقوال والخطابة على ظاهر المذهب أن الحلق أو التقصير منك في الحج والعمرة، فلا يحصل التحلل في العمرة والتحمل الأكبر في الحج إلا مع الحلق^(٣).

وفى الشافعية في أحد القولين - وهو خلاف الأظهر - وأحد في قول: إن الحلق أو التقصير ليس بسبب، وإنها هو إطلاق من محظور كن محرم عليه بالإحرام فأطلق فيه عبء الحلق، كاللباس والطيب وسائر محظورات الإحرام، وهذا ما حكاه الشافعي غير أنه عن عطاء وأبي ثور وأبي يوسف أيضاً.

فعلنى هذا الأقراء لا شيء على تارك الحلق ويحصل التحلل بدونه^(٤).

هذا ولا تؤمر المرأة بأخلق مل تقصر لما ورد

عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس على النساء حلق وإنها عليهن التقصير»^(١) وروى علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ دهم المرأة أن تحلق رأسها^(٢) ولأن الحلق للتحلل في حق النساء بدعة وفيه منقذ، وفذا لم نعمله واحدة من نساء رسول الله ﷺ^(٣).

مقدار الواجب حلقه للتحلل :

٩ - لا خلاف بين الفقهاء في فضيلة حلق جميع الرأس على التقصير لقوله عز وجل: «فاحلقن رؤوسكم ومقصرين»^(١) والرأس اسم للجميع، وكذا روى أن رسول الله ﷺ خلق جميع رأسه^(٢).

وأما اختشوا في أقل ما يفيء من الحلق :

(١) حديث: «ليس على النساء حلق وإنها عليهن التقصير» أخرجه أبو داود ٥٠٢/٢ - تحقيق عزت عبد الله، وعنه ابن حجر في المحيى ١٦١/٣ - ط شركة لطباعة الآندلس.

(٢) حديث علي رضي الله عنه قال: «س رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها» أخرجه الترمذي (٣٠٦٨٠) - ط المحيى، وفي حديث علي فيه اضطراب.

(٣) بدائع الصنائع ١٤١/٢ وروضة الطالبين ١٠١/٣ والشامسي ١٠٠/٨، والمفنى لأمر لدامة ٤٩٩/٣، والشرح المقصر ٦٠/٢.

(٤) سورة الفتح ٢٧.

(٥) بدائع الصنائع ١٤١/٢ وروضة الطالبين ١٠١/٣ والمحيى ١٩٣/٨، والمفنى ١٤٥/٣.

وحديث: «أن رسول الله ﷺ خلق على جميع رأسه» أخرجه مسلم (٩٤٧/٣) - ط المحيى، من حديث أبي

(١) الموسوعة الشافعية مصطلح: إحرام.

(٢) المعنى ٤٣٥/٢ وروضة الطالبين ١٠١/٣ وبدائع الصنائع

١٢٠/٢ والشرح للمصير ٥٩/٤.

(٣) المعنى ١٣٥/٣، والشامسي ٢٠٨/٨ وروضة الطالبين

١٠٢/٣، ١٠١/٣.

يفتضى وجوب الخلق عليه. ^(١) كما "معروا على أن الخلق أفضل من التقصير في حق الرجل، لأن النبي ﷺ قال: «اللهم ارحم المخلقين. قالوا: والمقصرين يا رسول الله. قال: اللهم ارحم المخلقين. قالوا: والمقصرين. قالوا: والمقصرين يا رسول الله. قال: اللهم ارحم المخلقين والمقصرين». ^(٢) فقد دعا النبي ﷺ للمخلقين ثلاثا وللمقصرين مرة، ولأن ذكر المخلقين في القرآن قبل المقصيرين، ولأن الخلق "كامل في قضاء التثنية، وفي التفسير بعض تنصير فأشبهه الاغتسال مع الوضوء. ^(٣)

وأما النساء فليس عليهن الخلق بالإجماع وإنما عليهن التفسير ^(٤) كما تقدم.

(١) المصنف ٣/ ٣٣٤

وخلق متدبر التفسير نكته أو ذئ تليد أو غير لم نقص منسبين بهذا قول المالكية وأحمد وعزاء ابن قدامة أيضا إلى التبعي والتدبري وإسحاق.

(٢) حاشية العدوي على شرح الرسالة ١/ ٤٧٩، والشرح للصلح مع حاشية الصاوي عليه ٢/ ٥٩، والمصنف ٣/ ٤٣٥. (٣) حديث ١: اللهم ارحم المخلقين... لمخرجه البخاري (مطبوع ٣/ ٥٦٦، ط السلفية) من حديث أبي هريرة.

(٤) المصنف ٣/ ٤٣٥، والمجموع ٨/ ١٩٩، ٢٠٩، وروضة الطالبيين ٣/ ١٠٦، وبدائع الصنائع ١٢٠/ ١٢٠، والمجموع الميزة ١٢٠/ ١٢٠، وحاشية العدوي على شرح الرصايع ١٧٩/ ١٢.

(٥) للمجموع ٨/ ٢١٠، وبدائع الصنائع ١٢٠/ ١٢٠، والمصنف لابن قدامة ٣/ ٣٣٩، والشرح للتصنيف ٢/ ٦٠.

فذهب المالكية والحنبالية إلى أنه لا يجزئ. خلق بعض الراس، لأن النبي ﷺ خلق جميع رأسه فكان تفسيراً لخلق الأمر بالخلق. وجوب الرجوع إليه. ^(١)

وسرى الخفية أن من خلق أقل من ربع الرأس لم يجزه، وإن خلق ربع الرأس أجزأه ويكرهه. أما الجواز فلأن ربع الرأس يقوم مقام كله في انقرب المتعلقة بالرأس كمسح ربع الرأس في باب الوضوء.

وأما الكراهة فلأن المسنون هو خلق جميع الرأس وترك المسنون مكروه. ^(٢)

وقال الشافعية: أقل ما يجزئ ثلاث شعرات خلقت أو تقصيرا من شعر الرأس.

وقال النووي: فتجزئ الثلاث بلا خلاف عندنا ولا يجزئ أقل منها. وحكى إمام الحرمين ومن ناهيه وجهاً أنه يجزئ شعرة واحدة. قال النووي وهو غلط. ^(٣)

المفاضلة بين الخلق والتقصير للتحلل:

١٠ - قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن التقصير يجزئ في حق من لم يوجد فيه معنى

(١) التشرح للتصنيف ٢/ ٦٠ وحاشية العدوي على شرح الرسالة ١/ ٤٧٩، نشر دار المعرفة ومطابق أولي نسخ ٤٢٥/ ٢.

(٢) بدائع الصنائع ١٢٠/ ٢، وسراجي المصنف ٢٠٩.

(٣) المجموع ٨/ ١٩٩، ٢٠٩، وروضة الطالبيين ٣/ ١٠٦.

هذا وللتفصيل في آداب الخلق للتحلل ورمائه ومكانه، وحكم تأخيرته عن زمانه ومكانه، تنتظر أبواب الحج من كتب الفقه ومصطلحات (إحرام، إحصاء، تحلل، وتخلل).

خلق العانة والإبط :

١١ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يستحب خلق العانة بالنسبة للرجل، لأنه من الفطرة، كما جاء في الحديث: «الفطرة خمس»^(١)، وذكر منها الاستحذاء وهو حاق العانة.

وأما المرأة فيستحب لها التفت عند الجمهور^(٢) وتفصيل ذلك في مصطلح (استحذاء).

وأما خلق شعر الإبط فجائز لمن شق عليه التنص، والأفضل فيه التفت^(٣).

خلق شعر سائر الجسد :

١٢ - يرى جمهور الفقهاء أنه لو نبتت للمرأة لحية أو شارب أو عنقشة كان لها إزالتها بالخلق^(٤).

(١) حديث: «الفطرة خمس» أخرجه مسلم (١/٦٤٢) - ط

الطحاوي، من حديث أبي هريرة

(٢) ابن عابدين ٥/٢٦١، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٥/٢٩٧، والقوانين الفقهية (٣٨)، والمجمل ٥/٢٩٧.

وأسنن الطالب ١/٥٥٠، ٥٥١، والفتاوى ١/٨٦ - ٨٧.

(٣) المراجع السابق، وجل الأركان ١/٣٢١.

(٤) المجموع ١/٦٩٠، ٣٧٨ وابن عابدين ٥/٢٣٩.

وذهب المالكية إلى أنه يجب عليها إزالتها^(٥). وقال ابن جرير: لا يجوز للمرأة خلق لحيتها ولا عنقشتها ولا شاربها، ولا تغيير شيء من خلقها بزيادة ولا نقص منه، قصدت به الثرين لزوج أو غيره، لأنها في جميع ذلك مغيرة خلق الله ومتعدية على ما نهي عنه^(٦).

وأما خلق شعر سائر الجسد كشعر البدن والرجلين فقد صرح المالكية بوجوبه في حق النساء وقالوا: يجب عليها إزالة ما في إزالته جمال لها ولشعر اللحية إن نبت لها لحية، ويجب عليها إبقاء ما في إبقائه جمال لها فيحرم عليها خلق شعرها^(٧).

وأما خلق شعر الجسد في حق الرجال فمباح عند المالكية، وقيل: سنة، والمراد بالجسد ما عدا الرأس^(٨).

وذهب الحنفية إلى أنه لا يخلق الرجل شعر خلقه، وعن أبي يوسف لا بأس بذلك. وفي خلق شعر الصدو والظهر ترك الأدب^(٩).

- والأدب الشرعية ٣/٣٥٥، والفتاوى ١/٩٤ وكشاف القواعد ١/٨٦ والروض المربع ١/١٦٥.

(١) حاشية المدوني على شرح الرسالة ٢/٩-١٠ نشر دار المعرفة.

(٢) صحيح مسلم بشرح الأبي ٥/٢١٧ نشر دار الكتب العلمية.

(٣) المدوني على شرح الرسالة ٢/٢٠٩ والنشر الدار ص ٥٠.

(٤) حاشية المدوني على شرح الرسالة ٢/١٠٩.

(٥) المغتولب الحنفية ٥/٣٥٨.

النبي ﷺ فقال: قد أسلمت، فقال له النبي ﷺ: وأنت عنك شعر الكفر؟ يقول: أحلق فان: وأخبرني آخر أن النبي ﷺ قال لأخيه معه: وأنت عنك شعر الكفر وأختن: (١)
وقوله ﷺ: وشعر الكفر أي الشعر الذي من ذي الكفر.

وقد كانت العرب تدخل في دين الله أفواجا، ولم يرو في ذلك أنهم كانوا يختلفون.
واستحب مالك أن يحلق على عموم الأحوال. (٢)

واشترط الحنابلة في حلق الرأس أن يكون رجلا، وأصلحوا في حلق العانة والإبط. (٣)

حلق شعر الميت

١٤ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه يحرم حلق شعر رأس الميت، لأن ذلك إما يكون تزيينه أو نكته، والميت لا نك عليه ولا يزين.

وكذلك يحرم حلق عاتقه لما فيه من لمس عورته، وربما احتاج إلى نظرها وهو عرم، فلا يرتكب من أجل مندوب أي في حال الحياة. (٤)
ويرى المالكية أنه يكره حلق شعر الميت الذي

ولم يستدل على نهي للشافعية والحنابلة في المسألة.

هذا وتلغفه خلاف وتفصيل في حلق شعر الخاجين ينظر في (تخص).

حلق شعر الكافر إذا أسلم:

١٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الكافر إذا أسلم يسن حلق رأسه، لما روي عن عثيم بن كليب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال له: وأنت عنك شعر الكفر. (١)

قَالَ الرَّمْلِي: وظاهر إطلاقهم أي الشافعية عدم الفرق هنا في استحباب الحلق بين الذكر وغيره وهو محتمل. ويحتل أن محل تدبه الذكر، وأن السنة للمرأة والخنثى التقصير كما في التحلل في الحج. (٢)

وقيد المالكية الأمر بحلق شعر من أسلم بها إذا كان شعره على غير ذي العرب (أي المسلمين) كالفرقة وشبهها، لما روي في سنن أبي داود عن عثيم بن كليب عن أبيه عن جده أنه جاء إلى

(١) حديث - وأنت عنك شعر الكفر. أخرجه أبو داود (٢٥٣/١) - تحقيق عزت حيد دهاس. كفاي النفلح لابن سببر (٨٢/٤) ط شركة الطباعة الفنية. وفي نسخة جهالة وتكن نه طرق بقري بعضها بعضها كما في المصدر المطبع.

(٢) عمدة القاري ٢/ ٢٢٧ ط دار الطباعة المعاصرة، مواهب الحبل ١/ ٣٦١، ٣٦٢، ومائة المحتاج ١/ ٣٣١، ٣٣٢، وكشاف الفاع ١/ ١٥٣، والنهي ١/ ٢٠٨.

(١) حديث - وأنت عنك شعر الكفر وأختن. أخرجه أبو داود (٢٥٣/١) - تحقيق عزت حيد دهاس.

(٢) مواهب الحبل ١/ ٣٦١، ٣٦٢

(٣) كشاف الفاع ١/ ١٥٣، والنهي ١/ ٢٠٨

(٤) ابن حبان ١/ ٥٧٥، وكشاف الفاع ١/ ٢٧٧

للخلق في الصيام،^(١) وغير ذلك من الأحكام
ينظر تفصيلها في مواظبا. وفي مصطلح
«يلعوم».

لا يجرم على الحي حلقه، وإلا حرم حلقه من
ميت.^(٢)

وصرح الشافعية بأنه لا يخلق شعر رأس
الميت، وقيل إن كان له عادة بحلقه فقبه
الحلاف، وكذلك لا يخلق شعر عاتقه وإبطيه في
القديم وهو الأصح والمختار، لأنه لم ينقل عن
النبي ﷺ والمصحاب رضي الله عنهم فيه شيء
معتمد، وأجزاء الميت محترمة، فلا تنتهك
بذلك.

ثم محل كراهة إزالة شعره ما لم تدع حاجة
إليه، وإلا كان ليد شعر رأسه أو لحية يصيغ أو
نحوه، أو كان به قروح وجسد دمها، بحيث
لا يصل الماء إلى أصوله إلا بإزالته وجب كما
صرح به الأذرع.^(٣)

أحكام الخلق (بعض مسأغ الطعام والشراب):
١٥ - يتحلق بالخلق أحكام كذهب بعض
حروف الخلق بخاتمة^(٤)، ووصول اللبن إلى جوف
الرضيع من الخلق،^(٥) ووصول شيء لخلق
الصائم من عين أو أذن^(٦)، ووصول غير متحلق



(١) حاشية فزولاني ١٠٥/٢ ط دار الفكر

(٢) روضة الطالبين ١٠٧/٢، ١٠٨

(٣) كشف القناع ٤١/٦

(٤) كشف القناع ٤٢٥/٥

(٥) مواهب الجليل ٢٤٤/٢

(٦) حاشية المدوني ٥٢٤/١

ما أحله الشرع، والحرام ما حرمه الشرع،
وماسكت عنه الشرع فهو عفو، وانظر مصطلح
(حلال).

ب - الحل المقابل للحرم المكّي :

٣ - هو ما ورد أعلام الحرم، فما كان دون
الأعلام فهو حرم لا يحل صيده ولا يقطع شجره
ومما كان وراء المنار (الأعلام) فهو من الحل يحل
صيده إذا لم يكن صائده محرماً. فكل الدنيا حل
ما عدا الحرم.

وأعلام الحرم وتسمى أيضاً المنار هي التي
ضربها إبراهيم الخليل على نبينا وعلمه الصلاة
والسلام على أنظار الحرم وسواحه وبها تعرف
حدود الحرم من الحل .
(ر : أعلام الحرم) .

ج - أفضل بقاع الحل للإحرام بالعمرة :

٤ - من كان في الحرم من مكّي وغيره وأراد
العمرة خرج إلى الحل فيحرم من أدائه،
وإحرامه من التعميم أفضل، لأن النبي ﷺ وأمر
عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من
التعميم^(١) وقال ابن سيرين : «وقلت

(١) حديث : أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يعمر عائشة من
التعميم . أخرجه البخاري (فتح ٥٨٦/٣ . ط السبعة)
وسنن (١/ ٨٨٩ . ط الحلبي).

حل

التعريف :

١ - الحل لغة وصف، أو تسعية بالمصدر من
قولك : الحلّ ما عدا الحرم، والحلّ أيضاً الرجل
الحلال الذي خرج من إحرامه، والحلّ مقابل
الحرام . وورد أن عبد المطلب لما حضر زمزم قال :
لا أحلها لمخمس وهي لشارب حلّ وبلى، وروي
من كلام فخر بن عباس وابن عباس أيضاً : ومعنى
حلّ : مباح في لغة حمير^(١) .
ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن ذلك .

الحكم الإجمالي :

أ - الحل ضد الحرمه :

٢ - الحل بمعنى الحلال، وهو ما أطلق الشرع
فعله، وكل شيء لا يعاقب عليه باستعماله .
والأصل هو الحل . وقد اشتهر قول
الاصوليين الأصل في الأشياء الإباحة، وهذا
قبل ورود الشرع، أما بعد وروده فالحلال

(١) لسان العرب والتبصير المتبر.

منها في ذي القعدة عام الفتح حين قسم غنائم
حتين.^(١)

وأصل الخلاف في التفضيل كما وضعه ابن
عابدين بقوله: «التنعيم موضع قريب من مكة
عند مسجد عائشة وهو أقرب موضع من الحل،
الإحرام منه للعمرة أفضل من الإحرام لها من
الجعرانة وغيرها من الحل عدنا، وإن كان ﷺ لم
يحرم منها لأمره عليه الصلاة والسلام عبد الرحمن
بأن يذهب بأخته عائشة إلى التنعيم لتحرم منه
والدليل القولي مقدم عندنا على القلي».^(٢)

قال ابن حجر: ولكن لا يلزم من ذلك - أي
إذنه لعائشة بالاعتزال من التنعيم - تعيين التنعيم
للفضل لما دل عليه حديث إبراهيم عن الأسود
قالا: «قالت عائشة رضي الله عنها:
يا رسول الله يصدر الناس بنسكين وأصدر بنسك
فقبل لها: انتظري: فإذا طهرت فاخرجي إلى
التنعيم فأهلي، ثم اتبعا بمكان كذا، ولكنها
على قدر نفقتك أو نصك».^(٣)

أي أن الفصل في زيادة التعب والنفقة، وإنما
يكون التنعيم أفضل من جهة أخرى تساويه إلى
الحل لا من جهة أبعد منه، والله أعلم.^(٤)

رسول الله ﷺ لأهل مكة التنعيم».^(٥) وإنما لزم
الإحرام من الحل ليجتمع في النسك بين الحل
والحرم، ولذلك لا يجب على المكي والمنتمتع
الخروج إلى الحل لأجل الإحرام بالحج، لأن
سيذهب إلى عرفة، وهي من الحل.

واختلف الفقهاء في أفضل البقاع للحل
على قولين، فذهب الحنيفة والحنابلة إلى
تفضيل التنعيم، وهو الموضع الذي عنده
المسجد المعروف الآن بمسجد عائشة بينه وبين
مكة فرسخ، فهو أقرب الحل إلى مكة، سمي
بذلك لأن على يمينه جبلا يقال له نعيم، وعلى
شماله جبلا يقال له ناعم، والوادي نعلان.^(٦)

ثم الجعرانة (بكر الجيم وإسكان العين -
وقد تكسر العين وتشدد الراء).

وقال الشافعي: التشديد خطأ.

وهي موضع بين مكة والطائف.

ثم الحديبية (مصغرة وقد تشدد)، وهي بئر
قرب مكة، بين مكة وجدة، حدث عندها صلح
الحديبية المشهور.

وذهب المالكية والشافعية، إلى تفضيل
الجعرانة، ثم التنعيم، ثم الحديبية لأعتماده ﷺ

(١) حواشي الإكمال ١/ ١٦٩، ومغني المحتاج ١/ ١٧٦

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/ ٩٥٥

(٣) حديث: انتظري: فإذا طهرت فاخرجي إلى التنعيم.

أخرجه البخاري (التع ٣/ ٦١٠ - ط السلفية)

(٤) فتح الباري ٣/ ٩١١

(٥) مسألة ابن سيرين. «وفت رسول الله ﷺ لأهل مكة
التنعيم». أخرجه أبو داود في المراسيل (١ ص ١٤٥)، ثم
أُسد من مخيل الثوري أنه قال: «هذا لا يكاد يعرف»
يعني حديث التنعيم.

(٦) حاشية ابن عابدين ٢/ ١٥٥، كشف القناع ٢/ ١٦٩

- د - الأحكام المتعلقة بالحل :
- ٥ - للحل أحكام تتعلق بالحج والعمرة ففيه المواقيت المكاتب للإحرام، والتي جاء ذكرها في حديث ابن عباس.
- (ر: إحرام - ف ٥٥)

والأصل في صيد البر الحلال، فحرم صيد الحرم، لقوله ﷺ في مكة: «لا يضر صيدها»^(١) وبالإجماع، ففي ما عداه على الأصل. ثم هل العبرة بمكان الصيد أم بمكان الصائد؟ خلاف، اشتهر على أن العبرة بمكان الصيد، إلا ما روي عن الإمام أحمد أن العبرة بمكان الصائد.^(٢)

(ر: مصطلح حرم).

- هـ - الحل المقابل لحرم المدينة :
- ٦ - اختلف الفقهاء في المدينة هل هي حل أو حرم كمنكة يحرم فيه ما يحرم في حرم مكة.

فذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة^(٣) إلى تحريم صيدها لقوله ﷺ في

(١) حديث «لا يضر صيدها» أخرجه البخاري (الفتح ٤٦/٤ ط السلفية) ومسلم (٩٨٦/٢ ط الحلي) من حديث جده بن عباس.

(٢) حاشية ابن عابدin ٢١٧/٢ و٢٢٠ ولفظ ٢٥٨/٣.

٣٥٣، ٣٤٧.

(٣) سواهم الإكفل ١٦٨/١، مني المصالح ٥٢٩/١، المنى لابن قدامة ٣٨٤/٣.

(١) حديث «ما بين لابتيها حرم» أخرجه البخاري (الفتح ٨٩/١ ط السلفية).

(٢) حديث «إن إبراهيم حرم مكة وإني حرمت المدينة» أخرجه مسلم (٩٩٢/٢ ط الحلي) من حديث جابر بن عبد الله، بوالعطاء: كل شجر يسقط وله شوك.

(٣) حديث «والمدينة حرم ما بين غير إلى قود» أخرجه مسلم (٩٩٥/٢ ط الحلي) من حديث علي بن أبي طالب.

(٤) كشف القناع ١٧٤/٣، وانظر الفواش السابقة.

(٥) حديث «من أخذ أحدًا يصيد فيه فليسبه» أخرجه أبو داود (٥٣٦/٢ ط الحلي) بتحقيق عزت هيددهاس وأصله في صحيح مسلم (٩٩٢/٢ ط الحلي).

رسول الله ﷺ يوم النحر بمضى فقال: «إلى الزمان قد استبدَّز كهيبته يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهرا منها أربعة حرم ثلاث متواليات ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان» (١).

وعليه فلانتهاء الأشهر النبوية هي ما يطلق عليها أشهر الحِلّ. وقد كان القتال محرما في الأشهر الحرم ميلحا في أشهر الحِلّ في الجاهلية واستمر في صدر الإسلام، وقد أحدث اجتهاديون فيها السوء وهو إبدال موضع شهر حرام مكان آخر خلال، وقد أبطله الإسلام بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنَسِيهُ زِيَادَةَ الْكُفْرِ، يَصِلُ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَجْلُوهُ عَذَابًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَذَابًا﴾ (٢).

(د: مصطلح: إحرار: نسي: الأشهر الحرم).

و- الحِلّ مقابل الإحرار.

٨- يكون حِلّ بفعل الإنسان ما يخرج به من

وعند الحنفية لا حرم للمدينة فلا يحرم فيها الصيد ولا قطع الشجر لحديث: «بما لنا عمير ما فعل لنغيره» وقالوا: لو حرم لما حاز صيده» (٣).

وعلى مذهب الجمهور ينتهي حرم المدينة المنورة، ويبدأ الحِلّ من خارج حدودها حتى حذو رسول الله ﷺ والتي هي جـ لـ عبور سور، أو اسلابتن، كما في الحديثين للنفدين، وانظر (المدينة المنورة).

و- أشهر الحِلّ:

٧- الأشهر الحرم أربعة وهي ذو القعدة وذو الحجة، والمحرم، ورجب مضر. لقوله عز وجل: ﴿إِنَّ عَذَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ الْفِجْمُ فَلَا تُظْلَمُوا فِيهِمْ أَنْفُسُكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَمَا كُنْتُمْ يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (٤).

وتعن أي بكثرة وهي لغة عنه قال: خطبنا

(١) حديث: «بما لنا عمير ما فعل لنغيره» (١) أخرجه البخاري (الفتح: ١٠/٢٦٦ - ط السلفية) من حديث أنس ابن مالك.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٢٥٦. وجملة لغاري ١٠/٢٢٩ (د: اختصار: ١٧٧).

(٣) سورة النورة: ١٩.

(١) حديث: «بما لنا عمير ما فعل لنغيره» (١) أخرجه البخاري (الفتح: ١٠/٢٦٦ - ط السلفية) من حديث أنس ابن مالك.

(٢) سورة النورة: ١٩.

الإحرام فيحل له ما كان محظورا على المحرم
بالخروج أو العمرة.

(ر: مصطلح شغل).

حُلوان

التعريف :

١ - الحُلوان بضم الحاء وسكون اللام مثل
غفران : العطاء، وهو اسم من حلوته أحلوه ومنه
حُلوان الكاهن. والحُلوان أيضا أن يأخذ الرجل
من مهر بنته شيئا، وحُلوان المرأة مهرها. (١)

وورد أن رسول الله ﷺ نهي عن ثمن
الكعب، ومهر البغي وحلوان الكاهن. (٢)

وقال شراح الحديث: إن المراد بحُلوان
الكاهن (٣) ما يعطاه من الأجر على كهنته. (٤)

الألفاظ ذات الصلة .

أ- الجعل :

٢ - الجعل هو المال المتسلم في مقابلة عمل
لا على وجه الإجارة.

(١) المصباح المنير ١٤٢ : حلاء.

(٢) حديث : أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكعب.

ومهر . - أخرجه مسلم ١١٩٨/٣ - ط الخليلي من
حديث خير مسعود الأنصاري

(٣) الكاهن هو : الذي يتعاضد الخبز على الكائنات من سطين

الزمان، ويدعى معرفة الأسرار : النهاية ٢١٥/٤ - ط

بيروت

(٤) نهاية لابن الأثير ٤٣٠/١، وصحيح البخاري ٥٧٣/١ .

وهو الخبير ٢٩٥/٩ .

حلم

ر: رؤيا.



فالتفرق بينها أن يجعل أخص من الحلوان^(١) في الفرق بينهما أن يجعل أخص من الحلوان^(٢)، ويحمله على ما يريد^(٣).

الحكم الإجمالي :

١ - الحلوان الذي يعطى للكاهن حرام فقد نقل النوروي عن البهوي والقاضي عياض إجماع المسلمين على تحريمه لحديث: «نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن»^(٤).

ولأنه عوض عن محرم، ولأنه كل المال بالباطل^(٥).

٢ - والحلوان بمعنى الحباء، وهو أخذ الزوج من مهر ابنته، لنفسه، اختلف الفقهاء في حكمه، وفي حكم من اشترط عليه في الصداق حباء يحايى به الأب على ثلاثة أقوال:

فقال أبو حيفة وأصحابه (وهو مذهب الحنابلة): الشرط لازم والصداق صحيح^(٦).

وقال مالك: إذا كان الشرط عند التكاح فهو لابنته، وإن كان بعد التكاح فهو له، وسبب اختلافهم تشبيه التكاح في ذلك بالبيع^(٧).

(١) المصباح ٢٢٨/١ ط الدرر، والمهابة ٢٢٦/٢

(٢) حديث: «نهى النبي ﷺ عن ثمن الكلب ومهر

تقدم ترجمته ١/

(٣) شرح صحيح مسلم للنوروي ٢٣١/١٠

(٤) نصي ١٩٩/١

(٥) بداية المجتهد ٢٨/٢ ط السادة دار المعرفة، ومعي

الاحتجاج ٢٢٦/٢، والمضي ١٩٩/١، وكذلك الفتا

١٥١/٥

ب - الحباء :

٣ - الحباء بكسر الحاء مصدر حبا يحبو ومعناه في اللغة: العطية والإعطاء بغير عوض^(٨).

والفقهاء يقصدون به: أخذ الرجل من مهر ابنته لنفسه^(٩).

والصلة بين الحلوان ومعناه العام، وبين الحباء بمعناه عند الفقهاء، صلة العموم والخصوص.

ج - الرشوة :

٤ - الرشوة بكسر الراء - والضم فيها لغة - ويسكون الشين: مصدر رشا يرشو، وهي لغة الإعطاء.

(١) اقرب في ترتيب للعرب ٢٨/١ - ط حلب، والطلع على أبواب المنع من ٢٦٣ - ط دمشق، والمصباح المبر ٥/١.

والغاية والنباية ٨٦٨/٧ - ط بيروت، ومهر المحكم ٢٢٥/٢ - ط دار شعاع، والغاية القوي ٦٦٩/٢.

١٣٦، تحقيق: علي القزويني ط مصر، والمضي ٢٢١/٥

ط الرياض، والمجموع المذهب في فواعد الذهب من ٦١٣ تحقيق الدكتور محمد عبدالمعاز الشربف - ط آفة كاتبة.

(٢) تصحيح ٢٢١٨/٦ وعمل المصباح من ١٢١ ط بيروت،

والمصباح ١٢٠/١، وشاع المروى ٩٦/١٠، والنباية ٢٢٦/١، وجمع الجذر ٥٧٢/١

(٣) بداية المجتهد ١٨/٢ ط بيروت، والمضي لأن قداسة

١٩٩/١ ط الرياض، وشرح النوروي على مسلم

٢٢١/١٠ ط بيروت، وضع الباري ٤٢٧/٤

وقال الشافعي: «نهر فاسد، وخا صدق
الثلث».

٣ - وأما الحلوان بمعنى نهر، فتراجع «حكامه
في مصطلح (نهر)».

حُليّ

التعريف:

١ - الحلي لغة: جمع الحلي وهو ما يتزين به من
مصوغ معدنيات أو الأحجار الكريمة.

وحليت المرأة حليا ليست الحلي، فهي حال
وحالية.

وتحلى بالحلي أي تزين^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عند الفقهاء
عن المعنى اللغوي

الألفاظ ذمت العملة.

الزينة.

٢ - الزينة اسم جامع لكل ما يتزين به.

والزينة أعم من الحل لأنها تكون بعير الحلي
أيضا.

الأحكام المتعلقة بالحلي:

أولا حلية الذهب.

١ - حلية الذهب للرجال.

٢ - يحرم على الرجل اتخاذ حلي لذهب بجميع

(١) «المصباح لمير ولسان العرب مادة حلا» القاموس ص ٤٢٠

«حلي» الكلمات للكفوي ١٨٦/٢

حلول

ز: اجل

حليف

ز: جلف



بالذهب حرام على الرجال إلا ما خصه الدليل
ولم يثبت ما يدل على الجواز، ولأن فيه زيادة
إسراف وسخلاء.

وذهب المالكية والحنابلة: إلى جواز تحمية
السيف بالذهب سواء ما اتصل به كالقبعة^(١)
والقبض، أو ما انفصل عنه كالعمد، وقصر
الاحتياط الجواز على القبعة لأن عمر - رضي الله
عنه - كان له سيف فيه سبائك من ذهب،
وعثمان بن حنيف كان في سيفه سبائك من ذهب.
وكانت قبعة سيف النبي ﷺ من فضة.^(٢)

ب - حلية الفضة للرجال :

٥ - اتفق الفقهاء من حيث الجملة على جواز
لبس الرجل خاتماً من فضة، وعلى جواز اتخاذ
من أو أنف من فضة، وعلى جواز تحلية آلات
الحرب بالفضة.^(٣)

وللما ذهب تفصيل في ذلك ينظر في مصطلح
وتحتمل من الموسوعة (ج ١٩).

اشكأها.^(٤) وذلك لعدم قوله ﷺ: «أحل
الذهب والحديد لإناث أمي وحرم على
ذكرها».^(٥)

ويستثنى من التحريم حالتان :

الحالة الأولى : اتخاذ الحاجة.

ذهب الجمهور إلى جواز اتخاذ أنف أو سن
من الذهب للحاجة إليه.

لحديث عرفة بن أسعد الذي قلع أنفه يوم
الكلاب، فانخذ أنفاً من ورق فلأنتن عليه، فأمره
السبي ﷺ فانخذ أنفاً من ذهب.^(٦)

وذهب أسوحنيفة وهو قول لأبي يوسف إلى
عدم جواز اتخاذ السن أو شدة بالذهب للرجال
دون الفضة، لأن النص ورد في الأنف دون
غيره وللضرورة التمس بالفضة.^(٧)

الحالة الثانية : تحلية آلات القتال بالذهب.
ذهب الشافعية والحنفية إلى عدم جواز تحلية
آلات القتال بالذهب، لأن الأصل أن التحلي

(١) خزنية ٢٢٨/٩، ٢٣٦، جواهر الإكليل ١/١٠٠.

الجموع ٣٨/٦، كتاب الفناع ٢/٣٨.

(٢) حديث: «أحل الذهب والحديد لإناث أمي وحرم...».

أخرجه الترمذي (١/٩٦٦) ط (مكتبة التجارية) من حديث

أبي موسى وحدث ابن المنذر كتابي المنع من كراهي حرم

(١/٥٣) ط شركة المطبعة الفنية

(٣) حديث: «مرفوعة بن أسعد...» أخرجه أبو داود

(٤/٤٣٤) - تحقيق عزت عبيد دهاس - والترمذي (٤/٤٤٠)

- ط الحلبي - وصححه الترمذي.

(٤) حاشية ابن حبان (٥/٢٢١)

(١) قبعة سيف: ما على طرف مقبض من فضة أو حديد
(القميص، والمعجم الوسيط).

(٢) حديث: «كانت قبعة سيف رسول الله ﷺ من فضة».

أخرجه الترمذي (١/٩٦٦) ط (الحلي) من حديث أس بن

ماتك، وصححه الترمذي.

(٣) البداية ٢٢٨/٩، حاشية ابن حبان (٥/٢٢٩)، الشرح

الصفير ٩١/١، حاشية الدسوقي ١/١٣٣، المجموع

٣٨/٦، تحفة المحتاج ٣/٢٧٦، كشف القناع ٢/٢٣٨.

الإيضاح ٢/١٤٤ - ١٤٥.

وقيد المالكية الخاتم بأن لا يزيد على درهمين شرعيين.

وقيد الشافعية والحنابلة بأن لا يبلغ به حد الإسراف فلا يتجاوز به عادة أمثال للأياس.

وللحنابلة ثلاثة أقوال في تحلي الرجال بالفضة فيها عدا إختام وحلية الإلاح أحدها: الحرمة.

والثاني: الكراهة، والثالث ما قاله صاحب الفروع: لا أعرف على تحريم لبس الفضة نصا

عن أحمد وكلام شيخنا (يعني ابن تيمية) يدل على إباحة لبسها للرجال إلا ما دلّ الشرع على

تحريمه، أي مما فيه شبه أو إسراف أو ما كان على شكل صليب ونحوه.

واستدلوا بذلك بالقياس على خاتم الفضة فإنه يدل على إباحة ما هو في معناه، وما هو

أولى منه، والتحريم يقتصر إلى دليل والأصل عدمه.

ونذهب المالكية إلى تحريم حلي الفضة للرجال عدا الخاتم وحلية السيف والمصحف^(١)

ولم نجد للحنفية نصريحا في هذه المسألة.

ونذهب الحنفية وهو المرجح عند احنابلة إلى إباحة لبس الذهب في خاتم الفضة للرجال

شريطة أن يقل الذهب عن الفضة وأن يكون تابعا للفضة، وذلك كالإسهار يجعل في حجر

القص.

(١): الإنصاف ١/٣٠٩، والشرح الصغير ١/٥٩، ٦٠

والمتعبد عند المالكية أنه يكره^(١). أما فيها عدا إختام الفضة من التحلي للرجال

كالدمالج، والسوار، والطق، والساج، فللشافعية فيه وجهان: الأول التحريم، والثاني

الجواز ما لم يشبه بالنساء. لأنه لم يثبت في الفضة إلا تحريم الأواني، وتحريم الحلي على وجه

يتضمن التشبه بالنساء.

ووافق الفقهاء على جواز اتخاذ أنف أو سن من فضة.

ونذهب الشافعية والحنابلة إلى جواز تحلية آلات الحرب بالفضة عدا السرج والمجسم والشعر

للدابة فهو حرام، لأنه حلية للدابة لا للرجل.

واستدلوا بالحدِيث السابق، وقصر الحنفية والمالكية الجواز على حلية السيف فقط^(٢).

وحلية الذهب والفضة للنساء:

٩. أجمع الفقهاء على جواز اتخاذ المرأة أنواع حلي الذهب والفضة جميعا كالطوق، والعقد،

والخاتم، والسوار، والخنثان، والتعاويذ، والضمج، والمقلات، والمخاتق، وكل ما يتخذ في

العنق، وكل ما يعتدون لبسه ولم يبلغ حد

(١) ابن عابدين ٥/٢٢٩، والبيهقي ٢/٢٢٨، وحاشية الدرر ١/٦٣، وكشاف الخلفاء ٢/٢٣٨، والإنصاف ١/٣٠٩، ٣٠٩

(٢) المراجع السابقة

حكم الموه يذهب أو قضة :

٧ - ذهب الخنفة وذاكبة والشافعية في الأصح إلى جواز استعمال الرجل ما موه يذهب أو قضة مما يجرده استعماله من الخبي كالحاتم، إذا لم يخاص منه شيء، فالإذابة والعرض على النار، لأن الذهب والفضة عنى هذه الصفة وسبيلها فصار كالعدم وهو تابع للموه.

وذهب الحنابلة وهو مقابل الأصح عند الشافعية إلى عدم جواز استعمال الأواني الموهة بذهب أو فضة وإلى حرمة التمويه بها. ويجوز عند الحنابلة ثوبه غير الأواني بالذهب أو الفضة بحيث يتغير اللون ولا يحصل من الذهب أو الفضة شيء، إن عرض على النار^(١)

الحلي من غير الذهب والقضة :

٨ - اتفق الفقهاء على جواز تحلي المرأة بأنواع الجواهر الثمينة كالتياقوت والعقيق واللؤلؤ. كذهب الأنسة الثلاثة إلى جوزه للرجال. وبكرهه الشافعية وبعض الحنابلة من جهة الأدب، لأنه من ربي النساء أو من جهة السرف.

واختلف الحنفية في حكم تحلي الرجل بالأحجار الكريمة.

(١) الفتاوى المتدبر ٤/ ٣٣٤-٣٣٥، الشرح المصم ١/ ٦٦.
مباينة المحتاج ١/ ٩١، تحفة المحتاج ٣/ ٢٧٨، تنقيح الدرر ١/ ٩٤،
كتاب الفاع ١/ ٢٣٨ و ٢٨٤.

الإسراف أو التشبه بالرجال^(٢)، وفي نيس المرأة فعال الذهب والفضة وجهان للشافعية: أحدهما التحريم وهو مذهب الحنابلة لما فيه من السرف. والظاهر، وأصحها الإباحة كسائر المنسوبات^(٣).

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم جواز تحلية المرأة آلات الحرب بالذهب أو بالفضة لما فيه من التشبه بالرجال. وجاء في الحديث الصحيح عن ابن عباس قال: ولعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال^(٤).

وحالف في هذا الشافعي والراعي من الشافعية فقولا: بجواز التحلية بناء على جواز لبس آلة الحرب واستعمالها للنساء غير علامة فتحوز مع التحلية، لأن التحلية للنساء أولى بالتحواز من الرجال^(٥). ولم تنف. على نص المحققين في هذه المسألة.

(١) الشرح المصم ١/ ٦٢، ٦٣، والتموج ٦/ ٣٤-٣٥.
كتاب الفاع ٢/ ٢٣٨، المص ٣/ ١٤-١٥، حواشي تحفة المحتاج ٣/ ٢٧٨.

(٢) تحفة المحتاج ٣/ ٢٧٨، وكتاب الفاع ١/ ٢٣٩، والمص ٣/ ٩٤، ٩٥.

(٣) حديث، وهو رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، أخرجه البخاري (الف ١/ ٣٤٢) - ط المصم.

(٤) المرجع السابق.

استدل بحديث معقيب رضي الله عنه وكان على خاتم النبي ﷺ قال: «كان خاتم النبي ﷺ من حديد ملوي عليه فضة»^(١). ثم قال النووي: «والخيار أنه لا يكره لهذين الحديين»^(٢).

ركاة الحلي:

٩- اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في الحلي المستعمل استعمالاً محرماً، كأن يتخذ الرجل حلي الذهب للاستعمال، لأنه عدل به عن أصله بفعل غير مباح فسقط حكمه وهو صياغته صياغة محرمة، وبقي على حكم الأصل من وجوب الزكاة فيه.

كما اتفقوا على وجوبها في الحلي المكنوز المكتنى الذي لم يقصد به متنبه استعمالاً محرماً ولا مكروهاً ولا مباحاً، لأنه مرصود للنساء فصار كغير الصرغ، ولا يخرج عن التمنية إلا بالصياغة المباحة وثمة اللبس.

واختلفوا في الحلي المستعمل استعمالاً مباحاً كحلي الذهب للمرأة وخاتم الفضة للرجل.

فذهب المالكية والحنابلة والشافعية في القديم وأحد القولين في الجديد وهو المفسر به في المذهب

واختار شمس الأئمة وقاضي خان من الخفية الحل قبلاً على المعقب.

واتفق الفقهاء على كراهة خاتم الحديد والفضة والذهب (وهو صرب من النحاس) والقصدير للرجل والمرأة.^(٣) وورد النبي عن ذلك في حديث بريدة رضي الله عنه قال: إن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ وعليه خاتم من شبه، فقال له: «ما لي أجد منك ريح الأصنام؟» فطرحه ثم جاء وعليه خاتم من حديد فقال: «ما لي أرى عليك حلبة أهل النار؟» فطرحه، فقال: «بارسول الله، من أي شيء اتخذ؟» قال: «واتخذ من ورق ولا تنعم مثلاً»^(٤).

واختار النووي في المجموع عدم الكراهة مستنداً بأن الرسول ﷺ قال للذي خطب الواهبة نفسها «انذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد»^(٥) ولو كان مكروهاً لم يأذن فيه، كما

(١) حلية ابن عابد: ٢٢٩، ٢٦٩، حلية ١٢٤/٩، كتاب الفتن: ٢٣٧، ٢٣٨، المجموع ١٦٥/٤ - ١٦٦، روضة الطالبين ٢٦٢/٩، حلية البدوي ١٢٤/٩، مواهب الجليل ١٦٩/٩، شرح الصغير ٩٢/٩.

(٢) حديث بريدة، «ما لي أجد منك ريح الأصنام» أخرجه أبو داود (٤/٢٦٨ - ٢٦٩)، تحقيق عزت عبيد دعاس، والشمسدي (٤/٢٢٨)، ط الحلي، وضعت النووي في المجموع (٤/٢٦٥)، ط المصرية.

(٣) حديث «انذهب فالتمس ولو خاتماً من حديد» أخرجه البخاري والفتح ٩/١٧٥، ط الشافعية، رسل (٢/١٢٤)، ط الحلي، من حديث سهل بن سعد الساعدي، وللعلامة شبراغري.

(٤) حديث معقيب، أخرجه أبو داود (٤/٢٢٩)، تحقيق عزت عبيد دعاس، ورواه النووي في المجموع (٤/٢٦٥)، ط المصرية.

(٥) المجموع ٤/٢٦٩.

ثم عدم وجوب الزكاة في أخي المباح المستعمل .

وروي هذا لقول عن ابن عمر وجابر وعائشة وابن عباس وأسر بن مالك وأساه - رضي الله عنهم - والقاسم والشعمي وقتادة ومحمد بن علي وعمرو وأبي عبيد وإسحاق وأبي ثور .^(١)

واستدلوا بما ورد من أنار عن عائشة وابن عمر وأساه وجابر رضي الله عنهم ، فقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تمل سات أخيهما في حجرها لمن الحلي فلا تخرج منه الزكاة

وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يمل نسائه وجواريه المذهب ثم لا يخرج من حليهن الزكاة .

وروي عن أساه بنت أبي بكر رضي الله عنهما أنها كانت تحي لبابها الذهب ، ولا تركبه نحو من خمسين ألفاً .

وروي أن رجلاً من جابر رضي الله عنه عن الحل أبيه زكاة فقال جابر لا ، فقال : وإن كان يبلغ ألف دينار فقال جابر كثير والأثوار عن عائشة رضي الله عنها بخلاف

(١) زاد المعاد ١٧/٢ ، البحر الرقوع ٢٤٣/١ ، حاشية ابن عاصم ٣٠٢/٣ ، هبة ١٠١/٣ ، حاشية السبكي ١٦٠/١ ، المشرح الصغير ١١٢/١ ، النجاشي على الموطأ ١٠٧/٢ ، المجموع ٣٥/١ ، ٣٦ ، كشف القناع ٢٣٥/٢ ، المحي ١٣/٤

ماروته عن الرسول ﷺ فيحمل على أنها لم تخالفه إلا فيما علمته منوهاً ، فإنها روجه وأعلم الناس به ، وكذلك ابن عمر فإن أخته حفصة كانت زوج النبي ﷺ وحكم عليها لا يخفى عليه ولا يخفى عنها حكمه فيه كما استندوا بقياس الحل المباح على ثياب البدن والأثاث وعوامل البقر في أنها مرساة في استعمال مباح فستط وجوب الزكاة فيها .

وهذه الحنفية والشافعية في القول الآخر في الجلب إلى وجوب الزكاة في أخي المباح المستعمل ، وهو مروي عن عمر بن الخطاب وابن عمر ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبي موسى الأشعري ، وسعيد بن جبير وعطاء ، وطائوس ، وابن مهران ومجاهد ، وجابر بن زيد ، وعمر بن عبد العزيز ، ولرهمي ، وابن حبيب .

واستدلوا بحديث عبد الله بن عمرو أن امرأة أتت النبي ﷺ ومعها ابنة لها وفي يداها منسك من غليظ من ذهب فقال لها : أنعطين زكاة هذا ؟ قالت : لا . قال : ليس لك أن يسورك الله بها سوارين من ناراً قال : فخففتها فألقيتها إلى النبي ﷺ ، وقالت هما لله ورسوله .^(٢)

(٢) حديث عبد الله بن عمرو ، أن امرأة أتت النبي ﷺ ، فخرجه أبو داود (١١٧/١) ، تحف عرفت حيد دعوى ، وصححه . من العلل كما في نص الترمذي ٣٧٠/١ ، ط المجلس العلمي بغداد

لا يحتاج إلى سبك وصوغ وقيل لإصلاح بالإلحاح وهذا على أحوال :

أ - إن قصد جملة نيرا أو دراهم ، أو كنز وحيث زكاته وانعقد حوله من يوم الانكسار وهو مذهب المالكية والشافعية .

ب - أن يقصد إصلاحه فلا زكاة فيه وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة .

ج - إن لم يقصد شيئا وجبت زكاته عند الشافعية ولا تجب عند المالكية . والمذهب عند الحنابلة أن الانكسار إذا منع لاستعمال مطلق فلا زكاة في الحلي .^(١)

إجارة الحلي .

١١ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى جواز إجارة الحلي بأجرة من جنسه أو من غير جنسه .

لأنه غير يتنفع بها منفعة مباحة مقصودة مع خافتها فجازت إيجارها كأدراضي .

ويكره المالكية إجارة أخيه لأنه ليس من شأن الناس ، والأولى بإجارته لأنها من المعروف .^(٢) ولم تنف على رأي الحنفية في المسألة .

وقف أخفى :

١٢ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى صحة وقف

كما استدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله ﷺ فرأى في يدي فتحات من ورق ، فقال : ما هذا يا عائشة . فقلت : صنعتهم أنزيس لك يا رسول الله . قال : أنزيس زكائن ؟ قلت : لا ، أو ما شاء الله قال : هذا حبك من النار .^(٣)

والحلي مال نام وبقي النماء ، الإعداد للتنجزة حلقة .

حكم انكسار الحلي :

١٠ - فصل القائلون بعدم وجوب الزكاة في الحلي ما إذا انكسر الحلي ، فله حيثه أحوال :

الأول : أن لا يمنع الانكسار استعماله وأنه فلا أثر للانكسار ولا زكاة فيه .

وهو مذهب الشافعية والحنابلة . وفيه الخنابلة بأن لا ينوي تركه ليه .

الثاني : أن يمنع الانكسار استعماله فيحتاج إلى سبك وصوغ .

فتجب زكاته ، وأول الحول وقت الانكسار ، وهو مذهب المالكية والشافعية .

الثالث : أن يمنع الانكسار الاستعمال ولكن

(١) حديث عائشة ، وحديث عن رسول الله ﷺ : وأمره قوموا بغيره (٢١٣/٢) - تخفيل حرب ، عميد دعاس ، واحد عام (١) ٢٨٩ ، ط ١ ، أسرة المعارف الديلمية ، وصحة ، خلاصة ووافقه الذهبي .

(١) حاشية المدسوقي (١) ٤٦٠ ، المجموع (٦) ٤٦ ، المعنى (١٣) ، كتاب الفاع (٢) ٢٣٥ .
(٢) نهاية المحتاج (٥) ٢٦٨ ، مطلب لولي الهي (٣) ٥٨٨ ، الشرح المصغر (١) ٣٣ .

الحلي، لا روى نافع أن حفصة اشاعت حلي
بمشرين ألفاً حبسته على نساء آل الخطاب
فكانت لا تخرج دكانه.

وطاهر مذهب المالكية الجواز بناء على حوز
وقف المملوك مطلقاً: العتق والقوم والمشي
والخيوان.

ولا يجوز وقف الحلي عند الحنفية بناء على أن
الأصل عندهم عدم حوز الوقف في غير العقار
لأن حكم الوقف الشرعي التأييد، ولا يتأيد فيه
العقار.^(١)

وللتفصيل ينظر مصطلح «وقف».

حمى

التمريق :

١ - الحمى في اللغة: موضع فيه كلاً يحمى من
الناس أن يرمي، والشيء المحمي، وحمل الله
محارمه، وهو مصدر يرمي به اسم الثعمول، ويسمى
فيقال حيمان، وسمي حومان.

يقال: حمت مكة من الناس حمى وحيا
مثل رميها، وحمية بالكسر وحماية: أي جعله
ممنوعاً من الناس لا يقربونه، ولا يجزئون
عليه.^(٢)

واصطلاحاً: موضع من الموات يحميه الإمام
لوائشي مخصوصة.^(٣)

قال الشافعي: وأصل الحمى أنه كان الرجل
العزيم من العرب إذا استنبح بئذ اغصيا أوفى
بكلب على جبل إن كان، أو على شرا إن لم
يكن جبلاً ثم استنصاه، ووقف له من جمع



(١) الثعرب: ناع الثعرب، نسان الثعرب، المصباح، المعجم
الوسط.

(٢) وهاء ثوذا ٣٠٨٢، حيدة القاري ١١٢/٢١٣، مختلف
لوقي المهر ١٢/٣٨٨

(٣) روضة الطالبين ٣١٥/٥، مغتلب أولي شهر ٢٧٧/١.

المهرش ٨٠/٧، فتح المهرش ١٣١/٥

ما مرفقا (محلا حذمت انساني) كمفاعد الاسواق. وأقية الشوارع: وحريم الأمصار، ومدارك الأسفار (الاستراحات).

فإذ يلقى يكون في كل ما فيه نفع عام، لما الحمي فهو في المرامي.^(١)

د - الإرصاء :

هـ - الإرصاء لغة: التخصيص والإعداد والتهيئة.

وفي الاصطلاح: تخصيص الإمام غلة بعض أراضي بيت المال لبعض مصارفه.

والفرق بينه وبين الحمي، أن الإرصاء تخصيص الغلة، أما الحمي فهو تخصيص العين لمصلحة عامة.^(٢)

الحكم التكليفي :

٦ - الأصل في الحمي النفع، لأن فيه تضييقا على الناس، ومنعاهم من الانتفاع بشي، ولم فيه حق مشاع،^(٣) لا رواه القصب بن جشاعة قال: سمعت رسول الله يقول: «ألا حمي إلا لله وأمروله».^(٤)

(١) الترمذية تحقيق مصطلح الزقاق.

(٢) الترمذية تحقيق مصطلح (إرصاء).

(٣) المفتي ١٥ - ٥٨٠. عبد التباري ١٦/٢٤٢.

(٤) = ثبت ولا من إلا لله وأمروله. أخرجه البخاري

الفتح ٤/٤٤. لا يستفاد من حديث القصب بن جشاعة حذفا

منه صوتيه. فحيث بلغ صوتيه هذه من كل ناحية، ويرعى مع العامة فيها سواء، وسمع غيره من أن يشاركه في هذه.^(٥)

الالفاظ ذات الصلة :

أ - إحياء الموات :

٢ - إحياء الموات هو عمارة أرض لم يحرم عنها ملك لأحد، ولم يوجد فيها أثر عمارة.^(٦) والعلاقة بين الحمي وإحياء الموات أن كليهما تخصيص أرض لمصلحة معينة، ويكون الحمي تخصيص لأرض للمصلحة العامة، في حين يتصل بإحياء اختصاص إنك معين، هو شحي الأرض.

ب - الانقطاع :

٣ - الانقطاع لغة التملك.

واصطلاح: ما يحظ به الإمام من الأراضي رقة أو مفعة لم ينتج به فهذا قليل، والخمس ليس فيه قليل، كما أن الحمي يكون لمصلحة عامة بخلاف الانقطاع، فإنه قد يكون لمصلحة خاصة.^(٧)

ج - الإرفاق :

٤ - الإرفاق : منح نفعه، وجعل موضع

١٠ - رواه الترمذ ١٠٨٧/٣. عمدة القاري ١٦/٢٤٢.

١١ - المفتي ٥٦٣/٥. الترمذية تحقيق مصطلح الإحياء الموات.

١٢ - الترمذية تحقيق مصطلح (انقطاع).

عمر رضي الله عنه، عن زيد بن أسلم عن أبيه
 «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل
 مولى له يدعى هنيئاً على الحمى، فقال: يا هنيئ
 اضم جناحك عن المسلمين واتق دعوة
 المسلمين (وفي رواية: المظلوم)، فإن دعوة
 المظلوم منجاة، ودخل رب الصريفة»^(١)
 ورب الغنمة،^(٢) وإياي ينعم ابن عوف، ونعم
 ابن عفان، فإنها إن تلبث ما شئت بها يرعدن إنني
 نحل وزرع. وإن رب الصريفة ورب الغنمة
 إن تلبث ما شئت بها يأتني بيتي. يقول يا أمير
 المؤمنين، يا أمير المؤمنين، أفتأمرهم أن لا
 أبا لك، فأنا، ولكلا أيسر علي من الذهب
 والورق. وأيم الله، إنهم أبرون أني قد
 ظلمتهم، إننا لبلادهم، وانا نأكلوا عليهم في
 الحاهلية، وأسلموا عليها في الإسلام. والذي
 نفسي بيده، أولا المال الذي أحمل عليه في سبيل
 الله ما حبيت عليهم من بلادهم شر»^(٣)

وقال رسول الله ﷺ: «المسلمون شركاء في
 ثلاث: الماء والنار والكلاء»^(٤)
 ولكن أجمع جمهور الفقهاء للإمام أن يحكي
 خبل المجاهدين، ونعم الخزيه وإبل الصدقة
 والماشية الضعيفة، وذلك بشروط معينة،^(٥) لما
 ورد «أن رسول الله ﷺ حرم النقيع»^(٦) خبل
 المسلمين.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «حرم
 النبي ﷺ الربذة»^(٧) لإبل الصدقة،^(٨)
 وحرم عمر رضي الله عنه بعده - ﷺ -
 الشرف،^(٩) قيل: والربذة

وقد أورد البخاري في صحيحه حديث حمي
 (١) - يث: المسلمون شركاء في ثلاث: ماء والنار والكلاء.
 أنصوحه أبو داود (٢٤٠/٧٥٠) - تحقيق: عزت عبد الرحمن - من
 حديث رجل من المهاجرين، وإسناده صحيح
 (٢) - حمي صحيح على عشرين نسخة من نسخة الأصل. وهو صدر
 في الطبق. وهو أنقص بوضع هناك. وهو بيل في
 ريد، فنه شجر كثير (رواه أبو داود ٢٤٠/٧٥٠)
 (٣) - حديث أن رسول الله ﷺ حرم النقيع لحبل المصلحة.
 أخرجه البيهقي (١٩٠/١٦٤) - ط الزهر - معارف الغنيمة - من
 حديث ابن عمر، وصحبه ابن حجر في فتح (٥٠٥/٥٠٥) - ط
 شعيب
 (٤) - ثريا: ث. قرأه بفتح من محل المدينة. حمي ثلاثة أيام منها
 (رواه أبو داود ٩١/٩٠)
 (٥) - حديث ابن عمر - حمي التي في الرابذة لإبل الصدقة
 أوردته الشيباني في صحيح الرواندة (١٤٠/٦٥٨) - ط مفتاح
 زاهر - رواه الطبراني في الكبير، ورجله رجال
 الصحيح.
 (٦) - الشرف: كند نجد، وكنت مثله من قبل أمراء.

وهي حمي صريفة، وإن تول الشرف الربذة، والشرف
 إلى حنية يفصل بينها البحر. ما كان مشرف فهو
 الشرف، وما كان مغرباً فهو الشرف. (رواه أبو داود
 ١٠٩/٣٠)
 (٧) - حمي صريفة - بضم الصاد المصدة وفتح الراء - حمير
 الصريفة، وهي القطعة من الإبل حذر اللاتي
 (٨) - الغنمة - حمير النعم. والتي ساحت المطبوعة الفللة
 من الإبل ونعم، ولذا صغر الخط (رواه البخاري
 ٣٠٥/١٤٢)
 (٩) - حديث أسلم - أنه عسر من غطط أسلم مولى
 له - أمره البخاري (طبع ١٧٥/١٧٥) - ط الشيباني.

وخصه الشافعية تلضعفاء من المسلمين دون
الأغنياء.

وقال الخطاب من المالكية: والظاهر أن هذا
جار على مذهبي. ولا يجوز للإمام أن يخص
نفسه بالخص، لأن في تخصيص نفسه بالخص
تضييقا على الناس واضراراً بهم، وليس له
إدخاله مواشي ما جاء للمسلمين، إن كان غنياً
ولا يجوز أن يخص به أعيان المسلمين، أو أهل
الذمة، ويجوز أن يخص به فقراء المسلمين، لما
ورد في حديث عمر المتقدم.

جـ - أن لا يكون الخص ملكاً لأحد، مثل بطون
الأودية والجبال والسوات، وإن كان يتنفع
المسلمون بتلك المرافق، فمنعهم في حماية
الإمام أكثر.

قال محزون: الأهمية إما تكون في بلاد
الأعراب الغنماء، التي لا عمارة فيها منفسر
ولا بناء، وإما تكون الأهمية فيها في الأطراف،
حتى لا تصيب على ساكنيها، وكذلك الأودية
الغناء، التي لا مساكن بها، إلا ما فضل عن
منافع أهلها من المزارع والمري.

ولا يجوز حماية الماء العذب - وهو الذي له مادة
لا تقطع - كماء عين أو بئر.
د - أن يكون الخص قليلاً، لا يصيب على

وكذلك حمى عثمان رضي الله عنه.^(١)
وهذه الشافعية - في قول - إلى أن الخص
كان خاصاً بالرسول ﷺ، وليس لغيره أن يحمي
أخذاً بظاهر قوله ﷺ: ولا حمى إلا لله والرسوله.
والأظهر عندهم القول الأول الموافق
للجمهور.^(٢)

شروط الخص.^(٣)
٧ - أ - أن تقع الحماية من الإمام أو نائبه، ولتائب
الإمام الحماية، ولو لم يستأذن الإمام، لأن الحماية
ليست من قبيل التملك أو الإقطاع، فلا تجري
عليها أحكامها، وليس لأحد غير الإمام أو نائبه
الحق في الحماية.

ب - أن يكون الخص لمصلحة المسلمين، بأن
يكون لحيل المجاهدين ونعم الجزية، والإبل
التي يحصل عليها في سبيل الله، وإيل الزكاة،
وضوائ المساس التي يقرم الإمام بحفظها،
وماشية ضعاف المسلمين.

(١) وفاة الخوفا ٣/١٠٨٦، المع ٥/٥٨١.

(٢) شرح لمسة ٨/٢٧٢، وفاة السوتا ٤/١٠٨٦، المع ٥/٥٨٠، عمدة القاري ٧/٩٢٣، مواهب الجليل ٦/٣.

(٣) المع ٥/٥٨٦، الاحتكام السلطانية لأي يمل ٢٢٢ -
الأحكام السلطانية للماوردي ١٨٥ - مواهب الجليل ١/١٠٩ -
الأموال لأي عبد ١٢٤ - الأموال لابن رجب ٢/١٥٩ -
الدسوقي ٤/٩٦ - الفرح الصغير ٤/٩٣ - المراتب
١٠٩٦ - ١٠٩٩، عمدة القاري ١٤/٣٠٤، ١٤/٢١٤.

الثامن - بل يكون فاضلا عن منافع أهل ذلك
نوضع .

نقض الحمى :

١١ - حمى النبي ﷺ - كالمخصوص عليه - لا ينقض
ولا تغير، ولو مع عدم بقائه الخاتمة إليه، ومن
أحباه لم يملكه، وقد آل الخطاب : الأظهر جود
نقضه، إن لم يعم دليل على زيادة استمراره .

أما إذا حمى إمام بعد النبي ﷺ، ثم نقضه
الإمام نفسه، أو نقضه من يأتي بعده، وهذا
نصالح المسلمين حازله ذلك .

قال الرملي : ما حاه عليه الصلاة والسلام
لا يفتن محال ولا يعير به آل، لأنه نص،
بخلاف حمى غيره، ولو الخلفاء الراشدين
رضي الله عنهم .

قال البهوتي : وليس هذا من نقض الاجتهاد
بالاجتهاد، بل جعل بكل من لاجهدين في
محل، كالحادثة إذا حكم فيها قض بحكمه، ثم
وفعت مرة أخرى، وتغير اجتهاده، كقضاء عمر
في المشتركة^(١) .

إحياء الحمى

١٢ - إذا استقر حكم الحمى على أرض فأندم
عائها من أحيائها محلا بحق الحمى، روي
أحمد

أخذ العوض ممن يتنفع بالحمى :

٨ - لا يجوز لأحد من الولاة أن يأخذ من
أصحاب المواشي عوضا عن مراعي موات أو
حمى^(١)، نقض رسول الله ﷺ، والمسلمون شركاء
في ثلاث الماء والبار والكلام^(٢) .

نصب أمين على الحمى :

٩ - يندب الإمام نصب أمين يدرج دواب
الضعفاء ويمنع دواب الأغوياء^(٣) .

عقوبة التمدي على حمى الإمام :

١٠ - إذا خص الإمام الحمى بالضعفاء، ودخله
أحد من أهل القوة منحه، ولا عزم عليه ولا تعزير
إن لم يبلغه غير الإمام، فإن كان قد بلغه للنبي،
وتعمد بعد ذلك ورعى في الحمى، والإمام أن
يعززه بالزجر أو التهديد، فإن تكررت المخالفة
فيعززه بالضرب^(٤) .

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ١٨٧، الأحكام السلطانية
لأبي بكر ١٩٤، ومطالب أولي العس ٢٠١/٤ - باب
استباح ٣٣٨/٥

(٢) حديث، المسلمون شركاء في ثلاث - سيق ترجمته
٦/٥

(٣) باب المحتج ٣٣٨/٥، الماوردي ١٨٥، الخطاب ٨/٦
٤١؛ الخطاب ٨/٦، أسس الخطاب ١١٩/٢

(٤) الماوردي ١٨٦، أبو بكر ٢٠٢، باب المحتج ٣٣٨/٥،
المسرقاوي ١٨٩/٢، مطالب أولي العس ٢٠١/٤ - كتاب
الغناح ٢٠٢/٤، الخطاب ١٠٠٦، الموسوعة ٢١٧/٢

حالة

التعريف :

١ - الحالة بفتح الحاء هي الذبة والغرامة التي يتحملها الإنسان عن غيره، ويقال: حال أبصا

وجمعها حالات وحل.^(١)

وفي الاصطلاح: ما يتحمله الإنسان، ويلتزمه في نفعه بالإستدانة ليدفعه في إصلاح ذات البين، مثل أن تقع حرب بين فرقتين تسفك فيها الدماء، وتلف فيها نفس أو مال، فيسمى نسيان في الإصلاح بينهم، ويتحمل الدماء التي بينهم والأموال.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

الكفالة :

٢ - الكفالة في اللغة: بمعنى الضم، ومنه قوله

(١) نساء: قمر بن أبي لهب، والصحاح في اللغة والعلوم، ومن اللغة، والصحاح المترجمة (ح).

(٢) شرح السنوسي لصحيح مسلم ١/٧ ١٣٢ ط المطبعة الأزهرية، والمعي لابن خناسة ١/٦ ٤٣٣ ط مطبعة الرياض الحديثة، وسبل السلام ١/٢ ٢٩٨ ط دار الكتاب العربي، وسبل الأوطار ١/٤ ١٦٨ ط القاهرة، ولسان العرب للحيط مدة وحل.

فإن كانت عمه وحمه رسول الله ﷺ كان الحمي ثابتاً، والإحياء باطلاً، والمعرض لإحيائه مردود مزجور، لأنها إذا كان سبب الحمي باقياً، وإن كانت عمه وحمه الأئمة بعده، ففي إفراد إحيائه قولان عند الشافعية، وجهان عند الحنابلة.

أحدهما: يملكها باعتبار أن ملكيتها بالإحياء قد ورد فيها نص، وهو قوله ﷺ: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له»^(١) والنص مقدم على اجتihad الإمام عندما حرمها.

والثاني: لا يملكها، ولا يقر عليها، ويجري عليه حكم الحمي، كائني عمه الرسول ﷺ، لأنه حكم نقل بحق.

والأول هو المتمد عند الحنابلة.^(٢)



(١) حديث: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له» أخرجه الترمذي (٢٥٤/١ ط المجلس) من حديث جابر بن عبد الله، وقال

حسن صحيح
(٢) المراجع السابق

الضمان :

٣ - الضمان في اللغة : من ضمن المال وبه ضمان أي التزمه .

وفي الاصطلاح : هو ضم ذمة الصامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق .

والفرق بين الضمان والحالة ، هو أن الحالة ضمان السدية وغيرها لإصلاح ذات البين ، والضمان يكون في ذلك وفي غيره ، فالضمان أعم من الحالة .^(١)

مشروعية الحالة :

٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الحالة أمر مشروع ، وهي من مكارم الأخلاق .

وكانت العرب تعرف الحالة ، فإذا وقعت بينهم قسمة اقتضت غرامة في دية أو غيرها ، قام أحدهم فتدفع بالتزام ذلك حتى ترتفع تلك الفتنة الماثرة . وكانوا إذا علموا أن أحدهم تعمل حالة يادوا إلى معونته ، وأعطوه ما تراه به دمنه . وإذا سأل لذلك لم يعد نقعا في قدره ، بل فخرا .

وسمي فتادف من أبي لؤي رضي الله عنه صاحب الحالة ، لأنه تحمل محاملات كثيرة ،

نعالي : «وكفلها زكريا»^(٢) أي ضمها إليه وأنزله كفالتها . وقوله ﴿﴾ : «أن وكاه اليتيم في الحنة هكذا وأشار بأصبعه السبابة والوسطى»^(٣)

أي الذي يضمه إليه في الترية . ويسمى النصيب كفلا ، لأن صاحبه يضمه إليه .

وأما في الاصطلاح فالكفالة عند الحنفية : ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في المطالبة مطلقا أي : سواء كان بنفس أو بتدين أو عين كالتقصير ونحوه . فالكفيل والمضمين ، والمقبيل ، والحميل ، والغريم بمعنى واحد .

ويرى المالكية ، والشافعية في المشهور والحنبلة أن الكفالة هي أن يلتزم المرشيد بإحضار بدن من يلزم حضوره في مجلس الحكم . فالحنفية يطلقون الكفالة على كفالة المال والوجه ، والمالكية والشافعية يقسمون الضمان إلى ضمان مال وضمان الوجه . ويطلق الشافعية الكفالة على ضمان الأعيان البدنية .

وأما عند الحنبلة : فالضمان يكون التزام حق في ذمة شخص آخر ، والكفالة التزام بحضور بدنه إلى مجلس الحكم .^(٤)

(١) سورة آل عمران / ٣٧

(٢) حديث : «أنه كفل اليتيم في أمة» أخرجه البخاري

(الفتح ٤٦/١٠) ط السلفية من حديث سهل بن سعد

(٣) أبو عبد الله ٢٤٩/٤ ط دار إحياء التراث العربى ،

والأخبار لتحليل المختار ١٦٦/٢ ط دار المعرفة ،

وتقويم الفقهاء / ٣٨٠ ، وروضة الطالبين ٢٤٠/٢

وسابحة ها ، ١/ ٢٥٣ ، ومبسوط ومبسرة ٣٢٧/٢ -

- والحنفي ١/ ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ونيل الأوطار ٣٧٧ ط القاهرة ، ولسان العرب ، والفتح المبررة ، وحل ، كفل ، صمن ، والمعروف في اللغة ٢٠٦/٢ ط دار الأماق الجديدة

(١) القواعد ضليعة .

فقال فيها وأداها. ^(١)
والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ فآتوا الله وأصلحوا ذات بينكم ﴾. ^(٢)
وما روي عن قبيصة بن عمار الهلالي ،
قال : تحملت همالة ، فأتيت رسول الله ﷺ أسأله
فيها . فقال : « أتم حتى تأتيا الصدقة » . فأنمر
لك بها . قال : ثم قال « يا قبيصة : إن المسألة
لا تحل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل همالة فعلت
له المسألة حتى يصيبها قواما من عيش (أو قال
سدادا من عيش) ورجل أصابته خافة حتى يقوم
ثلاثة من ذوي الحجة من قومه : فقد أصابت
فلانا خافة . فعلت له المسألة ، حتى يصيب
قواما من عيش (أو قال سدادا من عيش) فما
سواهن من المسألة ، يا قبيصة . سحنا يأكلها
صاحبها سحناه. ^(٣)
أحكام الحملالة :

١ - دفع الزكاة للحميل :
٥ - ذهب الفقهاء إلى جواز دفع الزكاة للحميل
إذا استدان لإصلاح ذات البين سبب إلتلاف
نفس ، أو مال ، أو نهب بشرط أن يكون فقيرا ،
قال الحنابلة : ولو كان الإصلاح بين أهل
الذمة . واختلفوا فيها إذا كان غنيا .

وهذه المسألة والشافعية والحنابلة إلى أنه
.....
^(١) الإسنانية في تفسير الصحابة ٢/ ٢٢٤ . وأسد النعمة ٤/ ٨٧ .
^(٢) سورة الأنفال / ١ .
^(٣) حديث . « يا قبيصة : إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة
ورجل . . . » أخرجه مسلم (٢/ ٧٢٢) ط الحلبي .

ولأن الحمليل قد يلتزم بعش ذلك المال
الكثير ، وقد أتى معروفا عظيما ، وإنه صلاحا
علما ، فكان من المعروف حمله عنه من الزكاة
وتسوية ماله عليه ، لئلا يجحف به المصلحين ،
أويرهن عزائمهم عن تسكين الفتن ، وكف
التفاسد ، فيدفع إليه ما يؤدي حمالة وإن كان
غنيا .

وأما إن استدان الحملالة وأداها جازله الأخذ
من الزكاة ، لأن الغرم باق ، والمطالبة قائمة ، فلم
ينخرج عن كونه مديونا بسبب الحملالة .

(١) حديث . « لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة : لفقار
في . . . » أخرجه أبو داود (٢/ ٢٨٦) - ٢٨٧ - لحنين عزت
عبد دعيس ، وأحكام (١/ ٤٠٧ - ٤٠٨) ط الأسرة للطايف
الحنبلية) وصححه ووافقه الفقهي

ب - إياحة السؤال لأجل الحالة :

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من عمل بسبب إنلاف نفس أو مال ، ذبة أو مالا لتسكين فنة وقعت بين طائفتين يجوز له أن يسأل حتى يؤدي .^(١)

واستدلوا على ذلك بحديث فيضة من المخارق السابق .

ومحدث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ وآله وصحبه وسلم قال : وإن المسألة لا تحل إلا ثلاثاً : للذي فقر مدقع ،^(٢) أو للذي عزم^(٣) مفضل ،^(٤) أو للذي دم موجه .^(٥)



(١) لفظي ١/ ٢٣٢ ، ١٣٤ ، وكشاف الفناح ٢/ ٢٨١ ، ٢٨٢ .

وسبل للملام ٢/ ٢٩٤ ، ٢٩٦ . وسبل للأموار ١/ ١٦٨ .

(٢) المقصود أنه من هو القليل من المال ، وهو القليل من المال ، وهو القليل من المال ، وهو القليل من المال .

الأرض التي لا نبات بها ، وقيل : سوء فستحل الفقر

(٣) الغرم : ما ما يلزم تداء ، تكلفا لا في مقابلة عرض

(٤) المفضل : القليل من المال ، وهو القليل من المال ، وهو القليل من المال .

(٥) هو الدم السرجع : هو الذي يحصل منه من غيره . أو

جميعه ، أو نسيبه للقليل ، يدفعه إلى أولياءه المتفقين . ونور

يحصل قتل غيره . أو حبه الذي يتوقع له . مريض كل

هناك : السرجع والمزهب ٢/ ١٢٣ ، ١٢٤ ، ونسج

القرطبي ٨/ ١٦٨ .

وحديث : إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة : للذي فقر

مدقع . أو : أخرجه أحمد في مسنده ٣/ ٦٢٦ ، ٦٢٧ .

ط البسيطة : وأحمد ابن القطان بجهاالة روافقه ، كذا في

متلهم من لاس حجر ٣/ ١٥ . ط شركة طباعة لغنية

وإن أدى الحاجة من ماله لم يكن له أن يأخذ ، لأنه قد سقط الغرم ، فخرج عن كونه مديناً .

ولا تعتبر الغرامة لمصلحة نفسه حالة ، ولا تأخذ حكمها ، لأن الغرام لمصلحة نفسه يأخذ حاجة نفسه ، فاعتبرت حاجته كالفقر والمساكين ، وأما الغرام في الحاجة فيأخذ لإيجاد الغنة فجاز له الأخذ مع النبي كالعازي والعامل .^(١)

ويرى المختبة أنه لا تدفع الزكاة إلا للحميل فقير ، لأن من غلب عليه الزكاة لا تحل له كسائر أصناف مصارف الزكاة .

ولأن النبي ﷺ قال لعاص رضي الله عنه : وأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم .^(٢)

(١) أنشأ ولا قليل على هاشم مؤلف الحليل ٢/ ٣٤٧ .
٣٥٠ ط دار الفكر . وحاشية الشرحان ٢/ ١٧٩ ط دار الفكر . وحاشية النعماني ١/ ٤٩٩ ط دار الفكر . والفرائد الفقهية ص ٩٩ ، ونسب الفريسي ٨/ ١٨٤ ، وروضة الطالبيين ١/ ٣١٨ ط المكتب الإسلامي . وكشاف الفناح ٢/ ٢٨٢ ، ٢٨٣ ط عالم الكتب ، والأحكام السلطانية لأبي بكر ١/ ١٣٣ ط دار الكتب الوطنية ، ونيل الأوقار ٢/ ١٦٨ ، ١٦٩ ، وسبل السلام ١/ ١٩٥ ، ٢٩٦ ط دار الكتاب العربي .

(٢) حديث : وأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم . أخرجه البخاري (الفتح ٣/ ٢٦٦) ط السلفية من حديث عمده بن عباس .

بب كونه منعيا، وهو اعم من أن يكون فعل
اللسان أو الأركان أو الخبان.

٣ - الحمد القوي: وهو حمد اللسان وثناؤه على
الحق بيا أنني به على نفسه على لسان أنبيائه.

٤ - احمد الفعلي وهو الإتيان بالأعوان اليدوية
ابتغاء وجه الله تعالى.

حمد

التعريف:

١ - الحمد لغة: نقبض الدم، ومنه المحمودة
خلاف المذمومة.^(١)

وهو الشكر والرضا والجزاء وفضاء الحق، أو:
الثناء الكامل، أو: الثناء بالكلام أو باللسان
على جميل الخبيري على جهة التعظيم، كان
نعمة كالعطايا أولا، كالعبدات، أو هو: الثناء
على المحمود بجميل صفاته وأفعاله.^(٢)

قال الجرجاني: الحمد هو الثناء على لجميل
من جهة التعظيم من نعمة وغيرها، وقسمه - كما
فعل أبو النقاء وغيره - خمسة أقسام.

١ - الحمد اللفظي: وهو الموصف بالجميل على
جهة التعظيم والتبجيل باللسان وحده.

٢ - الحمد العرفي: وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم

٥ - الحمد الحاسي: وهو الذي يكون بحسب
الروح والقلب، كالانصاف بالكتابات العلمية
والعملية والتخلق بالأخلاق الإلهية.^(٣)

٦ - والحمد على الإطلاق يكون لله تعالى فهو
سبحانه يستحق الحمد بأجمعه، إذ له الأسماء
الحسنى والنسقات العلاء، ولا يجوز لحمد على
الإطلاق إلا لله تعالى، لأن كل إحسان هو منه
في الفعل أو النسب.^(٤)

وحمد الله تعالى عبارة عن تعريفه وتوصيفه
بتعظيم حلاله وصفاته جماله وسماته كماله
الجامع لهاء سواء كان بالحال أو بالفعل، وهو
معنى يعم الثناء بشئ يانه فهي جليلة، والشكر
عنى نعمائه فهي جريئة، والرضا بأنضيه فهي
حميدة، والمديح بأفعاله فهي جميلة.^(٥)

والنحميد: حمد الله تعالى مرة بعد مرة، أو
كما قال الأزهري: كثرة حمد الله سبحانه

(١) لسان العرب مادة حمد، تهذيب الأسماء واللغات
٧٠/٣، تفسير القرطبي ١٢٣/١

(٢) القفوس المعبط ٢٢٩/١، والكليات ١٩٤/١، وتفسير
القرطبي ١٢٣/١، وابن عابدين ٥/١، والشرح الكبير
والدمسوقي عليه ١٠/١، والقرر البهية ٤/١، وسماحة
المحتاج ٢١/١، وكشاف القناع ١١/١

(٣) التبريفات من ١٢٥، رد المحتار ٥/١، للكليات ١٩٨/٢

١٩٩، نهاية المحتاج ٢٢/١

٢١، تفسير القرطبي ٣٣/١، الطوق في غلعة ص ٤١

١٣، للكليات ١٩٩/٢

الألفاظ ذات الصلة :

الثناء :

١ - هو ما يوصف به الإنسان من مدح أو ذم ،
وتخص بعضهم به المدح ، وقال الفيروز آبادي :
هو وصف بمدح أو ذم ، أو خاص بالمدح ، وقال
أبو البقاء : هو التكلام بحسين ، وقيل : هو الذكر
بأخير ، وقيل : يستعمل في الخير والشر على
سبيل الحقيقة ، وهو في عرف الجمهور حقيقة في
الخير وعما في الشر . . . وقيل : هو الإتيان بما
يشعره المتعظم مطلقا ، سواء كان بالنسبة أو
بأختار أو بالأركان ، وسواء أكان في مقابلة شيء
أم لا فيشمل الحمد والشكر والمدح وهو المشهور
بين الجمهور .^(١)

الشكر :

٥ - هو في اللغة : عرفان الإحسان ونشرو ، أو
هو : الاعتراف بالنعمة على جهة الدعاء
لنعمته ، أو هو : الثناء على المحسن بما قدم من
المعروف ، أو هو : الاعتراف بالنعمة وفعل
ما يجب لها ، يقال : شكرت لله أي اعترفت
بـ نعمته وفعلت ما يجب من الطاعة ونشرو
النعمة ، أو هو : مقابلة النعمة بالقول والفع

بالمحامد الحسنة ، والحمد أبلغ من الحمد .^(٢)

٣ - والقيام المحمود الذي ورد في حديث :
« اللهم أت عمدا الوسيلة والعصيلة وأتعه مفعلا
محمودا »^(٣) هو المقام الذي يحمد فيه جميع الخلق
لشفاعته لتعجيل الحساب والإراحة من طول
الوقوف .

ولاء الحمد الذي ورد في حديث : « إنني لأولى
الناس تنشق الأرض عن حججتي يوم القيمة
ولا فخر ، وأعطى لواء الحمد ولا فخر »^(٤) مراد
به تفارده ﷺ بالحمد على رؤوس الخلق يوم
القيامة وشهرته به ، والعرب تضع اللواء في
موضع الشرف ، وقال النبطي . . . ويحتمل أن يكون
لحمده يوم ذقامة لواء حقيقة يسمى لواء
الحمد .^(٥)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن معنى
الغوري أو العربي .^(٦)

(١) القاموس المحيط ٦٩٩/١ ، لسان العرب ٧١٣/١
(٢) حديث : « اللهم أت عمدا الوسيلة والعصيلة وأتعه مفعلا
محمودا » أخرجه البخاري (الفتح ٩٤/٢ - ط اسنيد) من
حديث حابر بن عبد الله
(٣) حديث : « إنني لأولى الناس تنشق الأرض عن حججتي يوم
القيمة ولا فخر ، وأعطى لواء الحمد ولا فخر » أخرجه
أحمد (١٤١/٢ - ط طبعية) من حديث ثمس بن مالك ،
ورأيه صحيح
(٤) لسان العرب ٧١٣/١ ، لمحة الأصودي ٥٨٥/١ ، ونصير
القرطبي ١١٦/١
(٥) رد المحتار ٥/١ ، التلخيص الكبير ١/١ ، التلخيص الجليل
٥/١ ، كشف القناع ١١/١

(١) لسان العرب ٣٨١/١ ، والقاموس المحيط ٣١١/١ ،
والأقليات ٢/٢٦١

والنية، فيشي على انعم بلسنه، ويبيد نفسه في طاعته، ويعتقد أنه مؤهلها^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك^(٢)

واختلف في اتصاله بين الشكر والحمد، فقيل: ليس بمعنى واحد. وقيل: إن الشكر أعم من الحمد، لأن الحمد باللسان وبالجوارح وبالفعل، والحمد بما يكون باللسان خاصة، وقيل: الحمد أعم. قال الغرضي الصحيح أن الحمد ثناء على المندوح بصفاته من غير سبق إحسان، والشكر ثناء على المذكور بما أؤلى من الإحسان، وعلى هذا الحد قال علماءنا: الحمد أعم من الشكر^(٣)

المندوح:

هو في النية: الثناء الحسن، أو الثناء على المندوح بما فيه من الصفات الجميلة خلقية كانت أو اعتبارية^(٤)

وفي الاصطلاح: هو الثناء بالإنسان على

(١) مقامير المحيط ٢٤/٢، لسان العرب ٣٥٢/١، ٣٥٥.
 (٢) روضة في الله ٣٩، معراج المير ٣٩٩،
 الترمذيات ١٦٥، ١٦٦

(٣) تفسير القرطبي ١٣/١، تهذيب الأسماء واللغات ٣/٣٠

(٤) تفسير القرطبي ١٣/١، ١٣٥، لسان العرب ١٣/١، ١٣٣

المعتمدات في ترتيب القرآن ٢٦٥

(٥) معراج المندوح ١٠١، معراج المير ٢٦٦/٢

الحمد الاختياري فعبدا^(١)

قال الرغب: والحمد أخص من المدح وأعم من الشكر، فإن المدح يقال فيها يكون من الإنسان باختياره، وما يقال منه وفيه بالتسخير فقد يمدح الإنسان بطول فامة وصباحة وجهه كما يمدح بهذا ملأه وسخائه وعلمه. والحمد يكون في الثاني دون الأول، والشكر لا يقال إلا في مقابلة نعمة، فكل شكر حمد، وليس كل حمد شكر، ويمكن حمد مدح وليس كل مدح حمد^(٢)

الحكم التكنيفي:

٧- الحمد يكون لله عز وجل، وهو كله وبإطلاق له سبحانه، لأنه تعالى المستحق للحمد ذاتا ووصفا ولا شيء منه لغيره في الحقيقة.

وقد يعمد الإنسان نفسه فشي عليه، وزكيا، وقد يحمده غيره فيشي عليه بمدحه.

حمد الإنسان نفسه:

٨- هو الله تعالى أن يحمده الإنسان نفسه في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ هِيَ أَعْمَىٰ مِنِّي﴾^(١) وقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّىٰ أَعْمَىٰ﴾^(٢) ويكون أنفسهم بل الله يزكي من يشاء

.....

(١) الترمذ ١٦٥

(٢) المعتمدات لمراجع ١٣٠

(٣) سورة النجم ٣٧

حمد الله تعالى :

٩ - حمد الله تعالى مطلوب شرعا، ورد بذلك الكتاب والسنة، ومنه قول الله تعالى :
لنبي ﷺ : ﴿قل الحمد لله...﴾^(١)
وقوله ﷺ : «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه
بالحمد فهو أقطع»^(٢)

وقد حمد الله تعالى نفسه وافتتح كتابه بحمده
فقال عز وجل : ﴿الحمد لله رب العالمين﴾^(٣)
وحكم حمد الله تعالى يتعدد بتعدد مواضعه
على النحو التالي :

أولا : الإبتداء بالحمد :

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الإبتداء
بحمد الله تعالى في الأمور المهمة مندوب^(٤)
اقتداء بكتاب الله تعالى، وعملا بحديث
أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ
قال : «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله
تعالى فهو أقطع» فيستحب الإبتداء بالحمد لكل

ولا يفلحون فنيلا^(٥) وقال النبي ﷺ :
«لا تركوا أنفسكم، الله أعلم بأهل البر
منكم»^(٦) لكن إن احتاج الإنسان إلى بيان
فضله والتعريف بما عنده من القدرات فلا بأس
بذلك^(٧) كما قال يوسف عليه السلام :
﴿اجعلني على خزان الأرض إني خفيظ
عليهم﴾^(٨)
وانظر مصطلح (مدح - تزكية).

حمد الإنسان غيره :

حمد الإنسان غيره وتناؤه عليه ومدحه إياه
منهي عنه شرعا من حيث الجملة، وبخاصة إذا
كان يبا ليس فيه، ففي البخاري من حديث أبي
يكرة أن رجلا ذكر عند النبي ﷺ فأنشأ عليه
رجل خيرا، فقال النبي ﷺ : «ويحك قطعت
عن صاحبك» بقوله مرارا - «إن كان أحدكم
مادحا أخاه لا عمالة فليقل : أحسب فلانا كذا
وكذا إن كان يرى أنه كذلك، ولا أزكي
على الله أحدا»^(٩)

وللتفصيل ينظر مصطلح (مدح).

(١) سورة النمل / ٥٩

(٢) حديث : «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أقطع».

أخرج ابن ماجة (١/ ٦١٠ ط الخليل) والدارقطني

(١٦/ ٢٢٩ ط دار الفوائد) عن حديث أبي هريرة وصواب

الدارقطني بإسالة

وقوله «ذي بال» أي حال يتم به. وقوله أقطع.

ناقص قليل المنة.

(٣) سورة النمل / ١

(٤) رد المحتار ٧/١ حاشية للدسوقي على الشرح الكبير ٦/١

وحاشية الطحطاوي على مراقي العلاح ص ١

(٥) سورة النساء / ٢٩

(٦) حديث : «لا تركوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم»

أخرج ابن ماجة مسلم (٣/ ٦٦٨ ط الخليل) من حديث زينب

بنت أبي سلمة

(٧) تفسير القرطبي ٥/ ٢٢٩ - ١٦٠ / ١٧

(٨) سورة يوسف / ٥٥

(٩) حديث : «ويحك قطعت عن صاحبك» أخرج ابن ماجة مسلم

(٦/ ٢٢٩ - ط الخليل). وانظر القرطبي ٥/ ٢٢٧

وكل هذا ثابت في الصحيح عن رسول الله ﷺ .

وقال البيهقي : أصح ما روي فيه عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : أنه كبر ثم قال : سبحانك اللهم وبحميدك ، مبارك اسمك ، وتعالى جفلك ، ولا إله غيرك . وروي مرفوعاً بأسانيد ضعيفة .^(١)

ونفصل المأثور في دعاء الاستفتاح ، وحكمه ، وموضع من الصلوات يظن في الاستفتاح^(٢) ، وتحميده^(٣)

ثالثاً : قراءة سورة الحمد في الصلاة :

١٢ - سورة الحمد - كما تقدم - هي سورة افتتاحية ، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن قراءتها في الصلاة فرض ، وقال أبو حنيفة : لا ينعين قراءة افتتاحية بل يستحب ، وفي رواية عنه نهي ولو قرأ غيرها من القرآن أحرقه .^(٤)

• حديث جيد في عمر أنه قرأ : بينه نحن نفسي مع رسول الله ﷺ إذ قال رجل من القوم : نذكره . فقال رسول الله ﷺ : من نائل كلمة كذا وكذا ، فإن رجس من القوم . أنا يا رسول الله ﷺ قال : عجبت لما نعت ها أبواب السماء

(١) الأذكار ص ٤٢ - ٤٣

(٢) الموسوعة الفقهية ٤٦/٤ وما بعدها

(٣) الموسوعة الفقهية ٢٦٧/١

(٤) رد المحتار ٢٣٠/١ - ٢٣١ - ٢٣٢ ، خواصر الأكتيل

٤٧/١ ، المجموع ٤٢٧/٢ ، كتاب الفتح ٣٣٦/١

مصنف ، ودارس ، ومدرس ، وخطيب ، وخطاط ، وبين يدي سائر الأمور المهمة ، قال الشافعي : أحب أن يقدم المزمع بين يدي خطبته وكل أمر يطلبه حمد الله تعالى ولثاء عليه سبحانه وتعالى والصلاة على رسوله ﷺ . قال ابن عسدين : الحمد لله . . . تجب في الصلاة ، ونس في الخُصْب ، وقبل الدعاء ، وبعد الأكل ، ونياح بلا سبب ، وتكره في الأماكن المستفجرة ، ومحرم حد أكل الحرام .

وفي فتح الباري أن السلة للكتب والوثائق والرسائل ، كما في كتب النبي ﷺ إلى الملوك وما كتبه في صلح الحديبية ، وأن الحمد للخطب .^(١)

ثانياً : الحمد في دعاء الاستفتاح :

١١ - ورد الحمد في دعاء الاستفتاح الذي جاءت فيه - كما قال النووي - أحاديث كثيرة يقتضي مجموعها أن يقول المصلح في استفتاح الصلاة : الله أكبر كبير ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله مكرراً وأصيلاً . . . إلخ^(٢)

(١) رد المحتار ٧٤/١ ، حاشية الشامي ٦/١ ، المجموع

٧٤/١ ، نهاية المحتاج ١١/١ ، كتاب الفتح ١٢/١

الأذكار ١٠٣ ، تفسير القرطبي ٢٢٠/١ ، فتح الباري

٨/١

(٢) حديث : الله أكبر كبير ، والحمد لله كثيراً ، وسبحان الله

مكرراً وأصيلاً أخرجه مسلم (١/١٠٦) ، في إسناده من

وفي السجدة تفصيل ينظر في الصلاة، التسييح في الركوع والسجود ينظر مصطلح : تسييح .

رابعاً : الحمد في الركوع والسجود :
١٣ - ذهب المالكية والشافعية إلى أن الأولى أن يقول المصلي في التسييح المندوب في الركوع : سبحان ربي العظيم وبحمده . وفي السجود : سبحان ربي الأعلى وبحمده .

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : «سبحانك اللهم ربنا وبحمداك اللهم اغفر لي»^(١)

والأفضل عند الحنابلة الاقتصار على «سبحان ربي العظيم» في الركوع وعلى «سبحان ربي الأعلى» في السجود من غير زيادة وبحمده .

ولم يتعرض الحنفية لمرادة لفظ (رحمته) في أي من الركوع أو السجود^(٢) وفي تفصيل هذه ذهب الفقه في حكم

(١) حديث عن عائشة قالت : كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم وبحمدك ، اللهم اغفر لي . أخرجه البيهقي (الفتح ٢٩٩/٢ ط السلسلة) وصححه (٣٥٠/١) ط الحلبي .

(٢) المجموع ٢٩١/١ جواهر الإكليل ٥١١/١ بداية المحتاج ١٢٩/١ كشف القناع ٣٩٧/١ التمهيدات الربقة ٢٦٥/٢ تفسير الرطبي ٣٤١/١

(١) حديث : «إن حمل الإمام يزينهم» أخرجه البخاري (الفتح ١٢٣/٢ ط السلسلة) وصححه (٣٠٩/١) ط الحلبي ، والنسب ضد

وذهب الشافعية إلى أن المصلي إذا استوى قائما من ركوعه استحب له أن يقول: ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الحد منك الجحد، قال الشافعي والأصحاب: يستوي في استحباب هذه الأذكار كلها الإمام والمأموم والمنفرد، يجمع كل واحد منهم بين قوله بسمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد إلى آخره والجمع بين التسميع والتحميد للإمام والمنفرد هو قول أبي يوسف ومحمد، واحتج أبو يوسف ومحمد بما ورد أن رسول الله ﷺ كان إذا رفع رأسه من التركوع قال: «سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد»^(١) وغالب أحواله ﷺ أنه كان هو الإمام، ولأن الإمام منفرد في حق نفسه، والمنفرد يجمع بين هذين الذكرين فكذا الإمام، ولأن التسميع تحريض على الحمد فلا ينبغي أن يأمر غيره بالبرئ من نفسه كيلا يدخل تحت قوله تعالى: «فأتأمرون الناس بالبر وتتلون أنفسكم»^(٢).

قالها الإمام بعد ذلك لوقع قوله بعد قول المغنسي، فينقلب الجوع تابعاً والتابع متبوعاً، ومراعاة التبعة في جميع أجزاء الصلاة واجبة بقدر الإسكان.

وإن كان المصلي مقتدياً بآتي بالحمد لا غير وإن كان منفرداً يجمع بينهما على المعتمد من أقوال ثلاثة مصححة، أحدها هذا، والثاني أنه كالؤمن، والثالث أنه كالإمام.

١٥ - واختلف في المختار من ألفاظ الحمد عند الخنقية. قال الخصمي: أفضله: اللهم ربنا ولك الحمد، ثم حذف الواو، ثم حذف اللهم فقط، وأضاف ابن عاتق: وبقي رابعة هي: حذف التهم والسواو، ثم قال: الأربعة في الأفضلية على هذا الترتيب كما أفاده بالعطف بضم.^(٣) قال الكاساني: والأشهر ربنا لك الحمد.

١٦ - وأما المغنسي فيندب له أن يقول: ربنا ولك الحمد بعد قول الإمام. سمع الله لمن حمده. والقيد (المرتد) يجمع بينهما فهو مخاطب به ومنذوب والترتيب بينهما مستحب على الظاهر، فبسن له أن يقول: سمع الله لمن حمده، وربنا لك الحمد بعد ذلك - ربنا ولك الحمد.^(٤)

(١) حديث: «كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال: سمع الله لمن حمده، ربنا لك الحمد» روى حديث أبي هريرة وسهلي بن محرز
(٢) سورة البقرة، ١٤٤

(١) دائع طبع ٢٠٩/١٦ - ٢١٠ - ٢١١، رد المحتار ٣٣٤/١
(٢) حاشية الاسواقى ٣٤٨/١، شرح الطوافى ٢١١/١، الأذكار ٥٢/١

، الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، لما روى
أبو هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ كان
يقول: «سمع الله لمن حمده» حين يرفع صلبه
من الركوع ثم يقول وهو قائم: «ربنا ولك
الحمد»^(١) متفق عليه، ولما روى عن رضي الله
تعالى عنه قال: كان النبي ﷺ إذا رفع رأسه من
الركوع قال: «اللهم ربنا لك الحمد، ملء
السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء
ما شئت من شيء بعد»^(٢).

وقيل عن أحمد: أن المصلي إن شاء زاد على
ذلك قوله: «أهلكتك يا الله والحمد، أحق ما قال
العبد، وكلنا لك عبد، اللهم لا مانع لما
أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجود
ملك أبغده»^(٣) رواه مسلم من حديث أبي سعيد
الخدري رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ كان
يقوله، أو يقول المصلي غير ذلك مما ورد.

والصحيح - عند الخاتمة - أن المفراد يقول

(١) حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يقول: «سمع الله لمن حمده» حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول: «ربنا ولك الحمد» (الفتح ٢٧٢/٢ - ط السنية) وسلم ٢٩١/١١ - ط
المطبع.

(٢) حديث علي بن الحنفية أن النبي ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع
قال: «سمع الله لمن حمده» أخرجه مسلم ٥٣٥/١١ - ط
المطبع.

(٣) حديث أبي سعيد الخدري أخرجه مسلم ٣٤٧/١١ - ط
المطبع.

قال ابن عابدين: لكن المتن على قول
الإمام

وقال النووي: وهذا الاختلاف فيه عندنا.
لكن قول الأصحاب: إنما يأتي الإمام بهذا كله
إذا رضي المأمومون بالتطويل وكانوا محصورين -
فإن لم يكن كذلك اقتصر على قوله: «سمع الله
من حمده ربنا لك الحمد»

قال الشافعي والأصحاب: ولو قال: «وليك
الحمد ربنا» أحسن، لأنه أنشأ بالتلفظ والمعنى،
ولكن الأفضل قوله: «ربنا لك الحمد على
الترتيب الذي وردت به السنة».

وقال صاحب الحاوي وغيره: يستحب
للإمام أن يجهر بقوله «سمع الله لمن حمده» لسمع
المأمومين ويعلموا نضاله كي يجهر بالتكبير،
ويسر بقوله «ربنا لك الحمد» لأنه يفعله في
الاعتدال فيسر به كالنبيح في الركوع
والجود، وأما المأموم فيسر به كما يسر
بالتكبير، فإن أراد تبليغ غيره انتقل للإمام كما
يلح التكبير جهر بقوله «سمع الله لمن حمده» لأنه
المنسروع في حال الارتفاع. ولا يجهر بقوله «ربنا
لك الحمد» لأنه إنما يشرع في حال
الاعتدال^(١).

وقال الخاتمة: إذا ستم المصلي قائما من
ركوعه قال: «ربنا ولك الحمد ملء السموات

قول «ربنا لك الحمد» بلا وأولورود الحسب بذلك، وبالأول أفضل للاتفاق عليه من حديث ابن عمر وأنس وأبي هريرة رضي الله عنهم، ولكونه أكثر حروفاً، ويتضمن الحمد مقدراً ومظهراً، فإن التقدير ربنا حمدناك ولك الحمد، لأن الواو للعطف، ولما لم يكن في الفاعل ما يعطف عليه دل على أن في الكلام مقدراً. وإن شاء المصلي قال: «اللهم ربنا لك الحمد» بلا واو، وهو أفضل منه مع الواو وإن شاء قاله بواو. وذلك بحسب الروايات صحة وكثرة وضدهما.

وإذا رفع المصلي رأسه من الركوع فعطس فقال: ربنا ولك الحمد، ينوي بذلك لما عطس ولترفع، فروي عن أحمد أنه لا يجزئه، لأنه لم يخلصه للرفع من الركوع. وقال ابن قدامة: والصحيح أن هذا يجزئه، لأنه ذكر لا تعتبره التوبة وقد أتى به فاجزأه، كما لو قاله ذاهلاً وقليه غير حاضر، وقول أحمد بمحمل على الاستحباب لا على نفي الإجزاء حفيضة.

ويسن جهر الإمام بالتسليم ليحمد المأموم عقبه، ولا يسن جهر الإمام بالتحميد، لأنه لا يعقبه من المأموم شيء فلا فائدة في الجهر به. (١)

ر: مصطلح وتحميده.

(١) المفتي ٥٠٨/١ - ٥١٣، كشف القناع ١/ ٤٣٦، ٤٣٨، ٣٤٩.

كما يقول الإمام، لأن النبي ﷺ روي عنه أنه قال لبريدة: «إذا رقت رأسك في الركوع فقل: سمح الله لمن حمده، اللهم ربنا ولك الحمد، ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت بعده» (١) وهذا عام في جميع أحواله، وقد روي أن النبي ﷺ كان يقول ذلك ولم تصرف في الرواية بين كونه إماماً ومعتزلاً، ولأن ما شرع من القراءة والذكر في حق الإمام شرع في حق المنفرد، كما أثر الأذكار.

والمأموم يحمد - أي يقول: ربنا ولك الحمد - فقط في حال رقبته من الركوع، لما روي أنس وأبو هريرة رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ: «إذا قال الإمام: سمح الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد» (٢).

فأما قول «ملء السموات... وما بعده فلا يسن للمأموم لأن النبي ﷺ اقتصر على أمرهم بقول: «ربنا ولك الحمد» فدل على أنه لا يشرع لهم سواء.

وللمصلي - إماماً كان أو مأموماً أو منفرداً -

(١) حديث. «إذا رقت رأسك من الركوع فقل: سمح الله لمن حمده». أخرجه الدارقطني (١/ ٣٣٩ - ط دار المحاسن) وفي إسناده ضعوفين شذروا الجففي وهو ضعيف جداً كما في ميزان الاعتدال للذهبي (٣/ ٦٦٨ - ط الحلبي).

(٢) حديث أنس: أخرجه البخاري (الفتح ١/ ١٦٣ - ط السلفية) ومسلم (١/ ٣٠٨ - ط الحلبي).

وحديث أبي هريرة: أخرجه البيهقي (الفتح ٢/ ٢٨٣ - ط السلفية) ومسلم (١/ ٣١٦ - ط الحلبي).

سادساً : الحمد بعد الصلاة :

١٧ - اتفق الفقهاء على استحباب الحمد بعد الصلاة، وجاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة منها : ما رواه الشيخان عن الغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة وسلم قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد،^(١) وما رواه الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ فقالوا : ذهب أصحاب النبوة^(٢) بالدرجات العلى والتعظيم المقيم، يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ونعم فضل من أسوال يجزون بها ويستمرون ويجاهدون ويتصدقون، قال ﷺ : ألا أعلمكم شيئا تدركون به من سيفكم، وتيقنون به من بعدكم، ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع ما صنعتكم ؟ فقالوا : بلى يا رسول الله، قال : فاستبشروا وتعمدوا وتكبروا خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين.^(٣)

وتفصيل هذا في مصطلح الحمد^(٤)

سابعاً : الحمد في الخطب المشروعة :

١٨ - الحمد مطلوب في الخطب المشروعة، وهي عشر أو ثمان أو أدنى من ذلك أو أكثر، على تفصيل يذكر في موضعه، ومن ذلك :

أ - الحمد في خطبتي الجمعة :

١٩ - ذهب الحنفية إلى أن لفظ الحمد لا يشترط في خطبة الجمعة، فلو ذكر الخطيب الله تعالى على قصد الخطبة بقوله : الحمد لله أو سبحان الله أو لا إله إلا الله جاز عنده في أركان الخطبة،^(٥) ما إذا قل ذلك لعطاس أو تعجب فلا يجوز، واستدل بقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا تولى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله...^(٦) من غير فصل، فكان الشرط المذكور الأعم.

وذهب المالكية إلى أن الحمد في خطبة الجمعة مندوب.

وقال الشافعية وأحبابه : من أركان خطبتي الجمعة حمد الله تعالى للاتباع، روى مسلم عن جابر رضي الله تعالى عنه قال : كانت خطبة النبي ﷺ يوم الجمعة بحمد الله وبني

(١) حديث الغيرة بن شعبة : أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة... أخرجه البخاري (الفتح ٣٢٥/٢) ط الشافعية. ومسلم (١/١٨٠) ط الخليلي.

(٢) النبوة : جمع نمر وهو المال الكثير.

(٣) حديث أبي هريرة : ألا أعلمكم شيئا تدركون به من

... من سيفكم... أخرجه البخاري (الفتح ٣٢٥/٢) ط الشافعية. ومسلم (١/١٨٠) ط الخليلي.

(٤) الموسوعة الفقهية الكويتية ١٠/٢٦٨

(٥) سورة الجمعة ٩/

والحمد في خطبتي الاستسقاء عند المألكة
كالحمد في خطبتي العيد
وقال الشافعية : إن الحمد وكن من أركان
خطبتي الاستسقاء .

وعند الحنابلة : اختلفت الرواية في الخطبة
للاستسقاء وفي وقتها ، والشهور أن في صلاة
الاستسقاء خطبة واحدة بعد الصلاة كالعيدين
إذ قال ابن عباس في وصف صلاة الاستسقاء :
صلى رسول الله ﷺ ركعتين كما كان يصلي في
العيد .^(١)

وعلى ذلك يكون أحمد في خطبة الاستسقاء
سندهم كالحمد في خطبة العيدين .^(٢)
والتفصيل في استسقاء

عليه . . . الحديث ، ولفظ الحمد متعين
للتعبد به ، فلا يكفي نحو : لا إله إلا الله
ولا محول : الشكر لله ، ولا غير لفظ الله
كالرحمن ، ويكفي مصدرا الحمد وما أشق منه
وإن أحرك . (الله الحمد) .^(٣)

والتفصيل في صلاة الجمعة

ب - الحمد في خطبتي العيدين :

٢٠ - خطبتا العيد كخطبتي الجمعة ، لكنهما
بعد الصلاة في العيدين ، ويبدأ فيهما بالتكبير ،
وحكم الحمد فيهما كحكمه في خطبتي الجمعة
على الخلاف والتفصيل السابقين .^(٤)
والتفصيل في صلاة العيد .

ج - الحمد في خطبتي الاستسقاء :

٢١ - اختلف المذنب في خطبتي الاستسقاء ،
فذهب أبو حنيفة إلى أنه لا خطبة في
الاستسقاء ، وذهب أبو يوسف إلى أن في
خطبتين ، وذهب محمد إلى أن فيه خطبة
واحدة

وعندهما أنه يبدأ بالتحديد في الخطبة

(١) حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ في الاستسقاء كما
قال بصلي في العيد : أخرجه الزمعي (١/٢٠٠) ط
الحلي وقال : حديث حسن صحيح .
(٢) رد المحتار على الدر المختار (١/٥٦٦ ، ٥٦٧ ، وحوار
الإكليل (١/١٠٦) ، والشرح الصغير (١/٥٢٩) ، والنحوي
على لسان (١/٣١٦) ، والمغني (٢/١٣٣)

(٣) حديث حليس . ٩٠ تحت عقبة . ٥ أخرجه مسلم
(٢/٢٠٩ - ٥٩٣ - ٥٩٤) الحلي

(٤) جوامع الإكليل (١/٩٥) ، والفيلسوف (١/٢٧٧) ، والنحوي
(١/٣٠٤) ، وكشاف حقايق (٢/٢٠٢)

(٥) المراجع السابق

خطب الخخج (وهي : يوم السابح بمكة، ويوم عرفة، ويوم العيد بمكة، وثاني أيام التشريق بمكة).

وتذهب الشافعية إلى أن الحمد في هذه الخطب ركن من أركانها يأتي به الخطيب وجوباً^(١).

حديث عائشة رضي الله تعالى عنها : إن الشمس والقمر آيات من آيات الله، لا ينخسفان لولت أحد ولا لحياة، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله، وكبروا، وصلوا، وتصدقوا^(٢).

٢٣ - الحمد في خطب النكاح :

٢٣ - اتفق الفقهاء على ندب الحمد في خطب النكاح (عند التماس الخطبة، وعند الإجابة إليها، وعند الإيجاب في عقد النكاح، وعند انقبول فيه)^(٣) لحديث : «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله تعالى فهو أقطع»^(٤) ونخص بعضهم الخطبة النكاح لفظ خطبة ابن مسعود الذي فيه : «إن الحمد لله، تحمده ونسبته ونستغفره...»^(٥).

ثامناً : الحمد في بدء الدعاء وختمه :
٢٥ - قال السنوي : أجمع العلماء على استحباب ابتداء الدعاء بالحمد لله تعالى والثناء عليه، ثم الصلاة على رسول الله ﷺ، وكذلك ينتم الدعاء إليها، والأثار في هذا الباب كثيرة معروفة، منها ما روي عن فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه قال : سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يعجد الله تعالى ولم يصل على النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ : «عجل هذا» ثم دعاه فقال له أول غيره . وإذا صلى أحدكم فليبدأ بتحميد ربه عز وجل والثناء عليه، ثم يعجل على النبي ﷺ، ثم يدعو بعد بما شاء^(٦).

٢ - الحمد في خطب الحج :

٢٤ - اتفق جمهور الفقهاء على ندب الحمد في

(١) رد المحتار ١/٢٧٢، وجواهر الإكليل ١/١٨٠، المطبوع ١١٢/٢.

(٢) حديث فضالة بن عبيد : «إنما صلى أحدكم فليبدأ بأمره فهو داود (١٦/٢) - لمحقق عزت عبيد دحاس) والترمذي (٥١٧/٥) - ط الحلي) والنسائي (٤٩/٣) - ط المكتبة التجارية بمصر، واللفظ لأبي داود، وفي رواية الترمذي «وتحميد الله» وقال الترمذي «حسن صحيح».

(١) جواهر الإكليل ١/١٠٤، الطلبي ١/٣٦٢، وصحبت عائشة أخرجه البخاري (الفتح ٢/٢٢٩) - ط (السلفية).

(٢) جواهر الإكليل ١/٢٧٥، التلويح ٣/٢١٥، المنى ٥٣٦/٦.

(٣) حديث : «كل أمر ذي بال لا يبدأ به بالحمد فهو أقطع» تقدم تخريجه (لدا) (٩).

(٤) خطبة ابن مسعود : «إن الحمد لله تحمده ونسبته ونستغفره» أخرجه أحمد (١/٣٩٣) - ط (البيان) والترمذي (١٠٤/٣) - ط الحلي (١) وحسنه.

وفال القرطبي : يستحب للداعي أن يقول في آخر دعائه كي قال أهل الجنة : (١) « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » (٢).

ثامسا : الحمد عند حصول نعمة أو اندفاع صكره :

٢٦ - قال النووي : يستحب لمن تجددت له نعمة ظاهرة ، أو اندفعت عنه نعمة ظاهرة ، أن يسجد شكر الله تعالى ، وأن يحمده الله تعالى أو يثني عليه بما هو أهله ، والأحاديث والآثار في هذا كثيرة مشهورة ، منها ما روي عن عمرو بن ميمون في مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن عمر أرسل ابنه عبد الله إلى عائشة رضي الله عنها يستأذنها أن يرضع مع صاحبها ، فلما أقبل عليه قال عمر : ما لذيت ؟ قال : الذي تحب يا أمير المؤمنين ، أذنت ، قال : الحمد لله ، ما كان من شيء ، أهم إلي من ذلك . (٣)

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال : « من رأى مبتلى فقال : الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك به وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلا ، لم يصبه ذلك البلاء » (٤) قال

النووي : قال العلماء من أصحابنا وغيرهم : ينبغي أن يقول هذا الذكر (مرأ) بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه البتلى ثلثا يتكلم قلبه بذلك ، لا أن تكون بلبه معصية فلا بأس أن يسمعه ذلك إن لم يخف من ذلك مفدة . (٥)

هاشما : الحمد بعد العطاس :

٢٧ - قال النووي : اتفق العلماء على أنه يستحب للعاطس أن يقول عقب عطاسه : الحمد لله ، ثم قال الترمذي : فلو قال : الحمد لله رب العالمين كان أحسن ، ولو قال : الحمد لله على كل حال كان أفضل . . لما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رجلا عطس إلى جنبه فقال : الحمد لله والسلام على رسول الله ﷺ ، فقال ابن عمر : وأنا أقول الحمد لله والسلام على رسول الله ﷺ ، وأيسر هكذا لعننا رسول الله ﷺ (٦) علما أن يقول : الحمد لله على كل حال .

ويستحب لمن سمعه أن يشتمه . . وأقل الحمد والتشميت وجوابه أن يرفع صوته بحيث

١ - عاظمي . . أخرجه الترمذي (٥/ ٤٩٩) ط الحلبي وحده

(١) الأذكار ص ٢٦٩ ، ٢٦٩
(٢) حديث تابعه من رجال عطس بن عبيد . أخرجه الترمذي (٥/ ٨١) ط الحلبي ، والمحاكم (٥/ ٢٦٥) - ٢٦٦ - ط والثر (العارف المثلث) وصححه ووافقه الذهبي

(١) الأذكار ١٠٨ ، تصحيح القرطبي ٣١٤/٨
(٢) سورة بقره ١٠٢
(٣) وأمر عمرو بن ميمون في مقتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه . أخرجه البخاري (الفتح ٦١/ ٧) ط الحلبي
(٤) حديث - من رآني مبتلى فقل الحمد لله الذي -

وقوله ﷺ: «من قال إذا أصبح: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، كان له عند ربِّه من ولد اسماعيل، وكتب له عشر حسنات، وحط عنه عشر سيئات، ورفق له عشر درجات، وكان في حرور من الشيطان حتى يمسي، وإن قالها إذا أمس كان له مثل ذلك حتى يصبح»^(١).

ثاني عشر: الحمد عند موت الولد:

٢٩ - أحمد عند فقد الولد مطلوب ومرغب فيه شرعاً ورد عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات ولد العبد قال الله تعالى للملائكة: قبضتم ولد عبدي؟ فيقولون: نعم، فيقول: قبضتم ثمرة فؤاده؟ فيقولون: نعم، فيقول: ماذا قال عبدي؟ فيقولون: حمدك واسترجع، فيقول الله تعالى: ابنوا لعبدي بيتاً في الجنة وسموه بيت الحمد»^(٢).

- نسخة: أخرجه أبو داود (٥/٣١٥) - تحقيق عزت هبيد دهاش، وفي إسناده ولو مجهول.

(١) الأذكار ص: ٧٢، ٧٤، ٧٥.

وحديث: «من قال إذا أصبح لا إله إلا الله وحده لا شريك له...» أخرجه أبو داود (٥/٣١٧) - تحقيق عزت هبيد دهاش، وصححه ابن حجر كما في الفتاوى الربانية (٣/١١٣) - ط المزيين.

(٢) حديث أبي موسى الأشعري. «إذا مات ولد العبد».

لمخرجه الترمذي (٣/٣٢٢) - ط المحقق، وحسنه.

يسمعه صاحبه، وإذا قال العاطس لفظاً آخر غير الحمد لله لم يستحق التشميت»^(٣).
هذا في العاطس غير المصلي، أما العاطس أثناء الصلاة ففي حقه تفصيل ينظر في «تعبيده وشميت».

ثاني عشر: الحمد عند الصباح والمساء:

٢٨ - الحمد عند الصباح وعند المساء مطلوب ومرغب فيه شرعاً، لقول الله عز وجل: ﴿وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها﴾^(٤) وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار﴾^(٥) ولقول النبي ﷺ: «من قال حين يصبح وحين يمسي: سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه»^(٦) رواه مسلم، وقوله ﷺ: «من قال حين يصبح: اللهم ما أصبح بي من نعمة فتعنيك وحدك لا شريك لك، فلك الحمد ولك الشكر، فقد أدى شكر يومه، ومن قال مثل ذلك حين يمسي فقد أدى شكر ليلته»^(٧).

(١) الأذكار ص: ٢٤١، ٢٤٢.

(٢) سورة طه / ١٣٠.

(٣) سورة طه / ٥٥.

(٤) حديث: من قال: «حين يصبح وحين يمسي: سبحان الله وبحمده» أخرجه مسلم (٤/٢٠٧١) - ط المحقق، من حديث أبي هريرة.

(٥) حديث: «من قال حين يصبح: اللهم ما أصبح بي من...»

ثالث عشر: الحمد إذا رأى ما يحب وما يكره:
٣٠ - إذا رأى الشخص شيئاً يحب أو شيئاً يكرهه
حمد^(١) بما ورد في الحديث عن عائشة رضي الله
تعالى عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا رأى
ما يحب قال: الحمد لله الذي بنعمته تتم
العصايات وإذا رأى ما يكره قال: الحمد لله
على كل حال.^(٢)

الرابعة: قال الراوي: فقدت خراسان، فأبنت
قنينة بن مسلم فقلت له: أتبتك هدية فعدته
باخذيت فكان قنينة يركب في مركبه حتى يأتي
السوق فيقوفا ثم ينصرف.^(٣)

خامس عشر: الحمد إذا نظر في المرأة:
٣٢ - بشرع من نظر في المرأة أن يحمد الله
تعالى، نعم علي رضي الله تعالى عنه أن
النبي ﷺ كان إذا نظر وجهه في المرأة قال:
والحمد لله، اللهم كما حسنت خلقي فحسن
خلقي^(٤) وفي حديث أسى: الحمد لله الذي
سوى خلقي فعذله، وكرم صورة وجهي
فحسنها، وجعلني من المسلمين.^(٥)

سادس عشر: الحمد إذا ركب دابته ونحوها:
٣٣ - حمد الله تعالى عند ركوب الدابة ونحوها

رابع عشر: الحمد إذا دخل السوق:

٣٩ - عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
قال رسول الله ﷺ: ومن دخل السوق فقال:
لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله
الحمد، يحيي ويميت وهو حي لا يموت، بيده
الخير وهو على كل شيء قدير، كتب الله له
ألف ألف حسنة، وعما عنه ألف ألف سيئة،
ورفع له ألف ألف درجة^(٦) رواه الترمذي،
ورواه الحاكم من طرق كثيرة، وزاد فيه في رواية
الترمذي وروى له يثا في الجنة وفيه من

(١) الأذكار ٢٦٩

(٢) حديث علي. وكان إذا نظر وجهه في المرأة قال: الحمد لله،
اللهم كما أحسنت خلقي فحسن خلقي. أخرجه ابن
السني في غسل اليوم والقبلة (ص ١٦) ط دائرة المعارف
العلمية) وفي إسناده عبدالرحمن بن إسحاق الواسطي وهو
صحيح كما في الميزان للذهبي (٣/ ٥٤٨) ط الخلفي
(٣) في حديث أسى: الحمد لله الذي سوى خلقي فعذله،
وكرم صورة وجهي فحسنها، وجعلني من المسلمين.
أخرجه ابن السني (ص ١٦) ط دائرة المعارف العلمية
والطهران في الأوسط كما في مجمع الزوائد للذهبي
١٠٦/ ١٣٩ ط القدسي وقال الذهبي: فيه هامش بن
جيسى البزي ولم أخرجه، وبقي رجاله ثقات

(١) الأذكار ٢٨٤

(٢) حديث عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا رأى ما يحب قال:
الحمد لله الذي بنعمته تتم العبادات. أخرجه ابن ماجه
(٢/ ١٢٥٠) ط الخلفي وقال أبو حنيفة: رواه
صحيح، رجاله ثقات
(٣) حديث: ومن دخل السوق فقال: لا إله إلا الله وحده
لا شريك له... أخرجه الترمذي (٥/ ٤٩١، ٤٩٢) ط
الخلفي والحاكم (١/ ٥٢٩) ط دائرة المعارف العلمية وهو
حديث حسن لطيف.

الحلاء، أو استيقظ من نومه، أو أوى إلى فراشه، أو مثل عن حاله أو حال غيره.

٣٤ - الحمد مشروع لكل واحد من هؤلاء... وقد سبق بيان ذلك في تحميد

ثامن عشر: فضل الحمد وأفضل ألفاظه:

٣٥ - حمد الله تعالى مشروع في المواطن التي سبق ذكرها، ومستحب في كل أمر ذي مال، والحمد لا تكاد تخصي مواضع فهو مطلوب على كل حال وفي كل موطن... إلا المواطن التي ينزه الذكر عنها^(١)

وقد وردت أحاديث كثيرة في فضل الحمد منها ما روى أبو هريرة وأبو سعيد الخدري رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إذا قال العبد لا إله إلا الله، الحمد لله، قل: صليق عبيد. الحمد لي»^(٢)

ومنها ما روى جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «من قال سبحان الله وبحمده غفرست له نخلة في الجنة»^(٣)

مطلوب شرعاً لقوله تعالى: ﴿وَجْعَلْ لَكُمْ مِنَ الْفَلَكَ وَالْأَنْعَامِ مَارِكِينَ﴾، استنوا على ظهوره ثم تذكروا نعمته بكم إذ استوتبت عليه وتلقوه سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين وإنا إلى ربنا لمتقلبون ولا روي عن علي بن ربيعة قال: شهدت علياً أني بدأه بركبها، فلما وضع رجه في الركاب قل: سم الله ثلاثاً، فلما استوى على ظهرها قال: الحمد لله، ثم قال: سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين. وإنا إلى ربنا لمتقلبون ثم قال الحمد لله ثلاث مرات، ثم قال: الله أكبر ثلاث مرات، ثم قال: سبحانك في ظلمت نفسي فاعف عني فإنه لا يغفر إلا الله وبإلا أنت. ثم صحتك، فقيل: يا أمير المؤمنين من أي شيء صحتك؟ قال: رأيت النبي ﷺ فعل كما فعلت ثم صحتك، فقلت: يا رسول الله من أي شيء صحتك؟ قال: «من ركب يعجب من عبده إذا قال اعف عني ذنوبي بعلم أنه لا يغفر للذنوب غيري»^(٤)

سابع عشر الحمد لمن أكل أو شرب، أو نيس جديداً، أو قام من المجلس، أو خرج من

(١) رياض السالكين ٤٦٢

وحديث علي بن أبي طالب في ذكر ركوب الدابة
أعمره أبو داود (٧٧/٣) تحقيق عمر عبد الحميد
والزهدي (٥٠١/٥) ط الحلبي وذلك حسن صحيح

(١) تاريخ القرطبي (١/١٣١)
(٢) حديث: «إذا قال العبد لا إله إلا الله الحمد لله...»
أعمره الزيني (٤٩٢/٥) ط الحلبي، وأبو حنبل وأبو داود
ص (٥٧٨) ط السلفية واللفظ لأبو حنبل، رحمه
الزهد

(٣) حديث: «من قال سبحان الله وبحمده غفرست له نخلة في الجنة»
أعمره الزهد (٥١١/٥) ط الحلبي وذلك
حسن صحيح

سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، أحب إلي مما طلعت عليه الشمس.^(١)

ومنها ما روى أبو ذر رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «... إن أحب الكلام إلى الله: سبحان الله وبحمده».^(٢)

٣٦ - وأحسن العبارات في الحمد: الحمد لله رب العالمين، إذ هي فاتحة الكتاب العزيز، وآخر دعوى أهل الحق، وهي أنكوما جملة إنسية دالة على نبوت ذلك نبي الله والردام له سبحانه وتعالى، وقد أبلغ من جملة انفعالية الدالة على التجدد والتجديد، وهذا من حكم اقتناع الكتاب العزيز بذلك، أي الإشارة إلى أنه المحمود في الأزل وفيما لا يزال، وفي قوله: رب العالمين، أي مربيهم بعبارة الإبداع ثم نعمة التنبؤ والإعداد - تحريض وحث على القيام بحمده وتكرره في كل وقت وحين.

٣٧ - بمجامع الحميد: الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكفي مراده، قال النووي: «قال المتأخرون من أصحابنا إنه واجب لكل حالف إنسان لحمد الله تعالى بجميع حمده، ومنهم من قال بأجل الحمد، وهو أنه في تكميله أي

وعن من مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أحب إليهم عليه السلام لمة أسري بي، فقال: يا محمد أفرى أمك مني اسلام، وأخبرهم أن الحمة طيبة الثمرة عذبة المذاق، وأنها قيعان».^(٣) وأن عرسها: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر».^(٤) ومنها ما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: «كأعتك بيتان إلى الرحمن جنتين ملي اللسان ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم»».^(٥) ومنها ما روى أبو مالك الأشعري رضي الله تعالى عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: «الصور تنظر لإسمه، والحمد لله فلا المبرور، وسبحان الله والحمد لله تملأ - أو تملأ - بين السموات والأرض»».^(٦)

ومنها ما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «قال رسول الله ﷺ: «لا إله إلا الله»».

(١) معجم: جمع ذاع، وهو المكان الواسع المروي من الأسمى.

(٢) ١٠٨٠: ابن مسعود: «قلت إبراهيم بن أسير: «... أخرجه الترمذي: ٥١٠ - ٥١١ - ط الخليلي، وفي إسناده واد صنف: «كان مبرك الإبدال: ٥١٨، ٥١٩ - ط الخليلي».

(٣) حديث: «كأعتك بيتان إلى الرحمن» أخرجه البخاري (٢٠٤٠) صحيح (٥٣٧، ٥٣٨) - ط الخليلي، ٢٠٤٢ - ط الخليلي.

(٤) حديث: «أي مالك الأشعري - الظهور نظر الإيمان - أخرجه مسلم (١٠٣١) - ط الخليلي.

يقول: الحمد لله حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده. «واحتجوا لهذه المسألة بحديث منقطع ولذلك قال النووي في الروضة: ليس لهذه المسألة دليل معتد»

وفي التحفة: لوقيل: يترقبون^(١) رسالت الحمد كما ينسفي خلال وجهك وعظيم سلطانك، لكان أقرب بل ينبغي أن يتعين لأنه يبلغ معنى وصح به الخبر^(٢).

قأوا: ولو حلف بشئ عني الله تعالى أحسن الخشاء فضربني بالبر أن يقول: لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وزاد بعضهم في آخره: ذلك الحمد حتى ترضى، وصورة أبو سعد المتوكل المسألة فبمن حلف بشئ عني الله تعالى بأجل الثناء وأعظمه^(٣).

حل

التعريف:

١. من معاني الحمل في اللغة الرفع والمعنى، يقال: حمل الشيء على ظهره، استقله ورفعه، فهو حامل وهي حامله. واحمل الكسرة ما يعمل وحملت امرأة حملاً علفت بالحمل فهي حامل وحاملة. وجمعه أحوال وحال. قال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمالُ﴾ جنهن أن يضعن حملهن^(٤) وحملت شجرة: أخرجت ثمرتها^(٥).

حمدلة

ويصفى الحمل في اصطلاح الفقهاء على هذين المعنيين أيضاً أي حمل الشيء وما في بطن الأمي من الأولاد^(٦).

ر: حد

(١) صورة الطلاق، ٤.

(٢) فسان العرب والتصحيح: فتر ومنه اللغة في المدا.

(٣) ابن حزمين ٢/٢٠٠، وحاشية المدسوني مع الشرح الكبير.

(٤) ٤٧٤/١ - وحاشية الجمل ٤/٤١٦، وأسنن الطلب.

٣٨٧/٣

(١) الأذكار والصوحاب الرماني ٣/٢٩٨.

(٢) المتوكل الرماني ٣/٢٩٤ - ٢٩٨.

الألفاظ ذات الصلة :

أحكام الحمل :

أ- الحمل :

١- الحمل يفتحين الإمتلاء، ومنه حمل المرأة وهو إمتلاء رحمها، فهي حبل. وإخيل الحمل. ويكون الحمل مصدرا واسما من حيث المرأة حبل. ومنه حديث: انتهى عن بيع حبل الحيلة. (١) وهو أن يباع ما في بطن الناقة. وقيل ولد الولد الذي في البطن.

وقد بعضهم: الحبل محصور بالأدميات، أما الحمل فيشمل الأدميات والبهائم والشجر، فهو بهذا المعنى أخص من الحمل. (٢)

ب- الجنين :

٣- الجنين في اللغة مأخوذ من جن الشيء بمعنى ستر، ويطلق على الولد ما دام في بطن أمه، لاستتاره فيه، وجمعه أجنة. أما الحمل فيطلق على حمل المتاع، وعلى ثمرة الشجر، وعلى ما في بطن الأنثى. (٣) وكمل ولد في بطن الأم فهو جنين، أما الحمل فيشمل كل ما في بطنها ولو كان أكثر من جنين.

(١) حديث: من يبيع حبل الحيلة، أخرجه البخاري
الفتح ٣٥٩/١ ط الصليبية، ومسلم ١١٤٣/٣ ط

الحلي من حديث عبد الله بن عمر

(٢) ابن عابدين ٦٠٩/٢، وصحاحه الحمل ٥/٢٩١،
الصباح المنير وليلان العرب في اللغة

(٣) الصحاح المنير وليلان العرب

٤- تقدم أن لفظ الحمل يطلق على ما يرفع باليد، أو على الظهور من المتاع، وما تحمله الأنثى في رحمها من الجنين. وفيما يلي الأحكام المتعلقة بكل القسمين :

أولا : الحمل بمعنى ما تحمله الأنثى من ولد :
٥- يمر الحمل في تكوينه ونموه بمراحل مختلفة من التطقة إلى العلقه، ومنها إلى المصغة فإلى العظام، فتكسى العظام لحما، ثم نشأ خلقا آخر، فتبارك الله أحسن الخالقين.

وقد سبق بيان بعض هذه الأدوار في مصطلح: (جنين) وفيما يلي الأحكام الفقهية التي تتعلق بمدة الحمل، وما يترتب عليها من الآثار، وما يثبت للحمل من حقوق كالنسب والإرث والوصية، وما يتأخر عنه وعن وضعه من الأحكام المتعلقة بأهله في العبادات والمعاملات والنكاح وغيرها، مع إحالة بعض هذه الأحكام إلى مصطلحاتها الأصلية.

مدة الحمل وأثرها في ثبوت النسب :

أقل مدة الحمل :

٦- أقل مدة الحمل سنة أشهر باتفاق الفقهاء، لما روي أن رجلا تزوج امرأة فجاءت بولد لسنة أشهر فهم عشان رضي الله عنه برجمها، فقال ابن عباس: لو خلاصتكم بكتاب الله

ب - إذا قربت بانقضاء العدة في جهات يولد لأقل من سنة أشهر ثبت سه اعتقاداً لأنه ظهر عكسه بتعيين، فعدارت كنهها لم تقر به. وإن جردت به لسه أشهر فأكدت لا يثبت سبه عند الخصية وخالفه، لأنه لم يظهر حكمه فيكون من حمل حادث بعده كم يقول الحنفية، ولأنها أتت به بعد الحكم بقضاء عاقبتها وحل أنكاح لها بسدة الحمل فلم يلحق به، كما لو أتت به بعد انقضاء عاقب بوضع حملها مدة الحمل، كما يحمله الخنابلة^(١).

وقال المالكية والشافعية: يثبت سبه ما لم تتزوج أربع سنين، لأنه ولد بسكن كونه منه في هذه المدة وهي أقصى مدة حمل، وليس معه من هو أولى منه^(٢).

هذا، وتحديد أقل مدة الحمل آثار أخر في المعتك، والأمام - لمحاق والشافعية والحنفية والحناس والمعدة نظير في مذهبنا.

أكثر مدة الحمل :

٧ - اختلف لثقف، في تحديد أكثر مدة الحمل،

- ١ - وحاشي تدوير مع شرح الكبير ١ - ١٧٤ - وحاشي المحدث ١١٦٤ - وعليه ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، والنفى لاس لمدة ١٤، ٧
- ٢ - لاظهار ١٣، ١٧٩ - ودمي لاس طاعة ٢٧٩، ١٠
- ٣ - جواهر الإكسيس ٢٨٠٠، ١ - ودمي الحاج ٣ - ٣٧٣، والمضى (١١) في ١٧٩/٧ - ١٨٠

حصصتكم، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَحمله وفصاله ثلاثون شهراً﴾^(١) وقال: ﴿وإن ولادات برضعن أولادهن حولين كاملين﴾^(٢) فالأبنة الأولى حددت مدة الحمل ولعصال في القطام ثلاثين شهراً، والثانية ثلاث على أن مدة انقضاء عامان بقي لمدة الحمل سنة أشهر^(٣).

وهذه السدة تعرب من وقت الروح وإمكان انوطه عند اخصور، ومن وقت عقد الزواج عند الختنة، ومن وقت الخلوة بعد العدة عند الشافعية^(٤).

وتعيين أقل مدة لحمل اثار فقهية، منها: أ - إذا ولدت اثنين فأكثر وكان بين وضعها أقل من سنة أشهر ربيح الولدان تامة، فنقض العدة بوضع الثاني لا بالأول، وهل يعتبر الدم حبساً أو نكاحاً؟ فه خلاف وتفصل بقدر في مصطلحها.

وأما لو كان بين وضعها سنة أشهر فأكثر كان طين تنقضي عدتها بوضع الأول^(٥).

(١) سورة الأحقاف: ١٥

(٢) سورة طه: ١٣٣

(٣) لاظهار ١١٩/٣، ١٨٠، والذائع ٢١١/٣، وبعده المجهد ٣٥٠٠٢، وهو من الإكسيس ٢٢٢، ٢٢٣، ٣٥١، وحاشي تفسير ١٢٠٢، ودمي الفتح ٣٥٤، والنفى (١١) لمدة ١٢٧/١، ١٨٠

(٤) نفس المراجع ومعني المصالح ١١٣/٣، وعليه ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠،

والشهور عن مالك أن أقصى مدة الحمل خمس سنين.

وقال محمد بن عبد الحكم: إن أقصى الحمل تسعة أشهر.^(١)

٨ - وثمرة هذا الخلاف تظهر فيها بآتي :

المطلقة طلاقاً بائناً والمتوى عنها زوجها إذا جاءت كل منهما بولد لستين فأقل ثبت نسبها اتفاقاً، لأن الوضع تم ضمن أقصى مدة الحمل عند الجميع.

أما إذا جاءت بولد لأكثر من ذلك إنى أربع سنين، فالجمهور على أنه يثبت نسبه وانقضت عدتها بناءً على أن الوضع ضمن أقصى مدة الحمل عندهم، ولا يثبت عند الحنفية لأسباب وصحت بعد أقصى مدة الحمل.

وفي المطلقة الرجعية ذكر الحنفية أنه يثبت نسب ولدها وإن جاءت به لأكثر من سنتين ما لم تقرب بانقضاء العدة لاحتقال الوطء والعلوق في العدة لحواز أن تكون ممتدة الطهر.^(٢)

وفي الموضوع فروع أخرى تظهر أحكامها في مصطلح : (نسب).

أثر الحمل في تصرفات الحامل :

٩ - الحمل لا يؤثر في تصرفات الحامل قبل ستة

فقال الشافعية وهو ظاهر المذهب عند الحنابلة وقول عند المالكية : إن أكثر مدة الحمل أربع سنين، لقول مالك بن أنس : «هذه جلوسنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صلق، وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن في اثني عشرة سنة كل بطن في أربع سنين» وما ليس فيه نص يرجع فيه إلى الوجود، وقد حكى أبو الخطاب أن محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بقي في بطن أمه أربع سنين وهكذا إبراهيم بن نجيع العقيلي، وإذا تقرر وجوده وجب أن يحكم به. ولأن عمر ضرب لامرأة المقتود أربع سنين ولم يكن ذلك إلا لأنه غاية الحمل. وقد روي ذلك عن عثمان وعلي وغيرهما.^(٣)

وقال الحنفية، وهو رواية عن أحمد : إن أقصى مدة الحمل ستان، وروي ذلك عن عائشة وهو مذهب الثوري، لما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : «ما تريد المرأة في الحمل على سنتين ولا قدر ما يتحول ظل عود المعزلة»^(٤) وذلك لا يعرف إلا توقفاً، إذ ليس للفتن فيه مجال، فكأنها روت عن النبي ﷺ.^(٥)

(١) معني المحتاج ٣/ ٣٧٧، والمعي لاير لادنية

٧/ ٤٧٧ - ٤٨٠. ومدة المجهد ٢/ ٣٧١

(٢) الأثر عن عائشة، ما روي المرأة في الحمل على سنتين ولا - أخرجه البيهقي ١٧١/ ٤١٣ - ط دائرة المعارف العثمانية

(٣) الاحبار ٢/ ١٧٩، وابن عسدي ٢/ ٨٥٧، وسدادة

المجهد ٢/ ٢٥٧، والمعي ٧/ ٤٧٧ - ٤٨١

(٤) بداية المجهد ٢/ ٢٤٩، والمعي ١١/ ٤١٧

(٥) الأئمة ٣/ ١٦٩، ١٨٠، ومن عاصدين ٢/ ٦٢٣

وما بعدهما، ومعني المحتاج ٣/ ٣٩٠، والمعي لاير فدلالة

٧/ ١٧٧ وما بعدها

أ - النسب :

١١ - اتفق الفقهاء على أنه ثبت نسب الحمل للفراس إذا كان في مدة يحمليها، إلى ستة أشهر فصاعداً من وقت الكساح، أو وقت إمكان الدخول إلى ستين، أو أربع سنين من وفاة الزوج أو طلاق الحامل^(١)، بلنا حسب ما ذكر في مدة الحمل، وعلى تفصيل يذكر في مصطلح : (نسب).

ب - الإرث :

١٢ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الحمل يرث، وله نصيب في مال مورثه قبل أن يولد، لكنهم اختلفوا في كيفية توريثه.

فقال الحنفية والحنابلة وهو قول عدد الشافعية : تقسم التركة بين سائر الورثة إذا طالبوا بذلك من غير انتظار للولادة، ويدفع إلى من لا ينقصه الحمل كمال ميراثه، وإلى من ينقصه أقل ما يهيئه، ولا يدفع شيء من الميراث إلى من يسقطه الحمل ويوقف للحمل نصيب.

وقدر عدد الحمل واحداً عند الحنفية، لأن هو الغالب المعتاد، فيوقف له نصيب ذكر أو أنثى فيها كان أكثر. وعند الحنابلة يوقف له نصيب اثنين.

أشهر باتفاق الفقهاء، وكذلك بعد ستة أشهر ما لم يأت لها المطلق (وجع الولادة) عند جمهور الفقهاء : (الحنفية والشافعية والحنابلة)، فتصح تبرعاتها كسائر المعاملات. وفي حالة الطلق تعتبر الحامل كالمريضة مريض الموت.

ويرى المالكية أن الحمل من الأمراض المخوفة بعد ستة أشهر، لأن الحامل تتوقع الولادة بعدها كل ساعة، تطبق عليها أحكام مريض الموت.^(٢) (ر: حمل، ومريض الموت).

أهلية الحمل :

١٠ - الحمل له أهلية وحسب ناقصة فثبت له الحقوق التي لا تحتاج إلى القبول كالإرث والوصية والنسب، ولا يجب عليه شيء كالنفقة وثمن المبيع ونحوهما، وذلك لأن الحمل من جهة جزء من أمه حساء، لقراره بقرارها وانتقل بانتقالها، وحكمها، لعنف ورقه ودخوله في البيع بعنفها ورقها ويبيعها. ومن جهة أخرى هو نفس تنفرد بالحياة وهو معد للانفصال، فلم يكن له ذمة كاملة بل ناقصة، فهي ثابتة له من جهة الوجوب له لا عليه، كما يقول الفقهاء والأصوليون^(٣) وفيها يلي الحقوق التي ثبت للحمل.

(١) ابن عابد بن ٥٣/٦، وجواهر الإكمال ١٠٩/٢، ١٠٢.

والنهي لابن قدامة ٨٩/٩، وكشاف المفتاح ٣٢٥/١

(٢) كشف الأسرار لأصول البرزوي ٢٣٩/٤ وما بعدها.

التوضيح مع التلويح ١١٣/٢، والتحرير وتخصير

١١٨/٢

(٢) ابن عابد بن ٥٣٢/٢، حواشي الإكمال ١/٢٨٦ - وروضة

الطالب ٣٥٧/٨، وكشاف المفتاح ١٠٥/٥

خليفة في بعض ماله، والجنين يصلح خليفة في الإرث فكذا في الوصية، وقد الحنفية والشافعية والحنبلة صحة الوصية للحمل بالعدم بوجوده حين الوصية، بأن يفصل حب لأقل من ستة أشهر، إذ لو ولد لأكثر من ستة أشهر احتل وجوده وعنده حين الوصية فلا تصح الوصية، وهي تمليك لا يصح للمعذور^(١).

وقال المالكية: تصح الوصية لحمل ثابت أو ما يوجد، فيوقف إلى وضعه، فيستحق إن استهل عقب ولادته، فإن نزل ميتا أو حيا حياة عبر فأنه فلا يستحقها، وترد الوصية لورثة الوصي^(٢) وتفصيله في مصطلح: (وصية).

د - الوقف على الحمل

١٤ - فإن الحنية وهو الصحيح المولود عليه عند المالكية: إنه يصح الوقف على من سيولد، أي الحمل. لأن الوقف لا يحتاج إلى القبول فيصح الوقف للحمل استقلالاً كما يصح تبعاً^(٣).

وقال الشافعية: يشترط لصحة الوقف إمكان تمليكك بأن يكون موجودا حال الوقف في الخارج أهلا لملكك، فلا يصح على جنين

ودهب المالكية وهو قول آخر عند الشافعية: إلى أن الحمل سببه لتأخير تقسيم التركة، فيوقف التقسيم كله حتى تصح الحامل، أو يظهر عدم حملها بانتفاء عدة الوفاة وليس بها حل ظاهر.

وإن قالت: لا أدري أخسر الإرث حتى يتبين أن لا حمل فيها بأن نحض حيضه، أو يعرض أحد العدة ولا رية حمل بها.

هذا، واشترط الجميع لإرث الحمل أن يعلم أنه كان موجودا حال وفاة مورثه وأن تصبه حيا بأن يستهل صارخا فيرث ويسورث^(٤) لقوله **يحيى**: «إذا استهل المولود ورث»^(٥).

وفيها مدى الاستهلال تفصيل وخلاف ينظر في مصطلح: (إرث)

ج - الوصية للحمل

١٣ - تصح الوصية للحمل عند عامة الفقهاء، لأنها استخلاف من وجه، لأن الموصي يجعل

(١) ابن عاصم ٣/٣٢٢، وحواضر لاكبل ٢/٣٣٩، والخطاب وشيخته النوا ٥/٣٥٢، و٣٥٣، ورسالة القليوبي ٤/١٤٩، ١٥٠، والمقي لاين فعادة ١/٣٦٤. ٣١٧

(٢) حديث: «إذا استهل المولود ورث» أخرجه أبو داود (٣/٣٥٠) - تحقيق عزت عبيد دعاس - من حديث أبي هريرة وأخايم (٤١/٣١٩)، ط دائرة المعارف العثمانية؛ من حديث جابر بن عبد الله وصحبه الحاكم ووافقه الذهبي

(١) ابن عاصم ٥/١١٨، ورسالة القليوبي ٤/١٥٧،

وكتاب انقاع ١/٣٥٩

(٢) حواضر الإكبل ٢/٣١٧

(٣) ابن عاصم ٥/٤١٩، وحواضر الإكبل ٢/٣٠٠

استقلال، كما لا يصح تبعا كذا يقول: وقت
على وندي وحمل زوجي لكنه يدخل في الوقف
على لدية ونسل والعقب، ولا يدخل فيه لو
قال وقتت على الأولاد، لأنه لا يسمى ولدا قبل
مغضاله.^{١٦١}

وقد اختلفوا: لا يصح انوقف على حمل
أصالة، كزفت داري على ما في بطل هذه
المرأة، لأنه تحريك إذن، والحمل لا يصح تحريكه
مقبر الإرث والوصية.

ويصح الوقف على الحمل تبعا، كذا يقول:
وقفت على أولادي وأولاد فلان وفيهم حمل،
فيشمل الحمل.^{١٦٢} (ز: وقت)

ج - الإقرار للحمل والدية له

١٥ - يصح الإقرار بالحمل إن كان المقر مسلما
صالحا بتصور الحمل، كالإرث والوصية، كان
يقول: علي كذا أو غداي كذا هذا الحمل وارث
ووصية.

وهذا متفق الفقهاء إذا كان الحمل بمنزل
الوجود وقت الإقرار، بأن لا يولد لأكثر من
سنتين عد الحثية أو أربع سنين عد
نحوهم.^{١٦٣}

١٦١ - حاشية الخليلي ١٩٠٢

١٦٢ - كتاب النكاح ٢١٩/١، ٢٥٠

١٦٣ - حاشية من حاشية ١٠٥/١، وهو الأكثر ١٢٣/١

١٦٤ - وأعطيت مع قول ٢٠٨/١، وحاشية الخليلي

١٦٤/٢، وكتاب النكاح ١٦٤/٢

وفي صحة الإقرار بالحمل في حالة الإطلاق
وعند بين السبب نفصيص وخلاف يظرفي
مصطلح: (إقرار).

هذا، ولا يصح دية للحمل، لأنها غلبت
تحتاج إلى القبض، والحمل ليس من أهل
القبض وتفصيله في مصطلح (دفع).

الترفع عن أهلية الحمل:

١٦ - تقدم القول بأن الحمل له أهلية وجوب
نافعة، لا يجب عليه شيء من الحقوق المالية،
وقد صرح الفقهاء بأنه لا يجب في مال الحمل
عقبة الأثارب، ولا يجب نس البيع الشدي
اشترى له وليه، ونحوهما من الواجبات
المالية.^{١٦٥} (ز: حثية).

نفي الحمل

١٧ - نوافل الرجل لأمرته وهي حامل ليس هذا
الحمل - الجنين - مني لم يوجب النكاح في قول أبي
حنيفة، لأن الحمل غير متين للوجود فقد يكون
انفاجا.

وقال الأصحاب: إن حدث بولد لأمن من
سنة أشهر - التي هي أول مدة الحمل - من وقت
النكاح وجب إثباته أن النكاح من وجود الحمل

١٦٤ - كتاب النكاح ١٢٣/١، وهو الأكثر ١٢٣/١

١٦٥ - وأعطيت مع قول ٢٠٨/١، وحاشية الخليلي

١٦٤/٢، وكتاب النكاح ١٦٤/٢

عن الزوج: يقول ابن رشد: والمشهور عن مالك في نفى الحمل أنه لا يجب به اللعان^(١) ويقول الخطيب الشافعي: إن كان هناك ولد بنفيه مادام يعلم أنه ليس منه، لأن ترك النفي يتضمن الاستلحاق، واستلحاق من ليس منه حرام. وإنما يعلم إذا لم يظأ أو وطئها ولكن ولدته لأقل من ستة أشهر من وطئها، أو لزيادة على أربع سنين - التي هي أقصى مدة الحمل عندهم - فلو علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنى... حرم النفي لرعاية القرش.

وفي مذهب أحمد ينقل ابن قدامة خلافا في هذه المسألة، فنقل عن الحرقى وجماعة أن الحمل لا ينتفي بنفيه قبل الوضع ولا ينتفي حتى يلاعنها بعد الوضع.

وقال أبو بكر: ينتفي الولد بزوال القرش باللعان، ولا يحتاج إلى نفى الحمل في اللعان وقيل: يصح لعنه قبل وضعه، واختاره ابن قدامة وغيره. ونقل ابن قدامة عن ابن عبد البر القول بجواز نفى الحمل، وأنه ينفي بذلك، وأن الآثار التي تدل على صحة هذا القول كثيرة. ولأن الحمل مظنون بإمارات تدل عليه. وصحح ابن قدامة هذا القول^(٢).

(١) مؤلفه: آخره البحاري: الفتح ١١٩/٨ - ط السلفية من حديث عبيدة بن عباس.

(٢) بداية المجتهد لابن رشد ٩٧/٢ - مائة المحتلج ١٠٦/٧.

١١٦ - شرح الإقناع ٢٨/٤

(٣) المغني ٧/٢٢

فكان محتملا للنفي إذ الحمل يتعلق به الأحكام.

ويقول الكاساني: (ولا يقطع نسب حمل قبل الولادة فلا خلاف بين أصحابنا، أما عند أبي حنيفة فظاهر، لأنه لا يميز نفيه قبل الوضع. وأما عند النصارى، فلأن الأحكام إنما تثبت للولد لا للحمل والجنين، إن استحق اسم الولد بالولادة. ويقول: إن القذف إذا لم يقع مرجبا للعان لا يقطع نسب الولد ويكون ابنها ولا يصدقان على نفيه، لأن النسب قد ثبت، والنسب الثابت بالكساح لا يتقطع إلا باللعان واللعان لم يوجد).

ويصرح الترمذاني وشارحه: إن قال الرجل لأمرأته زيت وهذا الحمل - الجنين - من الزنى تلاعنا، لوجود القذف الصريح ولكن لا ينتفي الحمل لعدم الحكم عليه قبل الولادة. ويصرح ابن موقد بأنه لا ينتفي نسب الحمل قبل الولادة^(١).

ويجوز مالك في قول نسب إليه اللعان أثناء الحمل لنفيه والحكم بنفيه بناء على ذلك، ما روي عن رسول الله ﷺ أنه لا عن بين هلال بن أمية وبين امرأته وهي حامل^(٢) ونفى بالنسب

(١) فيه أربع ١٤٠/٢، ٢٤٦، شوبر الأخبار وأسر العتار وحاشية ابن عابد ٢٤١/٢، الإخبار شرح البحار ٢٣٠/٢

(٢) حديث: أن النبي ﷺ لا عن بين هلال بن أمية وب.

اتصافاً، وإن لم يمكن شق بطنها عند الخنثية
والشاذية وبعض المالكية استيقاظ لحياة الحمل،
خلافاً للحنابلة والمشهور عند المالكية، حيث
قلدوا بعدم جواز هتك حرمة الميت المتيقنة لأمر
مرهوم، لأن هذا الولد لا يعيش ولا يتحقق أن
يحيا،^(١) كما عللوا، وتفصيله في مصطلح:
(حامل).

الإعتماد على الحمل:

٢١ - الإعتماد على الحمل إذا تسبب في
إسقاطه ميتاً فقه غرة بانفاق الفقهاء، وكذلك
إذا سقطه الحامل بدواء أو فعل كضرب: (ر):
(غرة).

أما إذا ألقته حياً حياة مستقرة ثم مات بسبب
الاعتماد فدية كاملة خطأً كان الاعتداء أو
عمداً. وفي رواية عند المالكية فيه القصاص إذا
كان عمداً. (ر): (إجهاض، حامل).^(٢)

ذكاة حمل الحيوان:

٢٢ - إن خرج الحمل بعد تذكية الحيوان الحامل

(١) ابن علفس ٦٠٢/١، رجوعهم للإكليل ١١٧/١،
والسبكي ٤٦٩/١، والمهذب ١٢٥/١، والفتاوى لابن
قدامة ٥٥١/٢

(٢) حاشية ابن عابدين مع الدر ٣٧٧/٥، ٣٧٩، وحاشية
الفيهومي ١٥٩/٤، رجوعهم للإكليل ٢٦٧/٢، ٢٧٢،
وأشنى الطالب ٨٩/١، وبداية المجتهد ١٠٧/٢، والفتاوى
لابن قدامة ٣٩٩/٧، ٣٠٠، ٨١٦، ٨١٥

نفيه قال: يصح استلحاقه، وإذا استلحقه لم
يملك نفسه بعد ذلك، ومن قال: لا يصح
استلحاقه قال: لو صح استلحاقه لزمه بترك
نفيه. ولا يلزمه ذلك بالإجماع...^(٣)

انقضاه العدة بوضع الحمل:

١٩ - اتفق فقهاء المذاهب على أن الحامل
تنفسي عدها بوضع الحمل سواء أكانت عن
طلاق، أم وفاة، أم متاركة، أم وطء شبهة لقوله
تعالى: ﴿وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن
حملهن﴾^(٤) ولأن القصد من العدة براءة الرحم
وهي تحصل بوضع الحمل.

كما اتفقوا على أن الحامل إذا كان اتنين أو
أكثر وكان بينها أقل من ستة أشهر فالعدة
تنفسي بوضع الأخير لحصول البراءة به.^(٥)
وتفصيله في مصطلحي (عدة - حامل).

إخراج الحمل من الحامل الميت:

٢٠ - إذا ماتت الحامل وفي بطنها جنين حي،
فإن أمكن أن تسطر عليه القوايل ويجب ذلك

(١) المعنى ١٢١/٧

(٢) سورة الطلاق ٤

(٣) ابن عابدين ١٠٣/٢، ١٠٤، ورجوعهم للإكليل
٣١١/١، وحاشية السبكي ١٧٦/٢، وحاشية الجمل
١٤٥/٤، ١٤٦، والمعنى لابن قدامة ٢٧١/٧، ٢٧٥

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ دعى عن بيع المضامين والملاحج وحبل الحبل،^(١) وأما عدم صحة استثنائه في البيع فلأن الحمل يجهول، وباستثناء المجهول من المعلوم يصير الكل مجهولا، (ر: بيع منه عن).

وكان كامل الخلقة وغلب على الظن أن موت بسبب تذكية أمه فجمهور الفقهاء على أنه يحل أكله لقوله ﷺ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»،^(٢) ولأنه متصل يتغذى بغذاها ويباع ببيعها فتكون ذكاته بذكاتها كأعضائها.

وقال أبو حنيفة: لا يحل حتى يخرج حيا فيذكي، لأن حيوان ينمرد بحياة،^(٣) (ر: أطعمة، تذكية).

بيع الحمل واستثنائه في بيع الحامل :

٢٤ - الحمل بمعنى الرفع له أحكام فقهية في البيع والإجارة من حل البيع إلى المشتري وحل المأجور إلى المئاجر ثم منه إلى التاجر بعد انتهاء العقد، وأجرة الحمل وضمن الحمل (المحمول)، وكذلك حمل المصحف وكتبه انتفسير وما إلى ذلك، وتفصيلها في مصطلحاتنا، وفيها بلي الكلام عنها إجمالا :

٢٣ - اتفق الفقهاء على عدم جواز بيع الحمل وحده أو استثنائه من بيع أمه، لأن من شروط البيع أن يكون المعقود عليه موجودا مقدور التسليم فلا يجوز بيع المضامين، والملاحج أي ما في أصلاب الفحول، وبقي أرحام الأنعام والحيل من أجنة، كما لا يجوز بيع حبل الحبل أي نتاج النتاج،^(٤) لما ورد عن سعيد بن المسيب

أ - حل البيع والمأجور :

٢٥ - ذكر الفقهاء أن مطلق البيع يتضمن تسليم المبيع في المحل الذي يوجد فيه، إلا إذا اشترط أن يسلم في محل معين، وفي هذه الحالة يلزم البائع بحمل المبيع وتسليمه في ذلك المحل، وذكر في مجلة الأحكام العدلية أن ما يباع

(١) حديث : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » أخرجه أبو داود (٢٥٣/٢١) - صحيح عزت عبد الله من حديث حابر ابن عبد الله، والترمذي (٦٨/٧٦) - ط الحليمي، من حديث أبي سعيد الخدري، وأخرجه كذلك غيره، وفي أسانيد مصنف، وقواء ابن حجر للطرفه كما في التلخيص للحبر (١٥٦/٤) - ط شركة مطبوعات الفتية.

(٢) ابن عاصم ١٩٣/٥، وجوههم الإكليل ٣٦٦/١، وصواعب الجليل ٢٢٧/٣، وحاشية الجليل ٢٩٠/٥، وكتاب الدعاء ٣٠٩/٦، والمغني ٥٧٩/٨.

(٣) فتح البدير ٥٠/١، وطوسقي ٧٧/٤، وحاشية الجليل ٧٠/٢، والمغني ٢٧٦/٤ والأشباه والنسب ٢٠٩.

(٤) حديث : « دعى عن بيع المضامين والملاحج وحبل الحبل » رواه أبو داود (٢٥٣/٢١) - ط الرمانة) وضعه أخيه في الجمع ١٠١/٢١ - ط القدسي، ولكن ذكر المناوي في القيص ٣٠٧/٦ - ط المكتبة التجارية) أنه له شاهد من حديث عبد الله بن عمر ونقل عن ابن حجر أنه

متجانب أي غير مشرر للمحدث حدث أكبر أو
تصغر عند جميع الفقهاء من المذاهب الأربعة.
واختلفوا فيها إذا حمله بغلاف:

فقال الحنفية والحنابلة يجوز، ومنعه المالكية
والشافعية.

وسبنا عن حل المصحف وما يجب تعظيمه في
القتال، لأن ذلك قد يؤدي إلى وقوعه في يد
العدو، وفي ذلك تعريضه لاستخفافهم به، إلا
في جيش يؤمن عليه فلا كراهة.

ويجوز حل المصحف إلى بلد الكفار إذا دخل
إليهم مسلم بأمان إذا كانوا يوفون بالعهد، لأن
الظاهر عدم تعرضهم له في هذه الحالة. (١)

محمولاً على الحيوان كالمخطب والفحم تكون
أجرة حمله ونقله إلى بيت المشتري حارية حسب
عرف البلدة وعادتها. (٢)

وبالنسبة لحمل المنجور ذكروا أنه إن احتاج
رد المنجور إعادته إلى الحمل والمؤنة فأجرة نقله
على الأجر. وحاء في المسئلة: يلزم الحمال
إدخال الحمل إلى الدار لكنه لا يلزمه وضعه
في محله. مثلاً ليس على الحمال إخراج الحمل
إلى فوق الدار ولا وضعه في الأنبار. أي
المخازن. (٣)

ب - ضمان الحمال :

٢٦ - ما يحمله الحمال بإذن المالك يكون ثمانية فلا
يضمن بعيه أو تلفه إلا إذا تعدد ذلك.

فمن استأجر أجيراً يحمل له شيئاً محملاً له
بناء أو رعاء، فخر منه الإناء أو اتلفت منه الرعاء،
فذهب ما فيه لا يكون ضماناً. (٤)

وهذه هي القاعدة في ضمان الأساسات في
الحملة، وتفصيله في مصطلح: (ضمان).

ج - حمل المصحف :

٢٧ - لا يجوز مس المصحف وحمله بعير غلاف



(١) ابن عاصدين حاشية في الفتاوى ١/ ١١٦، و ٢/ ٢٢٣.

٢٢٤ - ديسواهر الإكليل ١/ ٢١، وحاشية القفوي

٢/ ٣٥، والشيخ لاين قدامة ١/ ٢٧٧، ١٢٨.

(٢) مجلة الأحكام العدلية ٢٨٥ و ٢٩١.

(٣) مجلة الأحكام العدلية ٥٩٥، ٥٧٥.

(٤) فتح القدير ٣/ ١٧٣، والمدة ٤/ ٤٤٨، والمغني لابن

قدامة ٥/ ٥٠٥ وما بعدها.

أحكام تتعلق بالحمام^(١)

بناء الحمام، وبيعه، وجارته، والكسب الخاص منه:

٢ - ذهب الحنفية في إصحاح من المذهب والمالكية والشافعية إلى جواز بناء الحمام للرجال والنساء، إذا لم يكن فيه كشف العورة، ويكره إذا كان فيه ذلك. ويجوز أيضا بيعه وشراؤه، وجارته وذلك لحاجة الناس إليه.

ويجوز أخذ أجرة الحمام، ولم تغنر الجهالة في قدر المكث وغيره، لتعارف الناس، وإجماع المسلمين من لدن الصحابة والتابعين، لما ورد: «مارأى المسلمون حيا فهو عند الله حسن»^(٢).

ولا فرق بين اتخاذ الحمام للرجال والنساء، بل الحاجة في حق النساء أظهر، لأنهن يحتاجن إلى الاغتسال عن الجبنة والحيض والنفاس، ولا يتمكن من ذلك في الأنهار والغيابض تمكن الرجال.

وفإن النحوي من المالكية - إحصاء الحمام للنساء على ثلاثة أوجه: حاشية إن كانت

(١) أراد بالحمام الذي يتعلق به هذه الأحكام ما كان علوا وليس فيه مكانة لغيره الخاص.

(٢) حديث: «مارأى المسلمون حيا فهو عند الله حسن» أخرجه أحمد (١/٣٧٩ ط ١) - ط ٢ (١) - من قول ابن مسعود مرفوعا عليه. وقال السجستاني في المقاصد الحسنة (ص: ٢٦٧ ط ١) السمعاني: «موقوف حسن».

حمام

التعريف:

١ - الحمام منبسطا والمستحم في الأهل الموضع الذي يتصل فيه بالحميم وهو الماء الحار، ثم قيل للاغتسال بأي ماء كان «استحمام».

والعرب تذكر الحمام ونزقته، والحمامي صاحبه، واستحم فلان: دخل الحمام^(١)، وفي الحديث: «لا يبزلن أحدكم في مستحمه، ثم ينوضا فيه»^(٢).

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى اللغوي.

(١) لسان العرب الجيت، والمربط للمطري، والصحاح كثير والمعجم المتوسط وبخار الصحاح. والمثنية نادا.

ومع.

(٢) حديث: «لا يبزلن أحدكم في مستحمه» أخرجه أبو داود (١/٣٩١) - تحقيق عرت عية عباس) من حديث عبيد الله بن منصور، وفي نسخة شطاع. وأخرجه الحاكم (١/١٨٥) - ط ١ (١) - والترمذي (١/٣٩١) - ط ١ (١) - من حديث كذاك بلسان آخر بالمرق بن أبو حنبل في الغسل وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وكتب الخيام مكرهه، وحاميه النساء أشد كراهه. (١)

قال أحمد في الذي بيني حماما للنساء: ليس بعدل، وحله ابن تيمية على غير اللاد الباردة، كما ذكر ابن عابدين نقلا عن الزيلعي: أن من العناء من فصل بين حمام الرجال وحمام النساء. (٢)

الشفعة في الحمام:

٣ - لا تنبت الشفعة في الحمام الذي لا يقبل النسمة عند جمهور الفقهاء، لأن من أصلهم: أن الأخذ بالشفعة لدفع ضرر النسمة، وهذا لا يتحقق فيها لا بحتمها وثبت في الذكر الذي يفيل النسمة يشترط أن ينأى الانتفاع بالأخوة بالشفعة. (٣)

قال المحلي: كل ما لو قسم بطلب منفعة المقصودة كحمام ورحى صغيرين لا شفعة فيه في الأصح. ومقاله عند الشافعية - ومثله عند المالكية - ثبوت الشفعة بناء على أن العلة دفع

عادتهن من جميع الجسد. وغير جائزة إذا كانت عادتهن عدم السر، واختلف إذا كانت عادتهن الدخول بالمأزور. (٤)

ويرى الحنابلة وهو قول بعض الحنفية: أن إجارة الخيام وبيعته وشراءه مكرهه. قال أبو داود: سألت أحمد عن كرى الخس؟ قال: الخس، كأنه كرهه. وقيل له: فإن اشترط على المكثري أن لا يدخله أحد بخير إزار. فقال: ويضبط هذا؟ وكأنه لم يعبه، لما فيه من فعل الذكورات من كشف العودة والنظر إليها ودخول النساء إليه.

ولا روي عن عمار بن عتبة أنه قال: قدمت على عثمان بن عفان فأتاني عن مالي فأحبرته أن في غلمانا وحاملا له غلة: فكره له غلة الحجامين، وغلة الحمام، وقال: إنه بيت أنبياءين، وسماه رسول الله ﷺ بشر بيت. (٥)

(١) ابن حبان ٣٢/٥ ط دار حياء المرات فلم يرد، والاحتار لتعليق المحتار ٢/٦ ط دار المسرفة، وتصح التفسير ١٧٨/٧، ١٧٩ ط دار صادر، وأنساية على هامش فصح التفسير ١٧٨/٧، ١٧٩، وحواشي الإكليل ٢/٢٩٥ ط مطبعة أمي شمر، وحاشية البناي على هامش أثر وكان ٧/٥ ط دار الفكر، والمقدمة ٢/٥٠٩ ط دار صادر. وحاشية الفرج ٥/٢٧٩، ٢٨٠ ط مصطفى البابي الحلبي، والقليوبي ٣/٧٢، ٨٤ ط دار إحياء الكتب العربية. (٢) حدث ابن عباس مرفوعه: شر البيت الحمام، أورده المحقق في المصنف (١١/٢٧٨ ط القدسي) وقال: مراده الظاهر في الكبير. وجه يحسن من عثمان السني. صفة =

= الهساري والسائي وثقه أبو حاتم وابن حبان، وبقره رحمه الله تعالى المصنف.

(١) ابن عابدين ٢/٢٢٥، والمغني ١/٢٣٠ ود مصفاة السرياني. وكتشاف الفتاوى ١/١٥٨ ط عالم الكتب، والآداب الشريفة ٣/٣٤٠

(٢) ابن عابدين ٥/٣٢، وكشاف الفتاوى ١/١٥٨

(٣) حاشية النووي ٣/٥٧ ط دار الفكر، والمشرقاني ٢/١٩٩، وحاشية الجليل ٣/٥٠٠، ٥٠١، وبيل لأرب

١/٥٣

دخول الحمام

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن دخول الحمام مشروع للرجل والنساء

وقال: دخل خالد بن الوليد حمام حمص.

ودخل ابن عباس حمام الجحفة. وكان الحسن

وبن سيرين يدخلان حمام. ولكنه مقيد بها إذا

لم يكن فيه كشف العورة. مع مراعاة مايلي

٦ - إذا كان لدخول رجلا فيحاح له دخوله إذا

أمن وقوع عريه:

فإن يسام من النظر إلى عورت الناس

ومنها، وسلم من نظرهم إلى عورته ومنها،

وإن حشي أن لا سم من ذلك كره له ذلك،

لا. لا يأمن وقوعه في الحظيرة فإن كشف

العورة ومشاهدتها حرام. لما روى يربن حكيم

عن أبيه عن جده قال: قالت: يارسول الله،

عورتنا ما تأتي بها وما ندر؟ قال: واحفظ

عورتك. لا من زواجك. وما ملكك بهيك. ^(١)

قال: قلت: يارسول الله. إذا كان اندوم

بعضه في بعض؟ قال: وإن استطعت أن

لا يريه. أحذ فلا يريها. قال: قلت:

يارسول الله. إذا كان أحد غاليا. قال: والله

أحق أن يسميها من الناس.

^(٢) أحمد. أن يربن حكيم عن أبيه عن جده. إذا دخل

سورته. أخرجه شواذ: ٤١٤ - ٤١٥ - حبيب عرب

عبد دساس. وثالث: مدي: ٩٦ - ٩٨ - طاحني

والسما: أن يربن. وثالث: مدي: ٩٦ - ٩٨ - طاحني

خروج الشربة حيا يربن. وكل من الغريين

حاصل قبل البيع. ومن حق الداعب فيه من

الشريكين أن يخلص صاحبه بالبيع له. فإذا باع

لغيره سقط اشترى على نفسه. ^(٣)

وذهب الحنفية إلى أن الشفعة باب في الحمام

فيأخذ الشفع بقدره. لأن الحاجة بالشفعة

عندهم تدفع صدر التأذي بسو. المحاورة على

الدوم. ^(٤) وتفصيل ذلك في مصطلح.

وضفعة.

قصة الحمام

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من شروط

الشفعة أن جيرا عدم قوت المنفعة المقصودة

بالشفعة. وإذا لا ينقسم حمام وجوه عند عدم

الحرصاء أما عند رخص الجميع فتجوز قسمته.

توجد التراضي مهم. قال زام الغري. فكل

واحد يتفق بصفه فيما شاء كأن يجعله بيتا

وقيل بعض الفقهاء عدم جواز قصة الحمام

بأن يكون صفرا. ^(٥) وتفصيل ذلك مرجع إلى

مصطلح وضفعة.

(١) العين على الشرح لمطهر ٢٠٠٢

(٢) من عادي: ١٥٠٠. والمدينة: ١٠٠٠. طاحني دار

الشارح

(٣) ابن عادي: ١٦٦ - ١٦٧. والباقي: ١٦٧ - ١٦٨.

(٤) لادوية: ١٥٠٠. والفقهاء: ١٥٠٠. وادوية: ١٥٠٠.

(٥) ٢٨٥/٢. وادوية: ١٥٠٠.

بعضهم فيقع بصره على ما لا يحل ، وقيل في هذا الوجه : إنه جائز. ^(١)

٧ - إذا كان الداخل امرأة فيباح لها دخوله مع مراعاة ما سبق ، وبوجود عذر من حيض أو نفاس ، أو جنابة أو مرض ، أو حاجة إلى الضل ، وأن لا يمكنها أن تختل في بيتها خوفها من مرض أو ضرر ، لما روى أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : «إنها ستفتح لكم أرض العجم وستجدون فيها بيوتا يقال لها الحميمات ، فلا يدخلنها الرجال إلا بالأذن ، ومنعهن النساء إلا مريضة أو نفساء» ^(٢)

ولم يرد ما من امرأة تضع أنيابها في غريبت زوجها إلا هتكت الستر بينها وبين زوجها. ^(٣)

ولأن أمر النساء مبني على المبالغة في التستر ، ولما في خروجهن واجتماعهن من الفتنة .

فإن لم يكن لها عذر كره لها دخول الحمام . وذكر ابن عابدين نقلا عن أحكامات

وأن يعلم أن كل من في الحمام عليه إزار ، قال أحمد : إن علمت أن كل من في الحمام عليه إزار فادخله ، وإلا فلا تدخل .

وقال سعيد بن جبير : دخول الحمام بغير إزار حرام . لحديث جابر بن عبد الله : أن النبي ﷺ قال : «ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام بغير إزار ، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام» . ^(١)

وأيضا روي عن رجل الحمام بغير مئزر لعمه الملكان. ^(٢)

قال ابن ناجي من المالكية : دخول الرجل الحمام على ثلاثة أوجه : الأول : دخوله مع زوجته ، أو وحده فصباح ، الثاني : دخوله مع قوم لا يشترطون فممنوع ، الثالث : دخوله مع قوم مستترين فمكروه ، إذ لا يؤمن أن يتكشف

(١) حديث : « من كان مؤمنا بالله ودينه ... » أخرجه الترمذي (١٣٠٥) - ط الخليلي ، من حديث جابر بن عبد الله . وصحة .

(٢) ابن عابدين ٣٢٠/٥ ، والفناوي المحتقى ٦٣/١ ، والمرايين الفقهية ١١٣/١٤٤ ، وحاشية البناني على هامش السورقاني ١٥/٧ ، وأسس المطالعات ٧٧/١ ط المكتبة الإسلامية ، والقلي ٢٣٠/١ ، ٢٣١ ، والأذلاب الشرعية ٣٣٧/٣

وحديث : « من دخل الحمام بغير مئزر لعمه الملكان ، أغمر وجهه الشريف من حيث أتى كما في غير القدير للمناوي (١٦٤/٩) - ط المكتبة التجارية ، وقد نسوخي إليه بالنصف

(١) حاشية التتبي على هامش السورقاني ١٥/٧

(٢) حديث : « إنها ستفتح لكم أرض العجم وستجدون فيها بيوتا ... » أخرجه أبو داود (٣٠٢/٤) - تحقيق عزت عبيد دعنان ، وأوردته المحمدي في مختصره (٦٠/٦) ، مشروفا (شعرية) ونفا . « في إسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأديبي ، وقد تكلم فيه غير واحد ،

(٣) حديث : « ما من امرأة تضع أنيابها في غريبت زوجها ... » أخرجه الترمذي (١١٤/٥) - ط الخليلي ، من حديث عائشة وحده

أما الذميمة فليس لها عند الجمهور أن تظفر من
السلعة إلا ما يراه الزوج الأجنبي منها. ولهذا
نص المذنب على أن المرأة الذميمة تمنع من
دخول الحرام مع النساء. وقد كتب عمر
رضي الله عنه إلى أبي عبيدة من خراج أنه
بالغي أن ساء أهل الذمة يدخلوا الحرامات مع
النساء المسلمين فامنع من ذلك. وحل نكح فأنه
لا يجوز أن ترى الذميمة عربة المسلمة. وقال ابن
عاس: لا يعل للمسلمة أن تراها يهودية أو
نصرانية لئلا يفسد بروجها.^(١)

الأشبه أن المعتد أن لا كراهة مطلقا، ثم قال
ابن عبيدين: وفي مسائل لا شك في انكراهة
لتحقق كشف العورة.
وفي قول عدد المالكية: إنها منع دخوله حين
لم يكن لمن حرمه من منفردة، فلما منع أفرادهن
عن الرجال فلا بأس، وقال ابن خوزمي،
وابن تيمية: إن المرأة إذا اعتادت الحرام وشق
عليها تركت دخولها إلا لعمر أنه يجوز خا
دخوله.^(٢)

دخول الذميمة الحرام مع المسلمات :

٨ - يرى جمهور الفقهاء خلافًا للحاجة في
المعتد أن للمرأة المسلمة إذا كانت في حرام مع
النساء المسلمات أن تكشف عن بدن ما ليس
بمعرفة بالنسبة إلى النساء المسلمات، وهو معداد
ما من ليرة ولا وكبة.
وعند بعض الفقهاء يجب عليها في الحرام أن
تستر جميع بدنها بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «نساء
وضعن ثيابها في غير بيت زوجها هنكثن ما ما
بينها وبين الله».^(٣)

٩ - من أداته :
- أن يسلم الأخيرة 'ولا أي من دخولها، ذكر هذا
لشافعية.
- وأن يتشد بدخوله التطيب والتنظير لا الترف
والعمر.
- وأن يقدم بوجه يسرى في دخوله، وأبى في
خروجه.
- ويقصد موضعه، حلب، لأنه أعز من أن يقع في

محض

ويقتل الإلصاق نجبة لزوجة غيره

(١) من عمدة ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩،

ويُدخل الماء من الأنثوب، اختلفوا فيه : وأكثرهم على أنه لا ينحس . وأما الماء الذي صب على وجه الحمام (أي رصه) فالأصح أن ذلك الماء طاهر ما لم يعلم أن فيه خبثا، حتى لو خرج إنسان من الحمام وقد أدخل رجله في ذلك الماء، ولم يغسلها بعد الخروج وصلى بجاز .

وإذا نجس حوض الحمام فدخل فيه الماء فقد صرح الحنفية أنه لا يظهر ما لم يخرج منه مثل ما كان فيه ثلاث مرات، وفلس بعضهم : إذا خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يظهر، لتعليق الماء الجاري عليه، ولأول أحوط ^(١١) .

السلام في الحمام :

١١ - لا يستحب أن يسلم على من في الحمام لأن أحواله لا تناسب ذلك، وإذا سلم عليه فلا يجب الرد، وقيل : لا يرد .

وقال أحمد : لا أعلم أنني سمعت فيه شيئا، ويرى بعض الحنابلة أن الأولى جوازه من غير كراهة، لنحوله في عموم قوله **يَغْتَابُ** : وأفسوا السلام بينهم ^(١٢) ولأنه لم يرد فيه نص، والأصل في الأشياء الإباحة ^(١٣) .

- ولا يكثر الكلام، ويتجنب بدخوله وقت الفراغ أو الخلوة إن قدر على ذلك .

- ولا يطبل المقام، ويمكث فيه مكثا متعارفا، وإن يصب صبا متعارفا من غير إصراف ^(١٤) .

طهارة ماء الحمام :

١٠ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه يجوز الغسل بالماء المصبوب بهاء الحمام، ويجعل بمنزلة الماء الجاري، لأن الأصل انطهارة فلا تزول بالشك ^(١٥) .

وصرح الحنفية بأن من أدخل يده في حوض الحمام وعليها نجاسة، فإن كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من الأنثوب، ولا يفتقر الناس بالمقصعة، ينجس ماء الحوض، وإن كانوا يفترون من الحوض مقصاعهم، ولا يدخل من الأنثوب ماء، أو على العكس اختلفوا فيه . وأكثرهم على أنه ينجس ماء الحوض .

وإن كان الناس يفترون مقصاعهم،

(١١) ابن عابدين، والغنائم المندبة ١/ ١٣٩، والمغنين القمبية ١/ ٢٤٤، وصيانة المحتاج ٥/ ٢٧٤، وأسس المطالب ١/ ٧٧، والشرعاني ١/ ٩٢، ط ٩٣، دار إسماعيل الكتب العربية، وكشاف الفتاوى ١/ ١٥٨ - ١٥٩، ولانبات الشرعية ٣/ ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(١٢) الفتاوى الحاتية على هامش الغناوى المندبة ١/ ١٣، ١٤، وتيل المآب ١/ ٢١، والمغني ١/ ٢٣٧ .

(١٣) الفتاوى الحاتية على هامش الغناوى المندبة ١/ ١٣، ١٤، (١٤) حديث : أفسوا السلام بينهم، المرحوم مسلم ١/ ٧١ - ط الخليلي، من حديث أبي هريرة .

(١٥) الفتاوى الحنفية ٥/ ٣٢٦، والمغنين القمبية ١/ ٢٤٨، وحاشية الجعل ٥/ ١٨٩، الغليوي ١/ ٢٦٦، وروضة الطالبين ١/ ١٣٦، وكشف الخفاء ١/ ١٩٠، والمغني ١/ ٢٣٣ .

قراءة القرآن والذكر في الحرام:

بذكر الله على كل أحواله^(١).

١٢ ذهب الحنفية، والخلافة إلى أن قراءة

القرآن في الحرام مكره، لأنه محل لخشية العمرة،
ويُضَعَل فيه ما لا يَحْسُ في غيره، فيصان القرآن
عنه

إلا أن الحنفية قبلوا الكراهة بوقوع الصوت،
فإن لم يرفع لا يكره وهو المختار عندهم، وحكى
ابن عقيل الكراهة عن علي وابن عمر رضي الله
عنهما عندهم، وبه قال أبو داود، والشمسي
ومكحول، وبه من ذهاب، وأم إذا قرأ
أفاد خارج الحرام في موضع ليس فيه غائبة
أشياء نحو محفل الخمراني والبيهي وقال أبو
حنيفة لا يكره ويكره عند محمد.

يسرى المالكية والمشائخة عدم كراهة قراءة
القرآن في الحرام وبه قال النخعي^(٢).

١٣ وأما الذكر والتسبيح في الحرام فلا بأس
بالمستأجر به، فإن ذكر الله تعالى في كل مكان
هو لم يرد نسخ به، ولو أن أبا حنيفة
رضي الله تعالى عنه دخل الحرام فقال لا إله
إلا الله^(٣) مروني عن أبيه: يذبح أنه كان

الصلاة في الحرام وعليه وإليه

١٤ ذهب الأخرية وسائكة، والشافعية،
والخلافة في رواية أبي أن الصلاة في الحرام
صحيفة ما لم يكن سجدا، لقوله عليه الصلاة
والسلام: «جعلت في الأرض مسجدا
ودنو رواة^(٤) في لفظ: «أبى» ترك ذلك الصلاة
فصل ١٥ مسجد^(٥) ولأنه موضع ظاهر
فصل الصلاة فيه كالصوم.

وسرى الخلافة في رواية أخرى وهي انعقد
عندهم أن الصلاة في حرام لا تصح بحال،
يقول الرسول صلى الله عليه وآله: الأرض كلها مسجد إلا
الحريم والمقبرة^(٦) ولأنه مظنة التجاسات،
معلق أحكام عليه دون حفظته، ويصرفه
نحوه، كأد مس فيده، ولم يكره الخروج، ثم

(١) حديث: «أن النبي صلى الله عليه وآله يذكركم على كل أحواله»

أخره، مسلم ٤٨٦٠١، صحيح ابن حبان ١٠٠٠٠٠

(٢) «جعلت في الأرض مسجدا» وهو قوله

أخره، مسلم ٤٨٦٠١، صحيح ابن حبان ١٠٠٠٠٠

عنه

(٣) حديث: «أن النبي صلى الله عليه وآله قال: لا إله إلا الله»

أخره، البخاري ١٠٠٠٠، صحيح ابن حبان ١٠٠٠٠٠

(٤) «أبى» في لفظ: «أبى» في لفظ: «أبى» في لفظ: «أبى»

(٥) مسجد

(٦) حديث: «أن النبي صلى الله عليه وآله قال: لا إله إلا الله»

(١) القساري المتحد ٣١٦، ٣١٧، والعلوي ١٠٠٠، وكشاف

الفتح ١٠٠٠، ١٠٠١، وفي ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢

(٢) المراجع السادة

سرق منه نهاراً لا يقطع، وإن كان صاحبه عنه، لأنه مأذون بالدخول فيه نهاراً، فاختل الخرز، وما اعتد الناس من دخول الحمام بعض الليل فهو كالنهار.^(١١)

وذهب المانكية والشافعية إلى أن من سرق من حمام بصابون لاته أو من ثياب الداخلين يقطع: إن كان دخله للسرفة لا للاستحمام، أو نفق حائطه ودخل من الثقب أو سور وسرق منه سواء كان نفعهم حارس أم لا. أم إن سرق الحمام من ماله أو دخله مفتلاً لا سرق، لم يقطع لأنه حائن.^(١٢)

وعند الحنابلة يقطع سارق الحمام إن كان المشاع حافظاً، سواء كان صاحب الثياب المسروقة أو غيره. فإن لم يكن لحائظ فلا يقطع، لأنه مأذون للناس في دخوله، مجرى مجرى سرقه الضيف من البيت المأذون له في دخوله. وإليه ذهب إسحاق، وأبو ثور، وابن المديني لأن محتاج له حافظ.^(١٣)

وتفصيل ذلك في مصطلح: «سرق».



(١١) لأخبار تحقيق المختار ١٠٤/٣ ط دار لعمرة

(١٢) جواهر الإقبال ٢٩٢/٢ وحاشية البناني على هامش

الزوائد ١٠٣/٨ ط دار الفكر، وروضة الصالحين،

١٢٦/٤ ط المكتب الإسلامي

(١٣) المحقق ٢٥١/٨

لا يعيد صلاته ولو زال العذر في الوقت وخرج منها، نصحة صلاته. ولا فرق عندهم في الحمام بين مكان الفصل وصب الماء وبين البيت الذي تنزع فيه الثياب والأتون، وكل ما يعلق عليه باب الحمام، انشأوا الاسم له.^(١٤)

وعلى هذا الخلاف الصلاة على سطح الحمام، لأن الهواء تابع للفرار فثبت فيه حكمه. ١٥ - وفي الصلاة إلى الحمام قال محمد: نكره أن تكون قبلة المسجد إلى الحمام، ثم تكلم فقهاء الحنفية في معنى قول محمد هذا فقال بعضهم: ليس المراد به حائط الحمام، وإنما المراد به اللحم وهو الموضع الذي يصب فيه الحميم، وهو الماء الحار. لأن ذلك موضع الأنجاس. واستقبل الأنجاس في الصلاة مكروه. وأما إن استقبل حائط الحمام فلم يستقبل الأنجاس وإنما استقبل الحجر والمدر، فلا يكره.^(١٥)

قطع من سرق من حمام:

١٦ - فرق الحنفية بين الليل والنهار: فإذا سرق من الحمام ليلاً قطع، لأنه بني للحرز، وإذا

(١٤) ابن عديم ١/١٠٤، ٢٥٢، ٢٥٤، والشافعية والحنابلة

على هامش الفتاوى الهندية ٢٩/١، والمدونة الكبرى

٩٠/١، والشرح الصغير ٢٩٧/١، والفتاوى

الغنية ٥٥، والفتاوى ١٢٠/١، والمجموع ١٨١/٤،

واللمع ٦٧/١، وكتشاف النجاشي ٢٩٤/١، ٢٩٥

(١٥) منح القديم ٢٩٧/١ ط دار صادر، والفتاوى العتمة

٣١٩/٥

والمعنى الاصطلاحي لا يعدو المعنى اللغوي.

الحكم الإجمالي :

٢ - التنظر والخشوة بالنسبة للحمو يختلف باختلاف أحوال الحمو.

فالحمو المحرم : كل من الزوج وإن علا ، وابن الزوج وإن نزل ، يجوز له التنظر إلى المرأة والحلوة بها ، وكذلك أم الزوجة بالنسبة إلى الزوج وإبنتها ، لقوله تعالى : ﴿وَلَا يَبْشُرْنَ زَيْبَهُنَّ إِلَّا بَعُوثُهُنَّ أَوْ آبَاتُهُنَّ أَوْ أَبْنَاءُ بَعُوثُهُنَّ أَوْ أَبْنَاءُ بَعُوثُهُنَّ﴾ إلى آخر الآية .^(١)

ولقوله ﷺ «ألا لا يبشُر رجلٌ عند امرأة نيب إلا أن يكون ناكحاً أو ذا محرم»^(٢) وإنما خص فيه الذيب بالذكر لأنها يدخل عليها غالباً ، وأما البكر فمحصنة في العادة ، فهي أولى بذلك

وقد حكى النووي وغيره الإجماع على تحريم الخلوة بالأجنبية - وإباحة الخلوة بالمحارم .
والمحرم : هي كل من حرم عليه نكحها على التأييد بسبب مباح .^(٣) انظر (محرم) .

٣ - الحمو غير المحرم كأخي الزوج وكل من

(١) سورة النور ٣١

(٢) حديث : «ألا لا يبشُر رجلٌ عند امرأة نيب إلا أن يكون ناكحاً أو ذا محرم» . أخرجه مسلم ١٤٠ / ١٧١٠ ، ٥ .
الخطي .

من حديث حماد بن عمار .

(٣) طرح التزييت ١٧ / ٤٦

حمو

التعريف :

١ - هو المرأة وحرمها وحماها ، أبوزوجها أو أخوزوجها ، وكذلك من كان من قبل الزوج من ذوي قرابته فهم أمها المرأة ، وحملة المرأة أم زوجها ، وحكى النووي إجماع أهل اللغة على ذلك .

وقال ابن فارس : الحمو : أبوزوج ، وأبو امرأة للرجل .

وقال المحكم : وجه الرجل أبوزوجه أو أخوها أو عمها . فخص من هذا أن الحمو يكون من الجانبين كالصهر ، وهكذا نقله الخليل عن بعض العرب .^(١)

وقالوا كل شيء من قبل المرأة فهم الأختان وقال ابن الأعرابي : الخبة أم الزوج ، والخبة أم المرأة ، ومن العرب من يبدل مكان الأختان الأصهار - والعكس - ومن العرب من يجعلهم كلهم أصهاراً ،^(٢) وهذا على سبيل الغلبة .

(١) طرح التزييت في شرح التزييت ١٧ / ٤٦

(٢) المصباح المنير

(٣) لسان العرب - لصاحبه الميز - مادة : حمو

لأنه يحل فهم من السائل طلب الترخيص
بدخول مثل هؤلاء الذين ليسوا بمحارم.^(١)
ولتخص ذلك راجع بحث (أجبي،
قراءة، استملاء، اشتباه، ومحرم)

يتم بقربة إلى الزوج، معاً المذكورين في
السابق فحكمهم حكم الأجنبي في النظر
والخلوة، والسكن، وأما باق الصوت، وقد في
الإصناف: وحرم نظر شهوة أو مع خوف ثورتها
لأحد من ذكرنا.^(٢)

وأما السر فالفاعلة في ذلك أنه متى حرم
السر حرم السر، لأنه يبلغ منه في اللغة وإثارة
الشهوة.

ولا يلزم عند المحسور من حل النظر حل
المس والخفية كشاهد ونحوه.^(٣)

خلافاً للمحبة فمس المحرم لا يحل له نظره
بغير شهوة جائز كالنظر.^(٤)

والخلوة كذلك سواء في الدخول على النساء
أو سكنى الحديث: وإياكم والدخول على
النساء فضلاً رجلاً من الأنصار: بإرسول الله
قوايت الحموق: وألحم الموت.^(٥)

والحديث عمول على من ليس بمحرم من
الأسماء، وهذا خرج هذا الكلام عرج التعليل،

(١) مطالب أولي النهى ٢٠٥/٥، والبدائع ١٢٠/٥، وشرح
الروص ١٦٠/٣، وعلامة السلك ١٠٩/٢.

(٢) المصادر السابقة.

(٣) البدائع ١٦٠/٥، و١٢٣، و١٢٠/٥، و١٢٠/٥.

(٤) حديث وإياكم والدخول على النساء، وأما حرم
النساء (الفتح ٣٣٠/٩، ط نسخة) ويستد ١٧١/١٤
ط الحلبي من حديث عتبة بن عمار.

(٥) المستدرج على شرح الكبير ١٢٠/٢، شرح روش
الغالب ١٢٨/٣ - ١٣٢، الشارقي على التحرير

تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾^(١) فحصى المريض من استعمال الماء لأنه بضرة^(٢).

حِية

التعريف :

١ - الحِية - والحُمرة أيضا - في اللغة السح ، وهي المريض ما يصبره : أي منعه إياه فاحتمى هو^(٣).

ولا يخرج اصطلاح الفقهاء في الجملة عن هذا المعنى .

الحكم التكليفي :

٢ - الحِية نوع من التداوي وهو مشروع .
حدث أسامة بن شريك : قالت الأعراب : يارسول الله ! لا تتداوي ؟ قال : « نعم عباد الله ، تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء إلا داء واحدا »^(٤) قالوا : يارسول الله ، وما هو ؟ قال : « الهرم » .

وقال ابن القيم : الأصل في الحِية - قوله

(١) لسك المرتب .

(٢) حديث أسامة بن شريك : قالت الأعراب : يارسول الله ! « نعم عباد الله ، تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له دواء إلا داء واحدا »^(٤) قالوا : يارسول الله ، وما هو ؟ قال : « الهرم » .

وقال زيد بن أسلم : حتى عمر رضي الله عنه مريضا حتى أنه من شدة ما حماه كان يمتص الثوب . قال ابن القيم : « وبالجملة : فالحِية من أنفع الأدوية قبل الداء فتمنع حصوله ، وإذا حصل فتمنع تزايدده ، واستناره »^(٥).

(١) سورة النسا : ٤٣ ، والمقدمة ٦ .

(٢) كشاف الصانع ٧٦/٢ ، مطالب أولي النهى ١/٥٣٦ .

وروس الطالبي ٢٤٥/١ ، وحاشية البحري ١/٤٤٨ .

والطب النبوي لأبي النعيم حس ١٠٣ .

(٣) حديث أم المندر : دخل علينا رسول الله - ﷺ .

ابن ماجة ١١٣٩/٢ - ط الحلبي والترمذي ٣٨٢/٤ - ط

الحلبي وحسن الترمذي

(٤) الطب النبوي لابن قيم الجوزية ص ٦٠٥

ولا يخفى أن الحمية يرعى فيها أصول الطب
أو التجربة الصحيحة ليعرف المريض ما ينجم
منه من الأضمة وما ينجمي لأجله من
الأمراض.

ونظراً لمصطلح: «تداوي».

حنت

التعريف .

١ - الحنت بالكسر في اللغة: الذنب العظيم،
والإثم.

يقال: بلغ الغلام الحنت أي جرى عليه
الغشم بالطاعة والعصية، بالبلغ.^(١)

وجهه في القرآن الكريم: «وكنوا يحسرون
على الحنت المة عظيم»^(٢)

والحنت واحلف في البعير، ففي الأسر: في
البعير حنت أو مندمه.^(٣)

والمعنى أن يندم الخائف على ما حلف
عليه، أو يحنت في معناه فتلزمه الكفارة.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن ذلك.

(١) تاج العروس، اصباح الدين، مادة: «حنت»، والجمل
٢٤٣/١

(٢) سورة التوبة/ ٢٦

(٣) حديث «في البعير حنت أو مندمه» ورد بالفتح، إلا
الحلف حنت أو مندمه، فمصرجه بين ما ص ٢٤٠ - ط
الحلبي عن حديث عبد الله بن مسعود، وفي إسناده راو
صحيح كفي الميراث للأمامي (١/ ٣٦٠ - ط الحلبي) وذكر
في رواه هذه الحديث

حتم

ر: أنية: اشربة



وفي الاصطلاح - الموافقة لا حلف عليه، ويرى في القول واليمين صدق فيهما. (١)

د - الخلف :

هـ - هو من أخلف الرجل وعده : لم يعرف به، وفي الأثر آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤثر خان. (٢)

الحكم التكليفي :

٦ - لا يغير اليمين حال المحلوف عليه عما كان عليه قبل اليمين : وجوباً، وتحريمياً، ونهياً، وكراهةً، وإباحةً، وبناءً على ذلك : إن حلف على فعل واجب، أو ترك حرام فيمينه طاعة، والإقامة عليها واجبة، والحلث معصية، ونجيب به الكفارة.

وإن حلف على ترك واجب، أو فعل حرام، فيمينه معصية ويجب عليه أن يبحث ويكفر عن يمينه عند الجمهور، وتفصيله في (إيمان ف/ ١٢٢) وإن حلف على فعل نفل، والإقامة على ذلك طاعة، والمخالفه مكروهة. وعليه كفارة بالحلث لخبر : « إذا حلفت على يمين

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النقص :

٢ - النقص ضد الإبرام، يقال : نقص العهد، واليمين، وأيناه والحيل : أبطنه، وفي المحكم : النقص هو : إفساد ما أبرم من عهد أو يمين أو عقد أو غيره. (٣)

قال الله تعالى : ﴿ولا تنقصوا الأيمان بعد توكيدها﴾ (٤)

وقال جل شأنه : ﴿ولا تكونوا كآلتي فضت غزها من بعد قوة أنكاثا﴾. (٥)

ب - النكث :

٣ - هو من نكث اليمين، والعهد نكثاً : إذا نقضه، ونهذه، (٦) وفي التنزيل : ﴿وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم، وطعنوا في دينكم فقلوا أئمة الكفر إنهم لا إيمان لهم﴾ (٧)

ج - البر :

٤ - هو في اللغة : الخير والمفضل، يقال : بر الرجل يبرم ما هو مرم : أي صادق، ونقي،

(١) المرجع السابق.

(٢) سورة النحل / ٩١

(٣) سورة النحل / ٩٦

(٤) تاج العروس.

(٥) سورة التوبة / ١٢

(٦) تاج العروس، المجلد ١٠ / ٨ - ١٠

(٧) حديث «آية المنافق ثلاث : ١ - أن يحرفه بخذاري

(الفتح ١ / ٨٩ - ط المسلية) ومسلم (١ / ٧٨ - ط علي)

من حديث أبي هريرة

إلا في اليمين المتقدمة، ثم اختلفوا فيما تعقد عليه اليمين، فاتفق الفقهاء على أن اليمين تعقد على المستقبل كقوله: لا أفعل كذا، أو لأفعلن كذا ونحو ذلك فيحث في هذه اليمين بمحالفتها في المستقبل، أما على الماضي، كان يقول كاذب، وهو عالم: والله ما فعلت كذا فذهب الجمهور إلى عدم انعقادها، لأن اليمين المتقدمة هي التي يمكن فيها البر، والحنث ولا يتصور البر في اليمين على الماضي، لأن اليمين للحنث والمنع، ولا يتصور حث، ولا منع على ماضٍ.

فلا يكون احنث إلا في اليمين التي قصد عقدها على المستقبل. أما يمين الماضي، وهي ما يسمى اليمين الغموس فيستغفر الله ولا كفارة فيها، وقال الشافعية: تعقد على الماضي وحنث في الحال، ونجس عليه الكفارة لأنه حلف بالله وهو غناز كاذب، فصار كما لو حلف على مستقبل.^(١)

أما يمين اللغو فلا خلاف بين الفقهاء في أنه لا حنث فيها؛ ولكنهم اختلفوا في صورتها. فقيل هي: ما يسبق على لسان الرجل من غير قصد، كأن يقول: لا، والله، بلى، والله.

ونظر التفصيل في مصطلح (أيمان)

(١) بدائع الصنائع ١٥/٣، وشرح المزياني ٤٧/٤، وأمن المطالب ٢٤١/٤ - ٢٤٦، وروضة المفلحين ٣/١١، وكشاف القناع ٢٣٥/٦

فرايت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك وأت الذي هو خيرا.^(٢)

وإن حلف على ترك نفل، فاليمين مكروهة والإقامة عليها مكروهة. وإن حلف على مباح كتحصيل دار، وليس ثوب أو تركها فله أن يقيم على اليمين وأنه أن يحنث، والأفضل - عند الجمهور وفي الصحيح عند الشافعية - الإقامة على اليمين لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْد تَوْكِيدِهَا﴾.^(٣)

وفي الجملة إذا حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها استحب له الحنث والتكفير^(٤) لقوله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها، فليكفر عن يمينه وليفعل»^(٥) ولما فيه من تعظيم اسم الله تعالى.^(٦)

ما يقع فيه الحنث من الأيمان.

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أن احنث لا يقع

(١) حديث: «وقا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها». أخرجه البخاري (الفتح ٥١٧/١١ ط السلفية)، ومسلم (٢٧٢/٣ ط المحلى)، من حديث عبد الرحمن بن سبرة.

(٢) سورة النحل/ ٩١

(٣) الإيضاح ٢٨/١١

(٤) حديث: «من حلف على يمين، وأحسب مسلم (٢٧٢/٢) ط المحلى، من حديث أبي هريرة.

(٥) بدائع الصنائع ١٨/٣، وابن عابد ٦٢/٣، وروضة الطالبين ٢٠/١١ - ٢١، أسنى المطالب ٢٤٨/٤ والمغني ٦٨٢/٨ وكشاف القناع ٢٣٠/٦

سبب وجوب الكفارة :

٨ - لا خلافاً بين الفقهاء في أن الكفارة تجب على من حُثَّ في اليمين المنعقدة، ولكنهم اختلفوا في سبب الوجوب.

فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة وهو مذهب عند الشافعية إلى أن سبب وجوب الكفارة هو اليمين، وأما الحنث فيها فليس سبباً في وجوب الكفارة إنما هو شرط فيه، وذهب الشافعية إلى أن سبب وجوب الكفارة هو اليمين، والحنث جميعاً.^(١)

والتفصيل في مصطلح : (أيمان - كفارة).

الكفارة قبل الحنث

٩ - اختلف الفقهاء في جواز الكفارة قبل الحنث، فقال المالكية في المتمدن والشافعية يستحب تأخير التكفير عن الحنث، ويجوز التكفير قبل الحنث، وفيد الشافعية ذلك بما لو كفر بغير الصوم ولم يكن الحنث معصية.

وقال الحنابلة : يجوز التقديم، وإن كانت الكفة أوفى صواباً، ويرى التقديم والتأخير في الفضيلة، وقال ابن أبي موسى : التأخير أفضل، وعند الحنفية وهو غير المتمدن للمالكية

(١) بدائع الصنائع ٢/٢٠٠، المدعو ١/١٣٤، جواهر الإكليل ١/٢٢٩، روضة الطالبين ١/١٦٧، أمسي الطالب ١/٢٩٥، ٢/٢٩٦، والمعي ٨/٦٩٤

لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث.^(١)

والتفصيل في مصطلحي (أيمان، وكفارة).

ما يقع فيه الحنث :

١٠ - الأصل اشرعوع إليه، في البر والحنث هو اتباع مقتضى اللفظ الذي تعلقت به اليمين، وقد بعد بنية تفريقه، أو بإصطلاح عاص أو فريضة.^(٢)

والتفصيل ذلك في مصطلح : (أيمان)

وقت وقوع الحنث :

١١ - لا يقع الحنث في اليمين المطلقة إذا كانت على الإلزام، إلا بعد اليأس من البر بها، وأما التي على النهي فيحث بمجرد الفعل عند الجمهور، أما عند المالكية فيحث بمجرد العزم على الضد.

أما المذقة، فيقع الحنث باخبر وقتها،^(٣) والتفصيل في (أيمان).

حنث الناسي، والمكره، والجاهل :

١٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الخالف إن

(١) المصادر السابقة، وكشاف النافع ١/٢٤٣ - ٢٤٤

(٢) روضة الطالبين ١/٢٤٧، شرح البرهان ١/٢٦٣، من

عالمين ١/٢٢٣، ١/٢٥٥، المدعو ١/١٢٦، ١/١٢٧، ١/١٢٨

(٣) ابن عاتق ١/٢٠٣، المدعو ١/١٢٦، روضة الطالبين

١/٢٨١، أمسي الطالب ١/٢٧٢، المعني ٨/٦٩٤

فعل المحذوف عنه تاسيا فلا حدث، إذا كانت
اليقين بغير الطلاق، وانعناق، والجاهل عتدهم
كالناسي فلا يبحث فعله،^١ ما المكره فيبحث في
الإكراه غير المنجى، ولا يبحث في الإكراه
الملجئ.

حوالة

الشعربف

١- الحوالة في اللغة: من حال شيء حولا
وحولا: تحول. وتحول من مكانه انتقل عنه
وحولته تحويلا فكل من موضع إلى موضع.

والحوالة بالفتح مأخوذة من هذا، فإذا أحلت
شخصا بغيرك فقد نقلك إلى دمه غير
ذلك^(١)

٢- والحوالة في الاصطلاح نقل لدين من ذمة
إلى ذمة، فعنى تم الإيجاب والتحويل تحميلا
وتحميلا لأداء الدين من المحتمل إلى الدائن،
بين الشئ من الثلاثة الأطراف المعنية، الدائن
والمدين والمتنزم بالأداء، مع الاستثناء لسائر
الترانسات التي ستأتي، وقد تم هذا النقل من
الرجعة لشريعته.

مثال ذلك أن يقول للدائن قاتل: لك على
فلان دين متبادره كذا فاقبل حوائته عني، فيقول
الدائن: قبلته. أو يتبدى الدائن فيقول
لصاحبه: لي على فلان كذا، فاقبل دينه عنك

وذهب الشافعية في الأظهر إلى أنه إذا وجد
القول، أو لقول المحذوف عليه على وجه
لإكراه أو النسيان، أو الجهل فلا يبحث سواء
كانت اليقين بالله، أم بالطلاق لغيره تجاوز الله
عن أممي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا
عليه.^(٢)

وانتفصيل في (إكراه) و(أنيان).

وذهب الحنفية إلى أنه يبحث بالمخالفة مع
النسيان، وقومع الإكراه، أو الإغماء، أو الجنون
ونحوها.

وذهب المالكية إلى أنه يبحث بالمخالفة مع
النسيان.^(٣)



(١) حديث: «تجوز الله عن أمي». أخرجه أصحابكم

(٢) ١٩٨/٢. ط «أخوة» لعرف العشائنة من حديث عباد

بن عباس، وصححه أصحابكم وراعه الذهبي

(٣) ابن عابدين ٥٠/٣، والدموي ١٢٢/٢ وروضة الطالبين

٧٨/٦١ وأسنن الطالب ٣٧٢/٢ والمبي ٦٨٤/٨

(٤) المصباح المنير مادة: تحول

حالة، فيجب: قد فعلت. (١)

٣ - بعد هذا التعريف يتبين مايلي:

أ - أن المحيل هو المدين، وقد يكون دائنا أيضا باعتبار آخر (كما ستري)، وهو طرف في العقد إذا باشره بنفسه أو أجازته.

ب - وأما الحال، فهو الدائن، وهو أبدأ طرف في العقد، إما مباشراً، وإما بإجازته.

ويقال له أيضاً: حويل، ومحتال (بصيغة اسم الفاعل). ولا يقال: محال له، أو محتال له، لأن هذه الصلة لغوية. كما قال في المخرب - وإن أثبتنا البعض، وتكلف ابن عابدين نصحيحها. (٢)

ج - وأما المحال عليه (ويقال له أيضاً: حويل، بزنة كقبيل، ومحتال عليه) فهو الذي التزم لأحد الآخرين بدينه على ثانيهما، وهو أيضاً أبدأ طرف في العقد، على ما نحر ما ذكر في الحال.

د - وأما المحال به، (ويقال: المحتال به) فهو الدين نفسه الذي للمحتال على المحيل، وهو هنا محل عقد الحوالة.

(١) الزيلعي هل الكثر ١٧١/١ وقد تعدت تحلة بهذا التعريف في المدة ٦٧٣، والبدائع ١٧/٦ وفتح القدير ١١٣/٥ والبحر على الكثر ٢٤٠/٦ وحاشية النخلة على ابن سودة ٣٣/٢ وملحق المحتاج ١٩٣/٢ ومالية المحتاج ٢٠٨/٤ والمهاجوري على ابن قاسم ٣٩١/١ وشرح منتهى الإرادات ٤٦١/٦

(٢) ابن عابدين ٢٨٩/٤

الفاظ ذات صلة:

أ - الكفالة أو الضمان:

٤ - الكفالة أو الضمان لغة: الالتزام بالشئ. (١)

وفي الاصطلاح: ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق. (٢)

والفرق بين الحوالة والكفالة أو الضمان: أن الحوالة نقل للدين من ذمة إلى ذمة أخرى، أما الكفالة أو الضمان فهو ضم ذمة إلى ذمة في الالتزام بالحق فهما متباينان، لأن بالحوالة تبرأ ذمة المحيل، وفي الكفالة لا تبرأ ذمة المكفول.

ب - الإبراء:

٥ - الإبراء لغة: التتريه والتخليص والمباعدة عن الشئ.

واصطلاحاً: إسقاط الشخص حقاله في ذمة آخر أو قبله. (٣)

والفرق بين الحوالة والإبراء، أن الحوالة نقل للدين من ذمة إلى ذمة، والإبراء إسقاط للدين.

الحكم التكليفي

٦ - الحوالة بالدين مشروعة بدل لذلك ما يأتي:

أ - السنة:

٧ - روى أبوهريرة رضي الله عنه أن

(١) المصباح المفهر مائة: وضمن.

(٢) المغني ٤/٤٠٠

(٣) الموسوعة الفقهية ٤٦/١ وف/١

ب - الإجماع :

٨ - اتفق الإجماع على مشروعية الحوالة^(١).

ج - القياس :

٩ - الحوالة مقيسة على الكفالة، بجامع أن كلا من المحال عليه والتكفين قد التزم ما هو أهل للالتزامه وقادر على تسليمه، وكلاهما طريق لتيسر استيفاء الدين، فلا تنبع هذه كما تم تمنع ذلك. والحاجة تدعو إلى الحوالة، والدين يسر. ولست أدري الخفية بقياس انجموع على آحاده. ذلك أن كلا من نوعي الحوالة (المطلقة أو المقيدة) يتضمن تبرع المحال عليه بالالتزام والإيفاء، وأمره بالتسليم إلى المحال، وتوكيل المحال بالقبض منه. وما منها خصلة إلا وهي جائزة على الانفراد، هل تكن كذلك عند الاجتماع، بجامع عدم الفرق^(٢).

١٠ - واحتلوا في قبول المحال للحوالة المأمورة به في الحديث، هل هو أمر إيجاب، أم نهي أم إباحة؟ قال بالأول أحمد وأبو ثور وابن جرير. لأنه الأصل في صيغة الأمر، وقال بالثاني: أكثر أهل العلم، ومنهم من يصرح بتقييده بأن يكون المولى ليس في ماله شبهة حرام.

١١ - أو المولى في فلقه هو الذي اقتدر على السداد كما في المصباح أو هو ثقة الفقيه كما في المساق^(٣).

(١) مطالب أدبي النسخ ٣٢٤/٣
(٢) فخر الرازي على الكنتز ١٧٤/٤، ومطالب أدبي النسخ ١٧٤/٤
(٣) فخر الرازي على الكنتز ١٧٤/٤، ومطالب أدبي النسخ ١٧٤/٤

رسول الله ﷺ قال: «مطل الفقيه ظلم، فإذا أتبع أحدكم على ملى، فليبع»،^(١) وفي لفظ عند الخليلي في الأوسط: «ومن أحيل على ملى، فليبيع»^(٢) وفي آخره عند أحمد وابن أبي شيبة: «ومن أحيل على ملى، فليبع»^(٣) وقد يروى بقاء التفسير: «وإذا أحلت على ملى، فليبعه»،^(٤) فيفيد أن ما قبله علته، أي أن مطل أهل الملاة واليسار ظلم محرم في الإسلام، فلا يخشيه مسلم فباي من خشية قبول الحوالة على ملى، بل إنه مأمور بقبولها.^(٥)

(١) نيل الأوطار ٢٢٧/٥ قال جمهور الحديثين: إن تده (فتيح) مشددة، والاحتياط القرآني يؤيده: بفتح الجيم بالضم واداء إليه بإحسان، سورة البقرة/١٧٨، ولكنهم يغلون عن الخطأ أن الصواب في الحديث التثنية من حيث قرأوا به.

وحديث: «مطل الفقيه ظلم». أخرجه البخاري (فتح ٤٦٤/٤، ط السلفية) ومسلم (٤٦٧/٣، ط الحلبي).

(٢) حديث: «ومن أحيل على ملى، فليبيع». أخرجه الطبراني في الأوسط كما في نصب قرابة (٦٠/٤) - ط المجلس المختار العلمي.

(٣) حديث: «ومن أحيل على ملى، فليبع». أخرجه ابن أبي شيبة (٧٩/٧، ط دار السلفية - محي) وإسناده صحيح.

(٤) حديث: «وإذا أحلت على ملى، فليبعه». أخرجه الرمزي (٩٦٢/٣، ط الحلبي) وابن ماجه (٨٠٣/٢، ط الحلبي) عن حديث عبيد بن عمر وأعله البوصري بالانقطاع بين يونس بن حبيب ونافع.

(٥) فتح القدير عن الحديث ٤٢٤/٥ والجزمي عن المصباح ٢٠/٣.

والفعل في الحديث ضرورة الأزهري بإطالة الدائرة وبغرب منه ما قلناه ابن سبويه من أنه التفسير في الموضع. والملى -

لأن كل واحد منك بما لم يكن يملك، فكأنها الحال عدنا ما له في ذمة التحيل بما أخذ في ذمة مديته.

ومعارة صاحب المذهب من الشافعية: (الحوالة بيع في الحقيقة). لأن الحال بيع ما له في ذمة التحيل بما أخذ في ذمة التحيل في ذمة الحال عليه، أو أن التحيل بيع ما له في ذمة الحال عليه ما عليه من الدين).

وحزم به ابن رشد الحفيد من المالكية أول كلامه، بإدلة أول الإطلاقي: (والحوالة معاملة صحيحة مستثناة من الدين بالدين).

فالحوالة، على هذا، بيع دين بدين، أو كما يقول في الطحاوي الزاهدني: (هي تمليك الدين من غير من هو عليه)، والقبول امتناعه، ولكنه يجوز للحاجة، ونحوه من الشارع وتيسره.

هكذا ما يكون المدين عاطلاً، يؤذي ذاته بتسويفه وكذبه وبعده، أو بمشاعباته وضيق ذات يده، وربما كان له دين على آخر هو الدين عريكة، وأحسن معاملة، وأبعد رزقاً، فيرغب في التحويل إلى هذا دون المجهد والسوق، وإنه لا خطر في ديونهم، وتحصيله جزء من المال عاطل، يمكن أن تنمي به ثروته، أو نسيجه حلقه، ثم حصص في الحوالة من أجل هذا وما شاكده، إذ لو لم تشرع لفاسدت كل هذه الأغراض الصحيحة، ولخافت الدائنين أضرارهم، ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام، وأنه عكس

وأما صرحوا الكلام عن ظاهرة إلحاق الحوالة بمسائر المعوضات: لأنها لا تخفى من شوب معاوضه.

واستظهر النكاح بين المهر أنه أمر إباحة، لأن أهل الملاحة قد يكون فيهم المدد في المصنوعة ويظلل بالحقوق، وهو ضرر لا يأمر الشارع بحمله، بل بالنساعده واختناقه، فمن عرف منهم بحسن القضاء استحب اتباعه، فغاديا للمساس بمشاعره، وبفساد الدين نفسه، ومن جهن حاله وعلى الإباحة، إذ لا ترجيح بلا مرجع.^(١)

وبعض الشافعية يعمل الملاحة خيراً، وكلاً من الإقرار بالدين وعدم المصلحة مستأخر. وبذلك إذ يقول: (يس قبوها على مليء، مفر، باذلاً، لا شبهة في ماله).^(٢)

حققة عقد الحوالة وحكمة مشروعيته.

١١ - يرى الحنفية والحنابلة^(٣) وهو الأصح عند الشافعية، أن الحوالة مستثناة من بيع الدين بالدين، وسبب النص عليه إلى الشافعية نفسه

(١) فتح البدر على الهداية ٤٤٤/٥ والسرمد على المنهج ١٠١/٣ والمفتي ابن عثمة ١٠١/٥

(٢) حاشية الفجوري على ابن تيمية ٣٩١/١ ومباية المحتاج على المنهج ١٠٨/٥ والجزيري على المنهج ١١٩/٣

(٣) انظر لابن عثمة ٥٤١/٥ والأشباه ونظائره بحاشية الحموي ٢١٢/٢

بيع عين بدين - وهذا قد يقرب من مذهب الحنفية إذا كانت الحوالة مقيدة على ما قرره الزاهد، إذ المقصود عندهم بالبيع عبث، لتعلق الحاجة بمنفعتها الذاتية، أما المقصود بالتمن فهايف. ولذا يكون للمشتري تسليم مثله مع بقائه، ولو تلف أو استحق لا يطل العقد، ويسلم المثل، نعم في الحوالة المطلقة التي تفرد بها الحنفية لا يتصور معنى البيع على حال، وهي بالحوالة (الكفالة) أشبه^(١)

١٣ - على أن ابن نعيمية ونليميده ابن القيم لا يسلطان بأن الحوالة واردة على خلاف القياس وإن كان فيها بيع دين بدين. وفي ذلك يقرر ابن القيم في أعلام الموقعين أن اعتناع بيع الدين بالدين ليس فيه نص عام، ولا إجماع. وإنما ورد النهي عن بيع الكفائي بالكفائي، والكفائي هو الشيء المؤخر الذي لم يقبض، كما لو أسلم شيئا في شيء في الذمة، وكلاهما مؤخر، فهذا لا يجوز بالاتفاق، وهو بيع كفاي، كالكفائي.

وأما بيع الدين بالدين فهو على أربعة وجوه.

(١) حرام الفصول ١٦٤/٦ ونص حارث بن عيسى العقد في حلت البيع لئول تلك في العين، ونفيته في جانب الشئ وجوب الشئ في الذمة، فكتبه استنوا ما إذا كان الشئ بطبيعته سلمة محضة (جميع الفصول ١٦٤/٦). (٢) وهي حالة المقايضة، وفيها يكون كل من المتوضيين في المبادعة مضمونا بابتدات مضمونه لا فائته فقط. والعمري على الأشياء ١٥٨/٦ والحواشي حل البداية شرح المنهاج ١-٨/٦

صحيح أيضا: قريبا كان الحال عليه في طلاء، وكان المحال أقدر من المحيل على استخلاص الحق منه، ولو لا الحوالة لظال غناء المدائن الضعيف، أو لضعاع ماله. وليس في كل وقت ينح الوكيل الصالح، وإن أتيح فقلما يكون بغير أجر. على أن الوكالة لا تعني في الحالة الأولى، لأنها عقد غير لازم. فقد يوكل المدين الماطل دائنه في استيفاء الدين، وسلطه على تحلكه بعد قبضه، ثم ضغط ظروف خاصة، ثم لا يلبث أن يعزله قبل قبضه، فيعود كما بدأ^(٢). ١٢ - ولا يبعد كثيرا عن هذا المذهب من الرأي رأي الذاهيين إلى أن الحوالة بيع عين بعين تقديرًا.

وقد برزحه أن انفصود بالدين هو الماصدق^(٣) الخارج من له، إذ لمعان الكلبية الفائمة بالذمة، كإثابة توب أو دينار، لا تعني لذاتها. وكذا لا يبعد عنهم الرأي القائل بأنها

(١) حاشية ابن حنبلين حل البحر ٢٧٤/٦ ومثله في الأشياء وانتقار لابن نجيم ٢١٣/٢، وبه في المجهد ٢٩٩/٢، والفتاوى ٣٣٧/١

(٢) الماصدق في اصطلاح علماء المصنوع هو كلمة مركبة من حرف النفي والتعليل الماضي من الصدق، معناه ما يتحقق به مدلول النقط في الوجود ويحسبون إخراجها بحركة على الحرف الأخير (الفق) كما لو كانت كلمة واحدة، فالماصدق الخارج من الأشياء إلى الدين هو ما يتحقق به مدلوله من الأعيان الخارجية لأن الاستيفاء هو مقصود الدائن من دينه. وليس مجرد شغل ذمة الدين به شغلا اعتباريا.

برأفة ذمته والأخرى يتبع مرمحه ، يعني فلم يقع في
مقتضى نفي ، فتحور . كما في بيع معين بالدين
سواء أتممت القصة أم احتلت .^(١)

١٤ - وهناك أقوال أخر أجعلها السيوطي في
سنه : (١١)

١ - بيع

٢ - استيفاء .

٣ - بيع مشتعل على استيفاء .

٤ - استيفاء مشتعل على بيع .

٥ - استيفاء موقوف .

٦ - ضمان مبرور .

١٥ - والصحيح عند الحنابلة أن الحوالة عقد
رباعي من أربعة أطراف ، وليس محله وإن كان عبدا
وليس له حوالة بغيره ، لأنها لو كانت بغيرها كانت
بيع دين بدين ، وبما حاز الشافعي فصل القبيح ،
وأثبت في معنى لبيع لعدم لعين فيه ، وهذا
موافق للمعتمد عند الحنفية ، إذ يقولون :
(الحوالة ما وضعت للتصديق ، وإيا وضعت
لالتقيل) ، أو تقول بعض الشافعية ، كما يذهب من
عادته صاحب المنهاج ، (إذ أحال المدين بالتقيل
الحق إلى المأجل عليه ، ويرتفع عنه التقيل ، فلم
أحسب أنه إما أن تكون تقويل حق ، أو بيع حق ،

إما أن يكون بيع واجب بواجب كالصورة التي
ذكرنا ، وهو المستوفى ، أو يكون بيع ساقط بقط
(كما في صور نقصانية) ،^(٢) أو يكون بيع ساقط
بواجب (كما لو باعه دين له في ذمته ، بدين آخر
من غير منه) ، فقد سقط المدين ، فبيع ووجب
موقوفه ، أو يكون بيع واجب بساقط (كما لو
اشترى من مدينه قمحا على سبيل السلم
بالمدين الذي له عليه فقد وجب له على غيره ،
وسقط عنه غيره) ، وقد حكى بعضهم الإجماع
على امتناع هذا الشرع ، ولا إجماع فيه

ونقل تلميذه من التبع عنه اختيار حوازي ، ثم
قال : وهو المصواب ، إذ لا محذور فيه ، وليس
بيع كافي ، ككافي ، فيحاوله النهي ، لفظه ، ولا في
معناه فينبطوله بعموم المعنى ، فإن النهي منه قد
شعب فيه المدينين بغير مأكلة ، فإنه لا يتعمل
أحدهما ما يأخذه ، فينتفع بتحميله ، وينتفع
صاحب المؤخر برمحه . من كلامهما شعلت ذمته
بحر فائدة . وأما ما عداه من الأصول الثلاث
فشكل منها غير صحيح ، ومنفعة فلوارة ،
وذلك فاه في مسألة التفاصيل - فإن دسها تروا
من أسرها ، وبراءة القصة مطاوبها والمشاريع .
وأما في الصورة بين الآخرين : فاحدهم ، يحصل

(١) : صحيح من سبيل كلامه أو تم له بالدين الواجب هو الثلاث
التي يشتهر انعقد نفع لا الواجب بغيره . وكذا مراده
بالقط الدين الذي يسقطه من اذمة المدين منه وبما
التصحيح صحيح كلامه واضح تحور

(٢) : لعامة رسالتها من سماح نظير : ٤١٨ : ٤ - اسلام
المؤمنين ٢٤٨ : ١ - ٢٨٩
* : الأشباه والنظائر للشيخ في ٢٣٦

وأما كان وجب أن تبرا به ذمة المحيل^(١). وهو عند المالكية صريح كلامهم في تحليل شريطة تساوي الدينين قبل وصفة: هذا ابن رشد الحفيد نفسه - على خلاف ما تقدم له - يعود فيقول: (لأنه إن اختلفا في أحدهما كن بيعا ولم يكن حوالة) فخرج من باب الرخصة إلى باب البيع، وإذا خرج إلى باب البيع دخه الدين بالدين. إلا أن يكون تأويل كلامه ما قاله بعض المالكية (إن الحوالة من أصلها مستثناة من بيع الدين بالدين، فهو لازم لها، إلا أنه إذا استوفيت شرائط الصحة كان ذلك هو محل الرخصة) وإذا بطل المالكية - قولاً واحداً - مع الثقاتين بأن الحوالة مستثناة من بيع الدين. ولكن الواقع أن الخلاف ثابت عندهم، غير أن أكثرهم على أنها مستثناة من بيع الدين بالدين^(٢).

١٦ - وإليك ما قاله ابن تيمية :

الوجه الثاني : (يحيى مما يبين أن الحوالة على وفق القياس) أن الحوالة من جنس إيفاء الحق ،

(١) ابن عسدين على الدر المختار ٢٩٨/٤ ، والمهذب ٢٣٨/١ ، والمعي لأن قداسة ٥٤/٥ ، والإتصاف ١٢٣/٥

(٢) بداية المجتهد ٣٠٠/٢ (والمردأه إذا اعتبر من قبل طبع أصبح خاصاً بحكم بيع الدين بالدين الذي ورد فيه النص من بيع الكفائي بالكل ، والحرف على تحليل بمثابة لمسلمي ٢٤٤/٤ ، والقسوفي على الشرح الكبير ٣٢٥/٣

لا من جنس الجبيع ، فإن صاحب الحق إذا استوفى من المدين ماله كان هذا استيفاء ، فإذا أحاله على غيره كان قد استوفى ذلك الدين عن الدين الذي في ذمة المحيل ، وهذا ذكر النبي ﷺ الحوالة في معرض الوفاء ، فقال في الحديث الصحيح : «مطل الغني ظلم ، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبع»^(١) وأمر المدين بالوفاء ، ونهاه عن إعطال ، وبين أنه ظالم إذا مطل - وأمر الغريم بقبول الوفاء إذا أحيل على مليء ، وهذا كقولهم تعالى : «فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان»^(٢) . «أمر المستحق أن يطالبه بالمعروف ، وأمر المدين أن يؤدي بإحسان ووفاء المدين ليس هو البيع الخاص ، وإن كان فيه شوب معاوضة»^(٣)

تقسيم الحوالة وبيان أنواعها :

١٧ - تنوع حوالة عند المختفة ، إلى نوعين أصليين :

١ - حوالة مقبضة .

٢ - وحوالة مطلقة

ثم تنتسج الحوالة المطلقة ، بدورها ، إلى نوعين فرعيين :

(١) حديث : «مطل الغني ظلم ، وإذا ... سبق شرحه ٧/٥

(٢) سورة البقرة ١٧٨/

(٣) أعلام الموقعين ١/٢٨٩ - ٢٩٠ ، والأشبه ولطائف مع الخيري ٢/٢٠٩ - ٢١٠

الحوالة مقيدة، وفي الحالة الثانية، تكون حوالة مطلقة.

وفي الحوالة المطلقة قد لا يكون للمحيل عند المحال عليه عين - بغصب أو إيداع أو نحوهما - أو لا يكون له في ذمته دين بسبب ما - كعاصمة أو إئلاف أو غيرها - فيقبل الحوالة متبرع لم تنوجه عليه للمحيل أية حقوق. وقد يكون شيء من ذلك لكن الحوالة أرسلت إرسالاً، ولم تفيد بشيء من ذلك.^(١) وأذن يمكن تفسير كل من الحوالة المطلقة والمقيدة كمايلي:

١٩ - الحوالة المقيدة : هي التي تفيد بدين للمحيل على المحال عليه ، أو بعين له عنده ، أمانة كانت أم مضمونة .

مثال ذلك : أن يقول المدين لآخر : أحلت فلاناً عليك بالآلاف التي لي في ذمتك ، فيقبل (المحال عليه) ، أو يقول له : أحلت فلاناً عليك بالآلاف التي له عليّ ، على أن تؤديها إليه من الدينار التي أودعتهكها . أو على أن تؤديها إليه من الدينار التي اغتصبتهما مني ، فيقبل (المحال عليه) ، ويجبر المحال في الأحوال كلها .

٢٠ - والحوالة المطلقة : هي التي لم تفيد بشيء من ذلك ، ولو كان للمحيل لدى المحال عليه شيء ، تمكن التادية منه .

مثاله ذلك : أن يرى رجل خيراً دانتاً ومدينه يتساجران فيقول للدائن : دينك عليّ ، ولا شأن

(١) البصر على المتن ٢٧٤/٦ و٢٧٤/٦ و٢٧٤/٦

١ - حوالة حالة

٢ - وحوالة مؤجلة .

ويمكن أيضاً أن تنوع الحوالة المقيدة إلى أنواع فرعية :

١ - حوالة مقيدة بدين خاص .

٢ - حوالة مقيدة بعين هي أمانة ، كالوديعة .

٣ - حوالة مقيدة بعين مضمونة ، كالغصوبة .

هذا ، وتوجد حالة خاصة للحوالة لا تخرج عن هذين النوعين ، هي السفنجة في بعض صورها .

والسفنجة ورقة تكتب للمعرض في بلد ليستوفي نظير قرضه في بلد آخر إنقاء لخطر الطريق المحتمل ، لو أن صاحب المال سافر إلى البلد الذي بقضده ، فليتمس من يحتاج إلى المال هنا وله مال أو دين في البلد الآخر ، فيقرضه المال هنا على أن يستوفيه هناك من وكيل المقرض ، أو من مدينه في ذلك البلد .

ونظراً لأن بعض صور السفنجة قرض محض مشروط الوفاء في بلد آخر ، وبعضها يتوافر فيها معنى الحوالة ، ففسد أقردها بحث في آخر موضوع الحوالة .

أولاً - التوهان الأصلبان للحوالة :

١٨ - قد يفيد قضاء دين الحوالة بأن يكون من مال المحيل الذي عند المحال عليه أو في ذمته .

وقد لا يفيد بذلك . ففي الحالة الأولى ، تكون

الحنفية - بالتفصيل - أنواع ثلاثة :

١ - حوالة مقبلة بدين خاص .

٢ - حوالة مفيدة يعين هي "صانة" كالمعارية والوديعة والعبر الموهوبة - إذا تراخيا على ردها، أو قضي القاضي به - أو المأجور بعد انقضاء مدة الإجارة .

٣ - حوالة مقبلة تعين مضمونة .

والعين المضمونة عند الإطلاق - كما هنا - إما تنصرف إلى المضمونة نفسها، أي التي إذا هلك وجب مثلها، إن كانت مثنية، وبقيتها إن كانت قيمية - كالمفصوب، وبدل الحلع، والمهر، ورسد الصلح عن دم انعمد، والمبيع يباع فاسداً، والمقبوض على سوم الشراء (والعين المضمونة بنفسها هذه ملحقة بالدينون متكمل) .

أما العين المضمونة بغيرها، فإنها لا يجري ضمانها على قواعد الضمان العامة، بل يكون لها ضمان خاص : وذلك كالبيع في يد أرباب - ولو بعد امتناعه من تسليمه إلى المشتري، إذ لا يصير بذلك غاصبا - وكالرهن في يد المرتهن، فإنه إذا هلك غير مضمون بمثل ولا قيمة، لكن هلاك المبيع في يد أرباب يسقط الثمن عن المشتري، وهلاك الرهن يسقط ما بقائه من الدين عن الراهن، وما زاد من قيمته على

ذلك بهدا، وإن لم يكن له على شيء، فيقبل الدائن، أو يقرول المدين لغاصبه - سواء أكانت العين المضمونة باقية أم تالفة - أحلت فلائنا عليك بالآلف التي له على (ولم يقل : على أن تقتضيه مما أسحفه عليك) فيقبل الغاصب، ويجوز الحال .

ومن الأمثلة ذات الأهمية العلمية : أنه إذا باع المدين الراهن العين المرهونة دون إذن من المرتهن، فإن هذا البيع لا يسلب حق المرتهن في حبس المرهون إلا أن يجز هذا البيع فيكون عندئذ قد تنازل عن حقه في حبسه بفتوى الرهن، أما إذا نسك المرتهن بحقه ولم يجز البيع، فإن المشتري يتخير بين أن يصبر حتى يملك الرهن، أو يرجع الأمر إلى القاضي ليفسخ له البيع، بسبب التعزز عن التسليم^(١) فإذا أثار الاضطراب قد بطول أمده وحينئذ ربما بدا له أن خير وسيلة لحل المشكلة أن يفسد الدين على نفسه بطريق الحوالة، ثم يملك الرهن بقضاء الدين عن الراهن ويسلم المبيع المرهون، وبعد ذلك يرجع على الراهن بما دفع عن فئته إلى المرتهن .

ثانيا - الأنواع الفرعية للحوالة :

أنواع الحوالة المقبلة :

٣١ - ... كما سلف في الحوالة المفيدة، أنها عند

السابق، أو أنشئ استحدث بالشرط، لأن
الفرص في حانة الشرط، أو العظم بالتأجيل على
المحال عليه أن الحوالة كذلك قبلت. وفي حانة
مضى الأجل في جانب المحيل إنما يتحول الدين
بالوصف الذي كان عليه، اعتبرنا بالكفاية. (١)

الدين يهلك عند الحنفية على حكم الامانة،
ولذا سمي مضمونا بغيره. (٢)

أنواع الحوالة المطلقة :

٢٢ - الحوالة المطلقة بوعان :

عنى أنها قد تعترقان في بعض جوانب الأجل :
ففي الكفاية، إذا أجل الطالب الدين، ولم
يضاف الأجل إلى التكفل، يصير الأجل
مشروطاً بالأصيل - حتى لو مات التكفل، يبقى
الدين على الأصيل مؤجلاً. ولوقع ذلك في
الحوالة، ولم يضاف الأجل إلى المحال عليه -
وبالأولى إذا أضافه - لا يصير الأجل مشروطاً
في حق الأصيل - فتومات المحال عليه مفلساً
عاد الدين على الأصيل خلا.

أ - حوالة حالة :

٢٣ - وهي حوالة الغائب بدين حال على
المحيل : إذ يكون الدين حالاً كذلك على
المحال عليه. لأن الدين يتحول في الحوالة،
بالصفة التي كان عليها لدى المحيل، كما أن
التكفل يتحمل ما على الأصيل، بأي صفة
كان. (٣)

ب - حوالة مؤجلة :

ثم نمتصر في الأجل الجهالة البسيرة. فقد
نصوا على أنه لو قبل الحوالة إلى الخصام،
لا يبر على الأداء قبله - وسواء هنا في لزوم
التأجيل دين القرض وغيره (وإن كان الأصل في
دين القرض عدم لزوم التأجيل فيه، إذ المقرض
مشترع، فلا يبر على عدم المطالبة) فقد جاء في
الكافي للحاكم الشهيد ما خلاصته : (رجل
مدين بألف قرصاً، ودار ستمتها، له أن يحيل

٢٤ - وهي حوالة مشروط فيها أجل معين، أو
كانت بدين مؤجل على المحيل، أو المحال عليه
وإن لم يصرح فيها بالأجل كشرط. إذ يكون
الحال على المحال عليه، إلى ذلك الأجل

(١) الأئمة والقائلون بحاشية الحموي ٢١٤/٢ وضع الفدر
على الحاشية ٢٤٠/٥ وابن عابد بن في ٢٤٠/١ المختار ٢٦٨/١
٢٩٣

(٢) فإذا كان الدين مؤجلاً على المحيل فتدفع له هي دين حال
فل تكون حوالة حالة صحيحة. أم لو للمحتمية نصاً،
وتنك قيس ما فوزه من صحة الشرط تأجيل المحال
يقضي صحته على هي أولى، لأن يبر من جانب الأصيل
بالتحليل من الأصل، وهكذا حتى كثيرون غير الحنفية
(ب: ف: ٩١)

(٣) فتح الفدر على الهداية ٤١٤/٥ والمبسوط الفدر حشر
٧١/٢٠ والمحر ٢٦٧/٦ وابن عابد بن على الدر المختار
١٧٠/٤

مدین - بشرط رضا - ترتب علیها أحكامها
عندهم وفي مقدمتها سقوط دين المحيل وبراءة
ذاته (بصورة نهائية غير موقوتة)، فيصدق علیها
أنها حوالة مطلقة، وإن لم يسموها هم بهذا
الاسم.

على أن ابن المالحشون - وهو صاحب هذا
القول الرجوع عند المالكية - قد اشترط أن تقع
الحوالة بلغظها وإلا فهي حالة، أي ضمان^(١)
(كفالة).

والذي رجحه المالكية والشافعية والحنابلة،
أن هذا من قبيل الضمان، وليس من الحوالة في
شيء، ولو استعمل لفظها^(٢)

ويقصر المالكية على هذا الذي رجحوه
قائلين: (لو أعدم أي أفلس - المحال عليه
لرجع المحال على المحيل - إلا أن يعلم المحال
أنه لا شيء للمحيل على المحال عليه -
ويشترط المحيل براءته من الدين، فلا رجوع له
عليه).

وليس الإعدام، أي الفقر، شريطة حتمية
عندهم ليثبت حق الرجوع، بل مثله الموت وكل
سبب يتعذر به استيفاء الحق من المحال عليه،
كاستناع ذي سطوة وهذه طريقة أشهب،
وعليها تعويلهم في هذا الحكم خلافاً

دائه على مدينه إلى أجل معين كسنة. ثم ليس
له بعد ذلك، أن يأخذ مدينه بعينه، أو أن
يرثه منه، أو يهبه له^(٣) ومن جملة ما عطله به
شايحة السرخسي في مبسوطه: (إن حق
الطالب تعلق بالمال المحال به، وذلك يوجب
الحجر على المحيل عن التصرف فيه، وإلا بطل
حق الطالب: لأن المحال عليه ما التزم الحوالة
مطلقاً، وإنما مقيدة بذلك المال، فإذا سقط لم
تبق عليه مطالبة شيء. ألا ترى أن الحوالة لو
كانت مقيدة بهوديعة، هلكت تلك الهوديعة،
بطلت الحوالة. ولذا نقل عنه في جامع
الفصولين: إن الخيلة في تأجيل الغرض أن يحال
به الدائن على ثالث، فيؤجل ذلك الثالث مدة
معلومة. إذ هذا صحيح، ومن لوازمه ألا يطالب
المحيل، لأن الحوالة مبرئة من مطالبته،
ولا المحال عليه قبل حلول أجله بسبب ما، ولو
سوته أو إسقاطه^(٤).

ثالثاً: أنسام الحوالة عند جمهور الفقهاء:

٢٥ - لا يوجد عند الجمهور هذا النوع للحوالة
إلى مطلقة ومقيدة. وإن كان من الجائز (على
الرجوع عند المالكية والشافعية) حوالة على غير

(١) البحر على الكنز ٦/٢٧٠ وابن حبان مع رد المحتار

٤٦/٢، والعموي على الأشبه ٤٦/٢

(٢) المبسوط للسرخسي ٢٠/٧٠ - ٧١، وجامع الفصولين

٢٤٨/٢ والعموي على الأشبه ٤٧/٢ - ٤٨

(٦) المنقذ على الموطأ ١٨/٥

(٧) مني المحتاج على المباح ٢/١٦٤ والفني لابن قدامة

٥٧/٥

لأن القاسم. فإنه يرى عدم الرجوع ٢ - المحيل
مطلقاً.^(١) ٣ - المحال.

٤ - المحال عليه.

الحوالة على عين :

٢٦ - والحوالة على عين - أي كان نوع العين -
لا تصرف عند جمهور الفقهاء. إذ هم جميعاً
شروطون في المال المحال عليه أن يكون ديناً.
كما أطبق الخصمية وغيرهم على هذه التريطة
في جانب المال المحال به.

على أن لتحقيق عند احتعية أنفسهم بردهم
إلى وفائق الآخرين. فقد نال السرخسي :
(حقبة الحوالة هي لطافة، فأما المعبدة من
وجه فتوكيل بالأداء والتقص).^(٢)

حلول الحوالة وتأجيلها .

٢٧ - فيما يتعلق بحلول الحوالة وتأجيلها عند
جمهور الفقهاء سيأتي بيانه.

أركان الحوالة وشروطها.

٢٨ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا بد لوجود الحوالة
من الأتي :

١ - الصيغة

(١) البدائع ١٥٦/٦، ١٦، ونيجر على الكفر ٢٦٨/٦، مع
الفتاوى ٢٤٥/٥، والمرش على تحليل ٢٣٢، ٢٣٥،
وسنة المسائل إلى آخره المسائل ١٥٣/٢، ومضى
الفتاوى ١٥/٢، ١٩٣، والبحر في البيع ٢٣/٣،
والله على التبع ١٠٩/٢، ١١٤، والمضي ٥٥/٥،
٥٨، ٦٠، والمصروع ٢٦/٢، والقواعد لا بد من
من ٣٢، قاعدة ٢٤، ود طاب أولي الله ٣٢٤/٣،
وكشف المحجرات من ٢٥١، وعادة انتهى ١١٦/٢،
والإيضاح ١١٥/٥

(١) والمرش على تحصيل ٢٣٢/٤، والمضي على الوعدة ٦٩/٥
(٢) لمصوط لصرح من ٥٥/٢، وبإية المحتاج عن التبع
١١٤/٢، ومن المحتاج على التبع ١٩١/٢، والمرش
على تحليل ٢٣٢/٢، وبإية التبع في الجمع بين الاقتناع
والمنتهى ١١٥/٢

أ- فإن جرى الإيجاب والقبول بين المحال والمحال عليه وكان الثالث هو المحيل، انعقدت الحوالة ناجزة دون توقف على إجازته، بناء على رواية الزيديات وهي الصحيحة، وخلافاً لرواية القسري التي اشترحت رضا، ولو خرج مجلس العقد.

ب- وإن كان الثالث هو المحال عليه انعقدت موقوفة على إجازته ولو خرج مجلس العقد.

ج- وإن كان الثالث هو المحال، انعقدت موقوفة أيضاً على إجازته ولو خرج مجلس العقد، أخذاً بمذهب أبي يوسف الذي اعتمدته المجتعة (م/ ٦٨٣) تيسيراً على الناس في معاملاتهم، وإن شرط أبو حنيفة ومحمد قوله في مجلس العقد، واعتبره شيخ الحنفية المصحح في المذهب.^(١)

تغير الحوالة بالفاظ معينة:

٣٠- ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة وأكثر المالكية إلى أنه لا تقييد بالفاظ معينة في عقد الحوالة، تبأً في ذلك كسائر العقود، إذ العبرة في العقود بالمعاني لا بالألفاظ.

النقل والتحويل كأهلكك. وأنتعك، وبالقول: كل مايدل على الرضا بهذا النقل والتحويل، نحو رضيت، وقبليت، ولعليت. ومن القبول: أعتني. أو لتعتني (يلام لأمر)، على الأصح من خلاف فنهى عام، لدلالته على الرضا، وبغني عن إعادته مرة أخرى بعد الإيجاب.

والإيجاب عند الحنفية: هو قول الطرف البادئ، بالنعقد، والقبول هو القول المتضمن من الطرف الآخر بآية ألفاظ تدل على معنى الحوالة. ويقوم مقام الألفاظ كل مايدل دلالتها، كالكتابة، وإشارة الأخرس المفهمة، ولو كان الأخرس قادراً على الكتابة فيها اعتمدوه فالإيجاب أن يقول كل واحد منهما: قبليت، أو رضيت، أو نحو ذلك مما يدل على الرضا.^(٢)

ويكفي عند الحنفية أن يجري الإيجاب والقبول بين اثنين فحسب إما كانا من الأطراف الثلاثة لتعقد الحوالة، لكنها عندئذ قد تعقد ناجزة أو موقوفة على رضا الثالث بحسب كون الثالث أي لثلاثة هو:

(١) البدائع ١٤/٦، فتح المفسر على النداء ٤١٣/٢ وانجم على لکنز ٢٦٧/٦ - ٢٦٨.

ولقد يطلق القول - يشي - من التجوز - وبعبارة التعبير في على العقد عن الرضا، سواء فتلى في المبادأة أم في التسلب المتضمن: لمن عاين على التمر ١٩٠/١ والأزيد وبقائهم بمعايشة غسوي ٢٩٩/٢ ومعني المحتاج على المهاج ٥٢٢.

(١) البدائع ١٦/٦، ١٦٩، والبحر على لکنز ٢٦٨/٦، ٢٦٩ خلافاً لما لزمه صاحب البدائع من اشتراط مجلس العقد. وقد وافقه على ذلك صاحب طيهر أولاً. ثم هذا في موضع أسر فتلى هو وبعبارة خلافاً: أي ضم اشتراط مجلس العقد من الميزانية والمجانبة والملاصقة والرد والفر.

مراعاة للفظ، وقيل: تتعقد مراعاة للمعنى،
كالبيع بلفظ السلم^(١).

والمالكية يتوسمون ما لا يتوسع غيرهم، وهم
بصفة صيغة الحوالة فيقولون: إنها تحصل (ولو
بإشارة أو كتابة) ويطلقون ذلك إطلاقاً يتناول
القادر - على النطق - والعاجز، ثم يعقبون
بمقابل ضعيف عندهم - وإن اعتمد به بعض
متأخرهم - قائلين: وقيل: لا تكفي الإشارة
والكتابة إلا من الآخرس^(٢).

الصيغة :

٣٢ - الصيغة تدل على التراضي ويتناول بحث
التراضي العناصر الثلاثة التالية:

١ - رضا المحيل

٢ - رضا المحال

٣ - رضا المحال عليه.

ويلاحظ أن رضا المحال والمحال عليه مختلف
في اعتبارهما من شرائط الانعقاد أو من شرائط
النفاذ.

أولاً : رضا المحيل :

٣٣ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى

ولذا قالوا: إن الكفالة بشرط أن يبرأ
الأصيل، حوالة، والحوالة بشرط ألا يبرأ كفالة
فيشع المعنى جريان أحكام الحوالة أو الكفالة،
كما نص عليه في البحر.

فلذا اختلفت الأطراف المعنية ولا بينة: أهى
كفالة بشرط براءة الأصيل - أي حوالة معنى -
أم بدون شرط البراءة؟ فالصحيح هو الذائن
المطالب، لأن الأصل بقاء حقه في مطالبة
الأصيل، فلا يتخل إلا بإقراره.

فتتعدد عندهم بكل ما يفيد معناها، كتقلت
حقك إلى فلان، أو جعلت ما استحقه على
فلان لك بحقك علي، أو ملكتك الذين الذي
عليه بحقك علي، أو أتيتك دينك على فلان،
أو أقهر ديني عليه لنفسك، أو أخذ - أو اطلب -
دينك منه^(١).

وذهب بعض المالكية إلى أنه يشترط في
الصيغة لفظ الحوالة، واعتمدته خليل في
مختصره، واشترط لفظ الحوالة دون بديل، وهو
الذي جرى عليه أبو الحسن من أئمة
المالكية^(٢).

٣٤ - ولا تتعقد الحوالة عند الشافعية بلفظ البيع

(١) مجمع الأهر ١٦٥/٢ وجميع الفصول ١٦٩/١ والبر
المسرات ٢٣٩/٦ ونصت على فسخ الميعة (٦٤٨)
(٦٤٩) وشرط المهران (٨٩١) والفتاوى المستنبطة
٣٠٤/٢ ومفي المحتاج ١٩٢/٢ وكشف المغلطات ٢٥١
والإختلاف ٦١٥/٥ وقاية النهر ١١٤/٢
(٢) الأهرش على خليل ٧٣٣/٤

(١) مفي المحتاج على فنيهاج ١٩٢/٢ وكشاف القناع ٣٨٣/٣
(٢) الدرر على شرح الكبير ٣٢٧/٣ وبلغة مالك على
قرب مالك ١٥٣/٢

فإنه لا رجوع على التحيل ولا سقوط الدين ما لم يرض^(١)

ثانياً : رضا المحال :

٣٥ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى وجوب رضا المحال للمعنى نفسه لأن في رضا التحيل، ولأن الدين حقه، فلا ينتقل من ذمة إلى ذمة إلا برضاه، إذ الذمم تنقلت بسارا وإعسارا، وسذلا ومطلا، وتأثر بذلك قسمة الدين نفسه، ولا سبيل إلى إنزله شحيل ضرر لم يلتزمه^(٢).

والشرط أبو حنيفة وعمر بن الخطاب أن يكون هذا الرضا له مجلس انعقد، حتى إذا كان عائلاً عن المجلس ثم بلغه خبر الحوالة فأجازها، لم تنفذ الحوالة، لأنها لم تنعقد أصلاً إلا أن رضا المحال عندهما ركن في انعقادها. أما عند أبي يوسف فيكتفى منه بمجرد الرضا، أينما كان ولو خرج مجلس العقد، فيكون شريطة نفاذ.

وأما المالكية فلا يوجبون رضا المحال، إلا

الشروط رضا المحيل، وعلموه بأنه مخير في جهات قضاء الدين، فلا تتعين عليه جهة قضاء كجهة الدين الذي له على المحال عليه^(٣).

٣٤ - واشترط الحنفية أن تقع الحوالة عن رضا من التحيل لأنها إبراء فيه معنى التملك، فيفسدها الإكراه كسائر التملك^(٤).

وفي اشتراط رضاه اختلاف بين روائي القنوري والزمخداري : ووجه رواية القنوري الموجبة : أن ذوي المروءات قد بأنفسهم من أن يحمل عنهم أحد شيئاً من ديونهم، فلا بد من رضاهم، ثم يطرد الباب كله على طريقة واحدة. ووجه الرواية الصحيحة النافية : أن التزام الدين من المحال عليه تصرف في حق نفسه، والتحيل لا يلحق به ضرر، بل فيه نفعه عاجلاً وأجلاً : أما عاجلاً فلأنه سيكفي المطالبة بدينه في الحال، وأما أجلاً فلأن المحال عليه لا يرجع عليه إن لم يكن بأمره قد قبل حوالة دينه، فلم يبق معنى لاشتراط رضاه. لكن كثيراً من محققي المذهب لا يرون أن هناك في الحقيقة خلافاً : فإن القنوري لم يوجب رضا المحيل لتنفيذ بعد الحوالة، بل يسقطه بالتوفاء دين التحيل في ذمة المحال عليه - إن كان - ويرجع هذا إلى التحيل بما أدى عنه إن لم يكن مدنياً له

(١) فتح القدير ١/٥، وابن عابدين على مدار ٢٨٩/٤
اشتراط مرشد الحيران رضا الأطراف الثلاثة أكثر النسخ صحة
الاعتدال في المادة (٨٨٢)، ولكنه بعد أن اشترط رضا التحيل
نسخة لمحوالة في هذه المادة علا في المادة (٨٨٧) إلى عدم
اشتراط رضا المحيل لصحة الحوالة، وإلا لخرج عليه.
كما المجلد فقد صححت في المادة (٣٨١) الحوالة المتعقد بين
أفعال والمحال عليه وسددها.

(٢) فتح القدير عن الفتاوى ١٢١/٥

(١) المحرشي على تحيل ٢٣٩/١ ومعنى انحتاج على الشهاب
١٩٢/٢ - ١٩٣، والمضي لا يبرئ المادة ٨٨/٥

(٢) المنيع ١٦/٦

أحمد وابن أبي شيبة: «ومن أحيل على شيء فليحتل به»^(١)

فقد أمر صنوت الله غايه الدائن بقبول الحوالة أو الالتزام بمقتضاها، والأمر بأصل وضعه للوجوب، وليس هنا ما يصرفه عن هذا الأصل.

كما استدلوا بالقول: فإن الدائن الذي يبيع له مدينه مثل دينه عدة ونقدا من يد أخرى فيأبى أن يأخذ، ويصر على أن يتفده إياه مدينه بالذات، لا يكون إلا متعتا معا^(٢).

ثالث: رضا المحال عليه.

ذهب جمهور الفقهاء (الحنابلة والمالكية في المشهور عندهم والشافعية في الأصح) إلى أنه لا يشترط رضا المحال عليه لقول الرسول ﷺ «من أحيل على شيء فليبيع»^(٣)، وبطل علو ملو - راض^(٤).

ولأن الحق للمحيل فله أن يسوقه بغيره كما لو وكل غيره بالاستيفاء.

وذهب الخفيفة في المشهور عندهم إلى اشتراط رضا المحال عليه سواء أكان مقبدا أم لا، وسواء أتناهى الدين أم لا، لأن الناس

على احتساب تصديق عندهم. بل يجبر المحال على القبول، إذا كان المحال عليه ملما غير جاحد ولا محاضل.

وقال بعض الحنابلة: يستثنى يتنا عن قبول المحال، فإن فعل فذلك، وإن لم يقبل فلا بأس، والحوالة نافذة برغمه^(٥).

قال صاحب الإنصاف: في رواية عن الإمام أحمد: لا يبرأ المحيل إلا برضا المحال. فلو أبى أجبره أخذكم، لكن تنقطع المطالبة بمجرد الحوالة. وقيل: يتوجه أن للمحال مطالبة المحيل قبل إخبار المحاكم.

ومبنى الروايتين: أن الحوالة هل هي نقل الحق أو تقييض؟ فإن قلنا: هي نقل للحق، لم يعتبر لها قبول. وإن قلنا: هي تقييض، فلا بد من لفظ القبول، وهو قبولها. فيجبر عليه المحال. أ. هـ.

واستدل الحنابلة بقدر حديث أبي هريرة عن عبد الجاهل: قال ﷺ: «مطل العبي ظالم، وإذا أتبع أحدكم على شيء فليتبع»^(٦). ويفسر لفظ

(١) فتح بقدر على الحوالة ٤٤٤/٥ وأبو شعوب على ملا سكن ٩٠/٤ وروى أبي يوسف أختت المجلد في المدة (٦٨٣) فاهتبرت رضا المحال سرقة فبطل إذا عقدت الخوالة براءة الطرفين الأخرى والحرسي على شغل ٢٣٢/٤ - ٢٣٣ - والمذهب ٢٣٧/١ - ٢٣٨ والفروع ١٢٦/٢ والإنصاف ١٦٨/٥ ونحو هذا من رجب ص ٣٩

(١) الحديثان قدم بحرفهم ٧/١

(٢) الإنصاف ٢٢٨/٥ والمذهب ٢٣٨/١

(٣) حديث: من أحيل على شيء فليبيع ٧/١ سبق تحريقه ٧/١

(٤) الرهوني في حليل ٣٩٥/٥ وبداية المجتهد ٢٩٩/٢

ومني المحتاج ١٤٩/٢ والمعي لابن قدامة ٦٠/٥

الحوالة صالح لعنى الوكالة أيضا بطريق المحاز
ومستعمل بمعناها في العرف الفقهي ، كما وقع
في كلام محمد بن الحسن وغيره ، ولا سيما أن
الأصل عدم الحوالة وبقاء حق المحيل دينا ، فإذا
أنكر المحيل ولا بينة ، لم يكن عليه إلا اليمين ،
لنص الحديث المشهور : واليعة على المدعي
واليسين على من أنكره .^(١) ولا يكون استعمال
لفظ الحوالة بمثابة إقرار من المحيل بتدين عليه
للمحال مادام لفظها صالحا لعنى الوكالة .
وهذا الأصل يتصك بقول محمد - في رواية
اس سعاة - أن للمحيل أن يقبض المال في غيبة
المحال ، وأن ينهى عن دفعه إليه بدعوى أنه حين
أحاله إنما أراد توكيله . وإن كان الذي رواه بشر -
واعتمده ويحزى إلى أبي يوسف - بخلاف
ذلك ، بناء على أن تصديقه في دعواه هذه هو
من قبيل القضاء على الغائب . نعم إذا كان في
صيغة التعاقب نفسها - وراء ظاهر اللفظ -
ما يكذب هذا الادعاء ، فلا ميل إلى قبوله ،
ولذا ينصرون على أنه إذا وقعت الحوالة بصيغة :
أضمن عني كذا من المال لفلان ، كانت دعوى
الوكالة كذبا مرفوضا ، لأن الصيغة
لا تحتملها .^(٢)

ينغاضون في تقاضي ديونهم رفقا وعفا ، وسرا
وعمرا ، فلا يلزم من ذلك بما لم يلزمه .

وقاسا على المحال فإن المحال عليه مثله في
أنه طرف في الحوالة لا تمام لها بنونه فليكن مثله
في اشتراط رضا .^(٣)

اختلاف المتعاقدين في أن المقصود بالحوالة
وكالة :

٣٧ - قد يختلف المحيل والمحال في حقيقة العقد
الواقع بينهما : هل كان حوالة أو وكالة عن المحيل
يقبض الدين من المحال عليه .

٣٨ - وفي هذه المسألة عند الحنفية احتمالان :

أ - إما أن يختلفا في اللفظ المستعمل بينهما نفسه :
هل كان لفظ الحوالة أو الوكالة ؟

ب - وإما أن يفتقا على أن اللفظ المستعمل بينهما
كان لفظ الحوالة ولكن المحيل يقول : إنه إنما
أراد بذلك وكالة يقبض دين له على الثالث ، أما
المحال فيدعي أن المقصود بالحوالة معناها
الظاهر المتبادر الحقيقي وليس الوكالة .

ففي الحالة الأولى : يكون من الواضح أن
الفرق للمحيل في عدم الحوالة لأنها عقد ملزم ،
فلا يثبت عليه إلا بينة ، إذ الأصل عدمه وعلى
مدعيه إثبات .

وفي الحالة الثانية : يقبل في القضاء وعدم
المحيل بيمينه أنه إنما أراد الوكالة ، لأن لفظ

(١) حديث : واليعة على المدعي واليسين . . . أخرجه
البيهقي (١٠١/٦٥٢) ط دائرة المعارف العثمانية من
حديث عبد الله بن عباس . وإسناده صحيح

(٢) الرضا عن الكثر ١٧٣/٤ ، والقاضي الهندي ٣٠١/٣
وأبو السعود على ملا مسكين ٢٢/٢

(٣) فتح القدير على الهداية ١٢٢/٥ ، ولبشر على الكثر
٩٩٧/٩

فيه ضرر شغل ذمته إلا بمثله من اللفظ، ومنه قوله: «تزوجها» في جواب: «أبي عليك ألف» لتيقن بعود الضم إليه إثرها على الألف المدعاة بخلاف مجرد قوله: «أحلتك»^(١).

٤٠ - ويرتب على ذلك:

أ - أنه إذا كان المحال قد قبض بالفعل دين الحوالة، التي أنكر المحل حفظها، بدعوى أنها وكالة، فإنه يؤمر برد ما قبضه إلى المحل، إذ قد سقط - بسقوط دعواه - حقه فيه.

ب - إذا كان لمحجل صادقاً في دعواه - وليس كافراً يريد الحيلة - فإن الحوالة لا يكون قد طرأ عليها أي تغيير، إلا بحسب ظاهر الحال، وهي إذن لم تنعقد من الأصل حوالة حقيقة، بل وكالة^(٢).

٤١ - رأي غير الخنفية: الذي قرره أختمية في هذه الحالة، هو قول المزني عند الشافعية، وقد عتمده، لأن الأصل بقاء الدين في محله، ولكن أما العاس من سريخ منهم ينزع فيه، فعنده أن مدعي الحوالة هو الذي يصنف بيمينه، لأن استعمال صيغة الحوالة بلفظها يؤيده، فالظاهر معه، كما لو تنازع أشان على ملك دار، وهي في يد أحدهما، وسيأتي الفصل في الموضوع وفق القواعد المقررة (ر: ف/ ٤٢).

وواضح أن حكم المسألة يبقى كما هو، إذا

٣٩ - وقد ذهب بعض الخنفية إلى أن قول قول المحجل بأن الحوالة كان المقصود بها وكالة، وتعليقه بأن كلمة الحوالة مستعملة في الوكالة، فلا تكون إقراراً بدين المحال، لا يستقيم إلا بناء على أن كلمة الحوالة مستعملة في الغتين (معني الحوالة، ومعني الوكالة) على سواء، لتكون من قبيل اللفظ المشترك، ولا يكفي أن يكون استعمال في الوكالة من قبيل المجاز المعارف - إلا عند الصاحين - لأن الحقيقة مقدمة على المجاز عند الإمام، ولذا تكلف شمس الأئمة الرخسي حمل المسألة على ما إذا ادعى المحال أن ما على المحال عليه ليس إلا لمن مال نه هو، وأن المحجل كان وكيلاً عنه في بيعه.

فالدليل بينه هو، وقد وصل إليه حقه. وإذا كان يكون القول للمحجل، لأن أصل المنازعة وقع بينهما في مثل ذلك المال، والبديهة كانت للمحجل فالظاهر أنه له. وعلق عليه الكيال بن الهمام بقوله: (ظاهره تخصيص المسألة بحو هذه الصورة، وليس كذلك بل جواب المسألة مطلق في سائر الأمهات، وأحق أن لا حاجة إلى ذلك بعد تجويز كون اللفظ: «أحلتك» بلفظ يراد به الفد للمحجل، لأن ثبوت الدين على الإنسان لا يمكن بمثل هذه دلالاته، بل لا بد من القطع بها من جهة اللفظ أو دلالاته، مثل: له على أوي نعمي، لأن فروع الخدمة كان ثابتاً بغير فلا يلزم

(١) فتح القدر ١٠/ ٢٥

(٢) مهر ما بين على الف ٢٩٣/ ١

كان السراخ منصب على اللفظ الذي استعمل :
يمكن لفظ حوالة ثم لفظ الحوالة

والفرض أن لا يسهل لأحدهما، ولا عملها
في هذه العمارة الأخيرة لإمكانها، وهذا ما يصح
عنه الشافعية، كما يصحوا على أن منكر حوالة
هو في حتمه المصدق على كل حال - لأن
الأصل معه - ولو كان منكرها وزاعم الحوالة هو
المحال - فهو لا يرد - كما لو مبين له إحلاس
المحال عليه.

ومن أمه ما صرحوا به أبداً أن على الخلاف
بعضاً هو صحيح إذا كان المحيل مفراً بدين المحال.
ولا فلا يتجه سوى تصديق التحيل، وللحال
تحليله على نفي ديبه، لأنه، أي التحيل -
معنى عند نفس لأصل الأول الذي
لا تحقق حوالة إلا بعد خفقه وهو كونه مدنياً
للمحال.

وكيف وافق الشافعية - في الاعتماد منهجه -
الحققة في الأصل، واقفوعهم في الاستثناء أيضاً
إذ هو لا يقبل السراخ، فذكروا أنه إذا كان في
صيغة التعاقب ما يكاد المحيل كما لو قال:
أخلفت سنانة التي لك في دمي على فلان مدني
... والعول قول المحال عندئذ، لأن هذا لا يضمن
غير الحوالة وكل ما قرره الشافعية، أصلاً
واستثناءً، ووافاقاً بخلاف وترجحاً، ذكره المختار
سالم القلة بالغة

٤٢ - والقولان المبدى ذكره شافعية بوجه ن

أبصاراً عند الملكية عابن القاصم يرى رأي
القاضي - وأن عبد الملك يرى رأي أبي العباس،
وإن كان الذي يوجد لكل منهما إنما هو مقصود
جوابية قام أصحابها منخرج لفظها عابها،
وقد جرى تحليل على الشافعية، ولكنهم تفننوا
وأثروا الأول^(١).

ومن أمه هذا الخلاف: فيما نفس عليه
الشافعية والحنبلة حالات واحتمالات تختلف في
الأحكام تبعاً لما إذا كان منكر الحوالة ومدعي
الحوالة مع التحيل أو المحال. ومصير ذلك، كما
يلي

٤٣ - الحوالة الأولى - حين يكون المحيل هو منكر
الحوالة:

أ - وعند من يقولون بترجيح رعم وتبناها وهو
المحال، ثبت الحوالة بسببه وتزيب عليه
أن رعم، وفي ضليعة هذه الآثار براءة المحل
ومعدلية المحال عليه.

ب - وعند من يقولون بترجيح رعم منكرها وهو
المحل، تنقضي الحوالة ونلت لوقاله بسببه، ثم
تدبر بعد ذلك احتمالات ثلاثة: أن محال بما
أن يكون قد فاض المال من محال عليه، أو لم

(١) معنى المحتاج من المباح ١٩٧/٢ وبهية المحتاج ١١٧/٤
واسمي لأمر قدامة ٦٣/٥ - ٦٤ والفسوع ٦٦٩/٢
ومطلب، أولي الأمر ٣٣١/٣ والفرض على تحليل ٢٢٧/٤
وكلامهم إن هو في حالة الانقراض وذووع الحفظ لفظ
الحوالة، ولكن حافة لا خلاف في اللغة لولي ما رجحوه

متساويين جنسا وقدرا وصفا: فليس لها هنا موضع.

نعم إن تخشي ضياع حقه كان له، بينه وبين الله، أخذ ما معه على سبيل الطفر بالحق وهناك من يقول: ليس للمحال حق الرجوع بدنه، مؤخذة له بمقتضى قوله، لأنه بإقراره الحوالة مقر به وهو المحيل من هذا الدين.

٤٦ - الاحتمال الثالث: أن المحال قبض المال، ولكنه هلك عنده.

فلا حق للمحيل على المحل، ولا للمحل على المحل، سواء أكان انتف بتفريط منه أم بدون تفريط.

فإن كان بتفريط، فلا له إما ماله قد تلف بيده، وذلك إذ كان في الواقع صادقا في رعيه الحوالة، وإما ما لزمه منه، وبشت عليه مثل ما له عند المحيل وبتفاضل.

وأما إن كان بعد تفريط، فلان المحيل مقر بأن المال إنسا تلف في يد أمييه، أي وكيله بتفريط دعواه، والقرس أن لا يعتدي. وإن كان البصري من كبار الشافعية. يذاع في هذا، بأنه على أن أحد الوكيل لنفسه، بوجب ضار، ويعمل به بعد موت وكالته، كما أنه، أي المحال، مقر بأنه قد استوفى حقه، وتلف عنده. (١٢)

(١) نهاية الحاج على سماح بحواشي ٤٢٧٤ ومضى الحاج ١٩٧٢ والمهد ٣٣٨، ٦ والمضى لار دراسة ٦٦٠/٥ و٦٦٠ والمرو ٢٢٨/٢

بغضه، وفي الحوالة الأولى: إما أن يكون المال بقايا عنه أو مالكا.

٤٤ - الاحتمال الأول: أن المحال لم يقبض المال:

في هذه الحالة يحرك الوكيل من الوكالة بتركه إيابه، فلا يكون له الحق في القبض من المحال عنه، وهل يرجع بدنه على المحيل للصواب: نعم، لأن المحيل ينكر الحوالة، وليس: لا يرجع، مؤخذة له بقول نفسه لأن مقتضى الحوالة التي مدعها براءة المحل، وثبوت حقه على المحال عنه - ولو قبض المحل منه - لأنه في نظره ورعيه ليس لا قبض ضار ما ليس له بحق.

٤٥ - الاحتمال الثاني: أن المحال قبض المال، وما زال عنده.

في هذه الحالة يكون على المحل رد ما قبضه إلى فحل، وللمحل استرداده منه، ثم يرجع هو على المحيل بدنه، لأنه إن كان محالا فقد استردمه المحيل ما قبضه على أساس الحوالة بمعنى صحيح أن بغيه به، وإن كان وكلا محقه ما في ذمة المحيل.

هكذا قالوا، مع تسليمه بأنه دائر، ولم يذعوا بالصفة، لأن الذي يذع غير والذي له دين، والمفصلة عندهم لم تكون بين دينين

٤٧ - (الحالة الثانية) : حين يكون المحال هو منكر الحوالة :

أ - فعد من يقولون بترجيح زعم مثبتها (وهو المحيل) : ثبت الحوالة بيمينه ، وترتب عليها أحكامها ، فبرأ المحيل ، وطالب المحال عليه ، ثم ما قبض منه يكون للمحال ، ألا إذا نظرنا إلى جانب المحيل . فهذا هو مقتضى الحوالة التي أقره فيها ، وإذا نظرنا إلى جانب المحال ، فإنه ظاهراً بجنس حقه الذي يأتي المحيل تسليمه إليه .

ب - أما عند من يقولون بترجيح زعم نافيها (وهو المحال) : ثبت الوكالة بيمينه ويعتبر وكيله بالقبض عن المحيل ، كما أن المحيل في تمسكه بأن العقد كان حوالة يكون معترفاً بدين المحال في دمه .

ثم الاحتمالات معد ذلك ثلاثة - لأن المحال إما أن يكون قد قبض المال من المحال عنه ، أو لم يقبضه ، وفي الحالة الأولى : إما أن يكون المال ماله عنده أو ماله لك .

٤٨ - (الاحتياان الأول) أن المحال لم يقبض المال :

وفي هذه الحالة يأخذ المحال حقه من المحيل ، ثم يكون للمحيل مطالبة المحال عليه بدية ، لأن الواقع إن كان وكالة - كما ثبت ظاهراً - فديه مازال في ذمة عليه لم يقبضه

الوكيل بعده ، وإن كان في الواقع حوالة ، فإن المحال لم يعمل بمقتضاها ، لأنها اعتبرت في الظاهر وكالة ، وبدلاً من أن يأخذ المحال حقه من المحال عليه ، أحسنه من المحيل ظاهراً وعدواً ، فيكون له - رغم إقراره بأن ما في ذمة المحال عليه هو المحيل - أن يأخذ لنفسه وقام بها أخذه المحال منه ، كالظاهر بجنس حقه ، وهذا هو الذي رجحه ابن القري من متأخري الشافعية والقاضي من الحنابلة . وإن كان لم من يعمه من أحده ، وقوم عده مؤجلته بإقراره هذا .

٤٩ - (الاحتياان الثاني) أن المحال قبض المال ، وما زال عنده .

في هذه الحالة يكون له الحق في تمسك ما قبض . لأنه مع ثبوت الوكالة يعتبر ظاهراً بحس حقه الذي يأتي المحيل تسليمه إليه تمسكاً بالحوالة التي تتضمن إقرار المحيل له بدية .

٥٠ - (الاحتياان الثالث) المحال قبض المال ، ولكنه هلك عنده :

وفي هذه الحالة - تفريغاً على وكالة التي نسبت - إن كان فاه تلف بتفريط منه لرمه صيرته . ونسب عليه مثل ماله في ذمة المحيل . فيتقاضاه ، وإن كان من غير تفريط ، فقد هلك على صاحبه وهو المحيل ، ويرجع هو بدية

للمتأخرين من الشافعية إلى العلول عن عبارتي
الشيخ الرازي والبخاري إلى مثل قولهم: (وباحلف
تندفع الحوالة)، ولكنهم لم يعملوا على هذا
النحو، بل ولم يلتفتوا إليه بأكثر من هذه الإشارة
- إن صح - أنها مقصودة ومضوا في المضي عن
أساس ثبوت الوكالة.

مجلس العقد

٥١م - ذهب المالكية في المشهور عندهم
ولشافعية في الأصح إلى أن الحوالة تنعقد
بالإيجاب من المحيل، والقبول من المحال،
ولا يكون قبولاً سمعناه المخبر عند الإطلاق، ولا
فرقة صارفة إلا في مجلس العقد وهو مجلس علم
المحال بالإيجاب غير المرجوع عنه بكتابة أو
غيره.

ويجوز للمحال على القبول عند الخاتبة إذا
تجسس على وليه. أما المحال عنه فلا يشترط
رضاه، لا في العقد ولا خارجه، لأنه مدين
للمحيل، فلا شأن له بمن هو مكلف بالتأدية
إليه أو إلى من يتدبره. لكن الإيجاب من فحيل
كف وحده عند الخاتبة، فهم يكتفون في مجلس
العقد بالإيجاب المحيل فقط.

ويشترط بعض المالكية حضور المحال عليه
وإقراره، أو حضوره وعينه.^(١)

عنه، وعلى كل حال برأ المحال عنه، بالدفع
إلى المحال، لأنه إن كان محالاً، فذاك حقه،
وإن كان وكيلًا، فقد دفع إليه مقتضى عقد
الوكالة.

٥١ - تنبيه: عدم تضمين المحال في هذه الحالة
الأخيرة عدم يثلف المال بيده دون ترميط، ولما
نظرت - مبني على أنه إذا انتفت الحوالة في هذا
المتنازع المشروع ثبتت الوكالة، وقد عبر الشيخ
أبو إسحاق الشيرازي في 'المهذب' لذلك فعلاً:
يصويقول في هذا الشأن من القضية (وإن قد
يقول المرني، وحلف المحال ثبت أنه وكيل)، كما
عبر به البخاري في خلافته الأئمة المذكور (٢).
ق/٤٢).

ولكن الحواري يحمي وجهها آخر ينصين
المحال، ويحمله بأن الأصل فيما يثلف في يد
إنسان من ملك غيره هو الضمان، ولا يلزم من
تصديقه في نفي الحوالة، ليقى حقه، تصديقه
في ثبات الوكالة ليستط عنه الضمان. كما إذا
اختلف المتبايعان في قدم العيب وجوده،
وصدق المتابع بيمينه في منع الرد بدأ العيب، ثم
وقع التسخ، بتحالف أو غيره، فإنه لا يمكن
من المطالبة بأثر ذلك العيب، وهذا إلى أنه
حادث مقتضى يمينه.^(٣)

والعلل مثل هذا الملاحظ هو الذي حدا

(١) الحاشية على حليل ٣٣٢/٤ والشرح على المواظ ١٩/٥
ومفي المحتاج ٥/٢ وشرح امر سورة للنقطة ٢

(٢) المهذب ٣٣٩/١ وهدية المحتاج ٤١٧/١ ومفي المحتاج
١٩٧/١ والشرح على المواظ ١٩/٥

العقد، وقد يسمى: محل الإيجاب، وقد عرفنا أن كلا من الابتداء والتعقيب يمكن أن يكون من كل واحد من الأطراف الثلاثة لكل حوالة، وبذلك تنعقد الحوالة إلا أنها تكون ناجزة أو موقوفة، نحو ما أسلفناه (ر: ف/ ٢٩).

وقد خصه صاحب النبر من الحنفية - على طريقة أبي حنيفة ومحمد - بقوله: (الشرط قبول المحتل في المجلس، ورضا المحال عليه ولو غائباً).^(١)

الشروط التي يشترطها الأطراف :

٥٣ - بشرط الحنفية كما سبق (ر: ف/ ٢٤) في صيغة الحوالة عدم وجود شرط غير جائز، من مبطل، كالتعليق والتأجيل، أو مفسد كالتأجيل إلى أجل مجهول جهالة فاحشة.

فمن جماع العنصرين: (إن تعليل التعليلات والتقييدات لا يجوز، والتعليل، كبيع وهبة وإجارة، وأما التقييد فكمزول الوكيل وحجر المأذون).^(٢)

(١) ابن عابدين على الفهم المختار ٢٩٠/٤

وعلى وزائه يقال - عن طريقة أبي يوسف التي أقرناها: «الشرط قبول أحدهما في المجلس، ورضا الآخر ولو غائباً، وراعى أنه عندما يقال: ليقول في مجلس العقد يكون المقروض سبق الإيجاب فيه نفسه»

(٢) جامع العنصرين ٢/٢ والبحر ٦/٦٢٦، وستاني قريبا أسطة هذه الأنواع من الشروط.

واشترط ابن القاسم من المالكية حضور المحال عليه وإقراره أو حضوره وعظمه، وواقفه من المالكية طائفة كبيرة كابن يونس وابن عرفة وأبي الحسن، حتى لغد امتنيط ابن سودة في شرح النخبة من اجتماع كل هؤلاء، أن هذا الرأي هو المأمور، وبقاء عليه تصحیح الحوالة على الغائب. وبالرغم من ذلك فالذي جرى عليه خليل والقرافي وابن سلوم - واشهر عند المالكية - عدم اشتراط هذه الشريطة وهوفي الأصل قول ابن الماجشون وينسب إلى مالك نفسه.^(٣) وعليه عامة المؤرخين والأندلسيين.^(٤)

وهو قول من عدا المالكية من الفقهاء.^(٥)

٥٤ - ونعيب الحنفية إلى أن شريطة الإيجاب وانغيث أن يكونا بمجلس واحد هو مجلس

- ٣٣/٦ ومطالب أولي النهى ٣٣٧/٤ نص مرشد الميراث في المدة ٨٨٦ على عدم اشتراط حضور المحال عليه مع اشتراط رضا. كما قررت المجلة في المدة ٦٨٢ صحة الحوالة المتقدمة بين العليل والمحال دون حضور المحال عليه. إذا أعبر بها وقيلها

(١) هذه صحيح استنباط من نصه. فقد كان فيمن أحيل عليه بأكثر من اثنين الذي عليه. «تكون حوالة في مقادير، جملة في الباني فإنه صريح في أنه لا يشترط إقراره. وإلا كان لا يشترط إقراره ولا الكشف عن ذمته فلا معنى لاشتراط حضوره»

(٢) الخرش على حليل ٢٣٥/٤ وروايتي لجمعية للبراني ٣٢ - ٣٣/٢

(٣) ابن عابدين ٢٩٠/٤ ونص المختار ٢/٢٦٧ - ١٩٨ ومطالب أولي النهى ٣٣٧/٢

يشترط البائع على المشتري أن يجبل عليه دائته، وهذا على ما قرره أبو إسحاق التوماني المالكي من الاكتفاء بأن يكون الدين في الحوالة مقارنا لثبوتها ولا يشترط أن يكون سابقا عليها. وعند الشافعية أنه لو شرط العاقد في الحوالة رهنا أو ضمينا فالعقد معتد أنه لا يجوز، وقالوا في خيار الشرط: إنه لا يثبت في عقدها لأنه لم يبرن على المغانة.

ويسرى الحساب إلى الحوالة لا يدخلها خيار وتلتزم بمجرد العقد، ويرون كذلك أنه لو شرط على المحال أن يؤخر حقه أو يؤخر بعضه إلى أجل أو معلوم لم ينصح الحوالة، لأن المحال لا يتأجل بالتأجيل^(١).

أطراف الحوالة:

أولاً - المحيل وشرايطه:

٥٦ - يشترط في المحيل عدة شرائط لصحة العقد، وشريطة واحدة نفاذه (ر: ف/ ٩٤).
شرائط صحة الحوالة في المحيل نوعان:

النوع الأول: شرائط تتعلق بأهلية المحيل:

٥٧ - أ - العقل: يشترط في المحيل أن يكون عاقلاً، فلا تعقب حوالة المجنون والصبي اللذين لا يميز كديهما، إذ العقل من شرائط أهلية التصرفات كلها.

وهذا النص ينطبق على الحوالة، لما فيها من معنى المعاوضة والتقييد أيضاً، إذ كل من المحال والمحال عليه يلتزم بها التزامات جديدة.

٥٨ - أما التأجيل، والتأجيل إلى الأجل المجهول جهالة قاحشة: فلأن التأجيل يناق طبيعة الحوالة - أي نقل الدين - فلو قيل الحوالة قابِل لمدة سنة واحدة، مثلاً، فلا حوالة أصلاً، ولأن التأجيل بالأجل المجهول جهالة قاحشة يقضي إلى النزاع المشكل، مثال ذلك: أن يقول الملتزم: قبلت حوالة الدين الذي لك على فلان، على أن أؤديه إليك عند حلول المطر، أو عند هبوب الريح، وهذا شرط لا منفعة فيه لأحد فبلغوا، وتكون الحوالة حالة بخلاف التأجيل بالأجل المعلوم كسابقة شهر كذا، أو المجهول جهالة محتملة كموسم حصاد التمر، هذا العام، فإنه تأجيل بأجل متعارف، ولا غرر فيه أصلاً، أو لا غرر يذكر.

وصرح فقهاء الحنفية في الحوالة بأن تأجيل عقدها لا يصح - ولكن تأجيل الدين فيها يصح، فلو قال لأخسر: ضمنت بما لك على فلان على أن أحيلك به على فلان إلى شهر، انتصرف التأجيل إلى الدين لأن تأجيل عقدها لا يصح^(٢).

٥٩ - ويتقضى قواعد المالكية الحكم بصحة أن

(١) مبي النجاشي ١٩٥/٢ وكتاب المساج ٢٨٣/٢ - ٢٨٥
وبدأه المصنف ١٦٠/٢

(٢) ابن علقين ٢٦٦/٤، ٢٦٦/٥ والبحر ١٤١/٦

ب - نفاذ انتصافات التالية :

ذهب بعض الفقهاء إلى أن أخواله تصعب من المحجور عليه لنفس بشرطتين. إذن القصي، وعدم ظهور الرز نخز وعليه بعض الشافعية. ولكنهم ضعفوه، لأن المحجور حق للمرأة بعامة. وقد يكون ثم دأى آخر في الواقع ونفس الأمر. والرايات يرد في حوالة السفيه بإذن وليه. إلا أن الأصول بالخواص هنا في حالة المحر للسفه أقوى، حتى نقدر قطع به إمام الحرمي

وأشترط الحمية أن يكون المحجل مدينا بالمحال. وإلا كانت الحوالة على مدين وكالة بالقص، أو هبة دين، أو بيع دين من غير من هو عليه. وهذه الحق وهذا البيع باطلان عندهم. (١)

ثانيا : المحال وشراطة :

٥٩ - يشترط جهوز الفقهاء (الحفية والمالكية والشافعية) في المحال لانعقاد الحوالة أن يكون عقلا، لأن قبوله الحوالة شريطة أو ذكر فيها، وغير لعاقلي ليس من أهل القول، فلا يصح احتياط مجنون ولا صبي غير مميز.

وم يتعرضر الخسيلة لهذا الشرط، لأنهم لا يشترطون رضا المحال - إلا على احتسان ضعيف هم - بل المحال عندهم يحجر على القول إذا أحيل على ملي. (٢)

النوع الثاني مديونية المحجل للمحال :

٥٨ - صرح المالكية والشافعية والحنابلة بأن من شروط أخوالة، أن يكون المحجل مدينا للمحال ولو دين حوالة سابقة، أو دين كفالة، أو دين مركب من هذا كله أو بعضه. وعلموه بأن ليس من المصور حوالة دين لا وجود له. وينبت الدين بطرق الإتيان الفروقة فقهاء، ونقص المالكية على الاكتفاء بإقرار المحال بدينه.

ثالثا : المحال عليه أجنبي على الأصح - عن ٦٠ - أن المحال عليه أجنبي على الأصح - عن

(١) ابن حبانين حل الفدر المعتار ٢٨٦/٤ وسمى المحتاج ١٩٨/٢ والمفتي لأبن خنكة ٥٦٦/٥، ٦٩٦/٢ والحرمي حل حليل ٢٢٢/٤ ونجاة المحتاج حل المهاج ٤١٠/٤، ونيل المأرب ٣٨٢/١

(٢) الحرمي حل حليل ٢٢٢/٤، ٢٢٢/٥، والتهود ٢٣٧/١، ٢٣٨، ولد أخذ بهذه الترجمة مرشد الخيران في الفتاة ٨٨٠ والجملة في نسخة ٩٨١، والفسرود ٩٢٩/٢ والإنصاف ٢٢٨/٥ ونواحد ابن رجب ٣٢

(١) مجمع الأمير ١٤٢/٢، ١٤٢/٢، ١٤٢/٢، والحرمي حل حليل ٢٠٦/٢ وسمى المحتاج حل المهاج ١٩٢/٢، ١٩٢/٢

على البحر فإذا اختل هذا القيد - بأن كان في ذمته أو عنده للمحجّل ما يكفي سداده دينه - فينبغي ألا يشترط بلوغه لأصل انعقاد الحوالة ، بل لنضادها ، فتعقد موقوفة على إجازة وليه إن كان دون البلوغ .

وعندئذ ينبغي أن تكون شريطة البلوغ هذه شريطة نفاذ مطلوبة في الحال عليه بالنسبة إلى الحوالة المقيدة بالدين الذي عليه ، لأن فيها معنى المعاوضة انتهاء ، حيث يقضى فيها دين مدين بطريق التقاض ، فتحتاج إلى إذن الولي أو إجازته .

أما إذا كانت الحوالة مطلقة فإن بلوغ المحال عليه عندئذ شريطة انعقاد لا بد منها ، لأنها كما قال صاحب البحر هنا : إن كانت بأمر المحجّل كانت تبرعا ابتداء ، معاوضة انتهاء ، وإن كانت بدون أمره كانت تبرعا ابتداء وانتهاء فهي من المضار التي لا يملكها على الصغير وليه كسائر التبرعات ، فلا تصح من غير البالغ ولو بإذن وليه أو إجازته .

وتكون الحال عليه مدينا للمحجّل أو عنده مال له لا يسمع إطلاق الحوالة دون ارتباطها بالدين أو المال الذي للمحجّل عنده ، إلا أن يقال : إنها عندئذ تنعقد مقيدة حكما بهذا المال أو الدين ولو صدرت بصيغة مطلقة ، وتكون موقوفة

عقد الحوالة عند أكثر منكري الحوالة المطلقة . وإن قلبي يشترط فيه شيء من هذه الشرائط التي يذكرها الختفية سوى مراعاة مصلحة القاصر ، لأنه عندهم ليس إلا محل استيفاء الحق كالدار يكون فيها الشئ ، أو الكيس تكون فيه النقود .

ويشترط في المحال عليه عند الختفية أن يكون متمتعاً بأهلية الأداء الكاملة ، وذلك بأن تتوفر فيه الصفتان التاليتان :

الأولى : الأهلية :

٦١ - أن يكون عاقلاً ، لما قدمناه في المحال ، فلا تصح الحوالة على مجنون أو صبي لا تمييز له . كما يشترط أن يكون بالغاً ، فلا يصح من الصبي قبولها بحال ، قياساً على انكسائه ، وما دام ليس في ذمته ولا عنده للمحجّل ما يقضي بالدين المحال له ، لأن قبول هذه الحوالة حينئذ تبرع ابتداء ، إن كانت الحوالة بأمر المحجّل . وتبرع ابتداء وانتهاء إن لم تكن بأمره ، إذ لا يملك حق الرجوع عليه في هذه الحالة الأخيرة ، سواء بعد ذلك أكاد الصبي مأذوناً في التجارة أم غير مأذون ، بل وسواء قبله بنفسه وقبول وليه له ، لأنه من التصرفات الضارة ، فلا يملكه الولي . والتفصيل - بكونه ليس في ذمته ولا عنده للمحجّل ما يكفي - ليس في كلام الختفية . ولكن ابن عابد بن استظهري في حاشيته

ملاة المحال عليه :

٦٣ - لم يشترط الخفية ، ولا الشافعية ، ملاة المحال عليه .

ويرى المالكية أن حق المحتال يتحول على المحال ، بمجرد عقد الحوالة ، وإن أفلس المحال عليه ، أو جحد الدين الذي عليه بعد تمام الحوالة وسواء كان الفليس سابقا على عقد الحوالة ، أو طارئا عليها إلا أن يعلم المحيل وحده بإفلاس المحال عليه ، فإن حق المحال لا يتحول على دعة المحال عليه ولا نراذمة المحيل بذلك .

ويرى الرهوني اشتراط ملاة المحال عليه للزوم الحوالة إذا لم يرض المحال بالحوالة .

ويرى الخرشي مطلقان الحوالة في حالة جهل المحال عدم ملاة المحال عليه وعدم المحيل ذلك .

أما الخبائلة فيشترطون ملاة المحال عليه للزوم الحوالة إذا لم يرض المحال بالحوالة ، على معتمد الخبائلة ، أو إذا جهل حال المحال عليه ، على رواية عدهم ، وينصون على أن من قبل الحوالة على مليء بعدد أفلس^(١) كان رضاه

على إحازة الولي ، فليتنامل^(٢) .

الثانية : فقرة المحال عليه على الوفاء بما انترزم به :

٦٤ - يشترط الخفية في المحال عليه أن يكون قادرا على تنفيذ الحوالة ، فلو قبل الحوالة مقيدة بشرط الإعطاء من ثمن دار المحيل ، فهي حوالة فاسدة ، لأنه لا يقدر على بيع دار ليست له . فإن كاته ثم إذن سابق من صاحب الدار ببيعها صحت الحوالة ، لانتهاء المنافع ، لكنه لا يجبر على البيع ، وإن كان وحسب الأداء في الحوالة متوقفا عليه ، فإذا باع الدار مختاروا يجبر على الأداء كما لو قبل الحوالة إلى الخصماء ، فإنه لا يجبر على الأداء قبله .

وكذا لو قبل الحوالة على أن يؤدي من ثمن داره هو ، فإنه لا يجبر على الأداء حتى يبيع مختاروا ، لكن إن شرط قيامه بهذا البيع في صلب عقد الحوالة أجز عليه ، قياسا على الرهن ، إذا شرط فيه بيع المرهون عند عدم الوفاء ، فإنه يكون شرطا ملزما ، لا يملك الرهن الرجوع فيه . هكذا مع صاحب الظهيرية بين قولين : (أحدهما) بإطلاق الإيجاب ، (والثاني) إطلاقي عدمه ، فحمل الأول على حالة الانسقاط ، والثاني على عدمه^(٣) .

١ - الحار ٢٩٥/٤ وإلى هذا ذهب المجتهد في الملة ٦٩٦

ورشد الحيران في الملة ٨٩٥

(١) المغني لابن قدامة ٦٠/٥ ووضح أنهم يقولون أن المختل

بحسب أنه مازال طليلا . والخرشي على حقيق ٢٣٥/٤ -

٢٣٦ ، والرهوني ٤٠٧/٥ والخبيري على البيع ٢٣/٣

(٢) حواشي ابن عابدين على البحر ١٦٨/٦ ، والمهذب

٣٣٨/٦ والإتصاف ٢٢٨/٥

(٣) البحر على المكنز ٢٦٩/٦ وابن عابدين على الدر -

اليتيم. لكن ابن عابدين في حواشيه على البحر
ثقل تصرفاً مذهبية تساقفه: وذلك إذ يقول
- نقلاً عن كتاب أحكام الصغار - (ذكر فخر
الدين في بيع وشاؤه: الأب والرعي إذ قبل
الحوالة على شخص دون المحيل في الملاءة - إن
وجب - أي الدين - بعقدهما جاز عند أبي حنيفة
ومحمد، ولا يجوز عند أبي يوسف، وإن لم يكن
واجباً بعقدهما (كالإرث) لا يصح في قولهم.
وذكر صدر الإسلام أبو اليسر في باب الخلع
من الميسوط - في حيلة هبة صدق الصخرة - أن
الأب يجتال على نفسه شيئاً، فتراثاً فمة الروح
من ذلك الصدق، ولو كان الأب مثل الزوج في
الملاءة فينبغي أن تصح أيضاً، وقد اكتفى
ابن نجيم في البحر بحكاية القولين عند
التساوي في الملاءة.^(١)

وصرح الشافعية بصحة احتيال ولي القاصر
بشرطية واحدة: أن تقتضي ذلك مصلحة
القاصر نفسه، أخذاً من نص التنزيل الحكيم:
﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ

معيًا فلا يعتبر، بل يحق له فسخ الحوالة.
وقد اعتبر أحمد في الملية الذي يجب قبول
الحوالة عليه ملاءته بماله، وبقوله، ويبدنه، أي
أن يكون قادراً على السوفاء، غير جاحد،
ولا محاطل، كما هو المتبادر، وكما فهم ابن قدامة
في المغني.
ولكن متأخري الحنابلة على أن الملاءة
بالقول تعني عدم الجحد وعدم المبالغة،
ويسرون الملاءة بالدين بإمكان إحضار المحال
عليه إلى مجلس الحكم. ولذا لا يجب عندهم
على المحال قبول الحوالة على أبيه، دون
رضاه، ولا على من في غير بلد، لأنه لا يمكن
إحضارهما إلى مجلس الحكم، وبالتالي لا يجر
المحال على هذا القول.

ولم يعتبروا في القسرة على السوفاء أن تكون
ناجزة، فتو المال الذي لا تصل إليه يده الآن
لأمر ماء هو مليء مادام على ما سبق وصفه.^(٢)

٦٤ - وقال الحنيفة إذا كان المحال وفي قاصر
كوصي يتيم، أو كان صغيراً عجزاً، أجاز وليه
الإحالة، فإنه يشترط أن يكون المحال عليه
حينئذ أملاً من المسلمين الأول صيانة لحق
الصغير، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ
إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٣) والفسير بعشابة

(١) حواشي البحر لابن عابدين مع البحر ٢٦٩/٦، ٢٧٥،
والبدائع ١٦٦/٦.

والنطق يقتضي عدم اشتراط لأمنية، لأن لرباب
الولايات الشرعية ولا يتصرفون على وجه خيطة وانظر
لمرحت ولايتهم. فلا تبت أن القول الآخر هو الصحيح
في المذهب، فلا كلام.

وقد أخذت المجلة هذه للشرطة في المدة ٦٨٥ وكذا
مرشد الحيران في المدة ٨٨١ و٨٨٩.

(٢) المغني لابن قدامة ٦٠/٥ ومطالب أولي السر ٣٢٨/٣.

(٣) سورة الأنعام ١٥٢ والإسراء ٣٥.

بإمكان حضوره لمجلس الحكم:

أ - فلا يصح عندهم أن يجبل ولد على أبيه إلا برضا الأب، لأنه لا يملك طلب أبيه. قال ابن نصر الله: هذه المسألة لم يذكرها أحد من تقدم من الأصحاب. وظاهره صحة حوالة على أمه ولو بغير رضاها.

ب - كما لا يلزم بقبول الحوالة على أبيه (إي أب المحال).

ج - ولا يلزم القصد بقبول الحوالة على من في عبرته.

د - ولا يلزم المحال كذلك بقبول الحوالة على ذي شوكه. (١)

مديونية المحال عليه للمحيل عند من لا يجيز الحوالة المطلقة.

٦٦ - لا يشترط الحنفية هذه الشرطية، لإجازتهم الحوالة المطلقة، ومن فروع هذا الأصل ما نقلوه في اهتداه عن المحيط وبصه:

(نحو أن مسلماً باع من مسلم حرراً بألف درهم، ثم إن البائع أعتق مسلماً على المشتري حوالة مفيدة. بأن قال: أعتقت فلاناً عليك بالآلف التي لي عليك. ثم اختلفوا: فقال المحال عليه (وهو المشتري): الآلف كان من ثمن حرره. وقال المحيل (وهو البائع): كان من ثمن متاع. فأنقول قول البائع المحيل، فإن أقام

خبره (٢) دون تعييد بني قيد آخر. ولذا أبطلوا احتيانه على مفلس، علم إن لاسه أم جهل، واحتيانه بدين موثق عليه برهن أو ضمان، إذ في انفكك الوثيقة من الضرر اتبين.

وقد مثل السيوطي عن رجل له على رجل دين، فبات الدائن وثقه ورثته، فآخذ الأوصياء من أقدين بعض الدين، وأحالهم على آخر بالسافي، فقبلوا الحوالة وضمن لهم آخر فبات المحال عليه. فهل لهم الرجوع على المحيل أم لا؟ فجاب - بطلان الضامن وتركه المحال عليه - فإن تبين إن لاسه تبين فساد الحوالة: لأنها لم تقع على وثق المصلحة للأقسام، فيرجعون على المحيل. (٣)

ومن أمثله المصلحة أن يكون المحيل يأن التميم فقيراً أو مخلصاً، أو غوف الامتناع بسطوة، أو هوبه أو سيء الغضاء على أمة صورة، والمحال عليه معكس ذلك، كله، فتكون الحوالة من مصلحة القاصر.

إمكان إحضار المحال عليه مجلس الحكم:

٦٥ - تنرد هذه الشرطية الجنائلة، وقد فسر الشزركشي (في شرح الخفري) انقذرة ماندين - في صدد بحث المال الذي يجبر المحال على إتباعه

(١) سورة البقرة/ ٢٢٠

(٢) نهاية المحتاج على الفهاج ٤٠٦/٢. ٤١١ والبيهمر من عن السج ٢٠/٢ و ٢٢. وأماوى للناوى ١٦٧/١

(٣) مطالب أولي النهى ٣١٧/٣ و ٣٢٩

وهو ظاهر مذهب الحنفية والمذكية والحنابلة .
ودين المحيل أعم من أن يكون دين حوالة ،
أو ضمان ، أو غيرهما (ر : ف / ٥٨)

ومثله في هذا التعميم الذين الذي يحال عليه
في الحوالة المقيمة . ومن المسائل الواردة تفريعا
على هذا الأصل : ما إذا أقرض شخص اثنين
مائة دينار - على كل منهما خمسون - وقضاهما ، ثم
أحال على أحدهما بحمسين ديناراً ، هل
تصرف الحوالة إلى الخمسين الأصبية التي عليه
- حتى يملك رهنها إن كان فيها رهن - أم توزع
عنيها وعلى الخمسين الأخرى التي ضمنها عن
رفيقه ، أم يرجع إلى زيادة المحيل ؟ رجحنا
الرجوع إلى إرادة المحيل ، فإن لم تكن له إرادة ،
كان باختيار بصرفها إلى ما شاء من ذلك بزيادة
جديدة محدثة ، هكذا نص الشافعية .^(١)

حل الحوالة وشرايطه (مثال المحال به ، والمثال
المحال عليه) :

يندرج الكلام في نوعية مثال المحال به والمثال
المحال عليه على النحو التالي :

(١) الحارثي حل علق ٢٢٩/٤ وسي المنتج على المهاج
١١٩/٢ ، ١٩٨ ونابة المحتاج على المهاج ٤١٩/٤
ومطالب أول الشهر ٣٢٩/٣

لكن أبا حنيفة رضي الله عنه - رحمه الله - وحده دون صاحبه
يرى عدم صحة كماله دين الميت بعد موت إذا لم يترك
مالاً . لأن دينه عند كالمال من الميت لم يترك
المطلوب به . (ر : كشف الأسرار على أصول الرمزي
٣١٥/٤)

المحال عليه ينة على المحيل بذلك قبلت بنبته .
وإن لم تكن الحوالة مقيدة بل كانت مطلقة -
بأن قال السامع للمشتري : أحوال فلاناً عليك
بألف درهم - لا تبطل الحوالة ، وإن ثبت
المشتري على المحيل أن الألف التي عليه كانت
ثمن لمن .

وما غير القائلين بالحوالة المطلقة فيشرطون
في المحال عليه أن يكون مديناً للمحيل بدين
الحوالة .^(٢)

٦٧ - والذي يموت وهو مدين ثقيل ذمته مشغولة
بدينه حتى يؤدي عنه ، فإن لم تكن له تركة
لا يسقط دينه من ذمته ما لم يبرح متبرع بنفسه
دينه ، وعلى هذا يكون لذمته بعد موته أن يحيل
بدينه عليه ، لا على تركته ، لأن من ناحية
ليست شخصاً ، ولا تحقق للحوالة إلا على
شخص يسمى محالاً عليه ، ومن ناحية أخرى
هي إما عين ، ولا تصح الحوالة على عين عند
غير الحنفية ، وإما دين له وهذا ينتقل للموارث ،
وعليه الوفاء مما ورث أو من غيره .

أما الأصل المقرر من أن ذمة الميت تحرق
بموته - أو بعبارة أخرى : إن الميت لا ذمة له -
فإنها هي بالنسبة إلى المستقبل - لا الماضي .
هكذا نص الشافعية .

(١) الفتاوى المدة ٣ - ١/٣

وقد أفتت المحلة بحوار الحوالة المطلقة في المدة ٦٨٦
وكذلك مرشد الخيرات في المدة ٨٧٨

ثالثا : حوالة المنفعة :

- ٧٠ - لا تصح كذلك، إذ المنفعة كالعين، لا يتصور فيها النقل الحكمي.

أما الحوالة على المنفعة من نجد في نصوص الفقهاء ما يشعر بجواز كونها مالا محالا عليه. والظاهر أن ذلك لكون المنفعة التي يستحقها إنسان بسبب ما، إنما تستوفى شخصيا من قبل صاحبها، وهي ذاتها من غير جنس المدين المحال به.

رابعا : حوالة الحق :

- لا تصح كذلك حوالة الحق. وقد نص الفقهاء على أن الحوالة إنما تكون بدين.^(١)

شرائط المال المحال به والحق عليه :

أولا : كون المال المحال به لازما :

- ٧١ - يشترط في المال المحال به عند الخفية أن يكون دينيا لازما. فإما على الكفالة : بجامع أن كلا من الكفالة والحوالة عقد التزام بما على مدين. فالأصل أن كل دين تصح به الكفالة تصح به الحوالة وما لا فلا.

ومتنضي ذلك، لا تصح حوالة الزوجة بنفقتها المفروضة - بالقضاء أو بالتراضي - غير الشدانة، لأنها دين ضعيف يسقط بالطلاق

١ - حوالة الدين .

٢ - حوالة العين .

٣ - حوالة المنفعة .

٤ - حوالة الحق .

أولا : حوالة الدين :

- ٦٨ - لا خلاف في جواز أن يكون المال المحال به دينيا. وكذلك المال المحال عليه - عند من يشترط وجوده - فلا خلاف في جواز أن يكون دينيا.

ثانيا : حوالة العين :

- ٦٩ - الحوالة بعين - مطلقة كانت أو مقيدة - لا تصح، إذ لا يتصور فيها النقل الحكمي.

أما الحوالة على العين - أي في الحوالة المقيدة - أيضا كان نوع العين، فلا تصرف عند غير الخفية. إذ غير الخفية جميعا شارطون في إنقال المحال عليه أن يكون دينيا. فالعين لا تصح الحوالة عليها، سواء أكانت أمانة أم مضمونة، كوديعة، ومال مضاربة أو شركة، ومرهون بعد فكاسه، ومرورته، وباق في يدي بعد رفع الحجر عن فاصره، وغاربه، ومفصوب، ومأخوذ على سوم الشراء، ومقبوض بعقد فاسد.^(٢)

(١) ابهر ٢٧٦/٦ دليلا المحتاج على التهاج ١١٤/٤ ومضى المحتاج على التهاج ١٩٤/٢ والخروشي على خليل ٢٣٣/٤ وضاية المتشهي في الجمع بين الإقناع والمتشهي ١١٥/٢ والخروج ٦٢٣/٢

(٢) البحر الرائق ٢٩٦/٦، وزين هابدين ٢٩٠/٢

سفبه ويصرفه فيها له عنه غنى، لأن الولي لا يقره.

والذي اعتمده الشافعية، أن الشرط هو أن يكون الدين لازماً، أو أبلاً إلى الملزوم بنفسه: فاللازم هو الذي لا خيار فيه، والأبلى إلى الملزوم كالشمن في مدة الخيار، لأن الأصل في البيع لزوم الشمن، وأن الخيار عارض في طريق اللزوم، وبزوال العارض يعود الأصل تلقائياً، ثم بمجرد الحوالة بالشمن في مدة الخيار يبطل خيار الطرفين، لأن تراضيها بالحوالة إجازة للعقد الشني ينت عليه، ولأن بقاء الخيار في الشمن ينافي اللزوم الذي في طبيعة عقد الحوالة.^(١)

وعلى هذا فإن العمل المشروط للعامل في الجعالة، لا تصح الحوالة به عند الشافعية قبل تمام العمل، لأنه لم يلزم بعد، وقد لا يلزم قط، ثم هو إذا لزم فليس لزمومه بنفسه، بل بواسطة العمل.

أما الكثرة الغالبة من الحنابلة فقد جروا على عدم اعتبار هذه الشريطة أصلاً، ولذا فهم مصرحون بصحة الحوالة بإل الكتابة، ويجعل العامل في الجعالة حتى قبل الشروع في العمل، ومنهم من يضيف أيضاً لوجه نظرهم أن

يسموت أحد الزوجين، لكنهم نصوا على صحة الكفالة بها استحياساً. ومن قواعدهم أن كل دين تصح كفالته تصح حوالته، ما لم يكن مجهولاً. وإذا تصح حوالة دين النفقة هذا، بل تصح بالنفقة غير المفروضة - رغم أنها تسقط بمضي شهر - إذا تمت الحوالة قبل سقوطها، وإلا فلا تصح، لأنهم كذلك قالوا في الكفالة بها، وأولوا به قول من نهي صحة الكفالة بها، معللاً بأنها ليست ديناً أصلاً.

أما مهر الزوجة فدين قوي صحيح يصدق عليه أنه لا يتقطع استمرار وجوبه إلا بالأداء أو الإبراء، وإن أمكن أن يعرض له ما يطل حكم العقد نفسه، كالطلاق النصف للمهر قبل الدخول فتصح الحوالة بالمهر بلا نزاع.^(٢)

وأما دين التركة فليس ديناً حقيقة بالمعنى الخاص من كل وجه - ولذا لا يتوقى من تركة المتوفى - فلا تصح الحوالة به. وهذا كله عند الحنفية، أما غيرهم فلا يشترطون الملزوم بإطلاق الفقهاء عدا المالكية، وبعض الشافعية، وبعض الحنابلة.

وبما فرعه المالكية على اشتراط الملزوم أن الحوالة لا تصح بالدين الذي يستدينه صبي أو

(١) أبو السعود على ملا صكين ٧/٣، وقد يمكن اختيار هذا ضيقاً للسبب فيه. وأخرى على عقل ٢٣٣/١ ومنه المحتج على المهاج ١٩٤/٢ والإنصاف ٢٢٠/٥

(٢) مجمع الأمير ١٢٢/٢ وابن عابدين على الدر المختار ٢٢٣، والمجلة ٢٢٣، ١٥١/٤

النفري: لا يخرج بحدوثه، ونفي عنه النبي
الثابت عن بيع ما لم يقبض.^(١)

وقد نص بعض الحنفية على صحة ضمان
المسلم فيه، ومعنى ذلك صحة الحوالة به أيضا،
إذ من فواعدهم أن كل دين صحيح ضمان
حواله ما لم يكن مجهولا، وصرح به الرخسي
في المبسوط، كما صرح به بعض الحنابلة تنزيلا
له منزلة الموجود لصحة الإبراء منه.

لكن الشافعية وموافقيهم يفرقون في دين
المسلم من حيث تصحيحهم ضمانه دون الحوالة
به بأن دين المسلم لا يصح الاعتياض عنه، وأن
الحوالة اعتياض، لأنها بيع بخلاف الضمان.

وظاهر أن كل من يجيز أخذ القيمة عن
الزكاة، لا يسلم بهذا التعليل (عدم صحة
الاعتياض) لمنع الحوالة بدين الزكاة، فالذي
لا يرى علة مانعة أخرى يصرح بجواز الحوالة
به.

ومن الشافعية أنفسهم من يصرح أيضا
بصحة الحوالة بدين الزكاة، على أنها استيفاء
لا بيع.

وقد تقدم أن الثمن في مدة الخيار تصح
الحوالة به عند كثيرين، كالشافعية والحنابلة،

الحوالة بمنزلة الوفاء. وكذلك يجوزون الحوالة
بالثمن في مدة الخيار، بل هذا أولى لأنه آيل إلى
اللزوم.^(٢)

ثانيا: كون المال المحال به أو عليه يصح
الاعتياض عنه:

أ- المال المحال به:

٧٢- اشترط للشافعية صحة الاعتياض عن
المال المحال به، ورواها أنها نفى عن شريطة
اللزوم أو الأيلولة إليه. فما لا يصح الاعتياض
عنه - كالمسلم فيه، وكل مبيع قبل قبضه، ودين
الزكاة - لا تصح الحوالة به برغم لزومه.

والمالكية، وجماهير الحنابلة، يصرحون بهذه
الموافقة، كل على طريقته.

وهما يستدل به لعدم صحة الاعتياض عن
المسلم فيه حديث أبي سعيد أنه ﷺ قال: ومن
أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره^(٣) لكن
قالوا إن في إسناده عطية بن سعد العوفي، قال:

(١) سنن المحتاج على المنهاج ١/٢، ١٦٤، ٢٠٦، والبيهقي
على الشيخ ٢/٢، والبيهقي على ابن قاسم ٣٩٢/١
والأئمة والفتاوى للسيوطي ص ١٥١ ومطالب أولي النهى
٣٢٥/٣ - ٣٢٦.

(٢) حديث: «من أسلف في شيء فلا يصرفه إل غيره»
لمخرجه أبو داود (٧٤٤/٣ - ٧٤٥) تحقيق عزت عبيد
دهاشن وابن ماجه (٧٦٦/٦) ط الحلبي وأعله القفري
بمخرجه أحمد رواه مختصر السنن (١٦٢/٥) نشر دار
المعرفة.

(١) حديث: «من يبيع ما لم يقبض» ورد فيه حديث
عبدلبن عمر مرفوعا: «من ابتاع طعاما فلا يمه حتى
يقبض». أخرجه البخاري والشيخ ٣٤٩/٤ - ط
المطبعة.

ابن يونس: إن هذا هو الأصوب، تغليباً لحاجب الدين الآخر الذي ليس بطعام معاوضة. أما ابن القاسم فلم يصححها إلا بشرطة حلول الدينين كليهما فهو تنزيل لحللول منزلة الغبض.^(١)

ب - المال المحال عليه :

٧٤ - الذين اشترطوا صحة الاعتياض عن المال المحال عليه هم الذين اشترطوا مثلها في المحال به. فعلى ما هنالك لا تصح الحوالة برأس مال أسلم، وعلى ما هنا لا تصح الحوالة عليه وكذا المسلم فيه، وكل مبيع قبل قبضه، ودين الزكاة وإن كان عند الخساسة في كل من دين السلم المسلم فيه، ورأس ماله وجه صحة الحوالة عليه وبه.^(٢)

وواضح بناء هذه الشريطة على أن الحوالة بيع وقد فرغنا من ذلك قبلاً (ر: ف/ ١١)

ثالثاً : كون المال المحال به أو عليه مستقراً :

أ - المال المحال به :

٧٥ - الدين المستقر هو الذي لا يتطرق إليه انقضاء بتنفس مقابله، أو فواته بأي سبب كان كتحضر المال المسلم فيه في عقد السلم.

(١) المحرني على خليل ٧٣٥/١ والنخعي لابن عاصم وجوابه للمعاري ٣٤/٢

(٢) الرشدي على التمام على المصنف ٧٨٨/١ والمروعي ٦٢٤/٢ والإيضاح ٢٢٣/٥

لأن الحوالة متسامح فيها استثناء لأنها لرفاق كذا تقدم.^(١)

٧٣ - ولا اعتبار هذه الشريطة نص المالكية - خلافاً لأشهب - على امتناع أن يكون الدينان (المحال به والمحال عليه) طعامين من بيع (سلم). بل هم يقتصرون على هذا القدر في صياغة هذه الشريطة، لأن الذي يمتنع عندهم بيعه قبل قبضه إنما هو طعام معاوضة لا غير.^(٢)

(ومقتضى هذه العلة أن تمتنع عندهم أيضاً الحوالة بدين على دين. وأخذها طعام من بيع والآخر من قرض). وهذا هو الذي قرره أبو الوليد ابن رشد.^(٣) وقد جرى عليه تحليل في البيع، ولكنه جرى هنا في الحوالة على عدم امتناع هذه الصورة، متى كان أحد الدينين حالاً - كما حكى عن مالك نفسه، وعليه عامة أصحابه عداً بن القاسم - ركونا إلى قول

(١) حاشية ابن عابدين على الدر المختار ٢٦٣/٤، والمبسوط ٢٧/٣٠، والإيضاح ٢٢٣/٥، والتهذيب على الفهاج وحواليها ٤١٠/٤ - ٤١١، ومفاتيح المحتاج على الفهاج ١٩٤/٢.

ولعل هذا من قبيل التفريع على الأصل الآخر - أي في الحوالة استيفاء لا بيع (الأشبه) وللتظافر للمبسوط (١٥١)
(٢) عقد حقل أشهب الحوالة إذا اشترط طعامان في سبب الاستحقاق من سلم أو غيره، وتبوت رؤوس الأموال أو الأثمان، وتكون مديونه من قبيل التولية (بداية المجتهد ٣٠٠/٢ والنخعي لابن عاصم وحواليه للمعاري ٣٤/٢).

(٣) وهو جدير بأن يمثل الشعب المالكي هنا.

وإن أحواله به بعد الدخول صح لأنه مستقر، وإن أحواله البائع بالثمن على المشتري في مدة الخیار لم يصح في قياس ما ذكره، وإن أحواله المشتري به صح، لأنه بمنزلة الوفاء، وله الوفاء قبل الاستفراغ.

ويلحظ هنا أن ابن قدامة في كلامه هذا يجري على عدم التصديق بين الدين غير اللازم كمال اكتسابه، والثمن في مدة الخیار، وبين الدين اللازم غير المستقر كدين السلم، والمهر قبل الدخول، كما أنه جرى على عدم اشتراط الاستقرار إلا في الدين المحال عليه دون المحال به، فصحح إحالة الزوج لزوجته بمهرها قبل الدخول، ومنع الإحالة منها عليه، لأن له الإحالة به حيث يصح منه التسليم. ومع ذلك ففي الخيانة من ينزع في اعتبار هذه الشريعة، فالمجد ابن نيمية في المحررة لم يستثن من الدين التي تصح الحوالة بها وعليها سوى دين السلم - فضع الحوالة به وعليه - وهذا الذي استثناه منازع في منعه عندهم: فقد حكى صاحب الإنصاف صحة الحوالة بدين السلم وعليه مطلقاً.^(١)

رابعاً: كون المال المحال عليه ناشئاً عن معاوضة مالية:

٧٧ - وهذه الشريعة شريطة لزوم. فأنذى يخالف

(١) الفروع وتصبب ٢٤٥/٢ والإنصاف ٢٢٣/٥ والمغني

٥٦ - ٥٥/٥

فالمهر قبل الدخول وقبل الموت، والأجرة قبل استيفاء النفقة، أو قبل مضي المدة، والثمن قبل قبض البيع، وما شاكل ذلك، كلها ديون لازمة يصح الاعتراض بقوات مغايلتها، كردة الزوجة، وعرضة للمسقوط بقوات مغايلتها، كردة الزوج، وموت الأجير أو المستأجر، وتلف المبيع فلا تصح الحوالة بها، وبالأولى إذا اختلت شريطة أخرى، كالثمن في مدة الخیار، لانقضاء لزمه.

وهذه الشريعة يجزم بها كثير من الخبائلة وإن لم يكونوا جمهورهم. على أن بعضهم يدعي أنه الأشهر عندهم.^(١)

ب - المال المحال عليه:

٧٦ - لم يصرح باشتراط استقراره سوى الخيانة أيضاً نقلاً عن نص أحمد، وفي التصريح على ذلك يقول ابن قدامة: دين السلم ليس بمستقر، تكونه يعرض الفسخ، لانقطاع السلم فيه) ثم يقول: (وإن أحواله المرأة على زوجها بعد انفصالها قبل الدخول لم يصح، لأنه غير مستقر، وإن أحواله الزوج به صح، لأن له تسليمه إليها، وحوالته به تقوم مقام تسليمه،

(١) الفروع ٢٢٥/٢

ولا يظهر فقد الشريعة وجه وجهه في المحال به، عادم الدين بملك حتى إبقاء دينه قبل استقراره، كما سرى في كلام ابن قدامة المقدسي الذي يستقله قريباً في المال المحال عليه. وفي كلام المجد ابن نيمية

احتجاجاً متعادلاً حتى لو كانت على شخص ما
ديون كثيرة لا بعلم مقدارها، فقال لذاته:
أحسبك على فلان بكل مالك علي، لم تصح
الحوالة.

٧٩ وكثيرون يحددون بوضوح كيف يكون
المال معلوماً. ومن هؤلاء، الشافعية والحنابلة
إذ يقولون: (كل ما لا يصح السلم فيه لا تصح
الحوالة به). فهم لأن بشرطون معلومة قدره
كمائة ثوب، ومعلومة جنسه، تكتطن أو صوف،
ومعلومة صفاته التي تختلف باختلافها
الانقراض اختلافاً، أي صفاته المضاعفة، أو
كما قالوا: (صفاته المعبرة في السلم) كالطول
والعرض، والرفعة، والصفافة، والنعومة
والخشونة، واللون، وما إلى ذلك.^(١)

وذلك يعني عدم صحة الحوالة بوبل الندي،
لأنها لا تعلم إلا بالسن والعدد وهذا لا يكفي
بضبطها المعسر في السلم، وهذا هو الذي
اعتمد فيها الشافعية وأبو الخطاب من الحنابلة،
وإن كان هناك من يقول بصحة الحوالة بها
وعليها، كما لو كان لرحل، وعينه، خمس من
الإسل أرش موصحة،^(٢) فيحيل به، على
تلك، وإلى هذا ذهب القاضي من الحنابلة.

زوجته على مال، ثم يحيل على هذا المال،
فصوت الروجة ولو موسرة قبل أن يقبضه
المحال، أو تفسر - كما استظهره - يكون
للمحال السرحوع عليه بدنه، هذه حولة
صحيحة ولازمة ابتداءً، ولكنها قد تتحول عن
هذا الزوج كما رأينا. هكذا قرره ابن الموارث
الناكبة.^(٣)

خامساً: كون المال المحال به أو عليه معلوماً:
أه المال المحال به:

٧٨ - اشترط الفقهاء هذه المعلومة وذلك لما في
الجهالة من الغرر المفسد لكل معاوضة، والحوالة
لا تخلو من معنى المعاوضة، كما سلف، فلا
نصح الحوالة بمجهول، كالحوالة بها سيئت
على فلان.^(٤)

ولا نزاع في هذه الشريعة، سواء أفتنا: إن
الحوالة اعتياض، أم قلنا إنها استعانة، لأن
المجهول يمنع الاعتياض عنه لما فيه من الغرر،
كما يتعد استعانه وإيقاؤه لما يشبه من نزاع
مشكل يحتج فيه كل من المصممين بالجهالة

(١) ولم نجد لغيره في أي مدبج عمر، والمالكية أنفسهم
متروكون في قوله: والمرتب على حلول وجوبها
٢٣٣/٤، وهو قيل ليس متاعاً للزوج الفقير، بل عقد
الحوالة لا يتم ما لم يوجد ما يقتضي البيع فيه، كمعد البيع
فإنه لا يتم بعد هذا الجار، وقد بعصه بعد ذلك غير
الميت فلا

(٢) البحر الرائق ٧٧ - ٧٩

سادسا : كون المال المحال به أو عليه ثابتا قبل الحوالة .

أ - المال المحال به :

٨١ - صرح مالكية بالشروط ثبوت المال المحال به في الذمة قبل الحوالة . وصرحوا عليه أنه لا يصح أن يسلف (يقرض) شخص آخر نقودا أو طعاما مثلا ، على أن يستوفي السلف من هو مدين للمستلم بمثل ذلك ، إذ من الواضح في هذه الحالة أن المدين المحال به لم يثبت إلا مع الحوالة في وقت واحد .

وبعض المالكية بصرحون ، بأن لا بأس أن تكتري من رجل داره بعينك حال أو مؤجل على رجل آخر ، وتعياله عليه في الوقت نفسه . وبعد الحوالة أن المحيل إذا أحال شخصا غير مدين له على من عليه دين للمحيل فهي وكالة جرت بنفط الحوالة .^(١)

ب - المال المحال عليه :

٨٢ - اشترط المالكية والحنابلة ، ثبوت المال المحال عليه قبل الحوالة ، ودرج الباجي من المالكية على هذه التريضة أن المدين لو أحال على غير مدينه ثم أعطى المحال عليه ما ينقصه من دين الحوالة ، فأفلس هذا وأومات ففس أن

وهو قول للشافعي نفسه ، اكتفاء بالعلم بسنها وعددها ، فليس انضبط بالصفات المطلوبة في السلم إذن بحيث ليتحقق معنى العيب بالمحال به ، ونسب ما عساه يشأ من نزاع يعتبر أقل ما يضر عليه الاسم في الس والقيمة وسائر الصفات ، كما قرره الشافعي من الحنابلة (وإن كان فيس كلام الشافعية في المضي أن يراعى فيها وراء السن والعدد حال غالب قبل البلد) .^(٢)

ب - المال المحال عليه :

٨٠ - بصروح الشافعية والحنابلة بالشروط معلومة الدين (المحال به ، والمحال عليه) لدى المتعاقدين المحيل والمحيل .^(٣)

ولم يجد في كلام فقهاء الحنفية والمالكية نصريحا بالشروط معلومة المان المحال عليه في الحوالة المقبلة ، كما هو موجود في المان المحال به ، ولكن يستنتج من قواعد الحنفية هذا لاشترط .^(٤)

(١) المذهب ٣٣٧/١ وحالية الباجي على ابن قاسم ٣٩٥/١ والمغني لابن قدامة ٤٢/٥ والفروع ٦٦٣/٢

(٢) حاية المحتاج ٤١٦/٤ وساجري على التبع ٢٢/٢

(٣) من هذه الدلائل أن يسيل الحنفية لشروط المعلومة في المال المحال به وبأن المحيل يتبع الاحتياط عنه لا فيه من القرار ، فلهذا يشترط المعلومة في المال المحال عليه كذلك .

(٤) انعموسم على خليل ٣٩٧/٥ ، ٤٠٢ - ٤٠٣ ، والمتقن لباجي على اعرط ٦٧/٥ وكشاف الفاع

واشترط الحنفية أن يستمر حلول المال المحال به إن كان حالا، في الحوالة يزال للتناصر وما شاكله من كل من تحب فيه رعاية الأصح لصاحبه، لأن الحوالة به إلى أجل إبراء مؤقت فلا يجوز اعتبارها بالإبراء المؤبد الذي لا يملكه الولي في مان أنقاصر، وقد أطلق أبو يوسف هنا، ولم يفصل تفصيل أبي حنيفة ومحمد بين الدين الواجب بعقد الأب أو الوصي، فيجوز تاجيله، والدين الواجب بغير عقدهما - كالإرث والإتلاف - فلا يجوز - نقله في البحر عن المحيط - ثم قال: وكذا قبول الحوالة من الولي أي (ناظر الوقف) فهي على هذا التفصيل^(١) وهذه الشريطة ليست إلا تضييقا جزئيا للأصل العام، الذي لا يختلف عليه، في تصرفات الولي من أها منوطة بانصحة (ر): ف/ ٩٦).

ب - المال المحال عليه :

٨٤ - اشترط المالكية حلول المال المحال عليه، ولو لم يكن الدين المحال به حالا.

ثامنا : كون المال المحال به أو عليه مثليا :

٨٥ - لا خلاف بين الفقهاء في صحة الحوالة

(١) البحر ٢٧٥/٦

عامة كانت رعاية المصلحة تقتضي التأجيل - كما في زمان الهب والسلب - ماذا يكون حكمه؟ لم أر ثم نعم، والفقن جواز

بفرضي الدين، يكون للمحال الحق في الرجوع على التحصيل بدينه، ثم يرجع هذا بدوره على المحال عليه بما كان أعطاه. لكن هذا هو حكم الحوالة عندهم، وهذه الواقعة هي من الحوالة وإعطائه بعد ذلك ما يفرض به لا تحول به هذه الحوالة إلى حوالة.

ولكن الشافعية ينصون على خلاف هذا. فقد قال الخطيب: (فإن قيل: إن صحة الحوالة - أي بالتعذر على المشتري - زمن الخيار مشكل، إذا كان الخيار للبائع أو لها (يعني البائع والمشتري)، لأن الشئ لم يتقبل عن ملك المشتري، أجيب بأن البائع إذا أحال فقد أجز، فوقت الحوالة مقارنة للملك وذلك كاف^(٢)).

سابعاً : كون المال المحال به أو عليه حالا :

أ - المال المحال به :

٨٣ - لا تصح حوالة بدين لم يحل أجله بعد، إلا إذا كان الدين المحال عليه قد حل، إذ لو لم يحل هو أيضاً فلا قبل من أن يلزم بيع الكالئى بالكالئى، ونضاف إليه محذور آخر هو ربا النساء، إن جمعت الدينين على ربوية واحدة.

هكذا قرر المالكية هذه الشريطة بإطلاقها هذا، على طريقة ابن القاسم^(٣).

(١) المتن ٧٠/٥ ومضى المحتاج حل للبايع ١٩٤/٢

(٢) المحرشي على خليل ٢٣٤/٤

الأخيرة حينئذ من قبيل المثلي الذي لا غفوت فيه يذكر

ودهب قلة من انشافية والحسابية إلى انشراط كون مثال الحال به أو عليه مثلها، بل من انشافية وغيرهم من يتشروط خصوص الثمنية ولا يكتفى بمطلق المثلية، فلا حوالة على هذا القول إلا بالذهب ثم القضة، أو ما يجري مجراها في التعامل النقدي.

والمراد عند هؤلاء جميعا بالمثلية أن يكون الدين من جنس ما يكال أو يوزن ويضبطه الوصف، كالنقد والحبوب والادهان، فلا مصحح الحوالة بالقيمي، وهو ما خرج عن هذا النمط كالثياب المتفاوتة، والحيوان، فقد ثبت شيء من غير المثلي في الدمة، كما لو بيع بوصف، أو التزم صداقاً، أو بدل جلع، ولكن لا يحل به، لأن المقصود بالحوالة الوصول إلى الحق دون تفاوت، وهذا لا يكون إلا في المثليات^(١)

تاسعا: كون المائتين الحال به أو عليه متساويين جنسا وقدرًا وصفة.

٨٦ - ثم يشترط الحفية التساوي بين المائتين الحال به وأنحال عليه في الحوالة المثبتة جنسا أو

بالدين أو لا وإلا عليه إن كان المال مثلاً، وذهب جمهور الفقهاء - وهو الأصح عند انشافية - إلى صحة الحوالة بالدين القيمي أو اخرولة عنه، لأن ما له صفات ضبطة فقي صطه بها بلاغ، كما لا يجادل في ذلك أحد في باب السلم، فيقاس القيمي المنضبط على المثلي ما دام كلامهما دينا في الدمة له صفات تضبطه تضاف إلى معرفة النوع والقدر: كالثياب، والندوب - على ما فيها من الخلف المعروف - والقصوف، وانقسط، والشعر، والأخشاب، والأحجار، والحديد، والرخاص، والبلور، والسجاج، والفحار^(٢) والورق، والكتب والآلات مادامت ذات صفات صابطة كإتساج مصنع بعينه. بل لاحتج أن يعتبر هذه الأشياء

(١) المذهب ٢٠٧/٦، ٢٢٧، والمثلي لا يرد فداء ٥٧/٥

أقول: إن المذهب المذهبي لا يظهر في عمدة المال المثلي على الكل والوزن بل يضيف إليه المداور المتطابق كالخير والخور، والمداور المتماثل الأجزاء كالسرجات القطبية والصوفية اليوم، فالشئ صدمه كل ما يمتصه منه المقاييس الأربعة (الكل والوزن والعدد والعدد): بحيث لا تتفاوت أفراده فتفاوتت به في الوفاء، بل بكل كل فرد به على الأمر دون فرق يذكر، حتى إن قطع إذا كان العرب حل به بتعدد كان ربما لتفاوت أفراده جميعا وإن بيع بالوزن كان متبايناً، ومعنى هذا تكون معظم الأنواع التي ذكرت أغلظ من دقة، وقطع، ودرجاج، وحديد الفخ متبايناً

(٢) تلفه الإسماعي في شربة الحديث ج ٢ في الغفران ٨٦ - ٩٩

(١) معي المحتاج على الشياح ١٩٤١/٢، وبدنية المعتمد ٢٩٩/٦، ونهاية المحتاج على المنهاج ٢١١/٤ والقرور ٩١٣/٦

والحكمة في اشتراط هذه الشريطة، أن الحوالة - سواء جرينا على أنها معاوضة أو ليست بمعاوضة - عقد إرفاق يقصد به الإبقاء والاستيفاء، لا الإستراباح والإسكتار، فلواذن بالتساوت فيها لتبارى المتعاملون بها، كل يريد أن يغني الآخر، ويصيب منه أكثر مما يترك له. وهذا خلاف موضوعها، ثم بالنسبة إلى من لا يشترطون رضا المحال، كيف يعقل إجباره مع اختلاف الدينين؟

ومبالغة في انتفاء التساوت مع القاضي أبو الطيب من الشافعية صحة الحوالة بألف على شخصين، كل منهما مدين للمحيل بألف على التضمن، على أن يطالب المحال أيهما شاء، وعمل المنع بأن المحال يستفيد زيادة في المطالبة، إذ كان قبل الحوالة يطالب واحدا، فصار بعدها يطالب اثنين. وإن كان الشيخ أبو إسحاق من الشافعية أيضا يخالفه، ويصحح هذه الحوالة، لأن الحال، مهما استفاد من زيادة مطالبة، فلن يأخذ إلا قدر حقه، وما يزال المتأخرون من الشافعية متأرجحين بين هذين الرأيين: فينا يصحح البلخي والسبكي الأول، يأخذ الرملي الكبير بالثاني

هكذا قرر الشافعية هذه الشريطة، وفق ما استقر عليه المذهب. وإن كان منهم من ينازع في شريطة التساوي في الصفة إذا كان التفاوت

قدرا أو صفة، وإنما الكلام في اشتراط ذلك بجري على غير مذهبهم. وتفصيل ذلك فيما يلي:

أ. المال المحال به :

٨٧ - المراد بالصفة ما يشمل الحرة والرداءة، والحلول والتأجيل. وقدّر الأجل، لا صفة الشئ برهن أو ضمان، بل هذه تسقط عن كلا الدينين بمجرد الحوالة، لأنها بمثابة القبض، فلا تصح الحوالة بنقود فضية على ذهية، أو ذهية على فضية، ولا يصح على شمر، ولا بضآن على معز، ولا عكسه، ولا بخمة أبواب، مثلا على عشرة، ولا بعشرة على خمسة (نعم إذا كان له عشرة على آخر، فأحال على خمسة منها بخمة صحت الحوالة لتحقق الشريطة، ولا بالمغشوش على الخالص ولا بالخالص على الغشوش، ولا بحال على مؤجل، ولا بمؤجل على حال، ولا بمؤجل إلى شهر على مؤجل إلى شهرين ولا عكسه.

ولكنها تصح بمائة دينار ذهبية من نقود بلد معين، أو مائة أردب من القمح الهندى، أو مائة شاة من الضأن التركي مضبوطة الوصف منا ولونا - وما إليها - على مائة مثلهما، والدينان حالان، أو مؤجلان إلى أجل واحد كسنة مثلا.

والتمثال عليه بعد صحة الحوالة بدفع عوض عن التمثال به .

والاستعاضة جائزة عند الحنفية وهو المذهب عند الحنابلة . ولا نص فيها عن الشافعي ولا عن قدماء أصحابه . ولم نطلع على مذهب المالكية في ذلك .

وقد الحنفية والحنابلة الجواز بأن لا يكون العوضان ربوبين ، فإن كانا كذلك وجب التقابض في المجلس .^(١)

ب - المال التمثال عليه :

٩٠ - سلف الكلام في هذه الشريعة بالنسبة للدين التمثال به . وهو بعينه الكلام هنا فلا حاجة إلى إعادته ، بيد أنه ينبغي التنبيه هنا على أن هذه الشريعة تنصرف في كلام بعض الشافعية بالسواة في الواقع ، وفي اعتبار المتعاقدين (الحيل والمحال) - أي في رأيها ويبلغ علمهما - ومعنى ذلك أنه إذا تساوى الدينان في الواقع ونفس الأمر ، ولكنها جهلا هذا التساوي أو جهلا أحدهما فالحوالة باطلة ، وكذلك تكون الحوالة باطلة إذا اعتقد التساوي ، ولا تسوي ، في الحقيقة .^(٢)

لمصلحة التمثال ، لأن الحيل إذن متبرع بالزيادة على سبيل إحسان القضاء .^(٣)

٨٨ - وهذه الشريعة يقرها أيضا المالكية والحنابلة ، (ر: فـ / ٨٣) ، باستثناء ما تنص به المالكية من أن محل الفتح عند الاختلاف بالجودة والرداءة ، أو القلة ، والكثرة إذا لم يقبض التمثال من التمثال عليه قبل نزعها .

وهؤلاء جميعا يجحدون الشافعية في تقريراتهم لأنفة الذكر ، حتى إن الخلاف فيها إذا كان المتفاوت لمصلحة التمثال يصح التمثال على بقائه كما هو ، وإن كان المالكية يعكسون الموقف : فيمنعون التحول على الأعلى صفة أو الأكثر قدرا ، قولا واحدا ، ويردحون ويختلفون في التحول على الأدنى أو الأقل .

ويص المالكية على أن لا خلاف في صحة الحوالة مع التفاوت في القدر ، إذا وقعت بفظ الإبراء من الزيادة والحوالة بالباقى ، كما أنوفال الدائر بالف : تبرأتك من ثلاثمائة ، وأحطني على مديتك فلان مالباقى ، فيقول : أحلتك وهذا واضح جدا .^(٤)

الاستعاضة في الحوالة :

٨٩ - المراد بالاستعاضة أن يراضى التمثال

(١) مفروق ٩٦٠/٢ مطالب أولي الهي ٣٢٥/٢ والميسوط ٢٧/٢٠

(٢) مائة احتجاج من المتأخرين ١٦٦/١ والبيهقي على الفتح ٢٢/٣

(٣) نهاية المحتاج ١١٢/١ وغلاوي الميسوط ١٦٧/١ ومنه المحتاج على المحتاج ١٦٥/١ ، ١٦٣/١ والمجبري على الميع ٢٦/٣

(٤) المغرشي على خليل ١٣٥/١ والإيضاح ٢٢٧/٥

التقاضى في المجلس، وإن كان الدينان ريوين^(١)

عائشرا : قبض المال المحال عليه (إن كان رأس مال سلم أو ريويا يوافق المحال به في علة الربا).

أما في رأس مال السلم، فيقول البحيرمي فيها كتيبه على شرح المنهاج من كتب الشافعية المتقدمة. (لا تصح الحوالة بما لا يتناض عنه^(٢)، ولا تصح الحوالة عليه، كدين السلم، أي مسلما فيه ورأس مال (أيها كان).

٩١- صرح الخفية بالشروط قبض المال المحال عليه إن كان رأس مال سلم أو ريويا يوافق المحال به في علة الربا، ونص عبارة السرخسي في مبسوطه: (ولأنه - أي دين الحوالة - ثبت في ذمة المحال عليه على الوجه الذي كان في ذمة المحيل، حتى لو كان بدل صرف أو سلم لا يجوز الاستبدال به مع المحال عليه) كما لا يجوز مع المحيل، ويبطل عقد الصرف والسلم بافتراف المتعاقدين قبل القبض من المحال عليه. ولم يذكر المالكية القبض هنا في حوالة الطعام على الطعام، لكنهم نصوا على ضرورته في حالة الصرف خاصة وبإقرارهم في عقد حوالته: (لا بد من القبض قبل افتراق كلامهم، وقبل طول مجلسهم، وإلا فسد).

ما لا يشترط في الحوالة:

٩٢- لا يشترط أن يكون سبب السنين في الحوالة من نوع واحد، بأن يكون كلاهما من قرض، أو بيع، أو ضمان مثلا، فلا مانع أن يكون أحد ديني الحوالة من عقد معاوضة، والآخر دين إتلاف مثلا، أو أحدهما صدقة، والآخر بدل خلع، أو بدل قرض، أو أجرة.^(٣)

كما لا يشترط أيضا أن يكون الدين المحال به ثابتا على المحيل ثبوته أصليا. فالدين الذي يكون في غير محله الأصيل، كما لو كان من حوالة أو كفالة، تصح الحوالة به، بأد يحيل

ولم يتردد الشافعية في رفض هذه الشريطة ولو في الريويات، لأن المعاوضة في الحوالة - بعد القول بها - ليست على سنن سائر المعاملات. ونص عبارة الشافعية كما يلي: (هي - أي الحوالة - بيع دين بدين جواز للمعاوضة، ولهذا لم يعتبر

[١] المسوق ١٧/٦٠ والحري على خليل وحوالي ٢٣٥/٤
أما رأس مال السلم فأصولهم تقتضي فتاى الحوالة به وعمله ولكن لم نجد لهم فيه نصا. نهاية المحتاج على المنهاج وحواليها ٤٠٨/٤

[٢] أي لا يجوز إلا ما يرض عنه شرعا قبل قبضه.
[٣] مع المحتاج على المنهاج ١٩١/٢ وكشف المحجرات ٢٦٥

- وعلى هذا التفسير فمضى هذه الشريطة من شريطة العلم بكلتا الدينين، لأن السلم بالتساوي يستلزم العلم والتسوية.

وهذا مبدأ اعتنق عليه بين فقهاء الشريعة ولا مجال للخلاف فيه، وإلا لم يبق أية نصره لشرائط الاعتقاد (وهذا معروف في الأحكام العامة للتعاقد مما يسمى اليوم: نظرية العقد).

ولكن قد يختلف الفقهاء في الشرائط بعض الشرائط لاعتقاد الحوالة، فمن يشترط لانعقاد شريطة ما، يحكم ببطال الحوالة عند فقد هذه الشريطة، وبخلافه في ذلك من لا يشترطها.

ومن المقرر في القواعد أنه يسوي في النتيجة تخلف جميع المضمومات وشرائط الاعتقاد وتختلف بعضها فقط، فإن تخلف بعض العناصر الأساسية، كتخلف الكل من حيث النتيجة وهي البطالان.

ومن الواضح أنه حيثما يقرر بطلان الحوالة فإن هذا البطلان يستتبع آثاراً، إذ يجب فيه عندئذ نقض ما قد تم تنفيذه من العقد قبل تفسير بطلانه، ثم رد ما يستلزم هذا النقض رده بما قبض دون حق، كما هو معلوم من الأحكام العامة في التعاقد.

وسباني في آثار الحوالة والأحكام المترتبة عليها أن الحوالة الصحيحة التي نفذت بدفع المحال عليه إلى المحال عين الحوالة يترتب فيها للمحال عليه حق الرجوع على المحيل.

غير أنهم في الحوالة الباطلة أو الفاسدة قد أعطوا المحال عليه اختيار في الرجوع على المحيل

المحال عليه أو الكفيل على مدين له هو. بل يجوز أيضاً للمحال أن يجبل دائته على المحال عليه، وللمكفول له أن يجبل دائته على الكفيل.^(١)

وهذا في الأصل موحود في كتب الشافعية، مع زيادة تعدد المحالين مع قضاء المحال عليه واحداً. ونص عبارة الرافعي في الشرح الكبير هكذا: (إذا أحلت زيدا على عمرو، ثم أحال عمرو زيدا على بكر، ثم أحال بكر على آخر، جاز. وقد تعدد المحال عليهم وزيد المحال واحد ولو أحلت زيدا على عمرو، ثم أحال زيد بكرًا على عمرو، ثم أحال بكر آخر على عمرو حاز، والتعدد هنا في المحتالين، وعمرو المحال عليه واحد. ولو أحلت زيدا على عمرو، ثم ثبت لعمرو عليك مثل ذلك السدين فأحال زيدا عليك جاز).^(٢)

الجزء على تخلف إحدى شرائط الاعتقاد (بطلان الحوالة):

٩٣ - إذا عدت شرائط انعقاد الحوالة كلاً أو بعضاً فالنتيجة المضررة فيها هي بطلانها، أي عدم انعقادها، جراً، بخلاف تلك الشرائط.

(١) حاشية المحتاج على المباح ١/٤٦٧ والمهذب ١/٣٤٢/١ ومعي المحتاج على المباح ٢/٢٢٠/٢ والفتاوى لابن قدامة ١/١٩٠

(٢) فتح العزيز شرح الوجيز ملخص المجموع ٢/٢٠٠/١

والشاقسية، ويخالف فيها الحسابية، لأنهم لا يشترطون رضا المحال، إلا على احتمال ضعيف للتحالة.^(١)

جـ - أما شريطة بلوغ المحال عليه، فسبق بحثها كشرطية انعقاد أثرها. بحث المحال عليه وشرايطه (ر: ف/٦٢).

ثانياً: ولاية المحال على المال المحال به :

٩٥ - يشترط لنفاذ الحوالة أن تكون للمحال على المال المحال به ولاية. فالقضوي لا يكون محالاً إلا بإجازة من له الولاية، أما الوكيل فإن كان وكيلًا بالقبض فليس له أن يحال أصلاً، لأن المقصود من وكالته الاستيفاء لا الإبراء، وإن كان وكيلًا في العقد ففي قبوله حوالة الثمن خلاف مشهور: جوزها منه الطرفان أبو حنيفة ومحمد، على الأمل والأقلس مطلقاً - ويضمن للموكل لأن الحوالة إبراء مؤقت فتعبر بالطلاق - وتمتعها أبر بوسف. وقد أجرى الخلاف في البدائع بين أبي حنيفة مجوزاً، والصاحيين مانعين.

واستدل في: بأن هذه الحوالة هي تصرف في

أو على المحال القابض. لأنه قبض ما تبس له بحق نظراً لبطان الحوالة.

شرايط النفاذ :

أولاً : بلوغ المحيل والمحال، والمحال عليه بحسب الأحوال:

٩٤ - أ - يشترط الحنفية لنفاذ الحوالة أن يكون المحيل بالغاً، لأن في الحوالة معنى المعاوضة، ومعاوضات الصبي المميز لا تنفذ إلا بإجازة وليه. فحوالته متعقبة موقوفة على الإجازة.^(١)

والبالغ شرط صحة عند الجمهور

فإذا كان المحيل مميزاً غير بالغ ففيه الخلاف المشهور بين الفقهاء في تصرفات الصغير المميز إذا باشرها بنفسه: 'تكون باطلة، أم موقوفة على إجازة وليه، إن رآها وفق مصلحته؟

وتعصيل ذلك في مصطلح (أهلية) ولا صغر.

ب - ويشترط الحنفية لنفاذ الحوالة أن يكون المحال بالغاً، لما قلناه في التحيل، ولذا ينعقد تحيل الصبي المميز، ولكنه لا ينفذ إلا بإجازة وليه، وهذه الإجازة مشروطة بأن يكون المحال عليه أملاً من المحيل.

وهذه الشريطة يوافق عليها المالكية

(١) نزلت هذه الشريعة المجلة (٦٨٥/م) ومرشد الحيران

(١) مني المحتاج على المباح ١٧٢/٢ والحرمي على خليل ٢٣٢/٤ والتهذيب ٣٣٣ والفتاوى ٣٣٧/٦ والفتاوى ٢٣٨ والفتاوى ٢٣٩/٩ وأخذت بها المجلة في الملة ٦٨٥ ومرشد المحققين في المادة ٨٨٩

الاحتياط بل هذا الصنيع على ما قرره
السرخسي في المبروط بإطلاقه، على خلاف
عامة الكتب. ونص عبارته: لو احتال بآل ابنه
المصير، أو اليهم الشيء تحت وصايته، لم يجز،
لأن الحوالة إبراء الأصل، وهو لا يملكه في مال
القاصرين.^(١)

٩٦ - وأما احتياان ولي القاصر، كإيه أو وصيه
بدنه، فلم يرد في المذهب الأخرى إطلاقاً عدم
جوازه، كما فعل السرخسي من الخنقية.

بل في كلام بعضهم - كما هو مقتضى إطلاق
حديث الحوالة - التصريح بصحتها بشرط
واحدة: أن تقتضيها مصلحة القاصر نفسه.
أخذاً من نص التنزيل الحكيم: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ
عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ حَرِيمٌ﴾^(٢) - دون
تقييد بأي قيد آخر. ولذا يُظنوا احتياله على
مفلس سواء أعلم إنلامه أم جهل، وكذا
احتياله بدين موقوف عليه برهن أو ضمان، ما في
التفكاك الوثيقة من الضرر الناتج بالقاصر.

وفد مثل السيوطي عن رجل نه على رجل
دين، فمات الدائن ونه ورثة فأخذ الأوصياء من
الدين بعض الدين، وأحاطهم على آخر الباقي

ملك الموكل من غير إذنه، فلا ينفذ عليه
كتصرف الأجنبي.

واستدل أبي حنيفة: بأن الموكل يقبوله
الحوالة إنما تصرف بالإبراء في حق نفسه (وهو
قبض الثمن) بمقتضى عند الوكالة لأن قبض
الثمن من حقوق العبد التي تعود للموكل بالبيع،
وإبرائه المشتري عن الثمن أو قبوله الحوالة به
إسقاط لحق نفسه وهو القبض فينفذ عليه، لأن
الحوالة كالإبراء تمنع مطالبة المكيل، ويسقط
بدلك الثمن من ذمة المشتري تبعاً لسقوط حق
القبض، ولكن لا يسقط حق الموكل في الثمن
الذي هو عوض ملكه. وإنما يسقط الثمن من
ذمة المشتري تبعاً، لأنه لو لم يسقط مع سقوط
حق الموكل في قبضه لبقي ديناً غير قابل
للقبض، وهذا لا نظيره في الشراء، كما أنه
غير منبذ. فلذا يسقط الثمن من ذمة المشتري
تبعاً لسقوط حق الموكل في قبضه، ولكن يصح
الموكل للبائع المتوكل، لأن الموكل يتصرف هذا
قد تجاوز إلى حق غيره وهو الثمن نفسه حيث
تلفه على صاحبه بالإبراء أو قبول الحوالة به.

وفد لمخصه في مجمع الأنهر بأن حقوق العقد
للعاقدة والحوالة من هذه الحقوق واحتياان
الموكل في البيع: ثمن البيع بالقصورة المشروحة

لم يجد حكمه منصوصاً عند غير الخنقية
أما السائب الشرعي عن الصنيع، ولما كان
كالات أو وصيا، فلا يملك عند الخنقية حق

(١) المبدائع ٢٨/٦ موصفاً. وتصح الآخر ٢٧٧/٢.

والمسوط ٧١/٢٠ وجمع الفصولين ١٨/٢ وحاشي

ابن عابدين على البحر شرح الكتف ٢٦٨/٦ ٢٧٥

(٢) سورة البقرة ٢٢٠

فقبلوا الحوالة وضمنها لهم آخر، فبات المحال عليه، فهل لهم الرجوع على المحيل أم لا؟

فأجاب: يطالبون الضامن وتركة المحال عليه، فإن تبين إيلاسها فقد بان فساد الحوالة، لأنها لم تنفع على وفق المصلحة للإتمام، فيرجعون على المحيل^(١).

ومن أمثلة المصلحة أن يكون المحيل يال البنييم فقيرا أو معاطلا، أو يخوف الامتاع بسطوة أو هرب، أو سيء الفضلاء على أية صورة، والمحال عليه بعكس ذلك كله فنصح الحوالة حيثئذ، لأنها أصلح للقاصر.

٩٧ - وكون احتيال الفضولي موقوفا على إجازة من نه الولاية على دين الحوالة، هو اتجاه فقهي يوجد أيضا عند كثيرين غير الحنفية، كالمالكية، والشافعية في القديم، وأحمد في رواية. ولكن الذي عند الشافعية في الجديد، وهو المعتمد عند الحنابلة أن حوالة الفضولي كسائر تصرفاته باطلة من أصلها، فلا تعود بالإجازة صحيحة. وهذه قاعدة عامة، أخذت من حديث ثابت في بيعات الفضولي عند أبي داود والترمذي (الذي اعتبره حسنا) ونصه: «لا يبيع إلا فيما غلّك». وطردوا هذا فيما عدا البيع^(٢) فأصبح

(١) مفتي المحتاج ١٥/٢ وحيلة المحتاج على المحتاج ٢٠٩/٤ - ٢١٠ والبيهقي على المحتاج ٢٠/٣ و٢٣ والخلوي للفتاوى ١٦٧/١

(٢) شرح الثقل ٦٣٧/٤ وبداية المجتهد ١٧٢/٢ والفروع -

قاعدة. ومثله حديث حكيم بن حزام «أنه ﷺ قال: لا تبع ما ليس عندك»^(١).

ثالثا: قبول المحال والمحال عليه :

٩٨ - أ) قبول المحال - إذا لم يكن هو أحد الطرفين المشتين للعقد - ليس شريطة انعقاد إلا عند أبي حنيفة ومحمد.

أما أبو يوسف فيكتفي برضا المحال، ولو خارج مجلس العقد، على أن يكون إنذ شريطة نفاذ. وهذا هو الذي أخذت به مجلة الأحكام العدلية في المادة ٦٨٣

ب) ورضا اتحال عليه كذلك - ولو خارج مجلس العقد - شريطة نفاذ باتفاق أئمة المذهب الحنفي الثلاثة.

هذا، وقد سبق الكلام بالتفصيل على فقه هذه المسألة والخلاف الاجتهادي فيها بين المذاهب بما فيه الكفاية.

أحكام الحوالة :

٩٩ - إذا تمت الحوالة بأركانها وشرائطها تزبّت

- مفتي المحتاج على المحتاج ١٥/٢ ونيل الأوطار ١٥٥/٥ وحديث «لا يبيع إلا فيما غلّك». أخرجه ابن بطون (٢/٢٤٠ لمجلد عزت عبيد الله) من حديث حماد بن عمار عن أبيه عن جده، وإسناده حسن

(١) حديث «لا تبع ما ليس عندك» أخرجه الترمذي (٤/٤٢٠ - لمجلة الأسوي - ط (السليمة) وحسنه الترمذي

١٠١ - وصرح الحنفية بأن الحوالة من العقود اللازمة التي لا يمكن فسخها أو إبطالها من جانب واحد ما لم يشترط له الخيار. ^(١) ومدة خيار الشرط ثلاثة أيام عند أبي حنيفة وأية مدة تعين نهايتها عند الصحاح.

وقد صرحوا بجواز اشتراط الخيار لمن يجب رضاه في الحوالة، وهو على الصحيح المحال والمحال عليه فحسب، كما يتبادر من كلام بعضهم. ^(٢)

ثم قال الحنفية: إذا شرط الخيار للمحال أو للمحال عليه أو كليهما، فهذا أخذ أو ذاك في مدة الخيار أن يعدل عن العقد فذلك له، لأن أحد الشخصين أو كليهما قد يجهل صاحبه بعض جهالة، ثم بعد تفصي أحواله يبدوله أن هذه الحوالة ليست في مصلحته فيراجع نفسه قبل فوات الأوان.

وقد لا يجهل، ولكن تغير حتى في هذه الفترة القصيرة، ظروف المحال عليه إلى أسوأ، أو المحيل إلى أفضل، أو يقع التغيران كليهما، فيؤثر المحال أن يعود من حيث بدأ.

أما المحيل فشرط الخيار له أصالة بين جداء، على القول بأنه طرف في العقد، فقد يأنف.

(١) ويقول بين نجم في الأشباه ١٩٢/٢ «الحوالة لازمة إلا في مستثنى ولا يبيها».

(٢) البحر ٢٧٢/٦ وابن عابدين على التمر المختار ١٨/٤

عليها أنارها التي من أجلها شرعت، واعتبرتها على الجملة أحكام عدة وهي:

أ - لزوم الحوالة :

١٠٠ - الحوالة عقد لازم دون خلاف، ولكن قبضها للخيارات محل اختلاف بين الفقهاء، قالشافعية والحنابلة يقولون أنها لا تغيل الخيارات إلا أن من أهل المذهبين من أجاز فيها خيار المجلس. وفي ذلك يقول صاحب المذهب، من الشافعية: (لا يجوز خيار الشرط فيه - أي عقد الحوالة - لأنه لم يبين على المقابلة، فلا يثبت فيه خيار الشرط. وفي خيار المجلس وجهان: أحدهما يثبت، لأنه بيع، فيثبت فيه خيار المجلس كالصالح.

الثاني: (وهو الأصح) لا يثبت، لأنه يجري مجرى الإبراء، ولهذا لا يجوز بلفظ البيع، فلم يثبت فيه خيار المجلس فهو جازم - كما يظهر من كلامه - بعدم قبول الحوالة خيار الشرط عند الشافعية. ^(١)

والماتكية يشترطون لزوم الحوالة أن يكون الدين المحال عليه عن عوض مالي، فإذا اختلت التريطة لم تكن الحوالة لازمة، وعنهم في بعض تفسيرات المذهب، أن يسار المحال عليه كذلك من شرائط لزوم العقد.

(١) المذهب ٣٣٨/١ والفتاوى لابن قدامة ٥٤/٥

بعد شيء من التروية - أن يتحمل عنه فدان
ذنبه ، وقد يكون ذا صلة خاصة بالمحال عليه .
ويعلم أن فيه ضعفان ، وأن مكان المحال سينقل
عليه فتأخذ به رافة ، وبعد الذين إلى نفسه
كرة أخرى ، ثقة بأنه أقدر على معالجة
صاحبه .^(١)

وانفساح الحوالة عند الخيبة لأمر عارض
كالتوى وموت المحيل في الحوالة المقيدة أو مطلقا
- على الخلاف عدهم - لا يمنع من الحكم
عليها بأنها عقد لازم (ر/ف / ١٣٨ ، ١٤١)
١٠٢ - وقد ذهب ابن نجيم في الحرر نقلا عن
الخلاصة والثرورية أن الحوالة على ثلاثة أوجه :
لزمة وجائزة وفاسدة .

فالألزامة : أن يعين المدين دونه على آخر
وقبل الحوالة ، سواء أكانت معقدة أم مطلقة
والجائزة : أن يقبضها بأن يعطي المحال عليه
الحوالة^(٢) من ثمن دار نمسه ، فلا يجر المحال
عليه على بيع ، وهو بمنزلة ما لو قبل الحوالة
على أن يعطي عند إحصاء ، فإنه لا يجر على
أداء المال قبل الأجل .^(٣)

(١) ابن عابدين ٤٨٢/٦ والبحر ٢٧٩/٦

(٢) يلاحظ أن الحوالة هنا مستقلة عنى المال المحال به

(٣) طاهر أنه ينظر حتى بيع الدار حينئذ ، وعندئذ يطالب
بالتكليف من الثمن ، والمساغة في الجزائية ما من التنازل
المقدية ٢٧٢/٦ . وقد تقدم الخلاف في إيجاب على البيع في
هذه المسألة ، والنووي بين الرأيين في شرائط المحال على .
فغير صحيح أنه (ر/ف ١٤٢)

والفاسدة : أن يقبض فيها المحال عليه بالأداء
من ثمن دار المحيل ، لأنها حوالة بغير الأمانة على
لوفه به ، وهو بيع دار غيره ، فإن الحوالة بهذا
الشرط لا تكون توكيلا ببيع دار المحيل .^(٤) (أي
لكي يكون حكم الوكالة قادرا على الوفاء)

ب - الشروط اللاحقة

١٠٣ - اختلاف الفقهاء في الشروط الواجبة عند
العقد - أي كأن هذا العقد - هل تلحقه أم لا ؟
فشرط التسامعية والتخايلة للخاصة بالشرط
أما لم تشرط في صلب العقد وفوقها قبل لزوم
العقد .^(٥)

والمجمعية في ذلك قولان . قول بالملحق ،
ويعزى إلى أبي حنيفة ، وقول بعدمه ويعزى
إلى الأصحاب ، وعلى القول بالملحق

١ - لا فرق بين أن يقع الشرط في مجلس العقد ،
وأن يقع خارجه ، خلافا لما شرطه اتحاد
المجلس .^(٦)

٢ - إذا كان الشرط فاسدا يفسد العقد بطله إلا

(١) البحر ٢٦٩/٦ ، وحاشي الفصلين ٦٧١/١ وابن عابدين
١٢٠/٤

(٢) نجيب على المسح ٢٠٩/٢ ، ومطهر أوي منى
٢٦/٣

(٣) البحر ٢٦٩/٦ ، وحاشي للمصنفين ٦٧١/١ وابن
عابدين على الدر ٢٢٠/٤

لغرض معنى أن ينعقد متى شاء، دون تنفيذ
بعدة معينة. (١)

٢) أو بشرط المحيل أن الحوالة ماضية قطعية
قطعت كل علاقة بينه وبين المحال عليه لا تأنثر
به، ولا يحيل، ولا يموت محال عليه أو إفلاسه،
ولا رجوع عليه للمحال سواء دعت الحوالة
أم لا.

٣) أو بشرط ما يشبه المفارقة من نوع آخر، كما
لو شرط في الحوالة المنقولة أن لا رجوع عليه
فيها، ولو نلف المحال الذي قيدت به أو استحق.
وواضح أن هذا النوع من الشروط مضاف
لنقطة العقد في قواعد الحفظة فهي شروط
فاسدة في نفسها. ثم إن قلنا بتحقيقها بعقد
الحوالة إذا شرطت بعد العقد فإنهم يأنفده
أيضا، وإن لم نقل بتحقيقها اقتصر فسادها عليها
بدوائها، ولم ينعقد أي العقد نفسه. على أنه
حين يصاغ الشرط من هذه الشروط وأعمالها
مصلحة العقد (كأن يقول المحال بعد العقد: إنني
ملتزم بهذه الحوالة أبدأ ولي أراجع عليك بحال
من الأحوال، أو يقول المحيل: إننا ملتزمان بهذه

أنه إذا خرج مخرج الوعد (وليسه شرطا وعدبا)
لا ينفذ، بل لا بأس حيثشأن بأن يكون في
صحب العقد.

ثم هل يكون هذا الشرط الوعدي ملزما أو
غير ملزم؟ في ذلك قولان مصححان في
المذهب، بعد أن يكون الشرط الوعدي في ذاته
ليس من المحظورات الشرعية

فالقائل بعدم الملزم جار على المشهور من
أن الوعد لا يجب الوفاء به قضاء

والقائل بالملزم ملحظه أن المواعيد قد تنزيم،
فتجعلها لازمة لحاجة الناس إلى برورها. (٢)
هذا تقرير القاعدة في ذاتها عند الحنفية على
صعيد العقد بوجه عام أما كان نوعه

فإذا أريد تطبيقها هنا على عقد الحوالة -
بوجه خاص يجب أن يفرق عقد الحفظة - كما هو
واضح بين نوعين من الشروط، ونوعين من
العبارات التي تصاغ بها.

النوع الأول من الشروط المنقطة: شروط
فاسدة:

١٠٤ - ١) كما لو اشترط أحد الأطراف شرط
ملحقا بعد العقد أن تكون الحوالة عقدا غير
لازم - بمعنى أن يكون لمن شاء من أطرافها، أو

(١) أما جهده على أنه للمحال أن يشترط لنفسه حق الرجوع
على المحيل متى شاء. ويحكم له شرطه والفتاوى الهندية
٣٠٠/٢٠٠، المجموع - غير أرى - أن الحوالة حينئذ كفاية.
نظير ما لو تمت الحوالة على أن المحيل ضمان والمضامى
لخاتبة بهامش الهندية ٧٨/٢٣ وإن قرره المتأخرون على

«ملا ف ذلك (مرشد البحران ٨٩٧)»

(٢) المراجع السابقة

مقتضيات العقد، بدليل الرجوع على المحيل إذا توي الدين، حتى إنه لو فاته اشتراط ذلك في العقد لم يكن من بأس في أن يتدارك، ولو بعد مدة مديدة، وهم قد صرحوا بمثل ذلك في عبار الشرط المتعلق بعقد البيع، ونص بغيرهم: (لو قال أحدهما بعد البيع، وتوبأبام: جعلتك بالخيار ثلاثة أيام صح إجماعاً)،^(١) وبجمال التيسير في الحوالة أوسع منه في البيع.

ولاخصه في هذا بناء على قول اللحاق بالعقد في الشروط المتراخية عنه، أما على القول بالعقاب، فلا يستقيم

١٠٥م. أما الشرط القاسد أو الصحيح في نفسه، من تلك الشروط عند الجمهور ففيها التفصيل التالي:

(أ) إن اشتراط عدم الرجوع على المحيل، إذا توي المال على المحال عليه، ليس مخالفاً لمقتضى العقد عند أحد من غير الحنفية، حتى يكون قاسداً، بل هو اشتراط مقتضى العقد وأحد لوازمه غير المتصكة عند كثيرين، بحيث لو شرط خلافه في صلب العقد لخرج العقد عن أن يكون حوالة حفيضة أو بطل، وبالبطلان حينئذ هو مختار الشافعية، (ر: ف/ ٣٦ و ١٥٦) وإن كان الذي حكاه الباعث من التاكيد عن سحنون صحة الشرط، ولعله أحد الأوجه التي

أحوالة، ولكنني سأذكر لإرادتك إن بدا لك أن نفسخها أنت) فأنذري يبدو أن هذا لا يغير شيئاً من مقتضى العقد. أما جعله أمراً جائزاً بطريق العدة، فهذا وما إليه مما يجيء فيه الخلاف في لزوم التوعد وعدم لزومه.

النوع الثاني من الشروط الملحقة: شروط صحيفة:

١٠٥ - ١) وذلك كاشتراط المحال أن يعطيه المحال عليه بالدين رهناً أو أن يكون موسراً.

٢) أو اشتراط المحال أن يكون الدين للمحال على الأصل مؤجلاً عليه هو.

٣) أو أن يشترط لأحد الأطراف الخيار ثلاثة أيام، أو عدة ما معلومة على ما سلف (ر: ف/ ١٠٦)

فإن هذه مصالح لا ريب فيها، وليس في شيء منها حظر شرعي - إذا كانت المعاملة في قسنتين الأخيرين ليست من قبيل الصرف - فهذا النوع من الشروط لو أن الماقد شرطها في أثناء العقد لصحت وتم العقد على وفق أغراضه الصحيحة تلك، إذ هي بين شرط ملائم لعقد الحوالة، أو ما ذن فيه بتزخير الشارع - وإن لم يكن من مقتضى العقد نفسه - فلونسي اشتراط شيء منها في أثناء العقد فأنقض على إلحاقه جزأً إلحاقاً، كما يجوز استدعاء على أنه قد يعتبر اشتراط يسار المحال عليه من

(١) ابن عابدين عن القدر ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠،

اليسار على أن الحوالة استغناء والقول بلزومه على أنها بيع.^(١)

(د) وأما شرط المحال عليه تأجيل الدين بالنسبة إليه بعدما كان حالاً على المحيل، فإن الشافعية واحسانة يمنعون تأجيل المحال، ويقولون: (المحال لا يتأجل) أي لا يعتبر تأجيله ملزماً.

ولكن المالكية يتوسعون في قبلية الدين لتأجيل ما لا يتوسع غيرهم حتى إنهم يجيرون تأجيل دين القرض، وينفذون شرطه.^(٢)

(د: ف/ ٢٤٤).

أحكام الحوالة :

١٠٦ - لقعد الحوالة إقراراً رئيساً لها براءة دمه المحيل من الدين الذي أحال به، واشتغال دمه المحال عليه بالدين، وفيها يلي بيان لهدس الأثرين وما يتبعها بالنسبة إلى :

- ١ - أثر الحوالة في علاقة المحيل والمحال.
- ٢ - أثر الحوالة في علاقة المحال والمحال عليه.
- ٣ - أثر الحوالة في علاقة المحيل والمحال عليه.

١ - أثر الحوالة في علاقة المحيل والمحال :

ويظهر ذلك الأثر فيما يلي :

(١) للبراطلي مع نهاية المحتاج على المباح ١١٣/٤، الأشبه للمسبوطي ١٥١، ١٥٢، المهذب ٣٣٨/١، والمحقق لابن تيم ٥٩١/٤ - ٩٠.

(٢) فتح المكي ٢١٢/١.

أشار إليه الخطيب عند الشافعية.^(١)

(م) إذا شرط في الحوالة تقديم رهن بالدين أو كضيل فسد اختلف الشافعية في صحة هذا الشرط، وقد سبق ذلك (د: ف/ ٥٤١ - ٥٥٠).

(ج) اشتراط بشار المحال عليه لا ينافي أحد أن هذا من مصالح العقد، ومع ذلك فهذا من يرى مانعاً من لزومه لو شرط، كالتأجيل في الأصح عندهم. ذلك أنهم يقولون إن إفسار المحال عليه نقص كالغيب في المبيع (على أساس أن الحوالة عند الشافعية من قبيل بيع الدين) فنلزم شرط انقضاء الإحسان بحيث إذا احتل كان الخيار المحال - في فسخ الحوالة والإبقاء عليه - لوجب أن يكون له خيار بمجرد وجود الإفسار عند العقد من غير شرط، على قاعدة خيار الغيب، وليس الأمر كذلك.

وهناك من يرى أنه شرط لازم، وبث الخيار عند انقضاء الشرط، وعلى هذا الختابة وأبو العباس بن سريج من الشافعية وموافقه، أما الإفسار فغيب، واشتراط انقضائه غير مجد على ما نبين.

وكذا يقول ابن قدامة: وقد ثبت بالشرط ما لا يثبت لمطلق العدة بدليل اشتراط في المبيع. ومن ثم لجأ السيوطي، أو من نقل عنهم في الأشباه، إلى بناء القول بعدم لزوم شرط

(١) التتقى على لمحة ٦٧/٥، وسي المحتاج ٩٦/١.

حجب، وإلا يرى، هو وحده، فبأساس على
صالح الكفيل مع الطالب في موضوعين، ثم إن
توي اثال عائدتين لمحال على أيها شاء وفقاً
للمحكم أمام في الحوالة عند الخفية

و، راء المكفول والكفيل معا مسألة وتبعاً إذا
لمحال أحدهما الدائن لا يتأخر فيها الشافعية
ولا الخنابلة^(١١).

أما المالكية فيوافقون على برائتهم بإحالة
الأصيل، لأن الكفيل تبع له، لكنهم يمارعون
في العكس: إذ لا يبرأ الأصيل عندهم بحالة
الكفيل، وبأساً يبرأ الكفيل وحده لأن الأصل
لا يتبع الشرع^(١٢).

وما يتصل بهذه المسألة ما يقوله الخفية.
ج - (إن انكفالة منى تعقدت بأمر المكفول عنه
فإنه لا يوجب ديناً؛ دينا للطالب على الكفيل،
وربما المكفيل على المكفول عنه، إلا أن هذا
الأخير مؤجل إلى وقت الأداء) ومعنى هذا أنه
ينسب للكفيل أنه يجبل المكفول له على الأصيل

براءة المحيل من دين المحال ثم من مطالبته:
١٠٧ - اتفق الفقهاء على أنه متى صحت
الحوالة فقد حُرِّت ذمة المحيل مما كان عليه
لدائمه الذي قبل الاحتياان به، وبالتالي لا يكون
لهذا الدائن حق المطالبة.

لكن الخفية قيدوا براءة ذمة المحيل بسقوط
حق المطالب بعدم التوى - على اختلاف في
تضمين التوى - إلا في حالات استثنوا ونصوا
عليها^(١٣).

كون الحوالة نقل الدين والمطالبة:
١٠٨ - يثبت على كون الحوالة نقل الدين
والمطالبة معاً النتائج التالية:

أ) متى برى المحيل وكان له كفيل، برى
كفيله تبعاً، إذ لا معنى لمطالبته بدين لا وجود
له.

ب) لو أحال الكفيل المكفول له على غير المدين
المكفول (الأصيل) برى الكفيل المحيل والمدين
الأصيل معاً، لأن الحوالة بإطلاقتها تنصرف إلى
الدين، وهو على الأصيل، فبراً الأصيل أولاً،
ثم الكفيل المحيل تبعاً، هذا ما لم ينس في
الحوالة على براءة الكفيل المحيل وحده

(١١) البحر ٢٧١/٦، وآبو السعود على علا ٢١/٣،
رامر عابدين ٢٥٠/١، وفتح المكي ٢٤٥/٥، ولقد نج
١٨٠ ١٧/٦

(١٢) البحر ومواهبه ٢٦٩/٦، و٢٧١، والمهذب ٣٤٢/١،
ومباية المحتاج ١٤١/٤، والنهي لابن قدامة ٨٣/٥،
والمروع ٢١٣/٢، ومطالع ربي التي ٢٩٦/٣ و٢٩٨
(١٣) الحرشي حل غزل ١١٤/١
وهو كلام حبيب الحرشي، ولكن أي طائل من هذا
هم أنفسهم معترفون بأن الحوالة كالتفويض، كما وقع في
كلامهم عبر مرة، ومن ذلك قول الحرشي نفسه (بحرود
الحوالة بتحويل حق المدين من المحال عنه، وبراً ذمة
المدين لأن الحوالة كالتفويض) (الحرشي على حلين
١٢٥/١)

ومعتصمها براءة ذمته، ولكنه يأخذ كفيلاً من ورثته أو العرباء، مثلاً يتولى حقه

المحيل ضامن للدين الحوالة:

١٠٩ - هذا الحكم العبري به الحنفية لا هو مقرر عندهم من أنه إذا عجز المحال عن الحصول إلى حقه من طريق المحال عليه، فإنه يرجع على المحيل بذمته، كما كان أولاً، ولولا هذا الضمان لما انتقام ذلك، لكنه ضمان باعتبار المال لا باعتبار المحال. ولو شرط ضمانه في المحال لعبارة كقالة: ^(١)

٢ - أثر الحوالة في علاقة المحال والمحال عليه:
١١٠ - انفق الفقهاء على أن الحوالة تشغل ذمة المحال عليه بحق أنشأته الحوالة للمحال، وإن اختلفوا في حقيقة هذا الاشتغال. هل هو انتفاء الدين، أو المطالبة به، أو مجرد انتفاء ذمة جديدة دون انتقال (كما في الكفالة).

فالهم أن الحوالة كما أحدثت براءة في ذمة المحيل على اختلاف في سريان هذه البراءة ودرجاتها، قد أحدثت شعلاً في ذمة المحال عليه

ويتفرع عن هذا الشغل ما يلي:

أ - ثبوت ولاية للمحال في مطالبة المحال عليه:
١١١ - وهي متضاربة بدس ثابت في ذمة المحال

حوالة مقيدة بشبه هذا عليه، فإذا قبل الأصيل والمكسول له برى، الكفيل، لكن براءة مؤقتة بعدم الشئ - على قاعدة براءة المحيل - وهي من وقائع الفتوى. بخلاف ما إذا أبحال المحال عليه الطالب على المحيل، فإنه برأ بهذا الحوالة براءة مؤقتة لا رجوع بعده عليه، وإن توى المان الذي على الأصيل، لأنه هو المحيل لأول والفرار عليه. ^(٢) (ز/ف/ ١٧١)

ثما الشافعية فعندهم أن الكفيل الضامن، ولو بالأمر، لا يثبت له في ذمة المتضمن عنه شيء، بمجرد الضمان، فلا مجال للقول بأنه يصح حوالة الكفيل أو غير حوائثه، ولذا يقول الحنفي في شرح المنهاج - (لو أبرأ الضامن الأصيل، أو صالحه، عما سيعبرم في ماله، ثم رهنه الأصيل شيئاً بما ضمنه، أو قام به كفيلاً لم يصح، لا يثبت له حتى لا يجد الضامن). ^(٣)

د - إن هبة الدين، أو الإبراء منه، أو أحدهما به، كان قبل الحوالة حقاً للذاتين تجاه المدير دون غيره، ثما بعد الحوالة فبالعكس، إذ يصحح حقاً للذاتين تجاه المحال عليه دون المحيل. ^(٤)

هـ - لو تمت الحوالة مطلقة، لا يأخذ المحال المدين من تركته، لأن الحوالة بذمته

(١) البحر مع حواشيه ٢٦٨/٦ و ٢٦٩

(٢) شرح المنهاج ٢٠٩/٥، مني انتاج ١٩٦/٢، والمروع

١٦٤/٢، ومطالع أول المص ٢٩٦/٣ و ٢٩٨

(٣) البحر ٢٦٧/٦

(٤) الحنفية هامش الفتاوى الهندية ٧٨/٣

عليه منه مئة، ولا يوجب أحد قسوت الخن إذا
استنبتا المالكية عند المجوع (إلى القضاء: فهم
صددت فقط يوافقون الحنفية على هذا
الإجبار.^(١)

ب - ثبوت حق للمحال في ملازمة المحال هنيه:
١١٢ - لا خلاف في هذا الحق نفسه، وإن كان
قد يعرض الخلاف في بعض النتائج المترتبة
عليه. فمن المقرر - مثلاً - أنه إذا كان بالدين
أكثر من ضامن، وأحيل عليهم جميعاً، فإن
للمحصال - كما نص عليه الشافعية والحنابلة - أن
يطلب كل واحد منهم: إن شاء بجميع الدين،
وإن شاء ببعض منه.^(٢)

وإذا يتوجه السؤال الثاني: إذا أحل
الدين بدنيه على الدين كفلاء له معاً، كما لو قال
أحدهما: ضمت لك أنا، وهذا مالك على
فلان، وقال الآخر: نعم.

فعلى المسألة وجهان:
أحدهما: أنه يطالب كلا منهما بجميع الدين
- ونفرض أنه ألف - قياساً على ما لو دنا به
بينهما المشترك، فإن حصة كل منهما تكون دها
بجميع الألف.

(١) البحر ٢١٩/١، والمزبلي وحواشي ١٤٧/٤، الحرشي
على غنيل ٢٤١/٤، ونهاية المحتاج ٣٧٨/١، ومطلب
أدب المحقق ١١٠/٣، ٢٣٠.

(٢) البيهقي عن المسج ٧٧/٤، ومطلب كولي المي
٢٩٧/٣، ٣٢٢.

عليه (على التصحيح في مذهب الحنفية من أن
الحوالة تنقل الدين أيضاً، لا المطالبة وحدها) أو
هي مطالبة بدين ثابت في ذمة المحيل شاء على
نهما وثيقة بالدين ولا تنقل الدين، سواء أنقلت
المطالبة أم لا. وعلى كل حال فهذه السوالية
أثبتت أثراً مباشراً لتبعية الحوالة بين بواسطة
الأثر السابق: أعني اشتغال ذمة المحال عليه
بحق المحال. (ومعلوم أنه حين يكون له حق
مطالبة المحيل أيضاً - بسبب اشتراط عدم
مراعاة - تكون الحوالة قد تجاوزت نطاقها
وصارت كفالة).

ثم قد نشط هذه السوالية قبل الإيفاء - إما
باختيار المحال، وإما بغير اختياره.

فمن الحالة الأولى - أن يبرئ المحال المحال
عليه إبراء إسقاط، أو إبراء إستيفاء، وتعتبر هذه
الأخيرة إقراراً بنوفاً.

ومن الحالة الثانية - أن يقدم لمحيل وفاء
دينه - إذ للمحال يحجر حينئذ على قبول هذا
الوفاء.

وأما إجبار المحال على قبول إيفاء دينه من
المحيل، فلم نجد أحداً يعد المالكية، يوافق
عليه بصريح العبارة أو ما يشبه صريحها، إلا إذا
كان يسأل من المحال عليه، لأنه حينئذ ترتب
عه في إقباض المطالب، أما المبادرة التلقائية،
فإن المحال يمكن أن يكون بما تقرر، حتى إنه
لا يستحق الرجوع على أحد - خلافاً للمنفعة -

(والحالة الثانية): حالة عدم الشكارة والتناقص كليهما.

وفي هذه الحالة تسمع دعواه، وتقبل بيته، لأنه يدعي مشيها، ويبرهن عليه، مثال ذلك، أن يدعي أن دين الحوالة صدق أمراً كانت أسرات منه زوجها المحيل، أو أن الزوج قد نقدها إياه بعد، أو باعها به شيئاً واقبضها. وهكذا إذا كان المحيل نفسه حاضراً، وادعى مُبرئاً، لبراً هو أولاً، ثم برباً المحال عليه تبعاً، أعني أنه يكون على التحسين الأنفين: إما مرفوض الدهوي، أو مقبول البينة^(١)

د - الضمانات والدفع :

١١٤ - الحق الذي استتلت به ذمة المحال عليه هو الدين الذي كان في ذمة المحيل وما يتيحه من حقوق، لكن الفقهاء اختلفوا:
١ - هل يمثل المدين بضماناته التي كانت له في ذمة المحيل، أم لا؟

١١٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى بقاء الضمانات التي هي لمصلحة المدين - كالأجل، وأصحاب سقوط الدين المحال به أصالة أو بقاء - وإلى سقوط الضمانات التي هي لمصلحة الدائن كإرهن، والكفالة، بمجرد الحوالة بالدين الموثق عليه، لأنها كانت قبض، ويستلزمون على أنها

والثاني: أنه يطالب كلا منهما بخمسائة لا غير، قياساً على ما لو اشترى بيتاً بالف، فإن الثمن يكون بينهما مناصفة.^(٢)

ج - عدم جواز امتناع المحال عليه عن الدفع :
١١٣ - بلوم المحال عليه بالأداء التي انحال يستغنى عقد الحوالة، وليس له الامتناع سواء أوقع التزام الدفع في الحوالة بلفظ الحوالة أم بها في معناها.

ويسرى الحنفية أنه إذا تعلل المحال عليه بعلة توجب براءة المحيل، لبراً هو بذلك عن الدفع، فإنه يفرق بين حالتين:

(الحالة الأولى): حالة ادعائه أمراً مستكراً، أو وقوعه موقف المتناقص.

وفي هذه الحالة لا تسمع دعواه، مثاله ذلك: أن يزعم أن دين الحوالة لا وجود له أصلاً على التحقيق، لأنه ثمن خرباعها مسلم، أو لأنه صدق امرأة نكاحها فاسد كذا وكذا، فلا تسمع دعواه، وإن كان معه بيعة لا تقبل، لأنه أولاً يدعي أمراً نكراً نيس بالظاهر من شأن المسلمين، ولأنه ثانياً متناقص مع نفسه: إذ فوله الحوالة يكذب دعواه.

(١) الحرسى على حبل ٢٤٧/٤، وسطع أولي النهى ٣٢٢/٣، وخضادى محسبي ٣٧٢/١، ٣٧٥، ومنه: لمحتاج حل المهاج ٢٠٨/٢، ومائة المحتاج حل المهاج ٤١٤/٩

(٢) البحر ٢٤٣/١، ٢٤٤ - ٢٤٦، والسيوطي للسرعي ٢٧١/٤، وابن عابدين على العم ٢٧١/٤

والاكتفاء الغالب عند الخفية هو التفريق بين
موجين من الصلوات.

(النوع الأول) - ضمانات لمصلحة الدائن:

١١٧ - كالكمالة والرهن، وحق البائع في حبس
المبيع بالتمتع، وحق المرأة في حبس نفسها حتى
تقبض معجل مهرها وثيقة به، وهذه لا تنقل
مع الدين بمعنى أنها لا تستمر ضماناً في محله
الجديد، بل تنقضي بمجرد الحوالة، لأن انتقال
الدين عن ذمة المدين المحيل هو براءة لذمته،
فلا مدخ المتوثق عليها بعد براءتها، وإذن
فالدائن بانقائه بمجرد من ضمانه تلك، ويكون
في محله الجديد غير مضمون بها.

ولقد اثنى أن بضال المحال عليه بوثيقة
جاء به يشتملها معاً، فإن وافق ذلك، وإن أبى
علا سبيل عليه، ولذا جاء في تلخيص الخامع
أجاز للمحال أن يسهل معه، أي المحال
عليه (١).

(النوع الثاني) - ضمانات لمصلحة المدين:

١١٨ - وهي الأسباب والحجج التي تكون
للمدين تتعلق بها مدفع دعاوى دائبه، ولذا
يسمى في العرف اختصاراً بدفع، كلاً ما ي

كالمقبض، بسقوط حبس البائع المبيع إذا أحاله
المتبري بالشئ، وسقوط حبس الزوج نفسه
إذا أحاله الزوج بالصدقة.

بل نص الشافعية على أنه إذا شرط في عقد
الحوالة بقاء الرهن بطلت، إن كان هذا الشرط
في صلح العقد، لأنه شرط فاسد، ووثيقة بغير
دين (٢).

١١٩ - وفي كلام فقهاء الحنفية ما قد يشعر بأن
الدين ينقل بصلواته، لأنهم يسمون في
التعبر عن انقائه صبيح عموم تشمل تلك
الصلوات: فهم مثلاً حين يملكون ماذا تكون
الحوالة دين حال على الحال حالية، كذلك
على الحال عليه، وبدن مؤجل مؤجلة؟
يقولون: لأن الحوالة لتحويل الدين من
الأصيل، وإنها ينحول بالنصفه التي كانت على
الأصيل.

ولكن يرد أن هذا التعميم غير مقصود إلا
عبراً يشبه الأصل من وجوه الدعوى والتبري التي
كانت للمدين، ولذا حين يحالون من مثل
التأمينات والأورقات، وما شابهها من طابعين...
انتقالها، بل بالصلوات مجرد بمرام عقد
الحوالة (٣).

(١) مجلة المحتاج ١٤١٤، وفي المحتاج ١٤٥٢.
والخامع على جميل ٢٤٣٢، وكذلك الصاع ٢٨١٢.
الفرع ٢٢٢٢.

(٢) فتح القدير ٤٥٠، وحوالي البحر ٢٧٠/٦، والبحر
الرائق ٢٥١/٦.

(٣) مع القدير ١٤١٤، ومجمع الأنهر ١٤١٧، والبحر
١٦٦/٦.

ادعى أنها كانت أنثى زوجها عن صداقتها، أو أنها زوج أحد هاهنا المهمل، أو باع صداقتها منها شيئاً أو بفضته، فقلت بيته، وإن كان المبيع غير مفوض لا تجبل بيته

والمرق أن مدعي فساد النكاح متناقص، أو ذاته يدعي أمراً مستكراً فلا تسمع دعواه، بخلاف دعوى الإبراء أو الميع، أي بيع الزوج لأمرته شيئاً بصداقتها، لأن غير مستكر، وكذا في الكفالة، فعلى هذا لو ادعى الجبل أنه أوفد الدين بدها سبع ونقيل بيته لأنه غير مستكر^(١)

والضربين بر الشوعية من الضرب في الحكم هو لا تحل لعاصب عند ختنية، وخالف محمد بن الحسن - على الرغم من أن الصحيح أنه فاضل قاضي يوسف بانقضاء الدين إني دعة الحال عليه لا المطالبة فقط - لأنه يرى أن الموع الأول من الضمانات يتقبل أنص مع الدين، ويكفي وتفضيه في محله الجديد، لا تنكح إلا سفوطه وبراءة الدعة منه

٢ - أثر أخوالة في علالة المحيل والمحال عليه:
أ - حق المحال عليه في ملازمة المحيل:
١١٩ يرى الجبلية أن ملازمة المحال عليه للمحيل حصة بالحالة المطلقة أما ملازمة

يتعلق به لدفع المضاربة فحل حلول الدين، واستحقاق المبيع، أو عدم تقبوعه، تدفع المطالبة تنهيه، وسنل دعواه أو لتفانص، تدفع دعوى دعاه الدعة مشغولة، وهذا حيث لا مانع تسحب على الدين في محله الحادد، ولا ينتقض مجرد دعواه، إذ يكون للمحال عليه التمسك بها، كما كان هذا التمسك فاد حيل - وما مرنا، فسكن القصور: إن الدين يتقبل بهذا النوع من الضمانات، لأنها تستد إلى مديونية المحيل التي هي أساس الحوالة، وإن بقيت أيضاً في محله الأول، فهي من الحقوق المشتركة.

إلا أن المدعي من كلام الخدية أن المحال عليه لا بدلي الدفع بغير الأصل مما ذكره إلا نيابة عن الأصل، فإذا ثبت تلك النيابة، توجه مرعي، لا يتكوه، أنه ذلك^(٢) لكن في حاله غيبه الأصل له لتعلق هذه الدعوى دون دياه، ولهذا حذر في المحرر الثاني (عاصب المحيل) وزعم للمحال عليه أن مان المحال على المحيل كان ممن حرراً تصح دعواه، وإن برهن على ذلك، كما في الكفالة، ولو أوجده أنه رافقه بعد ادائها على رجل، وفي الحالة، ثم غاب عنه روح، وفهم المحال عليه أنه أن تكهها كان فاد حيل، وإن كان ذلكاً، لا تقبل بيته، ولو

١١٩ - حيث المجلة في العدد ٢٢٧ على أن الحوالة إذا كانت مبنية من حيث التعلل والدفع في نيل ذلك الدرس الأصل

١٢٠ - ووضح أن اشتراط التي شرطها الحنفية للائمة لمحال عليه التحيل، يستغني غير الحنفية منها عن شرطه رضا المحيل، إذ الحوالة عندهم لا تكون إلا برضاه (ر: ف/ ٣٣) كما يستفنون - ما استثناه مبني الحوالة المطلقة منهم - عن شرطه الحوالة القيدة، لأن الحوالة عندهم لا تكون إلا مقيدة (ر: ف/ ٢٥).

ب - حق المحال عليه في الرجوع :
أولاً - حالة الأداء الفعلي .

١٢١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن استحقاق رجوع المحال عليه بعد أدائه دين الحوالة، لا يتصور في حوالة صحيحة عند غير الحنفية من شدة الحوالة المطلقة، لأن المحال عليه عندهم هو مدين للمحيل، مما يؤديه بحكم الحوالة إما يوفى به دونه المحال عليه، فلا رجوع له (ر: ف/ ٢٥ و ٦٦).

١٢٢ - ويرى الحنفية أنه متى أدى المحال عليه إلى المحال استحق الرجوع على المحيل إذا توافرت شرائط الرجوع التالية :

(١) - أن تكون الحوالة برضا المحيل :

لأن المحال عليه حيثما إذا أدى لا يكون متبرعا، بل يكون في حقيقته الأمر قد اشترى من المحال الدين الذي له في دمه بما أنه هو إليه، وبحث ملك الدين استحق الرجوع به على

المحال للمحال عليه فهي حكم عام بابت في كل حوالة، وهذا الحرف في انلازمة أحدهما - وهو حق المحال عليه - تسع للاختلاف وهو حق المحال - مادام الوفاء لم يتم بعد. ^(١) فإن المحال إذا لازم المحال عليه، كان للمحال عليه أن يلزم المحيل، ليخلصه وإذا حبسه المحال، كان له أن يعبر المحيل، فخذ الغرض نفسه، لكن بشرطتين أخريين :

١ - أن تكون الحوالة بدين المحيل، أعني المدين الأصلي.

٢ - وأن تكون الحوالة مطلقة غير مقيدة، لأنه عند توافر هذه الشرائط، يكون المحيل هو الذي جرع على المحال عليه هذه التبعة، فلهذا نتج تخليصه عليه حراً وفاقاً

أما إذا لم يلائمه المحال أو يرضه، فبأي حق يلزم هو المحيل أو يحسه، والعرض أن ليس له عليه دين؟ فإذا لم تكن الحوالة بدين المحيل يكون المحال عليه متبرعا بالتزامها، فلا يتوجه له على المحيل حق، وإذا كانت الحوالة مقيدة لم تكن ملازمة للمحيل، أو حبسه بأولى من العكس، فيمتنعان إذ لو استعمل هو حقه في ذلك لعامله المحيل بالمثل، فلا تكون ثم جدوى ^(٢)

(١) فتح القدير ١/ ٤٥٦، ومبحر ١/ ٢٧٣

(٢) نبدائع ١/ ١٩١، ومبحر ١/ ٢٧٩

فذلك لئلا كان حصه مائة دينار فصالحه عنها
بمئتين، لم يكن له حق الرجوع إلا شئيب التي
أداهما.

والمحال عليه بمن تسمحيل عنده، كودبعة
إذا لم يعط المحال تلك العين بمسها، ونراقص
الدين من ماله هو، بعد منبرعا لا رجوع له على
السحب فيا، لكنهم سنبعدوا ذلك
استحسانا، ومنحوه حق الرجوع بها أدنى، فإن
كان هناك غرماء، فإنه يحاصهم.^(١)

قالب : حالة الأداء الحكمي :

١٢٤ - مفهوم مفاد الأداء الفعلي لأداء الحكمي
عند الحدية.^(٢)

وفي حالة الأداء الحكمي نظير الحوالة، أي
إذا أحل المحال عليه لطالب على غير المحيل،
لا يملك المحل عليه الأول حق الرجوع على
المحيل، إلا بعد قض الطائف فعلا من المحال
عليه الثاني، وعنده السرخسي بقوله (لأنه
بقرضة العدد على الأصيب، لأن الحوالة تفسخ
بموت المحال عليه مفصلا)^(٣)

(١) الصحر ١٧٣/٦، ٢٧٤

(٢) الذي يستلزم من كلام الشافعي (١٩/٦) وغيره، أن الأداء
الحكمي الذي هو في معنى الأداء الفعلي، يتحقق فيها إذا
ملك المحال عليه شئ من العمل به، بسبب من نسب
الملكية، كالإرث أو الهبة أو الصدقة.

(٣) المبسوط ٧٦/٢٠، وهو قد فرس كلامه في الإحالة يؤجل
إلى أصل مثله أو أكثر أو أنشأ، ولكن الأجل -

سدين، كما لو ورثه أو وهب منه، أما إذا كانت
الحوالة بغير رضا المدين، كما لو قال قتل
بطل شيب: فك على فلان ألف فاحتل بها غني
فرض الطالب، فإن الحوالة حينئذ صحيحة على
المعتمد، ولكن لا تثبت للمحال عليه ولاية
الرجوع على المدين إذا أدى، لأنه يكون منبرعا
بالأداء، لا مالك للمدين بطريق الشر، فحذا من
قلبك المدين من غير من عليه الدين. وإن
الرجوع في الحوالة يكون بحكم المالك.^(٤)

(٢) أن يؤدي المحال عليه مال احوالة إلى
المحال :

لأنه إذا لم يزد به مملك المدين، وهو ما يرجع
بحكم ملكه.

(٣) أن لا يكون المحال عليه مدينا للمحيل بمثل
دينه :

لأنه لو كان مدينا لأنفى الدينان ووقع
لتقاصر، ومن ثم يمنع الرجوع، لأنه لو رجع
على المحيل، لرجع المحيل عليه، فيكون
عش.^(٥)

١٢٣ ويرجع المحال عليه بالمحال به، إلا في
حالة واحدة، هي ما إذا صالح المحال عليه
المحال عن حصه بأقل منه من حصه فإنه يرجع بها
أدنى.

(١) الشافعي ١٩/٦، والحر ١٩٣/٦

(٢) فتح القدير مل القادة ١٠٨/٥، الشافعي ١٩/٦

ج - حق المحيل في مطالبة المحال عليه :

١٢٥ - يقرر المختص أن المحال عليه في الحوالة المطلقة، إما أن يكون مديناً للمحيل أو عنه، أو عين، وإما أن لا يكون؛ ثم فإن كان : طويل بعد الحوالة بدينين، أو دين وعين.

١ - بين الحوالة الذي انتزعه بمقتضاها ونشأ معه للمحال حق مطالبة ثم نكس.

٢ - وبين المحيل انقضاء بدمته من قبل - أو ماله الذي عنده، مفسداً بحق مطالبة قديمة، فإن هذا الحق للتدبير لا يقطع بسبب الحوالة، لأنها لم تقيد بالدين السابق ولا بالعين فيها كما كانا بحقوقهما كاملة، ومنها حق المحيل في مطالبة والتفرض منه.

ويظل المحال عليه كذلك إلى أن يؤدي إلى المحال، فإذا أدى سقط ما عليه بطريق المقاصة لكنها مقاصة دين للمحال عايه بعين للمحيل فتوقف على التراخي.

ب) وإذا لم يكن للمحيل عنده شيء، فإنما يطالب بدين واحد، وهو دين الحوالة لا غيره، ثم إذا أداه ثبت له حق الرجوع على المحيل إن كانت الحوالة يرضاه، وإلا فلا رجوع عليه. (١)

٢ - لا تأثير له في هذا الحكم، لما ذكره من عدمه الأصل المحيل الثابت الذي هو المحال عليه الأول

(١) ابن علقمة على المسألة ٣٩١/١، وهو في البحر ٣٧٦/١، والأشياء والنظائر بحاشية العموي ١٩١/١

والطالب في هذه الحالة هو المحال وحده، إلا أنه في الحوالة المزجلة لا تستحق مطالبته أثناء الأجل، فهي إذن لا تحمل عليه إلا بموته هو، لا بموت المحيل - وإن كان تأجيله تابعاً لتأجيل المحيل - لأن حلول الأجل في حق الأصل، إنما هو لاستثنائه عن الأجل بموته، فإذا مات هو فإن المحال عليه مازال على قيد الحياة، وفي حاجة إلى الأجل، فلا وجه لحلوله عليه بحلوله على الأصل، لأن الأصل يرى، عن الدين في أحكام الدنيا والنحو بالأجانب.

وفاء المحيل على قيد الحياة لا يؤثر في حلول الأجل على المحال عليه بموته هو، لأنه استثنى عن الأجل بموته، ثم إن لم يكن في تركه وفاء بدين الحوالة، استحق الطالب الرجوع على المحيل إلى أجله الأصلي، لأن هذا الأجل لم يكن سقط حقيقة، وإنما سقط في ضمن الحوالة حكماً، وقد انتقضت الحوالة بموت المحال عليه مفلساً فبنتفض ما تضمنته، أعني سقوط الأجل. نظيره: ما لو أن المدين بدين مؤجل باع به سلعة من دأته ثم استعفت السلعة، فإن الأجل يعود، لأن سقوطه إنما كان بحكم البيع، وقد انتفض البيع

نعم إن كان الأجل مافياً لكن المحال عليه نزل عنه فذلك، إذ الأجل حقه فيسقط بإسقاطه. (نظيره ما لو أسقط الأصل الأجل

الجاهل ببراءة المحال عليه من دين المحيل، ومن ثم يمتنع الدفع إليه، لأن حقه صان ملكاً للمحال، ولذا إذا توى فإنما يتوى على المحال نفسه.^(١)

انتهاء الحوالة :

١٢٨ - انتهاء الحوالة قد يكون بقاء مالها إلى المحال، وقد يكون بما يساري هذا الأداء، وقد يكون بدون هذا وذلك، ويمكن ترتيب ذلك في فرعين :

أولاً - انتهاء الحوالة بالتنفيذ :

١٢٩ - إذا أدى لمحال عليه مال الحوالة - بعينه إن كان عيناً، وبمثله إن كان ديناً - إلى المحال أو من يتوب متبته فهذه هي غايتها المنشودة. ومنى انتهت إلى غايتها فلا بقاء لها. بل لو تحققت هذه الغاية لا عن طريق المحال عليه مباشرة، بل عن طريق متبوع بالوفاء - وهو لا يكون إلا متبرعاً عن المحال عليه، ما لم يصرح بخلافه - فإن هذا الوفاء والثبات قبله سواء، من حيث إياه الحوالة.^(٢)

وقد لا يؤدي المحال عليه العين نفسها التي قيدت بها الحوالة، ولا مثل دينها - مطلقة كانت أو مفيدة - ومع ذلك تنتهي الحوالة، لأنه قد وضع ما يساري هذا الأداء، كما في الحالتين التاليتين.

قبل الحوالة) ثم إن أدى قبل الموعد الأصلي لحدول الأجل فليس له أن يرجع على المحيل حتى يحل ذلك الموعد، إذ إسقاط الأصل صحيح في حقه، لا في حق المحيل.^(٣)

١٢٦ - ويقرر الحنفية كذلك في الحوالة المتبذرة أن المحيل لا يملك مطالبة المحال عليه بالمال الذي قيد وفاءها به، لأنه قد تعلق به حق المحال، فإنه إنما رضي بتفيل حقه إلى المحال عليه على أن يوفيه حقه بما للمحيل عنده، فتعلق به حق استيفائه، فلما أخذ المحيل لبطل هذا الحق، فلا يسلط على أخذه، وإلا فالتضرع، ومطنت الحوالة.

وبعبارة أوجز لما قبلت الحوالة شيء، تعلق حق الاستيفاء به كالمهرن، فلا يزحم فيه المستحق، ولا يدفع إلى غيره، فلو اتفق أن المحال عليه دفعه إلى المحيل وجب عليه ضيقه للمحال، لأنه فوت عنه ما تعلق به حقه، كما لو استهلك المهرن أحد، فإنه يضمته لصاحب حق الاستيفاء منه وهو المهرن.^(٤)

١٢٧ - وهذا إن أئران ليساً عند جماهير الفقهاء من غير الحنفية مجرد سقوط مطالبة المحيل ومنع الدفع إليه، لأن حقه صار كالمهرن، بل عند

(١) مع التدبير ١٥١/٥ - ١٥٢، البوط للسرعي ٧١/٢٠

(٢) مع التدبير مع العناية ٢٥١/٥، والزيلعي على الكثر ١٧٩/٤، وابن عابد على العر ٢٩٤/٤

(٣) حاية المحتاج ٤١٣/٤ - ٤١٤

(٤) البدائع ١٩/٦

(أ) أن يؤدي المحال عليه شيئا آخر عن تراص بينه وبين المحال؛ كما لو كانت الحوالة متباعدة بوجبة - ككتاب أو أكثر - فوثر المحال عليه الاحتفاظ لنفسه بالوجبة لرغبته فيها وبمقتضى المحال منها قيمتها نقدا، أو كان المحال به ديناً على المحل، معذاره ألف دينار مثلاً، فبرغب المحال عليه وهو ناجح أن يسارع به للمحال فيعرض عليه أن يعطيه من دينائمه، بضائع كتياف أو غيرها.

(ب) أن يعنوت المحال، ويرث المحال عليه مال الحوالة. لأن الإرث من أسباب الملك فيملك المحال عليه المدين في هذه الحال^(١١)

وهذا يعادل ثلها ما لو كان قد وفاه ديه قبل وفاته، ثم عاد إليه المال بطريق الميراث. وفي معنى الإرث أن يرب المحال المحال عليه دين الحوالة أو يتصدق به عليه فيقبل أو لا يرد.

ثانياً - انتهاء الحوالة دون تنفيذ:

١٣٠ - تنتهي الحوالة دون تنفيذ في حالتين:

الأولى - الانتهاء الرضائي

الثانية - الانتهاء غير الرضائي

الأولى الانتهاء الرضائي.

وذلك بتقريرين

(١١) نفس المراجع

(الأول) الانتهاء بطريق التقابل (التراضي على الفسخ).

(الثاني) الانتهاء بطريق الإبراء.

أ - الانتهاء بطريق التقابل (التراضي على الفسخ).

١٣١ - الفسخ في اصطلاح الفقهاء هو إنهاء العقد قبل أن يبلغ غايته، وعارضة من سحيم: (الفسخ حل ارتباط العقد).

ولهذا أراد واحد أو أكثر من أطراف الحوالة دون أن يكون له خيار الشرط - أن يرجع في الحوالة. فقد قال الخنفي: (إن المحيل والمحال بساكنان التخص) أي بقض الحوالة. وضاهاهم يحون أن يكون حدث عن تراص بينهما، لا أن يكون بطريق الإرادة المنفردة.^(١٢)

وعلى ذلك فإن المحيل لا يملك إبطال الحوالة بعد ثبوت صحتها

أما للمحال عليه، فإذا تراضى مع بنية أطراف العقد على نقضه فذاك. وإذا تراضى الطرفان الآخران وحرض هو، فلا فيسه لا عترضه هذا، لأن العقد صحيح، ولصاحب العقد إسقاطه. أما أن يستند هو بفسخ العقد فهذا ما لا سبيل إليه^(١٣)

(١٢) الأشباه والظواهر ١٩٤/٢، والمصر ٢٧٧/١، تدلا من الفرائض

(١٣) مجمع الأمهر ٩٤/٢، والمصر ٢٧٠/١، ٢٧٣

١٣٢ - ومما تقدم أن الحوالة عند الحفنة
تصل النفس مع وانقسام مرض الطرفين الأولين
فيه والمحيل في محالة ط، ولا يتوقف ذلك
على رضا المحال عليه.
وهذا نفس الخطيب عن المرافعي (عدم صحة
التفصيل في الحوالة، كما أن المتولي مصرح بأن
الحوالة من العقود اللازمة، وإن لم يفسح
لا لنفسه).
ولذي ذكره المصنف في فتاويه أن الملقني
حكى في صحة فالتهـا خلاء، فضلا عن
أخو رومي، وكل ما فعله أنه رجح الصحة لما مر
من أنها بيع، كما أنه يوجد براء نص المتولي العام
عصر عام بشابه، وهو قولهم: (فسح الحوالة
انقطاع من حيث) وذلك باختلاف ثابت في
المذهب^١

ب - الانتهاء بطريق الإبراء :
١٣١ - إبراء المحال بمحال عليه من دين
الحوالة يقع تحت احتهاين فهو إما أن يكون إبراء
استفاد، أو إبراء إسقاط

١٣٥ - 'م' فإذا كان إبراء استفاد فإنه في معنى
الإبراء وانقضى وعندئذ تنهي الحوالة بإدله
عليه هذا الإبراء من وقوع الوفاء فعلا وتصبح
السائلة من قبيل نهاية بطريق الأداء، ويترتب
فيها ما يترتب على أداء الحوالة من حق انفعال
عليه في الرجوع بشبه الحوالة على المحيل إن لم
يكن مدينا له يستل، فإن كان مدينا وقسم
التقاسم بينها

١٣٦ - ب' م' وإذا كان إبراء انفعال لم يحد
عليه إبراء إسقاط قبل الوفاء، فإنه يخرج به

١٣٣ - ويـ: توي عند الحفنة أن يكون له نصي
على التصح إلى غير بدله، أو إلى دين. ومن
لبيع الثاني تصر بمجههم بأن (الحوالة إذا تعددت
على رجلين كانت اتسبة بعضها للأولى) فهذه
كأنها منعاصرة عن موافق دعواه.

فإذا كان الرجلان المحال عليهما معنهما وجل
واحد، لأنهما أصيل وكفيله، وإنما التعدد
الحقيقي في جانب واحد من اتسبة لا تكون
بعضها للأولى، بل إما أن تصح الحوالتان، وإما

(١) مفر المحتاج على الشهاب ١٩٦٧/٢، واحاديث بقاوى
لسوطي ١١٧٠١ وأتية للسوسي ٢٢٧

المحال عليه من الحوالة كما صرح به صاحب البدائع^(١) وضربه. وعندئذ يسقط حق المحال في دين الحوالة سقوطاً نهائياً، ولو كانت الحوالة على كفيل المدين ومقيدة بدين الكفالة.

ذلك لأن حق المحال قد تحول عن المحيل بمقتضى الحوالة نفسها حيث يبرأ بها المحيل ويحل محله المحال عليه في التزام الأداء.

فإذا أبرىء المحال عليه لم يبق للمحال حق تجاه أحد، سواء أكان المحال عليه مديناً أصلياً للمحيل أم كفلاً أم غير مدين أصلاً، بأن كانت الحوالة مطلقة عند الختبة.

١٣٧ - ج) وقد يقع هذا الإبراء - إبراء الإسقاط - من المحال للمحال عليه بعد أن أدى هذا إليه دين الحوالة، ويكون هذا عند الختبة بإبراء صحيحاً، بناء على نظريتهم في أن إيفاء الدين لا يسقطها من الذمم، وإنما يؤدي إلى المقاصة واستناع المطالبة: فإن الدين قبل الوفاء يكون قائماً بذمة المدين، وبالأداء يقوم دين نظيره في نفع الدائن المستوفي، أي يصبح المدين دائناً أيضاً لدائنه فيصير كل منهما دائناً ومديناً للآخر، فتمتنع المطالبة من الجانبين لعدم قائدها، وهذه هي المقاصة^(٢).

(١) البدائع ١٤/٦

(٢) وهذا معنى المبدأ الفقهى المأثور عند الحنفية: إن الدين وإنما يخص بأبائنا، أما الأعباء فنسترق بذواتنا كما قرره في رد المحتار في أواخر التصرف في البيع والشراء وفي إبطال باب الوكالة بالخصومة والخصم.

فالإبراء بعد الأداء الأصل فيه أن يكون إبراء استيفاء، لكن إذا صرح المبرىء أو دلت القرائن على أنه أريد به الإسقاط فإنه يصادف ديناً قائماً فيسقطه، ولكن هذا لا يؤثر في الحوالة التي تنهي بمجرد الأداء، وإنما يقتصر أثره على أن يصبح للذي أبرىء - أي المحال عليه - حق مطالبة المحال الذي أبراه بما كان قد أداه إليه، لأنه بعد الإبراء أصبح المقبوض بلا مقابل، فتنتقض المقاصة السابقة انتقاصاً.

هذه ولا نعلم أحداً من أهل العلم والاجتهاد يقول بما يقول به الحنفية في هذا الشأن، أي بصحة الإبراء بعد الوفاء، بناء على نظريتهم الأنفة المذكور.

الثانية - الانتهاء غير المرضائي:

وذلك في أربع حالات:

١ - الانتهاء بموت المحيل:

١٣٨ - يرى جمهور الفقهاء عدم انقضاء الحوالة بموت المحيل، لأن المال قد تحول من ملك المحيل إلى ملك المحال (ر: ف/ ١٣٧) وما تأثير موت المحيل في الحوالة بعد صحتها ولزومها إلا كتأثير موت بائع السلعة بعد صحة البيع ولزومه، بل بعد إقباضه إياها فضلاً عن الصحة واللزوم، لأن الحوالة عندهم بمثابة الإقباض والتسليم. نعم تنأثر الحوالة بموت

لأن حقه في ذمة المحال عليه، وهذا المال تركه للمحيل، فينتقل إلى ورثته، بعد أن تخفى عنه الحقوق المقدمة، كالدبون الأخرى غير دين المحال، لأنه لا يعود على المحيل مادامت الحوالة قائمة، وموت المحيل لا يبطل الحوالة المطلقة.^(١)

١٣٩ - وأما في الحوالة المقيدة، فقد يموت المحيل قبل استيفاء دينه، وفي هذه الحالة تنسخ الحوالة، لأن المال الذي قبضت به قد استحق من المحال عليه، ودخل في تركه المحيل، وعلى هذه التركة يعود المحال يدينه، ويكون أسوة الغرماء، هكذا علل صاحب البدائع - ثم فرق بين الحوالة والرهن، بأن المرتب المختص بغرم الرهن من بين سائر الغرماء، لأنه إذا هلك سقط دينه خاصة، ولم يختص بغرمه اختص بغرمه، لأن الخراج بالضمان. وأما المحال في الحوالة المقيدة فلم يختص بغرم ذلك المال، لأنه لو توي لا يسقط دينه عن المحيل.

فلما لم يختص بغرمه لم يختص بغتمه، ويكون أسوة الغرماء.^(٢)

١٤٠ - ومن نتائج القول بالانقضاء عند الحنفية:

أ) إن المحال إذا رجع إلى تركه المحيل وعرف

المحال عليه، إذ يحل به دينها المؤجل، وفي ذلك يقول صاحب نهاية المحتاج: (لو أحوال بمؤجل على مثله حلت الحوالة سموت المحال عليه، ولا تحل بموت المحيل، لبرامته بالحوالة).

ويؤخذ مثله من نص المالكية في الضمان، وفي الشرح الكبير للمحنابلة: (فإن مات المحيل أو المحال فالأجل باق بحاله، وإن مات المحال عليه انبى على (قاعدة) حلول الدين بالموت - أي سموت المدين -).

وفيه رأيان (ولا يعلم في حلول الدين بموت المدين خلاف لأحد من أبواب المذاهب المصونة سوى أحمد في إحدى هاتين الروايتين).^(٣)

ويؤثر على ذلك عند الجمهور أن ما قبضه المحال من المحال عليه - قبل موت المحيل أو بعده - في صحته أو مرضه - كل ذلك هو له خاصة لا يشركه فيه أحد من غرماء المحيل، كم لا يشركونه في سعة كان اشتراها في حال الصحة.

ويرى الحنفية أنه إذا مات المحيل حوالة مطلقة لا تنسخ هذه الحوالة.

ثم إن كان له على المحال عليه مال (بالمعنى الشامل للدين نوصها، فإنه مال حكمي عند الحنفية) فلا شأن للمحال بهذا المال ولا تعلق

(١) البدائع ١٧/٩، وموافي البحر ٢٧٦/٩

(٢) البدائع ١٧/٩

(٣) الخرضي على حلول ٢٤٣/٤، والشرح الكبير ٥٩/٥

والنهاية من شرح النهاج ٤١٩/٤

٢ - الانتهاء بموت المحال عليه .

١٤١ - نص بعض الحنفية على أن الحوالة تنتهي بموت المحال عليه ، وذهب آخرون منهم إلى أن الحوالة لا تنتهي بموت المحال عليه سواء مات مديناً أم غير مدين . إلا أن يكون قد مات مفلساً ، فإن الحوالة حينئذ تنتهي في الدين كله . وإن لم يترك وفاء شيئاً منه - أو تنتهي في باقيه ، إن ترك وفاء بعضه ، ويرجع الباقي إن مات المحال عليه مفلساً ، وسيجيء في التوى (ر) ف/ ١٦٤) : ذلك أن التركة خلف عن صاحبه في قضاء دينه ، كما صرح به السرحس في المبسوط .^(١)

٣ - الانتهاء بفوات المحل :

أ) ارتفاع المال المحال به أصالة :

١٤٢ - اتفق الفقهاء على أنه إذا أحال المشتري البائع باليمن على ثالث ، ثم استحق البائع ، تطلبت الحوالة ، لأن ما تمسك به المشتري - وهو المحل - غير مدين للمحال . البائع - ومعدونية المحل للمحلل شريطة لا يعمد الحوالة لا تقوم بدونها كما تقدم بيانه (ف/ ٥٩) .

ب) ارتفاع المال المحال عليه أصالة .

١٤٣ - في حوالة المطلق : لو كان للمحيل على

نصيه في القسمة بين العرءاء ، فأراد أن يستوفي نصيبه هذا من المحال عليه بدلاً من التركة ، لم يخرجه ذلك ، لأن ما على المحال عليه صار مشتركاً بين المستحقين .

ب) لو نقصت حصصة المحال في تقاسمة عن الوفاء بدينه . لا يكون له حق الرجوع بما بقي له على المحال عليه ، لأنه صار نالوا فلا يرجع به على أحد .

ج) إن كان المحال قد قبض شيئاً من دين الحوالة قبل موت المحيل - وسوفي أثناء مرضه - فله ما قبضه ، ثم يعاين العرءاء في الباقي . لكن في حالة القبض ، والمحيل مريض مرض الموت ، يوجد في كلام بعضهم تعرفاً بين قبض الدين وقبض العين .

١ - ففي قبض الدين يسلم للمحال ما أخذه ، ولا سبيل للعرءاء عليه . لكن يكون المحال عليه - بأداءه الدين - غريباً للمحيل يستحق الرجوع عليه كمداثر العرءاء ، ولا يملك الاستتار به كان في دمه يقع لتفاس ، بل يشاركه فيه العرءاء ، ولا يسلم له منه إلا حصته في العاصه .

٢ - أما في قبض العين - كالوديعة والمنصوب - فيالعكس : أي لا سبيل حينئذ لعرءاء المحيل على المحال عليه ، لكن لا نسلم العين المأخوذة للمحال ، بل يحاصه فيها العرءاء .^(٢)

- ٧١/٢٠ - الفرائد احدثه ٣٠٠/٢ ، والبحر المرواني

٢٥٦/٢

(١) اس مايمين على الدر المختار ٢٩٤/٤ ، المبسوط

- ٧٢/١٠ ، مجمع الصانعات لابي غانم ٢٨٢

(٢) ابن عابدين على الدر ٢٩٢/٤ ، ١٩٤ ، نفا عن البحر

"لزميني على اكثر ١٧١/٤ ، المبسوط للسرعي -

استحق المبيع أو تبين أن الخلل غير، فتبطل الحوالة، لأنها فidet بدين لم يكن له وجود قط. وفي جميع الأحوال متى غطت الحوالة، فإن الدين يعود على المدين الأصلي، وهو التحيل.^(١)

ومن أمثلتهم: ما لو باع منزلاً، وأحال على ثمنه، أو أحيل هوبه، ثم تبين أن المنزل موقوف، إمامية، وإما يقرر الأطراف الثلاثة: التحيل والمحال والمحال عليه. وكذا عند الشافعية ما لو أحال على أجرة شهر لدار له، فتمت المستأجر خلالها، إذ قالوا: تبطل الحوالة في مقابل ما بقي من المدف، لبطان الإجارة فيها.

قال إمامي في تحليل النكاح: بأن الحوالة باطله، وأتدين كما كان، ولو دفع المحال عليه إلى المحال لرجع عليه به، فهو أن لمحال عليه ليس طرفاً في عقد الحوالة، وإنما يلزمه أن يدفع الثمن للبائع المحيل - مباشرة، أو بواسطة كالمحال - لأنه مستحق عليه للبائع بعقد آخر، فإذا سقط استحقاقه بملاك المبيع مثلاً قبل التسليم برئت ذمته من الثمن فلا يكلف أداءه، وإن كان قد دفعه حتى له استرداده، ومعلوم أن من شرائط الحوالة أن يكون على المحال عليه مثل ما على المحيل، فإذا انتفى الشرط، انتفى

المحال عليه دين أو عين هي أمانة أو مضمونة. واستحقت أو تبين أن الدين لم يجب أصلاً في حقيقة الأمر. كما لو كان ثمن مبيع فاستحق المبيع، فإن الحوالة تبقى كما هي صحيحة نافذة، لا ينصرف إليها بطلان أو نقصان، لأن دين الحوالة المطلقة إنما يتعلق بذمة المحال عليه. كما سبق بيانه. وفي الذمة سعة، فلا يتأثر بمثل هذه المعايض، وقد سبق بحث ذلك (ر: ف/٦٦).

١٤٤ - ما في الحوالة المكتبة: فيقرر الفقهاء في اجتهاد أن المال الذي نقيد الحوالة بإيقاعه، يتجابه أو منه، إذا كان عيناً - أمانة كانت أو مضمونة كالغصوة - ثم تبين استحقالها لغير التحيل، أو كان ديناً ثم تبين انعدامه من الأصل لا بسبب عارض، أي أن الذمة لم تشغل به أصلاً، لا أنها شغلت ثم فرغت بسبب طارئ؛ فهنا يبرهن بطلان الحوالة، بمعنى عدم انعقادها مطلقاً.

منال ذلك في الأعيان: رجل له عند رجل ألف دينار. بطريق الرشوة أو العصب، فأحال عليه بما دأبنا له، ثم بعد ذلك تبين أن هذه الدنانير ليست ملكاً للمحيل، ولا له عليها ولائته، كما لو كانت في يده بطريق السرقة، أو ظهرت مستحقة لغيره، فإن الحوالة تبطل لأنها عنتت بمعدوم حكماً.

ومثاله في الديون: رجل باع آخر منزلاً أو خلا، فأحال عليه بالثمن ذاته له، ثم بعد ذلك

(١) انظر المواقف ٢٧٥/٦ وابن علقين على مدار ٢٩٣/٤

د - ارتفاع المال المحال عليه عروضا.
١٤٦ - ذهب الخفية إلى أن المال المحال عليه إذا كان ثابتا لم طرأ عليه الارتفاع له ثلاث حالات

(الحالة الأولى) - ارتفاع المحال عليه عروضا في الحوالة المطلقة:

١٤٧ - إذا كان للمحيل مال عند المحال عليه ولكن الحوالة صدرت مطلقة لم يفيد فيها الوفاء بذلك المال. فإن هذه الحوالة المطلقة لا تبطل بفساد المال الذي للمحيل عند ائصال عليه سواء تكون خلويا منه من العن التي كانت له عند هلاكه، أم كان ما يتردد المحيل ماله من محال عليه، إذ إن حق الطالب إن تعلق ببيعة المحال عليه، لا بشيء، عنده أو عليه، وفي الخدمة سعة. فللمحيل أن يطلب المحال عليه بيزله عنه، كما أن للمحال أن يطالبه بدين الحوالة. فإذا أدى هذا الدين الأخير، سقط عنه الدين الأول بطريق الخصاصة بين دين الحوالة الذي أداه ودين المحيل

وقد سئل بن نجيم عن مدين بع دانه شيء بمثل ديه، ثم أحال عليه بالنسي أو بنظره، هل تصح احوالة؟ فأجاب: (إن وقعت بنظر النسي صححت. لأنها لم تفيد بالنسي - ولا يستلزم لصحتها دين على محال علمه - وإن وقعت بالنسي فهي مفيدة بالنسي، وهو مستحق

المستروط. قال ابن الموار: هذا أحب إلي، وهو قول أصحاب مالك كلهم

ويروى ابن القاسم من المالكية أن الحوالة معروفة، وأنها لا تبطل شين أن لا دين على المحال عليه، ويرجع بعد أدائه على المحيل.

وعلى التاجي تعليل كلا الوجهين عندهم.^(١)

أما تعليل قول ابن القاسم بعدم البطلان فهو أن الحوالة عقد لازم، فلا يتصور في حق المحال باستحقاق سلعة لم يعاوض هو عليها بدين الحوالة سواء قبضه أم لم يقبضه بعد.

ج - ارتفاع المال المحال به عروضا:

١٤٥ - يرى الخفية أنه إذا أحال المشتري البائع بالثمن على ثالث، حوالة مفرقة (أو مطلقة)، ثم هلك المبيع عند النسخ قبل تسليمه إلى المشتري أو رد عليه سعي بعد التسليم، تبطل الحوالة، لأن قد تبين أن المحيل (وهو المشتري) غير مدين.^(٢)

(١) صرى الفنى السبكي ٣١٩/١، وتعليق المحتج ١١٨١/١، الإيضاح ٢٢٩/٥، والمفتي عن الوطأ ١٧١/٥ - ٦٨، مقابل أولي المص ٢٢٩/٣

ولا ريب في وضوح المصالح الذي ملكه انتهب. وليس بغيره، فمن تكون طبيعة عقد الحوالة اللزوم، فإن ذلك إنما هو حين تصالف محلها الصانع ما يستوي شرائط الصانع.

(٢) الفهر ١٧٥/٦، وابن عثيمين ١٩٤/٤

إلى مالكه، فغفرت إلى غير خلف، ولذا تبطل الحوالة به، كما تقدم (ر: ف/ ١٤٣)

أما حوالات الأمانات بغير تعدي من هي عنده، كالوديعة إذا احترقت أو سرقت، فإنه ينهي الحوالة، ونرا دمة المحال عليه و يعود الدين على المحيل^(١).

وإذا استرد المحيل من المحال عليه الثمن التي قيدت لحوالة بالأداء منها، لا تبطل الحوالة ولا تتأثر بذلك، لأن المحال عليه متعدد بدفع ما تعلق به حق المحال إلى من ليس له حق أخذه، وربما كان هذا كبدًا يكبده للمحال، فيضمن المحال عليه للمحال، ويرجع هو على المحيل بها أخذه^(٢).

(الحالة الثالثة) - ارتفاع المال المحال عليه عروضا في الحوالة المقيدة بدين:

١٤٩ - إذا امتنعوا المحيل من المحال عليه دينه الذي قيدت به الحوالة، لا تبطل الحوالة بذلك ولا تتأثر به في شيء، للسبب المذكور في حالة استرداد المحيل العين التي قيدت بها الحوالة^(٣).
١٥٠ - لا تبطل الحوالة المقيدة إذا كان المال

للمحال عليه، لوقوع 'تقاضي' منفس الشراء، وقد عتدنا أن الدين إذا امتنع للغير فإنها تبطل^(٤).

(الحالة الثانية) - ارتفاع المال المحال عليه عروضا في الحوالة المقيدة بعين:

١٤٨ - لا تبطل الحوالة المقيدة إذا كان المال الذي قيدت به الحوالة عينا مضمونة، ثم لحقه الهلاك بسبب طارئ، كما نوصفت أو سرقت أو تلفت في حريق مثلا، فإن الحوالة تبقى كما هي، ومطالبة المحال عليه متوجبة، كما كانت قبل التلف لأن الحوالة قيدت حين عقدت بشيء موجود فعلا، فلا يصير ارتفاع الطارئ، لأن العين المضمونة كالقصب مثلا إذا هلك وجب على ضمها مثلها، إذ كانت مثلية، وفيها إن كانت قيمة، فيكون فواتها إلى خلف. والافوات إلى خلف كإبقاء حكما، لأن الخلف قائم مقام الأصل، فيتعلق به حق المحال.

وهذا متطبق عاما على الأمانات التي غفرت بتعدي من هي عنده، إذ هي إذ ذاك تدخل في عداد الأعيان المضمونة بحلاف الغفوت بطريق استحقاق العين للغير، ولو كانت مقصورة، فإن الدمة تروا فيه من ضمانات الغفوت بعوده

(١) المنهج ٢٧٥/٦، وابن عابد على الدرر ١٩٢/١ - ٢٩٤

(٢) مجمع الأمر ١٤١/٦، والمناة على الهدنة ٢٥٠/٥، وقد نعت المجلة على تبطلان في امانة ١٩٤/٦

(٣) مجمع الأمر ١٤١/٢ - ١٤٢

(٤) المرجع السابق.

(ر: ف / ١٥٠) وقد عمل الشافعية وموافقوهم بقولهم: إن الدين سقط في الحالين بعد ثبوت، فصار كأن لم يكن. نظير ما لوتيين أنه ثمن خر موقوف، ومقتضى ذلك بطلان الحوالة فيها، إلا أنه منع من ذلك مانع في حالة الحوالة عليه، وهو تعلق حق الغير به، وهذا الغير هو المحال.

وقد استبسط بعض متأخري الشافعية من هذا التحليل أنه في حالة الحوالة به - أي بالثمن من قبل المشتري - لو أن المحال وهو البائع كان قد أحل مكانه دائناً له، بطريق الحوالة، قبل سقوط الدين، لم تبطل الحوالة أيضاً لتعلق حق الغير.^(١)

١٥٢ - ثم الأصح أنه لا فرق عند الشافعية - في حالتي انبطلان وعدمه - بين أن يكون طرؤه انقطاع المسقط للدين قد وقع بعد قبض دين الحوالة أو قبله.

ويترب على بطلانه بعد القبض، أن يرجع صاحب المال (المحيل) على المحال الذي قبضه - إما بعينه إن كان باقياً، أو ببذله إن كان نالفاً - ولورده للمحال على المحال عليه، لأنه لا يملك الحق في هذا الرد، فقد قبض ببذله، فإن لم يقع القبض عن نفسه، وقع عن الآذن، ويتعين حقه فيها قبضه.

• أثناء على البائع لا على المحال الذي قبله، وإن لم يتقرر بالبائع.

(١) معنى المحتاج حل المباح ١٩٩/١

الذي قيمت به الحوالة ديناً قالت بأمر عارض بعد الحوالة كذلك.

مثاله: رجل باع بضاعة بألف دينار، وأحال على المشتري بثمنها، ثم احترقت البضاعة مثلاً أو غرقت قبل تسليمها إلى المشتري، أو ردت بعيب، أو عياراً - ولو بعد التسليم - أو تقابلاً البيع، فإن الثمن يسقط عن المشتري، ولكن لا تبطل الحوالة، لأن الدين الذي قبضت به كان قائماً عند عقدتها، فليس يضر سقوطه بعد. ثم إذا أدى المحال عليه استحق الرجوع على المحيل، لأنه قضى دينه بأمره.^(٢)

فلذا كان المشتري في المثال الألف هو المحيل للبائع بالثمن، فقد تقدم في الفقرة (١٤٥) حكمهم بطلان الحوالة.

١٥١ - والشافعية يوافقون الحنفية على هذه التفارقة تمام الموافقة، فيما اعتمدوه، وكذلك الحسابات، فيما عليه الفاضل وأصحابه، وإن كانوا كثر الحنايف لا يبطلون الحوالة بعد قبض دينها، ويقولون: يتبع صاحب المال ماله حيث كان.^(٣) وهو وجه لبعض الشافعية

(١) البهر الرائق ٢٧٥/٦ والمغني ٢١٦/٣

(٢) التي لا يرقد ٥٦/٥ والإتصال ٢٢٩/٥. ونصت الفقرة ٦٩٣ من المجلد على أن المحال عليه يرجع على المحيل. كما نص مرشد الخيران في الفقرة ٩٠٢ على أنه إذا أخل البائع أحداً بالثمن على المشتري فأداه إلى محال له، ثم استعمل المبيع بالثمن يرجع المشتري بما •

وأخرون : يسودون بينها في الفضة - منهم
السري لطيري من الشافعية - فهم لا يظفرون
إلى نعلن حتى 'جنين' بل إلى أن السمين كان
قائما عند عقد حجابة على أية حال وصحت
الحجالة وبرتت بها دمة نحيل - فلا يهر سقوطه
بعد ثوبه - لأنه يفتخر في البقاء ما لا يفتخر في
الابتداء .

والقياس الذي كان أسود على الطبري نفسه
يتعلق به : هو أن الحجالة بالدين وعليه ، إذ طر'
فاسخ لب وبسوه ، تناس على التصرف في
'حد عوضي' البيع ، إذا طرأ ما غمسه ، كما لو
استمرى ريد ، بلوبه شيك ما من عمرو ، وما زيد
هذا الشيء ثم رد عليه الثوب يعيب ، فإن
الصفقة الثانية ماضية . والجمع في هذا القياس
أن كلا منها صفقة سبقتها أخرى ، فلا يؤثر في
الثانية طرؤ المصاح الأولى ^(١)

٤ - الانتهاء بالنوى .

١٥٤ - انتهى في النعة : وزن الهوى - وقد يعد
- تلف رافلاك - هكذا نعلم في - المصباح -
وقد بره صاحب - المصباح - على هلاك المال
ويشتق منه ويقال : توي المال - من باب فرح -
نوى - فهو غرور ^(٢)

١٠٠ - نعيم من على المقي ٢٢١٠ ، ولأنه للبهوي ١٠٦١ ،
والجهد ٢٣٨١٦ والمقي لابن قدامة ٥٦١٠ ، والفروع

ويترتب على بقاء صحتها من القبض أن
المحال عليه لا يصح الرجوع على المحيل إلا
بعد الدفع .

ويفرق المحالة وبعض الشافعية في ذلك بين
ما قبل القبض ومعه : فبعد القبض لا يطل
الحجالة عنهم جزاء ، بل يتبع صاحب المال
ماله حيث كان . أما قبل القبض فمنهم
قولان : ما بطلان وبمعه ^(٣)

'ما اشبه' - وهو الذي صيد متأخر والمالكية
طريفة . في المسألة - فيطلق القول عند عدم
استيلائه ، لأن المصحح حارص - إلا أنه يطل
الحجالة بالنسبة أو عليه ، إذا راد المبيع يعيب ^(٤)

١٥٣ - والكفرية بين الحجالة بالدين والحجالة
عليه ، حارية على اعتماد عند الشافعية ، وعلى
قول المناصبي وأصحابه عند أحد آباءه ، ومن
هؤلاء وهؤلاء مخالفون : يسود بين الدراسة
الدين والحجالة عليه في البطلان ، لما قدمناه
هناك ، ولا يجهون أنه من حق العبرة لعدم فائدة
الحجالة ^(٥)

١٠١ - مني المندج ١٩٦٢ وفتي ١٩٦٥ والإمام ٢٢٩/٥٠

١٠٢ - وهذا الإطلاق لا يفي مع التأصيل ، إلى أصناف ، إلا إذا

مرت على أن الإزالة كانت مع المقتدر من عدمه ، لا من

حده ، وهذا قولان عند المالكية وغيرهم والمحقق على

خمس ١٩٣/٩

١٠٣ - مني لابن قدامة ٥٦١٠

الطلب، مبدئية أو إقرار، لم يتحول الدين ولم يبرأ
دفعه المحيل.^(١)

يسمى ذلك: ان الحوالة باطلنة.

١٥٦ - نعم إذا شرط ائصال الرجوع عند المعبر
عن اذ وصح وان إلى الحق من لسل المحال عليه
مسبب معين أو أكثر، مهما يختلف بقا الرجوع
بالتسوية: على المالكية. وبعض الشافعية، يقولون
أن له شرطه. ويعلمه الباحث قائلا: «ووجهه
ذلك أن غلبة صحتها، وقد شرط فيها سلامة
ذاته، فام شرطه».

أما صاحب الشافعية فيرون أن شرط الرجوع
عند المحيل شرط مباد لمقتضى العقد فيض،
ثم الأصح عندهم أنه يصلح اعتنا نفسه
أيضا.^(٢)

١٥٧ - بعد من اختلف في أنوى فيه الحوالة على
اقتضيل الذي مباني. ويتألفه أئمة المذهب
الثلاثة الأخرى وغيرهم:

خاصة معينة وأثبت ولو عبد على أن التوى
لا يعتد بهانة لحدانة، والثاني لا رجوع به
للمسح ال على المحيل. وبذلك يتول أحدها، إلا

أن في اصطلاح الفقه، هـ: ان فالتوى مع
المعبر عن الوصول إلى الحق،^(٣) أي عند
الحال عن الوصول إلى حقه من طريق المحال
عليه.^(٤)

١٥٥ - المرجع على المحيل إذا توى المثل على
المحال عليه، لم يضر به سوى الخفية

والدين واقصوا على الرجوع مسبب المعبر
عن الوصول إلى الحق في حالات الضرر
خاصة، لم تعتبره فاصحا للحوالة - إن صححا
أنه لاها - بل سببا من أسباب الحيز في الإغاة
على غلبة الحوالة أو فسخها.

نكي المالكية قالوا: إن محيرة الحوالة،
نحوال لدين إلى ذمة لمحال عليه نتيجة
لاعتباره كالتقص - و مرا ذمة التحيل مائتا،
فلا رجوع عليه بسبب فلس الما مال عليه، ولو
كان هذا النفس قائما عند الحوالة، ولا صحاحه
لندي بعد الحوالة، إلا أن غيره المحيل، بأن
عنه. فظن علما نوما ففر المحال عنه أو حده،
فكنسه عن المحال، فإن لم هذا المعبر أو

(١) الخرش على ص١٦٤، ٢٣٦، وفسوف على التخرج
نكية ٣٦٥، ٣٦٦

(٢) المنظر على التوبة ١١٠، وهذا هو بحث الذي يألو
عن سند صحة ذبهم مفروود بأنه عدم الرجوع على
المحيل مو مفسر عند حوالة الخرش على ص١٦٤
٢٣٥، ٢٣٦، فيثبت عند اشتراط غلبة نفس المبد
معي الفخاخ ١٩٩، ٢٠٠

(٣) العناية مع نوح القدير ٢٢٩، ٢٣٠

(٤) وهذا القيد يكون من طريق ائصال عليه ضروري
الغريب. وإن لم يعتبر حوا به انكلا من نفسه. كبحر
المعبر عن الوصول أو حق من طريق التحيل، فإن هذا
لا ينقو أنه يضمن نقصه. هـ: اصطلاحه ١٠٠ -
لرب عليه أثر مبدية صحيح. مائتا

فلا رجوع إلا في حالات الضرور - وعليه
التكبة .

أدلة الخفية :

يستدل الخفية لقومهم بالرجوع في حالة
لتوى بما يلي :

(أ) إجماع الصحابة :

١٥٩ - فقد جاء عن عثمان - رضي الله عنه - في
الحال عليه إذا مات مفسداً أنه يعود الدين إلى
ذمة المحيل - وقال : (ليس علي مال امرئ)
مسلم تولى^(١)

ولم ينقل عن أحد من الصحابة خلافه ،
فكان إجماعاً . وجاء عن شريح مثله .^(٢)

(ب) - انعقول :

١٦٠ - قلوا : لأن المقصود بالحوالة أن ينوب
الإنسان عن الأول في الإيفاء ، لا مجرد نقل
الموجوب من ذمة إلى ذمة ، إذ الذمم لا تنفوت
في أصل الوجوب ، هذا هو ما يتعارفه الناس ،
وما تعارفوه فهو كالمشروط .

(١) حديث : ليس علي مال امرئ مسلم تولى . أخرجه
البيهقي ٧١/٦١ ط دائرة المعارف المتتالية (مرفوعاً عن
عثمان) ، وأحمد .

(٢) إبدائع ١٨٦٦ : أي إجماعاً مستوفياً والمعنى لأين ذمة
٥٩/٥

أنه يستثنى في رواية عنه ما إذا كان المحال عليه
مفلساً عند الحوالة ، ولم يعلم المحال بإفلاسه .
فإنه حينئذ يكون له الرجوع على المحيل - إلا
أن ثبت علم المحال بذلك ورضاه به -^(١) وهذه
الرواية عن أحمد تنطبق مع مذهب المالكية الذين
يقولون أيضاً بأن لشروط الرجوع في حالة التوى
مقبول وبمعنى به ، ولكن بشرط علم المحيل
بهذا الإفلاس .^(٢)

والخضراء به علمه بحججه كما بيأه أنفا
(ف/ ١٥٥) .

١٥٨ - وبهذا يتحرر : أن المذهب في الرجوع
بالتوى ثلاثة :

١ - إطلاق القول به : على خلاف في تحديد
أسببه أو إطلاقها .

وهذا هو مذهب الخفية (معادادوف) ، ورأي
بعض السلف^(٣)

٢ - إطلاق دفعه . وهذا هو مذهب حماد
الشافعية .

٣ - وجوب إسحقاق الرجوع إذا شرط ، وإلا

(١) لمقي لا ردة ٥٨/٥

(٢) وهذا الشرع مذهب مالك هو الموافق ما رجع إليه في
سائبة عن شرح الفزاري تختصر حبل ١٠٥/٥ تكون
الذي قرره الحارثي ١٢٣٦/٤١ والبرقي في حواشي
المنهاج ٣٥/٢١ . طالع الخفية في هذه الحلة .

(٣) عن مرشد المهرن في الفتاوى ٨٩٠ على أن برائة المحيل
وكيفية بطلان بطلان من الخفية

المسبب كان له على علي رضي الله عنه دين فأحاله به، فبات الحال عليه فأخبره فقال: أحزرت عني، أبعثك الله (وروي ابن حزم، عن سعيد بن المسيب: أنه كان لأبيه المسيب دين على إنسان ألف درهم، ولرجل آخر على علي بن أبي طالب ألف درهم: فقال ذلك الرجل للمسيب: أنا أحبك على علي، وحلني أنت على فلان، ففعلا. فانصف المسيب من علي، وتلف مال الذي أحاله المسيب عليه، فأخبر المسيب بذلك علي بن أبي طالب، فقال له علي: أبعد الله (١٩)

وعلى هذا، فبراء المحجل لم تثبت مطلقاً، بل مشروطة بمعرض. فإذا لم يسلم هذا العرض عاد الدين إلى ذمة المحجل فثبتها كما كان. نظيره أن يملك المبيع قبل قبضه، أو يخرج مستحقاً، أو يبين به عيب، فإن المشتري يرجع بالثمن، إذ العرف قاض بأنه ما بذل الثمن إلا ليحصل على مبيع سليم، فإذا فات هذا المقصود الذي هو في قوة المشروط، عاد بالثمن الذي بذله. هذا قياس لا شك في جلالته. (٢٠)

أدلة الشافعية وموافقيهم :

ويستدل الشافعية وموافقوهم على عدم الرجوع في حالة الثوب مطلقاً بالأدلة التالية :

أ - السنة المطهرة :

١٩٩ - فقد جاء في قوله صدوت الله عليه عند انظراني في الأوسط، وأصله عند الجماعة ومن أحبل على ملي، فليبع (٢١) هذا من غير فصل بين ثوبين وغيره، ولا يوجد تخصيص لهذا العموم. (٢٢)

ب - آثار الصحابة :

١٩٧ - من ذلك: (أن حزناً جد سعيد بن

(١) الزيلعي حل للكتا ١/٢٦٦، وفتح العزيز على القادة ١١٨/٥

(٢) الحديث تقدم ترجمته ص ٧١

(٣) بآية المحتاج ١/١٥١

أدلة المالكية وموافقيهم :
١٩٧ م - المالكية في استدلالهم على عدم الرجوع في الثوب إلا في حالي الشرط أو الغرور يقولون :

إن أدلة الشافعية في رفض الرجوع مطلقاً مخصصة بهذين الدينين التاليين وثبتت على إطلاقها :

١ - المحال على منس يجهل إفلاسه كمشتري اللعبة يجهل عيبها، إذ الإفلاس عيب في المحال عليه، فيكون له الرجوع، كما أن للمشتري الرد بالعيب. وهكذا يقول الحنابلة.

(١) العناية على الهداية هامش مع القدر ١/١٢٧، والمصنف مع الشرح الكبير ٥/٥٩، والمصنف ٨/١٠٩ و ١٠٠.

المحال، ولا كفيلا به .

أما إذا ترك ما يقضى منه دين المحال - مهما كان ما تركه ، ولو ديناً في ذمة أو أكثر - فإنه لا يتحقق إفلاس ، ولا يمكن حينئذ الرجوع على المحيل . مهما تكن الأسباب والمعاذير . حتى إنه لو مات المحال عليه إلى أجل مليئاً وله دين سيقتضي انتظار فسخه إلى تأخير أداء الحوالة لما بعد الأجل لا يكون للطالب أن يتعلل بذلك ليرجع على المحيل ، لبقاء الحوالة ، إذ التركة خلف عن صاحبها في المقصود هنا ، وهو قضاء الدين .

فإن كان ما تركه المحال عليه لا يفي إلا ببعض دين المحال ، فلا إفلاس ولا نوى إلا بالنسبة إلى باقيه . ولدنا يقولون : (إذا مات المحال عليه مديوناً ، قسم ماله بين الغرماء وبين المحال بالخصص ، وما بقي له يرجع به على المحيل) .^(١٦)

١٦٥ - كذلك إذا ترك كفيلاً بدين الحوالة ، لا يعد مقلداً بالنسبة إليه ، - لأن الكفيل قائم

٢) المحيل الذي يكتف بإفلاس المحال عليه كالبائع يدرس عيب المبيع ، فيجب أن تقع المسؤولية على المشتري ، ولا تقتصر على المفلس . هكذا يقول المالكية ، وإسما خصوا بالذكر في قياسهم حالة التدليس من حالات الرد بعيب المبيع ، مع أنه عام سواء أدلس البائع أم لم يدلس ، لأن للذمم خفاء وسرية لا تعلم ، فصارت أشبه بالمبيع الذي يجهل بطلانه ، وهذا لا رد بعيبه عندهم إلا عن تدليس .^(١٧)

أسباب النوى :

١٦٣ - لتسرى - في الحوالة بتويعها المطلقة والمفيدة - سببان عند أبي حنيفة ، وثلاثة أسباب عند الصاحبين . وتفرد الحوالة المقيدة بسبب مستقل ، فيكون مجموع الأسباب أربعة في الجملة .^(١٨)

(أولاً) موت المحال عليه مقلداً قبل الأداء .

(ثانياً) جحد المحال عليه الحوالة ولا بينة .

(ثالثاً) تغليس الفاضي للمحال عليه .

(رابعاً) تلف الأمانة التي قيدت بها الحوالة ، أو ضياعها .

أولاً - موت المحال عليه مقلداً قبل الأداء :

١٦٤ - وذلك بأن لا يترك ما يقضى منه دين

(١٦) المثل للبيبي عن الموطأ ٦٨/٥

(١٧) حقه هي أسباب النوى التي هو إحدى نهايات الحوالة .

أما مطلق النوى فأسبابه لا تحصر

(١٨) ابن حامد بن علي بن محمد المختار ٢٩٦/٤ ، والمبسوط للسرعي ٧٢/٢٠ وأطلق السرخسي انقضاء الحوالة بموت المحال عليه مقلداً . فمثل ذلك موت المحال عليه الأول والثاني . قلنا تصح الحوالة الواحدة بموت المحال عليه مقلداً ، تصح الحوالة الثانية بموت المحال عليه الثاني مقلداً (في صورة الأداء المكتفي بطريق الحوالة على آخره) وحدنا يرجع الطالب المحدث على المحال عليه الأول الذي هو المحيل الثاني

عليها، فقد تحقق التوى بهذا السبب. فلا يمكن أن يقبل هذا الجحد مع وجود بينة على الحوالة، سواء أقامها المحال أم المحيل. فإذا لم تكن لأحد هاتين على الحوالة يحفظ المحال عليه البينة: أن لا حوالة عليه، وفقاً للقاعدة القائلة: «البينة على المدعي واليمين على من أنكر».

فإذا قبل من المحال عليه جحده هذا، ونقصي بمنع المحال عنه فقد تحقق عجز المحال عن التوصل إلى الحق، أي أنه توى.^(١)

ثم إذا أراد المحال الرجوع على المحيل بحجة التوى بسبب هذا الجحد لا ثبت الجحد بمجرد دعوى المحال لأجل الرجوع على المحيل، أي هو واضح، بل لابد من ثبوت الجحد بالبينة.

على أن هذه المسئلة لا يمكن القضاء به مقتضاها إلا بحضور المحال عليه، إذ لا يمكن للقضاء على غائب، لكن المحال يكفي مؤونة هذا القضاء إذا صدف المحيل في دعوى الجحد، فيستحق الرجوع عليه حينئذ، ولو لم تكن له بينة.^(٢)

مقام الأصل، وخلف عنه - إلا أن يموت الكفيل أيضاً مفلساً، أو يبرئه المحال. لأن هذا الإبراء كافئ مع الكفالة معني - وهذا وهو الذي عنده صاحب الخلاصة، حين قال: «إن المحال لو أبرأ الكفيل بعد موت المحال عليه، فله أن يرجع ببينه على المحيل».

هذا، وفي حالة الكفالة ببعض الدين يكون التوى بالنسبة إلى باقيه لا غير.^(٣) ١٦٦ - ولهذا وذلك يقول في التبرأة: «تخذ المحال من المحال عليه بمال كفيلاً، ثم مات لمحال عليه مفلساً، لا يعود الدين إلى ذمة المحيل، سواء كفيل بأمره أو بغير أمره، وسواء أكانت الكفالة حادثة أم مؤجلة، أم كفل حالاً ثم أجله المذكور له».

وإن لم يكن به - أي بالمال - كفيل، ولكن تبرع رجل ورهن به رهناً، ثم مات المحال عليه مفلساً، عاد الدين إلى ذمة المحيل، ولو كان لمحال مستقلاً على بيع الرهن فباعه، ولم يقبض الثمن حتى مات المحال عليه مفلساً، بطلت الحوالة، والنسب لصاحب الرهن.^(٤)

ثانياً - جحد المحال عليه الحوالة، ولا بينة: ١٦٧ - إذا جحد المحال عليه الحوالة، ولا بينة

(١) الرعي على الكفر ١٧٣/٤، والبحر ٢٧٣/٦، وابن عابدين ٢٩٣/٤ وغيره.

(٢) البحر ٢٧٣/٦.

(٣) انظر ما أسلفناه في الفقرة ٦٧/٥ ثمرة رأي غير المتبعة.

(٤) الرعي على الكفر ١٧٢/٤.

(٥) البحر ٢٧٢/٦.

سبب من أسباب التثوى، ومن ثم يعاد الدين على المحيل، كالمشتري إذا وجد بالبيع عيباً، لقوت وصف السلامة المشروط عرفاً في الموضوعين.

(٢) ومن قائل: بل عن طريق الانقضاء التلقائي: دون حاجة إلى تدخل المحال، نظراً لبيع إذا هنك البيع قبل قبضه، فإنه يفسخ دون تدخل من أحد، لقوات وصف السلامة، ويعود حق المشتري في الثمن، فكذلك هنا بغس العلة - تنفسح الحوالة تلقائياً عند التثوى، ويعود الدين إلى ذمة المحيل.

(٣) ومن قائل: إن كان السبب هو الجحود فالطريق هو الفسخ، وإن كان هو الموت عن إفلاس فالطريق هو الانقضاء^(١). ولا يخفى ما يترتب على هذا الاختلاف من آثار عملية

المحال الثاني، فلما انتفت الشرطية انقضى المشروط، وعاد الدين إلى ذمة المحيل كما كان. وإذا نتج عنه للمحال جميع حقوق الدائنين تجاه مديهم، كالمطالبة والتقاضاة.

نعم لا رجوع على المحال عليه إذا هو أحد الطالب على المحيل نفسه، فتوي المأل عنه. وإن كان يصفق عيه (أي على محال عليه) حينئذ أنه محيل توي مان حوالة.

وفي عقد الحوالة إذا اشترطت براءة الأصل صراحة - رغم أن مقتضاها هذه البراءة دون شرط - هل يرجع المحال على المحيل في حالة التثوى؟ إن مقتضى كونها حوالة أن تثبت أحكام الحوالة، ومن جملة الرجوع على المحيل بسبب التثوى، ومقتضى شرط البراءة صراحة عدم هذا الرجوع، لكنهم ذهبوا على ثبوت حق الرجوع بالتثوى في هذه الحالة^(٢).

وهم يختلفون في كيفية عود الدين إلى ذمة المحيل حينئذ:

(١) فمن قائل أن ذلك يكون طريق الفسخ: أي إن المحال هو الذي يفسخ الحوالة متى تحقق

(١) فتح القدير على الهداية ١٤٨١/٥، والبحر ١٦٩/٦، والمبسوط للبعض ١٦٩/٢٠، فكأنهم جعلوها على البراءة المرفقة مع أن هذه قد لا تكون مقصود المدين، وقد نرى في الحاشية على أنه لا رجوع ما يبعد الأداء (الحاشية بياض الفتاوى الهندية ١٧٥٠/٣) على لا رجوع للمحضر عليه بل للمدين إلا أن كلامه في الحوالة المنفردة بين الدائن والمحال عليه دون إذن الدائن.

(٢) فتح القدير على الهداية ١٤٨١/٥

حوز

ر: أرض الحوز

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن العبارة في
قوله الماء وكثرته هي بالقلتين فما دونها فهو
قليل. (١) وقال المالكية: لا أحد للكثرة في
الذهب. (٢)

أما الحنفية فذهب بعضهم إلى أن الحوض:
إذا كان بحال إذا اغتسل إنسان في جانب منه،
لا يرتفع ولا ينخفض الطرف الذي يقابله، فهو
كبير، وما دون ذلك صغير.

وقال عامة مشايخهم: الحوض إذا كان مربعا
فالكبير ما كان عسرا في عشرة، وإذا كان مدورا
فما كان حوله ثمانية وأربعون ذراعا، وقيل ستة
وثلاثون ذراعا.

وإذا كان مثلثا فما كان من كل جانب خمسة
عشر ذراعا، وربما أوخسا من الذراع.
وأما الصغير فقليل: ما كان أربعا في أربع.
وقيل: خسا في خمس.

وقيل: أقل من عشر في عشر. (٣)
والمراد بالنوع في تحديد الحوض في الصحيح

(١) روضة الطالبين ١/١٩، ٢٠، وكشاف النواع ١/٤٣، ٤٤، ٤٥، والغني ١/٢٣.

(٢) مواهب الجليل ١/٧٢، والمقوس النونية ١/٣٦.

(٣) مع التقدير ١/٤٤ ط بولاق، ابن حنبلين ١/١٣١ ط دار

إحياء التراث العربي، وبراقي لفلاح بعاشية الطحطاوي

ص ١٦، والمفتاوى الهندية ١/١٧، ١٨، ١٩، والحنابلة

على حاشي الفتاوى الهندية ١/٥ وما بعدها، والمرازة

على حاشي الفتاوى الهندية ١/٤ ط المطبعة الأميرية

بولاق.

حوض

التعريف:

١ - الحوض في اللغة: مجتمع الماء، والجمع
أحواض، وحياض. وحوض الرسول ﷺ هو
الذي بقي منه أمته يوم القيامة.

حكى أبو زيد: سلك الله يحوض
الرسول ﷺ ومن حوضه، والنحويض: عمل
الحوض. والاحتياض: اتخاذ. (١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة الحوض
عن هذا المعنى.

الفرقة بين القليل والكثير:

٢ - فرق الفقهاء بين القليل والكثير في الماء
الراكد، فالكثير يجوز به التوضؤ والغتسال
فيه، ولا يتنجس جميعه بوقوع النجاسة في طرف
منه، إلا أن يتغير لونه، أو طعمه، أو ريحه،
والقليل عكسه.

وأما نجاسة مكان الوقوع فاختلّفوا فيه على
أقوال.

(١) لسان العرب المحيط، وختار الصحاح، ومن اللغة في
العامية.

من المذهب هو ذراع المساحة . وهو سبع قبضات فوق كل قبضة أصبع ، لأن ذراع المساحة بالمسوحات البين .

حوقلة

التعريف :

١ - من معاني الحوقلة في اللغة : سرعة المشي ، ومقارنة الخطو .^(١)

ولما في التعرف فهي : قول : لا حول ولا قوة إلا بالله ، كما عبر عنها الأزهرى والاكثرون ، قال ابن السكيت : يقال : قد أكثرت من الحوقلة : إذا أكثرت من قول : لا حول ولا قوة إلا بالله . وقال الجوهري : الحوقلة لا الحوقلة ، واختاره الخريزي .

وعلى الأول (الحوقلة) وهو المشهور : الحاء والواو من الحول .

والقاف من القوة ، واللام من اسم الله تعالى . قال الأسنوي : وهذا أحسن ، لتضمنه جميع الألفاظ .

وعلى الثاني : (الحوقلة) الحاء واللام من الحول ، والقاف من القوة .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الحيلة :

١ - الحيلة قول حي عنى الصلاة ، أو حي

وفي ابن عاصدين : أن المختار عشر في عشر بذراع الكرباس ، وهو سبع قبضات فقط ، فيكون ثمانية في ثمان بذراع زمانا . وذكر نقلا عن اهدية أن عليه الفتوى^(٢) .

وقيل : إنه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم . قال في التبر : هو الأنسب .

واختلفوا كذلك في قدر عمقه على أقوال : فقال بعضهم : إن كان بحال لورفع الماء بكمه لا يتحسر ما تحته من الأرض فهو عميق . وقال البعض الآخر : العميق ما كان بحال لو اختلف لا تصيب به وجه الأرض .^(٣)

والنفصيل في (طهارة ، وفياء ، ونجاسة) .



(١) المراجع السابقة

(٢) رقم مائة وثمانين / ١٢٧٧ ، والمندوبون الهندية ١٧ / ١٢٧٧ ، ١٢٨ .

(٣) والحاشية على هامش الهندية ١٦ / ١٢٧٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .

والنوازل على هامش الهندية ١ / ١٢٨٠ .

(١) لسان العرب : المحيط . وسر اللغة .

يستحب لسامع الأذان أن يحوّل عند قول المؤذن: حي على الصلاة، حي على الفلاح، أي أن يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، والقول الآخر المشهور للملكية، أنه لا يحوّل ولا يحكي عند الحيعتين.

وقد روى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال المؤذن: الله أكبر، الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر، الله أكبر، ثم قال: حي على الصلاة فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حي على الفلاح، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، فخلصا من قلبه، دخل الجنة» رواه مسلم.^(١) فهذا الحديث مقيد لإطلاق حديث أبي سعيد الخدري الذي جاء فيه: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم انداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن»، متفق عليه.^(٢)

ولأن المعنى مناسب لإجاسة الحيعلة من السامع باحوقلة، فإنه لما دعى إلى ما فيه الفوز والفلاح والنجاة، وإصابة الخير، ناسب أن يقول: هذا أمر عظيم، لا يستطيع مع ضعفي التقبيل به، إلا إذا وفقني الله بحوله وقوته، ولأن ألقاظ الأذان ذكر الله، فناسب أن يحجب به، إذ

(١) حدث «إذا قال المؤذن الله أكبر، الله أكبر...» أخرجه مسلم (٢٨٩/١) ط الحلي.
(٢) حديث: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن» أخرجه البخاري والمفتي ٩٠/٢ ط السبكية، ومسلم (٢٨٨/١) ط الحلي.

على الفلاح، والبسلة قول بسم الله، والحمد لله قول الحمد لله، والهيللة قول لا إله إلا الله، والبعلة قول سبحان الله.^(٣)

معنى الحوقلة:

٢ - قال النووي في شرح مسلم: قال أبو الهيثم: الحول: الحركة من حال الشيء إذا تحرك، أي لا حركة ولا استطاعة إلا بمشيئة الله، وبه قال ثعلب وأخرون.

وقال ابن مسعود: معناه: لا حول عن معصية الله إلا بعصيته، ولا قوة على طاعته إلا بمعونته، قال الخطابي: هذا أحسن ما جاء فيه.^(٤)

وفي أمسنى المطالب: لا حول لي عن المعصية، ولا قوة لي على ما دعوني إليه إلا بك.^(٥)

أحكام الحوقلة:

أ - عند سماع المؤذن:

٣ - صرح الحنفية والشافعية والحنابلة وهو لراجع عند المالكية كما قال الأمير، بأنه

(١) أمسنى المطالب ١/ ١٣١، ونيل المآثر ١/ ١١٨، ١/ ١١٩، ١/ ١٢٠، وكنز الدقائق ١/ ١٢٦ ط عالم الكتب، ونيل الأوصاف ١/ ٥٣ ط المطبعة العثمانية المصرية.
(٢) نيل المآثر ١/ ١١٨، وكنز الدقائق ١/ ٢١٦، ونيل الأوطار ٢/ ٥٣.

(٣) أمسنى المطالب ١/ ١٤٠ ط المكتبة الإسلامية

الصلاة قال النبي ﷺ: «أقامها الله وأدامها»^(١)
وقال في سائر الإقامة كنحو حديث عمر في
الأذان.^(٢)

ب - الحوقلة في الصلاة :

٤ - ذهب الحنفية إلى أن المصلي لو حوّل في
الصلاة لأمر الدنيا تفسد الصلاة، وإن كان
لأمر الآخرة، أو دفع الوسوسة لا تفسد.^(٣)
ويرى المالكية أنه إن قام في الصلاة لحاجة
فلا حرج.^(٤)

والشاذ من كلام الشافعية - وكذا الحنابلة -
أن الحوقلة في الصلاة غير مبطلّة إذا قصد بها
الذكر، لأن الأذكار والتسبيحات والأدعية
بالعربية لا يضر عندهم سواء استون
وغيره.^(٥)

موارد ذكر الحوقلة :

٥ - الحوقلة من الأذكار التي ورد ذكرها في
مواضع كثيرة منها :

- (١) حديث: «أن بلالا أخذ في الإقامة...» أخرجه أبو داود
(٣٩٦ - ٣٩٧) . تخلف حرب عبيد دعاس، وفي إسناده
داود مجهول . وروى ابن فيه: مثله . كذا في نتائج الأذكار
لأين حجر (١/ ٣٧١) - ط مكتبة الغني - بغداد .
(٢) ابن عابدين ١/ ٦٨٨ . وأسنى الطحاوي ١/ ١٣٠ .
والقليوبي ١/ ١٣١ . ونيل المأرب ١/ ١١٧ . وكنتاف
للقناع ١/ ٢٤٥ . والمغني ١/ ٤٢٦ . ٤٢٧ .
(٣) ظن المختار ١/ ٤١٨ طبعة يولاق .
(٤) مواهب الجليل ٢/ ٢٩ ط دار الفكر
(٥) روضة الطالبين ١/ ٢٩٢ . والقليوبي ١/ ١٨٩ . والمغني
١/ ٢٨٨

هو ذكر الله تعالى، وأما الحيلة فإنها هي دعاء
إلى الصلاة، والذي يدعوا إليها هو المؤذن، وأما
السامع فإنما عليه الامتنان والإقبال على ما دعي
إليه، وإجابته في ذكر الله لا فيها عداة .

وقيل يجمع السامع بين الحيفتين والحوقلة
عملاً بالحدثين.^(٦)

ويرى اخو في من الحنابلة أنه يستحب لمن
سمع المؤذن أن يقول كما يقول، واستدل في
ذلك بظاهر ما رواه أبو سعيد الخدري السابق
ذكره.^(٧)

وصرح في المجموع أنه يجوز أربعة، ونقل
عن ابن الرقعة أنه يجوز مرتين.^(٨)

وكذلك بالنسبة للمقيم فقد صرح الحنفية
والشافعية والحنابلة أن يستحب أن يقول في
الإقامة: مثل ما يقول في الأذان، لما روى
أبو داود بإسناده عن بعض أصحاب النبي ﷺ:
أن بلالا أخذ في الإقامة فلما أن قال: قد قامت

- (١) ابن عابدين ١/ ٣٦٦ ط دار إحياء التراث العربي . وبحث
المنتفع ١/ ١٥٥ ط دار الكتاب العربي . وحاشية الزرقاني
١/ ١٦١ ط دار الفكر . وحاشية القليوبي ١/ ١٩٧ ط دار
الكتاب . ونقوه في الفقه ١/ ٥٤ ط دار الكتاب العربي .
وأسنى المطالب ١/ ١٣٠ . والقليوبي ١/ ١٣١ ط دار إحياء
الكتاب العربية . والأذكار ١/ ٢٨ . ط دار الكتاب
العربي . وسبل السلام ١/ ٧٠١ . ٧٠٢ ط مطبعتي عمدة .
والمغني ١/ ٤٢٦ . ٤٢٧ . ط السرياني . وكنتاف
للقناع ١/ ٢٤٥ . ونيل المأرب ١/ ١١٧ .
(٢) المغني ١/ ١٢٩ . ١٢٧ .
(٣) مغني المحتاج ١/ ١٤١

إذا وقع الشخص في هلكة. ^(١) أو إذا مرض. ^(٢) أو أصابه شيء، وختلف أن يصبه بعينه. ^(٣)

وإذا نظير شيء ^(٤) وأثناء خروجه من بيته، ^(٥) وإذا استيقظ من النوم، ^(٦) وإذا استيقظ في الليل وأراد النوم بعده، ^(٧) وبعد كل صلاة. ^(٨) ففي جميع هذه الحالات وغيرها ورد ذكر الحرفة ضمن أدعية أخرى، ذكرها الإمام البوني في كتابه الأذكار، مستنداً بأحاديث النبوية الشريفة، وكذلك ورد ذكر الحرفة ضمن أذكار الصباح والمساءة. ^(٩) وضمن دعوات مستحبة في جميع الأوقات غير غنصة بوقت، أو حال محض. ^(١٠)



كما روي عن أبي موسى الأشعري: قال: قال لي النبي ﷺ: «ألا أدلك على خير من كوز

(١) الأذكار: ١١٣.

(٢) الأذكار: ١٢٤.

(٣) الأذكار: ٢٨٤.

(٤) الأذكار: ٢٨٥.

(٥) الأذكار: ٢٩، ٣٥.

(٦) الأذكار: ٣٧.

(٧) الأذكار: ٩٠.

(٨) الأذكار: ٩٧.

(٩) الأذكار: ٩٩.

(١٠) الأذكار: ١٨، ٣٢٠، ٣٥١.

(١) حديث أبي موسى الأشعري، الأذكار: عن كثير من

كبار أئمة الحديث، أخرجه البخاري: المصنف: ١٩٦، ١٩٧ - ط

المصنف: ومسلم: ٢٠٧٦ - ط شعيب: والمصنف: مسلم

الزكاة في تصابب السائمة من بهيمة الأنعام، وفي
الأنثان، وهي الذهب، والفضة، وفي عروض
التجارة لحديث: «لا زكاة في ما ن حتى يحول
عليه الحول»^(١)

حول

التعريف :

١ - الحَوْلُ في اللغة : السنة ، ويأتي بمعنى القوة
والتيقير، والانتقال، وبمعنى الإقامة، والحول
من حال الشيء حولا : إذا دار.

وسميت السنة حولا لانتقالها وتوران
الشمس في مطالعها، ومقاربها، وهو تسمية
بالتصدير، والجمع : أحوال، وحول، وحول،
بالمهزلة، وبغير المهزلة، والحول : كل ما أتى
عليه حول من ذي حافر وغيره.

يقال حمل حولي، ونبت حولي. وأحول
الضبي، فهو محول : أتى عليه حول من
مولده.^(٢)

والاصطلاح الشرعي لا يخرج عن هذا
المعنى.

الأحكام الشرعية المتعلقة بالحول :

أ - الحول في الزكاة :

٢ - اتفق الفقهاء على أن الحول شرط لوجوب

(١) نالج العروسي، المصباح المير ومجمع مفاتيح اللغة مادة
«حول»

(٢) حديث: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول».
أخرجه ابن ماجة (١/ ٥٧١، ط المطبعي) من حديث
عائشة، وضعه إسناده ليحيى بن - ولكن له شواهد قال
السوي لأهلها هو حديث صحيح فوحس. فقهه
الطريفي في نصب الرامة (١/ ٣٤٨، ط المجلس العلمي
بالمند)

(٣) بدائع الصنائع ١/ ١٤، وشاشه المدرسي، ١/ ٤٣١،
والمجسيع للنووي ١/ ٣٦١، وسامية المصباح ٣: ٦٢،
والمجم ٢/ ١٧٥

سواء: انفق حوله من حين حصول الملك
باتفاق الفقهاء.

وإن كان له مال لا يبلغ نصاباً، فملك مالا
آخر بلغ به نصاباً، ابتداءً الحول من حين بلوغ
النصاب.

وإن كان عنده نصاب فاستفاد في خلال
الحول مالا من جنس ما عنده، فإن كان المستفاد
من ناه ما عنده كربح التجارة، ونتاج النسيئة
فإنه يضم في الحول إلى ما عنده من أصله،
فيزكى بحول الأصل باتفاق الفقهاء، لأنه متولد
من ماله فيتبعه في الحول، ولأنه ملك بملك
الأصل وتولد منه فيتبعه في الحول. أما إذا
استفاد بعد الحول والتمكن من أداء الزكاة من
الأصل لم يضم في الحول الأول ويضم في الحول
الثاني. (١)

وإن كان المستفاد من جنس ما عنده، ولم
يكن من نياه كالمنزعي، والمنهب والموصى به
فقد اختلف الفقهاء في ضمه إلى الأصل في
الحول. فذهب الحنفية إلى أنه يضم إلى
ما عنده في الحول فيزكى بحول الأصل عيناً كان
أو عائنية.

وقالوا: إن عمومت الزكاة تقتضي الوجوب
مطلقاً عن شرط الحول إلا ما خص بدليل،

(١) بدائع الصنائع ١٣/٢، وحاشية النسوي ١/٣٢٢،
وسوابج الجليل ١/٢٥٧، وروضة الطالبين ١/١٨٤،
والفتاوى ٢/٢٢٦

أما الزرع والشمار فلا يشترط فيها حول
لقوله تعالى: ﴿وَأْتُوا حقه يوم حصاده﴾. (٢)
ولأنها ناه بنفسها متكاملة عند إخراج الزكاة
منها، فتؤخذ زكاتها حينئذ، ثم تأخذ في النقص
لا في النماء، فلا تحب فيها زكاة ثانية، لعدم
إحصاءها للنماء. (٣)

والمعدن المستخرج من الأرض كالزرع
لا يشترط فيه حول فيما يجب فيه من زكاة أو
خمس باتفاق الفقهاء. (٤)

فيؤخذ زكاته عند حصوله، قالوا: إلا أنه إن
كان من جنس الأثمان ففيه الزكاة عند كل
حول، لأنه مظنة النماء من حيث أن الأثمان قيم
الأموال، ورأس مال التجارة، وما تحصل
المضاربة والشركة. (٥)
والنفصيل، في مصطلحات (زكاة، ركاز،
معدن).

ابتداء الحول :

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه إن ملك نصاباً
من مال الزكاة عما يعتبر له الحول، ولا مال له

(١) سورة الأنعام/ ١٤٦

(٢) بدائع الصنائع ١٣/٢، وحاشية النسوي ١/٤٥١،
والمعجم للرودي ٥/٣٦١، والقيوم ٢/١٩، والفتاوى
٢٢٥/١

(٣) بدائع الصنائع ١٣/٢، وحاشية النسوي ١/٤٥٦ -
٤٥٧، والقيوم ٢/٢٥، والفتاوى ٢/٢٢٥
(٤) الفتاوى ٢/٢٢٥

ولا يضم إلى ما عنده في الحول، بل إن كان نصيباً استقبل به حولاً، وإلا فلا شيء عليه عند جمهور الفقهاء^(١).

ما يقطع حكم الحول :

١ - مذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة وزعم من الحنفية - من غير عروض التجارة - أنه يشترط في وجوب الزكاة وجود النصاب في جميع الحول، فإن نقص في إنشاء الحول انقطع الحول.
أما في عروض التجارة فإن نقص في إنشاء الحول انقطع الحول عند الحنابلة، وفي قول عند الشافعية.

ولا ينقطع عند المالكية والشافعية في الأظهر عندهم، وقول زعم من الحنفية بل الشرط وجود النصاب في آخر الحول فقط، إذ هو حال الوجوب فلا يعتبر غير لكثرة اضطراب الفقهاء.

وللشافعية قول ثالث في عروض التجارة: إن الاعتبار طرفا الحول، كغير عروض التجارة. ولا يعتبر ما بينهما إذ تفريق العروض في كل حطة يشق ويخرج إلى ملازمة السوق ومراقبة دائمة^(٢).

وقال الحنفية: يشترط وجود النصاب، في

ولأن المستفاد من جنس الأصل تبع له، لانه زيادة عليه، إذ الأصل يزداد به.

والزيادة تبع للمزيد عليه، والبيع لا يتفرّد بالشرط كما لا يتفرّد بالسبب لثلاً يقلب التبع أصلاً، فتجب فيه الزكاة بحول الأصل^(٣).

وقال المالكية: لا يضم إلى الأصل في الحول إن كان المال عتاء، أما إن كان ماشية فيضم^(٤).

وقال الشافعية، والحنابلة: لا يضم الثانية إلى الأولى، بل ينمق لها حول بسبب مستقل^(٥).

خبر: لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول^(٦) والمستفاد مال لا يحل عليه الحول فلا زكاة فيه.

ولأن المستفاد ملك بملك جديد فليس مملوكاً به ملك به ما عنده، ولا تصرع عنه، فله يضم إليه في الحول^(٧).

وإن كان المستفاد من غير جنس ما عنده، كأن تكون عند ربيعون من الغنم، فاستفاد في الحول خباً من الإبل، قللمستفاد حكم نفسه،

(١) بدائع الصنائع ٢/٦٣ و١٦٩

(٢) حاشية المسوني ١/٣٢٢، والكافي لابن عبد البر ٢/٢٩٢

(٣) المجموع للقرطبي ٥/٣٩٧، والمغني ٢/٦٢٧

(٤) حديث: لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول، سبق ترجمته ص ٢

(٥) المجموع للقرطبي ٥/٣٩٧، والمغني ٢/٦٢٧

(١) المصدر السبعة

(٢) حاشية المسوني ١/١٦٦، وبإية المحتاج ٣/٦٢

١٠٠٠، والمغني ١/٦٢٩

صيرفايدها لتجارة، وكذا إن كان صيرفا
على الأصح. وقال الحنفية: إن استبدال
الدينارين بالدينارين، أو بالدراهم، لا يقطع
الحول.

قالوا : لأن الوجوب في الدراهم والدنانير متعلق بالمعنى لا بالعين ، والمعنى قائم بعد الاستبدال فلا يطل حكم الحول كمروض التجارة ، بخلاف السائمة ، لأن الحكم فيها متعلق بالعين ، وقد تبدلت العين ، فطل الحول على الأول ، فيأنف للثاني حوالاً .^{١٤}

والنصيح في باب « الزكاة » .

أما إذا استبدل نصاب الركبة بغير جنسه، بأن يبيع نصاب السائمة بذي ناب أو بغيره، أو بادن الإبل بغيره، أو غنم، في خلال الحول، فإن حكم الحول ينقض ويستأنف حولاً آخر باتفاق الفقهاء. (*)

هذا إذا لم يفعل ذلك فوراً من الزكاة، أما إذا فعل ذلك فوراً منها، لم تسقط الزكاة، وتأخذ في آخر الحول إذا كان الإسدال عند قرب الوجوب، وإلى هذا ذهب المالكية والحنابلة،^(٤٣) وقالوا: إنه قصد إسقاط نصيب من انعقد بغير تحققه، فله يسقط كما لو

أقول الحول وفي آخره، حتى لو انقضى النصاب في أثناء الحول ثم كمل في آخره نجب الزكاة، سواء أكان من السوائم أو من الذهب، والفضة، أو مال التجارة. أما إذا هلك كله في أثناء الحول، ينقطع الحول عند الجميع.^(١)

استبدال ماء الزكاة في الخول بمثله :

٥ - إذا ما ع مصاباً بالزكاة مما يعتبر فيه الخول بحسبه كالإبل بالإبل، أو البقر بالبقر، أو الغنم بالغنم، أو الثمن بالثمن لم ينقطع الخول، وبني حول الثاني على حول الأول، وإلى هذا ذهب المالكية والحنابلة^(١) وقالوا: إنه تصلب بضم إتيه نماؤه في الخول، فبني حول بلسه من جسبه على حوله كالصروض، وحديث: «لا زكاة في مال حتى يعمل عليه الخول»: مخصوص بالتمام والرج، وعروض التجارة: فتقيس عليه عمل النزاع^(٢). وذهب الحنفية والشافعية إلى أن الخول الأول ينقطع فيستأنف كل من المتبايعين الخول على ما أخذه من حين المبادأة في السائعة.

أما الذهب بالذهب، والفضة بالفضة
فكذلك عند الشافعية يستأنف الحول إن لم يكن

(١٣) بدائع الصنائع ٤/١٦٦، ج ١، هامش: ٢٢/٢٢

(٢) سجالية المدسوخ، ١/ ١٣٨، مواهب الحنابلة ١/ ٩٦٨.

المجلد ٢ / ٧٧٠

(٣) المصارف السابقة

(٦) بدائع الصنائع ٢/ ١٥٠، المجموع ٥/ ٣٩٩

(٢) المحاماة السابقة

(٣) مواضع الجاهل ٢/ ٢٩٤، حاشية الموقر ١/ ١٣٦،

المجلد ٦٧٦ / ٢ ، كتاب النظام ١٧٨ / ٢

اشترط السوم في وجوب الزكاة على بيعة الأنعام^(١).

والتفصيل في باب «زكاة».

الحول في مدة الرضاع :

٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أن مدة الرضاع حولان كاملان، وبناء على ذلك فإن فطام النحسي قبل تمام الحولين حوز للأوسين معاً، بشرط عدم الإضرار بالرضيع وليس لأحدهما الاستقلال بالفطام قبل تمام الحولين^(٢) لقوله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُرْضِعَهُنَّ وَالْعَمَلُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ وَرِضْعُهُنَّ وَكُسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تَكْلَفُ نَفْسٌ إِلَّا رِضْعَهَا وَلَا نَضَارَ وَالِدَةٍ بِأُولَئِهَا وَلَا تَزَالُ لَبِثًا فِي الرُّضْعَةِ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّكَ ذَلِكَ أَنْ تَرُدَّ صَدْرُكِ إِلَيَّ لِتَرْشُقِي عَنْ رَبِّكِ يَدُوكَ الْخَامِسَتَيْنِ يَبْعَثُهُنَّ فِي الرِّضْعَةِ ذُنُوبُهُمْ وَالْغَضَبُ عَلَيْهِمْ ذَنْبُهُمْ وَهُمْ يَخِشَوْنَ رَبَّهُمْ وَالْطَّرَفَ الْأَيْمَنَ وَالْيَدَ الْيُسْرَىٰ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ إِلَىٰ عِلِّيِّينَ﴾^(٣).

والتفصيل في مصطلحي (رضاع) وحضانة.

اشترط الحولين في الرضاع المؤثر في التحريم :

٨ - اختلف الفقهاء في تحديد مدة الرضاع المؤثر

(١) حاشية المسبوق ١٤/١٦٧، وبهاية المحتاج ٣/٦٦، والاختيار ١/١٠٥، والمغني ٢/٥٧٧.

(٢) ابن عبيدين ٤/١٠٤، وشرح السرخسي ٤/٢٣٩، وروضة الطالبين ٩/١١٨، أسنى الطالب ٢٠٤.

٢٥٤/٣

(٣) سورة البقرة ٢٢٣

طلنق امرأته في مرض موته، ولأنه قصد قصداً فاسداً فاقضت الحكمة معاقبته بنقص قصده.

وقال الحنفية والشافعية : لا فرق في انقطاع الحول بالمبادلة في أثناء الحول بين من يفعله محتاجاً إليه، وبين من قصد الفرار من الزكاة، وفي المصورتين ينقطع الحول^(١).

هذا في المبادلة الصحيحة.

أما المبادلة الفاسدة فلا تنقطع الحول، وإن اتصلت بالقبض وبني على الحول الأول، لأنها لا تزال للملك^(٢).

وإن باع النصاب قبل تمام الحول، وردت عليه بعيب أو قالة، استأنف الحول من حين الرد لانقطاع الحول الأول بالبيع، وإلى هذا ذهب الشافعية والحنابلة، وقال المالكية : يبني على الحول الأول^(٣).

والتفصيل في مصطلح : (زكاة).

علف السائمة في خلال الحول :

٩ - يرى جمهور الفقهاء أنه إذا علف السائمة في معظم الحول ينقطع الحول، وقال المالكية لا ينقطع الحول، بناء على ما ذهبوا إليه من عدم

(١) بدائع الصالح ١٤/١٥٨، المجموع فتاوى ١٥/٣٦١، بداية المحتاج ٣/٦٥، فتاوى ١/٦١.

(٢) حاشية المسبوق ١٤/١٣٨، وبهاية المحتاج ٣/٦٥، والمجموع ١٥/٣٦٦، والفتاوى ٢/٦٧٨.

(٣) المصادر السابقة، وروضة الطالبين ٢/١٨٧.

في تحريم النكاح ونسوت الحرورية المعقدة بلوار
لمطر والخلوة :

فقد كان اثبات دعوى واحدة، بله وانصاحبان :
أبو يوسف، وعبد : يشترط ألا يبلغ الرضاع
حولين، فمتى بلغ حولين فلا أثر
لارتضاعه ^(١) خبر : لا رضاع إلا ما فتر
الأمه . وكان قبل حولين ^(٢)

وقال المائكية : لا يضر زيادة شهرين .

وقال أبو حنيفة : هو حولان ، ونصف ^(٣)

والفصيل في مصطلح : (رضاع) .



الألفاظ ذات الصلة :

أ - العور :

١ - العور ذهاب بصر إحدى العينين . يقال عور
الرجل : ذهب بصر إحدى عينيه فهو أعور
والأثنى عوراء ^(١)

ب - العمشي :

٢ - العمشي هو سوء البصر بالليل والنهار . ويقال
من يبصر بالليل ولا يبصر بالنهار ^(٢)

(١) لسان العرب مادة : «عور»

وبحسب المعنى العريق لهذا المصطلح يرجع فيه إلى
المختصين من الأطباء .

(٢) المعجم الوسيط مادة : «عور»

(٣) تقاموس المحيط

(١) ابن عابدين ٢/ ٢٠٢ - شرح البرزقاني ١/ ٢٣٩ ، أيضاً
الطحاوي ٢/ ١١٩ ، روضة الطالبين ٢/ ٧٩ ، المغر
٢٢٢/٧

(٢) حديث : «لا رضاع إلا ما فتر لأمه» . وعنده قبل
حولين . أخرجه الدارقطني (١/ ١٧٤ - ط دار شعاعين)
والبيهقي (٤٦٢/٧) - ط دائرة المعارف العلمية : من
حديث عبد الله بن عباس مرفوعاً : «لا رضاع إلا ما كان
في حولين» . وصوب الدارقطني والبيهقي وقد مر من
حيات .

وأخرج الترمذي (٢/ ١٥٠ ط المحيي) من حديث أم سلمة
بنطل : «لا ندم من رضاع إلا ما فتر الأنثى في الثدي»
وكذا ابن أبي شيبة . وقال : «حديث حسن صحيح»

(٣) نفس الترمذي

ج - الظفر :

٤ - الظفر يباح يبدؤ في إسان العين ، وذلك يمكن صعداً في المصير . وعده صاحب السوط من عيوب العين .^(١)

الأحكام المتعلقة بالحول :

أ - فسح النكاح بالحول :

٥ - نرى جمهور الفقهاء أن الحول لا يثبت به حق فسح ، النكاح لأحد الزوجين ما لم يشترط السلامة منه ، لأنه لا يفوت به مقصود النكاح ، وللتصديق من النكاح الصاهرة والاستمتاع بخلاف النود والطول والتقصير ونحو ذلك .

والزوج قد رضي رضاء مطلقاً وهو لم يشترط صفة مظهر عندها .^(٢)

قال ابن القيم - ونقله ابن مفلح وأقره - : كل عيب يفر الزوج الآخر منه ولا يحصل به مقصود النكاح من المودة والرحمة : بوجوب الخيار . وإن النكاح أولى من المبيع ، وإنه يصرف الإطلاق إلى السلامة فهو كالمشروط عرفاً .^(٣)

(١) البسوط ١٣/١١٦ ، ١١٣ ، وانظر ابن حبيب ٧٥٠٤ والعنبري الحدية ٦٧/٦٧ ، والمعنى لأن لامة ١٦٨/٤ ط الثرياص .

(٢) بدائع الصنائع ٢/٣٦٨ ، وأيضاً الفقهاء ٢/٣١٢ نشر دار الفكر بدمشق ولطاسوني ٢/٢٨٠ نشر دار الفكر وقبسى المطالب ١٨٦/٣ والقروع ٢٣٦/٥ نشر دار الكتب .

(٣) القروع ٢٣٦/٥

لما إذا اشترط أحد الزوجين على صاحبه السلامة من الحول ونحوه ، كالعمور والعرج - حتى ولو كان شرط السلامة بوصف الجلي أو وصف غيره بحضوره وسكت بأنها صحيحة المعين أو صحيحة من الحول ونحو ذلك - فأن خلاف ذلك فيرى المالكية والحنابلة على أحد القولين - وهو ما صومه ابن مفلح - أن له الفسخ .^(١)

ويؤخذ من عدا إراث الثنا فعية أنه إن كان لشروط سلامة الأوج من الحول بيان دون المفروض فها الخيار ، وإن شرطت السلامة في الزوجة ففي ثبوت الخيار للزوج قولان لمصلحة من الإطلاق . قال النووي : والأظهر ثبوته .^(٢)

ويرى الحنفية أنه لو اشترط أحدهما على صاحبه السلامة من الحول ، بل وعما هو أفحش منه كالعمى ، والشلل ، والزمانة ، وكذلك لو شرط الجمال والبكورة ، فوجد بخلاف ذلك لا يثبت له الخيار ، لأن فوت زيادة مشروطة ليست سترقة العيب في إثبات الخيار كما في الصحيح .^(٣)

ب - التوضيحية بالحولاء :

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في إجزاء التوضيحية

(١) أندلسوني ٢/٢٨٠ نشر دار الفكر والفتاوى المعاري ١٦/٢

والقروع ٢٣٥/٤

(٢) روضة الطالبين ٧/١٨٥

(٣) البسوط ٥/٩٧ - ٩٨

بالشدة الحولاء، ما لم يمنع الحول للنظر، لعدم
فوات المقصود من النص،^(١) ولننصّل ر:
أصحح فـ ٢٨

حياء

جـ - ما يجب في الأحوال :

٧ - الجناية على العين إذا أدت إلى الحول نجب
فيها حكومة عدل .

هذا قول الخاقانية واختبلة وهو مقتضى
قواعد المالكية - وهو ما يؤخذ من عبارات فقهاء
الحنفية حيث قالوا - نوجب العين خربة
قابضت أو أصابها قرح أو شيء مما يوجب بالعين
فنقص من ذلك لم يكن فيه قصاص، وإنما نجب
فيه حكومة عدل .^(٢)

هذا وأما الأحكام المتعلقة بالحنابة على
العين الحولاء والانتصا من الأحوال إذا نفا
حينما سليمة فننظر في (جناية، حكومة عدل،
قصاص، دية، وعين).



التعريف :

١ - الحياء لغة مصدر حيي، وهو: تغبر وانكسر
يعتري الإنسان من خوف ما يعاب به ويدم .
وفي التشرع: حتى يبعث على احتساب
المبغ من الأفعال والأقوال، ويمنع من
التفصير في حق ذي الحق^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الخجل :

٢ - الخجل : وهو: الاسترخاء من الحياء،
ويكون من الذل، يقال: به خجلة أي حياء،
وهو التحير والدهش من الاستحياء .

يقال: خجل الرجل خجلا: فعلى فعلا
فاستحي منه .^(٤)

وقال أبو هلال العسكري: العرف بين
الخجل وحياء، أن الخجل معنى يظهر في الوجه
لعم يلحق القلب عند ذهاب حجة، أو ظهور

(١) الصحاح المدر وقح الباري ٧٤/١، وصحة الفاري

١٥٢/١، وتفسير الرازي ج ١ في تفسيره ١٥١/١ إن إذا

لا يصح أن يصر ملاما موصلة

(٢) لسار العرب المحيط

(١) ابن عديم ٢٠٥/٥، ٢٠٦-٢٠٧، والفتاوى الفدية ٢٩٧/٥،
٢٩٨، والسموقي ١٢٠/٢ نشر دار الفكر، رحابية
المعدي على شرح الرسالة ٥٠٢/١ نشر دار الفکر،
والسج والإكتمل عهد الخطاب ٣٤٢/٣ وروضة
الطالين ١٩٥/٣، وكتاب القناع ٩/٣

(٢) حاشية المحضوري على الدرر ٢٦٨/١، وروضة
الانقلاص ٢٩٤/٢، وأمن القاصد ١٦١/٤، وكتاب
القناع ٣٦/٢

ب - البذاءة :

٣ - البذاءة لغة : السفاحة والفحش في المنطق وإن كان الكلام صدقا ، وفي الحديث : «الحياة من الإيمان ، والإيمان في الجنة ، والبذاءة من الجفاء والجفاء في النار»^(١) فجعل البذاءة مقابلة للحياة ، وقريب من البذاءة الفحش وقد جاء في الحديث قوله ﷺ : «ما كان الفحش في شيء إلا شانه وما كان الحياء في شيء إلا زانه»^(٢)

ج - الوقاحة :

٤ - الوقاحة والفحة أن يشل حياء الرجل ويجزىء على اقتراف القبائح ولا يعيا بها .

الأحكام المتعلقة بالحياء :

٥ - الحياء من خصائص الإنسان ، وضرورة فيه ، وإن كان استعماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية ، فإنه يردع عن ارتكاب كل ما يشهيه فلا يكون كالبهيمة .

وإذا ورد نص فيه وصف الله تعالى بالحياء فهو حياء محمود على معنى يليق به سبحانه

(١) حديث : «الحياء من الإيمان ، والإيمان في الجنة ، والبذاءة الجفاء والجفاء في النار» أخرجه الترمذي (٤/ ٣٦٥ - ط الحلي) من حديث أبي هريرة ، وقال الترمذي : «حديث حسن صحيح» .

(٢) حديث : «ما كان الفحش في شيء إلا شانه ، وما كان الحياء في شيء إلا زانه» أخرجه الترمذي (٤/ ٣٤٩ - ط الحلي) من حديث أنس ، وقال الترمذي : «هذا حديث حسن صحيح» .

على رتبة وما أشبه ذلك فهو شيء تنفيره الحشمة ، والحياء هو الارتداع بقوة الحياء ، ولهذا يقال فلان يستحي في هذا الحال أن يفعل كذا ، ولا يقال بجعل أن يفعله في هذه الحال ، لأن هيئته لا تتغير منه قبل أن يفعله ، فالجعل عما كان والحياء عما يكون ، وقد يستعمل الحياء موضع الخجل توسعا .

وقال الأنصاري : أصل الخجل في اللغة : الكسل والتواني وقلة الحركة في طلب الورق ثم كثر استعمال العرب له حتى أخرجوه على معنى الانقطاع في الكلام ، وفي الحديث : «إذا جعتن وقعتن وإذا شجعتن خجلت»^(١)

وقعتن أي ذلتن وخجلت كسلتن ، وقال أبو عبيدة : الخجل ههنا الأشر ، وقيل : هو سوء احتيال العناء ، وقد جاء عن العرب الخجل بمعنى الدهش .

قال الأكميت :

فلم يدفعوا عمدنا ما لهم
لوقع الحروب ولم يججلوا

أي لم يفتوا دهشين مبهوتين .^(٢)

(١) حديث : «إذا جعتن وقعتن وإذا شجعتن خجلت» أخرجه أبو حلال العسكري في الترويق ص ٢٠٣ نشر دار مكتب العلمية ، كما ذكر ابن الأثير الشنطري في النهاية (ججل) ولم نشر حبه حيا لكنا من مرجع السنن والأثر

(٢) الترويق ص ٢٢٩

وقال عليه الصلاة والسلام: «الحياة لا تأتي إلا بصبر»^(١) وقال عليه السلام: «الإيمان طمع وسكون تدور به أفضلهما أقرب: لا إله إلا الله، وأدائها إمساكة الأذى عن الطريق، والحياة شعبة من الإيمان»^(٢) وقال عليه الصلاة والسلام: «الحياة والإيمان قرنا جميعا، فإذا رفع أحدهما رفع الآخر»^(٣) وقال عليه الصلاة والسلام: «إن لكل دين خاتما وختم الإسلام الحياء»^(٤) وفي الصحيحين: «كان النبي ﷺ: أشد حياء من الغلواء في حدرهم، فإذا رأى شيئا يكرهه عرفناه في وجهه»^(٥) وعنه ﷺ: «إن مما أدرك الناس

وتعالى: كقولاه تعالى: «فإن لله لا يستحي أن يصرب مثلام بعوضة في وقتها»^(٦) ومرواه سليمان عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله حيي كريم يستحي إذا رفع الرجل إليه يديه أن يردهما صفرا خائبتين»^(٧).

والحياء يمحاه الشرعي مطلوب، وقد حث عليه النبي ﷺ ورغب فيه؛ لأنه باعث على أفعال الخير ويمنع من نعاصي، ويعزل بين المرأة والرجل، ويمنعها عما يعاب به ويذم. فإذا كان هذا أثره فلا شك أنه خلق محمود، لا ينتج إلا خيرا، فالتدبير بهم يفعل فاحشة فيمده حياؤه من اجترأ عليها، أو يعتدي عليه سفيه فيمنعه حياؤه من مغالبة السبية بالنسبة، أو يسأله مسائل فيمنعه حياؤه من حرمانه، أو يصحبه مجنس فيمنع الحياء رسله عن الكلام، واخصر فيما لا يعنيه، وإذا لم يكن في الحياء في نفسه هذه الآثار الحسنة، هيم ذو خلق محمود، فقد ورد أن النبي ﷺ مر على رجل يحط نفسه في الحب، فقال له ﷺ: «دعه فإن الحياء من الإيمان»^(٨).

(١) حديث: «الحياة لا تأتي إلا بصبر» أخرجه البخاري في الصحيح (١٠٠/٥٢٠ ط نسخة)، ومسلم (٦٠/٦٤ ط الحديث) من حديث: عمران بن حصيب.

(٢) حديث: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعرفها مسلمة (١٠٠/٦٣) ط الحديث» من حديث أبي هريرة.

(٣) حديث: «الحياة والإيمان قرنا جميعا، فإذا رفع أحدهما رفع الآخر» أخرجه الحاكم (١٠٠/٦٤) ط دائرة المعارف العلمانية من حديث عبد الله بن عمر، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) حديث: «إن لكل دين ختم وحلق الإسلام الحياء» أخرجه ابن عساق (١٠٠/١٢٩٩) ط الحديث من حديث أنس، وصححه أبو بصير في كتابي مصابيح الرعاة (١٠٠/٦٣) ط دار الحديث.

(٥) حديث: «كان النبي ﷺ: أشد حياء من الغلواء في حدرهم، فإذا رأى شيئا يكرهه عرفناه في وجهه» أخرجه البخاري في الصحيح (١٠٠/٥١٤) ط الطائفة، ومسلم (١٠٠/٦٨٩) ط الحديث من حديث أبي عبد الله الحارثي.

(٦) سورة الفرقان: ٦١.

(٧) نصب الرائي (١٠٠/٣٩٩) وما بعدها.

(٨) حديث: «إن الله حيي كريم يستحي إذا رفع الرجل إليه يديه أن يردهما صفرا خائبتين» أخرجه ابن عساق (١٠٠/٥٥٧) ط الحديث، ووافقه الذهبي.

(٩) حديث: «دعه فإن الحياء من الإيمان» أخرجه البخاري في الصحيح (١٠٠/٧٥) ط الطائفة، ومسلم (١٠٠/٦٣٩) ط الحديث من حديث عبد الله بن عمر.

رحمه الله: والحياة رؤية الآلاء، ورؤية التقصير
فتولد بينهما حالة تسمى: الحياة.

وقال ابن القيم: ومن كلام الحكماء أحبوا
الحياة بمجالسة من يستحي منه، وعمازة القلب
بالمهنية والحياة، فإذا ذهب من القلب لم يبق فيه
خير. (١)

٦ - ويجري في الحياة الأحكام التكليفية: فإن
كان المستحي منه محرماً، فالحياء منه واجب،
وإن كان الحياء منه مكروه فهو مندوب، وإن
كان المستحي منه واجباً فالحياء منه حرام، وإن
كان من مباح فهو عرفي أو جائز. (٢)

فالحياء من تعلم أسرار الدين وما يجب على
الإنسان العلم به ليس بحياء شرعي. فعن
عائشة رضي الله عنها قالت: انعم النساء نساء
الانصار لم يكن يمتنعن الحياء أن ينفقهن في
الدين. (٣) وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها
قالت: جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ
فصالت: يا رسول الله: إن الله لا يستحي من
الحق، هل على المرأة غسل إذا هي احتلمت؟

- وهو حديث حسن طرته.

(١) مدارج السالكين ٢/٢٥٩ - ٢٦٠

(٢) حمة الطلحي ١/١٥٢ تصح البخاري ١/٧٤

(٣) حديث عائشة: «نعم النساء نساء الانصار...» أخرجه
مسلم (١/٢٦١ - ط الحلي).

من كلام النبوة الأولى: إذا لم تستح فاصنع
ما شئت. (١)

قال العلماء: الحياء من الحياة، وعلى حسب
حياة القلب يكون فيه قوة خلق الحياء، وقلة
الحياء من موت القلب والروح، (٢) وأولى
الحياء: الحياء من الله، والحياء منه الأبرار
حيث نهك، ويكون ذلك عن معرفة ومراقبة،
وهو معنى قوله ﷺ: والإحسان: أن ت عبد الله
كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك. (٣)

وروى الترمذي في حديث عبدالله بن
مسعود رضي الله عنهما مرفوعاً: واستحيوا
من الله حق الحياء. قال: قلنا: إننا نستحي
والحمد لله، قال: ليس ذاك ولكن الامتنع
من الله حق الحياء أن تحفظ السرّاء وما وعى،
والبطن وما حوى، وتنتهز الموت والبلوى، ومن
أراد الآخرة ترك زينة الدنيا، فمن فعل ذلك فقد
استحيى من الله حق الحياء. (٤) قال الجويني

(١) حديث: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى: إذا
لم تستح فاصنع ما شئت». أخرجه البيهقي والفتح ١/١٠٠
٥٣٣ - ط السني من حديث عبدالله بن مسعود.

(٢) مدارج السالكين ٢/٢٥٩

(٣) حديث: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن
تراه فإنه يراك» أخرجه البيهقي والفتح ١/١٦٤ - ط
السني ومسلم (١/٣٩٩ - ط الحلي) من حديث
أبي هريرة.

(٤) حديث: «استحيوا من الله حق الحياء». أخرجه الترمذي
(١/٩٣٧ - ط الحلي) من حديث عبدالله بن مسعود. =

فلنأخذ بالحياة حكم المقصود، وعلى الأخذ
رده، أو التعويض عنه، ويجب أن يكون
التعويض ببيعة ما أخذ أو أكل من زادهم، وقال
ابن الجوزي: هذا كلام حسن لأن المقاصد في
العقود معبرة^(١)، ولم نطلع على مذهب الحنفية والمالكية في
ذلك.



فقال رسول الله ﷺ: «نعم، إذا رأيت الماء»^(٢)
والحياة من مواجهة الظلمة، والفساق
وزجرهم، وترك الجهر بالمعروف، والسعي عن
المنكر حياة ليس بحياة، وإنما هو عجز ومهانة،
وتسميته حياة: من إطلاق بعض أهل العرف
أطلقوه مجازاً لمشايتة الصورية للحياة
الشرعية^(٣).

أخذ مال الغير بسبب الحياة:

٧- صرح الشافعية واختايلة أنه: إذا أخذ مال
غيره بالحياة كان يسأل غيره مالا في ماله فدفعه
إليه بياعت الحياة فقط، أو أهدي إليه حياة هدية
يعلم المهدى له: أن المهدى أهدي إليه حياة ثم
يملكه، ولا يحمل له التصرف فيه، وإن لم يحصل
طلب من الأخذ، فالدار مجرد المثل بأن
صاحب المال دفعه إليه حياة، ولا مروءة،
ولا لرغبة في خير، ومن هذا: لو جلس عند قوم
ياكلون طعاما، وسأله أن يأكل معهم، وعلم
أن ذلك لمجرد حياتهم، لا يميز له أكله من
طعامهم، كما يحرم على الضيف أن يقيم في
بيت مضيفه مدة تزيد على مدة انضيافه
الشرعية وهي ثلاثة أيام فطعمه حياة.

(١) حديث أم سلمة: جاءت أم سليم، وأخرجها

الشافعية (المنهج ٣٨٨/١ - ط المصنف)، وسلم

١/١ - ط الحنفية

(٢) عمدة القاري ١/١٥٢

(٣) نهاية المحتاج ١/١٤٦، حاشية الجمل ٣/٤١٩، وطلب

أولي النهي ١/٣٨٠ - ٣٨١

ب - النفس :

٣ - قال أبو بكر بن الأنباري : من اللغويين من سوى بين النفس والروح ، وقال : هما شيء واحد ، وقال غيرهم : الروح هو الذي به الحياة والنفس هي التي بها العقل .^(١)

حياة

ج - الاستهلال :

٤ - الاستهلال مصدر استهل ، يقال : استهل الصبي بالكاء أي رفع صوته وصاح عند الولادة ، وكل شيء ارتفع صوته فقد استهل .^(٢) وفي الحديث : «إذا استهل المولود ورث» .^(٣) والاستهلال أمانة من أملاك الحياة .

د - الموت :

٥ - الموت : صفة وجوبية حلفت ضد الحياة . وقيل : صفة عدمية .^(٤) والصلة بين الموت والحياة التضاد .

الأحكام المتعلقة بالحياة :

أولاً : بدء الحياة :

٦ - بدء الحياة الأدبية الأولى كان بنسخة من

(١) لسان العرب في اللغة

(٢) لسان العرب مادة : «هتل» .

(٣) حديث «إذا استهل المولود ورث» أخرجه أبو داود (٣٣٥/٢) ، تحقيق عزت دهاش ، من حديث أبي هريرة ، والمسلم (٣٤٩/٤) ، ط دائرة المعارف العثمانية من حديث جابر بن عبد الله وصححه الحاكم ووافقه الذهبي

(٤) لسان العرب في اللغة ، والتعريفات ص ٣٠٤ ، والحاشي ١١٣/٢

التعريف :

١ - الحياة في اللغة نقيض الموت ، واخي من كل شيء ، نقيض الميت . وهي عبارة عن قوة مزاجية تقتضي الحس والحركة ، وفي حق الله تعالى هي صفة تليق به جل شأنه .^(١)

وعرف الجرجاني الحياة : بأنها صفة توجب للموصوف بها أن يعلم ويقدر .^(٢) وعلى هذا لا يخرج المعنى الاصطلاحي للحياة عن المعنى النفوي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الروح :

٢ - قال الفراء : الروح ، هو الذي يعيش به الإنسان ، لم يخبر الله تعالى به أحدا من خلقه . قال تعالى : «ويستأثرون عن الروح قل الروح من أمر ربي» .^(٣)

(١) المفردوس المعبط ٢٢٢/٤ ولسان العرب ١/٧٧٣

(٢) التعريفات ص ١٦٦

(٣) سورة الإسراء ٨٥

روح الله تعالى في الصورة التي سورها الله عز وجل من طين لأدم عليه السلام، كما قال سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِيهِ نَبِيًّا مِنْ طِينٍ، فَإِذَا سَوَّيْتَهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ، فَسَجَدَ الْمَلَأِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، إِلَّا أَبَيْسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(١)

وانظر الفقهاء على أن بدء الحياة الحقيقية المعنوية في ذرية آدم عليه السلام يكون بنفخ الروح في الجنين، لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو انصديق الصدوق قال: «إِذَا أَحَدُكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ عِلْفَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي ذَلِكَ مَضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَرْسَلُ إِلَيْكَ فَيَنْفَخُ فِيهِ الرُّوحَ وَيَوْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتِبَ رِزْقُهُ، وَأَجَلُهُ، وَعَمَلُهُ وَشَقِي أَوْ سَعِيدٌ»^(٢)

واختلف الفقهاء في موعد نفخ الروح: هل هو بعد أربعين ليلة، أو بعد اثنين وأربعين، أو بعد مائة وعشرين، وينظر تفصيل ذلك في «جين» و«روح».

واختلفوا في الجنين قبل نفخ الروح: هل

يعتبر حياً، أو أصلاً للحي، أو لا يعتبر كذلك: فذهب الجمهور إلى أن حياة الجنين تبدأ ويمتد بها منذ نفخ الروح، أما قبلها فلا تكون حياته حقيقية بل حياة اعتبارية يظهر أثرها في بعض الأحكام والتصرفات، كعلق حقه بالإرث، وصحة الإيصال له بشرطه إلى غير ذلك، واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ، ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفًا قَرَارًا مَكِينًا، ثُمَّ خَلَقْنَا النَّظْفَةَ عِظَةً وَخَلَقْنَا الْعِلْفَةَ مَضْغَةً وَخَلَقْنَا الْمَضْغَةَ عِظًا، فَكُنُوزًا الْعِظَامِ زِينَةً ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾^(٣) لأن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ أي ينفخ الروح حيث يبدأ في الجنين الإحساس والتأخر، قال القرطبي: «اختلف الناس في الخلق الأخير، فقال ابن عباس والشعبي وأبو العالبة والنضجاء وابن زيد: هو نفخ الروح فيه بعد أن كان جحشاً»^(٤)

واستدلوا كذلك بحدث ابن مسعود السابق الذي يدل على أن نفخ الروح بالجنين إنشاؤه يكون بعد الأربعين الثالثة، وأن الجنين يجمع في بطن أمه أربعين يوماً نظفة، ثم يكون علفة مثل ذلك، ثم يكون مضعفة مثل ذلك، ثم تنفخ فيه الروح فيها يكون حياً، وأفاض ابن القيم في

(١) سورة ص/ ٧١ - ٧٤

(٢) حديث: «إِذَا أَحَدُكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ»

شرح جليلي، الفتح ١/ ٣٠٣ - ط السلفية ومسلم

(٣) ط الحاشي، واللفظ لمسلم

(٤) سورة المؤمنون/ ١٣

(٥) تفسير القرطبي ١٦/ ١٠٩

ثانيا : انتهاء الحياة :

٧ - تنتهي حياة الإنسان منزع الروح ، أي بالموت .

وأما زات الموت معروفة ، ورد معصها في حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها قالت : دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وفد شق بصره فاعغمضه ، ثم قال : «إن الروح إذا قبض تبعه البصر»^(١)

قال الزركشي : وشخص البصر هو الحالة التي يشاهد فيها أمت ملك الموت ، وهذه الحالة هي التي لا تقبل فيها التوبة ،^(٢) قال الله تعالى : ﴿وليس التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني نبت الآن...﴾^(٣)

وذكر الفقهاء من أما زات انتهاء الحياة : شخص البصر ، وانقطاع النفس ، وتفراج الشفتين ، وسقوط القدمين ، وانفصال الزندين ، وميل الأنف ، وامتداد جلد الوجه ، وانخفاف الصدغين ، وتفاصل الخصيتين مع تدلي جلدتهما^(٤)

الاستدلال بهذا الحديث ثم قال : إن الحين قبل نزع الروح كان فيه حركة نمو واعتدال كالنبات ، ولم تكن حركة نمو ، واعتداله بالإرادة ، فلما أخذت فيه الروح انضمت حركة حسنة وإرادته إلى حركة نموه واعتداله^(٥)

وذهب بعض الفقهاء إلى أن حياة الجنين تبدأ من حين تلقح ماء المرأة ماء الرجل واستقرار ما حصن من ذلك في الرحم ، ولكنهم لا يعتبرون حياة الجنين في تلك المرحلة حياة كاملة لإنسان حي بالفعل ، وإنما لإنسان كائن بالقوة ، حياته حية اعتبارية ، قال الغزالي : «ول مراتب الموجود أن تقع المنطقة في الرحم وتحتفظ بهاء المرأة وتسمع لقول الحياء ، وإفشاء ذلك جسية ، فإن صارته مصغة وعمقة كانت الحياء أمحش ، وإن نفع فيه الروح واستوت الحلقة ازدادت الحياء تماحشا ، ومنتهى التفاحش في الحياء بعد الانفصال حياء ، وإنما قلنا : مبدأ سبب الموجود من حيث وقوعه في الرحم لا من حيث الخروج من الإحليل لأن الولد لا يتخلق من مني الرجل وحده ، بل من الزوجين جميعا»^(٦)

ويتفق الفقهاء على أن الحياة الإنسانية الكاملة المتعبرة اعتبارا كاملا في الأحكام الشرعية تبدأ بولادة الشخص حيا .

(١) حديث : «إن الروح إذا قبض تبعه البصر» أخرجه مسلم (٢/ ٢٢١ - ٢٢٢) - الطحاوي

(٢) المنثور ١٠٧/٢

(٣) سورة الفلق/ ١٨

(٤) رد المحتار ١٧٠/٢ ، العرشي ١٢٢/٢ المجموع

١٢٥/٥ - ١٢٦ ، المنثور ١٠٧/٢ ، والمضي ١٤٦/٢

(٦) البيان في أسماء القرآن من ٢٥٠ - ٢٥٥

(٢) إنباء علوم الدين ٥١/٢

ثالثاً : الحفاظ على الحياة :

في ذلك قول الله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا...﴾^{١١}

قال القرطبي في تفسيره هذه الآية: قال ابن عباس: أحل الله في هذه الآية الأكل والشرب ما لم يكن سرقاً أو خيئلاً. فلما ما تدعوا إليه الحاجة هو ما سد الجوعة وسكن القنصاً فمستدوب إليه عفوياً وشروعاً، فإفقيه من حفظ النفس وحراسة الحواس، ولذلك ورد الشرع بالنهي عن الهم، لأنه يضعف الجسد ويعيث بالنفس ويضعف عن العبادة، وذلك يمنع منه الشرع ويدفعه النقص.

وانصطري في النخصة الذي لا يجد إلا محروما
كأثيمة، أو مال الغير، ويغلب على غنه الهلاك إن
لم يأكل من هذا الحريم، يئزمه منه بقدر ما يدفع
عن نفسه الهلاك لقول الله عز وجل: ﴿فمن
اصطر غير باع ولا عاد ولا إثم عليه﴾ ^(٣٦) وقوله
مبحانه وتعالى: ﴿ولا تلغوا ما بينكم إلى
أنتهلكه﴾ ^(٣٧) على تفصيل في ذلك يرجع إليه
في (غصنة) و(مصطل) و(أثيمة).

والمكلف مأمور شرعا بالكف عما يتلف الحياة
أو يضرها، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا

٨ - يكون الحفاظ على الحيلة بفعل ما يمكنه والكف عما يهلكها أو يضرها، والمكلف بأمر بإحياء نفسه وعدم إلقائها إلى التهلكة. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾،^(١) وقرر الفقهاء أن حفظ النفس آخذ الضروريات التي تجب مراعاتها بعد حفظ الدين.^(٢) وقال الشافعي: تكاليف الشريعة ترجع إلى حفظ مقاصدها في الحلق، وهذه المقاصد ثلاثة أقسام: ضرورية، وحاجة وتحسينية، وانضروية: هي التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا. والحفظ لها يكون بأمرين: أحدهما ما يقم أركانها ويثبت قواعدها وذلك مراعاتها من جانب الوجود، والثاني ما يدور عنها الاختلال أو الوقوع أو الشوق فيها وذلك مراعاتها من جانب عدم. . . وحفظ النفس والعلة في من حارب الوجود كتنزيل ماكرات والمثوبات والمثوبات والمثوبات مما يشوق عليه بقاء الحية، وبمجموع الضروريات خمسة. حفظ الدين، والنفس

ويجب على المسلم فعل ما يمسك حياته من
أكل وشرب ولباس وسكن وضوء ذلك، وما ورد

(٢) صورة الأعراب: ٢٤

(٤) : مفيد الفريسي ١٤١/٧

(٢) سورة البقرة: ١٢٩

(٤٤) سورة القمّة: ١٧٤

(١) : سورة القدر ١٩٥

(٤٦) الحوض

(٣) المؤلفات ١/٤ - ١٠

يده يتوجأ بها في بطنه في نار جهنم خلدا مخلدا فيها أبدا، ومن شرب سيفا فقتل نفسه فهو يتحسد في نار جهنم خلدا مخلدا فيها أبدا، ومن تردى من جبل فقتل نفسه فهو يتردى في نار جهنم خلدا مخلدا فيها أبدا. ^(١)

وحريم الشرع أن يقتل الإنسان نفسه ويحني على حياته، لأن نفسه التي يزهقها ليست ملكا له، فلا يقص منك الله تعالى ^(٢)

ب - جناية الشخص على حياة غيره :

١٠ - الحيلة التي يحنى عليها، إما أن تكون حياة حقيقية مستقرة، أو مستمرة لشخص حي، وإما أن تكون حياة اعتبارية وهي حياة الجنين

الحياة على حياة شخص حي :

١١ - الجناية على حياة شخص حي تكون بالقتل أي بفعل ما يكون سببا لزهوق النفس وهو مفارقة الروح للجسد، قال أبو البقاء : إذا 'عتم بفعل المتولي نذلت بفال : قتل ، وإذا اعتم بفوت الحياة يقال : موات. ^(٣)

والقتل عند جمهور الفقهاء ثلاثة أقسام : عمد، وشبه عمد، وحطأ، وعمد بعضهم أربعة أقسام، وعند آخرين خمسة أقسام، بإضافة

(١) حديث : من قتل نفسه بحنيدة ، أخرجه مسلم

(٢) ١٠٣/١ - ١٠٤ - ط الخليلي من حديث أبي هريرة

(٣) شرح السنة ١٠٣/١ - ١٠٤ - ط

(٤) التكميلات ١/١

أنفسكم ^(١) وقد حُجج عمرو بن العاص رضي الله عنه بهذه الآية ، حين امتنع عن الاغتسال بالماء البارد ، حين أجنب في غزوة ذات السلاسل خوفا على نفسه من اذلاك ، فأخبره النبي ﷺ على ذلك. ^(٢)

رابعا : الجناية على الحياة.

وهي قسمان : جناية الشخص على حياته ، وجناية على حياة غيره .

أ - جناية الشخص على حياته :

٩ - حرم الشرع تحريما قاطعا أن يحنى الشخص على حياته ، قال الله تعالى : ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ ^(٣)

وقال رسول الله ﷺ : « كان ميمس ميمسكم رجل به جرح محرز ، فأخذ سكيناً فجز بها يده ، فما رقا عنه الدم حتى مات ، قال الله تعالى : « يادوني عر شي بنفسه » حرمت عليه الجنة. ^(٤) وقال ﷺ : « من قبل نفسه حديدة فحديده في

(١) سورة النساء ٢٩

(٢) حديث استبجج مصر من الناس بأية ﴿ ولا تقتلوا أنفسكم ﴾ أخرجه أبو داود ٣٣٨/١ - تحف عر ميمس دعاس : وقوله ابن حجر في الفتح ١١/١٠٤ - السلفية والنظر فغير الفرطحي ١٤٧/٥

(٣) سورة النساء ٢٩

(٤) حديث : « كان ميمس ميمسكم رجل به جرح » أخرجه البخاري الفتح ١١/٤٩٦ - ط السلفية من حديث جندب .

رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزني،
والنفس بالنفس، والتارك لدينه المارق
لجميعه^(١) وقوله ﷺ: «قتل المؤمن أعظم
عند الله من زوال الدنيا»^(٢).

والحياة عند الجنابة عليها إما أن تكون
مستمرة، أو مستقرة، أو حياة عيش المذبح.
والحياة المستمرة: هي التي تبقى إلى انقضاء
الأجل بموت أو قتل.

والحياة المستقرة: تكون بوجود الروح في
الجسد ومعها الحركة الاختيارية والإدراك دون
الحركة الاضطرورية... كمن لم يطق إنسان وقطع
بموته بعد ساعة أو يوم أو أيام وحركته الاختيارية
موجودة.

وحياة عيش المذبح: هي التي لا يبقى معها
إبصار ولا نطق ولا حركة اختيار^(٣) وتختلف
حكم الجنابة على الحياة باختلاف هذه
الاحوال.

وفي ذلك تفصيل ينظر في (قود) و (جنابة)
و (فضائص).

(١) حديث «لا يجل دم امرئ مسلم يشهد إلا لآله
والله» أخرجه البخاري (الفتح ٢٠١/١٢) ط السلفية
وسلم (١٣٠٤ - ١٣٠٦) ط الحديث من حديث
عبد الله بن مسعود.

(٢) حديث: «قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال
الدنيا» أخرجه الترمذي (٨٢/٢) ط المكتبة
البيروتية من حديث عبد الله بن عمرو.

(٣) ثور ١٠٤/٢، حاشية الحاصل ٢٣٨/٥، مني المندج
١٣ - ١٢/٤

ما جرى مجرى الخطأ، والقتل بسبب^(١) وفي
بيان كل من هذه الاقسام وموجبه تفصيل ينظر
في ودية، و قود، و جنابة.

وقد أجمع المسلمون على تحريم القتل بغير
حق، والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع، أما
الكتاب فمنه قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا
النَفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾^(٢) وقوله
سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا
خَطَا...﴾^(٣) وقوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَقتُلْ
مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَنَجِزَآءُهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا
وَقُضِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلِئِنَّهٗ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا
عَظِيمًا﴾^(٤).

وما السنة فمنها قول رسول الله ﷺ: «لا يجل
دم امرئ، مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني

(١) رد المحتار ٥/٢٣٩ - ٢٤٢، الحاشية ٨/٧ - ٨، والمحلي
على المباح ٩٦/٤، والفتي ٦٢٦/٧، كشف مفتاح
٥ - ٥/٥

(٢) سورة الإسراء/٣٢

(٣) سورة النساء/٩٢، قال الموطئي قوله تعالى:
﴿وَمَا كَانَ...﴾ ليس على النبي وإسما على التحريم
والنفس، كقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ فِكْرٌ أَنْ تَقُولَ
رَسُولُ اللَّهِ﴾ ولم كانت على النبي لما وجد مؤمن يقتل
مؤمنة فظ لأن ما نصاه الله لا يجوز وجوده أبدا، كقوله
سبحانه ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُبْنُوا شَجَرًا﴾، ولا ينهم من
خطابه دليل قتل الكافر لعمد لأن المسلم بمنزلة الدم، وإنما
خص المؤمن بالذكر تأكيداً لحياة وأمره وشقيقته ومفيدته.

تفسير القرطبي ٥/٣١٢ - ٣١٣

(٤) سورة النساء/٩٢

الجناية على حياة الجنين :

١٢ - إذا ضرب بطن امرأة حامل فألقت - بسبب ذلك - جنينها وهي حية ، فلما أن ثلغته ميتاً أو حياً :

أ - إن ألغته ميتاً ففيه غرة بانفاق الفقهاء ، لا روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه قال : واقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها ، فاغتصموا إلى رسول الله ﷺ فقضى رسول الله ﷺ أن دية جنباً غرة عبد أو وليدة ، وقضى أن دية امرأة على عاقلتها . . . (١)

والغرة : العبد أو الأمة في هذه الجناية ، سميا بذنبت لأنهما من أنفس الأموال ، ويستوي في ذلك أن يكون الجنين الملقى ميتاً ذكراً أو أنثى لإطلاق الحبر ، ولشلا يكثر التنازع في الذكورة والأنونة لعدم الاتصاف .

وتتعدد الغرة بتعدد الجنين الملقى .

وتحجب مع الغرة الكفارة عند الشافعية والحنابلة ، لأن الجنين الجنين عليه آدمي معصوم ، ولأن الكفارة حق الله تعالى . . . خلافاً للحنفية والمالكية الذين قالوا : إن الكفارة مندوبة لا واجبة .

١٣ - واختلف الفقهاء في الجنين الملقى الذي يجب فيه ما سبق :

(١) حديث أبي هريرة : واقتلت امرأتان من هذيل . . . أخرجه البخاري (المص ٢٥٢/١٩ ط السلفية) ومسلم (٣/ ١٣١٠ ط الحديث).

فقال الحنفية : إن ما امتحان بعض خلقه

كظفر وشعر فهو كمن كان تام الخلق فيما ذكر من الأحكام ، وأضاف ابن عابدين : أنه لا يستين خلقه إلا بعد مائة وعشرين يوماً ، وظاهر ما قدمه عن البخيرية أنه لا بد من وجود الرأس ، وفي الشمني : لو ألقت مضغة ولم يتبين شيء من خلقه فشهد ثقات من القوابل أنه مبدأ خلق آدمي ولو بقي لتصور فلا غرة فيه ، ونجس فيه عندنا حكومة .

وقال المالكية : في الجنين ما سبق من الأحكام وإن كان علقه أي وما مجتمعا إذا صب عليه ماء حار لا يذوب .

وقال الشافعية : إذا ألقت المرأة بالجنين عليها لحماً ، قال القوابل : - أي أربع منهن ، أو رجل وامرأتان ، أو رجلان - فيه صورة خفية - أي تخفى على غير القوابل - كنحويد أو رجل لا يعرفها غيرها ففيه الغرة والكفارة . ولو قلن : ليس فيه صورة ظاهرة ولا خفية ولكنه أصل آدمي لو بقي لتصور فلا غرة فيه ولا كفارة .

وقال الحنابلة : إن ألقت مضغة فشهد ثقات من القوابل أن فيه صورة خفية ففيه غرة ، وإن شهدن أنه مبتدأ خلق آدمي لو بقي لتصور ففيه وجهان : أحدهما : لا شيء فيه لأن لم يتصور فم يجب فيه كالعنقة ، ولأن الأصل براءة الذمة فلا تشغل بالشك ، والثاني : فيه غرة لأنه مبتدأ خلق آدمي لم يمتدح عاقل تصور .

والحكم بالاستحقاق الإرث واضح متفق عليه في حالة التحقق من موت المورث ومن حياة المورث بعده، بأن كانا حينئذ مات المورث موتاً حقيقياً وتحققت حياة المورث بعده، لكن هناك صوراً أخرى لا يكون فيها الحكم واضحاً أو متفقاً عليه، منها: الحمل الذي له حق في الإرث، والذين يموتون معاً في وقت واحد ولا يعلم السابق منهم.

أما الحمل فإن حياته لم تحق - تقديراً - بالحياة عند وفاة مورثه. وقد اشترط الفقهاء لتحكم بتوريث الحمل شرطين: أحدهما: أن يعلم أنه كان موجوداً حال موت المورث.

الثاني: أن يفصل كله حياة مستقرة على تفصيل ينظر في (إرث): ف/ ١٠٩، ١١٥.

وأما الذين يموتون معاً في وقت واحد ولا يعلم سابق منهم وهم في الأصل يتوارثون. فقد اتفق جمهور الفقهاء ورواية عن أحمد على أنهم في هذه الحالة لا يتوارثون، وتركه كل منهم لباقي الورثة الأجساد، كما روى المحاكم بسند صحيح أن أم كشوم بنت علي رضي الله عنها توليت هي وإبنتها - يزيد بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في يوم واحد فماتت إحداهما مات قبل فماتت تركته ولم يرثها، ولأن من شروط الإرث تحقق حياة المورث بعده موت المورث وهو هنا

ب - إن ألفت المرأة الحمل - بسبب الحناية عليها - جنبها حياتاً ثم مات بسبب ذلك بعد تمام انفصاله حياتاً فماتت كاملاً كتيقن حياته وموته بالجنانية، وفيه مع الذمة الكفارة.

وقد اتفق الفقهاء على أن الجنين إن استهل صارحاً بعد انفصاله ثبتت حياته وترتب عليها الأحكام الشرعية المتعلقة بها، لكنهم اختلفوا فيما ثبت به الحياة من الأمور الأخرى كالعطاس والأرضاع والنفس والحركة...^(١) وينظر التفصيل في (استهلال).

وإن ضرب بطن امرأة حامل فلم تلد جنبها وماتت وهو في بطنها فلا شيء، فيه بخصوصه.^(٢)

وفي جنسية المرأة الحامل على حياة جنبها تفصيل في (إجهاض).

خاصة: الحياة المعتبرة في الإرث:

١٤ - من شروط الإرث تحقق موت المورث أو إلحاقه بالموتى حكماً، وتحقق حياة المورث بعده أو إلحاقه بالأحياء.

(١) اللجنة ترى أن الحكم ببقاء الحياة لو انفصلها يرجع فيه إلى أهل الخبرة.

(٢) تفسير القرطبي ٣/ ٢٦١، رد المحتار ٥/ ٣٧٧، ٣٧٨، جواهر الإكليل ٢/ ٢٦٦، ٢٧٢، مواهب الجنين ١/ ٢٥٠.

غاية المحتاج ١/ ٣١٠، ٣١٦، حاشية الجمل ٥/ ٩٩، ١٠٠، المغني ٧/ ٧٩٩، ٨١٥.

إذ كانت فيه حياة مستقرة فيحل بالذكاة، أما إذا لم يبق فيه إلا مثل عيش المذبح فقد اختلفوا في أن الذكاة تحله أو لا، على تفصيل ينظر في (ذبايح).

كما اختلف فيما إذا ذبحت شاة مثلاً ركان في بطنها جنين، هل تعتبر ذكاتها ذكاة له من حيث أن حياته تابعة لحياتها أو مستقلة عنها، وينظر التفصيل في: (ذبايح).

سابعاً: الحياة المعتبرة في غسل السقط وتكفئته والصلاة عليه.

١٦ - اتفق الفقهاء على أن السقط إذا استهل ثبت له أحكام أخي وحقوقه، ومنها وجوب غلته وتكفئته والصلاة عليه، لما روى جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ قال: إذا استهل الصبي ورث وصلي عليه. ^(١) ولأنه قد ثبت له حكم العتق في الإسلام والميراث والدفن فغسل وصلي عليه كغيره.

واختلفوا في السقط إن لم يستهل فقال الحنفية: السقط إن لم يستهل غسل وسمي - في الأصح - فقتى به على خلاف ظاهر الرواية - إكراماً لبي آدم. وأدرج في حرقة ودمن.

(١) حديث: «إذا استهل الصبي ورث وصلي عليه...» أخرجه الترمذي ٣٦/٢٤١ - ط الحلي، والمحقق ٣١٩/١ - ط دائرة المعارف العرابية، وصححه المحقق ووافقه الذهبي.

متنفذ، ولا توارث بالمشك. ولأننا إن ورثنا أحدهم فقط فهو تحكيم، وإن ورثنا كلا من الآخر تبيننا الخطأ. والرواية الأخرى عن أحمد: يرث بعضهم من بعض من تلاد ما له، أي قدومه دون طارفه وهو ما ورثه عن مات معه.

وإن علم أن أحدهم مات قبل صاحبه بعينه ثم اشكل، أعطى كل وارث الثيقين، ووقف الباقي فشكوك فيه، حتى يتبين الأمر، أو يصطلحوا، لأن الحق لا يعدلهم. والمره يملك التصرف في خاتص حقه، وذلك عند الحنفية والمثابرة، وقال الشافعية: يوقف الميراث حتى يتبين الأمر أو يصطلحوا، لأن التذكر غير ميثوس منه. ^(١)

سادساً: الحياة المعتبرة في الصيد والذبايح: ١٥ - اتفق الفقهاء على أن الذكاة الشرعية بأنواعها (من ذبح أو نحر أو عقر أو صيد) لا يد منها إباحة ما يؤكل حمله من الحيوان أو الطير. والتفقوا على أن من شروط الذكاة الشرعية أن تكون بالحيوان أو الطير عند الذبح أو الصيد حية، وإذا كان ميتة ولم تعد الذكاة عملها من حيث الإباحة، فكأنهم اختلفوا في الحياة المعتبرة شرعاً عند الذبح أو الصيد. وقد اتفقوا على أنه

(١) رد المحتار ٥/٥٠٩، المزدخاني ٨/٢٢٩، لستى للعالم ١٧/٢، فنبوي ٣/١١٩، والفتاوى ١/٢٠٨ - ٢١٦ - ٣١٦، شمدب الفتاوى ١/١٨، ٢/٩٦، ٩٢.

فيصلى عليه كالمستهل . . . فاما من لم يبلغ أربعة أشهر فلا يغسل ولا يصلى عليه وينف في خرقه ويدفن لعدم وجود الحياة^(١).

ثامنا : الحياة المختبرة في قبول التوبة :

١٧ - يقبل الله تعالى توبة العبد المذنب المكثف - كوما منه تعالى وفضلا - ما لم يغترق، كما جاء في الحديث الشريف : وإن الله عز وجل يقبل توبة العبد ما لم يغترق^(٢) أي ما لم تصل روحه حلقوسه، من الغرغرة وهي جعل الشراب في الفم وإدراجه إلى أصل الحلقوم فلا يبلع، وهذا مأخوذ من قوله تعالى : ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْإِسْلَامَ...﴾^(٣) الآية، وفسر ابن عباس حضوره بمعاناة ملك الموت، وقال غيره : المراد نيقن الموت لا خصوص رؤية ملكه لأن كثيرا من الناس لا يراه.

وقيل : السر في عدم قبول التوبة حين اليأس من الحياة أنه من شروطها عزم التائب على أن

ولم يصل عليه سواء كان تام الخلق أم لا^(٤) وقال المالكية : يكره غسل سقط لم يستهل صارخا، ولو تحرك أو علس أو يان أو رضع، إلا أن تحقق الحياة بعلامة من علاماتها فيجب غسله، ويعمل دم السقط اندي لم يستهل وينف بخرقه ويؤزى^(٥).

وقال الشافعية : إن لم يستهل السقط ولم يتحرك، فإن لم يكن له أربعة أشهر كف بخرقه ويدفن، وإن تم له أربعة أشهر ففي قولان : قال في القديم : يصلى عليه لأنه نفع فيه الروح فصار كمن استهل، وقال في الأم : لا يصلى عليه، وهو الأصح لأنه لم يثبت له حكم الدنيا في الأرض وغيره فلم يصل عليه، فإن قلنا يصل عليه غسل كغير السقط، وإن قلنا لا يصلى عليه ففيه غسل قولان : قال البويطي : في مختصره لا يغسل، لأنه لا يصلى عليه ولا يغسل كالشهيد، وقال في الأم : يغسل لأن العمل قد يفرد عن الصلاة كما نقول في الكافر.

وقال الحنابلة : السقط إن خرج مينا فأن أحمد : إذا تم له أربعة أشهر غسل وصلى عليه لما روى الغيرة أن النبي ﷺ قال : «والسقط يصلى عليه»^(٦) ولأنه نسمة نفع فيها الروح

(١) (٣/٥٢٤) - تحقق موت حبيب دهماس، والحاكم (١/٣٦٣) ط (المدة المدرك المعتبرة) وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) لقني والشرح الكبير (٢/٢٢٧).

(٣) حديث «إن الله يغسل توبة العبد ما لم يغترق» أخرجه الترمذي (٥٤٧/٥٤) ط (الحلي) من حديث عبد الله بن عمر، وحسنه.

(٤) سورة النساء (٤/٨).

وحديث : «والسقط يصل عليه»، أخرجه أبو داود.

(٥) رد المحتار (١/٩٥٥).

(٦) الفتاوى (١/٢٧٧).

(٧) المهذب (١/١٣٤).

لا يعود إلى الدناب، وذلك إنما يتحقق مع تحكى
الثناب من الدناب وبقا، الإختيار

قال ابن علال: والحاصل أنه متى فرض
الموسون الحانة لا تحكى الحياة بعدها عادة
لا تصح منه حينئذ بنية ولا غيرها، وهذا مراد
الحدث بـ «و» وهو علة، ومتى لم يصل لذلك
صحت منه النية وغيرها.^(١)

حيازة

التعريف :

١- الخوز لغة الجمع وقسم الشيء، وكل من
صم شيئا إلى نفسه من مال أو غيره فقد حازه
خوزا وحيازة واحتازه احتياز.^(٢)

وفي الاصطلاح قال الدردير: الحيازة هي
وضع اليد على الشيء ولاستيلاء عليه
والحيازة بهذا التعريف بمعنى القبض،
بزيادة قول ابن أبي زيد القيرواني: ولا تتم
هذه ولا صدقة ولا حبس إلا بالحيازة.

فإن مات قبل أن تحازعه فهي ميراث.
وفي الغواين الفقهية: انقص: هو الخوز.
وفي كتب المالكية استعمال كلمة (خوز) بدل
(حيازة).

قال صاحب المنهاج: الخوز وضع اليد على
الشيء المحوز.^(٣)

(١) تاج المروس ولسان العرب، وصباح الخير مادة:
(خوز).

(٢) التدسولي مع شرح تدرير ٢٣٣/١، والغواين الفقهية
ص ٣٢٨، والشرح الصغير ٣١٩/١، والبهجة في شرح
المنهاج ١٦٨/١، والرسالة مع غرر المبالغة ص ٢٢٨،
والقرشي ٢٤٢/٧.

(٣) دليل القاضى ٧٨٠، ٧٩، رد المحتار ٢٧١/١.

بم تكون الحياة :

٢ - قال الخطاب : الحياة تكون بثلاثة أشياء :
أضعفها : الكنى والأزراع ، ولها : الهدم ،
والبناء ، والفرس ، والاستئصال ، ولها :
التفويت بالبيع والهبة ، والصدقة ، والنحلة ،
والعتق ، والكتابة ، والتدبير ، والوطء ، وكل
ما يفعلها الشخص في ماله .^(١)

وفي كون الحياة سندا للملكية خلاف بين
المفكرين ، ينضج من خلال البحث . وتطلق
الحياة على الحياة الصحيحة والباطلة ، سواء
كانت اليد الحاضرة متعدي أو مأذونة من المالك
الحقيقي ، أو مدعية الملك ، فكأنها حياة .

الألفاظ ذات الصلة :

١ - القبض :

٣ - القبض لغة : مصدر قبضت الشيء قبضا :
أخذه ، وهو في قبضة ، أي : في ملكه ، وقبض
عليه بيده ضم عليه أصابعه .^(٢)

والقبض في الاصطلاح : هو حياة الشيء
والتمسك منه .

قال الكاساني : ومعنى القبض هو التمسك
والتخلل وارتفاع الموانع عرقا وعادة حطيفة .

وقد تقدم قول ابن جزى : القبض : هو
الحوز .^(٣)

(١) الخطاب ٢٢٤/٦

(٢) الصحاح الثمير .

(٣) المبدع ١٢٨/٥ ، والمفاتيح ٣٢٨

فتبين أن القبض والحياة شيء واحد .

٢ - مصطلح (قبض) .

ب - وضع اليد :

٤ - يقال في اللغة : الأمر بيد فلان أي : في
تصرفه ، والدار في يد فلان أي : في ملكه .^(١)

وأما في الاصطلاح فقد قال القرافي في
الفروق : اليد عبارة عن القرب والاتصال ،
وأعظمها نيب الإنسان التي عليه وتعلمه
ومنطقه ، ويليه البساط الذي هو جالس عليه ،
والدابة التي هو راكبها ، وتليه الدابة التي هو
سائقها أو قائدها ، والدار التي هو ساكنها ، فهي
دون الدابة لعدم الاستيلاء على جميعها .

وتقدم بينة ذي اليد المتعدي ، وأما اليد التي
لا تعتبر في التزجيج البنة لعبارة عن حياة
بطريق تقتضي عدم الملك بحق ، كالنصب
والعارية .^(٢) إذا علمنا ذلك بأنفسنا أو
بالبينة .^(٣) واليد بهذين العيين نفس معنى
الحياة بمعنيها .

(١) فصاح النير مادة (يد) .

(٢) مجلة الأحكام العدلية م ١٧٥٩ ، والفروق ٧٨/٤ .

وهذيب الفروق ١٣٠/٤ ، والخطب ٢٠٩/٦ .

٢١٠

(٣) المصدر السابقة وبني المحتاج ٤٨٠/٤ ، ونهاية المحتاج

١٤٧/١٠ ، والمبدع ٣٤٠/٨

ج - التناقص :

٤- التناقص لغة : مصدر تناقص ، يقال : تناقص الشيء أي : صار قديما .

وفي الاصطلاح يعبر عن التناقص بمرور الزمان . كما في جملة الأحكام العادلة .

واللتفصيل في مصطلح : (تناقص) من الموسوعة ^(١) .

والركاز ، واللفظة . وتظهر في مصطلحاتها .

وتكون أيضا عن طريق العقد ، سواء أكان عن طريق الإرادة المنفردة أم عن طريق إرادتين ، وينظر كل عقد في مصطلحه .

ثم الحياة بمعنى القبض تنظر أحكامها في مصطلح (قبض) .

الحياة كذلك على الملكية :

أحكام الحياة :

٦ - الأصل أن الإنسان يتصرف فيها بمحله موجه شرعي ، فكل دار ، وسائق السيارة ، أو الدراجة وصاحب الدكان الغالب أنهم يعلمون ما يتصرفون فيه ، ولكن قد يفتن المالك غيره من التصرف ، إما بعوض أو بدون عوض - وقد يكون المتصرف ، متعديا كالفاحص والسارق - فاحتمال الفصل بين الملكية والتصرف احتمال قائم ، ولكن كلما طالت مدة التصرف دل ذلك على أن المتصرف مالِك إلى أن يحصل الاطمئنان بملكية الحائز للشيء حسبما يشهد به العرف .

٥ - تقدم أن الحياة تكون عن طريق مشروع وعن طريق غير مشروع ، فالطرق غير المشروعة كالغصب ، والسرقعة ، والحرابة ، هي من الكسب غير المشروع ، وتظهر في مصطلحاتها . وهذه الحياة ليست مشروعة ولا عبء بها شعرا . لأن الشيء المحوز هنا لا يكون للذي يده بل للمالك الأصلي .

وأما الطرق المشروعة فتكون بحياة بيت المال للأرض التي مات أربابها بلا وارث وألت إلى بيت المال ، أو فتحت عنه أو صلحا ، ولم تملك لأهلها بل أنبت رقبته للمسلمين إلى يوم القيامة ^(٢) .

وتكون بإحياء المسوات ، والاصطياد ، واحتشاش الكلا من الأرض المباحة ، واستخراج ما في باطن الأرض من المعدن .

(١) الموسوعة ١٤/١١٨ ، ١٢٢ وما بعدها

(٢) الموسوعة ١٤/١١٩

جس البينة في جنب المدعي ، فلا يفي في جانب المدعي عليه بينة . ولأن بينة المدعي أكثر فائدة فوجب تقديمها ، كتقديم بينة الجرح على التعديل ، ودليل كثرة قائلتها : أنها ثبتت شيئا لم يكن ، وبينة المنكر إن ثبت ظاهرا نزل اليد عليه علم تكن مفيدة ، ولأن الشهادة بالملك يجوز أن يكون مستندها رؤية اليد والتصرف ، فإن ذلك جائز عند كثير من أهل العلم ، فصارت البينة بمنزلة اليد المفردة ، فتقدم عليها بينة المدعي على المدعي عليه (صاحب اليد) كما أن شاهدي الفرع لما كانتا مبنيين على شاهد ي لأصل لم تكن له مزية .

وعن أحمد رواية ثانية : إن شهدت بينة الداخل سبب الملك ، وقالت : نتجت في ملكه أو اشتراها ، أو تسجها ، أو كانت بيته أقدم تاريخا فدمت ، وإلا قدمت بينة المدعي ، وهو قول أبي حنيفة وأبي ثور في التنازع والتساج فيما لا يتكرر نسجه .

وذهب المالكية والشافعية إلى أن الحيازة لا تنقل الملك عن المحوز عليه إلى الحائز بانقضاء ولكنها نزل عليه ، فيكون القول معها قول الحائز : إنه يملكه بيمينه .

فإذا كانت للمدعي بينة والمدعى عليه بينة قدم صاحب اليد بيمينه ، لأنها استروا في إقامة البينة ، ونرجحت بيمينه بيده كالخبرين اللذين مع أحدهما قياس فيفضى له بها .

فكانت الصلة بين الحائز وبين مدعي الملكية منزلة في مدة الحيازة كما أن حضور مدعي الملكية وعدمه والمساقاة الفاصلة بين المتنازع فيه وبين القائم بالحق لها تأثيرها ، وكذلك الشيء المحوز فحيازة اسدور والأرضين ليست كحيازة الثياب والحيوان ، فإذا كان المالك قد يسمع في سكنى داره الخمس سنوات مثلا فإنه لا يسمع في استعمال دابته مثل هذه المدة . كما أن أنواع التصرف مختلفة فهناك التصرف بالسكنى ، واة وي منها التصرف ، المخدم والبناء وقطع الشجر وعمراسة الأرض ، وأقوى من ذلك التصرف بالبيع والهبة والصدقة من وجوه الثبوت فكانت أحكام الحيازة تأثر بهذه الاعتبارات .

ونعجب الحنفية وأحمد في الرواية المشهورة عنه . إلى أن من ادعى شيئا في يد غيره فأنكره وكان لكل واحد منهما بينة ، فيبته على المدعي (الخارج) تقدم على بينة المدعي عليه (الداخل) .

وقال إسحاق : لا تسمع بين المدعي عليه بحال .

واستدلوا بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه»^(١) فجعل

(١) حديث : «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه» أخرجه عنه مالك في الموطأ ٢٥٢/١٠٠ في النكاح والطلاق . والشافعية : من حديث ابن عباس وأشار إلى تحريم هذا اللفظ . ورواه يونس بن عيسى في صحيحه باللفظ : «البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه» .

ب - ويليه حيازة لأقارب الشركة بالبررات أو
بغير البررات بعضهم على بعض .

ج - تليها حيازة القرابة بعضهم على بعض فيها
لا شريك بينهم فيه ، والأختان ، والمواشي
الأشراك^(١) بمنزلتهم

د - ويليه حيازة المواشي والأختان بعضهم على
بعض فيها لا شريك بينهم فيه .

هـ - وتليها حيازة الأجانب الأشراك بعضهم
على بعض فيها لا شريك بينهم فيه .

و - حيازة الأجانب الذين لا شركة بينهم فيه .^(٢)
وكما كانت الرابطة قوية وحب أن تكون
الحيازة ضعيفة التأثير في ادعاء الملك ، ولا بد له
من قوة تمنعها ، إما طول مدة ، وإما نوع قوي
من التصرف على ما سيتبين بعد .

أنواع الحيازة :

٧ - أحياء تكون نوع من الأنواع الأتية

(١) في العقار السكني ، الإزدراع ونحو ذلك وفي
المسول : الركوب في السواب ، التمس في
التياب ، الاشتغال في الأراضي ونحو ذلك .

ب) النوع المتوسط في العقار : الهدم والبناء ، فيما

(١) الأشراك مع شرك وهو المشترك . القاموس مادة
«شرك»

(٢) البيان وتتمصيل ١١٧/١١

مأدوي عن جابر بن عبد الله ، أن النبي ﷺ
اختصم إليه رجلان في دابة أوبعير ، فأقام كل
واحد منهما اليانة بأتماله أنتجه فقفس
رسول الله ﷺ للذي هي في يده .^(١)

وينتظم بينة المدعى عليه بكل حال ، قال
شريح والشعبي والحكم وأبو عبيد ، وقال : هو
قول أهل المدينة وأهل الشام ، وروى عن
طلوس .^(٢)

وللتفصيل ينظر في (دعوى ، شهادة ،
تقدم) .

هذا ، والمالكية تفعلات انصرودا بها في
مسائل الحيازة ، ولا سيما بمعنى دليل الملك أو
سيده . يأتها فيما يلي :

يقول ابن رشد : إن الحيازة على من
مراتب :

أ - «صاحبها حيازة الأب على ابنه ، وحيازة الابن
على أبيه»

(١) حديث حاصر أن النبي ﷺ اختصم إليه رجلان في دابة
أخرجه شيبه ١٠٦/١٠٦ ، ط دائرة المعارف المتينة ،
وضحه ابن عمر في الشخص (١/٢١٠) ط شركة المطابع
العقبة .

(٢) البدائع ٢٥٥/٦ ، رمكك تلح متغير ١٥٦/٦ ، واحطاب
٢٢٦/٦ ، ٢٢٦/٦ ، ولندوني ١٢٢/١٢ ، والعروق للعراقي
٧٨/١٢ ، ومذهب العروق بامته ١٣٠/١٢ ، ومذهب الحاج
٢٨٠/١٢ ، ومذهب ٣١١/١٢ ، ومذهب ٢٧٥/٩ ، ٢٧٦ .
والنومرة ١٢٢/١٢ وما بعدها .

والحوز عند الملكية يكون دالا على ملك الحائز إذا توفر مايلي:

أولاً: أن يتصرف الحائز: ويتصرف المجمع عليه هو ما كان كالمخدم واليه فيما لا ضرورة داعية إليه. أما النكس ونحوها، فقد اختلف فيها والمشهور أنه حيازة يقول ابن رشد: وأما حيازة الأجبيين بعضهم على بعض فيما لا شركة بينهم فيه، فالمشهور في المذهب أن الحيازة تكون بينهم في العشرة أعوام. وإن لم يكن هدم ولا نيك، وفي كتاب الجدار لابن القاسم أنها لا تكون حيازة إلا مع الهدم والبيان، وهو قول ابن القاسم في رواية حسن بن عاصم عنه، ويشهد لهذا القول ما أخرجه مالك في الموطأ بلاغا (أن عبد الرحمن بن عوف تكارى أرضا، فلم تزل في يديه بكمراء حتى قال لبيته وهو أنوسسة أو حميد: فما كنت أراها إلا لنا من طول ما مكثت في يديه حتى ذكرها لنا بعد موته فأمر بقضاء شيء كان عليه من كرائها ذهب أو ورق).^(١)

١٠ - ثانياً: أن يكون المدعي حاضراً علماً، فلو كان المدعي غائباً غيبة بعيدة فهو يفتى على حقه وتختلف تقدير الغيبة بين الرجل والمرأة، والعد والغرب. وتقدير الغيبة عند فقهاء المالكية هو بالمرحل.

(١) ابن القاسم والتحصيل ١١/١٥٢، وشرح الرقاي على الموطأ ١٧٥/٣

لا يحتاج إليه لبقاء الأصل، والغرس للأشجار ونحو ذلك، وفي المنقول الاستللال وهو إيجار لدواب، والنياب، وقبض الأجرة ونحو ذلك. (حد) النوع الأقصى: انتفويت بالبيع، والهبة والصدقة، والبحل، وما أشبه ذلك مما لا يعمده الرجل إلا في ماله.^(٢)

أثر الحيازة -

٨ - يقول ابن رشد: إن مجرد الحيازة لا تنقل الملك عن المحوز عليه إلى الحائز، ولكنه يثبت على الملك كإرخاء الستور، ومعرفة العفاس والتوك، وما أشبه ذلك من الأشياء. ^(٣) معنى هذا أن الحائز لا ينتفع بالحيازة إلا إذا جهل الوجه الذي حازمه أو ادعى شراء، وأما إذا عرف وجه دخوله في حوزة ككراء، أو عمري، أو إسكان، أو إرفاق، أو حيازة ونحو ذلك، فإن طول الحوز لا ينتقل الملك.

شروط الحيازة بين الأجانب عبر الشركاء.

٩ - يقول خليل: إن حاز أجنبي غير شريك وتصرف ثم ادعى حاضراً ماكت بلا مانع عشر سنين لم تسمح دعواه، ولا بيته إلا بإسكان ونحوه.^(٤)

(١) نفس المراجع

(٢) مواهب المجلد ١/ ٢٩٩

(٣) المواقف بهامش الخطاب ٢٩٦/٢

مثل الميحيين والنسائيين سنة وما غارها، ويكون مع ذلك سماع مستفيض بأنها ملك للذين هي بأيديهم تداولوها هم ومن كان قبلهم بما يجازبه الملك، فيكون ذلك كحيضة على الحاضر، وإن كانت الغيبة بعيدة. قال ابن حبيب: ونفوها أقول.^(١١)

فالعائب يكون على حخته إذ اجتمع أمران: أن يطول ذلك جدا فيا يملك فيه التبينات، وتتعاقب الأجيال كالبعين والشانين، وأن يتأبد اخور شهده سماع أن الحاضر ومن سبقه مالكون لما تحت أيديهم.

وإذا كانت الغيبة على مسافة يوم فالرجل هو الحاضر، وأما المرأة فهي على حفتها. قال ابن فرحون: فرع: وفي الطرور لابن عات وعيب المرأة على مسافة اليوم لا يقطع ححتها لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي عزم عليها»^(١٢)

قوله بعض الشيوخ المتأخرين.^(١٣) والمرتد بالعلم هو العلم التامل لأمرين. العلم بأن الحاضر يتصرف في ملكه، وأن يعلم أن

فإذا كان المدعي على سبعة مراحل فأكثر فهو باق على حخته ولو طال أمد غيابه ما طال، فالغائب في مثل هذا البعد معذور. سواء أكان رجلا أم امرأة، وإذا كان على ثلاث أو أربع مراحل فالمرأة معذورة بلا خلاف، وكذلك الرجل إن أبدى عذره في عدم القيام، وإن لم يتبين عذره، فقال ابن القاسم: هو على حقه له القيام معللا بأنه كم من لا يتبين عذره للناس وهو معذور. وقال ابن حبيب: من كان على ثلاث مراحل لا قيام له بعد الأجل إن لم يتبين عذره. فابن القاسم جعله معذورا: وابن حبيب جعله غير معذور حتى ثبت خلاف ذلك.^(١٤) وحدد ابن عزمه موص الخلاف قائلا: الخلاف في القريب هو إذا علم، وأما إذا لم يعلم فلا حيضة عليه وإن كان حاضرا، عبر أنه في الغالب محمول على غير العلم حتى ثبت علمه، وفي الحاضر محمول على العلم حتى يتبين أنه لم يعلم^(١٥)

واسحب مطرف وأصبغ للعائب إذا علم وضعه ما يح من الحضور لطلب حقه أن يشهد أنه عزم، وأن سكونه عن المطالبة إسا هو لأجل العذر. مع تأكيدهما على أنه إذا علم ولم يشهد لم يوهن ذلك حخته إلا أن يطول الزمان جدا.

(١١) البيهقي ومختصره ١١٩/١٨٠

(١٢) حاشية البيهقي ٢٢٤/١

(١٣) التبصرة لأمر فرعون ٢٠٥/٢

(١٤) حديث: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر

مسيرة» أخرجه مسلم (٢٧/٩٧٧) طه أعلبي (من

حديث أبي هريرة

(١٥) التبصرة لابن فرحون ٢٠٥/٢

المحوز ملكه، فإذا جهل أن المد وز ملكه فإن كان وارثا حلف على عدم علمه وقضي له بيبته، وإذا قال عثمت بالملك ولكني لم أجده الوثيقة المثبتة للملك إلا الآن، فقد اختلف فيه، ورجح ابن العربي أنه غير معذور بذلك فلا تسمع دعواه، وكذلك إذا ادعى أن سكوته إنما كان من أجل عدم وجود البيعة التي تشهد له^(١)

ثالث : أن يكت المحوز عنه الحاضر طوال المدة ولا يضائب حقه، فإن نازع في ذلك المدة ولم يزل بمخاصم ويطلب مهر على حقه، وإن نزع اليوم واليومين لم يقضه، ويكون كمن هو ساكت، قال ابن سحنون عن أبيه : فيمن أثبت بيعة في أرض أمهاته، وأثبت الذي في يده أنه يحرزها عشر سنين بمحض الطلب، فأقام الطالب بيعة أنه طئها ولنزع فيها هذا، قال : إن قالوا إنه لم يزل بمخاصم ويطلب ليس أن يخاصم يوما أو يومين ثم يثبت نذره ذلك، والآن لم يخاصم، ولا بد أن يكون الطلب عند الحاكم. قال أبو الحسن : الصغير الطلب النافق إنما يكون عند الحاكم^(٢)

١١ - راعيا : أن لا يسمع من المطالبة مانع :
المرامع كثيرة ومتنوعة لم يقع استقصاؤها، وإنما وقع التيسير على بعضها احتياط لحق المالك.

فمن الموانع، الخوف من الحائز كما إذا كان الحائز ذا سلطة وظلما، أو كان مستندا إلى سلطان جائر وكان يكون الطالب مذنباً معسرا وحسب أجل الدين، والحائز رب الدين يخشى أن هو طالبه بالتخلي عن المحوز أن يضائب بأداء الدين، ومثله إذا كان المدعي سفيهيا أو صغيرا أو بكرا لم تعنس من كان هذا حاله، فإن أجل المحوز معتبر بعد ارتفاع المانع، وفي وثائق ابن المطار لا يقطع قيام البكر غير العانس ولا قيام الصغير، ولا قيام الولي عليه في رقاب لأملاك، ولا في إحداث الاعتماد بحضرتهم إلا أن يبلغ الصغير ويمتلك نفسه من الولي، وتعنس الجارية ويجاز عليهم عشرة أعوام من بعد ذلك وهم عاملون بحقوقهم لا يعترضون من غير عذر فينقطع حينئذ قبيحهم وما لم يعرفوا لا ينقطع قيامهم^(٣)

فأصحاب الأعداء هؤلاء يعتبر أمدا الكوث المسقط لحقهم بعد حصول أمرين. حصول علمهم بأن الحائز يحوز ملكهم وسكوته بعد العلم عشر سنين بغير عذر.

ومن الأعداء المقبولة التي يقى معها المدعي على حقه وإن طال كون المحوز عنه من أهل المراءاة فضل، من شأنه إرفاق الناس والتوسعة عليهم، فقد سئل أبو زكريا يحيى السراج عن ناس ختم أملاك عديدة في بلاد شتى وبكل

(١) البصرة لابن فرحون ٢/٢٨٦

(١) مواهب الجليل ١/٢٦٣

(٢) حاشية الروي ١/٧٠١

وطون، وجسرت عاداتهم مع الناس أنهم
يقتضون معهم في أملاكهم بالبناء والحلوت
والغراسة، وغير ذلك من أنواع العمارة، وذلك
كنه على وجه الفضل لكثرة ذمتهم وقضاهم وعلو
همتهم وعماستهم مع الناس، ثم إن بعض
الساكنين أنكروا الفضل والإحسان والخير،
وأرادوا يزعمهم أن يمتازوا ببعض الأملاك

ففي المدونة: ما سمعت مالكا يجد فيه عشر
سنين ولا غير ذلك، ولكن على قدر ما يرى أن
هذا قد حازها دون الآخر فيما يكرى ويهدم
وسنى وسكن. (١)

وذهب ربيعة إلى أنه إذا كان الرجل حاضرا
وماله في يد غيره فمضت له عشر سنين وهو على
ذلك، كان المال للذي هو في يده بحيازته إياه عشر
سنين، إلا أن يأتي الآخر ببينة على أنه أكرى،
أو أسكن، أو أعز عارية، أو صنع شيئا من
هذا، وإلا فلا شيء له. (٢)

وعدة التقدير بعشر سنين الحديث الذي
رواه في المدونة عن عبد الجبار بن عمر عن
ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب
يرفعه إلى الرسول ﷺ أنه قال: ومن حاز شيئا
عشر سنين فهو له.

قال عبد الجبار وحديثي عبد العزيز بن
الغضنفر عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ
بمثله. (٣)

(١) المدونة ١/ ٩٩

(٢) المدونة ١/ ١٠٠

(٣) حديث. ومن حاز شيئا عشر سنين فهو له... أخرجه
ابن القاسم في المدونة (١٩٩/ ٥) - مشر دهر صنفه من
حديث سعيد بن المسيب مرصلا، وفي إسناده =

بسبب العمارة وينسبونها لأنفسهم من غير أن
تقوم بينة على ذلك. فهل تجوز الحيازة على
أصحاب الأملاك أم لا تجوز على الوجه المذكور
إلا إذا قامت بينة عادلة بانتقال الأملاك بيع، أو
هبة، أو صدقة؟ فأجاب أنها لا تجوز على الوجه
المذكور إلا إذا قامت بينة مقبولة بانتقال
الأملاك، إما بيع أو هبة، أو صدقة، ولما مجرد
العمارة العارية عن ذلك فليس، ولا عبرة بها
ولا معول عليها. (١) ودفع عبد الرحمن الحائث
فقال: إن شئى السراج هي فيما إذا كانت
الأرض المذكورة معروفة للقائم ومنسوبة إليه،
ولما إذا لم تكن كذلك فلا تنزع من يد
حازرها. (٢)

١٢ - خامس: أن تسمر الحيازة عشر سنين
فأكثر. إذا حاز الأجنبي غير الشريك عقارا
وتوفرت الشروط المذكورة قبل هذا فإنه لا يتنعم
بحيازته إلا إذا طال أمد الحيازة.

(١) حاشية الرهوي ١٢/ ٧

(٢) حاشية الشيخ على حلي القاسم ٣ كراس ٢٨ ص ٢

سبحون بأن الله ما أمر نبيه بالقبول بعد عشر سنين كان أبلغ في الإعداد.

الثالث : أن مدة الحياة سبع سنين فأكثر وهو قول ابن القاسم الثاني.

وإذا كانت الحياة في إرفاق ففي السنين المتوسطة المنسوبة لولد ابن مريون (مائة) في قصة تجري منذ أربع سنين في أرض رجل ، والذي تجري عليه ساكن لا تكون السنة حياة لتتداخل عن مثله ، وسكون أربع سنين طول .^(١١)

لما إذا كانت الحياة في مقبول فقال أصيب : إن السنة والسنين في التياب حياة إذا كانت نفس وعين ، وإن السنين والسنين حياة في الزوايا إذا كانت تركب ، وفي الإماء إذا كن يستخدمن ، وفي العبد والعروض فوق ذلك ولا تلغ في شيء من ذلك كنه بين الأحياء إلى عشرة أعوام كما يفتنع في الأصول (العقار) .^(١٢)

وجاء في المدونة ما ظاهره أنه لا فرق في الأحياء بين الثياب والعروض والحيوان ، وبين المذموم ، ونص المدونة قلت : أرايت الدواب والثياب والعروض كلها والحيوان كنه . هل كان مالك يوزيها إذا حارها رجل بمحصن من رجل فداعها الذي حيزت عليه أنه لا حوزة فيه .

ورواه زينة بن مسلم مرفوعاً : من احتاز شيك عشر سنين فهو نه .^(١٣) كلما ذكره نريد في باب الأنسية .^(١٤) فإن في التوضيح : والعشر سنين أخذ ابن القاسم وابن عبد الحكم وأصعب .

ولابن القاسم كما في الموزية أن السبع والثمان وما تارب أحسن ملى العشرة .^(١٥)

ويقول ابن رشد في شرحه لكلام أبيه يخرج العشر سنين وما قابها برشد وألفه أعدم والشهرين والثلاثة وما ضرب منها ثلث العام وأقل . وقد قيل إن ما قرب من العشرة الأعوام بالعام والعامين حياة .^(١٦)

فإن الخطأ فتحصل في مدة الحياة ثلاثة أقوال .

الأول . قول مالك إنه لا تحت سبعين مقدرة بل بجهاد الإمام .

الثاني . أن المدة عت سنين وهو الأقل المعتد بناء على الحديث ووجهه أيضا . ابن

عبد الجبار بن عبد الأعلى وهو صيد كما في تركه من التهذيب لابن حجر ١٠٢ - ١٠٤ ط دائرة المعارف العثمانية

(١١) حديث : من احتاز شيك عشر سنين فهو نه . أخرجه شعراوة في المراسين (ص ٢٨٩ ط الرسالة) من حديث زيد بن أسلم مرسلاً

(١٢) نسخة الأشراف ١١٢/١٩٧ . والمراسيل لأبي داود لمحقق عبد الله بن محمد الدين السبكي ص ٢٠٢

(١٣) مؤلف الجليل ٢٢٣/٦

(١٤) البيان والمختصر ١٨٦/١١

(١١) مؤلف الجليل ٢٨٢/١٩

(١٢) البيان والمختصر ١٨٦/١١

وذلك المحس لنا حبه يوم التجسس وبعد أن
تتمين الأملاك المنجسة بالحياة لها على ما نصبح
فيه الحياة. فإذا ثبت ذلك كله على وجهه
وأعذر إلى المقوم عليهم فلم يكن هم حجة ولا
من ترك القلم وأبيه قلبه عليهم وطول سكوتها
عن طلاب حفيها مع علمهم بتفويت الأملاك
فالتقصاء باحس واجب، والحكم به لازم.^(١)
ومن باب أولى الحبس انعام بما يشاءه من
مسجد وطريق ومصالح عامة

قال الزرقاني: ومن شروطها: أي الحياة
أن يدعي الحائز ملك الشيء المحوز، أي ولو
مرة، وأما إن لم يكن له حجة إلا مجرد المحوز فلا
بغية.^(٢)

ولا يقع الحائز المدعي الملكية بحدوثه إلا مع
جهل المدخل في هذا الأصل المحوز، ولم يتحقق
هل به مرة مثلاً أولاً؟ أعني هل دخل بوجه
لا يقتضي نقل الملك كالمرة مرة، ولا إسكان
وسكنها أم لا. لأنه لو تحقق أن دخوله كان
بشيء منها ما نعتت حياته ولم طالت.^(٣)

ما توجه الحياة

١٥ - يقول ابن الخاحب: إن الدعوى تقسم
إلى ثلاثة أقسام

(١) مواهب الحليل ٢٥٥/٦

(٢) نوح المزرقي على حليل ٢٦١/٧

(٣) المدهي على حليل لدايم ج ٣ قراس ١٩ ص ٢

لأن هذا قد حاربه دونه. وهل كان يقول في هذه
الاشياء مثل ما يقوله في الدور والحياة؟ قال لم
أسمع من مالك في هذا شيئاً إلا أن ذلك عندي
مثل ما قال مالك في الدور إذا كانت لثياب
تدس وتمتحن، والدياب تكرر يتركب.^(١)
ويجب حمل نص المدونة على أن التحديد
ليس قاراً، وإنما هو لا جهاد المحاكمة ينظر في
الظروف المحيطة بالتقصية ويعطي لكل حالة
ما يناسبها حسب اختلاف الأعراف
والأشخاص

١٣ - ينضاف مدة حيزه الوارث إلى مدة حياة
المورث. فإذا حاز المورث الشيء خمس سنين
وحاز الوارث خمس سنين صحت مدة هذا إلى
مدة ذلك وسقط حق القائم في الدعوى.^(٢)

١٤ - سامعاً: ألا يكون المحور وفقاً إذا كان
المحور حساً فإنه لا ينقطع الدعوى ولو طال
الزمن. ففي نوزل ابن رشد. سئل عن جماعة
واضعين أيديهم على أملاكهم ومورثهم ومورث
مورثهم نحواً من سبعين عاماً يتصرفون فيه
بالسوء والغرس والتعويض والخسعة وكثير من
وجوه التفويت، فدعى عليهم بوقفها شخص
خاضع عالم بالتفويت المذكور وانصرف هو
وسورثه من قبله. فأجاب بأنقصه. لا يجب
للتقصية باحس إلا بعد أن يثبت التجسس

(١) المدونة ٩٩/٤

(٢) مواهب الحليل ٢٦٠/٦

المدعى على الخائر تنقسم إلى أقسام، وكل قسم حكمه:

١ - أن لا تتأيد دعوى المدعي على الخائز بينة ولا إقرار من الخائر، ولم تتضمن الدعوى الوجه الذي يتصرف به الخائر، وكانت بعد عشر سنين فهذه الدعوى من أصلها لا توجب سؤال الخائر ولا تلزمه البمين كرد دعوى المدعي.

٢ - مثل الصورة الأولى إلا أن القائم يدعي أن الخائز إنما كان يتصرف في الحوز كراه، أو إمكانا، أو إغارة، فتجب بيمين الخائر كرد دعوى المدعي.

٣ - أن يقوم القائم قبل أن تنتضي مدة الحيازة ولم يؤيد دعواه فتوجه البمين على الخائر.

٤ - أن تتأيد دعوى المدعي بينة، أو بإقرار الخائر بعد أمد الحيازة، وهنا يسأل الخائر عن الوجه الذي صار به إليه المحوز، فإن بين وجهها قبل مع بيمينه، وتسقط دعوى المدعي سواء أذكر أنه صار إليه بشراء من القائم، أو من مورثه، أو بيمينه، أو بصدقة منه، ونقل ابن رشد أن ابن القاسم يقول بالانفارقة بين ادعاء الشراء وادعاء التبرع فقد سئل عن الذي يكون بيده المكن أو الأرض فيقيم رجل عليه بينة أنه مسكنه أو أرضه، أو يقر أنه يملك الذي هو بيده، ويذعي الذي هو بيده أنه يباعه منه، أو تصدق به عليه، أو وهبه، أو ما أشبه ذلك، ولا يأتي بينة على شيء من دعواه. قال ابن القاسم: القول قول

أ - المدعى المشبهة، وهي المدعى التي توجب البمين على المدعى عليه بمجرد ما من غير إثبات خلطة، وهي الدعوى اللاتقة بالمدعى والمدعى عليه. وذلك كالدعوى على التصانع المتصين فاصناعة والتجارة في الأسواق والمسافر على رفقة.

ب - الدعوى البعيدة: وهي التي لا شبه فلا تسمع ولا يلتفت إليها، كدعوى دار بيد حائز يتصرف فيها بالهدم، والبناء، والتعمير مدة طويلة، والذعي شاهد ساكت ولا مانع من خوف ولا قرابة ولا صهر وشبهة.

ج - الدعوى المتوسطة بين المشبهة والبعيدة، تسمع من مدعيها، ويمكن من إقامة البينة، فإن عجز عنها حلف المدعى عليه في غير ما فيه معرفة.

وأما المدعى بما فيه معرفة على غير لائق به فلا يمين فيها.^(١)

فإن احتاج كما يدل النص أعلاه يعتبر الحيازة بشروطها، كشهادة القاطنة التي تثبت الحق لصاحبها بدون بيمين، وبناء على ذلك فدعوى القائم (المدعى) باطللة من أصلها، وحول المدة كاف في إثبات الخائر لشهادة العرف، وابن احتاج يعتبر العرف كشاهدين.

١٦ - وذهب ابن رشد إلى التفصيل، فقال: إن

(١) نفس المرجع ج ٣ كراس ٢٨ ص ٦

الحيازة فكانت بالسكنى أو الزراعة أو
الاستخدام، فإن المدهي يبقى على حقه ولو
مضت المدة. (١)

وروي عن مطرف أن الشركاء الأجانب
بمنزلة غير الشركاء، وروى ابن رشد هذا القول
لأن إلقاء تأثير حلاقة الشركة في التسامح بعيد،
ثم رجح أن يكون حكم الاشراك الأجنبيين
حكم القرابة من غير أهل الميراث المقيمين ليسوا
بأشراك وهذا الاعتبار يبينه البند التالي.

الحيازة بين الأقارب غير الشركاء، والأقارب
الشركاء:

١٨ - الحيازة بين الأقارب غير الشركاء، والأقارب
الشركاء، حصل ابن رشد في هاتين المرتبتين
ثلاثة أقوال:

الأول: أن الحيازة بينهم إذا كانت بأقدم
والبنين واستمرت عشرة أعوام، فهي قاطعة
لحجة القائم.

الثاني: أنها لا تكون حيازة بينهم إلا فيما
جاوز الأربعين سنة.

الثالث: التفرقة بين الأقارب الشركاء وغير
الشركاء، فغير الشركاء تكفي مدة السنوات
العشر مع الهدم والبناء. والشركاء لا بد من
أربعين سنة.

الذي هو بيده، إذا كان قد حازه الزمان الذي
يعلم في مثله أن قد هلكت البينة على البيع مع
يمينه، وأما الصدقة والمجة والنزول (أي
الإسكان) فإني أرى أنه يختلف صاحب المنزل
بالله الذي لا إله إلا هو ما وهب ولا تصدق
ولا أنزل ولا كان ذلك منه إلا على وجه التماس
الرفق به. (٢) فيرد إليه بعد أن يدفع قيمة ما
أحدث عليه يقضاً إن أحب، وإن أبى أسلم
إليه نفسه مفلوساً، ووجه التفرقة بين البيع
والشروع أن الأصل في نقل الأملاك هو البيع،
وأما التشريع فتأخر بالنسبة للبيع فضعفت دعوى
مدعيه.

وإذا أقام المدعي البينة أنه اشتراها من الحائز
وصادقه الحائز على ذلك إلا أنه ادعى الإقالة
بعد البيع فيصدق الحائز يمينه فإن أين عاصم:

وإن يكن مدعياً إقالة
فصح يمينه له المقالة

الحيازة بين الأجانب الشركاء:
١٧ - حكم هذه المرتبة كحكم المرتبة السابقة في
كل التفصيلات، إلا أن الحيازة لا تكون مؤثرة
إلا إذا كانت من النوع الثاني، أعني الغرس
والقلع في الأشجار، والبناء والهدم في الدور،
وكراء الحيوان وأخذ أجرة ذلك، أما لو ضعفت

(١) المدسوقي على شرح الدردير ٢٢٥/٤

(٢) البيان والمحصل ١٨٦/١١، والفرع ١٧/٧

والمعتمد من هذه الأقوال هو القول الثاني. (١)
يقول الزرقاني في تحليل قول خليل: وفي
الشريك القريب مع الهدم والبناء وما يقع مقام
كل قولان، أحدهما: عشر سنين، والثاني:
زيادة على أربعين عاما معها وهو المعتمد. (٢)
وذلك إذا لم تكن عداوة بين الأقارب شركاء
كانوا أولا، أما إذا حصلت بينهم عداوة
فحكمهم حكم الأجانب السابق. يقول ابن
عاصم:

والأقربون حوزهم مختلف

بحسب اعتبارهم مختلف

فإن يكن بمثل سكنى الدار

والزرع للأرض والاعتبار

فهو بها يجوز الأربعين

وذو شاجر كالأبعدين (٣)

ومثله مما إذا كان عرف البلد عدم التسامح.

ذكره ابن سلмон في وثائقه. (٤)

الحياة بين الأب وابنه:

١٩ - بما أن التسامح بين الأب وابنه مما جرى به

التصرف في الأقطار المختلفة، فإن حياة أحدهما

على الآخر إن كانت من النوع الأول فهي غير

مؤثرة، وللقائم منها الحق في الطالبة بدون
تحديد أمد، وإن كانت من النوع الثاني، أعني
الهدم، أو البناء، أو القرض، أو الإيجار، وقبض
الأجرة فلا تكون الحياة مؤثرة إلا إذا طال
أمدها طولا يهلك فيه البنات، وينقطع العلم
بحقيقة ما يدعيه كل منها. فإذا بلغت الحياة
مثل هذا الطول، انقطعت حجة المدعي ونفي
للحائز المدعي الملكية. ولم يعد الزرقاني المدة
بأجل وإنها يطعها بمن الشهود. ونقل عن
مختصر المتعلي، أنه ذكر في محل عشرين سنة،
وفي محل أكثر من أربعين سنة، ثم استشكل
ذلك بأن الأقارب بغير علاقة البتة والأبوة تكون
الحياة بينهم بما يجاوز الأربعين، فكيف تكون
بين الأب وابنه دون ذلك على القول بعشرين
سنة، أو كيف تكون مساوية على القول
بأربعين. (٥)

وحدد الدردير في شرحه على خليل أقل المدة

بستين سنة بين الابن وأبيه. (٦)

الحياة بين الأختان والأصهار والموالي.

٢٠ - ويشمل المولى الأعلى والأسفل إذا لم تكن

بينهم قرابة، واختلف في هذه المسئلة على ثلاثة

أقوال كلها لابن القاسم: الأول: أنهم

كالأقارب فلا تحصل الحياة بينهم إلا مع الطول

(١) البيان والتحصي ١٦/ ١٨٧

(٢) شرح عبد الباقي الزرقاني ٧/ ٢٢٦

(٣) حاشية الشيخ المهدي ٣٠/ ٣

(٤) وثائق ابن سلмон ٧/ ٤٣

(٥) الزرقاني ٧/ ٢٢٦

(٦) حاشية القسوي ٤/ ٣٣٦

فيها أتعشر سنيين بخلاف ما لا تطول مدتها
كالثياب تلبس فينبغي أقل من ذلك
بالاجتهاد.^(١)

ويوضح الزرقاني ذلك بقوله: لا كتاب مع
لبس فينبغي حيازته دون تلك المدة لعدم بقاءه
فيها فيعد تحديده بذلك.^(٢)

التصرف من النوع الثالث:

٢٢ - سبق أن التصرف بسبب الحيازة أنواع:
وأن أقسى الأنواع هو التصرف بالبيع والهبة
والصدقة والتخل، وما أشبه ذلك من التصرفات
المقونة عن المالك حقوق الملكية، وهذا التفويت
من الحائز لا يخلو وضعه، إما أن يفتى الكفل، أو
البعض، فإن قوت لكل فله أحوال.

أ- الحالة الأولى: أن يفتى الحائز بالبيع
محذور المحوز عنه فيعترض على البيع فلا
يقبض البيع.

ب- الثانية: أن يسكت وقت مجلس البيع بدون
عذر ثم يقوم عقب المجلس مطالبا بحقه فيقبض
البيع ويستحق الثمن، وإن سكوت حتى مضى
العام وحدث نقض البيع واستحق البائع الثمن مع
بعبه في بيان الوجه الذي انفرد به من شراء أو
مقاسمة.

ج- الحالة الثالثة: أن لا يكون حاضر مجلس
البيع فيعلم به بعد وقوعه ويقوم بمجرد ما يملكه

جدا، بأن تزيد مدته على أربعين سنة سواء
كان التصرف بالهدم والبناء أو ما يقوم مقامهما،
أو كان بالاستغلال بالكرام، أو الانتفاع بنفسه
بسكنى أو ازدياع. وقيل إنهم كالأجانب غير
اشتركا، فيكفي في الحيازة عشر سنين مع
التصرف مطلقا، أي سواء كان بالهدم، أو
البناء، أو ما يقوم مقام كل منهما، أو بالإجارة أو
بالاستغلال بنفسه بسكنى أو ازدياع. وقيل
كالأجانب اشتركا، فيكفي في الحيازة عشر
سنين مع التصرف بالهدم، أو البناء، وما يقوم
مقام كل، لا باستغلال أو سكنى أو ازدياع.

وأما إذا كان بين الأصهار قرابة يبري فيهم
ما يبري في الأقارب.^(٣)

الحيازة في غير العقار في المراتب الخمسة.

٢١ - سبق أن الحيازة بين الأجانب في المنقولات
أقل مدة من الرباع والعقارات، وأما غيرهم فإن
حيازة المنقولات لا تختلف عن حيازة العقارات،
يقول خليل: وإنها تصرف في الدار من غيرها في
حيازة الأجنبي، ومفهوم هذا أن الحيازة بين
الأقارب لا تصرف فيها حيازة العقار عن حيازة
المنقول فلا يبد من الزيادة على أربعين عاما،
والراجع أن المنقول كالعروض التي تطول مدتها
كالنحاس والبسطة ونحوها كما يستعمل، فيكفي

(١) حاشية القسوي ١/٢٦٦

(٢) حاشية القسوي ١/٢٦٦

اختلف فيه، فروى يحيى عن ابن القاسم أن الأقل يتبع الأكثر يستحقه الحائز بيمينه، وفهم من كلام سحنون أن ابن القاسم لا يرى أن الأقل نصح للأكثر، فيكون للمحوز عليه حقه بعد يمينه.

الحالة الثانية: إذا قوت الأقل فقد روي أيضا عن ابن القاسم وابتان أن الأقل قد تمت حيازته ويبقى الأكثر على حاله يطبق فيه مقاييس الحيازة السابقة، وروي أن الأقل يكون نبعاً للأكثر فلا يرفع حق المطالبة ويأخذ المحوز عليه حقه.

وإذا قوت النصف فلكل حكمه، ولا يكون بعض ذلك نبعاً للبعض^(١).

تأخر الحيازة عن ثبوت حق الملكية .
٢٣ - إذا ملك شخص مالا بوجه شرعي وتأخر حوزة له فهل يعتبر هذا الحوز مسقطاً لحقه ؟ أنه إن أعلم وجه التملك وتأخر الحوز، فإن المدة لا تؤثر على الملكية لقوله **يُخَوِّفُ** : «لا يبطل حق أصري» مسلم وإن قدم^(٢)، وبناء على هذا فإذا عين لامرأة صداقها حوزاً فلا قبضت البعض من

الخبر فهو على حقه، إن شاء أنفذ البيع وأخذ الثمن، وإن شاء رد البيع.

د - الحالة الرابعة: أن لا يكون حاضراً مجلس العقد فيعلم به بعد وقوعه ولا يقوم إلا بعد العام ونحوه، فالبيع نافذ وليس له إلا الثمن.

هـ - الحالة الخامسة: أن لا يكون حاضراً ويبلغه الخبر ويسكت حتى تضي مدة الحيازة فلا يستحق شيئاً.

و - الحالة السادسة: أن يقع التصويت بالجمية أو المصدقة، وقد كان حاضراً مجلس التصويت واعترض فهو على حقه.

ز - الحالة السابعة: مثل سابقتها إلا أنه سكت في مجلس التصويت، ثم أبدى اعتراضه بعد ذلك فليس له شيء.

ح - الحالة الثامنة: أن يكون غائباً عن مجلس التصويت فيقوم بمجرد ما يبلغه الخبر فهو على حقه.

ط - الحالة التاسعة: أن يقوم بعد العام ونحوه فالقول للحائز.

تقويت البعض وله أحوال.

وكذلك إذا قوت البعض له أحوال:

الحسالة الأولى: إذا قوت الأكثر، فما فات حكمه على التفصيل السابق والقليل قد

(١) الزرقاني ٧/ ٢٢٢

(١) البيان والتحصيل ١١/ ٢٤٨ - ٢٥٠ - ١٨٧ - ١٨٨
(٢) حديث: «لا يبطل حق أصري» مسلم وإن قدم...
أورد صاحب «سرايا الجليل» ١/ ٢٣٠ نشر مكتبة الشجاعة دون أن يمسره إلى أي مصدر من مصادر الحديث. ولم يحد إلى من أخرجه.

يد الزوج "ووالده، وبقي قسم لم يقبضه إلى أن مات المالك الأصلي ولابد للزوج، فإن طول المدة لا يؤثر في مطالبتها بحقوقها وتستحقه حتى يعلم أنها فوتت صداقتها بحقوقه^(١) وكذلك ما ذكره ابن الحاج أن من قام بعقد شراء من المقوم عليه أو من أبيه قبله، وتاريخ الشراء أكثر من عشرين سنة، وقال لم يعلم بشراء أبيه ولا جده إلى الآن فليحلف على ذلك ويأخذ الأملak. ا. هـ. علق عليه الزهوي ولا يعترض هذا ما ذكره من أن رسوم الأشرية لا يترع به من رد حائز، لأن محل ذلك إذا لم يكن عقد لشراء من المقوم عليه، لأن علة عدم الاستزاع بحقوق الأشرية أن الإنسان قد يبيع ما لا يملك، ولما كانت هذه العلة متفية إذا كان المقوم عليه هو البائع، كان رسم الشراء مؤثماً للقائم بتأييدها بوجوب دفع يد الحائز، وكذلك إذا حكم الحاكم بالغن ولم يحزم المحكوم عليه حقه، فإن القاضي عليه لا يتفع بطول الحيازة. والقائم يكون على حقه من قام به. وورثه القاضي عليه بمرتته، وذلك لأن الحيازة لا ينتفع بها إلا مع جهل أصل لدخول فيها، والطول المذكور قيل: عشرون سنة على ما وقع في سماع عيسى في كتاب القسمة، وحده ابن حبيب خمسين سنة وحكمه عن مطرف وأصبغ ودفق ابن رشد بأن محل ذلك

إذا ادعى الحائز بعد طول المدة أنه صار إليه بعد الحكم بوجبه عنه مما يصح به. فقال الأملak، وأما طول بقاءه وحده بيده فلا يعتبر بأقلا للملك.^(٢)

الحيازة كسب من أبواب الملكية :

٢٤ - تكون الحيازة مفيدة للملكية إذا كان موضوعها المال الباع الذي ليس في ملك أحد وقت وضع اليد عليه. ولم يوجد مانع شرعي يمنع من تملكه ويشمل أنواعاً أربعة :

- أ - إحياء الموات (ر: إحياء الموات، وأرض).
- ب - الاصطياد (ر: صيد).
- ج - أخذ الكلا ونحوه (ر: احتشاش، وكلام).
- د - أخذ ما يوجد في باطن الأرض (ر: معادن، ركاز).

هذا، وهناك مسائل أخرى تتعلق بالحيازة، كضرورتها في عقد افية، وعدم تمام التبرع بدونها، وأثرها في عقد الرهن وتعيين المدعى والمدعى عليه، وأثر شهادة السماع على الحيازة وغيرها من المسائل التفهيمية، ننظر في مصطلحات: (تبرع، دعوى، رهن، شهادة، قبض، حبة).



(١) البيان والتحصيل ١١/ ١٨٩، ومواهب الجليل ٩/ ٢٣٠

(٢) البيان والتحصيل ١١/ ١٨٩، ومواهب الجليل ٩/ ٢٣٠

الحائض حَيْضٌ وحَوَائِضٌ، وجمع الحائضه حائضت.

وتحيضت المرأة نفدت عن الصلاة أيام حيضها. (٢)

والحيض في الاصطلاح تعريفات كثيرة، وهي متعارفة في الغالب. وفيما يلي المشهور منها في كل مذهب. فقد عرّفه صاحب الكنز من الحنفية بقوله: هو دم ينفضه رحم امرأة سليمة عن داء وصفر. (٣)

وقال ابن عرفة من المالكية: اخيض دم بلفيه رحم معتاد حملها دون ولادة. (٤)

وعرّفه الشافعية بأنه: دم جيلة يخرج من أنفسي رحم المرأة بعد بلوغها على سبيل الصحة من غير سبب في أوقات معلومة. (٥)

وقال الحنابلة: دم طيبة يخرج مع الصحة

(١) لسان العرب: والفحوس الفحيط والمصباح المنبر صانعة: وحض.

(٢) حاشية ابن عابد بن ١/٦٨٨ - دار إحياء التراث العربي وبين الحائض ١/٥٤١ دار المزة الطبعة الثانية قال البرهسي الخطيب: قال الجاحظ في كتاب الحيوان: ولقد يحيض من الطوائ أربعة: الأدميات، والأرانب، والفضج، والخفاش، وزاد عليه هو أربعة أخرى، وهي الناقة، والكلبة، والورقة، والحجرة، أي الأنثى من الحقل.

(٣) حاشية الدسوقي ١/٦٦٨ دار الفكر - موهب الجليل ١/٣٦٤، ٣٦٧ - دار الفكر ١٩٧٨م

(٤) معي المحتاج ١/١٠٨ - دار إحياء التراث العربي، نهاية المحتاج ١/٣٢٣ - مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٧م

حيض

التعريف:

١ - الحيض لغة مصدر حاض، يقال حاض الليل إذا غاض، وحاضت السمرة إذا سال صمغها، وحاضت المرأة: سال دمها.

والمرأة حيضة، والجمع حيض، والفلاس حيضت.

والحياض: دم الحيضة، والحيضة بالكسر: الاسم، وخرقة الحيض، هي الخرقة التي تستمر بها المرأة. وكذلك المحيضة، والجمع المحاضض.

وفي حديث بشر بضاعة: وتلقى فيها المحاضض. (٦)

والمرأة حائض، لأنه وصف خاص. وجاء حائضة أيضاً بناءً له على حاضت، وجمع

(١) السمرة: شجرة يسيل منها الصمغ الأحمر

(٢) حديث بشر بضاعة: وتلقى فيها المحاضض. أخرجه أبو داود ١/٥٥١. لتحقيق حوت جيد دخلت من حديث أبي سعيد الخدري، وفي إسناده جهالة، إلا أنه صحيح لطرقة، كما صححه الإمام أحمد وابن معين وغيرهما، كما في التلخيص لابن حجر ١/١٣١ - لا شركة الطباعة الفنية

الأصداد، والجمع أفرأ، وأفروء، وهو في الأصل اسم للوقت قال الشامي: القراء اسم للوقت. فلما كان الحيض يحى، لوقت، والظهور يحى، لوقت، جاز أن يكون الأقرأ حيفاً وأطهاراً.

والقراء عند أهل الحجاز الظهر. وعند أهل العراق الحيض. (١)

ج - الاستحاضة .

٤ - الاستحاضة مستعمل من الحيض، وهي لغة: أن يستمر بالمرأة خروج الدم بعد أيام حيضها المعتاد، يقال: استحاضت المرأة أي استمر بها الدم بعد أيامها، فهي مستحاضة. (٢)

وشرعاً: سيلان الدم في غير أوقاته المعتادة من مرض، أو فساد من عرق يسمى (العازل)

قال البركوي في رسالة الحيض: الاستحاضة: دم ولو حكماً - ليدخ الألوآن - خارج من فرج فاحل لا عن رحم، قال ابن عثيمين: وعلمته أن لا رائحة له، ودم الحيض مشتمل الرائحة. ويسمى دم الاستحاضة دماً فاسداً، ودم الحيض دماً صحيحاً. (٣)

(١) لسان العرب والمصباح المبرماد، مقروء، الكتاب ٥٩١/٤، الحرب ٣٧٥

(٢) لسان العرب والمصباح المبرماد، حيفه

(٣) مجموعة رسائل ابن عثيمين ١٧٥/١ دار سعادت ١٣٢٥ هـ

من غير سبب ولادة من قعر الرحم بعناد أنثى إذا مدت في أوقات معلومة. (٤)

وللحيض أسماء منها: الطمث، والعراك، ولتغاس. (٥)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الظهر :

٢ - الظهر لغة: النقاء من الدنس والجنس فهو قبض النجاسة وتقيض الحيض والجمع أطهار.

وظهرت المرأة، وهي طاهر: انقطع عما الدم وزالت الطهر، فإذا اعتسلت قبل تطهرت وأطهرت. والمرأة طاهر من الحيض، وطاهرة من النجاسة ومن العيوب. (٦)

والظهر شرعاً خلاف الحيض. (٧) قال البركوي: الظهر المطلق ما لا يكون حبساً ولا غلباً. (٨)

فالظهر في باب الحيض أحص من الظهر في اللغة

ب - القراء :

٣ - القراء والقراء: الحيض، والظهر، فهو من

(١) كتاب الفتح ١٩٦/١، هذا الكتاب ١٩٨٣م
(٢) مغني المحتاج ١-٨/١ دار إحياء التراث العربى، هيئة المحتاج ٣٢٣/١ مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٧م
(٣) لسان العرب والمصباح المبرماد - وظهره
(٤) التكميلات ١٥٤/٢ مشورات وزارة الثقافة - دمشق
(٥) ١٩٦٦م، العرب ٢٩٥ دار لكتاب العربي
(٦) مجموعة رسائل ابن عثيمين ١٧٥/١ دار سعادت ١٣٢٥ هـ

د - النفاس :

أخرج بعد الولد . وأما أهل اللغة ففانوا :

النفاس الولادة ^(١)

قاله الشرعي مغاير للمعنى لغوي . كما أن النفاس بمعنى الحيض هو تعريف لغوي لا شرعي .

فالحيض والنفاس مختلفان في المفهوم .

٥ - النفاس لغة - ولادة المرأة إذا وضعت ، فهي نفاساً ، ونَفَسَت المرأة ، ونَفَسَتْ بالكسر ، نفاساً ونفاساً وبنفاساً ولدت فهي نَفَسَاء ونَفَسَاء ونَفَسَاء .

قال ثعلب : النفاس ، الولادة والحامل والحائض .

الحكم التكليفي فتعلم أحكام الحيض : (٥٥) - يجب على المرأة تعلم ما تحتاج إليه من أحكام الحيض . وعلى زوجها وأولياها أن يعلمها ما تحتاج إليه منها إن علم ، وإلا أذن لها بالخروج لسؤال العلماء ، ويحرم عليه منها إلا أن يسأل هو ويخبرها فتستغني بذلك . وهذا أن تخرج بغير إذنه إن لم يأذن لها .

وهو من علم الحال التفتق على فرضية تعلمه .

يقال : نَفَسَت امرأة تَنْفُسُ ، بالفتح : إذا حاضت . ومنه حديث أم سلمة قالت : بينا أنا مع النبي ﷺ مضطجعة في خيمته إذ حضت ، فاسللت ، فأخذت ثياب حبيتي ، قال : انفست؟ ^(١) أود : 'حضت؟ ونفل عن الأصمعي نَفَسَتْ بالبناء للمفعول أنفدا . قال صاحب المصباح : وليس بمشهور في الكتب في الحيض . ولا يقال في الحيض نفست بالبناء للمفعول . ^(٢)

قال ابن نجيم : ومعرفة مسائله من أعظم المهمات لما يترتب عليها مما لا يحصى من الأحكام ، كالطهارة ، والصلاة ، وقراءة القرآن ، والصوم والاعتكاف . والحج ، والبرع ،

والنفاس شرعاً : هو الدم الخارج عقب الولد . وقال المالكية والحنبلة : هو الدم الخارج بسبب الولادة .

قال النووي : النفاس عند الفقهاء الدم

(١) الدرر يطع ص ٣١١ دار الكتاب العربي ١٩٨٥ م . حشبة ابن عابد بن ١٩٩١/١ دار إحياء التراث العرب . القوالب النفهية ٥٥ دار العلم للملايين . مفي المحتاج ١٠٨/١ - ١٠٨/٢ دار إحياء التراث العربي . المجموع ٥١٩/٢ المكتبة السلفية . المدينة المنورة . كتابات القضاة ١٩١/١ ص ١١١ الك ١٩٨٤ م

٥ - ١٣٢٥ هـ . القوالب النفهية ٥٦ دار العلم للملايين ١٩٧٩ م . مفي المحتاج ١٠٨/١ دار إحياء التراث . كتابات القضاة ١٩١/١ عالم الكتب ١٩٨٣ م (١) حديث أم سلمة . أنفست أشرحه البخاري والفتح ٤٠٢/١ ط (النفقة) . ومسلم ٣٩٣/١ ط (المسلم) (٢) لسان العرب والمصباح المنير مادة . ونفس

به في رمضان فيل الغروب، ثم خرج بعده
تقضي صوم اليوم عنده، لا عند أبي حنيفة
وأبي يوسف. وكذا إذا حاذى الدم حرف الفرج
الداخل ولم يتفصل عنه ثبت به الحيض. أما إذا
أحسبت بتزوله، ولم يظهر إلى حرف الخارج
فليس له حكم الحيض حتى لو منعت ظهوره
بالشد والاحتشاء.

وما صرح به الحنفية لا ياباه فقهاء المذاهب
الأخرى حيث إنهم يعرفون الحيض بأنه (دم
يخرج...) لكن نص الحنفية على أنه ثبت
بانفعال الحيض ما ثبت بخروجه.^(١)

شروط الحيض :

٨- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه ليس كل دم
يخرج من المرأة يكون حيضاً، بل لابد من
شروط تحقق فيه حتى يكون الدم الخارج
حيضاً، وتترتب عليه أحكام الخائض، وهذه
الشروط هي :

١) أن يكون من رحم المرأة لا داء بها. فالخارج
من البدر ليس بحيض. وكذا الخارج من رحم
البالغة بسبب داء يقتضي خروج دم بسببه. وقد

والسوط، والطلاق، والمدة، والاستبراء وغير
ذلك من الأحكام. وكان من أعظم الواجبات
لأن عظم مشزلة العلم بالشيء بحسب منزلة
ضرر الجهل به، وضرر الجهل بمسائل الحيض
أشد من ضرر الجهل بغيرها فيجب الاعتناء
بمعرفة.^(٢)

أثر الحيض على الأهلية :

٦- صرح الأصوليون بأن الحيض لا يعدم أهلية
الوجوب، ولا أهلية الأداء، لعدم إخلاله
بالذمة، ولا بالعقل، والتمييز، وفطرة البدن.
فالمرأة الخائض كاملة الأهلية، وإن كان الشارع
قد رتب على الحيض بعض الأحكام الخاصة
التي تتناسب وحالة المرأة.^(٣)

ركن الحيض :

٧- صرح فقهاء الحنفية بأن للحيض ركناً، وهو
بروز الدم من الرحم، أي ظهور الدم بأن يخرج
من الفرج الداخل إلى الفرج الخارج، فلو نزل
إلى الفرج الداخل فليس بحيض وبه يفتي.

وعن محمد بكفي الإحسان به. فلو أحست

(١) حاشية ابن عابدين ١/٦٨٩: داء إحياء الفرائد العرب.
محصرة رسائل ابن عابدين ١/٢٣، ٨٠-٨١. الرسالة
المرادة دار معاد ١٣٢٠هـ. حاشية الطحطاوي على
مرآة السالكين ص ٧٨ مطبعة الأسرة ١٢٩٨هـ. كتاب
الذخائر ١/٢٥١ عام الكتب ١٩٨٣م

(٢) البحر الرائق ١/١٩٩ المطبعة العلمية بالقاهرة. مجموعة
رسائل بين عابدين ١/٢٠٠ دار معاد ١٣٢٤هـ. مع
الاحتاج ١/١٢٠ دار إحياء التراث العربي
(٣) تفسير التحرير ١/٢٨٠ مطبعة الباب العالي ١٢٣٥هـ.
كشف الأسرار ١/٣١٩ دار الكتاب العربي ١٩٧١م

ألوان دم الحيض :

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الصفرة والكدرة في أيام الحيض حيض ، لأنه الأصل فيها تراء المرأة في زمن الإمكان ، ولأن عائشة رضي الله عنها كان النساء يبعثن إليها بالدرجة فيها الكرسي في الصفرة والكدرة : فتقول لمن : لا تعجلن حتى ترين انقصة لبيضاء^(١) .
ترد بذلك الطهر من الحيض .

والصفرة والكدرة : هما شيء كالصديد . قال الرمي : وهما ليس من ألوان الدم ، وإنما هما كالصديد . وقد صرح ابن حجر اهتدي بأنها ماءان لا دمان .

وعند الشافعية وجه أن الصفرة والكدرة ليست بحيض ، لأنها ليست على لون ، ولقول أم عطية : كنا لا نعد الصفرة والكدرة شيئاً^(٢) . وهذا قول ابن المنجد أيضاً . قال المدوني : وجعله المازري والباهي هو المذهب .

١ - رسائل ابن عابد بن ٧٣/١ ، ٧٤ رسالة الربيع ، حاشية المدوني ١٦٦٧/١ ، ١٦٨ ، أحرم على حليل ٢٠٤/١ ، مبي الفلاح ١٠٨/١ ، ١٠٩ ، كشف القناع ١٩٩/١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ .

(١) حديث عائشة . لا تعجلن حتى ترين انقصة البيضاء . أخرجه مالك في الموطأ ٥٩/١ - ط الحنفية .

(٢) حديث أم عطية : كنا لا نعد الصفرة والكدرة بعد الطهر شيئاً . أخرجه البخاري والفتح ٤٢٩/١ - ط الشافعية : دون قولها . بعد الطهر . وهو في أبي داود ٢١٥/١ - تحقيق هرت عبد دمان .

زاد الحنفية والحنابلة على هذا انشراط كثرة ولا حيل ، حيث إن الحامل عندهم لا تحيض .
(٢) ألا يكون بسبب الولادة ، فالخارج بسبب الولادة دم نفاس لا حيض .

(٣) أن يتقدمه نصاب الطهر ولو حكماً . ونصاب الطهر مختلف فيه فهو خمسة عشر يوماً عند الحنفية والمالكية والشافعية ، وثلاثة عشر يوماً عند الحنابلة ، وهو أقل مدة فاصلة بين حيضتين أي يجب أن تكون المرأة قبله طاهرة خمسة عشر يوماً فأكثر عند الجمهور ، وثلاثة عشر يوماً عند الحنابلة حتى يعتبر الدم بعده حيضاً ، ولو كان هذا الطهر حكماً ، كما إذا كانت امرأة بين الحيضتين مشغولة بدم الاستحاضة فإنها طاهرة حكماً .

(٤) ألا ينقص الدم عن أقل الحيض ، حيث إن للحيض مدة لا ينقص عنها ، فإذا نقص علمنا أنه ليس بدم حيض . هذا على مذهب الجمهور ، وعند المالكية لا حد لأقله بالزمان ، وأقله دفعه بالتقدير وسببائي تفصيل ذلك .

(٥) أن يكون في أوانه ، وهو تسع سنين قمرية ، فعنى رأيت دماً قبل بلوغ تلك السن لم يكن حيضاً ،^(١) وإذا رأيت دماً بعد سن الإياس لم يكن حيضاً أيضاً .

(١) حاشية ابن عابد بن ١٩٩/١ ، حاشية الطحاوي على مرآتي الفلاح ٧٥ الطبعة الأخيرة ١٣١٨ هـ ، مجموعته

مدة الحيض :

السن التي تحيض فيها المرأة .

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن أقل سن تحيض له المرأة تسع سنين قمرية ، لأنه لم يثبت في الوجود والعادة لأتس حيض قبلها ، ولأن ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعياً ولا لغوياً ينفع فيه الوجود ، قال الشافعي : أعجل من سمعت من النساء تحيض نساء تمامه ، بخمس تسع سنين - هكذا سمعت - ورأيت جدة لها إحدى وعشرين سنة . ولا فرق في ذلك بين البلاد الحارة والبلاد الباردة .

ثم إن الفقهاء قد اختلفوا في أنه هل العبرة بأول التاسعة ، أو وسطها ، أو آخرها .

فذهب الشافعية إلى أن المعشر في التسع التقريب لا التحديد ، فيقتصر قبل تمامها بما لا يسع حيضاً وطهرها دون ما يسعها . فيكون الدم المئري في حيضها . بخلاف المئري في زمن يسعها . أي إن رأت الدم قبل تمام التسع بأقل من ستة عشر يوماً بلياليها فهر حيض ، وإن رأت قبل تمام التسع ستة عشر يوماً بلياليها أو أكثر فهو ليس بحيض . وعند الشافعية قول يَدْخُلُونَ التاسعة ، وآخر بمغشي نصفها

وذهب الخنابلة إلى أن العبرة بنهاية تسع

واختلف الفقهاء في الصغرة والكثرة في غير أيام الحيض . فذهب الخنابلة إلى أنها تسعاً بحيض في غير أيام الحيض ، لقول أم عطية . لكن لا بعد الصغرة والكثرة بعد تطهر شبابه . وذهب المالكية والشافعية إلى أنها حيض . إذا رأتها المعتادة بعد عاداتها ، فإنها تجلس أيامها عند الشافعية .

وتستظهر بثلاثة أيام عند المالكية . وقد صرح الخنابلة بأن ألوان دم الحيض ستة ، وهي السود والحمر ، والصفرة ، والخصرة ، والكثرة ، والقرية قلتوا : والكثرة ما هو كائناً الكثرة والقرية نوع من الكثرة على لون التراب . والصفرة كصفرة الفرس ، والبن ، والندى على الاختلاف ، ثم إن المعتد حان أثرية لا حائل التحيز . كما لو رأت شيئاً فاصفر باليس ، أو رأت حمرة أو صفرة فابيض باليس ، وأنكر أبو يوسف الكثرة في أول الحيض دون آخره ، ومنهم من أنكر الخضرة .

قال ابن عابدين : والصحيح أنها حيض من ذوات الأقراء دون الأيسة . وزاد المالكية على الصفرة والكثرة القرية . وهو فناء المنبر دون الصفرة . والقرية عند المالكية تساوي القرية عند الخنابلة ، حيث إبهم وصفوا القرية بأنها دم فيه غيرة شبه لون التراب .^(١)

- مواشي الثروان وابن النسيم (مبادئ على لغة المحتاج ١/١٠٠ دار صادر - مطبع المحتاج ١/١١٣) نهاية المحتاج ١/٥٢٠ ، كشف القناع ١/٢١٣

(١) طائفة ابن عابدين ١٩٢/١ ، طائفة النسوتي ١/١٩٧ ، الخرشي على عمدة خليل ١/٢٠٣ -

لا تحيض مثلها فيه، فإذا بلغت هذه السن وانقطع عنها حكم برأسها، فإذا لم تبلغها وانقطع عنها، أو بلغت والدم يأتيها على العادة فليست بأيسة، لأنه حيث ظهر في أنه ذلك المعتاد، وعود العادة يعطل الإياسة.

وقد فسر بعضهم هذا بأنه تراه سائلا كثير احترازا عما إذا رأت بلة يسيرة ونحوها. وفيهذه بأن يكون أحمر، أو أسود، فلو كان أصفر أو أخضر أو تربة لا يكون حيضا. وبعضهم قال: إنها إذا كانت عادت قبل الإياس أن يكون عنها أصفر فرائه كذلك، أو علقا فرائه كذلك كان حيضا. واستظهر ابن عابدين هذا القول، وحذ الثعمراني من الإياس بخمسين سنة، وقال: وعليه المعلوم.

وقال المصنف: وعبره الفتوى في زماننا. وحده كثير منهم بخمسين وخمسين سنة.

وهذا صرح الخنفية بأن المرأة إذا رأت الدم الخالص بعد تلك المدة فإنه حيض، وكذا المولود يكن خالصا وكانت عادتها كذلك، وقيل: الشافعية وابن تيمية من الخنابلة: لا حد لأخر سن الحيض بل هو ممكن ما دامت المرأة حية.

وقال المحاملي: آخره ستون سنة. قال السرخي: ولا منافاة بين القول بأنه لا حد لأخره، والقول بتحديدته بالثنتين وستين سنة لأنه اعتبار الغالب حتى لا يعتد بالمفصل عنه.

مدين. فإن رأت من الدم ما يصلح أن يكون حيضا وقد بلغت هذه السن حكم بكونه حيضا. وثبت في حقها أحكام الحيض كلها. (١) قالت عائشة رضي الله عنها: وإذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة. (٢) وروى مرفوعا من رواية ابن عمر. (٣)

وهناك أقوال أخرى في أقل سن تحيض له المرأة فقبل سن، وقبل سبع، وقبل اثنتي عشرة، وقبل لا يحكم للدم بأنه حيض إلا إذا كان في أو أن البلوغ بمقدمات وأمارات من تعود الثدي ونبت شعر العانة، وشعر الإبط وشبهه. وكلها أقوال ضعيفة.

كما اختلف الفقهاء في أكثر سن تحيض فيه المرأة. ويسمى بس الإياس، وتسمى المرأة أيسة. فذهب الخنفية والشافعية إلى أنه لا يحد بعده. قال الخنفية: بل هو أن تبلغ من السن ما

(١) حاشية ابن عابدين ١٨٩/١ دار إحياء التراث العربي.

الفتاوى الهندية ٣٦/٦ الطبعة الأميرية - ١٣١٠ هـ.

الحرس على عصر خليل ١٠٤/١ المطبع الحاصرية.

١٣١٦ هـ. مواهب الجليل ٣٦٧/١ دار الفكر ١٩٧٨ م.

حاشية الصديقي ١٦٨/١ دار إحياء التراث.

المنهاج ٣٦١/١ مصطفى الباب الحلبي ١٩٦٧ م. مني

المنهاج ٦٠٨/١ دار إحياء التراث العربي. كشاف الضعيف

١٠٣/١ دار الكتب ١٩٨٣ م.

(٢) حديث: إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة. (أورد

البيهقي ٦٠٨/١ - دار التراث المعارف العشائية) ولم يذكر

له إسنادا

(٣) الرواية المرفوعة من حديث ابن عمر. أخرجه أبو نعيم

الأصبهاني في ذكر أعمار أصبهان (٣٦٠/٢ - ط لبنان).

ولم يستند جهالة

بلياليها - وقدر روعه مائتين وسبعين ساعة، وأكثره عشرة أيام بلياليها. قال ابن عابدين: وقد روي ذلك عن ستة من الصحابة بطرق متعددة فيها مقال يرتفع بها الضعيف إلى الحسن. وقال الكمال بن الهمام: والمقدرات الشرعية مما لا تدرك بالرأي، فالموقوف فيها حكمه الرفع.^(١١)

وذهب المالكية إلى أنه لا حد لأقله بالزمان، ولذلك يسوا أقله في المقدار وهو دفعة، قالوا: وهذا بالنسبة إلى العيادة، وأما في العدة والإشراء فلا بد من يوم أو بعضه. وأما أكثره فإنه يختلف عندهم بوجود الحمل وعدمه. فأكثر الحيض لخبر الحامل خمسة عشر يوما سواء كانت مبرداة أو معتادة، غير أن المعتادة - وهي التي سبق لها حيض ولو مرة - تستظهر ثلاثة أيام على أكثر عدتها إن تمادى بها. فإذا اعتادت خمسة ثم تمادى مكثت ثمانية، فإن تمادى في المرة الشاشة مكثت أحد عشر. فإن تمادى في الرابعة مكثت أربعة عشر، فإن تمادى في مرة أخرى مكثت يوما ولا تزيد على خمسة عشر.

وأما الحامل - وهي عندهم نحيض - فأكثر حيضها يختلف باختلاف الأشهر سواء كانت

وعند المالكية أقوال لخصها العدوي بقوله: بنت سبعين سنة ليس شها بحيض، وبنت الحسين يسأل النساء، فإن جزم بأنه حيض أو شككن فهو حيض وإلا فلا، والسرعة وما بعدهما للخمسين يجوز بأنه حيض ولا مؤال، والمراجع في ذلك العرف والعادة.

وذهب الحنابلة إلى أن أكثر من نحيض فيه المرأة خمسون سنة، لقول عائشة رضي الله عنها: وإذا بلغت المرأة خمسين سنة خرجت من حد الحيض، وقالت أبيض: «لن ترى في نيتها ولدا بعد الخمسين».^(١٢)

وجاء في الإنصاف نقلا عن المغني في العدد: وإن رأت الدم بعد الخمسين على العادة التي كانت تراه فيها فهو حيض في الصحيح. وينظر مصطلح (إياس).

فترة الحيض:

١١ - اختلف الفقهاء في أقل فترة الحيض وأكثرها.

فذهب الحنفية إلى أن أقل الحيض ثلاثة أيام

(١٠) عائشة ابن عابدين ١٠٢/١ د: إحياء التراث العربى. الفتاوى الهندية ٣٦/١ المطبعة الأسرية ١٣١٠ هـ، الحرمي حل مختصر خليل ٢٠٤/١، حواشي الشرواني وغير قاسم الديباني عن مجلة المحتاج ٣٨٤/١ دار سامر. ونهاية المحتاج ٣٢٥/١ مصطلح ليلى الخليلي ١٩٦٧ م. شرح روض الطالب ٩٩/١ المكتبة الإسلامية، كتاب الانتصاف ٤١٦/١ عمال المكتب ١٩٨٣ م، الإنصاف ٣٥٧، ٣٥٦/١

(١١) عائشة ابن عابدين ١٨٩/١ د: إحياء التراث العربى، فتح القدير ١٤٢/١، ١٤٤ د: إحياء التراث العربى، الفتاوى الهندية ٣٦/١ المطبعة الأسرية - ١٣١٠ هـ.

مأثث المرجوع عنه.^(١٤)

وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن أقل الحيض يوم وليلة لقول علي رضي الله عنه: (وأقل الحيض يوم وليلة) ولأن المشرع على الحيض أحكاماً، ولم يبينه فعلم أنه رده إلى العرف كالغيض والحرز، وقد وجد حيض معتاد يوماً، ولم يوجد أقل منه. قال عطاء: (رأيت من تحيض يوماً). وقال الشافعية: رأيت امرأة قالت: أنها لم تنزل تحيض يوماً لا تزيد. وقال أبو عبد الله الزبيري: كان في نسائنا من تحيض يوماً، يلبثته، لأنه المفهوم من إطلاق اليوم، وهما أربع وعشرون ساعة.

وأكثره خمسة عشر يوماً، بلاليهن، لقول علي رضي الله عنه: (ما زاد على الخمسة عشر استحاضة، وأقل الحيض يوماً وليلة) وقال عطاء: (رأيت من تحيض خمسة عشر يوماً) ويؤيده ما رواه عبد الرحمن بن أبي حاتم في سننه عن ابن عمر مرفوعاً: (النساء ناقصات عقل ودين). قيل: ما نقصان دينهن؟ قال: تمكث إحداهن شطر عمرها لا تعبلي.^(١٥) وقد نص الشافعية

مبتدأه أو معتدته. قال مالك: ليس لوزن الحمل كأخوه، ولذلك كثرت الدعاء بكثرة أشهر الحمل.

فلذا حاضت الحامل في الشهر الثالث من حملها، أو الرابع، أو الخامس واستمر الدم نازلاً عليها كان أكثر الحيض في حقها عشرين يوماً، وما زاد على ذلك فهو دم علة وهساد. وإذا حاضت في الشهر السابع من حملها، أو الثامن، أو التاسع منه واستمر الدم نازلاً عليها كان أكثر الحيض في حقها ثلاثة أيام يوماً. وأما إذا حاضت في الشهر السادس فحكمه حكم ما بعده من الأشهر لا ما قبله وعلى هذا جميع شيوخ أفرقيبه وهو المتمدن وظاهر المدونة أن حكمه حكم ما قبله وهو خلاف المتمدن.

وإذا حاضت في الشهر الأول أو الثاني فهي كاللمعتدة غير الحامل تمكث عادتها، والاستظهار وهو قول مالك المرجوع إليه وهو الراجح. قال ابن يونس: السذي ينهي على قول مالك، الذي رجح إليه أن تحل في الشهر والشهرين قدر آبائهما والاستظهار، لأن الحمل لا يظهر في شهر ولا في شهرين فهي محمولة على أنها حامل حتى يظهر الحمل ولا يظهر إلا في ثلاثة أشهر. والقول الثاني هو أن حكم الحيض في الشهر الأول والثالث حكم ما بعده أي الشهر لثالث وهو قول

(١٤) حاشية الدسوقي ١/١٦٨ وما بعده دار الفكر. آخره في علي مختصر خليل ١/٢٠١ وما بعدها لا طبع للمعاصرة ١٣٦٦هـ.

(١٥) نقله أبو بكر بن أبي عمير، (ص ٩١) ط دار الأرقم، عن حماد عن الحافظ سفيان الثوري أنه سئل: هل سقط لا أصل له.

والمعتادة: عند الخفية هي من سبب منها دم
وظهر مسبحان أو أحدهما، وقال المالكية: هي
التي سبق لها حيض ولو مرة. وهي عند الشافعية
من سبق لها حيض وظهر وهي تعالجها قدرًا
ووقتًا. ومذهب الحنابلة أن العادة لا تثبت إلا في
ثلاثة أشهر. في كل شهر مرة. ولا يشترطون فيها
التوالي. (١)

والمنحرة: من نسبت عاداتها عددًا أو مكانًا
وقال الشافعية: هي المستحاضة غير المقيمة
الثانية للعادة. وتسمى الفسالة والمضلة والمنحرة
أيضًا بالكسر لأنها حيرت الفقهاء. (٢)

أ - المبتدأة -

١٣ - إذا رأت المبتدأة الدم وكان في راس إمكان
الحيض. أي في سن تسع سنوات فأكثر. ولم
يكن الدم ناقصًا عن أقل الحيض ولا زادًا على
أكثره. على خلاف بين الفقهاء في أقل الحيض
وأكثره كما سبق. فإنه دم حيض، رينزها أحكام

وختابته على أن غالب الحيض ست أو
سبع. (٣) لقول النبي ﷺ لحمة ست جحر لـ
سائكه. تحيض ستة أيام، أو سبعة أيام في
علم الله، ثم اغتسل، فإذا رأيت أن قد طهرت
واستغاثت فصل أربع وعشرين ليلة، أو ثلاثًا
وعشرين ليلة وأيامها، وصومي وصبي، فإن
ذلك يحزنك، وكذا كنت فافعي كم تحيض النساء
وكما يطهرن لمقات حيضهن وظهرهن. (٤)

أحوال الحائض:

١٤ - الحائض إما أن تكون مبتدأة، أو معتادة،
أو منحرة

فالمبتدأة: هي من كانت في ثوب حيض أو
نفاس، أو هي اثني لم يتقدم لها حيض قبل
ذلك. (٥)

وأيضا المبتدأة: هي من كانت في ثوب حيض أو
نفاس، أو هي اثني لم يتقدم لها حيض قبل
ذلك. (٥)

(١) مغل المجلد ١٠/١٠١ دار صادر بيروت، بيروت، طبع
الكتاب ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧٩٣، ١٧٩٤، ١٧٩٥، ١٧٩٦، ١٧٩٧، ١٧٩٨، ١٧٩٩، ١٨٠٠، ١٨٠١، ١٨٠٢، ١٨٠٣، ١٨٠٤، ١٨٠٥، ١٨٠٦، ١٨٠٧، ١٨٠٨، ١٨٠٩، ١٨١٠، ١٨١١، ١٨١٢، ١٨١٣، ١٨١٤، ١٨١٥، ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨، ١٨١٩، ١٨٢٠، ١٨٢١، ١٨٢٢، ١٨٢٣، ١٨٢٤، ١٨٢٥، ١٨٢٦، ١٨٢٧، ١٨٢٨، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣١، ١٨٣٢، ١٨٣٣، ١٨٣٤، ١٨٣٥، ١٨٣٦، ١٨٣٧، ١٨٣٨، ١٨٣٩، ١٨٤٠، ١٨٤١، ١٨٤٢، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٥، ١٨٤٦، ١٨٤٧، ١٨٤٨، ١٨٤٩، ١٨٥٠، ١٨٥١، ١٨٥٢، ١٨٥٣، ١٨٥٤، ١٨٥٥، ١٨٥٦، ١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩، ١٨٦٠، ١٨٦١، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٤، ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٦٧، ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤، ١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٧، ١٨٧٨، ١٨٧٩، ١٨٨٠، ١٨٨١، ١٨٨٢، ١٨٨٣، ١٨٨٤، ١٨٨٥، ١٨٨٦، ١٨٨٧، ١٨٨٨، ١٨٨٩، ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ١٨٩٥، ١٨٩٦، ١٨٩٧، ١٨٩٨، ١٨٩٩، ١٩٠٠، ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩٠٣، ١٩٠٤، ١٩٠٥، ١٩٠٦، ١٩٠٧، ١٩٠٨، ١٩٠٩، ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤، ١٩١٥، ١٩١٦، ١٩١٧، ١٩١٨، ١٩١٩، ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٢، ١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥، ١٩٢٦، ١٩٢٧، ١٩٢٨، ١٩٢٩، ١٩٣٠، ١٩٣١، ١٩٣٢، ١٩٣٣، ١٩٣٤، ١٩٣٥، ١٩٣٦، ١٩٣٧، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٠، ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧، ١٩٦٨، ١٩٦٩، ١٩٧٠، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٣، ٢٣٨٤، ٢٣٨٥، ٢٣٨٦، ٢٣٨٧، ٢٣٨٨، ٢٣٨٩، ٢٣٩٠، ٢٣٩١، ٢٣٩٢، ٢٣٩٣، ٢٣٩٤، ٢٣٩٥، ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، ٢٣٩٨، ٢٣٩٩، ٢٤٠٠، ٢٤٠١، ٢٤٠٢، ٢٤٠٣، ٢٤٠٤، ٢٤٠٥، ٢٤٠٦، ٢٤٠٧، ٢٤٠٨، ٢٤٠٩، ٢٤١٠، ٢٤١١، ٢٤١٢، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤١٥، ٢٤١٦، ٢٤١٧، ٢٤١٨، ٢٤١٩، ٢٤٢٠، ٢٤٢١، ٢٤٢٢، ٢٤٢٣، ٢٤٢٤، ٢٤٢٥، ٢٤٢٦، ٢٤٢٧، ٢٤٢٨، ٢٤٢٩، ٢٤٣٠، ٢٤٣١، ٢٤٣٢، ٢٤٣٣، ٢٤٣٤، ٢٤٣٥، ٢٤٣٦، ٢٤٣٧، ٢٤٣٨، ٢٤٣٩، ٢٤٤٠، ٢٤٤١، ٢٤٤٢، ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، ٢٤٤٦، ٢٤٤٧، ٢٤٤٨، ٢٤٤٩، ٢٤٥٠، ٢٤٥١، ٢٤٥٢، ٢٤٥٣، ٢٤٥٤، ٢٤٥٥، ٢٤٥٦، ٢٤٥٧، ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، ٢٤٦٠، ٢٤٦١، ٢٤٦٢، ٢٤٦٣، ٢٤٦٤، ٢٤٦٥، ٢٤٦٦، ٢٤٦٧،

بين أول ما نراه إلى رؤية الطهر حيضاً، يجب عليها خلاله ما يجب على الخائض، وهو ما ذهب إليه الحنفية والمالكية والشافعية.^(١)

وذهب الحنابلة إلى أن الدم إن جاوز أقل الحيض ولم يصير أكثره، فإن المبتدأة لا تغسل المجاوز لأنه مشكوك فيه، بل تغسل عقب أقل الحيض وتصوم وتصلّي فيها جاوزه، لأن المانع منها هو الحيض وقد حكم بانقطاعه، وهو آخر الحيض حكماً، أشبه آخره حساً. وقد صرحوا بحرمة وطهها في الزمن المجاوز لأقل الحيض قبل تكواه، لأن الظاهر أنه حيض، وإنها أمرت بالعبادة احتياطاً لبراءة ذمتها، فتعين ترك وطهها احتياطاً. ثم إنه متى انقطع الدم يوماً فأكثراً أو أقل قبل مجاوز أكثر الحيض، اغسلت عند انقطاعه، لاحتمال أن يكون آخر حيضها، ولا تظهر يفتن إلا بالنسل ثم حكمها حكم الطاهرات، فإن عاد الدم فكأن لم ينقطع على ما تقدم تفصيله.

هذا هو ظاهر المذهب عند الحنابلة وهو المعتمد. وعندهم رواية توافق ما ذهب إليه الجمهور.^(٢)

الخائض، لأن دم أخضر جلبة وعادة، ودم الاستحاضة لعارض من مرض ونحوه، والأصل عدمه. وسواء أكان ما رآه دعا أسوداً أم لا، ولو كان صغرة وكندرة فإنه حيض، لأنه الأصل فيما نراه المرأة في زمن الإمكان، ولقول عائشة رضي الله عنها لما كانت النساء يعشن إليها بالدرجة فيها الكرسف فيه الصغرة من دم الحيض: (لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء)^(٣) تزيد بذلك الظاهر من الخيضة.

فلذا انقطع الدم لدون أقل الحيض فليس بحيض لعدم صلاحيته له، بل هو دم فساد.^(٤)

ثم إن للمبتدأة أحوالاً، بحسب انقطاع الدم واستمراره.

الحالة الأولى: انقطاع الدم لتنام أكثر الحيض فما دون:

٩٤ - إذا انقطع الدم دون أكثر الحيض أو لأكثره ولم يجاوز ورأت الطهر، طهرت، ويكون الدم

(١) حديث عائشة رضي الله عنها: لا تعجلن... لعدم ترجمه (ف/٩).

(٢) حاشية ابن عابدين ١٨٩/١ دار إحياء التراث العربي، سنن المؤيد بن ٨٦/١ مجموعة ومقاتل ابن عابدين دار سعادت ١٣٢٥ هـ، سلسلة المدسوقي ١٦٨/١ دار الفكر، مني المحتاج ١٦٣/١ دار إحياء التراث العربي، كشف الفتاوى ٢٠١/١ عام الكتبة ١٩٨٣ م.

(١) الزايع السابقة. ومثل المؤيد بن ٩٠/١ وما بعدها، وشرح الزرقاني هل يختص حليل ١٣٣/١ دار الفكر ١٩٧٨ م.

(٢) كشف الفتاوى ٢٠٤/١ عام الكتبة ١٩٨٣ م، الفروع ٢٦٩/١ عام الكتبة ١٤٠٢ هـ.

الأصح عند الشافعية - إلى أن العادة تثبت بمرة في المبتدأة، فحدث أم سلمة رضي الله عنها أن امرأة كانت تهرق الدم على عهد رسول الله ﷺ فاستفتيت لها رسول الله ﷺ فقال: وتنتظر عدد الأيام والليالي التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها، فلتنع الصلاة قدر ذلك من الشهر، فإذا انحلت ذلك فلتغتسل ثم لتستنثر بثوب ثم لتصل فيه^(١).

فأحدث قد دل على اعتبار الشهر الذي قبل الاستحاضة، ولأن الطاهر أسبقه كالذي يليه لقربه إليها فهو أولى مما انقضى. واستدل المالكية على ذلك بقوله تعالى ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾^(٢) حيث شبه العود بالبداة فيعيد إصلاخ العود على ما فعل مرة واحدة.

وذهب الحنابلة إلى أنها لا تثبت إلا ثلاث مرات في كل شهر مرة، وهو قول عبد الشافعية لقول النبي ﷺ «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها»^(٣) وهي صيغة جمع وأقله ثلاث، ولأن ما اعتبره

أخالة الثانية: استمرار الدم وعبره أكثر مدة الحيض:

١٥ - اختلف الفقهاء فيما إذا استمر دم المبتدأة وجاوز أكثر الحيض، فذهب الحنفية والمالكية إلى أن حيضها أكثر فترة الحيض وطهرها ما جاوزه. فذهب الحنفية أن حيضها في كل شهر عشرة، وطهرها عشرون. قالوا: لأن هذا دم في أيام الحيض ويمكن جعله حيضاً فيجعل حيضاً. وما زاد على العشرة يكون استحاضة لأنه لا مزيد للحيض على العشرة، وهكذا في كل شهر. هذا مذهب الحنفية في الجملة. وقد ذكر المرحوم للمبتدأة التي استمر دمها أربعة وجوه سبق تفصيلها في مصطلح (استحاضة) من الموسوعة (٣/١٩٨).

والشهور عند المالكية أنها تكمل خمسة عشر يوماً. أكثر فترة الحيض عندهم - أخذوا بالاحوط ثم هي مستحاضة^(٤) وتفصيل أحكام استمرار الدم في (استحاضة) من الموسوعة (٣/٢٠٠ وما بعده).

ب - المعتادة :

ثبوت العادة :

١٦ - ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية وهو

(١) حديث: «صطر عدد الأيام والليالي التي كانت تحيضهن» أخرجه أبو داود (١٨٧/١) - ١٨٩ - تحقيق عزت عبيد دباس من حديث أم سلمة، وصححه السوي كما في المطبوع (١٩/١٢٠) ط شركة الطباعة الخيرية.

(٢) سورة الأعراف (١٩).

(٣) حديث: «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها». أخرجه البخاري (الفتح ٤٢٥/١) - ط السبعة من حديث عائشة.

(٤) حاشية ابن عابد (١/١٩٠، ٢٠٠) مهمل الزمزم ١٤١/١ وما بعدها من صفحات ١٦٣٢٥ - بدائع الصلتع ١٤١/١ حاشية الدموي ١٦٨/١ دار الفكر، والخرشي على مختصر خليل ٢٠٨/١ أنظمة العائنة ١٣١٦هـ، سوابق الجليل ١/٣٦٧، والفكر ١٩٧٨هـ.

التكرار أعبر فيه الثلاث كالأقرب، والشهور في عدة أخيرة، وحيث المصراة، وهجلة الموند، ولأن العادة مأخوذة من المعاودة ولا تحصل المعاودة بمرة واحدة. ثم أن الدم عندهم إما أن يأتي في الثلاث متساويا أو مختلفا. فإذن كان الدم في الثلاث متساويا ابتداء وانتهاء، ولم يختلف تبقي أنه حيض وصار عادة. وإن كان الدم على أعداد مختلفة في تكرار منه ثلاثا صار عادة لها دون ما لم يتكرر مرتين، كان كخمسة في أول شهر، وستة في شهر ثان، وسبعة في شهر ثالث، فتجلس الخمسة لتكرارها ثلاثا، كما لو لم يختلف. أو غير مرتب كأن ترى في الشهر الأول خمسة، وفي الشهر الثاني أربعة، وفي الشهر الثالث ستة، فتجلس الأربعة لتكرارها.

وفي رواية عن أحمد وهو مقلد الأصح عند الشافعية أنها ثبت بمرتين.

وقد نص الحنابلة على أن نقص العادة لا يحد إلى تكرار، لأنه رجوع إلى الأصل وهو الدم. ولو نقصت عادته لم يتم استحيفت بعاده. فإن كانت عادتها عشرة أيام فرأت الدم سبعة تم استحيفت في الشهر الآخر جلست البعة لأنها لم تستقرت عليها عادتها.

واعتل الحنابلة في العتادة إذا رأت ما يخالف عادتها مرة واحدة، هل يصير ذلك المعتادة. عدة لها أم لا. بد من تكراره؟ فذهب

أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يصير ذلك عادة مرة واحدة. وذهب محمد إلى أنه لا يصير عادة إلا بتكراره. بيان ذلك لو كانت عادتها خمسة من أول الشهر فرأت ستة فهي حيض نفاذا، تكن عندهما يصير ذلك عادة، فإذا استمر بها الدم في الشهر الثاني ترد إلى آخرها رأت، وعدد محمد نود إلى العادة القديمة. ونورأت الستة مرتين ترد إليها عند الاستمرار نفاذا.

واعتل في إرادة الأصلية وهي أن ترى دميين متعنيين وطهرين معنيين على الولاء أو أكثر لا الجمالية.

أما الجمالية فإنما تستفيض برؤية لمخالف مرة بالاتفق^(١) وصورة الجمالية أن ترى أظفارها تختف، ودماء مختففة تنبي على أوسط الأعداد على قول محمد بن إبراهيم. وعلى الأقل من لمرنن الأخيرين على قول أبي عثمان سعيد بن مزاحم

— — —

(١) مهمل الواردة ٧٩١٦ مجموعة رسائل ابن سابط بن سعدات ١٣٣٥ هـ، سائلة الدوسقي ١٦٦/٩ هـ الفكر. شرح الزرقاني على مختصر حنبل ١٤١:٩ هـ المعكر ١٩٧٧ م. مفتي استاج ١١٥/١ دار إحياء التراث العربي. حابة استاج ٣٤٥/١ مصطفى الهادي الحبيبي ١٩٦٧ م. لمحي لأن قدادة ٣١٦/١ مكتبة الرضا المحدث ١٩٩٨ م. كفاية شجاع ٢٠٦:٢-٢٠٨ هـ حال المحقق ١٩٨٣ م. شرح مع الفقه ١٥٧/١ دار إحياء التراث العربي

أحوال المعتادة :

صرح الحنفية بعدم كراهته كمسائر الطاهرات
ومنى كان انقطاع الدم دون ثقل الحيض -
على الملاحة ، لأنه أيام فيه - فليس ذلك الدم
حيض بل حقه الحيض ، أنه دم فساد لا حيض ومن
ثم فإنها تقضي الصلاة والصوم .

المعتادة بما أن ترى من الدم ما يوافق عادتها ،
أو ينقطع الدم دون عادتها ، أو يجاوز عادتها .

موافقة الدم للعادة :

وفد صرح الحنفية بأنها تصلح ككل ما انقطع
الدم ، لكن تنظر إلى آخر الوقت المستحب
وجوبا فإن لم يعد في الوقت تنوضا فتبلي وكذا
تصوم إن انقطع نكلا ، فإن عاد في الوقت أو بعده
في العشرة الأيام بعد الحكم بطهارتها فتتعد عن
الصوم والصلاة . والفرق عندهم بين انقطاع
الدم قبل العدة وبعد الثلاث - وهو نقل الحيض
عندهم - وانقطاعه قبل الثلاث أنها تصلح
بالأغلب كل كلمة انقطع قبل العدة وبعد الثلاث لا
بالأغلب - ولا - تحقق كونها حائضا بزيادة الدم
ثلاثة فأكثر ، بخلاف انقطاعه قبل الثلاث ،
فإنها تصلح بالوضوء لأنه تبين أن الدم دم فساد
لا دم حيض .

١٧ - اتفق الفقهاء على أنه إذا رأت المعتادة ما
يوافق عادتها بأن انقطع دمها ولم ينقص أو يزد
على عادتها ، فأيام اندم حيض وما بعدها طهر
فإن كانت عدها خمسة أيام حيضا . وخمسة
وعشرون طهرا ورأت ما يوافق ذلك ، فحجتها
خمسة أيام ، وطهرها خمسة وعشرون كعدها .^(١)

انقطاع الدم دون العادة :

١٨ - اتفق الفقهاء على أنه إذا انقطع دم المعتادة
دون عادتها ، فإنها تظهر بذلك ولا تنجم عادتها ،
بشرط أن لا يكون انقطاع الدم دون أصل
الحيض . يمنع الحنفية وطاعا حيثئذ حتى تقضي
عادتها وإن اغتسلت . قالوا : لأن العود في العادة
عالم فكان الاحتياط في الاجتناب .

وإن عد الدم بعد انقطاعه : فمذهب
الحنفية أنه يبطل الحكم بطهارتها بشرط أن يعود
في مدة أكثر الحيض - عشرة أيام - ولم يتجاوزها .
وأن تبقى به . ذلك طاهر والمثل الطهر - خمسة
عشر يوما - فلو تجاوز أكثر الحيض أو نقص المظهر
عن ذلك فحجتها أيام عادتها فقط . ولم اعتدلت
في الحيض يوما دما وبوسا طهرا هكذا إلى

ومذهب الجاهل ورأته يجوز وطوعها . وقد

(١) مهمل الوارد في ٨٦١٦ مجموع دسوقي من عديد دور
سجادة ١٣٣٥ هـ ، الدخيلة لغزالي ٣٨٢ نشر وزارة
الأوقاف الكويت ١٩٨٢ م ، مع تصحيح ١٦٥١٩ دار
إحياء التراث العرب ، كشف القناع ٢٠٥١٩ عام الكتب
١٩٨٣ م

عادتها طهرها جانها أو سوا أقل مدة فهي طاهر
تغتسل وتغسل وتغسل وتغسل ما تفتحه انطهرت ،
ولا تكره وطء الزوج فما بعد الاغتسال . وإن
عادها الدم في أثناء لبعادة ولم يجاوزها ، فربما
تحلوس من الدم من لبعادة كما لو لم ينقطع ، لأنه
صادق زمن العادة .^(١)

مجاورة الدم للعادة :

١٩ - اختلف الفقهاء فيما إذا جاوز دم المعتدة
عادتها

فذهب الحنفية إلى أنه إذا رأت المعتدة ما
يختلف عادتها ، فإنه إن تنقلى عادتها أولا ، فإن
م تنقلى ردت إلى عادتها ، فيجعل المرنى فيها
حيضا وما جاوز العدة استحصا ، وإن انقضت
والكل حيض - وسيأتي تفصيل فعدة انتقال
العادة - فإذا استمر دم المعتدة وزاد على أكثر
الحيض فطهرها وحيضها ما اعتدت فترد إليها
فيها في جميع الأحكام إن كان طهرها أقل من
سنة أشهر ، فإن كان طهرها ستة أشهر فأكثر فإنه
لا يفسد حيث بدأ ، لأن الطهرين اللذين
أقل من اثني مدة الحمل عادة ويرد إلى ستة

العشرة ، فإذا رأت الدم في اليوم الأول ترك
الصلاة والصوم . وإذا طهرت في الثاني نوى
وصلى وفي الثالث ترك الصلاة والصوم . وفي
الرابع تغتسل وتصلو وهكذا إلى العشرة .

وه ذهب المالكية فيما لو عاد الدم بعد
انقطاعه ، فإن كان مقدار الانقطاع لا يبلغ أقل
انقضاء الحيض ولم يحسب به ، وأضيف الدم لأول
إلى الثاني ، وجعل حيضة منقطعة تغتسل منها
المرأة عند إدار الدم ، فقال الطهري : يوم كان أو
أكثر . وتصلى فهذا عاد الدم إليها كمت عن
الصلاة وضمتها إلى أيام دمها ، وعدته من
حيضتها .

وذهب الشافعية إلى أنه إذا عاد الدم بعد
انقضاء ، فالكل حيض - الدم وانقضاء - بشروط :
وهي أن لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ، ولم
ينقص الدماء من أقل الحيض ، وأن يكون النقاء
عشوا بين دمي الحيض . وهذا القول يسمى
عندهم قول السحب وهو المعتمد . وإلا ول
الشافعي عدهم هو أن انقضاء طهر ، فإن الدم إذا
دل على الحيض وجب أن يدل انقضاء على
الطهر ويسمى هذا القول قول المنقطع وقول
الناقص . وفي القولين عدهم في الصلاة
والصوم ونحوهما بخلاف المعتدة ، فلا يجعل
النقاء صبرا في انقضاء العدة بإحسانهم

وذهب الحنابلة إلى أنها إن طهرت في أثناء

(١) مجموعة رسائل أبي عابدين ٩٢/١ ، ٩٣ دار صادر
١٣٢٥ هـ . الكافي ١٨٦/١ مكتبة الرياض ١٩٧٨ م .
سعي المستبح ١٩٧/١ دار إحياء التراث العرب . حاشية
المجلد ٢٤٧/١ دار إحياء التراث العرب . كشف النفاق
١٢٢/١ عام الكتب ١٩٨٣ م

فإنه، نصفه وأعلى أكثر أيامها على الشهر.
وإن ابن حبيب تستظهر على أقصى العدة. وأما
الاستظهار كأيام الحيض، والدم بعد الاستظهار
فإنه من عادتها بنصف شهر استحاضة.

وأنفس بعد الاستظهار تنصبي وتصوم وتوطأ
وإن كان ذلك قبل الخمسة عشر يوما

يذهب الشافعية إلى أنه إن جاوز الدم عادتها
ولم يعبر أكثر المحض فالجميع حصص، لأن
لأصل استمرار الحيض.

والشاذب عند الحنفية أنه لا تنفست إلى
ما خرج عن عذبة قبل تكرره، فما تكرر مرة
ذلك ثلاثا أو مرتين على اختلاف في ذلك فهو
حيض، وإلا فلا، فتصوم وتصل قبل التكرار.

وتغتسل عند انقضاء ثاب إذا تكررت ثلاثا
أو مرتين صارت عادة فتعد ما سببته ونحوه من
فرض ويرى ابن قدامة أنها تصير إليه من غير
تكرار لقول عائشة رضي الله عنها: قلت ما

ولا تعجل حتى تربع الغصاة البيضاء^(١)
ولأن الفاسق ورد الناس إلى العرف في مثل هذه
أصله والعرف من النساء أن المرأة ترى أن دمها
يصلح لأن يكون حيضا معتقده حيضا وإن
غير الدم أكثر الحيض فهو استحاضة وقد سبق
تصويل أحكامها في هذا يحتاج استحاضة^(٢)

اشهر ولا ساعة تحقينا للعداوت بين ظهر حيض
ويظهر الحمل وحيضها بحاله وهذا قول
محمد بن إبراهيم الميمني. فإنه في العدة
وغيرها: وعليه الأكثر. وفي كراهية زوجة
الاعتقاد: وهذا قول عن عدم عدله بمقدار
بشهرين وأخبره طائفة. قال صاحب
العداية قيل ما تقرى على قول الخاتم وحزبه
قول الميمني لقوله رواية إدريه. قال ابن
عاصم بن: إن ما اعتد به لحاكم اشهد عليه
الفنوي، لأنه أيسر على الفتي والنساء ومضى
عليه في الدار المختار

ودهب المالكية إلى أنه إذا غاضى دم الحيض
على المعتادة. فإب تستظهر ثلاثة أيام من أيام
الدم وإذا غاضى على أكثر عادتها، ثم هي تظهر
شرطا أن لا تجاوز خمسة عشر يوما. فإذا انتهت
خمس أيام أو أقل، ثم غاضى، مكثت ثمانية، فإن
غاضى في المرة الثالثة مكثت أحد عشر، فإن
غاضى في الرابعة مكثت أربعة عشر. فإن غاضى
في مرة أخرى ولا يزيد على الخمسة عشر. ومن
كانت عادته ثلاث عشر فتستظهر يومين. ومن
عادتها خمسة عشر فلا استظهار عليها، وقد عده
ذلك أن التي أيام عادتها اثنا عشر يوما فتدور
فإن استظهرت ثلاثا أيام وثلاثة عشر يومين،
وأربعة عشر يومين، وخمسة عشر لا تستظهر
بشيء. وأما التي عادتها غير ثمانية فحيض في شهر
خمس أيام وفي آخر أقل أو أكثر إذا غاضى بها الدم

(١) حديث عائشة ولا تعجل حتى تربع الغصاة البيضاء. و عدم حروفه: ٩٠
(٢) مجموع رسائل ابن عمار ٩٣٠ الرسالة الرابعة

انتقال العادة :

مذهب الخنيفة في انتقال العادة :

٢٠ - إذا رأت المعتادة ما يخالف عاداتها في الحرج. فإذا لم يجاوز الدم العشرة الأيام، فالكل حيض، وانتقلت العادة عدداً فقط إن ظهرت بعده ظهر صحيحاً خمسة عشر يوماً، وإن جاوز العشرة الأيام ردت إلى عاداتها، لأنه صار كالدم الثوالي. وهذا فيها إذا لم تنسأ العادة والمخالفة حيث يصير الثاني عادة لها. فمن تساوت العادة والمخالفه فالعدد بحاله، سواء رأت نصاباً (ثلاثة أيام) في أيام عاداتها، أو قبلها، أو بعدها، أو بعضها في أيامها، وبعضه قبلها أو بعدها، لكن إن وافق زماناً وعدداً فلا انتقال أصلاً. وإلا فالانتقال ثابت على حسب المخالف.

فإذا جاوز اندم العشرة ووقع نصاب في زمان العادة فالساقع في زمان العادة فقط حيض والباقي استحاضة ثم إنه متى كان الواقع في زمان العادة مساوياً لعاداتها عدداً، فالعادة باقية

- در سعادت ١٣٩٥ هـ، حاشية للسوقى ١٦٩/٦ در الفكر، مواب الجليل ٣٦٨/١ در الفكر ١٩٧٨، شرح نورفاني على عجمي خليل ١٣١/١ در الفكر ١٩٧٨، المجموع ١٦٥/٦ مكتبة الصلبي، كتاب الفلاح ٢١٩/١، در الفكر ١٩٨٢، الروض المرح ٣٦ المطبعة السلفية ١٣٨٠ هـ القاهرة، الفهي ٣٥٦/١ الرياض ١٩٨١ م، الموسوعة الفقهية ٢٠/٣ الطبعة الأولى ١٩٨٢ م، المبع لابن قدامة ٨٩/١ الطبعة السابعة القاهرة

في حتى العدد والزمان معا، فإن لم يكن مساوياً لعادات انتقلت العادة عدداً إلى ما رآته نافصاً. وإنما قيد بالتقص لأنه لا احتمال لكون الواقع في العادة زائداً عليها.

وإذا جاوز الدم العشرة ولم يقع في زمان العادة نصاب بأن لم تر شيئاً، أو رأت أقل من ثلاثة أيام انتقلت العادة زماناً، والعدد بحاله يحصر من أول ما رأت. (١)

انتقال العادة عند غير الخنيفة :

٢١ - صرح المالكية والشافعية والحنابلة بأن العادة قد تنقص، فتقدم أو تتأخر، أو يزيد قدر الحيض أو ينقص. ومن أمثلة انتقال العادة عند المالكية ما إذا غاضى دم المعتادة وزاد على عاداتها فإنها تستظهر بثلاثة أيام على عاداتها، ويصير الاستظهار عادة لها.

وقد ذكر الشافعية أمثلة كثيرة على انتقال العادة، نذكر منها ما يلي: إذا كانت عاداتها الأيام الخمسة لثانية من الشهر، فأتت في بعض الشهور، الأيام الخمسة الأولى، وما انقطع، فقد تقدمت عاداتها، ولم يزد حيضها، ولم ينقص ولكن نقص طهرها فصدر عشرين بعد أن كان خمسة وعشرين. وإن رأت في الخمسة الثالثة، أو الرابعة، أو الخامسة أو السادسة، فقد تأخرت عاداتها، ولم يزد حيضها، ولم ينقص، ولكن زاد

(١) مجموع رسائل ابن عابد بن ٥٧/١ وما بعدها در سعادت

ظهرها. وإن رأتها في الخمسة الثانية مع الثالثة فقد زاد حيضها، وتأخرت عادتها. وإن رأتها في الخمسة الأولى والثانية، فقد زاد حيضها وتقدمت عادتها. وإن رأتها في الخمسة الأولى والثانية والثالثة فقد زاد حيضها، فصارت خمسة عشر وتقدمت عادتها وتأخرت. وإن رأتها في أربعة أيام أو ثلاثة، أو يومين، أو يوم من الخمسة المعتادة، فقد نقص حيضها ولم تستقل عادتها. وإذا رأتها في يوم أو يومين، أو ثلاثة، أو أربعة من الخمسة الأولى فقد نقص حيضها وتقدمت عادتها. وإن رأت ذلك في الخمسة الثالثة، أو الرابعة، أو ما بعد ذلك فقد نقص حيضها وتأخرت عادتها.

والأهمثلة التي ذكرها الخطاب في انتقال المعادة
لا تخرج عن الأمثلة التي ذكرها المشافعية.

وقد صرح الشافعية بأن العمل بالعادة المتبعة منجز عليه في الجملة عدهم وانفعال العادة يثبت بمرة في الأصح . وهذا إن كانت متبعة غير مختلطة .^(١)

وذهب الخبالة إلى أن امرأة إذا كانت فما
عادة مستفره في الحيض، مرأت الدم في غير

[1] المرسلي عن مختصر شغل ٢٠٥/١ الصفحة الماسرة
١٢١٦هـ، ذخيرة لقصص ٢٨٣، ٢٨٧، وزاوة
الأوقات الكويت ١٩٨٩م. مجموع ١٢٢، ١٢٣
الحكمة السطوة الدينية المتوفرة، معنى محتاج ١٦٥/١،
بابه المحتاج ٣٢٦/١، الموضع الرابع ٣٦ المطبعة
البلدة ١٢٨٠هـ شافاه.

عاداتها لم تعتبر ما عرج عن العادة حيف حتى يتكرر ثلاثاً في أكثر الروايات ، أو مرتين في رواية . وسواء رأت الدم قبل عاداتها أو بعدها ، مع بقاء العادة ، أو انقطاع الدم بها ، أو في بعضها ، فإنها لا تجلس في غير أيامها حتى يتكرر مرتين أو ثلاثاً ، فإذا تكررت علمت أنه حيف منتقل فتصير إليه ، أي تترك الصلاة والصوم فيه ، ويصبر عدة ذب ، وتترك العادة الأولى . ويجب عليها قضاء ما صامته من الفطر في هذه المرات الثلاث التي أمرنا بالصوم فيها ، لأنها نبتت أيام صامته في حيف ، والصوم في الحيف غير صحيح . ولا تقضي الصلاة . وقيل : لا حاجة إلى التكرار ، وتنقل بمجرد رؤيتها بما يصلح أن يكون حيفاً ، فعليه : تجلس ما تراء من الدم قبل عاداتها وبعدها ما لم يرد عن أكثر الحيف ، ورجعه صاحب المغني . وعنى كل حال فإن تجاوزت الزيادة أكثر الحيف فهي استحاصة ونزدها إلى عاداتها ، ويلزمها قضاء ما تركته من الصلاة والصيام فيها زاد عن عاداتها .

وإن كانت لها عادة مرأت القدم أكثر صعب
وجاوز أكثر الحصى فهي متحاصة، وجميعها
منه قدر العادة لا تغير. ولا تجلس بعد ذلك من
الشهور المقبلة إلا قدر العادة بلا خلاف عند
من اعتبر العادة. (١٩)

(۱) ۲۰۱۱/۱۰/۲۵

أنواع العادة :

٢٢ - العادة صوبان متفقة، ومختلفة.

فالمختلفة ما كانت أبداً منسوبة، كسبعة من كل شهر، فهذه نجس أيام عاداتها ولا تلتفت إلى ما زاد عليها. والمختلفة هي ما كانت أبداً مختلفة، وهي قسمان مرتبة، بأن ترى في شهر ثلاثة، وفي الثاني أربعة، وفي الثالث خمسة، ثم تعود إلى مثل ذلك. فهذه، إذا استحسنت في شهر وعرفت نوبته عدلت عليه. وبين سبت نوبته جلست الأقل، وهو ثلاثة لأنه المتيقن.

وغير مرتبة. بأن تضم هذه مرة، وهده أخرى كأن نجس في شهر ثلاثة، وفي الثاني خمسة، وفي الثالث أربعة. فإن أمكن ضبطه بحيث لا يختلف حر، فالتى قبلها، وقد لم يمكن ضبطه ردت إلى ما قبل شهر الاستحاضة عند الشافعية بناء على ثبوت العادة بمرة.

وعند الحنابلة تجلس لأقل في كل شهر^(١).

تلفيق الحيض :

٢٣ - اختلف الفقهاء فيما إذا رأت المرأة ادم يوماً أو أياماً، والظاهر يوماً أو أياماً، بحيث لا يحصل فاصل بينهما، واختلاف يرجع خاصته إلى قولين الأول، ويسمى قول الشافعية أو المقلد، وهو أن

تلفق حيضها من أيام ادم فقط، وتلقي أيام الطهر فتكون فيها طاهراً، تصلي وتصوم. والقول الثاني ويسميه الشافعية قول السحب، وهو أن تجعل أيام ادم، وأيام الطهر كلها أيام حيض. وذلك بشرط ذكرها، وينظر تفصيل ذلك في مصطلح : (تلفيق)^(٢).

الطهر من الحيض :

(١) أقل الطهر وأكثره :

٢٤ - أجمع الفقهاء على أنه لا حد لأكثر الطهر، لأن المرأة قد لا تحيض أصلاً.

وقد نجس في السنة مرة واحدة. حكى أبو الغلب من الشافعية، أن امرأة في رمتها كانت تحيض في كل سنة يوماً وليلة.

واختلفوا في أقل الطهر. فذهب الحنفية والمالكية على المشهور، والشافعية إلى أن أقل طهر بين حيضتين خمسة عشر يوماً بتمامها، لأن الشهر غالباً لا يخلو من حيض وظهر، وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لزم أن يكون أقل الطهر كذلك. واستدل الحنفية على ذلك بما جاع النسخة

(١) الصواب نسخة ٣٧٦ المظنة الأثرية ١٣٦٠ هـ. حاشية تدويري ١٧٠٢ دار الفكر، مواهب الجليل ٣٦٩/١ دار الفكر ١٩٧٨ م، المجموع ٥٠٦/٢ وما بعدها المالكية المصنف المدة المتروكة، كتاب الفصاح ٢١٦/١ عمال الكتب ١٩٨٣ م

(١) نهاية المحتاج ٣١٥/١ مصطفى الباش اعلمي ١٩٦٧ م.

دوى المحتاج ١١٥/١ دار إحياء التراث العربى، كتاب

الفصاح ٢١٥/١ دار الكتب ١٩٨٣

الحرارة غير ملوثة بدم، أو كدرة، أو صفرة، فتكون جافة من كل ذلك، ولا يصير ملها بدم ذلك من رطوبة الفرج.

والقصة ماء أبيض يخرج من فرج المرأة يأتي في آخر الحيض، قالت عائشة رضي الله تعالى عنها: ^(١) «لما كانت النساء يبعثن إليها بالدرجة (اللقافة) فيها الكرسف (الفلطن) فيه الصفرة من دم الحيض، لا تمجلن حتى ترمى القصة البيضاء» ^(٢)

وقد مسح الحسبية والشافعية بأن الفارة الانقطاع، وإذا انقطع طهرت، سواء خرجت بعده رطوبة بيضاء أم لا.

وفرق المالكية بين معتادة الجفوف، ومعتادة انقصة، ومعتادة القصة مع الجفوف، ومعتادة الجفوف بإدرات القصة أولاً، لا تنظر الجفوف، وإذا رأت الجفوف أولاً، لا تنتظر القصة.

وأما معتادة القصة فقط، أو مع الجفوف إذا رأت الجفوف أولاً، ندب فما انظار القصة لآخر الوقت المختار. وإن رأت القصة أولاً فلا تنتظر شيئاً بعد ذلك. فالقصة أنفع لمعتادتها، ولمعتادتها مع الجفوف أيضاً. ^(٣)

(١) قول عائشة رضي الله عنها «لا تمجلن» تقدم ترجمته في ٢٩.

(٢) شرح فتح القدير ١١١: ١ دار إحياء التراث العربي.
الغازي الهندية ٣٦/١ طبعة الأسير ١٣١٠ هـ. حاشية
له سوفي ١٢٧/١ دار الفكر، المجموع ١٤٣/٢.

وذهب المالكية إلى أن أقبل الظاهر روين الحليتين ثلاثة عشر يوماً. لما روى أحمد واحتج به عن علي رضي الله عنه «أن امرأة جاءت به قد طلقها زوجها - فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث حيض - فقال علي: لا يوحى: قل فيها فقال شرح: إن حاضت بيضة من بطانة أهلها ممن يرجى دينه وأمانته فتهدت بذلك - وإلا فهي كاذبة. فقال علي: قالون - أي جيد بالرطوبة - قالوا: وهذا لا يقوله إلا توقفاً، وهو قول صحابي مشهور، ولم يعلم خلافه. ووجود ثلاث حيض في شهر دليل على أن الثلاثة عشر يظهر صحيح بقينا، قال أحمد: لا يختلف أن المدة يصح أن تنقضي في شهر إذا قامت به البيضة. وغالب المظهر يأتي الشهر اختلافي بعد غالب الحيض، وهو عند الشافعية والختملة أربع وعشرون، أو ثلاثة وعشرون، وعد الحسبية خمس وعشرون. ^(٤)

٢) علامة الطهر :

٢٥ - لظهور من الحيض يتحقق بأحد أمرين، إما انقطاع الدم، أو رؤية القصة وانقضاء بانقطاع الدم الجفاف بحيث تخرج

(١) حاشية ابن عابدين ١٨٩: ١، ١٩٠. بدائع الصنائع ٢٠: ١ دار الكتب العربي ١٢٩٨ هـ الحرشي على مختصر خليل ٢٠٢/١، منبج المحتاج ١٠٩/١. كشف القناع ٢٠٣: ١

على براءة الرحم، فدل على أنه لا يجتمع معه.
وقال رحمه الله في حق ابن عمر - لما طلق زوجته وهي
حائض - مرة فلم يجعها ثم ليطلقها طاهر أو
حاملًا. ^(١) فجعل لجعل الحمل على عدم
الحيض كالظهر

وقد استحب الحنابلة للمعامل أن تقتل عند
انقطاع الدم عنها احتياطًا، وخروجًا من
الخلاف.

وذهب المالكية والشافعية إلى أن دم الحامل
حيض، إن توافرت شروطه لعموم الأدلة لخبر:
«دم الحبيض أسود يعرف» ^(٢) وعن عائشة
رضي الله تعالى عنها أنها قالت في الحامل ترى
الدم: أنها تترك الصلاة، من غير تكبير، فكانت
إجماعًا وإجماع أهل المدينة عليه، ولأنه دم
متردد بين دمى البجلة والعلقة، ولأصل العلامة
من العلة، ولأنه دم لا يتمتع الرضاع بل إذا
وجد معه حكم بكونه حيضًا، وإن قدر فكذا
لا يمنع الحبيض. ^(٣)

(١) حديث: «مرة فبرأها، ثم ليطلقها طاهر أو حاملًا»
أخرجه مسلم (١٠٩٥/٢) - هذا الحديث من حديث هناد
ابن حمر.

(٢) حديث: «دم الحبيض أسود يعرف...» أخرجه أبو داود
(١٩٧/١) تحقيق عرت عبد السلام والهاشم (١٧٤/١) -
ط دائرة المعارف الشافعية من حديث فاطمة بنت أبي
عيسى، ومصححه الطحاوي ووافقه الذهبي.

(٣) حاشية ابن عابد (١٨٩/١)، مجموعة وسائل ابن هاشم
(٩٨/١)، الأخيرة (٣٨٤)، حاشية البدوشي (١٩٩/١)،
بهاية المحتاج (٣٥٥/١)، معي المحتاج (١١٨/١)، كشف
الفتاوى (٢٠٢/١).

(٣) حكم الطهر المتخلل بين أيام الحيض:

٢٦ - اختلف الفقهاء في لقاء المتخلل بين أيام
الحيض، هل هو حيض أو طهر؟ فذهب الحنفية
والشافعية إلى أنه حيض. وذهب المالكية
والحنابلة إلى أنه طهر. وهناك تفصيل في بعض
المذاهب بيانه في مصطلح: (تلفيق). ^(١)

(٤) دم الحامل:

٢٧ - اختلف الفقهاء في دم الحامل هل هو دم
حيض، أو علة وفساد؟

فذهب الحنفية والحنابلة إلى أن دم الحامل
دم علة وفساد، وليس بحيض. لحديث أبي
سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في سبي
أوطاس: «لا توطأ حامل حتى تضع»، ولا غير
ذات حمل حتى تحيض» ^(٢) وجاء في الحبيض علمًا

- المكتبة المصنوعة للجنة المنورة، القرائن للعلامة ٥٥.
بين القرب ١٠٨/١ مكة الفلاح ١٩٨٢م بتحقيق محمد
الأشقر، مدار السبل ٥٨/١ المكتب الإسلامي ١٩٨٢م
[١] حاشية ابن عابد (١٩٩/١)، مجموعة رسائل ابن عابد
٢٨/١، المستدرك للمنذرة ٣٩/١، الكافي ١٨٦/١
رواها (١٩٧٨م)، حاشية البدوشي ١٠٦٨/١، دار الفكر،
الحرمي ط، مختصر خليل ٢٠٤/١، المطبعة العصرية
١٣١١م، مفتي المحتاج ١١٩/١، المستدرك ٢٨٩/١
المكتب الإسلامي ١٩٨١م، الروض المربع ٣٦/١ -
المطبعة الشافعية ١٣٨٠هـ القاهرة، كندة الفناج
٢٠٤/١ عالم الكتب ١٩٨٣م

(٢) حديث: «لا توطأ حامل حتى تضع». ولا غير ذلك جاء
عن أنس بن مالك أخرجه أبو داود (٦١٤/٣) - تحقيق
عرت عبد السلام (١٩٨١م) حديث أبي سعيد وحده من
عمر بن الخطاب (١٩٧/١) - ط شركة الطاعة (مكة)

وأكثر الحيض للحامل عند الذكوية يختلف
عن غيرها، وقد سبق بيانه في فترة الحيض .
مما كان صحيحا، أم فاسدا .
والظهر الناقص : ما نقص عن خمسة عشر
يوما، وهو نوع من الظهر الفاسد .^(١)

٥) أنواع الظهر :

٢٨ - خمس الخفية الظهر إلى صحيح، وفاسد،
زائر، تام، وناقص .
٢٩ - ما يترتب على الحيض :

(١) البلوغ :

٢٩ - اتفق الفقهاء على أن الحيض علامة من
علاءات البلوغ التي يحصل بها التكليف، فإذا
رأت المرأة الدم في زمن الإمكان، أصبحت
بالعلة مكافئة يجب عليها ما يجب على البالغات
المكافئات، أقول النبي ﷺ: «لا يقبل الله صلاة
حائض ولا يخبره» .^(٢) فأوجب عليها أن تستتر
لباوعها بتلحيض . فدل على أن التكليف حصل
به . وقيد الذكوية ذلك بالحيض الذي ينزل
بفسه . أما إذا تسبب في جلده، فلا يكون
علامة .^(٣)

(٢) التطهر :

٣٠ - مخرج الخفية والمالكية والشافعية بأنه لا
—
(١) مجموعة وسائل خير عابدين ١/٢٥٦، ١٧٦، دار سعادت
١٣٢٥ هـ .
(٢) حديث . «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بعمار» .
أخرجه أبو داود ٤٢٦/٦ - تحقيق عزت عبيد دعاس
والرمزي ٢١٥/٢ . ط الحلي من حديث علقمة،
واللفظ لأبي داود، وحديثه غير متين .
(٣) حاشية ابن عابدين ١/١٩٣، حاشية المدسوقي ٢/٢٩٣،
حاشية المحلل ١/٢٢٨، كتاب الفتاوى ١/١٩٩، التي
٢٠٧/١ لم يوافق .
٢٢٢ دار الكتب المصرية ١٩٨٣ م . لأشياء والظاهر للسرطي
نجم ٣٦٢ مكتبة الهلال ١٩٨٠ م

وإذا كان الطهر خمسة عشر يوما، ولكن كان
بين استحاضتين أو بين سنين ونفاس، أو بين
نفاس واستحاضة، أو بين طهرين نفاس واحد،
فيه يكون طهرا فاسدا .

والظهر التام ما كان خمسة عشر يوما وأكثر

ولا خلاف بين الفقهاء في أن الانقطاع شرط لصحة الحل، وزاد الشافعية القيام إلى الصلاة ونحوها، والمراد بالقيام إلى الصلاة، إما حصية، بأن أرادت صلاة ما قبل دخول الوقت من نافلة أو مقضية، أو حكما بأن دخل وقت الصلاة، إذ بدحوه لم يجب الصلاة ويجب تحصيل شروطها، وإن لم يرد الفعل فهي مريدة حكما لكونه، لندارح الجأها إلى فعل المستلزم للإرادة فهي مريدة بالقوة^(١).

وغسل المحيض كغسل الجنابة، ويستحب ثلاثة مثاق من الحيض غير المحرم والمعدة تطيب موضع الدم^(٢) لما روي مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن أم هانئ رضي الله عنها سألت النبي ﷺ عن غسل المحيض؟ فقال: «تأخذ بخداكي ماءها وتدعها»^(٣) فتطهر فتحسن الظهور، ثم تصب على رأسها فتدلكه ذلكا شديدا، حتى يبلغ شؤن رأسها، ثم تصب عليها الماء، ثم تأخذ مرسفة

تصح طهارة طافئ، فإذا اغتسلت اغتسلت لرفع حدث الجنابة، فلا يصح غسلها، وذهب الحنابلة إلى أن المحيض إن اغتسلت للجنابة زمن حيضها صح نسائها واستحب تخفيفا للحدث، ويؤزل حكم الحيضة لأن بقاء أحد الحديثين لا يمنع ارتفاع الآخر. كما لو عمل الحدث حدثا أصغر، ونحوه على أنه ليس عليها أن تستكمل للجنابة حتى ينقطع حيضها لعدم الفائدة^(٤).

(أ) غسل الحيض :

٣١- اتفق الفقهاء على أن الحيض موجب من وجبات الغسل، فإذا انقطع الدم وجب على المرأة أن تغتسل لاستباحة ما كانت ممنوعة منه بالحيض، فقد روي النبي ﷺ أنه طهارة من أبي حميش: «دعي الصلاة قدر لأبام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي وحسبي»^(١) وأمر به أم حبيبة ومهلة بنت سهيل وغيرهن ويؤيده قوله تعالى: ﴿وإذا نظروهن فلننوهن﴾^(٢) أي إذا اغتسلن، فتحل لروح من وطئها قبل غسلها فحل على وجوبه عليها لإباحة السوط.

(١) حاشية الدسوقي ١٧٣/١، المحرر ٣٤٩/٦، كشف الصاع ١٦٦/١، ١٥١، ١٩٧، الدر المنثور ١٠٣/١ المصنف إمامية بالظاهر.

(٢) حديث الضاحية، أبي حميش رضي الله عنه الصلاة قدر الأبام، ابن جرير ١١١/١، سنن أبي داود ١٦٦/١.

(٣) سورة البقرة ١٩٢/١.

(١) شرح فتح القدير ٥٥٦/١، إحياء التراث العربي، حاشية ابن عابدين ١١٩/١، ١٩٣، إحياء التراث العربي، حاشية الشافعي ١٦٣/١، ١٧٣، نهاية الحاج ٢١١/١، مطلق المكي الحلبي ١٩٦٧م، حاشية البصير ١٥٠/١، ٢٢٨، إحياء التراث العربي، كتاب النكاح ١٤٦/١، ١٩٩، إحياء التراث العربي، ١٩٩.

(٢) حاشية الحاج ٧٤/١، كتاب النكاح ١٥٤/١، عمدة - إمام ابن عابدين ٨٤/١، دار سواد ١٢٢٤هـ.

(٣) دوسرهم السورة شجرة نقي، والمراد عنها زوجها الذي يتبع به في الحل.

خلاف الأولى . وذهب الشافعية إلى كراهة قضائها، وتعمد نكاحاً مطلقاً لا ثواب فيه، لأنها منبهة عن الصلاة، لذات الصلاة، ولأنه عن لذاته لا ثواب فيه . وقال أبو بكر البياضى بحرمتها . وخالف الرملي فقال بصحتها وانعقادها على قول الكراهة المعتد، إذ لا يلزم من عدم طلب العبادة عدم انعقادها . وقيل لأحمد في رواية الأثرم : فإن أحب أن نفضيها؟ قال : لا ، هذا خلاف السنة ، قال في الفروع : فظاهر النهي التحريم . ويتوجه احتمال أنه يكره لكنه بدعة، ولعل المراد إلا ركعتي الطواف، لأنها تسلك لا آخر لركعتي^(١)

إدراك وقت الصلاة :

الحائض إما أن تدرك أول وقت الصلاة بأن تكون طاهراً ثم يطراً الحيض، أو تدرك آخر الوقت بأن تكون حائضاً ثم تطهر .

(أ) إدراك أول الوقت :

٣٤ - اختلف الفقهاء فيما إذا أدركت الحائض أول الوقت، بأن كانت طاهراً ثم حاضت هل تجب عليها تلك الصلاة أو لا؟ فذهب الحنفية

الحائض، إذ الحيض مانع لصحتها، كما أنه يمنع وجوبها، ويعزم عليها أدائها . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على إسقاط فرض الصلاة عنها في أيام حيضها، لقول النبي ﷺ لعاطلة بنت أبي حبيش : وإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة^(١) كما نقل النووي الإجماع على سقوط وجوب الصلاة عنها .

وصرح الحنفية والشافعية والحنابلة بأن سجود التلاوة والشكر في معنى الصلاة فيحرمان على الحائض .

كما اتفق الفقهاء على أن قضاء ما فات الحائض في أيام حيضها ليس بواجب، لما روت معاذة قالت : سألت عائشة عما بال الحائض تقضي الصوم، ولا تقضي الصلاة؟ فقالت : أحروورية أنت؟ فقلت : لست بحروورية^(٢) . ولكن أسأل . فقالت : كان يصينا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة^(٣) .

ثم إن الفقهاء اختلفوا في حكم قضائها للصلاة إذا أرادت قضاءها . فذهب الحنفية إلى أنه

(١) حديث : إذا أبلت الحيضة فدعي الصلاة . أخرجه البخاري (الفتح ٩/١ - ط الصلفية) ومسلم (٢٦٢/١) . ط الحلبي . واللفظ لمسلم .

(٢) الحروورية نسبة إلى حروراء . موطن الحوارج . تريد أن تقول لما أنشدتدين كالحوارج .

(٣) حديث عائشة : وكان يصينا ذلك فنؤمر بقضاء الصوم . أخرجه البخاري (الفتح ٢٦٢/١ - ط الصلفية) ومسلم (٢٦٢/١) . ط الحلبي . واللفظ لمسلم .

(١) - حاشية ابن عابدين ١٩٣/١ ، حاشية المنوفي ١٧٢/١ ، المحرر علي خليل ٢٠٧/١ ، مائة المساجد ٢٢٠/١ ، مني المحتاج ١٠٩/١ ، حاشية الطحاوي ٢٤٠/١ ، كنز الدقائق ١٩٧/١ ، الفروع ٣٦٠/١ ، الإيضاح ٣٤٦/١ دار إحياء التراث العربى ١٩٨٩ م البحر الرائق ٢٠٣/١ المطبعة العلمية بالقاهرة

وذهب الحنابلة إلى أنه إن أدركت المرأة من أول الوقت قدر تكبيرة، ثم طرأ الحيض لزمتها قضاء تلك الصلاة التي أدركت التكبيرة من وقتها فقط، لأن الصلاة تحب بدخول أول الوقت على مكلف، لم يغم به مانع وجوباً مستقراً، فإذا قام به مانع بعد ذلك لم يسقطها. فيجب قضاؤها عند زوال المانع. ولا تلزمها غير التي دخل وقتها قبل طروء الحيض، لأنها لم تدرك جزءاً من وقتها، ولا من وقت تبعها فلم تجب. ^(١)

(ب) إدراك آخر الوقت :

٣٥ - اختلف الفقهاء في مقدار الوقت الذي تدرك فيه الحائض الصلاة إن طهرت، فذهب الحنفية إلى التفريق بين انقطاع الدم لأكثر الحيض، وانقطاعه قبل أكثر الحيض بالنسبة للمبتدئة، وانقطاع دم المعتادة في أيام عدتها أو بعده، أو قبلها بالنسبة للمعتادة.

فإن كان انقطاع الدم لأكثر الحيض في المبتدئة، فإنه تجب عليها الصلاة لو بقي من الوقت مقدار نحويمه، وإن بقي من الوقت

إلى أنه إن طرأ الحيض في أثناء الوقت سقطت تلك الصلاة، ولو بعد ما افتتحت الغرض.

أما لو طرأ وهي في التطوع، فإنه يلزمها قضاء تلك الصلاة.

وذهب المالكية إلى أنه إن حدث الحيض في وقت مشترك بين الصلاتين سقطت الصلاتان، وإن حدث في وقت يختص بإحدهما، سقطت المختصة بالوقت وقضيت الأخرى. فمثلاً إن أول الزوال غتص بالظهر إلى أربع ركعات في الحضر، وركعتين في السفر، ثم تشرك أحد الصلاتين إلى أن تختص العصر بأربع قبل المغرب في الحضر، وركعتين في السفر. ولو حاضت المرأة في وقت الاشتراك سقطت الظهر والعصر، ولو حاضت في وقت الاختصاص بالعصر وكانت لم تصل الظهر ولا العصر سقط عنها قضاء العصر وحدها، ولو حاضت في وقت الاختصاص بالظهر سقطت، وإن غاض الحيض إلى وقت الاشتراك سقطت العصر، فإن ارتفع قبله وجبت، ومثل ذلك في المغرب والعشاء.

وذهب الشافعية إلى أنه إن طرأ الحيض في أول الوقت، فإنه تجب عليها تلك الصلاة فقط إن أدركت قدر الغرض، ولا تجب معها الصلاة التي تجمع معها بعدها، ويجب الغرض الذي قبلها أيضاً، إن كانت تجمع معها وأدركت قدره ولم تكن قد صلته لتمكينا من فعل ذلك.

(١) شرح فتح القدير ١٥٢/١ دار إحياء التراث العربي، الفوائد الفقهية/ ٦٠ دار العلم للملايين ١٩٧٩م. عمادة المحتاج ٢٩٧/١ مطبع الجليلي الحلي ١٩٦٧م. منهي المحتاج ١٢٢/١ دار إحياء التراث العربي، كشف القناع ٢٩٩/١ عالم الكتب ١٩٨٣م

به فغسل الفرض لا المستون، لأنه الذي ثبت به رجحان جانب الطهارة.

وذهب المالكية إلى أن الخائض تترك الصلاة إذا بقي من الوقت ما يسع ركعة نامة، وذلك في صلاة الصبح والعصر والعشاء، وإذا طهرت الخائض قبل الطلوع، أو الغروب، أو العصر بقدر ركعة، فإنها تحب عليها تلك الصلاة، ولا تترك بأقل من ركعة على المشهور، وتترك الظهر والمغرب إذا بقي من وقتها الضروري ما يسع فصل ركعة على الصلاة الأولى لا الثانية، فإذا طهرت الخائض وقد بقي من الليل قدر أربع ركعات صلت المغرب والعشاء، لأنه إذا صلت المغرب بقيت ركعة للعشاء.

وذهب الشافعية واختباؤه إلى أن الصلاة تحب على الخائض إذا طهرت وقد أدركت من آخر الوقت قبل تكبيرة، فيجب قضاؤها فقط إن لم تجمع مع التي قبلها، وقضاؤها وقضاء ما قبلها إن كانت تجمع، فإذا طهرت قبل طلوع الشمس، وبقي من الوقت ما يسع تكبيرة نومه قضاء الصبح فقط، لأن التي قبلها لا تجمع إليها، وإن طهرت قبل غروب الشمس بقدر تكبيرة فزمتها قضاء الظهر والعصر، وكذا إن طهرت قبل طلوع الفجر بمقدار تكبيرة فزمتها قضاء المغرب والعشاء، لما روي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عائشة قالت: في

ما يمكنها الاغتسال فيه أيضا، فإنه يجب أداء الصلاة. فإن لم يبق من الوقت هذا المقدار فلا قضاء ولا أداء. فالمتبر عنهم الجزء الأخير من الوقت بقدر التحريم. فلو كانت فيه طاهرة وجبت الصلاة وإلا فلا.

وإن كان انقطاع الدم قبل أكثر مدة الحيض بالنسبة للميتدة، أو كان انقطاعه في أيام عاداتها أو بعدها - قبل تمام أكثر المدة - أو قبلها بالنسبة للمعتلة، فإنه ينزها القضاء إن بقي من الوقت قدر التحريم، والغسل أو التيمم عند العجز عن الماء. ولا بد هنا من بقاء قدر الغسل أو التيمم زيادة على قدر التحريم، لأن زمان الغسل أو التيمم حيض، فلا يحكم بطهارتها قبل الغسل أو التيمم، فلا بد أن يبقى من الوقت زمن يسعه وسع التحريم، حتى إذا لم يبق بعد زمان الغسل أو التيمم من الوقت مقدار التحريم لا يجب القضاء، وذلك بخلاف ما لو انقطع الدم لأكثر المدة في الميتدة، فإنه يكفي قدر التحريم فقط، لأن زمان الغسل أو التيمم من الطهور، لئلا يزيد الحيض عن العشرة، فيمجرد الانقطاع يخرج من الحيض، فإذا أدركت بعده قدر التحريم تحق طهرها فيه، وإن لم يغسل قبل نزولها القضاء، والقعود والغسل. والغسل مع قدامته، كالإسقاء، وخلع الثياب، والتستر عن الآخرين، كما أن المراد

كما اتفق للفهاء على وجوب قضاء رمضان
عنها، لقول عائشة رضي الله عنها في الحيض:
«كان يعيننا ذلك، فتؤمر بقضاء الصوم
ولا تؤمر بفشاء الصلاة»^(١). ونقل القماني
وابن المنذر وابن جرير وغيرهم الإجماع على
ذلك^(٢). واتفق الفقهاء أيضا على أن الحيض
لا يقطع الشايح في صوم التكفارات، لأنه ينافي
الصوم ولا يخلو عنه ذات الأقراء في أشهر غالبا،
والتأخير إلى سن اليأس فيه خطر، واستثنى
الخفية من ذلك كفارة اليمين ونحوها^(٣).
ونفصل ذلك في مصطلح (كفارة).

إدراك الصوم :

لا خلاف بين الفهاء في أنه إذا انقطع دم
الحيض بعد النحر، فإنه لا تجزئها صوم ذلك
اليوم ويجب عليها قضاؤه، ويجب عليها
الإمساك حيث: عند الخفية والجنبلة، وعند
المساكة يجوز لها التزدي على تعاطي القطر
ولا يستحب لها الإمساك، وعند الشافعية
لا يلزمها الإمساك.

الحائض تظهر قبل طلوع الفجر ركعة وتصل
الركعة رب والعشاء، فإذا ظهرت قبل غروب
الشمس صلت انظهر والعصر جميعا لأن وقت
الثانية وقت للأولى في حالة العذر، ففي حالة
الضرورة الأولى، لأنها فوق العذر، وإنما تعلق
الوجوب بقدر تكبيرة لأنه إدراك^(٤).

(٤) الصوم :

٣٦- اتفق الفقهاء على تحريم الصوم على
الحائض مطلقا فرضا أو نفلا، وعدم صحته منها
لقول النبي ﷺ في حديث أبي سعيد: «ليس
إذا حاضت لم تصل، ولم تحصم» قلن: بلى،
قال: «فذلك من نقصان دينها»^(٥) فإذا رأت المرأة
الدم ساعة من نهار، صد صومها، وقد نقل
ابن جرير والذوي وغيرهما الإجماع على ذلك،
قال إمام الحرمين: «وكون الصوم لا يصح منه
لا يدرك معناه، لأن الشهادة ليست مشروطة
به»

(١) حاشية ابن عابدin ١٤٩/١، مجموعة رسائل ابن عابدin
٩-١١ وما بعدها دار معاني ١٣٢٥هـ حاشية الدسوقي
١٨٢/١، صواعب الجليل ١٠٦، ١٠٨ دار الفكر
١٩٧٨م القوانين الفقهية ٥٩ دار العلم للملايين
١٩٧٩م مني المحتاج ١٣٢/١ دار حياء اندول
لعمري، حية المحتاج ٣٩٦/١ مصطفى الباني الحلبي
١٩٦٧م كتاب الفلاح ٢٥٩/١ عالم الكتب ١٩٨٣م
(٢) حديث أبي سعيد الخدري «ليس إذا حاض لم
تصل» . ١. أخرجه البخاري والفتح ١-٥/١ ط
حلبية، ومسلم ٥٧/١ ط الخفي

صوم غداً قبل انقطاع دمها، ثم امطع ليلاً صبح
إن تم لها في الليل أكثر الحيض، وكذا قدر العادة
في الأصح. كما صرح الخاتمة سئل هذا،
فنصوا على أنه لو نوت الحائض صوم غد وقد
عرفت أنها تظهر ليلاً صبح^(١).

(٥) الحج :

أ - اغسال الخج .

٣٧ - اتفق الفقهاء على سبب اغسال الخج
للحائض، أخذت عائشة : قالت : قدمت مكة
وأنا حائض، ولم أطف - باليت ولا بين الصفا
والمروة - فالتفت فذكرت ذلك إلى
رسول الله ﷺ، فقال : وافعلي كما يفعل الحاج،
غير أن لا تنطوي بالبيت حتى تطهري^(٢).
فبين ما أن تغتسل للإحرام، ولدخول مكة.
والموقوف بعرفة وغيرها من الاغسال المستونة

واسخى المالكية الاغتسال لدخول مكة فلم
يستحبوه للحائض. قالوا : لأنه في الحقيقة

كما اتفق الفقهاء على أنه إذا ظهرت المرأة
فصل الفجر، فإنه يجب عليها صوم ذلك اليوم.
لكن اختلفوا في الفترة التي إذا انقطع فيها الدم
فإنه يجزئها صوم ذلك اليوم. فذهب الحنفية إلى
أنه لا يجزئها صوم ذلك إذا لم يبق من الوقت قدر
الاعتساف والتحريمة، لأنه لا يحكم مطهرتها إلا
بهذا، وإن بقي قدرها يجزئها، لأن الاعتساف
صارت ديناً عليها، وأنه من حكم الطاهرات
فحكم مطهرتها ضرورة. والمراد بالغسل هنا
ما يشتمل مقدماته كما في غسل الحائض
المصلاة.

ذهب المالكية إلى أنها إن رأت الطهر قبل
الفجر بلحظة وجب الصوم، فإن رأت علامة
الطهر مقارنة للفجر ونوت الصوم حينئذ. وقد
صرحوا بأن معتادة الفضة لا تنتظرها هاء بل متى
رأت أي علامة جفوها كانت أو فضة، وجب
عليها الصوم، ويصح صومها حينئذ، وإن لم
تغتسل إلا بعد الفجر. بل إن لم تغسل أصلاً،
لأن الطهارة ليست شرطاً في الصوم.

وذهب الشافعية والخاتمة إلى أنه متى تقطع
دم الحيض وجب عليها الصوم، ولم يذكروا فترة
معينة كالحنفية والمالكية. قال النووي : وإذا
تقطع الحيض ارتفع تحريم الصوم وإن لم
تغتسل

وقد صرح الشافعية بأنه إذا نوت الحائض

(١) حاشية ابن عابدين (١٩٧/١)، مسوعة ومظالم ابن عابدين
٩١/١، حاشية المدسومي (٥١٤/١)، ٥٢١، روضة
الطالبين (١٣٧/١)، ٣٧٢/٢، مبي المحتاج (٤٦٦/١).

كتف الدعاء ٣٠٩/١، ٣١٥.

(٢) حديث عائشة قالت قدمت مكة وأنا حائض. ولم أطف
باليت ولا بين الصفا والمروة. فالتفت فذكرت ذلك إلى
رسول الله ﷺ، فقال : افعلي كما يفعل الحاج، غير أن لا
تغوي بالبيت حتى تطهري.

أخرجه البخاري (الفتح ٥٠٤/٣) ط السليمانية

والحنابلة - وذهب الحنفية إلى صحته مع انكراهة التحريمية، لأن الطهارة له واجبة، وهي غير طاهرة، وثألم وعليها يدنة.

وافق الفقهاء على أن للحائض أن تغتربلا طواف وداغ، تخفيفا عليها لحديث عائشة رضي الله عنها أن صغية رضي الله عنها حاضت فأمرها النبي ﷺ أن تصرف بلا وداغ. (١) وعن طاوس قال: «كنت مع ابن عباس إذ قال زيد بن ثابت: نفي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت. فقال له ابن عباس: أما لا، فسل فلانة الأنصارية، هل أمرها بذلك رسول الله ﷺ؟ قال: فوجع زيد بن ثابت إلى ابن عباس بضحك، وهو يقول: ما أراك إلا قد صدقت». (٢)

وقد صرح الشافعية والحنابلة بأنها إن طهرت قبل مفارقة بنيان مكة لزمها السجود فتتمسك وتطوف، فإن لم تقبل فعلها دم بخلاف ما إذا طهرت خارج مكة فلا شيء عليها. (٣) وتفصيل ذلك في مصطلح: (حج).

(١) حديث عائشة. «قد صغية بنت حيي زوج النبي ﷺ حاضت». أخرجه البخاري (التفصيح ٥٨٩/٣ - ح) الشافعية وسلم (٩٦٤/٢ - ط الحلبي).

(٢) حديث حمارة زيد بن ثابت مع ابن عباس. أخرجه مسلم (٩٦٤ - ٩٦٥/٢ - ط الحلبي).

(٣) حاشية ابن عابدين ١/١٩٤، ٢/١٢٨، ١٦٦، مجموعة رسائل ابن عابدين ١/١١٣، حاشية القسوطي ٢/٢١، ٥٣ - نهاية المحتاج ٣/٣١٧، مني للمصنف ١/٥١٠ -

للطواف، فلذا لا يطلب من الحائض لمنعها من دخول المسجد. (٤)

ب - الطواف :

٣٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الحبيض لا يمتنع شيئا من أعمال الحج إلا الطواف، لقول النبي ﷺ «عائشة حين حاضت: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت».

ثم إن الأطوفة المشروعة في الحج ثلاثة: طواف القدوم، وهو ستة عند الفقهاء عدا المالكية حيث قالوا بوجوبه، وطواف الإفاضة، وهو ركز من أركان الحج بالانطلاق، وطواف الوداع وهو واجب عند الفقهاء عدا المالكية حيث قالوا بسننيته.

فإذا حاضت المرأة قبل أن تطوف طواف القدوم سقط عنها ولا شيء عليها وذلك عند المالكية بسننيته. وعند المالكية لا يجب عليها حيث بقي عذرهما بحيث لا يمكنها الإتيان به قبل الوقوف بعرفة، وإذا حاضت المرأة قبل طواف الإفاضة، فإنها تبقى على إحرامها حتى تطهر ثم تطوف. فإن طافت وهي حائض فلا يصح طوافها عند الجمهور - المالكية والشافعية

(٤) حاشية ابن عابدين ١/١٩٤، حاشية المعري على كفاية الطالب الربيعي ١/٣٩٨، ٤٠٩، مني المحتاج ١/٤٧٨، كتاب الحج ١/١٥٦.

(٦) أ - قراءة القرآن :

وكبرهوا لما قراءة ما سخط تلاوته من القرآن، ولا يكره لها قراءة الفتوت، ولا سائر الأذكار والدعوات.

٣٩ - اختلف الفقهاء في حكم قراءة الحائض للقرآن، فذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والحنابلة - إلى حرمة قراءتها للقرآن لغول السجدة ولا تقرأ الحائض ولا الحائض شيئاً من القرآن. (١)

وهناك تفصيلات بيانا فيها يلي :

ومذهب الشافعية حرمة قراءة القرآن للحائض ولو بعض آية، كحرف ثلاث لا مانع عليهم سواء أقصدت مع ذلك غيرها أم لا، وصرحوا بجواز إجراء القرآن على قلبها من غير تحريك اللسان، وجواز النظر في المصحف، وإمرار ما فيه في القلب، وكذا تحريك لسانها وهمسها بحيث لا تسمع نفسها لأنها ليست بقراءة قرآن. ويجوز لها قراءة ما سخط تلاوته.

ومذهب الحنابلة أنه يحرم عليها قراءة آية فصاعداً، ولا يحرم عليها قراءة بعض آية، لأنه لا إعجاز فيه، وذلك ما لم تكن طويلة، كما لا يحرم عليها تكرير بعض آية ما لم تتحیل على القراءة فتحرم عليها. وهذا نهج آي القرآن لأنه ليس بقراءة له، وهذا المخبر به وغيره شفتيهما به ما لم تسب الحروف، وهذا قراءة بعض آية متوالية، أو آيات سكنت بينها سكوناً طويلاً. وهذا قول ما وافق القرآن ولم تقصده، كالسجدة، وقول الحمد لله رب العالمين، وكآية الاسترجاع ﴿إِنَّا لِلّٰهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ وآية الركوب، وهذا أيضاً أن يقرأ عليها وهي ساكنة، لأنها في هذه الحالة لا تنسب إلى القراءة، وهذا أن تذكر الله تعالى، واختار ابن تيمية أنه يباح للحائض أن

فمذهب الحنفية حرمة قراءتها للقرآن ولو دون آية من المركبات لا المقترعات، وذلك إذا قصدت القراءة، فإن لم تقصد القراءة بل قصدت إنشاء أو التذكير فلا بأس به. قال ابن عابدين: ولو قرأت الفاتحة على وجه الدعاء، أو شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء، ولم ترد القراءة لا بأس به، وصرحوا أن ما ليس فيه معنى الدعاء كسورة السد، لا تؤثر فيه بية الدعاء فيحرم، وقد أجازوا للمعلمة الحائض تعليم القرآن كلمة كلمة، وذلك بأن تقطع بين كل كلمتين، لأنها لا تعد بالكلمة فلوثة. كما أجازوا للحائض أن تنهج بالقرآن حرفاً حرفاً، أو كلمة كلمة مع انقطاع، من غير كراهة،

* كشف القناع ١٩٧/١، ١٨٣/٢، ١٥٣، المعنى ٤٦١/٢

(١) حديث: لا تقرأ الحائض ولا يجب شيئاً من القرآن، امرجه الترمذي ٢٢٦/١، ط الحلبي، من حديث عبد الرحمن بن عمر، ثم نقل الترمذي عن البخاري أنه أصله.

كتسابها، وكان فيه : لا يحسن القرآن إلا طاهره^(١)
وامتنى المالكية من ذلك المعلمة والمتعلمة فإنه
يجوز لها من المصحف

وهناك تفصيلات في بعض المذاهب تنظر في
مصطلح : (مصحف).

دخول المسجد :

٤١ - اتفق الفقهاء على حرمة الملبث في المسجد
للحائض، لقول النبي ﷺ : «لا أحل المسجد
لحائض ولا جنب»^(٢) ونسج فيه الاعتكاف كما
صرح الفقهاء بذلك.

واتفقوا على جواز عبورها للمسجد دون
لبث في حالة الضرورة والعذر، كالخوف من
السبع قياساً على الجنب لقوله تعالى :
﴿ولا جنباً إلا عابري سبيل﴾^(٣) والنقص والبرء
والعطش، ولأن النبي ﷺ أمر عائشة أن تسأله
الخبرة من المسجد فقالت : إنما حدثت فقال

(١) حديث عمرو بن حزم : «لا يحسن القرآن إلا طاهره»
أخرجه الدارقطني (٢/٢٨٥ - دار المعتمد) وصوب ابن
هيدابر الإرسال فيه كما في حاشية الخوط (١٩٩/١) - ط
الحلبي، ولكن له شواهد قوية، ذكرها ابن حجر في
التلخيص (١/١٣١) - ط شركة الطباعة الفنية).

(٢) حديث : «لا أحل المسجد لحائض ولا جنب». أخرجه أبو
داود (١١/١٥٩ - تحقيق عزت عبد دعمان) من حديث
عائشة، وفي إسناده حوالة، كذا في التلخيص لابن حجر
(١/١٤٠) - ط شركة الطباعة الفنية).

(٣) سورة النساء : ٤٣

تقرأ القرآن إذا خافت سيئانه، بل يجب لأن
ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وتذهب المالكية إلى أن الحائض يجوز لها قراءة
القرآن في حال استرسال الدم مطلقاً، كانت
جنباً أم لا، خافت النسيان أم لا، وأما إذا
انقطع حيضها، فلا يجوز لها القراءة حتى
تغتسل جنباً كانت أم لا، إلا أن تخاف
النسيان.

هذا هو المعتد عندهم، لأنها قادرة على
التطهر في هذه الحالة، وهناك قول ضعيف هو
أن المرأة إذا انقطع حيضها جاز لها القراءة إن لم
تكن جنباً قبل الحيض. فإن كانت جنباً قبله فلا
يجوز لها القراءة^(١).

(ب) من المصحف وحمله :

٤٠ - اتفق الفقهاء على أنه يحرم على الحائض
من المصحف من حيث الجملة وله تعالى :
﴿ولا يمسسه إلا المطهرون﴾^(٢) ولما روى
عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه
عن جده أن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن

(١) حاشية ابن عابد بن ١٩٥/١، مجموعة رسائل ابن عابد بن
١٩٤، ١٩١/١، حاشية الدسوقي ١٧٤/١ - معني
المحتاج ٧٢/١، المحبر ٣٥٦/١، كشف الغطاء
١٤٧/١، الإيضاح ٣٤٧/١

(٢) سورة الواقعة ٢٩

الاستمتاع بالحنافس :

٤٢ - اتفق الفقهاء على حرمة وطء الحائض في الفرج لقوله تعالى : ﴿ فَاَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾^(١) ولقول النبي ﷺ : « صُنعوا كل شيء إلا التكاثر »^(٢) وحكى النووي الإجماع على ذلك ، واستثنى الحنابلة من به شبه لا تندفع شهوته بدون طوط ، في الفرج ، ويضاف تشقيق كُتَيْبَةَ إِنَّهُ لَبَطَاءٌ ، ولا يحد غير الحائض ، بأن لا يقدر على مهر امرأة أخرى .

واختلف الفقهاء في الاستمتاع بين السرة والركبة ، فذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية والشافعية - إلى حرمة الاستمتاع بين السرة والركبة ، لحدث عائشة رضي الله عنها قالت : « كانت وحدا أنا إذا كانت حائضا فأراد رسول الله ﷺ أن يباشرها أمرها أن تنزول ثم يباشرها . قالت : وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه »^(٣) وعن معوية

حيصتك ليست بيدك ، وزاد الحنفية أن الأولى لها عند الضرورة أن تنجم ثم تدخل .

ويرى الحنفية والمالكية حرمة دخول المسجد مطلقا سواء للمكث أو للمعور ، واستثنى الحنفية من ذلك دخولها للطواف . وذهب الشافعية والحنابلة إلى حرمة مرورها في المسجد إن خافت تلوثه ، لأن تلوثه بالنجاسة محرم ، والمواظف لها حكم المصاعد . فإن أمنت تلوثه فذهب الشافعية إلى كراهة مرورها المسجد ، وعن الكراهة إذا عبرت لغير حاجته ، ومن الحاجة المرور من المسجد ، لبعدها عنها من طريق خلع المسجد وقربه من المسجد . وذهب الحنابلة إلى أنها لا تمنع من مرورها في مسجد حينئذ . قلت أحد - في رواية من إبراهيم - نحو ولا نقعد .

كما احتلف الفقهاء في دخول الحائض مصلى العيد . فذهب الحنفية والشافعية إلى جواز ذلك ، فإن الحنفية : وكذا مصلى الجنائز . إذ ليس فيها حكم المسجد في الأصبح ، وذهب الحنابلة إلى حرمة مصلى العيد عليها ، لأنه مسجد لقول النبي ﷺ : « ويعتزل الحائض المصلى »^(٤) وأجوزوا مصلى الجنائز لما لا نه ليس بمسجد^(٥)

- ١٧٩ ، ١٨٠ ، الحاشي على طه ٢٠٩/٢ - حواشي التحفة ٣٨٦/١ ، ٣٨٧ ، مفتي المحتاج ١٠٩١١ ، ٤٥٦ ، كشف الفتاوى ١٦٨١١ ، ١٦٨ ، ٣٥٨/٢ الإيضاح ٣١٧/١ دار إحياء التراث العربي ١٩٨٦ م .

(١) سورة البقرة ٢٢٢

(٢) حدث : « صنعوا كل شيء إلا التكاثر » . تقدم ص ٢٤٤ (٣) حديث : « وأيكم يملك إربه » . أخرجه البيهقي في الفقيه ١٠٣/١ - هـ الطائفة . وصححه بيروني أخرجه البخاري في الصحيح ١٠٥٢/١ - هـ الطائفة

(٤) حديث : « عرفت أحض أصلا » أخرجه البخاري في الصحيح ٤٦٩/١ - هـ الطائفة

(٥) حاشية ابن عابدس ١٩٣/١ ، ١٩٤ ، مجموعة رسائل جريدة حاشية ابن عابدس ١٩٣/١ ، حاشية ابن عابدس ١٩٣/١

رضي الله عنه نحوه. وفي رواية وكان يباشر المرأة من نسلته وهي حائض إذا كان عليها إزاره^(١) ولأن ما بين العورة والركبة حريم للفرج، ومن يرعى حول الحمى يوشك أن يخلط الحمى.

وقد أجاز الحنفية والشافعية الاستمتاع بما بين العورة والركبة، من وراء حائل.

ومنع المالكية. كما منع الحنفية النظر إلى ما تحت الإزار، وصرح المالكية والشافعية بجوازه ولو بشهوة.

ونص الحنفية على عدم جواز الاستمتاع بالركبة لاستدلاهم بقوله ﷺ: «ما دون الإزار» وعمله العورة التي يدخل فيها الركبة. وأجاز المالكية والشافعية الاستمتاع بالسرة والركبة.

وقد ذكر الحنفية والشافعية حكم مباشرة الحائض لزوجها، وقرروا أنه يحرم عليها مباشرتها له بشيء مما بين سرتها وركبتها في جميع بدنه.

وذهب الحنابلة إلى جواز الاستمتاع من الحائض بما دون الفرج، فله أن يستمتع بما بين السرة والركبة، وهذا من مفردات المذهب.

(١) حديث: «كان يباشر المرأة من نسلته وهي حائض إذا كان عليها إزار...». أخرجه النووي (١٠٢/١) ط المكتبة التجارية.

ويستحب له حبشة من الفرج عند المباشرة، ولا يجب على الصحيح من المذهب، قال في التلخيص: «ظاهر كلام إمامنا وأصحابنا أنه لا فرق بين أن يأمن على نفسه موافقة المحظور أو يخاف، وصوب المرداوي أنه إذا لم يأمن على نفسه من ذلك حرم عليه لئلا يكون طريقاً إلى مراقبة المحظور»^(١).

كفارة وطء الحائض:

٤٣ - نص الشافعية على أن وطء الحائض في الفرج كبيرة من أعمد المختار العالم بالتحريم، ويكفر مستحلها، وعند الحنفية لا يكفر مستحلها لأنه حرام لغيره. وقد أوجب الحنابلة نصف دينار ذهباً كفارة في وطء الحائض، وهو من مفردات المذهب.

واستحب الحنفية والشافعية أن يتصدق بديتار إن كان الجماع في أول الحيض وينصفه إن كان في آخره.

قال الحنفية: أو بوسطه. لحديث: «إذا وقع الرجل أهله وهي حائض إن كان دم أحمر

(١) حاشية ابن عابدين ١٩٤/١، مجموعة رسائل ابن عابدين ١١٣/١، حاشية الدسوقي ١٨٣/١، الخليلي وعسيرة ١٠٠/١ عيسى البياضي الحنفية، المجموع ٣٥٩/٢ وما بعدها، شفي المحتاج ١١٠/٦، كشاف الفتاوى ١٩٨/٦، الإحصاف ٣٨٠/١.

يجوز وطؤها بدون غسل، لكن يستحب تأخير الوطء لما بعد الغسل.

وإن انقطع دمها قبل أكثر مدة الحيض أو لتسام العادة في المعتادة بأن لم ينقص عن العادة، فإنه لا يجوز وطؤها حتى تغتسل أو تستيم، أو إن نصبر المسألة دينا في ذمتها، وذلك بأن يبقى من الوقت بعد الانقطاع مقدار الغسل والتحريرة فإنه يحكم بطهارتها يمضي ذلك الوقت، ولزوجها وطؤها بعده ولو قبل الغسل.

وإذا انقطع الدم قبل العادة وقرق الثلاث، فإنه لا يجوز وطؤها حتى تغضي عاداتها وإن اغسلت، لأن العود في العادة غالب، فكان الاحتياط في الاجتناب، فلو كان حيضها المعتاد لها عشرة فحاضت ثلاثة وطهرت ستة لا يحل وطؤها ما لم تنقض العادة.^(١)

حلال الحائض :

٤٥ - اتفق الفقهاء على أن إيقاع الطلاق في فترة الحيض حرام، وهو أحد أقسام الطلاق البندعي لنهي الشارع عنه، لما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر عمر ذلك للنبي ﷺ، فقال: مره

(١) حاشية ابن عابدين ١٩٥/١، مجموعة رسائل ابن عابدin ٩٠/١ وما بعدها، حاشية الدسوقي ١٧٣/١، مخي المحتاج ١٩٠/١، المجموع ٣٦٨/٢، كشاف الخفيا ١٩٩/١

فلينار، وإن كان دما أصفر فنصف ديناره^(١) وعند المالكية لا كفارة عليه.^(٢)

وطء الحائض بعد انقطاع اغيض:

٤٤ - ذهب جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية والحنابلة - إلى أنه لا يحل وطء الحائض حتى تطهر - ينقطع الدم - ويغتسل. فلا يباح وطؤها قبل الغسل، قالوا: لأن الله تعالى شرط خض الوطء شرطين: انقطاع الدم، والغسل، فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾^(٣) أي ينقطع دمهن. (فيذا تطهرن) أي اغسلن بالذاه (فأطهوهن). وقد صرح المالكية بأنه لا يكفي التيمم لصدر بعد انقطاع الدم في حل الوطء فلا بد من الغسل حتى يحل وطؤها.

ويفرق الحنفية بين أن ينقطع الدم لأكثر مدة الحيض وبين أن ينقطع لأقله، وكذا بين أن ينقطع لتسام عاداتها، وبين أن ينقطع قبل عاداتها. فذهبوا إلى أنه إذا انقطع الدم على أكثر المدة في الحيض ولو حكما بأن زاد على أكثر المدة، فإنه

(١) حديث: وإذا كان دما أخر لغيره ناز، وإذا كان دما أصفر فنصف ديناره. أخرجه الترمذي (٢٩٥/١) ط (صحيح) وفي مسند مصنف.

(٢) مجموعة رسائل ابن عابدين ١١٤/١، الفوائد الفقهية ٥٥، دار العلم لمطبعة ١٩٧٩ م. فني المحتاج ١٩٠/١، قلوب وصبر ١٠٠/١، كشاف الخفيا ١٩٩/١، الإحصاء ٣٥٠/١، دار إحياء التراث العربي ١٩٨٩ م.

(٣) سورة البقرة ٢٢٢/٤

مراجعتها، وذهب الشافعية والحنابلة إلى أن مراجعتها سنة.

وماسق من أحكام إنما هو في طلاق الخائض المدخول بها أو من في حكمها. ^(١) وللمزيد من التفصيل انظر مصطلح (طلاق).

خلع الحائض :

٤٦ - ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والشافعية والحنبلة - إلى جواز الخلع في زمن الحيض لإطلاق قوله تعالى : ﴿فلا جناح عليهما فيما افترضت به﴾ ^(٢) ولما جئنا إلى الخلاص بالمعارفة حيث افترضت بذلك.

وذهب المالكية في المشهور عندهم إلى منع الخلع في الحيض ^(٣) وتفصيل ذلك في مصطلح (خلع).

ما يحل باتساق الدم :

٤٧ - إذا انقطع دم الحيض لم يحل مما حرم غير الصوم والطلاق ، ولم يبيح غيرها حتى تغتسل

فليراجعها ثم ليسكنها حتى تظهر ثم تحيض فتظهر ثم إن شاء طلقها طاهراً قبل أن يمسه ^(٤) ولمخالفته قوله تعالى : ﴿فطلقوهن لعدتهن﴾ ^(٥) أي في الوقت الذي يشرعن فيه في العدة، وزمن الحيض لا بحسب من العدة، ولأن في إيقاع الطلاق في زمن الحيض ضرراً بالمرأة لتعطل العدة عليها حيث إن بقية الحيض لا تحسب منها.

كما ذهب جمهور الفقهاء إلى وقوع الطلاق في زمن الحيض ، لأن النبي ﷺ أمر عبدالله بن عمر رضي الله تعالى عنهما بالراجعة ، وهي لا تكون إلا بعد وقوع الطلاق، وفي لفظ الدارقطني ، قال : وقلت يارسول الله أرأيت لو أني طلقها ثلاثاً . قال : كانت تبين منك وتكون معصية ^(٦) قال نافع وكان عبدالله طلقها تطليقه فحسبت من طلاقه ، راجعها كما أمره رسول الله ﷺ ، ولأنه طلاق من مكنت في محله وقوع كطلاق الحامل ، ولأنه ليس بقربة فيعتبر لوقوعه موافقة السنة بل هو إرالة عصمة وقطع ملك ، وإيقاعه في زمن البعدة أولى تعظيماً عليه وعقوبة له .

وذهب الحنفية والمالكية إلى وجوب

(١) حاشية ابن عابدين ١٢٠/٢ ، مجموعة رسائل ابن عابدين ١١٤/١ ، حاشية السبكي ١١٢/٦ ، ١١٢/٢ ، مني المحتاج ٣٠٦/٣ ، كشف القناع ٢١٠/٥

(٢) سورة البقرة ٢٢٩

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٤٠/٢ ، حاشية السبكي ٣٦٣/٢ ، مذهب الجليل ٤١/٤ ، مني المحتاج ٣٠٨/٣ ، كشف الحاج ١٩٨/١ ، ٢١٢/٥

(٤) حديث ابن عمر ، أنه طلق امرأته . ، أخرجه مسلم (١٠٩٣/٦) ط الحلي .

(٥) سورة الطلاق ١

(٦) رواية الدارقطني : «كأنك تبيع منك» في سننه (٣٦/٤) ط دار المحاسن ، وأعله شمس الحق العظيم أبداً في تعليقه على الدارقطني

فنزل الدم في أيام الحيض فإنه حيض ويتنقضي به العدة ^(١)

٢ - ادعاء الحيض :

٤٩ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه إذا ادعت المرأة الحيض ولم تكن ذلك قبل قولها وجوباً، لأنها مؤمنة فيحرم وطؤها حينئذ وإن كذبها، وقد اختلفت في ذلك مما إذا كانت عفيفة أو غلب على الظن صدقها، أما لو كانت فاسقة ولم يطلب على الظن صدقها فإن كانت في غير زمان الحيض فلا يقبل قولها اتفاقاً.

وذهب الشافعية إلى أنها إن أخبرته بالحيض فإنه يحرم عليه مباشرتها إن صدقها وإلا فلا، وإذا صدقها وادعت دونه صدقت ^(٢)

٣ - ما يتفق فيه الحيض والنفاس من أحكام وما يختلفان فيه :

٥٠ - حكم النفاس حكم الحيض في سائر أحكامه إلا في مسائل :

١ - الاعتناء بالحيض دون النفاس، لأن انقضاء العدة بالمفروء، والنفاس ليس بفروء، ولأن العدة تنقضي بوضع الحمل.

وأما إباح الصوم والطلاق بالانقطاع دون الغسل، أما الصوم فلأن تحريمه بالحيض لا يخلو من دليل صحته من إيجاب، وقد زال، وأما بالطلاق فنزول المعنى المتقضي للتحريم وهو تطويل العدة ^(٣)

أحكام عامة :

١ - إنزال ورفع الحيض بالدواء :

٤٨ - صرح الحنابلة بأنه يجوز للمرأة شرب دواء مباح لقطع الحيض إن أمن الضرر، وذلك مقيد بإذن الزوج. لأن له حقاً في الولد، وكراهه مالك مخافة أن تدخل على نفسها ضرراً بذلك في جسمها. كما صرحوا بأنه يجوز للمرأة أن تشرب دواء مباحاً للحصول الحيض، إلا أن يكون لها عرض محرم شرعاً كقطر رمضان فلا يجوز.

ثم إن المرأة متى شربت دواء وارتفع حيضها فإنه يحكم بها بالطهارة، وأما إن شربت دواء ونزل الحيض قبل وقته فقد صرح المالكية بأن النازل غير حيض وأنها طاهرة، فلا تنقضي به العدة، ولا تحمل للأزواج، وتصلح وتصوم لاحتمال كونه غير حيض، وتنقضي الصوم دون الصلاة احتياطاً لاحتمال أنه حيض.

وقد صرح الحنفية بأنه إذا شربت المرأة دواء

(١) حاشية ابن عابدin ٢٠٩/١، حاشية القسوقي ١٩٧/١.

١٩٨، مواهب الجليل ٣٩٦/١، كتاب الطهارة ٢١٨/١.

(٢) حاشية ابن عابدin ١٩٨/١، حاشية قمبري وصبرة

١٠٠/١، كتاب الطهارة ٢٠٠/١.

(٣) معنى المحتج ١١٠/١، كتاب الطهارة ١٩٩/١.

حيلة

التعريف :

١ - الحيلة لغة : الخدق في تدبير الأمور، وهو قلب الفكر حتى يبتدي إلى المقصود، وأصل نبيه وار،^(١) وهي ما يوصل به إلى حالة ما، في خفية.

وأكثر استعمالها قيساً في تعاطيه حيث . وقد تستعمل فيها فيه حكمة.^(٢)

وأصلها من الحول، وهو التحول من حال إلى حال بنوع تدبير ولطف بحيل به الشيء عن ظاهره، أو من الحول بمعنى القوة وتجميع الحيلة على الحيل.^(٣)

أما في الاصطلاح فتعمل الفقهاء الحيلة بمعنى شخص من معاني اللغة، فهي نوع مخصوص من العمل الذي يتحول به فاعله من حال إلى حال، ثم غلب استعمالها عرفاً في

٢ - حصول البلوغ بالحيض دون النفاس حيث إن البلوغ يحصل قبله بالحمل، لأن التولد يتعقد من مائتها نقولته تعالى : ﴿خلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب﴾.^(٤)

٣ - الحيض يكون استبراء، بخلاف النفاس.

٤ - الحيض لا ينقطع التسامح في صوم الكفارة، بخلاف النفاس.

٥ - احتساب الحيض في مدة الإيلاء دون النفاس.

٦ - يحصل الحيض الفصل بين ضلالي السنة والبدعة بخلاف النفاس.

٧ - أقل الحيض عدود، ولا حد لأقل النفاس، وأكثر الحيض عشرة، أو ثمانية عشر، أو خمسة عشر وأكثر النفاس أربعون، أو ستون.^(٥)



(١) سورة الطارق/١

(٢) حاشية ابن عاتق ١/ ١٩٩، حاشية السبكي ١/ ١٧٥.

مواهب الجليل ٣٧٩/١، كنز الدقائق ١/ ١٩٩.

الأشياء والنظائر لابن نجيم ٣٧٢ دار إحياء ١٩٨٠م.

الأدب والنظائر للسيوطي ١١٩ دار الكتب العلمية

١٩٨٢م

(١) المسباح اسم ملاء وحول

(٢) معجمات الرواح مدة وحول ولاشبه والنظائر لأبي

عبد الله

(٣) اللسان

سبوك الطرق الخفية التي يتوصل به إلى حصول الغرض، بحيث لا يتطعن بها إلا بسوء من الذكاء والنفطة. (١)

الألفاظ ذات الصلة :

الخدعة :

٢ - أصل الخدعة إخفاء الشيء أو النفاق.

ويراد بها إظهار ما يظن خلافه، أو ادّعاء خلاف نفع، أو دفع ضرر، ولا يقتضي أن يكون بعد تدبير، ونظر، وفكر، وهذا ما يفرقه عن الخفة.

فهو بمعنى الخديعة، وكذلك الخيانة. (٢)

الغرور :

٣ - الغرور: إيهام بحمل الإنسان على فعل ما يضره.

التدبير :

٤ - التدبير تقويم الأمر على ما يكون فيه صلاح عاقبته.

وأصله من التدبر، وأديار الأمور عواقبها.

فيترك التدبير والحيلة، من حيث إن في كل حالة شيء من جهة إلى جهة أخرى، واختص

(١) أصنام المرفعين ٢/ ٢٥٠

(٢) الصحاح تيسر مادة: مدح، والغرور في اللغة ص: ٢١٠.

التدبير بما يكون فيه صلاح العاقبة، أما الحيلة فتتم الصلاح والمقصد. (٣)

الكيد :

٥ - الكيد إيقاع المكره بالغير على وجه المكر والخديعة. (٤)

وهو صوب من الاحتيال وقد يكون مذموماً أو محموداً، وفي الأول أكثر، وكذلك الاستدراج والمكر وبعض ذلك محمود (٥) كما في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ كَدَمَا لِيُوسُفَ﴾ (٦)

المكر :

٦ - المكر صرف الغير عما يقصده بحيلة، ومنه الحمود والمذموم.

وهو أخص من الحيلة (٧)

التورية والتعريض :

٧ - التورية والتعريض: أن تطلق لفظاً ظاهراً في معنى، وتريد به معنى آخر يتناول ذلك اللفظ لكنه خلاف ظاهره.

وأصل التورية المستر، والتعريض خلاف التصريح. (٨)

(١) هفروني في اللغة ص: ١٥٧ - ١٥٨

(٢) الصحاح المنبر

(٣) المفردات مادة: كيد

(٤) سورة يوسف: ٢٦

(٥) القرون ص: ٢١٥

(٦) الصحاح المنبر مادة: يوسف.

الثريعة :
ب - أن تكون الحيلة مشروعة وتقتضي إلى مشروع.

٨ - السريعة : الوسيلة إلى الشيء . ومنذ الدريعة قطع الأسباب المباحة التي يتوصل بها إلى المحرم^(١).

تقسيم الحيل
تنقسم الحيل باعتبار مشروعيتها إلى حيل مشروعة وحيل غير مشروعة.

ح - أن تكون الحيلة لموضوع وسيلة إلى المشروع فتجدها انحيل وباءة إلى ذلك ، ومثاله الماريض الجائز في الكلام^(٢).

ومن الحيل المشروعة :
٩ - وهي الحيل التي تتحدد لتخلص من المأثم للتوصل إلى الحلال ، أو إلى الحقوق ، أو إلى دفع ما يظلم ، وهي الحيل التي لا تهدم أصلاً مشروعاً ولا تنافس مصلحة شرعية.

١٠ - وهي الحيل التي تتحدد للسبيل بها إلى محرم ، أو إلى إبطال الحقوق ، أو لتدويه الباطل أو لإدخال شبه فيه . وهي الحيل التي تهدم أصلاً مشروعاً أو تنافس مصلحة شرعية.

ويجي ثلاثة أنواع :
١ - أن تكون الحيلة محرمة ويقصد بها الوصول إلى المشروع ، مثل أن يكون له على رجل حق فيجده ، ولا بينة له ، فيقيم صاحب الحق شاهدي زور يشهدان به ولا بعينان ثبوت هذا الحق.

ومن هذا القسم من الحيل يائس على الوسيلة دون الغرض ، يتميز هذه من يتميز مسألة انظر بالحق . فيجوز في بعض الصور دون بعض.

ومن هذا القسم من الحيل يائس على الوسيلة دون الغرض ، يتميز هذه من يتميز مسألة انظر بالحق . فيجوز في بعض الصور دون بعض.

ومن هذا القسم من الحيل يائس على الوسيلة دون الغرض ، يتميز هذه من يتميز مسألة انظر بالحق . فيجوز في بعض الصور دون بعض.

(١) إعلام الموقعين ٢/٢٣٢

(٢) الفوائد ١/١٩٨ ، ٢٠٠ ، وتصرة أمكاه ٢/٣٧٦

حصول العضد عليه، فإذا كانت الحيلة مبيها مشروعا وما تعضي إليه مشروع فلا معنى لمنعها

ج - إن العاجز الذي لا حيلة عنده لجعله يفرق تحصيل مصاحبه مذموم، لأنه لا خبرة له بطرق الخبر والشر تخفيها وظاهرها، فيحسن التوصل إلى مفاسده الحمودة التي يحبسها الله ورسوله بأنواع الحيل، ويعترف طرق الشر الفهرة والحيلة التي يتوصل بها إلى خداعه والمكر به فيحترز منها. وقد كان حذيفة بن اليمان - رضي الله عنه - أعلم الناس بالشر والفتن، وكان الناس يأتون رسول الله ﷺ عن الخبر، وكان هو يسأله عن الشر يخافه أن يتركه. (١)

د - إن المعنى الذي من أجله حرمت الحيل هو أنها تهديم الأصول الشرعية، وتناقض المصالح الشرعية، فإذا انتفى هذا انتفى وكانت الحيل مما لا يناقض الأصول الشرعية فلا معنى لمنعها بل كانت من المشروع.

هـ - أجازت الشريعة للمكره على الكفر أن يتلفظ بكلمة الكفر إحرازاً للدم، وفي هذا حيل على إحراز الدم، والتجني هنا كالتجني بكلمة الإسلام إحرازاً للدم، كذلك كما في قوله ﷺ: «وهذا قاتلوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم

ب - أن تكون الحيلة مباحة في نفسها ويقصد بها عموم.

كما يسافر لقطع الطريق، أو قتل النفس المتعصية.

ح - أن تكون الحيلة لم توضع وسيلة إلى المحرم بل إلى المشروع، فيتخذها المحتال وسيلة إلى المحرم.

كمن يريد أن يوصي لوارثه، فيحتال لذلك بأن يمر له، فيتخذ الإفترار وسيلة لنوصية للوارث. (٢)

أدلة مشروعية الحيل المباحة :

١ - تقدم التعريف بالحيل المشروعة وهذا بيان لأدلة مشروعتها:

أ - قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَظْهِرُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ (٣) أراد بالحيلة التحيل على التخلص من المكفر، وهذه حيلة مأمورة بطلب عليها من عملها.

ب - مباشرة الأسباب المشروعة حيلة على حصول مبياتها، كالأكل، والشرب، والنسب، والفسر الواجب، وكذلك العضود الشرعية واجبتها ومسئولها ومباحها كلها حيلة على

(١) حديث سؤال حذيفة الرمزوني عن النبي ﷺ عن الشر اصرحه البخاري والفتح ١٢/٣٥ ط مطبعة

(١) إجماع الموقعين ٣/٣٢٥

(٢) سورة البقرة ٩٨

وأمرهم إلا بعقها^(١) فكمل من الخالنين نطق
كلمة من غير اعتقاد معناها توصلا إلى غرض
دينوي، وهو إحراز الدم، فأجريت عليها
أحكام الإسلام في الظاهر.

و- إن الخروج من الحرام إلى الحلال والتخلص
من المأثم أمر واجب شرعا، والتعليل له باتخاذ
الوسائل والأسباب المؤدية إليه أمر مطلوب شرعا
كذلك، ولا تخرج الحيل المباحة عن هذا.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَخِذْ بِبَيْدِكَ ضَعْفًا
فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنُثْ﴾^(٢) وهي حيلة للخروج
من الحنث، وقد عمل به النبي ﷺ في حق
الضعيف الذي زنى، وهو من حديث
أبي أمامة بن سهل في لسن، حيث إنه أخبره
بعض أصحاب رسول الله ﷺ من الانتصار أنه
اشتكى رجل من أهل منى، فعاد جلدته
على عظم، فدخلت عليه جارية لبعضهم،
فحش لها فوقع عليها، فلما دخل عليه رجال قومه
يمودونه أخبرهم بذلك، وقال: استفتوا لي
رسول الله ﷺ فإني قد وقعت على جارية دخلت
علي، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، وقالوا:
ما رأينا يا أحد من الناس من الضر مثل الذي هو
به، لو حاشاه إليك لفسخت عظامه، ما هو إلا

جلد على عظم، فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا
له مائة شعراخ، فيضربوه بها ضربة واحدة.^(٣)
ومن ذلك حديث أبي سعيد أن الرسول ﷺ
استعمل رجلا على خير، فحاشه بتمر جنب
فقال له رسول الله ﷺ: «أكل تمر خير هكذا؟»
فقال: لا والله يا رسول الله إنا لنأخذ الصاع من
هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة فقال
رسول الله ﷺ لا تفعل بع الجمع بالدرهم، ثم
ابتع بالدرهم جنباه.^(٤)

وفي أمره ﷺ بأن يشتري بالدرهم تموا،
ونبه أن يشتريه بمثل خروجه لا يحل لما فيه
من الربا إلى ما يحل وهو البيع، وهو خروج من
الإثم.^(٥)

أدلة تحريم الحيل المحرمة :

١٢ - إن الحيل المحرمة تقوم على المخدعة
والتليس والتسليس، وعلى اتخاذ الوسائل
المشروعة، وغير المشروعة، للوصول إلى
الحرام^(٦) ومن أمثلة ذلك :

(١) حديث أبي أمامة بن سهل أنه أخبره بعض أصحاب
رسول الله ﷺ... أخرجه أبو داود ٦١٥/٤١ - ٦١٧ -
تحقيق عرت عبيد دحمان، وإسناده صحيح.

(٢) حديث: إكل تمر خير هكذا... أخرجه البخاري (الفتح
٣٩٩/٤ - ٤٠٠ - ط المسابقة).

(٣) [إعلام الموقعين ٣/ ٢٤٠ - ٢٤٢، كتاب أهل ص ٩، وفتح
الباري ٣٢٩/١٢]

(٤) [إعلام الموقعين ٣/ ١٦٠]

(٥) حديث: «فلما قالوا يا الله إلا الله جمعوا على
نصائهم...» أخرجه مسلم (٥٣/٦ - ط المحلى) من

حديث جابر

(٦) سورة ص ٤٤

١ - قوله ﷺ : « لعن رسول الله المحلل والمحلل له »^(١)

لأن فيه استحلالات الزنى باسم النكاح، فإن قول المحلل تزوجت هذه المرأة، أو قبلت هذا النكاح، وهو غير مبطن لحقيقة النكاح ولا يقصد أن تكون زوجة له، ولا هي مريضة لذئب ولا أئو، فقد نوسل بالنكاح الشرعي إلى ما ينافي مقصود العقد، أو إلى أمر خارج عن أحكام العقد، وهو عود المرأة إلى زوجها 'نظمت'.

وقد ورد من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ سئل في نكاح المحلل فقال: «لا، إلا نكاح رغبة، لا نكاح دلسة، ولا استهزأه بكتاب الله، ثم يذوق عسلها»^(٢)

٢ - قوله ﷺ : « فأنزل الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم فاجملوها فباعوها »^(٣) فاحتالوا على

(١) حديث «لعن رسول الله المحلل والمحلل له...» أخرجه الترمذي (٤٩٩/٣) ط (الطبري) من حديث عبيد الله بن مسعود، وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(٢) إجماع الموقعين ١٦١/٣ والوافقات ٣٨٣/٢ وحديث ابن عباس أخرجه الجوزجاني كما في تفسيره من كثير (١١/٢٩٦) ط (الاندلس) وفي إسناده ضعف، وقواه ابن كثير يشواهده.

(٣) حديث: «فأنزل الله اليهود، حرمت عليهم الشحوم...» أخرجه البخاري (الفتح ٤/٤٤٤) ط (السليمانية)، ومسلم (٣/١٢٠٧) ط (الطبري) من حديث عبيد الله بن عباس.

تحريم أكل الشحوم بأكلاتها^(١)

٣ - قول المرابي يملك هذه السلعة بكذا كما في بيع العينة عند الجمهور على أن يستردها منه بأقل مما باعها، ولم يكن مريدا لحقيقة البيع، وليس لأحد من البائع والمشتري غرض في السلعة بوجه من الوجوه، وإنما قصد البائع عود السلعة إليه بأكثر من ذلك الثمن.

وصح عن انس وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنها سئلا عن العينة، فقالا إن الله لا يخذع هذا مما حرم الله ورسوله، فسميا ذلك خداعا^(٢)

٤ - لقد ذم الله سبحانه وتعالى اليهود على تحابيلهم على الحرام فقال تعالى : «ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين»^(٣) فلقد حرم على اليهود أن يعملوا في السبت شيئا، فكان بعضهم يحضر الحفيرة، ويجعل لها نورا إلى البحر فإذا كان يوم السبت فتح أنهر فأقبل الموج بالحيتان يضرها حتى يلقبها في الحفيرة، فإذا كان يوم الأحد جاءوا فأخذوها ما تجمع في الحفيرة من حيتان وقالوا: إنها صدناه يوم الأحد، فموتوا بالسبخ قردة

(١) الوافقات ٣٨٠/٤ وإجماع الموقعين ١٦١/٣

(٢) إجماع الموقعين ١٦١/٣ - ١٦١

(٣) سورة البقرة ٦٥

ليس لتعبد من ظاهر قوله وعمله إلا ما نواه وأبطنه لا ما أعلنه وأظهره ، فمن نوى الربا يعقد البيع في انكرويات وأدى إلى الربا كان مرابيا ، وكل عمل قصده التوصل إلى تفويت حق كان محرما .^(١) وتفصيله في مصطلح (مخارج) .



لأنهم استحلوا الحرام بالحيلة .^(٢) ولقد حذر النبي ﷺ من ارتكاب الحيل ، كما فعلته بنو إسرائيل فقال ﷺ : « لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل » .^(٣)

ومعنى أدنى الحيل : أي أسهلها وأقربها ، كما في المطلق ثلاثا : فمن السهل عليه أن يعطي ما لا لمن ينكح مطلقته ليجلها له ، بخلاف الطريق الشرعي الذي هي نكاح الرغبة ، فإنها يصعب معها عودها إليه . وكذلك من أراد أن يفرض ألفا بألف وخمسة ، فمن أدنى الحيل أن يعطيه ألفا إلا درهما باسم القرض ، ويبيعه خروقة تساوي درهما بخمسة مائة درهم ودرهم ، فإنها من أدنى الحيل إلى الربا وأسهلها ، كما فعلت اليهود في الاعتداء يوم السبت .^(٤)

٥ - قوله ﷺ : « إنها الأعمال بالنيات »^(٥) يدل على أن الأعمال تابعة لفأصدها ونياتها ، وأنه

(١) إسلام المؤلفين ٣/ ١٦٢ ، والمواقفات ٢/ ٣٨١ وخمير في كثير ١٠٦/ ١

(٢) حديث . « لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود وتكسبوا » . أخرجه ابن مطة المكي في جزء إبطال الحيل (ص ٢٤) ط أنصار السنة في مصر (وجود إسناد ابن كثير في نفسه ٢٥٧/ ٢ ط الحلبي)

(٣) إسلام المؤلفين ٣/ ١٦٥ والمواقفات ٢/ ٣٨٢

(٤) حديث : « إنها الأعمال بالنيات » . أخرجه البخاري (الفتح ٩/ ١ ط الثانية) ومسلم (٣/ ٦٥١٥ ط الحلبي) من حديث حماد بن الخطاب ، واللفظ للبخاري .

(١) فتح الباري ١٢/ ٣٦٨

وخصائف فيه حصصهم، فأخرج الطير من
الندوب، وما تخلص الفرس والبغل والخيول
بالدابة عند الإذلاق فعرف طاريه^(١)، وغنّب
اسم الذبة على ما يركب.
فالدابة أخص من حيوان على القول
الشهور.

حيوان

التعريف :

١ - الحيوان نقض الموات وفي فقرته الكريم :
« وإن اندز الأخرى لم الحيوان^(٢) أي : الحياة
التي لا يعقبها موت^(٣) وقيل حيوان في الآية
مأثفة في الحياة كالموتان للموت الكثير.

ويطلق على كل ذي روح، ناطقاً كان أو
غير ناطق، مأخوذة من الحياة ومستوي في لفظ
(الحيوان) الواحد والجمع، لأنه مصدر في
الأصل.

وفيل حيوان بمعنى الحياة عند الموت.
والحيوان في الاصطلاح : هو الجسم النامي
الحساس المتحرك بالإرادة^(٤).

الأنفاظ ذات الصلة :

١ - الدابة :

٢ - الدابة كل ما دب على الأرض.

ب - البهيمة :

٣ - البهيمة كل ذات أربع من دواب البر
والبحر، وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة، والجمع
« بهائم^(٥) ».

فالبهيمة أخص من الحيوان ومن الدابة.

ج - النعم :

٤ - النعم جمع لا واحد له من نطقه بمعنى :
ملك الراعي، وأكثر ما يقع على الإبل. قال أبو
عبيد : النعم : الجمال فقط، ويؤنث ويذكر،
وجمعه نعمان، وجمع الأنعام « أنعام ».

وقيل الأنعام : دوات الحطب والظلف، وهي

الإبل والنقر والغنم

فالأنعام أخص الجميع بالمقارنة مع الحيوان

والبهيمة.

(١) عند لصحاح، والمصباح المنير، ولسان العرب المعبط

مادة « د »

(٢) « الفصيح المنير، وعلم الصالح، ولسان العرب والفرس

مادة « هـ »

(٣) سورة العنكبوت / ١٤

(٤) لسان العرب المعبط، ومن النطق، وعلم الصالح مادة :

وحيي.

(٥) التعريفات لشمس جلي

الأحكام التي تتعلق بالحيوان :

أ - أكل الحيوان :

٥ - ما ينأى أكله من حيوان يصعب حصره ، والأصل في الجميع الحلال في الجملة إلا ما استثني فيما يلي :

الأول الخنزير : فهو محرم بنص الكتاب والسنة وعليه الإجماع .

واختلفوا فيما عداه من الحيوان : فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يحل أكل كل ذي ناب من السباع : كالأسد ، والتمر ، والفهد ، والذئب ، والكلب وغيرها ، ولا ذي مخلب من الطير كالعصفور ، والبازي . والنسر ، والعقاب والنشاهين وغيرها . لأنه عليه الصلاة والسلام « من كل ذي ناب من السباع ، ومن كل ذي مخلب من الطير »^(١) .

ثم اختلفوا في تحليل وتحريم بعض أحاد الحيوان ، كالخنزير ، والضبع ، والثعلب ، وأنواع الغراب وغيرها . ينظر تفصيلها في مصطلح (أطعمة) .

وانعقد المذهب عند المالكية في رواية ، أنه يؤكل جميع الحيوان من النمل إلى النمل والدود ، وما بين ذلك إلا الأعمى والخنزير فهما محرمان إجماعاً .

(١) حديث : « من كل ذي ناب من السباع .

وككل » أخرجه مسلم (٣/ ١٥٢١) - ط الحلي (٢) من

حديث عبد الله بن عباس

وكذلك لا يحرم عندهم شيء من الطير في رواية ، وبه قال الكلب والأوزاعي ، ويحيى بن سعيد واحتجوا بعموم الآيات المبيحة ، وقول أبي الدرداء وابن عباس : ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه .^(١)

الثاني : ما أمر بفعله كالحية ، والعقرب ، والغارة ، وكل سبع خمار كالأسد ، والذئب ، وغيرها مما سبق .^(٢)

الثالث : المستحبات : فإن من الأصول المعنية في التحليل والتحريم الاستطابة ، والاستحبات ، وراه الشافعي رحمه الله الأصل الأعظم والأعم . والأصل في ذلك قوله تعالى : « ويحرم عليهم لحائث »^(٣) وقوله تعالى : « يسألونك ماذا يحل لهم . قل أحل لكم الطيبات »^(٤)

وتفصيل الموضوع في مصطلح (أطعمة) .

ب - ذكاة الحيوان :

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المأكول من

(١) ابن عباس ج ١ ص ١٩٣/٥ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، والقساوين الفقهية / ١٧١ ، ١٧٢ ، وروضة الطالبين ٣/ ٢٧١ وما بعدها والمغني ٨/ ٥٨٤ وما بعدها

(٢) ابن عابد بن ٥/ ٩٩٣ ، وروضة الطالبين ٣/ ٢٧٢ ، والمغني ٨/ ٥٨٦

(٣) سورة الأعراف / ١٥٧

(٤) سورة المائدة / ٤

وانظر ابن عابد بن ٥/ ١٩٤ ، وروضة الطالبين ٣/ ٢٧٢ ، والمغني ٨/ ٥٨٥

واختلفوا في الخيل، بنظر تفصيله في مصطلح:
(زكاة).

د - الاتفاق على الحيوان والرقى به -

٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجب على
الإنسان إطعام بهائمته، وسقيها، ورعاها ولو كانت
مرأصة لا ينتفع بها، لحديث ابن عمر مرفوعا
قال: «عذبت امرأة في هرة مسحبتها حتى ماتت
ودخلت النار، لا هي أطعمتها وسقيتها إذ هي
حسبتها، ولا هي نوكتها ذاك من خنثى
الأرض»^(١) متفق عليه.

كما يحرم أن يحمله ما لا يطيق، لأن فيه تعذيبا
له.

وإن امتنع الإنسان من الإنفاق على بهيمته
أجبر عليه عند الجمهور ديانته وقضاءه، وقيل
الخنثية: لا يجوز على بقعة البهائم قضاءه في
ظاهر الرواية، ويجوز ديانته وعليه الفتوى.^(٢)
وفي الموضوع تفصيل بنظر في مصطلح:
(نفقة).

١ - ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٦ ط دار الفكر، وبإية المحتاج ٢٤٩/٢
معظمي الباقين، وكشاف لفتاوى ١٨٤/٢ وبإيداعها

٢ - حديث حديث ابن عمر في هرة، أخرجه البخاري
والشيخ ٢٥٦/٢ ط السلفية، وبإيداع ٢٤٩/٢ ط
الحلي، والنظم لمسلم

٣ - الإحياء ١٤/١٥، والمراتب العنقية ٢٢٣ ط دار الكتاب
العربي، وروضة الطالبين ١٢٠/٩، ١٢١، وكشاف
الفتاوى ١٩٣/٥، ولغني ١٢٣/٧، ١٢٤.

الحيوان لا يحل إلا بالذبح المعتبر، وهو ما كان
بين الخلق واللسة عند الاحتمار وذكاة
الضرورية، جرح وطعن وإنه ردم في أي موضع
وقح من البدن، ويستثنى العسل والجراد،
لغسله في ماء، وأكلت شاة ميتان ودمان، فأما
الميتان، فالخوت والخراد، وأما الدمان: فالكبد
والطحال.^(١)

وأما ما لا يؤكل لحمه، فذهب جمهور
الفقهاء إلى أن دحه كسوته، وقال الخنثية:
يظهر لحمه وشحمه وجذعه حتى لو وقع في الماء
انقليل لا يفسد، لأنه لا يحل أكله.^(٢) وهذا
بالسنة نعم الخنزير، أما الخنزير فإنه رجس.

وفي الموضوع خلاف وتفصيل بنظر في
دبائح.

ج - زكاة الحيوان -

٧ - أجمع الفقهاء على أنه لا تجب زكاة إلا في
السهم، وهي الإبل، والفرس، والغنم،^(٣)

(١) حديث، وأكلت شاة ميتان ودمان، أخرجه أحمد

٩٦/٢ ط نسخة من حديث عبد الله بن عمر

وعنه ابن أبي عمير، وصحة وثقة عن عبد الله بن عمر،
كذا في المعجم لأبي جعفر ٢٦/١١ ط شركة المطبعة
الغنية

١١ - ابن عابدس ١٨٦/٥، ١٩١ ط دار إحياء التراث العربي،

والإمام ٢٠٩/٥، ١٢ ط دار المعرفة، والقوانين

العنقية ١٢٩/٢، وروضة الطالبين ٢٧٩/٣، ١٢٩ ط

المكتب الإسلامي، والمغني ٤٧٥/٨ ط الرضا

١٣ - الإحصار ١٠٥/١ وبإيداع ١٢٤، وبإيداع الحديث

ما سبق في مواضع أخرى منها: بيع الحيوان،
ويعتبر فيه عيباً في كتاب البيع، واختار
العيب،^(١) وعن السلم فيه في السلم،^(٢) وعن
ثبوت الشفعة فيه في الشفعة،^(٣) وعن استجاره في
الإجارة،^(٤) وعن الزكاة فيه في الزكاة،^(٥) وعن
صيده والصيد به في الصيد والإحرام.^(٦)



هـ - جناية الحيوان والجناية عليه:
٩ - يرى جمهور الفقهاء أن راتب لدابة يضمن
ما وظفته بيدها أو رجلها، ولا يضمن ما نطحت
بنيها أو رجلها.
والأصل في ذلك أن لمرور في طريق المسلمين
مباح بشرط السلامة فيها يمكن الاحتراز عنه،
وإن تنسب ضامن إذا كان متعلباً، والمياشر
يضمن مطلقاً.

وكذلك يضمن الحيوان، والنقصان فيه، في
الجناية عليه، لما روي أن عمر رضي الله عنه
قضى في ربيع الدابة ربيع القبة،^(٧)
والمراد بالعين، العين الباصرة، وإما كان
ضمن العين ربيع القبة، لأنها تعمل بعينها
وعين قائدها.^(٨)
وتفصيل ذلك في مصطلحي - (جناية
وضمن).

مواضع البحث

١٠ - نكلم الفقهاء عن الجناية بالإضافة إلى

(١) الأثر - مضي مجرم من الخطأ في جناية الدابة ربيع
القبة - أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٧٧/١٠١ ط
المجلس العلمي بالمدينة

(٢) ابن عاصم ٣٨٦/٥ وما بعدها ٣٩١، والاختار
٢٧/٥، وشرح السمعاني ١٦٧/٢ ط محمد علي
الفيحي، ومجمع الصالح ط القطيعية الثانية ص ١٨٥،
وما بعدها، وشرح الصغير ٥٠٦/١، والفتاوى
الشفعية ٣٢٥ - ٣٢٦، وفي المحتاج ٢٠٤/١ هذا
إحياء التراث العربي، والمف ٣١٨/٩.

(١) حاشية الدوسقي ١٠٧، ١٠٨، ٢٢، ٢٩
(٢) حاشية الدوسقي ٨٥/٣، ٢٠١، ٢٠٢، وعليه
٥٥٩/٢

(٣) حاشية الدوسقي ١٨٦/٣، ومطالب أولي المس ١٠٩/٤
(٤) الاختيار ٥١/٢، والفتاوى الهندية ٤٨٧/٥ وما بعدها.

(٥) الاختيار ٣١/٣، وكشافه الغياص ٢١٢/٤
(٦) الاختيار ٣/٥ وما بعدها، ١٣، وما بعدها ١٦٥/١ وما

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الثامن عشر

ابن الأثير : هو المبارك بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

٤١

ابن الأستاذ (٦١٩ - ٦٦٢ هـ)

هو أحمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن عبد الله بن عفوان، أبو العباس، الأسدي الحلبي، الشافعي المعروف بابن الأستاذ، فقيه، محدث، سمع من جماعة وسرع في العلوم والحديث، وأفتى ودرس. وولي قضاء القضاة بحلب بعد أبيه في الدولة الناصرية وروى عنه أبو محمد الدمياطي. وقان الذهبي: وكان صدرا معظما، وافر الحرمة، مجروح لفضائل صاحب رئاسة ومكارم.

من تصانيفه: «شرح الوسيط» في نحو عشر مجلدات، في فروع الفقه الشافعي، قال البكي: وله حواشي على فتاوى ابن الصلاح، تدل على فضل كبير واستحضار للعذهب جيد.

[شذرات الذهب ٣٠٨/٥، وطققات الشافعية انكبرى ٨/٥، ومعجم المؤلفين ٢٩٥/١، طبقات الشافعية لابن قاضي ١٢٨/٢]

ابن تيمية تقي الدين: هو أحمد بن عبد الحليم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تيمية: هو عبدالسلام بن عبدالله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

إبراهيم الطرابلسي (٨٤٣ - ٩٢٢ هـ)

هو إبراهيم بن موسى بن أبي بكر، برهان الدين، الطرابلسي الحنفي. فقيه حنفي، ولد في صرابلس الشام، وأخذ بتعليم عن جماعة، وانتقل إلى القاهرة وتوفي بها.

من تصانيفه: «الإسماعيل في أحكام الأوقاف»، «مواعظ الرحمن في مذهب السنيان» ثم شرحه وسماه البرهان.

[كشف الظنون ٨٥/١، والأعلام ٧١/١، ومعجم المؤلفين ١١٧/١].

إبراهيم النخعي: هو إبراهيم بن يزيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي زيد القرواني: هو عبدالله بن عبدالرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي موسى: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن رشد : هو محمد بن أحمد (الجلد) :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن جرير الطبري : هو محمد بن جرير :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

ابن رشد : هو محمد بن أحمد (الحفيد) :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن جزى : هو محمد بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن زيد : لعلة جابر بن زيد :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

ابن الجوزي : هو عبد الرحمن بن علي :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن سحنون : هو محمد بن عبد السلام :
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤١

ابن حاسب : هو عثمان بن عمر :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٨٧

ابن سيرين : هو محمد بن سيرين :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن حبيب : هو عبد الملك بن حبيب :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩

ابن الشاط : هو قاسم بن عبد الله :
تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٢٥

ابن حجر العسقلاني : هو أحمد بن علي :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن الصلاح : هو عثمان بن عبد الرحمن :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن حجر المكّي : هو أحمد بن حجر الهبتميّ :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن عابدين : محمد أمين بن عمر :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن حزم : هو علي بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن عاشر : هو عبد الواحد بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ١٧ ص ٣٣٢

ابن رجب : هو عبد الرحمن بن أحمد :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن قرحون : هو إبراهيم بن علي :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن عباس : هو عبد الله بن عباس
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن خدامة : هو عبدالله بن أحمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن عبد البر : هو يوسف بن عبدالله :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن قيم الجوزية : هو محمد بن أبي بكر :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن عبد الحكيم : هو محمد بن عبدالله :
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

ابن الماجشون : هو عبد الملك بن عبدالعزيز :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن العربي : هو محمد بن عبدالله :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن مقلح : هو محمد بن مقلح :
تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٢١

ابن عرفة : هو محمد بن محمد بن عرفة
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن المنذر : هو محمد بن إبراهيم :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن عقيل : هو علي بن عقيل :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن منصور : هو محمد بن منصور
تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣١

ابن علان : هو محمد علي بن محمد علان :
تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٢١٣

ابن مهران : هو ميمون بن مهران :
تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٤

ابن عمر : هو عبدالله بن عمر :
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن القاسم : هو عبد الرحمن بن القاسم
الملكبي

ابن مودود : هو عبدالله بن محمود بن مودود :
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن ناجي: هو قاسم بن عيسى:

وه كتاب الوقف والابتداء، وغريب الحديث.

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤١

[شذرات الذهب ٢/٣١٥، والعبر ٢/٢١٤،

وسير أعلام النبلاء ١٥/٢٧٤، والأعلام

٢٢٦/٧].

ابن نجيم: هو زيد الدين بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

أبو بكر: هو تقيع بن الحارث:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٧

ابن نجيم: هو عمر بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

أبو ثور: هو إبراهيم بن خالد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

ابن يونس: هو أحمد بن يونس المالكي.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

أبو جعفر الهنتواني: هو محمد عبده:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

أبو بكر الأنباري (٢٧١ - ٣٢٨ هـ)

هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشير بن

إحسان. أبو بكر الأنباري، أديب نحوي،

مفسر، محدث، من أعلم أهل زمانه بالأدب

واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار،

فيل: كان يحفظ ثلثة ألف شاهد في القرآن

أخذ عن أبيه ومحمد بن يونس الكندي

وإسحاق بن القاسمي، وأحمد بن الحسين البزاز

وغيرهم. وعنه الدارقطني، ومحمد بن

عبده بن أخي ميمي الدقاق، وأحمد بن

محمد بن الحجر وغيرهم. قال محمد بن جعفر

الشمسي: ما رأينا أحداً أحفظ من الأنباري

ولا أغزر من علمه.

أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الدرداء: هو عويمر بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٦

أبو زر: هو جندب بن جنادة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٣

أبو ذكريا يحيى السراج (٨٠٥ - ٩ هـ)

هو يحيى بن أحمد بن محمد بن حسن بن

من تصانيفه: (عجائب علوم القرآن)،

القص، أبو زكريا السراج، الأندلسي،
انقاسي، فقيه، محدث، حافظ، لغوي،
ناظم، تاجر. أخذ عن الفقيه المحدث الخطيب
أبي البركات، ابن الحاج البلقيني وعن الفقيه
عبد الشور، وعن ابن عباد وغيرهم. وانتهت
إليه رئاسة الحديث في وقته، وقال ابن القاضي:
قلما نجد كتاباً في المغرب ليس عليه خطه.
من تصانيفه: «فهرسة» قال الكتاني:
وقص على المجلد الأول منها، بخط مؤلفها.
«شجرة النور الزكية» ص ٢٤٩، ونيل الأبتهاج
ص ٣٥٦، والأعلام ١١٣/٩، ومجمع
المؤلفين ١٣/١٨٤]

أبو سعيد أخدري: هو سعد بن مالك:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧
أبو الطيب الطبري: هو طاهر بن عبدالله:
تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٣٤٣

أبو العالية: هو رفيع بن مهران:
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٣
أبو عبيد: هو تقاسم بن سلام:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو الليث السمري: هو نصر بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو مالك الأشعري: هو الحارث بن الحارث:
تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٦

أبو موسى الأشعري:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو وائل: هو شقيق بن سلمة:
تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٨

أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأثرم: هو أحمد بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأجهوري: هو علي بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأذاعي: هو أحمد بن حمدان:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أسامة بن شريك:
تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٧٣

إسحاق بن راهويه

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

ب

أصبح : هو أصبح بن النرج :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الباجي : هو سليمان بن خلف .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

أم سلمة : هي هند بنت أبي أمية :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

البخاري : هو محمد بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

أم المنذر : هي مسلم بن قيس :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٣٧

بريدة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

أمير بادشاه (٩ - ٩٨٧ هـ)

هو عبد أمير بن محمود ، الحارثي ،

المعروف بأمير بادشاه . مفسر ، أصبغ . من

تصانيفه : تفسير التحرير ، و تفسير سمرة

الفتح ، و رسالة في الفتح . في فن الفتح المبرور

بكفر الذنوب ، و رسالة في تحقيق حرف قد .

: كشف الغنون ٣٥٨/١ ، ومعجم المؤلفين

٨١/٩ ، فهرست خديوية ١٥٢١/٧

البرزالي : هو أبو القاسم بن أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البركوي : هو محمد بن بركة :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١

البيهقي : هو الحسين بن محمود .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

أس بن مائل :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

بہز بن حکیم

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

اليهودي

(معلق) ترجم المتهاد

جابر بن عبد الله

اليهودي. هو منصور بن يونس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البغضائي، أبو بكر (٢ - ٤٦٨ هـ)

هو محمد بن أحمد بن أحمد بن أبي بكر

البصاهي القارمي النخعي، يعرف بالشافعي

(أبو بكر)، فقيه، أدب.

من تصانيفه: - الصلوة في خروج الخوف.

وهو لأدله في تعليل مسائل التصحيف، وه لتدثرة

في شرح مسائل البصرة، والإيضاح في شرح

تكملة الصبري.

[طب، دار الحديث الكبرى ٣٨/٢، وهدية

أحمد، دار ابن ٣/٢، ويطالع التكميل ٥٢/١،

ومعجم المؤلفين ٢٧٣/٨

في شرح الصحفة في خروج الخوف

وإضافة على الشافعية، وشرح التمر.

[هدية أحمد، دار ابن ٣/٢، وهدية الأزهري

٣١٢/٢، ومعجم المؤلفين ١٢٢/٧.

الشمرناشي: هو محمد بن صالح

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٥٢

محمد الإدري هو غيبة بن أوس:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٥٣

ث

ت

الثوري هو سفيان بن سعد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٥

ج

الزرقادي هو محمد بن عيسى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

النسولي (٩ - ١٢٥٨ هـ)

هو عمر بن محمد المصطفى، الزاهد.

النسولي الملقب بقره، هو بصايقة الشافعي.

جابر بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

المختصر . هو أحمد بن علي .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ح

خ

خالد بن الوليد .

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧

الحاكم . هو محمد بن عبدان :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

الخروشي : هو محمد بن عبد الله .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحاكم الشهيد : هو محمد بن محمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الخرقي : هو عمر بن الحسين .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

خديجة بن البيان :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

الخفاف : هو أحمد بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحسن البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الخطابي . هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الحسيني . هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

المخطوط الشريف .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

المخطوط . هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

د

السردير: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدسوقي: هو محمد بن أحمد الدسوقي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الزركشي: هو محمد بن جعفر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

الزهري: هو محمد بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

ر

زيد بن أسلم:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زيد بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الرافعي: هو عبد الكريم بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الربيعي: هو عثمان بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الرملي: هو خير الدين الرملي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

سمرة بن جندب:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٢

السيوطي: هو عبدالرحمن بن أبي بكر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

س

ش

السبكي: هو عبد الوهاب بن عبي بن عبد الكافي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

السبكي: هو علي بن عبد الكافي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سختون: هو عبد السلام بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

سعد الكفتاراني: هو مسعود بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

سعيد بن جبير:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن مزاحم (٩ - ٩):

هو سعيد بن مزاحم بن أبي مزاحم الأموي.

مولى عمر بن عبدالعزيز. روى عن أبيه وعنه فتية بن سعيد أخرج له حديث غرض الكعبى.

[تهذيب التهذيب ١/ ٨٢].

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

شمس الأئمة الحلواني: هو عبدالعزيز بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الشيخ تقي الدين: هو أحمد بن عبد الحليم بن شعبة:

الشيخان. تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في
ج ١ ص ٣٥٧

صاحب الحاوي هو علي بن محمد الماوردي.
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الشيخ عيش: هو محمد بن أحمد.
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

صاحب الدر المختار: هو محمد بن علي.
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

صاحب الفتاوى الحامدية ر. القنوي

ص

الصاحبان: تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في
ج ١ ص ٣٥٧

صاحب الكنز: هو عبدالله بن أحمد النسفي.
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

صاحب المساح المتبر: هو أحمد بن محمد
القنوي.

صاحب الإسعاف: ر. إبراهيم الطرنبلي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٦

صاحب مطالب أولى النبي: هو مصطفى بن
سعد

صاحب البيهجة: هو علي بن عبدالسلام
النسفي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

ر. النسفي

صاحب معين الحكام: هو علي بن خليل.
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

صاحب تهذيب الفروق: هو محمد علي بن
حبيل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

صدر الشهيد هو عمر بن عبدالعزير

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

صاحب تيسير التحرير: ر. محمد أمير بادشاه

ض

الضحاك : هو الضحاك بن غلد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٩٠

ع

عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٢٥٩

عبد الجبار بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

ط

عبد الرحمن بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٥

طاووس بن كيسان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

عبد الرحمن الحائك (٩ -) كان حبا سنة
(١٢٢٠ هـ)

هو عبد الرحمن الحائك، أبو زيد، نطفوي.

الفقيه، تلمذ لـ أحمد بن الشيخ الزاوي،

والشيخ أبياتي، والشيخ جسون وغيرهم.

وعنه الشيخ المروزي، والشيخ المأمون إجلال

الحسي قاضي نطاوق وغيرهما.

من تصانيفه : فتاوى غايه في التحرير

جميعها تلميذه المأمون المذكور بعضها مرفوع في

بوتول الشيخ فهدى الوزاني.

الطبراني : هو سليمان بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٥

الطبري المكي : هو عبد الطبري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الطحاوي : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

عبد الرحمن بن عوف

(ملحق) تراجم الفقهاء

علاء الدين البخاري

[شجرة انوار الزكية في طبقات المالكية

عبد الله بن مقبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ص ٣٧٥]

عبد الرحمن بن عوف :

العدي . هو علي بن أحمد المالكي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عبد الرحمن بن معاذ (٩ - ٩)

عز الدين بن عبد السلام : هو عبد العزيز بن

عبد السلام :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

هو عبد الرحمن بن معاذ بن عثمان بن

عمرو بن كعب بن سعد ، قروشي ، شامي . قال

البخاري وغيره انه صحابي . روى حديثه عبد

الاعرج عن محمد بن ابراهيم بن الحارث عنه ،

قال : خطبنا رسول الله ﷺ ونحن عبي ، قاله

غير واحد عن عبد .

علاء الدين البخاري (٩ - ٧٣٠ هـ) .

هو عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن محمد ، علاء

الدين البخاري الحفي . فقيه . اصولي . فقه

عس عنه محمد الشيرازي ، وأخذ عن نجم

الدين عمر النسي وأبي البر محمد البردوي

وأبي بكر الجوزجاني وغيرهم . وثقف عليه قوام

لدين محمد الكاكي وجلال الدين عمرو بن محمد

البخاري وغيرهما .

قال ابن حجر . جرم البخاري والترمذي

وابن حبان بأن له صحبة ، وكذا ذكره في

الاصحاح من عبد الله بن مسعود وغيره

وابن ابي شيبة وغيرهم ، وعنه ابن سعد .

الفتح .

[الإصابة ٤٢٢/٢ ، وأسد الغابة ٣/٣٩٢ .

والامتاع ٨٥٣/٢ ، وتهذيب التهذيب

٢٧١/٦]

من تصانيفه : كشف الاسرار في شرح

اصول البردوي ، وشرح الهداية في فرع

العلم الغني إلى باب التكاثر ، وغاية

التحقيق . وشرح المنتخب الحسبي وكتاب

الاهية ذكر فيه بناء المسجد وفناء الدار وما

المضرب

عبد الله بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبد الله بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

[الجواهر النضرة ٣١٧/١، وشاح التراجم
ص ٢٥، والفوائد البهية ص ٩٤، ومعجم
المؤلفين ٢٤٢/٥].

علي بن أبي طالب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

غ

علي بن ربيعة بن نضلة (؟ - ؟)

هو علي بن ربيعة بن نضلة، أبو المغيرة،
الكوفي، ويقال البجلي.

الغزالي : هو محمد بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

روى عن علي بن أبي طالب وتفسيره بن
شعبة وسمرة بن جندب وبنت سليمان ابن سمرة
واسماء بن حارثة وأساة بن الحكم الغزاري
وغيرهم. وعنه الحكم بن عتبة وسعيد بن عبيد
الطائي وأبو إسحاق السبيعي وأبو الفرج
الميمداني ومحمد بن قيس الأسدي وغيرهم.
قال ابن المقرة والنائبي: ثقة قال ابن سعد:
كان ثقة معروفا. وقال المعجلي: كوفي ثامي ثقة
ووثقه ابن حجر وغيره.

فخر الإسلام البردوي: هو علي بن محمد:
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

[تهذيب التهذيب ٣٢٠/٧، والطبقات الكبرى
لابن سعد ٢٢٦/٩].

فضالة بن عبيد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

عمر بن الخطاب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

الفضل بن العباس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٧

عمر بن عبد العزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

قبضة بن ثؤيب:

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣١٦

ق

القرطبي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القال: هو محمد بن أحمد الحسين:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القهناني: هو محمد بن حاتم الدين:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٩٧

القنوي (؟ - ٩٨٥ هـ)

هو حاتم بن محمد، وقيل ابن عني، القنوي، المفتي الحنفي الرومي، ولي قضاء دمشق سنة ثم نقل إلى قضاء مصر ثم قند قضاء يرسه ثم قضاء قسطنطينية ثم قضاء العسكر بولاية الروم سنة تسع مئتين. ثم ولي الفتوى بولاية الروم بعد موت المفتي أبي السعود وقيل في عمله إلى أن توفي.

من تصانيفه: الفتاوى الحامدية، في أربع مجلدات جمع فيها واقعات المسائل.

[كتشف الظنون ١/٢، ١٢٢٢، وهدية العارفين ١/٢٦٠، وسفارات الذهب ٨/٤٠٧].

القاسم بن عبد الرحمن (؟ - ١٢٠ هـ)

هو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرحمن، المسعودي الكوفي القاضي. روى عن أبيه وعن جده مرسلًا وعن ابن عمر وجابر بن سمرة ومسروق بن الأجدع وغيرهم. روى عنه عبد الرحمن وأبو إسحاق السبيعي وأبو إسحاق الشيباني وعطاء بن أنس السائب وعيسى بن عبد الرحمن السلمي وغيرهم. قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث وقال المعجلي: كان على قضاء الكوفة، وكان لا يأخذ على القضاء أجرًا، وكان ثقة وجلا صالحًا، وقال ابن حبان في الثقات [تهذيب التهذيب ٨/٣٢١، والطبقات الكبرى لابن سعد ٦/٣٠٣].

قاضيخان: هو حسن بن منصور:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القاضي عياض: هو عياض بن موسى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

ملك: هو مالك بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الخطي (٩ - ٥٧٠ هـ)

هو علي بن عبد الله بن إبراهيم بن محمد، أبو الحسن، الأنصاري المالكي الخطي - نسبة إلى منطقة قريبة بأحواز من جزيرة الخضراء - فقيه - قاضي، ولي قضاء شربش.

من تصانيفه: ١- النهاية والتبليغ في معرفة الوثائق والأحكام.

إحدى المعارف ١/٧٠٠، وإيضاح المكنون ٢/٢٩٣، ومعجم المؤلفين ٧/١٢٩.

بجاهد بن جبر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محمد إبراهيم الميداني (٩ - ٩)

هو محمد بن إبراهيم، أبو بكر، الضرير الميداني (نسبة إلى ميدان، موضع بين يسابور) قال الذهبي: من أئمة الحنفية. وقال المكنوني: هو شيخ كبير عارف بالذهب فلما يوجد مثله في لأعصار. حدث عن أبي محمد المزني. وعنه ميمون بن عني المعنوي. وله مناظرات مع أحمد بن نصر العباسي أنشأ أبي بكر العباسي.

ك

الكاساني: هو أبو بكر بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي: هو عبد الله بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكمال بن إمام: هو محمد بن عبد الواحد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ل

اللخمي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

اللبث بن سعد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

م

المازري: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

[الجواهر المضية ٦/٢، والقوائد البهية

المغيرة بن شعبة :

ص ١٥٥، واللذان ٢/٣٨١]

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

المحلي : هو محمد بن أحمد :

مكحول :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

محمد بن الحسن الثبياني :

المنائي : هو محمد عبد الرؤوف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٨٩

محمد بن عبد الحكيم : هو محمد بن عبد الله بن

عبد الحكيم :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٢

ن

محمد قلدري باشا :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المروزي : هو إبراهيم بن أحمد :

النووي : هو يحيى بن شرف :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

المرغيناني : هو علي بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

ي

مسلم : هو مسلم بن الحجاج :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

يحيى بن سعيد الأنصاري :

معاذ بن جبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤

فهرس تفصیلی

الصفحة	العنوان	الفقرات
٧-٥	حق	٧-١
٥	التعريف	١
٥	الألفاظ ذات الصلة	٣-٢
	١- حـ	
	ب- العصب	
٥	الحكم التكليفي	٤
٧ ٤٧	حق	٥٢-١
٧	التعريف	١
٨	الألفاظ ذات الصلة - الحكم	٢
٨	الحق عند علماء الأصول	٣
١٠	المراد بالحق عند الفقهاء	٦
١١	مصدر الحق	٧
١٢	أركان الحق	٨
١٣	أقسام الحق	٩
١٣	أولاً: باعتبار الزوم وعدمه	١٠
١٤	ثانياً: تقسيم الحقوق باعتبار عموم النفع وخصوصه	١١
١٤	القسم الأول: حقوق الله تعالى الخاصة	١٢
١٥	أنواع حقوق الله الخاصة	١٣
١٨	القسم الثاني: حقوق المخلوقين	١٤
١٨	القسم الثالث: ما اجتماع فيه حق الله وحق المخلوق	١٥
	ويشمل حق الله تعالى	
١٨	أولاً: الرابع: ما يتجمع فيه حق الله وحق المخلوق	١٦
	المكون حق المخلوق	
١٩	نصيب الحقوق باعتبار وجود حق للمخلوق	١٧
١٩	الحقوق كسرها فيها حق لله وحق للمخلوق	١٨
٢٠	تقديم الحقوق بعضها على بعض عند الضرر وتعتبر الجميع	١٩

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٣	تقسيم الحقوق باعتبار قابليتها للإسقاط وعدمه	٢٠
٢٤	حق الله سبحانه وتعالى	٢١
٢٧	حقوق العباد	٢٢
٢٨	أ- العين	٢٣
٢٨	ب- الدين	٢٤
٢٨	ج- المنافع	٢٥
٢٩	د- الحق المطلق	٢٦
٣١	تقسيم الحقوق باعتبار معقولية المعنى	٢٧
٣٣	الحق المحدود المقدار والحق غير المحدود	٢٨
٣٣	حكم الحق المحدود	٢٩
٣٤	التقسيم الثاني: الحق غير المحدود	٢٩ م
٣٤	حكم الحق غير المحدود	٣٠
٣٤	التقسيم الثالث: الحق المختلف فيه	٣١
٣٥	أنواع التحديد وعدم التحديد	٣٢
٣٦	الحق التام والمخفف	٣٣
٣٦	تقسيم الحقوق باعتبار انتفاها للورثة وعدم انتفاها	٣٤
	أولاً: الحقوق التي تورث	
٣٧	ثانياً: الحقوق التي تثبت بالخلافة ولا تورث	٣٥
٣٧	ثالثاً: الحقوق التي لا تورث ولا تنتقل بالخلافة	٣٦
٣٨	أ- خيار الشرط	٣٨
٣٨	ب- خيار التعيين	٣٩
٣٩	ج- خيار العيب	٤٠
٣٩	د- خيار القبول	٤١
٣٩	هـ- المنافع	٤٢
٤٠	و- الفصاص في النفس	٤٣
٤٠	تقسيم الحقوق باعتبار المالية وعدمها	٤٤

الصفحة	العنوان	الفقرات
٤١	الحق الواجب ديانة، والحق الواجب قضاء	٤٥
٤١	حق التملك والحق المباح	٤٦
٤٢	الحق الثابت أو الحق الزوجي	٤٨
٤٤	الحق المؤكد	٤٩
٤٤	حكم الحق المؤكد	٥٠
٤٦	استيفاء حق	٥٢
٤٨ - ٤٧	حَقَّة	٥ - ٦
٤٧	التعريف	٦
٤٧	الألفاظ ذات الصلة :	٢ - ٤
	أ - ابن المخاص وبن المخاص	
٤٨	ب - ابن القوت وبن اللبور	
	ج - الخذع والخذعة	
٤٨	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٥
٤٨	حقن	
	انظر : احتقان	
٤٨	حَقَّة	
	انظر : احتقان	
٤٩ - ٥٢	حَقِيقَة	٨ - ٦
٤٩	التعريف	٦
٤٩	الألفاظ ذات الصلة :	٢ - ٤
	أ - المجاز	
	ب - الاستعارة	
	ج - الكناية	
٥٠	أقسام الحقيقة	٥
٥٠	الحكم الإجمالي	٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
٥٣ - ٦٤	حكم	١ - ٢٤
٥٣	التعريف	١
	الإلصاق ذات الصلة .	
	أ - المخلو .	
	ب - الأجرة .	
٥٤	ج - الإجارة المطوية	٢ - ٤
٥٤	أقسام الحكم	٥
٥٥	حكم الإجارة المطوية في الأوقاف	٦
٥٨	امتناع الإجارة المطوية في الوقف إذا اشترط انواقف ذلك	١١
٥٨	حكم التحكيم في الوقف وشروط جوازه	١٢
٥٩	الحكم على الوقف الذي فيه المخلو	١٣
٥٩	من يجوز منه التحكيم	١٤
٥٩	المدة في التحكيم	١٥
٦٠	مقدار الأجرة في الاستحكار للوقف	١٦
٦٠	ما يترتب على التحكيم بغض فاحش	١٧
٦١	زيادة أجرة المثل في أثناء المدة أو بعدها	١٨
٦٢	نقص أجرة المثل أثناء مدة الاستحكار	١٩
٦٣	ملكية الغراس والبناء الذي يضعه المستحكر والتصرف فيها	٢٠
٦٣	الشفعة فيما بيني في الأرض المحتكرة	٢١
٦٣	وقف البناء من مالكه في أرض الوقف المحتكرة	٢٢
٦٤	موت المستحكر قبل أن يبني أو يغرس	٢٣
٦٤	انقضاء الحكم بهلاك البناء أو الانحلال	٢٤
٦٥ - ٦٦	حكم	١ - ٤
٦٥	التعريف	١
٦٥	أنواع الحكم	٢
٦٦	أقسام الحكم التكميلي	٣

الصفحة	العنوان	الفقرات
٦٦	أقسام الحكم الوضعي	٤
	حكمين	
٦٦	انظر: تحكيم	
٦٧ - ٦٨	حكمة	٤ - ١
٦٧	التعريف	١
٦٧	الحكمة عند الأصوليين	٢
	الالتفاظ ذات الصلة	٤ - ٣
	أ - السبب	
	ب - المانع	
٦٧	الحكم الإجمالي	
٦٨ - ٧٢	حكومة عدل	١٠ - ١
٦٨	التعريف	١
٦٩	الالتفاظ ذات الصلة	٣ - ٢
	أ - الأرض	
	ب - الذبة	
	الاحكام المتعلقة بحكومة العدل	٤
	ما يجب فيه حكومة العدل	
٧٠	شروط حكومة العدل	٥
٧٠	أ - ألا يكون للجمالية أرض مقدر	٦
٧٠	ب - ألا تبلغ الحكومة أرض العضو	٧
٧١	ج - أن يكون التقويم بعد اندمان الجرح	٨
٧١	د - أن يحكم القاضي أو المحكم بالحكومة	٩
٧١	كيفية تقدير حكومة العدل	١٠
٧٤ - ٧٧	حلال	٤ - ١
٧٤	التعريف	١
٧٤	من المسائل المتعلقة بالحلال : المسألة الأولى	٢

الصفحة	المسألة	الفقرات
٧٥	المسألة الثانية	٣
٧٧	المسألة الثالثة	٤
٧٨ - ٨٤	خلف	٨ - ١
٧٨	التعريف	١
٧٨	حكمه التحليف - ومشروعيته	٢
٧٨	صفة التحليف	٣
٧٩	الحقوق التي يجري فيها التحليف	٤
٨٠	أثر التحليف في الخصومة	٥
٨١	صفة المحلف عليه	٦
٨٢	حق التحليف	٧
٨٣	النبة في التحليف	٨
٨٤ - ٩٤	حلف	١٤ - ١
٨٤	التعريف	١
٨٥	الألفاظ ذات الصلة	٢ - ٢
	أ - المزاخاة والملااة	
	ب - المهادنة	
	ج - الأمان	
٨٥	الاحلاف في الجاهلية	٥
٨٦	الأحكام المتعلقة بالحلف	٦
٩٠	أطوار التوارث بالحلف في الاسلام	١١
٩١	الموارث بالحلف	١٢
٩٢	أحكام الحليف في غير التوارث	١٣
٩٣	التحالف بين طائفتين من المسلمين	١٤
٩٤ - ١٠٢	حلق	١٥ - ١
٩٤	التعريف	١
٩٤	الألفاظ ذات الصلة	٢ - ٢

الصفحة	المعنوان	ال فقرات
	أ - الاستحذاء	
	ب - الشف	
٩٥	أحكام الخلق بالمعنى الأول	١
٩٦	خلق رأس المولود	٥
٩٧	خلق الشارب	٦
٩٧	خلق شعر المحرم	٧
٩٨	الحلق لفتح من الإحرام	٨
٩٨	مقدار الواجب حلقه لفتح	٩
٩٩	المفاصلة بين الحلق والتقصير للفتح	١٠
١٠٠	حلق العانة والإبط	١١
١٠٠	حلق شعر مائو الجسد	١٢
١٠١	حلق شعر الكافر إذا أسلم	١٣
١٠١	حلق شعر نبت	١٤
١٠٢	أحكام الخلق (بمعنى مساع لطعم والمشرب)	١٥
١٠٣ - ١٠٧	حل	٨ - ١
١٠٣	التعريف	١
	أحكام الإجمالي	
١٠٣	أ - الحلق فسد المحرم	٢
١٠٣	ب - حلق المقادير للحرم فكي	٣
١٠٣	ج - أفضل مقام الحلق للإحرام بالعمرة	٤
١٠٥	د - الأحكام المنعقدة بالحلق	٥
١٠٥	هـ - الحلق المقابل لحرم المدينة	٦
١٠٦	و - شهر الحلق	٧
١٠٦	ز - الحلق مقابل الإحرام	٨

حلم

انظر زويا

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠٧ - ١٠٩	حُلُول	١ - ٤
١٠٧	التعريف	١
	الألفاظ ذات الصلة	
	أ - اجعل	
	ب - الحياء	
١٠٧ - ١٠٨	ج - الرشوة	٢ - ٤
١٠٨	الحكم الإجمالي	
	حلول	
	انظر: تحلل	
	حليف	
	انظر: حلف	
١٠٩ - ١١٦	حَلِي	١ - ٢
١٠٩	التعريف	١
١٠٩	لألفاظ ذات الصلة: الزينة	٢
١٠٩	الاستخدام المتبعة بالحلي	
١٠٩	أولاً - حلية الذهب	٣
	أ - حلية الذهب للرجال	
١١٠	ب - حلية المنقضة للرجال	٥
١١١	حلية الذهب والنقصة للنساء	٦
١١٢	حكم الممعة بذهب أو فضة	٧
١١٢	الحلي من غير الذهب والفضة	٨
١١٣	ركلة الحلي	٩
١١٥	حكم انكسار الحلي	١٠
١١٥	إجازة الحلي	١١
١١٥	وقت الحلي	١٢

الصفحة	العنوان	الفقرات
١١٦ - ١٢١	حى	١ - ١٢
١١٦	التعريف	١
	الإنفاظ ذات الصلة	
	أ - إحياء الموات .	
	ب - الإقطاع	
١١٧	ج - الأرفاق	٢ - ٥
	د - الإجهاد	
١١٧	الحكم التكليفي	٦
١١٩	شروط الحى	٧
١٢٠	أخذ العوض بما ينتفع بالحى	٨
١٢٠	نصب أمين على الحى	٩
١٢٠	عقوبة التعدى على حى الإمام	١٠
١٢٠	نقض الحى	١١
١٢٠	إحياء الحى	١٢
١٢١ - ١٢٤	حالة	١ - ٦
١٢١	التعريف	١
	الإنفاظ ذات الصلة	
١٢٢	الكفالة - الضمان	٢ - ٣
١٢٢	مشروعية الحيلة	٤
١٢٣	أحكام الحيلة	٥
	أ - دفع الزكاة للحميين	
١٢٤	ب - إباحة السؤال لأجل الحيلة	٦
١٢٥	خمد	١
١٢٥	التعريف	١
١٢٦ - ١٢٧	الإنفاظ ذات الصلة . الشاء - الشكر - المدح	٤ - ٦
١٢٧	الحكم التكليفي	٧

الصفحة	العنوان	الغفرات
١٢٧	حمد الإنسان نفسه	٨
١٢٨	حمد الله تعالى	٩
١٢٨	أولاً: الابتداء بالحمد	١٠
١٢٩	ثانياً: الحمد في دعاء الاستفتاح	١١
١٢٩	ثالثاً: قراءة سورة الحمد في الصلاة	١٢
١٣٠	رابعاً: الحمد في الركوع والسجود	١٣
١٣٠	خامساً: الحمد في الرفع بعد الركوع	١٤
١٣٤	سادساً: الحمد بعد الصلاة	١٧
١٣٤	سابعاً: الحمد في الخطب والشرعة	١٨
١٣٤	أ- الحمد في خطبتي الجمعة	١٩
١٣٥	ب- الحمد في خطبتي العيدين	٢٠
١٣٥	ج- الحمد في خطبتي الاستسقاء	٢١
١٣٥	د- الحمد في خطبتي الكسوف	٢٢
١٣٦	هـ- الحمد في خطب النكاح	٢٣
١٣٦	و- الحمد في خطب الحج	٢٤
١٣٦	ثانياً: الحمد في بدء الدعاء وحتمه	٢٥
١٣٦	ثالثاً: الحمد عند حصول نعمة أو اندفاع مكروه	٢٦
١٣٧	عاشراً: الحمد بعد العطاس	٢٧
١٣٨	حادي عشر: الحمد عند الصباح والمساء	٢٨
١٣٨	ثاني عشر: الحمد عند موت الولد	٢٩
١٣٩	ثالث عشر: الحمد إذا رأى ما يحب وما يكره	٣٠
١٣٩	رابع عشر: الحمد إذا دخل السوق	٣١
١٣٩	خامس عشر: الحمد إذا نظر في المرأة	٣٢
١٣٩	سادس عشر: الحمد إذا ركب دابته ونحوها	٣٣
١٤٠	سابع عشر: الحمد لمن أكل أو شرب أو لبس جديداً أو غام من المجلس أو خرج من الخلاء أو استيقظ من نومه	٣٤

المصطفحة	الموضوع	الفقرات
١٤٠	أثر أوى إلى فراشه أو سئل عن حاله أو حال غيره نحو عشر. فضل الخمد وأنضل التناظر حمدته	٣٥
١٤٢-١٥٣	انظر: حمد	
١٤٢	حمل	١-٢٧
١٤٢	انعرىف	١
١٤٣	الألفاظ ذات الصلة	٢-٣
	أ- خبل	
	ب- الخنن	
١٤٣	احكام الحمل	٤
١٤٣	أولاً: الحمل بمعنى ما تحمله الأم من ولد	٥
١٤٣	مدة الحمل ونحوها في ثبوت النسب (أقل مدة الحمل)	٦
١٤٤	(أكثر مدة الحمل)	٧
١٤٥	أثر الخس في تصرفات الحمل	٩
١٤٦	أهمية حمل	١٠
١٤٦	أ- الب	١١
١٤٦	ب- لإرث	١٢
١٤٧	ج- الوصية للحمل	١٣
١٤٧	د- الوقف على الحمل	١٤
١٤٨	هـ- الإقرار للحمل وأهمه له	١٥
١٤٨	أثر نقص أهلية الحمل	١٦
١٤٨	نهي الحمل	١٧
١٥٠	الاستحقاق	١٨
١٥١	انقضاء العدة بوضع الحمل	١٩
١٥١	مخرج الحمل من البطن من الميت	٢٠
١٥١	لإعانة على الحمل	٢١

الصفحة	العنوان	الفتاوى
١٥١	ذكاة حمل الحيوان	٢٢
١٥٢	بيع مخمل وامتناء في بيع الخدم	٢٣
١٥٢	ثمن المخمل بمعنى البيع	٢٤
١٥٢	أ- حمل المبيع والمأجور	٢٥
١٥٣	ب- ضمان الخمار	٢٦
١٥٣	ج- حمل المصنف	٢٧
١٥٤ - ١٦١	خام	١٦ - ١
١٥٤	التعريف	١
١٥٤	أحكام تتعلق بخام	٢
١٥٥	الشعيرة في الختم	٣
١٥٦	قصة الختم	٤
١٥٦	دخول الختم	٥
١٥٨	دخول نسبة الختم مع المشتريات	٨
١٥٨	أداب الدخول إلى الختم والمخرج منه	٩
١٥٩	منهارة ماء الختم	١٠
١٥٩	إسلام في الختم	١١
١٦٠	قرأة القرآن والمذكر في الختم	١٢
١٦٠	المصلاة في الختم وحله وفيه	١٤
١٦١	قطع من مدق من الختم	١٦
١٦٢ - ١٦٣	حمر	٢٠ - ١
١٦٢	التعريف	١
١٦٢	أحكام الإحمال	٢
	حميل	
	الظفر حمالة (كسافة)	
١٦٤ - ١٦٥	حية	٢ - ١
١٦٤	التعريف	١

الصفحة	المصنوع	الفقرات
١٦٤	الحكم التكليفي	٢
	حتم	
	انظر: آية، أثرية	
١٦٥ - ١٦٩	حتم	١٢ - ١
١٦٥	التعريف	١
١٦٦	الانفاذ ذات الصلة :	٥ - ٢
	أ - النفق	
	ب - النكت	
	ج - الم	
	د - الخلاف	
١٦٦	الحكم التكليفي	٦
١٦٧	ما يقع فيه الحث من الأيمان	٧
١٦٨	سبب وجوب الكفارة	٨
١٦٨	الكفارة قبل الحث	٩
١٦٨	ما يقع فيه الحث	١٠
١٦٨	وقت وقوع الحث	١١
١٦٨	حتم الناسي والمكروه والمأهل	١٢
١٦٩	حوالة	١٧١ - ١
١٦٩	التعريف	١
١٧٠	الانفاذ ذات الصلة :	٤
	أ - الكفالة أو الضمان	
	ب - الإبراء	٥
١٧٠	الحكم التكليفي	٦
١٧٠	أ - الستة	٧
١٧١	ب - الإجماع	٨
١٧١	ج - القياس	٩

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٢	حقيقة عقد الحوالة وحكمة مشروعيته	١٦
١٧٥	تقسيم الحوالة وبيان أنواعها	١٧
١٧٦	أولاً : الترعان الأصليان للحوالة	١٨
١٧٧	ثانياً : الأنواع الفرعية للحوالة	٢١
	أنواع الحوالة المقيدة	٢١
١٧٨	أنواع الحوالة المطلقة	٢٢
١٧٨	أ - حوالة حالة	٢٣
١٧٨	ب - حوالة مزججة	٢٤
١٧٩	ثالثاً : استخدام الحوالة عند جمهور الفقهاء	٢٥
١٨٠	الحوالة على عين	٢٦
١٨٠	حلول الحوالة وتأجيلها	٢٧
١٨٠	أركان الحوالة وشروطها	٢٨
١٨٠	المراد بالصيغة	٢٩
١٨١	تعدد الحوالة بأغراض معينة	٣٠
١٨٢	الصيغة	٣٢
١٨٢	أولاً : رضا المحيل	٣٣
١٨٣	ثاني : رضا المحال	٣٥
١٨٤	ثالثاً : رضا المحال عليه	٣٦
١٨٥	اختلاف المتعاقبين بأن المقصود في الحوالة كفاية	٣٧
١٨٨	الاحتمال الأول : أن المحال لم يقبض المال	٤٤
١٨٨	الاحتمال الثاني : أن المحال قبض المال وما زال عنده	٤٥
١٨٨	الاحتمال الثالث : أن المحال قبض المال ولكنه هلك عنده	٤٦
١٨٩	الحالة الثانية : حين يكون المحال هو منكر الحوالة	٤٧
١٨٩	الاحتمال الأول : أن المحال لم يقبض المال	٤٨
١٨٩	الاحتمال الثاني : أن المحال قبض المال وما زال عنده	٤٩
١٨٩	الاحتمال الثالث : أن المحال قبض المال ولكنه هلك عنده	٥٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٩٠	مجلس العقد	٥٦ م
١٩١	الشروط التي يشترطها الأطراف	٥٧
	أطراف الحوالة	
١٩٢	أولاً: المحيل وشرائطه	٥٦
١٩٢	السور الأول: شرائط تتعلق بأهلية المحيل	٥٧
١٩٣	السور الثاني: مدىونية المحيل للمحال	٥٨
١٩٣	ثانياً: المحال وشرائطه	٥٩
١٩٣	ثالثاً: المحال عليه وشرائطه	٦٠
١٩٤	الأولى: الأهلية	٦١
١٩٥	الثانية: قدرة المحال عليه على الوفاء بما التزم به	٦٢
١٩٥	ملاحظة: المحال عليه	٦٣
١٩٧	يمكن المحال عليه بمجلس الحكم	٦٥
١٩٧	مدىونية المحال عليه عند من لا يميز الحوالة المطلقة	٦٦
	عمل الحوالة وشرائطه	
١٩٩	أولاً: حوالة الدين	٦٨
١٩٩	ثانياً: حوالة العين	٦٩
١٩٩	ثالثاً: حوالة المنفعة	٧٠
١٩٩	رابعاً: حوالة الحق	
	شرائط المال المحال به والمحال عليه	
١٩٩	أولاً: كون المال المحال به لازماً	٧١
	ثانياً: كون المال المحال به أو عليه يصح الاعتياض عنه	
٢٠١	أ - المال المحال به	٧٢
٢٠٢	ب - المال المحال عليه	٧٤
	ثالثاً: كون المال المحال به أو عليه مستقراً	
٢٠٢	أ - المال المحال به	٧٥
٢٠٣	ب - المال المحال عليه	٧٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٣	رابعاً : كون المال المنحال عنيه ثابتاً عن معاوضة مالية	٧٧
	خامساً : كون المال المنحال به أو عليه معلوماً	
٢٠٤	أ - ثل المال المنحال به	٧٨
٢٠٥	ب - المال المنحال عنيه	٨٠
	سادساً : كون المال المنحال به أو عليه ثابتاً قبل الحوالة	
٢٠٥	أ - ثل المال المنحال به	٨١
٢٠٥	ب - المال المنحال عنيه	٨٢
	سابعاً : كون المال المنحال به أو عليه حلالاً	
٢٠٦	أ - ثل المال المنحال به	٨٣
٢٠٦	ب - المال المنحال عنيه	٨٤
٢٠٦	ثامناً : كون المال المنحال به أو عليه مثلياً	٨٥
٢٠٧	تاسعاً : كون المال المنحال به أو عليه متساويين	٨٦
	جنسياً ونقدراً وصنعة	
٢٠٨	أ - ثل المال المنحال به	٨٧
٢٠٩	الاستعاضة في الحوالة	٨٩
٢٠٩	ب - المال المنحال عنيه	٩٠
٢١٠	ما لا يشترط في الحوالة	٩٢
٢١١	الأجزاء على مختلف شرائط الانعقاد (مطلان الحوالة)	٩٣
	شروط انقضاء	
٢١٢	أولاً : بلوغ المحيل والمنحال ، وثالثاً عليه بحسب الأحكام	٩٤
٢١٣	ثانياً : ولاية المنحال عنى للمال المنحال به	٩٥
٢١٤	ثالثاً : قبول المنحال والمنحال عليه	٩٨
٢١٤	آثار الحوالة	٩٩
٢١٥	أ - لزوم الحوالة	١٠٠
٢١٦	ب - الشروط اللاحقة	١٠٣
٢١٧	البيع الأول من الشروط الملحقه : شروط المصلحة	١٠٤

الصفحة	العنوان	الفرق
٢١٨	النوع الثاني من الشروط الملحقه : شروط صحبة	١٠٥
٢١٩	احكام الخوالة	١٠٦
٢١٩	١ - أثر الخوالة في علاقة المحيل والمحال	
٢٢٠	براءة المحيل من دين المحال ثم من مطالته	١٠٧
٢٢٠	كون الخوالة تنقل الدين والمطالبة	١٠٨
٢٢١	المحيل ضامن لدين الخوالة	١٠٩
٢٢١	٢ - أثر الخوالة في علاقة المحال والمحال عليه	١١٠
٢٢١	أ - ثبوت ولاية للمحال في مطالبة المحال عليه	١١١
٢٢٢	ب - ثبوت حق للمحال في ملازمة المحال عليه	١١٢
٢٢٣	ج - عدم حواز امتناع المحال عليه عن الدفع	١١٣
٢٢٣	د - الضمانات والدفع	١١٤
٢٢٤	النوع الأول : ضمانات لمصلحة الدائن	١١٧
٢٢٤	النوع الثاني : ضمانات لمصلحة المدين	١١٨
٢٢٥	أثر الخوالة في علاقة المحيل والمحال عليه	١١٩
٢٢٦	أ - حق المحال عليه في ملازمة المحيل	
٢٢٦	حق المحال عليه في الرجوع	١٢١
	أولاً - حالة الأداء الفعلي	
٢٢٧	ثانياً - حالة الأداء المخكمي	١٢٤
٢٢٨	حق المحيل في مطالبة المحال عليه	١٢٥
٢٢٩	انتهاء الخوالة	١٢٨
٢٢٩	أولاً - انتهاء الخوالة بالتفريط	١٢٩
٢٣٠	ثانياً - انتهاء الخوالة دون تفريط	١٣٠
٢٣٠	١ - الانتهاء بطريق التقايل (التراضي على الفسخ)	١٣١
٢٣١	ب - الانتهاء بطريق الإبراء	١٣٤
٢٣٢	٢ - الانتهاء بموت المحيل	١٣٨
٢٣٣	ومن نتائج القول بالانقضاء عند الحتمية	١٤٠

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٣٣	٢ - الانتهاء بموت المحال عليه	١٤١
٢٣٤	٣ - أ - الانتهاء بغوات المحل (ارتفاع المال المحال به أصالة)	١٤٢
٢٣٤	ب - ارتفاع المال المحال عليه أصالة	١٤٣
٢٣٦	ج - ارتفاع المال المحال به عروضا	١٤٥
	د - ارتفاع المال المحال عليه عروضا	١٤٦
٢٣٦	(الحالة الأولى) - ارتفاع المحال عليه عروضا في الحوالة المطلقة	١٤٧
٢٣٧	(الحالة الثانية) - ارتفاع المال لمحال عليه	
	عروضا في الحوالة المقيدة بعين	١٤٨
٢٣٧	(الحالة الثالثة) - ارتفاع المال المحال عليه	
	عروضا في الحوالة المقيدة بدين	١٤٩
٢٣٩	٤ - الانتهاء بالتوى	١٥٤
٢٤٣	أسياب التوى	١٦٣
٢٤٣	أولا - موت المحال عليه مقلما قبل الأداء	١٦٤
٢٤٤	ثانيا - حجب المحال عليه الحوالة ولا يثبت	١٦٧
٢٤٥	ثالثا - تغليس القاضي المحال عليه	١٦٨
	رابعا - تلف الأمانة التي قيدت بها الحوالة أو ضياعها	١٧٠
٢٤٥	آثار التوى	١٧١
٢٤٦	حوز	
	ر: أرض الحوز	
٢٤٨ - ٢٤٧	حوض	٢ - ١
٢٤٧	التعريف	١
٢٤٧	الترقية بين القليل والكثير	٢
٢٤٨ - ٢٥١	حوالة	١ - ٥
٢٤٨	التعريف	١
٢٤٨	الأكفاظ ذات الصلة:	١ - ١
	١ - الحيلة	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٤٩	معنى الخوفلة	٢
٢٤٩	أحكام الخوفلة :	٣
	أ - عند سماع الأذان	
٢٥٠	ب - الخوفلة في الصلاة	٤
٢٥١	موايد ذكر الخوفلة	٥
٢٥٢ - ٢٥٧	حول	٨ - ١
٢٥٢	التعريف	١
	الأحكام الشرعية المتعلقة بالخول :	
٢٥٢	أ - الخول في المركة	٢
٢٥٣	ابتداء الخول	٣
٢٥١	ما يقطع حكم الخول	٤
٢٥٥	استبدال مال المركة في الخول بمثله	٥
٢٥٦	علف السائمة في خلال الخول	٦
٢٥٦	الخول في مدة الرضاع	٧
٢٥٦	اشتراط الخولين في الرضاع المؤثر في التحريم	٨
٢٥٧ - ٢٥٩	حول	٧ - ١
٢٥٧	التعريف	١
٢٥٧	الألفاظ ذات الصلة -	٢ - ٤
	أ - العور	
	ب - العشي	
	ج - المظفر	
	الأحكام المتعلقة بالخول	
٢٥٨	أ - فسخ النكاح بالخول	٥
٢٥٨	ب - التضحية بالخول	٦
٢٥٩	ج - ما يجب في الإحوال	٧

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٥٩ - ٢٦٣	حياة	١ - ٧
٢٥٩	التعريف	١
	الألفاظ ذات الصلة :	٢ - ٤
	أ - الخجل .	
	ب - المذاماة	
	ج - الوقاحة	
٢٦٠	الأحكام المتعلقة بالحياة	٥
٢٦٣	أخذ مال الغير بسبب الحياة	٧
٢٦٤ - ٢٧٤	حياة	١ - ١٧
٢٦٤	التعريف	١
	الألفاظ ذات الصلة :	٢ - ٥
	أ - الروح .	
	ب - النفس .	
	ج - الاستهلال .	
	د - الموت	
٢٦٤	الأحكام المتعلقة بالحياة	
٢٦٤	أولاً - بدء الحياة	٦
٢٦٦	ثانياً - انتهاء الحياة	٧
٢٦٧	ثالثاً - الحفاظ على الحياة	٨
٢٦٨	رابعاً - أ - الجناية على الحياة	٩
٢٦٨	ب - جناية الشخص على حياة غيره	١٠
٢٦٨	الجناية على حياة شخص حي	١١
٢٧٠	الجناية على حياة الجنين	١٢
٢٧١	خامساً - الحياة المعتبرة في الإرث	١٤
٢٧٢	سادساً : الحياة المعتبرة في الصيد والذبائح	١٥
	سابعاً - الحياة المعتبرة في غسل السقط وتكفينه والصلاة عليه	١٦

المصفحة	العنوان	الفقرات
٢٧٣	للمنا - الحياة المتبعة في قبول التوبة	١٧
٢٧٤ - ٢٩٠	حيازة	١ - ٢٤
٢٧٤	التعريف	١
٢٧٥	بما تكون الحيازة	٢
٢٧٥	الألفاظ ذات الصلة :	٣ - ٤٤
	أ - القبض	
	ب - وضع اليد	
	ج - التقدم	
٢٧٦	أحكام الحيازة	٥
٢٧٦	الحيازة كدليل على الملكية	٦
٢٧٨	أنواع الحيازة	٧
٢٧٩	أثر الحيازة	٨
٢٧٩	شروط الحيازة بين الأجانب غير الشركاء	٩
٢٨٤	ما توجبه الحيازة	١٥
٢٨٦	الحيازة بين الأجانب الشركاء	١٧
٢٨٦	الحيازة بين الأقارب غير الشركاء والأقارب للشركاء	١٨
٢٨٧	الحيازة بين الأب وابنه	١٩
٢٨٧	الحيازة بين الأختان والأصهار والموالي	٢٠
٢٨٨	الحيازة في غير العقار في المراتب الخمسة	٢١
٢٨٨	التصرف من النوع الثاني	٢٢
٢٨٩	تأخر الحيازة عن ثبوت حق الملكية	٢٣
٢٩٠	الحيازة كسب من أسباب الملكية	٢٤
٢٩١ - ٣٢٨	حبض	١ - ٥٠
٢٩١	التعريف	١
	الألفاظ ذات الصلة :	٢ - ٥
	أ - الطهر	
	ب - الفرو	

الصفحة	العنوان	الفقرات
	جـ - الاستحاضة	
	و - النفاس	
٢٩٣	الحكم التكتيبي لتعنه أحكام الحيض	٥ م
٢٩٤	أثر الحيض على الأمانة	٦
٢٩٤	وكس الحيض	٧
٢٩٤	شروط الحيض	٨
٢٩٥	المرن دم الحيض	٩
٢٩٦	مدة الحيض : السن التي تحيض فيها المرأة	١٠
٢٩٨	فترة الحيض	١١
٣٠٠	أحوال الخائض	١٢
٣٠٠	أ - المبتدئة	١٣
٣٠١	الحالة الأولى : انقطاع الدم لتمام أكثر لحيض فما دون	١٤
٣٠٢	الحالة الثانية : استمرار الدم وعبوره أكثر مدة الحيض	١٥
	ب - المعتادة	
٣٠٢	بوت أعادة	١٦
	أحوال المعتادة :	
٣٠٤	موافقة الدم للمعدة	١٧
٣٠٤	انقطاع الدم دون المعتادة	١٨
٣٠٥	عاجزة الدم للمعدة	١٩
٣٠٧	مذهب : حنفية في انتقال المعتادة	٢٠
٣٠٧	انتقال المعتادة عند عمر الحنفية	٢١
٣٠٩	المزج المعتادة	٢٢
٣٠٩	تلبيق الحيض	٢٣
	الظهور من الحيض	
٣٠٩	١ - أقل الظهور وأكثره	٢٤
٣١٠	٢ - علامة الظهور :	٢٥
٣١١	٣ - حكم الظهور لتحليل بين تمام الحيض	٢٦

الفقرات	العنوان	الصفحة
٢٧	١ - دم الحامل	٣١١
٢٨	٥ - أنواع الطهر	٣١٢
	ما يترتب على الحيض	
٢٩	١ - البلوغ	٣١٢
٣٠	٢ - التطهر	٣١٣
٣١	أ - غسل الخائض	٣١٣
٣٢	ب - طهارة الخائض	٣١٤
٣٣	٣ - الصلاة	٣١٤
	إدراك وقت الصلاة	
٣٤	أ - إدراك أول الوقت	٣١٥
٣٥	ب - إدراك آخر الوقت	٣١٦
٣٦	٤ - الصوم	٣١٨
	إدراك الصوم	
	٥ - الحج	
٣٧	أ - اغسال الحج	٣١٩
٣٨	ب - الطواف	٣٢٠
٣٩	٦ - أ - قراءة القرآن	٣٢١
٤٠	ب - مس المصحف وحمله	٣٢٢
٤١	دخول المسجد	٣٢٢
٤٢	الاستئذان بالخائض	٣٢٣
٤٣	كفارة وطء الخائض	٣٢٤
٤٤	وطء الخائض بعد انقطاع الحيض	٣٢٥
٤٥	طلاق الخائض	٣٢٥
٤٦	خلع الخائض	٣٢٦
٤٧	ما يجلب بانقطاع الدم	٣٢٧
	أحكام عامة	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٢٧	١ - إنزال ورفع الحيض بالدواء	٤٨
٣٢٧	٢ - ادعاء الحيض	٤٩
٣٢٨ - ٣٣٤	٣ - ما يتفق فيه الحيض والنفاس من أحكام وما يختلفان فيه	٥٠
٣٢٨	حيطة	١٢ - ١
٣٢٨	التعريف	١
٣٢٩	الإنفاذ ذات الصلة: الخدعة، الغرور، التدبير، الكيد، المكر، التورية والتعريض والذريعة	٨ - ٢
٣٣٠	نفسيم الحبل	
٣٣٠	الحبل المشروعة	٩
٣٣٠	- الحبل المحرمة	١٠
٣٣٠	أدلة مشروعية أخيل المباحة	١١
٣٣٢	أدلة تحريم الحبل المحرمة	١٢
٣٣٨ - ٣٣٥	حيوان	١٠ - ٣
٣٣٥	التعريف	١
٣٣٥	الإنفاذ ذات الصلة	٤ - ٢
	أ - الذابة	
	ب - البهيمة	
	ج - النعم	
	الأحكام التي تتعلق بالحيوان	
٣٣٦	أ - أكل الحيوان	٥
٣٣٦	ب - ذكاة الحيوان	٦
٣٣٧	ج - زكاة الحيوان	٧
٣٣٧	د - الإغراق على الحيوان والرفق به	٨
٣٣٨	هـ - حناية الحيوان وأجنابه عليه	٩
٣٣٨	موطن البحث	١٠
	ترجم الفقهاء	